

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

شكر ومرفان

الشكر والحمد لله على نعمة توفيقه وإعانتة

أتقدم بشكري الجزيل للأستاذ المشرف "عبد المجيد بن نعمة" على قبوله الإشراف
على هذا العمل

وأنتقدم بشكري الوافر إلى لجنة المناقشة، وإلى كل من أعانني من قريب أو من
بعيد على إنجاز هذا العمل.

وأنتقدم بشكري الخاص والتميز لأفراد أسرتي.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي :

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما....

إلى زوجي حفظه الله ورعاه....

إلى قرة عيني: خليل وأمنة....

إلى أخواتي وإخوتي كلا باسمه ...

وإلى كل من كان لي عوناً...

شكراً لكم جميعاً...

مقدمة

يفرض موقع الجزائر المحوري في شمال القارة الإفريقية وبالتحديد في الجناح الغربي للوطن العربي وامتداده جنوبا باتجاه عمقها الجنوبي الاهتمام في سياسة الجزائر الخارجية الإقليمية بدوائر مهمة تشكل أطرا ومجالات حيوية لتحركها ونشاطها في محيطها الإفريقي، يجسد هذه الدوائر جيوسياسيا: فضاء المغرب العربي الذي يمثل "الدائرة المغاربية"، الفضاء الواسع لما يعرف بإفريقيا جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى الذي يمثل "الدائرة الإفريقية" ودائرة الساحل الإفريقي التي تعد دائرة فرعية ضمن دائرة تحرك الجزائر الإفريقية باعتبارها تشكل فضاءا جيوسياسيا فرعيا ضمن فضاء "إفريقيا جنوب الصحراء"، بحيث يكتسي هذا الفضاء "الساحل الإفريقي" لاعتبارات أمنية قدرا كبيرا من الأهمية كدائرة حركة لسياسة الجزائر الخارجية في دائرتها الإفريقية.

ترتبط الجزائر بدوائر محيطها الإفريقي بروابط جغرافية عززتها روابط انتمائها الثقافي والحضاري بشكل خاص لدائرة تحركها المغاربية وروابط الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك مع دائرة تحركها الإفريقية، مع الإشارة إلى وجود روابط جغرافية وثقافية وحضارية بين الجزائر ودائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية ضمن الدائرة الإفريقية، بناء على هذا، تعد الدوائر سالفة الذكر دوائر انتماء وحركة للسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي.

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي لتحقيق مجموعة من الأهداف عبر استخدام أدوات ووسائل وتبني توجهات ولعب أدوار إقليمية تهدف جميعها إلى تحقيق مصالح الجزائر الحيوية، وإن تحديد هذه الأهداف واختيار الوسائل والأدوات المناسبة لبلوغها وتحديد معالم توجهات سلوك الجزائر الخارجي ورسم أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدوائر، يتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل التي تفرضها معطيات وظروف بيئة الجزائر الداخلية، وتحددها أيضا ظروف وخصائص بيئتها الخارجية الإقليمية والدولية، هذا ما يجعل من هذه المتغيرات محددات أساسية ترسم وتوجه سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي الإفريقي بحيث يمكن الاعتماد عليها كمتغيرات تفسيرية مستقلة تساعد على فهم وتحليل سلوك الجزائر الخارجي في دوائر هذا المحيط.

ونظرا للأهمية التي تحظى بها هذه الدوائر كمجال لنشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي فإن التعرف على محددات السياسة الخارجية الجزائرية والتعرف على أهدافها وطبيعتها وتوجهاتها ودراسة محددات وأنماط أدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي يساعد في النهاية على

تحديد الدائرة التي تشكل مجالا جيوسياسيا مهما ومناسبا لحركية وانبعاث نشاط السياسة الخارجية الجزائرية وفعاليتها في هذا المحيط ، كما يساعد أيضا على تحديد الإستراتيجية المناسبة التي تمكن صانع القرار الجزائري من ترتيب أهداف سياسة الجزائر الخارجية حسب أولوياتها واختياره للأدوات والوسائل المناسبة وحشد وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق وتنفيذ هذه الأهداف من أجل خدمة مصلحة الجزائر الوطنية وتمكينها من لعب أدوار إقليمية تتناسب مع ما تتمتع به من إمكانات مادية وغير مادية تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية في دوائر محيطها الإفريقي.

مبررات اختيار الموضوع:

يستند اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية، تجد المبررات الموضوعية أساسا لها في دراسة وتحليل سياسة خارجية لدولة من الدول النامية ممثلة في " الجزائر " من أجل التعرف على محدداتها وأهدافها وتوجهاتها في دوائر تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية في محيطها الإقليمي الإفريقي خصوصا وأن الموضوع يركز على دراسة السياسة الخارجية الإقليمية لدولة تحظى بمكانة متميزة في محيطها الإقليمي بالنظر إلى ما تتمتع به من إمكانات ومقدرات تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية، فضلا عن الأهمية التي تحظى بها الجزائر كدولة محورية لدى القوى العالمية والدولية المهتمة بالقارة الإفريقية.

كما يجد اختيار الموضوع مبررا قويا له في الأهمية الكبيرة التي يكتسبها دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لأهمية هذه السياسة بالنسبة لتحقيق مصالح الجزائر الوطنية لأن السعي وراء تحقيق المصلحة الوطنية هو الهدف النهائي للسياسة الخارجية لأي دولة خصوصا إذا كانت هذه السياسة سياسة إقليمية لدولة كالجزائر يشكل محيطها الإفريقي مجالا حيويا مهما لحركة وفاعلية سياستها الخارجية وتمتلك فيه عوامل التأثير وتسعى لأن تلعب داخله أدوارا إقليمية فاعلة ومؤثرة وقيادية، لهذا فمن المهم التعرف على مكانة وحجم نفوذ الجزائر في دوائر هذا المحيط، والتعرف أيضا على حجم الفرص المتاحة والقيود المفروضة على حركة سياستها الخارجية فيها من أجل الوصول إلى تحديد الدائرة التي تشكل فضاءا جيوسياسيا مناسبا ورئيسيا لحركية هذه السياسة، وتمكن الجزائر من لعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة فيها.

أهمية الدراسة:

تصنف هذه الدراسة ضمن إطار حقل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهي تحظى بأهمية علمية وعملية، تستمد أهميتها العلمية من:

- كون أنها دراسة علمية أكاديمية، تحاول أن تقدم تحليلا وتفسيرا علميا لسياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، حيث تقوم بوصف السياسة الخارجية الجزائرية عبر رصد الأبعاد الأساسية المكونة لها المتمثلة في الكشف عن طبيعة توجهاتها وأهدافها وأدوات ووسائل تنفيذها والتعرف أيضا على طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي.

والى جانب الوصف، تقوم هذه الدراسة بتحديد مجموع المتغيرات التفسيرية المستقلة أو المحددات التي تساعد على فهم وتفسير سلوك الجزائر الخارجي في دوائر محيطها الإفريقي وتحليل أثر هذه المتغيرات في توجيه هذا السلوك، وهذا ما يساعد في المحصلة على تحديد الخصائص الأساسية والطابع العام الذي تتسم به السياسة الخارجية الجزائرية، ويمكن من التنبؤ بمساراتها ومآلاتها المستقبلية.

ويكتسي هذا البحث أيضا أهمية علمية باعتباره إسهاما علميا أكاديميا يضاف إلى قائمة الأعمال العلمية في المكتبات الجامعية الجزائرية التي تخصصت في دراسة سياسة الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها العملية أيضا من:

- الأهمية التي تحظى بها دوائر محيط الجزائر الإفريقي كدوائر حيوية مهمة لحركة سياسة الجزائر الخارجية سواء من حيث أهميتها كفضاءات جيوسياسية مهمة للأمن القومي الجزائري أو من حيث أهميتها كدوائر تتمتع فيها الجزائر بمكانة وثقل جيوسياسي واقتصادي وتاريخي وسياسي - دبلوماسي، وتسعى الجزائر فيها إلى لعب أدوار إقليمية تتناسب مع ثقلها ومكانتها داخلها.

- الأهمية التي تتمتع بها السياسة الخارجية كفرع هام من فروع السياسة العامة نظرا للدور المركزي والهام الذي تلعبه هذه السياسة لتحقيق وخدمة المصلحة الوطنية للدولة لأن السلوك الخارجي للدول محكوم وموجه بالدرجة الأولى لتحقيق مصلحتها الوطنية التي تعكس مجموع القيم والمصالح الأساسية لها في بيئتها الخارجية الإقليمية كانت أو دولية، ولهذا فإن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية من حيث محدداتها

وطبيعة أهدافها ووسائل تنفيذها وأنماط توجهاتها في دوائر محيطها الإفريقي يساعد صانع القرار الخارجي على معرفة وتحديد مواطن الضعف أو الخلل في هذه السياسة سواء من حيث الأهداف أو الوسائل أو التوجهات، كما يساعده أيضا على معرفة حدود الفرص المتاحة والقيود المفروضة على حركة وفاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وهذا ما يمكن صانع القرار من:

- تحديد أهداف سياسة الجزائر الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي وترتيبها حسب أولوياتها.

- اختيار الوسائل والأدوات المناسبة والكفيلة بتحقيق المصلحة الوطنية.

- تحديد الدائرة التي توفر فرصا وتشكل مجالا حيويا مناسباً لحركية وفاعلية السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث يمكن للجزائر أن تراهن عليها لتحقيق مصالحها الوطنية ولعب ادوار إقليمية فاعلة ومؤثرة وقيادية تتناسب وتتوافق مع الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر داخل هذه الدوائر.

أدبيات الدراسة:

استعانت هذه الدراسة لمعالجة هذا الموضوع بمجموعة من الدراسات تنوعت بين كتب ومقالات صادرة في مجلات دورية بالإضافة إلى أطروحات دكتوراه، وهي مكتوبة باللغتين العربية والأجنبية، اختص قسم منها في الجانب النظري لدراسة موضوع السياسة الخارجية بشكل عام، استفادت منها الدراسة في شقها النظري، أما الجزء الآخر من هذه الدراسات، فقد تناول دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تحديدا.

استفادت الدراسة في جانبها النظري من ثلاثة مراجع أساسية، يتعلق المرجع الأول بكتاب "محمد السيد سليم"، تحت عنوان: "تحليل السياسة الخارجية" الذي تناول فيه المؤلف إطارا نظريا شاملا لدراسة السياسة الخارجية بشكل مفصل عبر ثلاثة أبواب، تعرض في الباب الأول لتعريف السياسة الخارجية، ثم انتقل في الباب الثاني إلى التطرق لمحددات السياسة الخارجية، ليختم كتابه في الباب الثالث بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية، ولقد استفادت هذه الدراسة في تحديدها لمحددات السياسة الخارجية الجزائرية بشكل كبير جدا من الإطار النظري الذي قدمه هذا الكتاب، مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تجد في هذا الكتاب نظرا لطابعه النظري أي إشارة إلى السياسة الخارجية الجزائرية رغم مرافقة الكاتب عرضه النظري بأمثلة واقعية لسياسات خارجية لدول مختلفة.

واستعانت الدراسة أيضا في جانبها النظري بمقالتيين تضمنها كتاب بعنوان: "السياسات الخارجية للدول العربية" للمؤلفين: "بهجت قرني" و"علي الدين هلال"، عنونت المقالة الأولى ب: "مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل" وعنونت المقالة الثانية التي كانت للدكتور بهجت قرني ب: "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات" وبالرغم من أن المقالتيين قدما إطارا نظريا مناسباً لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية يركز على نظرية الدور بالإضافة إلى اقتراب صنع القرار غير أن هذا الإطار النظري يبقى غير كافي لتفسير السياسة الخارجية الجزائرية في مختلف مراحلها الزمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فضلا عن إغفالها لتحليل توجه وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرة المغرب العربي من خلال إبراز أثر محددات البيئة الإقليمية المغاربية على هذا التوجه والسلوك.

اعتمدت الدراسة أيضا في جانبها النظري على مقالة للباحث "سفيان صخري" Sofiane Sekhri بعنوان: "The role approach as a theoretical framework for analysis of foreign policy in third world countries"، تناولت هذه المقالة كل ما يتعلق باقتراب الدور من الناحية النظرية، كما نوهت أيضا بمدى قدرة هذا الاقتراب في فهم وتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث مقدمة في ذلك نماذج لأدوار إقليمية لعبتها بعض من هذه الدول من بينها "الجزائر".

استعانت الدراسة بمجموعة من الدراسات والأعمال العلمية التي تخصصت في دراسة السياسة الخارجية الجزائرية، أهمها باللغة العربية:

- كتاب بعنوان "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد" للمؤلف "إسماعيل دبش"، اهتم هذا الكتاب بدراسة التحديات والرهانات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل واقع محيط إقليمي عربي وإفريقي (الساحل الإفريقي) تميزه الأزمات وحالات ألالاستقرار السياسي والانفلات الأمني بسبب الاختراق الدولي الكبير لهذه الفضاءات الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، كما يركز المؤلف في هذا العمل أيضا على تبيان القيود والتحديات التي تفرضها متغيرات البيئة الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الجزائرية، في حين يغفل دور متغيرات البيئة الداخلية التي تشكل هي الأخرى قيودا مهمة على حركة السياسة الخارجية الجزائرية وعلى دور الجزائر الإقليمية .

- كتاب للباحث "عبد الله بالحبيب"، تحت عنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997"، جاء هذا الكتاب في فصلين، استفادت الدراسة من هذا الكتاب عند بحثها في تأثير محددات البيئة الداخلية والخارجية في سلوك الجزائر الخارجي خلال عقد التسعينات، مقما الاستراتيجيات التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية لإدارة ومواجهة أزمته الداخلية غير أن هذه الدراسة تجاوزت في حدودها الزمنية الفترة التي تقيد بها الباحث أثناء تحليله للسياسة الخارجية الجزائرية التي اقتصر على عقد التسعينات.

- كتاب تحت عنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري" للباحث عبد النور بن عنتر"، تضمن هذا الكتاب عشرة فصول، استفادت الدراسة من فصلين مهمين تناولوا تحديد الفضاءات أو الدوائر الجيوسياسية الحساسة للأمن القومي الجزائري في محيطه الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، هذا ما ساعد الدراسة على إبراز أهمية المحدد الجغرافي ببعده الأمني في صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي.

استفادت الدراسة أيضا من مجموعة من المقالات أهمها: مقالة بعنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات" للباحث "قط سمير" الصادرة في العدد الأول من سنة 2017 من مجلة العلوم السياسية والقانون إحدى إصدارات المركز الديمقراطي العربي، تناول فيها الكاتب أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وقام بدراسة تطورات السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة تحركها الإفريقية منذ الاستقلال إلى عهد حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، كما تطرق أيضا لإبراز أثر التحولات والأزمات السياسية والأمنية التي يعرفها الجوار الإقليمي المباشر للجزائر في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي على مواقف وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية وعلى اهتماماتها التي طغى عليها البعد الأمني. وبالرغم من استفادة الدراسة من هذا البحث غير أن هذا الأخير طغى عليه في جانبه التحليلي الجانب التاريخي والوصفي، بالإضافة إلى تركيز اهتمامه على البعد الأمني وإغفاله الحديث عن البعد الاقتصادي أثناء تحليله للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرة حركتها الإفريقية.

كما استفادت الدراسة أيضا من مقالتين، الأولى بعنوان: "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي" للباحث "رابح زغوني" والثانية معنونة ب: "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"

للكاتب "عبد القادر عبد العالي". عالجت المقالة الأولى إشكالية التوفيق بين المبادئ ومتطلبات الدور والمصلحة في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل ثورات الربيع العربي التي يعرفها محيط الجزائر الإقليمي العربي، وتناولت المقالة الثانية المحددات المؤثرة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وركزت المقالتان معا على تحليل السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي الإفريقي وفق المقاربة البنائية والمقاربة الواقعية منتقدتين في الوقت نفسه مقاربة وأسلوب تعامل الجزائر مع تحولات ومستجدات محيطها الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، هذا ما أثر حسب رأيها سلبا على دور الجزائر الإقليمي، ولقد استفادت الدراسة من البحثين في طريقة توظيفهما للمقاربة البنائية والواقعية أثناء تحليلهما للسياسة الخارجية الجزائرية غير أن الدراسة لم توافق الباحثين في طرحهما لخيار ضرورة إعادة النظر في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية لتفعيل دور الجزائر الإقليمي.

استعانت الدراسة أيضا بمجموعة من المراجع التي عالجت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية باللغة الأجنبية أهمها ما يلي:

– Slimane Chikh « La politique africaine de l'Algérie, », **Annuaire de L'Afrique du Nord**, Vol.17, 1979, pp. 01-54

تناول الباحث في هذه الدراسة بتفصيل دقيق سياسة الجزائر الإفريقية منذ الثورة التحريرية إلى نهاية عقد السبعينات، حاول فيها الباحث إبراز الأهمية الكبيرة التي حظيت بها الدائرة الإفريقية في سياسة الجزائر الخارجية كدائرة حيوية وجدت فيها الجزائر مجالا واسعا للعب أدوار إقليمية بارزة مركزا كذلك على الأسس التي تقوم عليها سياسة الجزائر الإفريقية والأدوات والاستراتيجيات التي تبنتها لتحقيق أهدافها في الدائرة الإفريقية غير أن هذا المجهود البحثي طغى عليه الجانب التاريخي، واقتصر مداه الزمني على عقدي الستينات والسبعينات وهذا ما تجاوزته الدراسة.

– Tewfik Hamel « L'Algerie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Magreb :Nœud gordien et dilemme cornélien », **Magazine of political studies et International Relations**, n°1 ,Janvier 2015.

تناولت دراسة "توفيق الهامل" التحديات والرهانات التي تواجه دور الجزائر الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي مقدمة تحليلا علميا رصينا

لمحددات وأهداف سياسة الجزائر الخارجية في دائرتي المغرب العربي والساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية التي يعرفها هذين الفضاءين، حيث رأى الكاتب بأن الجزائر تمتلك مقدرات وإمكانات مادية وغير مادية تجعل منها قوة إقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وتؤهّلها للعب دور إقليمي فاعل ورئيسي لإحلال الأمن والسلم في المنطقة وتجعل منها دولة محورية في إستراتيجيات القوى الغربية المتنافسة بالمنطقة، غير أن الاضطلاع بهذا الدور والتمتع بهذه المكانة حسب الكاتب تعترضه مجموعة من التحديات والمعوقات تتعلق بشكل خاص ببيئة الجزائر الداخلية والتي ترتبط أساسا بطبيعة النظام السياسي القائم فيها.

إن التفحص في التحليل الذي قدمته هذه الدراسة يشير إلى وجود نوع من المبالغة في تلمين وتقدير القدرات والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر، والتي تؤهلها حسب الكاتب لأن تكون قوة إقليمية في محيطها الإقليمي لأن تمتع أي دولة بإمكانات وقدرات مادية وفير مادية لا ينبئ بالضرورة إلى إمكانية تبوئها مركز القوة الإقليمية، كما أن اضطلاع الجزائر بمركز القوة الإقليمية لا يرتبط فقط كما يرى "توفيق الهامل" بضرورة إصلاح النظام السياسي القائم ودمقرطته، وإنما يرتبط كذلك بعوامل وظروف أخرى تتعلق بإيجاد إستراتيجيات واضحة ومحددة سياسيا واقتصاديا وأمنيا على مستوى البيئة الداخلية والخارجية تضمن للجزائر استغلال هذه المقدرات وتمكنها من تصدر مركز القوة الإقليمية في محيطها الإقليمي.

استفادت الدراسة أيضا من أطروحات دكتوراه باللغة الأجنبية لكل من:

– Kesseiri, Radia, Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rationale : the case of Algeria under Houari Boumediene, 1965–1978, **Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy**, the Department of Arabic and Middle Eastern Studies, the University of Leeds, November 2005

جاءت هذه الدراسة في تسعة فصول، حاولت تحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الإقليمي والدولي مركزة على دراسة محدّات وأهداف وتوجهات سياسة الجزائر الخارجية من خلال اعتماد منهج التحليل النظمي ومنهج التحليل الجزئي (التركيز على البيئة النفسية لصانع القرار)،

ولكن بالرغم من المعلومات القيمة التي قدمتها هذه الدراسة، اقتصر الإطار الزمني لها على فترة ممتدة من 1965 إلى 1978 وهذا ما تجاوزه الإطار الزمني للموضوع محل البحث، فضلا عن تركيز هذه الدراسة على متغيرات البيئة النفسية لصانع القرار "الرئيس هواري بومدين" باعتبارها متغيرات تفسيرية رئيسية يمكن الاعتماد عليها لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، في حين أن عملية تحليل هذه الأخيرة يستلزم تحديد كل المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية التي لها تأثير في عملية صنعها وتوجيهها.

إشكالية الدراسة:

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي في دوائر حيوية تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة لحركيتها وفاعليتها، تمثلها جيوسياسيا: دائرة المغرب العربي، الدائرة الإفريقية التي تضم بدورها دائرة فرعية تنعت بدائرة الساحل الإفريقي التي تحظى هي الأخرى بأهمية بارزة في سياسة الجزائر الإفريقية، وإن سياسة الجزائر الخارجية اتجاه هذه الدوائر تحدها مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تشكل محددات مهمة تلعب دورا كبيرا في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتؤثر في هامش حركتها، كما تؤثر هذه المحددات أيضا في رسم أدوار الجزائر الإقليمية وفي قدرة الجزائر على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في هذه الدوائر.

ونظرا للأهمية التي تحظى بها هذه المحددات كمتغيرات تفسيرية يمكن الاعتماد عليها لفهم وتحليل وتفسير سياسة الجزائر الخارجية، تعالج هذه الدراسة إشكالية رئيسية تهدف إلى البحث عن محددات وطبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، لتخلص بعد التعرف على هذه المحددات والتوجهات إلى تحديد الدائرة التي تشكل مجالا وفضاءا جيوسياسيا مناسباً ومهما لحركية وفاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي بشكل عام.

وبناء على ما تقدم، تصوغ الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي محددات وطبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي؟ وما هي الدائرة من بين هذه الدوائر التي تشكل مجالا مناسباً لحركية وفاعلية هذه السياسة، بحيث تتمكن الجزائر داخلها من لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر؟.

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الفواعل التي لها دور كبير في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية؟.
2. ما هي أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي؟ وما طبيعة أدوات ومقاربات تحقيقها؟.
3. ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي؟ وما هي خصائصها؟.
4. ما طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي؟ وما هي محدداتها والعوامل المؤثرة فيها؟

فرضيات الدراسة:

صاغت الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية الفرضيات الرئيسية التالية:

1. تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي بمحددات البيئة الداخلية والخارجية، بحيث تلعب المحددات الداخلية المادية والمجتمعية دورا كبيرا في تحديد أهداف وتوجهات هذه السياسة ورسم أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدوائر.
2. يتأثر نشاط السياسة الخارجية الجزائرية وهامش حركتها في دوائر محيطها الإفريقي بظروف ومشكلات بيئة الجزائر الداخلية وبخصائص وظروف بيئتها الدولية والإقليمية، هذا ما يؤثر بدوره في قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في محيطها الإفريقي.
3. تعتبر الدائرة الإفريقية مجالا وفضاءا جيوسياسيا مناسبا ومهما لحركية وفاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي الإفريقي.

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية، صاغت الدراسة الفرضيات الفرعية التالية:

1. تؤثر العوامل الشخصية المرتبطة بصانع القرار الخارجي في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي.

2. يرتبط تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي بتحقيق هدف حماية الأمن القومي الجزائري وتحقيق النفوذ الإقليمي ولعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة.
3. تتبنى الجزائر لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي ثلاثة توجهات أساسية: التوجه التعاوني، توجه عدم التدخل وتوجه عدم الانحياز.
4. تتسم السياسة الخارجية الجزائرية في أهدافها وتوجهاتها اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بالاستمرارية مع وجود نوع من التغير تكيفي على مستوى اهتمامها الموجه لقضايا وأبعاد معينة تكيفا منها مع ظروف ومستجدات وتحولات هذه الدوائر.
5. يتأثر دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي بظروف ومشكلات بيئتها الداخلية وبدور الفواعل الإقليمية وباستراتيجيات القوى الدولية في هذه الدوائر.

الإطار المكاني والزمني للدراسة:

1. الإطار المكاني:

تتناول هذه الدراسة تحليل سياسة الجزائر الخارجية "الإقليمية" في محيطها الإفريقي اتجاه: إقليم جغرافي أو فضاء جيوسياسي تنتمي إليه الجزائر جغرافيا وثقافيا وحضاريا، يمثله الفضاء الجيوسياسي المغاربي أو منطقة المغرب العربي الذي يشكل الجناح الغربي للوطن العربي وتطلق عليه هذه الدراسة تسمية "دائرة المغرب العربي" أو "الدائرة المغاربية"، وينتمي هذا الفضاء جغرافيا بدوره إلى فضاء جيوسياسي أوسع ينعت بإفريقيا الشمالية.

كما تتناول هذه الدراسة في الوقت نفسه تحليل سياسة الجزائر الخارجية "الإقليمية" اتجاه فضاء جيوسياسي واسع يشكل امتدادا جغرافيا للجزائر في عمقها الإفريقي جنوبا، تمثله ما يعرف في أدبيات الجغرافيا بـ"إفريقيا جنوب الصحراء"، حيث يضم هذا الفضاء بدوره مجموعة من الأقاليم الجغرافية الفرعية، وتتعدت الدراسة هذا الفضاء بتسمية "الدائرة الإفريقية"، مع الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تتعدت هذا الفضاء الجيوسياسي الواسع بإفريقيا لأنها تخصص لإدارة علاقات الجزائر مع هذا الفضاء مديرية تطلق عليها: "المديرية العامة لإفريقيا".

إن كلا من فضاء المغرب العربي وفضاء "إفريقيا جنوب الصحراء" يعتبران فضاءين جيوسياسيين أو إقليميين فرعيين من نظام إقليمي أوسع ألا وهو: النظام الإقليمي الإفريقي الذي يعد بدور نظاما فرعيا من النظام الدولي أو العالمي، ويتصل فضاء المغرب العربي بفضاء إفريقيا جنوب الصحراء عبر فضاء جيوسياسي فرعي ينتمي بدوره إلى فضاء إفريقيا ما وراء الصحراء، يمثلها فضاء "الساحل الإفريقي"، هذا ما يجعل الفضاءين المغاربي والإفريقي "جنوب الصحراء" فضاءين متداخلين يؤثر كل منهما في الآخر عبر منطقة الساحل الإفريقي التي تحظى لاعتبارات أمنية بأهمية كبيرة كدائرة فرعية حيوية لتحرك ونشاط سياسة الجزائر الخارجية في دائرتها الإفريقية، هذا ما دفع الدراسة إلى الاهتمام أثناء تحليلها لسياسة الجزائر الموجهة لدائرة حركتها الإفريقية بدراسة سلوك الجزائر الخارجي في دائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية تولي لها الجزائر أهمية خاصة على خلاف باقي الدوائر الأخرى التي تنتمي إلى الدائرة الإفريقية خصوصا في ظل التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي منذ نهاية عام 2012.

بناء على ما تقدم فإن تحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي تتم على مستوى الجزء "الجزائر" اتجاه الكل: "الدائرة المغاربية" و"الدائرة الإفريقية" و"دائرة الساحل الإفريقي" كدائرة فرعية تندرج ضمن الدائرة الإفريقية، ويعرف هذا المستوى من التحليل بالمستوى الإقليمي في تحليل السياسة الخارجية.

2. الإطار الزمني:

يشمل الإطار الزمني للدراسة فترة زمنية ممتدة منذ استقلال الجزائر إلى لحظة إتمام هذا العمل (عام 2018)، والظاهر أن فترة الدراسة الممتدة تقريبا لخمسة عقود من الزمن طويلة نسبيا وغالبا ما يشكل طول الفترة الزمنية للدراسة صعوبة أمام استيعاب الباحث وإحاطته بجميع جوانب الظاهرة المدروسة غير أن تحديد الدراسة لهذه الفترة الزمنية قصد منه الكشف عن جوانب الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في مختلف المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتأكد أيضا من تحديد الدائرة التي تكتسي أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية كمجال مناسب لديناميكيته وانبعاث نشاطها ما يمكن الجزائر من لعب أدوار إقليمية رئيسية وفاعلة في محيطها الإقليمي الإفريقي تضمن لها تحقيق أهدافها الخارجية وحماية مصالحها الحيوية.

الإطار المنهجي للدراسة:

تحدد طبيعة الدراسة المناهج والاقترابات التي تعتمد عليها للإجابة عن الإشكالية المطروحة ولإثبات صدق وصحة الفرضيات العلمية التي بنيت عليها، وبما أن طبيعة هذه الدراسة هي طبيعة تحليلية تفسيرية لسياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، فإن عملية التحليل هذه تتطلب التطرق إلى ثلاثة أبعاد أساسية: 1- وصف أهداف وتوجهات سياسة الجزائر الخارجية ووصف أدوار الجزائر الإقليمية، 2- تفسير السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تحديد مجموع المتغيرات التي تحدد أهداف وتوجهات وأدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإقليمي، 3- التطرق إلى عملية صنع السياسة الخارجية عبر تحليل هذه العملية وتحديد الفواعل الرسمية وغير الرسمية المسؤولة والمؤثرة في صياغتها.

وحتى تتمكن هذه الدراسة من تحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي تحليلا علميا قائما على الأبعاد الثلاثة المذكورة سلفا، اعتمدت على مجموعة من المناهج والاقترابات التي شكلت نوعا من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج أو اقتراب لمحاولة الاقتراب من الظاهرة المدروسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، من أهم المناهج والاقترابات المستخدمة في الدراسة ما يلي :

- **منهج دراسة الحالة :** استخدمت الدراسة هذا المنهج لأنها تناولت تحليل السياسة الخارجية للدولة الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، وساعد هذا المنهج الدراسة على تقديم تحليل معمق للسياسة الخارجية لدولة الجزائر اتجاه دوائر تنشط فيها في محيطها الإقليمي الإفريقي بهدف الوصول إلى تحديد العوامل أو المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ورسم أدوار الجزائر الإقليمية فيها.

- **المنهج المقارن:** اعتمدت الدراسة في تحليلها للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي على المنهج المقارن، وإن عملية المقارنة في تحليل السياسة الخارجية من خلال هذا المنهج تتم عبر اعتماد نموذج المقارنة بالمحددات أو نموذج المقارنة بالأهداف أو نموذج المقارنة بالوسائل، كما تتم عملية المقارنة أيضا من خلال القيام بالمقارنة بين سياسات خارجية لمجموعة من الوحدات الدولية أو مقارنة السياسة الخارجية لدولة واحدة في فترات زمنية مختلفة عبر استخدام منهج دراسة الحالة.

استعانت الدراسة بالمنهج المقارن من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي وذلك من خلال استخدام نموذج المقارنة بالمحددات ونموذج المقارنة بالأهداف ونموذج المقارنة بالوسائل، مكنها نموذج المقارنة بالمحددات من إبراز أثر المحددات الداخلية والخارجية في سلوك الجزائر الخارجي اتجاه هذه الدوائر، وساعدها نموذج المقارنة بالأهداف على التعرف على طبيعة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر أيضا، كما مكن هذا النموذج الدراسة من تفسير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بالاعتماد على متغير طبيعة أهدافها. أما نموذج المقارنة بالأدوات فلقد استعانت به الدراسة للتعرف على طبيعة الأدوات التي تعتمد عليها الجزائر لتحقيق أهداف سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، فضلا عن أهمية هذا النموذج في تمكين الدراسة من تحديد سمات السياسة الخارجية الجزائرية وفهم توجهاتها في محيطها الإفريقي.

- **المنهج التاريخي:** يساعد المنهج التاريخي على تتبع مسار وتطور الأحداث التاريخية وتحليلها وتفسيرها في إطارها المكاني والزمني وبناء على هذا، فلقد أفاد اعتماد المنهج التاريخي هذه الدراسة في تمكينها من تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية والكشف عن أهم متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي شكلت محددات رسمت أهدافها وحددت توجهاتها اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- **المنهج الوصفي:** تتطلب عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية بعدا أساسيا ومهما يتمثل في وصف هذه السياسة، ويقصد بالوصف العلمي للسياسة الخارجية: "رصد الأبعاد الأساسية المكونة لظاهرة العمل السياسي الخارجي، وتشمل هذه الأبعاد التوجهات العامة، الأهداف، الأدوار الدولية، الاستراتيجيات والقرارات والسلوكات وغيرها". وإن عملية وصف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي تقتضي استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن الباحث من التعرف على توجهات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية وأدوات تنفيذها في هذه الدوائر، وتحديد طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر فيها، كما يساعد استخدام المنهج الوصفي هذه الدراسة أيضا على رصد أهم المتغيرات والعوامل التي كان لها الأثر الكبير في تحديد أهداف ونمط توجه سياسة الجزائر الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي.

واستعانت الدراسة أيضا إلى جانب المناهج المذكورة آنفا بمجموعة من الاقتربات أهمها:

- **الاقترب النسقي(النظمي)(Systemic Approach)**: يعتبر الاقترب النسقي أهم الاقترابات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، يرجع هذا للأهمية التي يحظى بها هذا الاقترب في تحليل السياسة الخارجية ودراسة النظم الإقليمية، وما دفع هذه الدراسة إلى اعتماد هذا الاقترب كاقتراب رئيسي طبيعة مستوى التحليل الذي اعتمدته في تحليلها للسياسة الخارجية الجزائرية القائم على المستوى الإقليمي في دراسة السياسة الخارجية.

ساعد استخدام هذا الاقترب الدراسة في عملية تحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي وذلك من خلال تمكينها من إبراز أثر متغيرات البيئة الداخلية في عملية صنع وتوجيه هذه السياسة، ونظرا لكون أن هذه الدراسة تتناول تحليل سياسة الجزائر الإقليمية اتجاه دوائر محيطها الإقليمي فإن الاعتماد على هذا الاقترب مكن هذا البحث من دراسة أثر متغيرات وتفاعلات البيئة الإقليمية لهذه الدوائر في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، كما ساعد الاقترب النسقي الدراسة أيضا على الكشف عن أثر العوامل الخارجية المتعلقة بتفاعلات وخصائص النسق أو النظام الدولي في رسم وتوجيه سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي .

- **اقترب صنع القرار**: يقدم هذا الاقترب إطارا تحليليا يساعد على فهم عملية صنع القرار، كما يهتم هذا الاقترب أيضا بدراسة الجوانب النفسية المؤثرة في سلوك صانع القرار من خلال دراسة بيئته النفسية والموضوعية، ولقد وضع دارسوا السياسة الخارجية مجموعة من النماذج النظرية لتفسير عملية صنع القرار أبرزها: النموذج الإدراكي أو المعرفي الذي يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار.

استخدمت هذه الدراسة اقترب صنع القرار مع تركيزها على النموذج الإدراكي المعرفي لفهم وتفسير السلوك الخارجي للجزائر اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، ودافعها في ذلك أهمية الدور الذي يلعبه "القائد السياسي" صانع السياسة الخارجية ممثلا في "رئيس الدولة" في عملية رسم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لحجم الصلاحيات والسلطات الكبيرة التي يتمتع بها في مجال تسيير الشأن الخارجي، لهذا تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية في توجهاتها، كما تتأثر أدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي بشكل كبير بالعوامل الشخصية لصانع القرار الخارجي "رئيس الدولة" خاصة بمتغيرات بيئته النفسية كإدراكه وقيمه ونسقه العقيدي.

- **الاقتراب القانوني والمؤسسي:** استعانت الدراسة بتوظيف الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي أثناء تطرقها إلى عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية عبر تحليل هذه العملية وتحديد الفواعل الرسمية خاصة المسؤولة والمؤثرة في صياغتها، حيث مكن استخدام الاقترابين الدراسة من التعرف على المؤسسات والأجهزة الرسمية المسؤولة عن صنع واتخاذ القرار الخارجي مبرزة بذلك السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية حسب ما تنص عليه الدساتير الجزائرية، فضلا عن الاهتمام بإبراز النقل النسبي لهذه المؤسسات من حيث أهميتها وفعاليتها ودرجة تأثيرها في صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية، ويبرز استخدام الدراسة لهذين الاقترابين في الفصل الثالث منها.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

واجهت الدراسة صعوبات موضوعية متعلقة بالموضوع المدروس، وصعوبات ذاتية متعلقة بالباحثة، تتعلق الأولى بطبيعة الموضوع الواسعة والحساسة باعتبار السياسة الخارجية تدخل ضمن المجالات السيادية للدول التي يصعب على الباحث الحصول فيها على معلومات دقيقة وكافية من مصادر معنية مباشرة بهذا الحقل خصوصا في الدول النامية بما فيها الجزائر نظرا لطبيعة أنظمتها السياسية التي تحول دون الحصول عن المعلومات الكافية من مصادرها الرئيسية، فضلا عن خصوصية وطبيعة عملية صنع القرار فيها. كما واجهت الدراسة صعوبات ذاتية يمكن اختصارها في مشكلة الوقت نظرا للالتزامات العائلية والمهنية للباحثة.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث وإثبات صدق الفرضيات، اتبعت الدراسة خطة تتضمن خمسة فصول استهلتها بفصل قدمت فيه إطارا مفاهيميا ونظريا يساعدها على تحليل السياسة الخارجية الجزائرية لأن عملية تحليل هذه الأخيرة اتجاه دوائر محيطها الإفريقي تقتضي التعرف أولا عن المتغيرات التي يمكن أن تكون محددات تؤثر في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لأي دولة، كما تستلزم أيضا التعرف على أهداف هذه السياسات وعلى أدوات ووسائل تحقيقها، هذا ما تناولته الدراسة في المبحثين الأول والثاني، وبناء على محددات وطبيعة أهداف ووسائل السياسة الخارجية ونظريات تفسيرها، استهدت

الدراسة إلى انتقاء المقاربات النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في المبحث الثالث.

استفادت الدراسة في الفصل الثاني من الإطار المفاهيمي والنظري المقدم في الفصل الأول الذي ساعدها على تحديد المحددات الداخلية والخارجية التي لها التأثير الكبير في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في المبحثين الثاني والثالث بعد تقديم تحديد جيوسياسي لهذه الدوائر في المبحث الأول. وبعد التعرف على محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، استنتجت الدراسة أهمية دراسة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية وتحديد الفواعل التي تلعب دورا كبيرا في رسمها وتوجيهها باعتبارها محددات هامة تؤثر في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

انتقلت الدراسة بعد التعرف على محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في الفصل الثاني، وتحديدها لفواعل صنع هذه السياسة في الفصل الثالث إلى دراسة أهداف وأدوات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في الفصل الرابع لأن تحديد طبيعة هذه الأهداف والأدوات والتوجهات يتأثر بشكل كبير بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، ولقد تناولت الدراسة البحث في أهداف ووسائل وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في ثلاثة مباحث، خصصت المبحث الأول للتعرف على الأهداف، واهتمت في المبحث الثاني بالتعرف على طبيعة أدوات ومقاربات السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر، أما المبحث الثالث فقد خصصته للكشف عن طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وتطرقت في المبحث الرابع لتحديد خصائص وسمات أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية من حيث الاستمرارية والتغير.

نظرا لعلاقة التأثير القائمة بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة أهدافها وتوجهاتها وطبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي، تناولت الدراسة في الفصل الخامس والأخير دور الجزائر الإقليمي في محيطها الإفريقي مهتمة في المبحث الأول بالتعرف على طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر هذا المحيط منذ الاستقلال، مع التركيز على إبراز طبيعة هذه الأدوار في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة، وخصصت الدراسة المبحث الثاني للكشف عن المعوقات والتحديات التي تواجه دور الجزائر الإقليمي في

هذه الدوائر المتعلقة بالبيئة الداخلية والإقليمية، أما المبحث الثالث والأخير، تعرضت فيه الدراسة لإبراز أثر التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي على دور الجزائر الإقليمي، لتختتم المبحث باستشراف مستقبل هذا الدور في ظل التحديات والرهانات التي تعرفها دوائر حركة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي.

وتوصلت الدراسة في الخاتمة إلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج التي أجابت عن الإشكالية الرئيسية المطروحة، وأثبتت صحة الفرضيات العلمية التي بنيت عليها مرفقة في الأخير بمجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

تهدف عملية تحليل السياسة الخارجية إلى تفسير السلوك الخارجي للدول تفسيراً علمياً عبر الكشف عن المتغيرات والعوامل المؤثرة في تحديده وتوجيهه للوصول إلى استشراف مآلاته ومسارته مستقبلاً، بناءً على هذا فإن التحليل العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي يقتضي من هذه الدراسة التطرق إلى تفسير ووصف هذه السياسة والتعرض أيضاً لدراسة عملية صنعها لأن عملية التفسير والوصف تساعد على الكشف عن محددات السياسة الخارجية الجزائرية ورصد أبعادها الأساسية المكونة لها كالتعرف على أهدافها وأدوات تحقيقها والتعرف أيضاً على أدوار الجزائر الإقليمية وعلى توجهات سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي، كما يمكن التعرض لدراسة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية هذه الدراسة من تحديد الفواعل والقوى المؤثرة في عملية صنع هذه السياسة لأن البحث في طبيعة وأدوار هذه الأطراف والفواعل يفيد في عملية تحليل وفهم سلوك الجزائر الخارجي في دوائر محيطها الإفريقي.

إن عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية عبر وصفها وتفسيرها ودراسة عملية صنعها تستلزم اختيار المقاربات والمداخل النظرية المناسبة لذلك، لهذا السبب خصصت الدراسة هذا الفصل كإطار مفاهيمي ونظري يتناول التعريف بمحددات وتوجهات وأهداف ووسائل السياسة الخارجية بشكل عام في المبحثين الأول والثاني، ويهتم في المبحث الثالث بانتقاء المقاربات والنظريات المناسبة لتحليل وفهم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي.

المبحث الأول: محددات وتوجهات السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية للدول هي نتاج تفاعل مجموعة من المتغيرات المتعلقة ببيئتها الداخلية وبيئتها الخارجية الإقليمية والدولية، وتعد هذه المتغيرات بمثابة محددات تساهم بشكل كبير في صياغة المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية وتحديد أهدافها واختيار أدوات ووسائل تنفيذها، وتساهم كل من المحددات والمبادئ والأهداف والأدوات والوسائل هي الأخرى في تحديد الخصائص الأساسية والطابع العام الذي تتسم به السياسة الخارجية، هذا ما يصطلح عليه في أدبيات حقل السياسة الخارجية بـ"التوجه"، وتكمن أهمية التعرف على توجهات السياسة الخارجية للوحدات الدولية في تمكين الباحث من فهم هذه السياسات والتنبؤ بمساراتها ومآلاتها المستقبلية ولكن قبل التعرف على محددات السياسة الخارجية وأنماط توجهاتها، يجب أولاً تعريف مفهوم السياسة الخارجية في المطلب الأول، ثم الانتقال إلى الحديث عن المحددات والتوجهات في المطلب الثاني والمطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تختلف وتتعد تعريفات السياسة الخارجية من باحث إلى آخر تبعاً لاختلاف المعايير أو الأسس المعتمد عليها لتعريفها نظراً لتعدد ظاهرة السياسة الخارجية وطبيعتها الديناميكية واتساع حدودها ومجالاتها وقضاياها بالإضافة إلى اختلاف الدول في سياساتها الخارجية، هذا ما حال دون اتفاق الباحثين على تعريف موحد لهذا المفهوم غير أنه ما يمكن ملاحظته على أغلب هذه التعاريف بأنها تعاريف يغلب عليها الطابع الإجرائي المركب بسبب جمعها بين أهداف السياسة الخارجية وتوجهاتها، أدوارها ووسائل تنفيذها.

ونظراً لتعدد وتشابك مواضيع ومجالات وأطراف السياسة الخارجية بسبب زيادة علاقات الاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي، هناك بعض التعاريف التي عرفت السياسة الخارجية تعريفاً عاماً واسعاً، من أمثلتها: تعريف "مرسيل مرل" "Marcel Merle" الذي اعتبر السياسة الخارجية "جزءاً من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود، وهي أيضاً مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة داخلياً باتجاه الخارج لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى"¹، وفي نفس

¹ هيفاء أحمد محمد ، سداد مولود سبع، " المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية"، دراسات دولية، ع.44، 2010، ص.39.

السياق، يشير الدكتور "علي الدين هلال" إلى أن السياسة الخارجية يقصد بها عموماً "مجملاً نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين "International Actors" في المجال الخارجي"¹، يعرفها الدكتور "حامد ربيع" في الإطار نفسه بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"².

ذهب بعض الباحثين في حقل السياسة الخارجية إلى التركيز في تعريفهم للسياسة الخارجية على طبيعة فواعل أو أطراف هذه السياسة، وبناءً على هذا المعيار، عرف "بارقستريس" "A. Bergstraesser" السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقات الدولة مع دول أخرى" أو هي: "مجموعة العلاقات لأنظمة دول" كتل"، أو حتى مجموع العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل، ولهذا فإن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى مجموع العلاقات ما بين أنظمة دول "كتل" ومنظمات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الأنظمة إلا أن ميزته الأساسية هي التركيز بشكل كبير على العلاقات القائمة ما بين الدول"³، في حين حصر آخرون مفهوم السياسة الخارجية في "إطار السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة، قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي"، ومن أهم هذه التعاريف، تعريف "بول سيبوري" "Paul Seabury" للسياسة الخارجية الذي عرفها بأنها: "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستورياً التعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"⁴.

وركزت تعاريف أخرى في تحديدها لمفهوم السياسة الخارجية على فكرة الهدف في السياسة الخارجية، ومن أمثلة هذه التعاريف، تعريف "محمد طه بدوي" الذي اعتبر السياسة الخارجية: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، حيث يتضمن هذا البرنامج الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف"⁵، وهناك من يعرفها أيضاً بأنها: "الخطة التي ترسم من خلالها الدولة علاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول، وتحدد

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر 1988-2008 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2009)، ص. 26.

² محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل، ط. 2، 2001)، ص. 07.

³ محمد خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط. 2012، 1)، ص. 99-100.

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 08.

⁵ هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 25.

بواسطتها مواقفها اتجاه قضايا معينة¹، وفي هذا السياق، يعتبر بعض الباحثين "السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم الدولة في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية"².

أما "جيمس" جيمس روزنو " J.N.Rosenau و "ريتشارد سنايدر" Richard Carlton Snyder، و"تشارلز هيرمان" Charles Hermann فقد اهتموا في تعريفهم للسياسة الخارجية بدور صانع القرار في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث ذهب هؤلاء إلى اعتبار السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكات تمثل صناعات القرار في المحيط الخارجي³، إذ يؤكد ريتشارد سنايدر "على أهمية دور صانع القرار في تحديد السياسة الخارجية للدولة، لأنه يرى بأن سياسة الدولة الخارجية تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ولهذا فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن سياستها الخارجية هي محصلة قرارات أشخاص يتبوؤون مناصب رسمية في الدولة، ويؤيد هذه الفكرة تعريف تشارلز هيرمان "للسياسة الخارجية الذي يرى بأنها: تتألف من السلوكات الرسمية التي يتبعها صناع القرار الرسميين في الحكومة أو من يمثلونهم بهدف التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"⁴.

أما الدكتور "عبد الوهاب الكيالي" فيعرف السياسة الخارجية اعتمادا على العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة، ويحصرها في: طبيعة نظام الدولة، الوضع الداخلي، الموقع الجغرافي، القوة العسكرية، الموارد الطبيعية، عدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري، وبناء على دور هذه العوامل في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية، يعرف "الكيالي" السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة من التوجهات" Cluster of Orientation "التي تتألف من مواقف وإدراكات" Perception " وقيم تمليها الخبرة التاريخية" Historical experiences "والظروف الإستراتيجية Strategic

¹ ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، دراسات دولية، ع.49، ص.199

² هشام صاغور، مرجع سابق، ص.25-26.

³ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص.20.

⁴ المكان نفسه.

"Circonstances" التي تميز الدولة في السياسة الدولية، والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات، وتتقاطع هذه التوجهات مع مجموعة الالتزامات الخارجية¹.

واستنتاجا مما سبق، يلاحظ أن أغلب تعاريف السياسة الخارجية تنقسم إلى: تعريفات تعرف السياسة الخارجية بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها، وتعريف أخرى تفهمها سلوكيا بمعنى الفعل، وهكذا يمكن تعريف السياسة الخارجية بشكل عام بأنها: "تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عمليا من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف محددة في البيئة الدولية"²، أو هي: "مجموع سلوكيات الدولة اتجاه محيطها الخارجي التي تعبر عن إيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية، وتراعي المصالح الوطنية للدولة، وهي عملية تجتمع فيها خصائص شخصية صناع القرار، ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة، وتتم عملية صناعة هذه السلوكيات بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية، وتعمل على توجيهها، وهي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية"³.

وبناء على التعاريف السابقة، يتضمن مفهوم السياسة الخارجية العناصر التالية⁴:

- السياسة الخارجية هي نشاط فاعل ومتفاعل، تمارسه الوحدة الدولية.
- تتوجه السياسة الخارجية إلى مستويات البيئة الخارجية ووحداتها، منفردة أو مجتمعة.
- السياسة الخارجية هي عبارة عن خطط تحدد طرق ممارسة الوحدة الدولية لنشاطاتها في البيئة الخارجية.
- السياسة الخارجية هي قيم ومبادئ تبنى عليها خطط السياسة الخارجية وتستند إليها.

¹ هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 21.

² مثنى علي المهدي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد"، مجلة العلوم

السياسية، ع. 38-39، 2009، ص. 107.

³ عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 31.

⁴ كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، دراسات دولية، ع. 44، السنة 2010، ص. 01.

- تعبر السياسة الخارجية عن احتياجات ومصالح وأهداف، تعمل خطط السياسة الخارجية على تحقيقها في البيئة الخارجية.

- تحتاج السياسة الخارجية إلى قدرات ووسائل وأساليب تستخدمها الوحدة الدولية لتنفيذ خطط سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية للدول بمجموعة من المتغيرات الموضوعية والنفسية التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، يصطلح على تسميتها بمحددات السياسة الخارجية¹، وهي عبارة عن متغيرات تفسيرية يعتمد عليها لتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ولهذا يمكن اعتبار صنع السياسة الخارجية متغيرا مستقلا وتابعا في الوقت نفسه، يعتبر متغيرا تابعا لأن عملية صنع السياسة الخارجية هي محصلة لمجموعة من المتغيرات الموضوعية والنفسية، ويمكن اعتبارها متغيرا مستقلا لأن عملية صنع السياسة الخارجية تؤثر في أشكال وأنماط السياسة الخارجية المتبعة²، ويجب الإشارة إلى أن هذه المحددات قد توفر فرصا، كما قد تفرض قيودا على سياسة خارجية الدولة، تشكل المحددات فرصا عندما تساهم في زيادة حركية وفاعلية السياسة الخارجية، وتعتبر قيودا عندما تعيق حركية وفاعلية هذه السياسة، كما أن الأوزان النسبية لتأثير هذه المتغيرات في السياسة الخارجية تختلف، وهي ترتبط بمدى إدراك صانع السياسة الخارجية للمتغيرات المستقلة، والمواقف الدولية التي تصنع السياسة الخارجية اتجاهها، والوحدات الدولية المراد تفسير سياستها الخارجية وأشكال السياسة الخارجية المراد تفسيرها³.

يختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية فمنهم من يصنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، ويصنفها آخرون إلى متغيرات مادية ومتغيرات بشرية، في حين يصنفها البعض الآخر مثل "هولستي" و "روزناو" إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية تتفاعل فيما بينها لبلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية⁴، أما الدكتور "محمد السيد سليم" فيقسمها إلى

¹ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية (طرابلس: دار تالة، ط.2، 1999)، ص.129

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.449

³ المرجع نفسه، ص.443-444

⁴ حسن حمدان الحكيم، "بيئة صنع القرار الخارجي السعودي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.7، نوفمبر 1992، ص.39

ثلاث مجموعات أساسية تتمثل في: أ- متغيرات مستقلة: وتضم نوعين من المتغيرات، متغيرات موضوعية ومتغيرات نفسية*، ب- متغيرات تابعة وتعبّر عن أنماط السياسة الخارجية، ج- متغيرات وسيطة تشمل المتغيرات المرتبطة بعملية صنع السياسة الخارجية، ويصطلح على تفاعل هذه المتغيرات بـ"نسق السياسة الخارجية" Foreign Policy System"¹.

تشمل محددات السياسة الخارجية وفق التصنيف الذي اعتمده كل من "هولستي" و "روزناو"

ما يلي:

1. المحددات الداخلية:

المحددات الداخلية هي: "متغيرات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، لأنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى"²، وتلعب هذه المتغيرات دوراً بالغ الأهمية في رسم السياسات الخارجية للدول، وتحديد توجهاتها، تشمل المحددات الداخلية المتغيرات التالية:

أ. المحددات الجغرافية:

تعد المحددات الجغرافية من أهم محددات السياسة الخارجية، وتشمل هذه العناصر مجموعة من العوامل التي قد تشكل عناصر مادية لقوة الدولة كالموقع الجغرافي، المساحة، طبيعة تضاريس الدولة ومناخها، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي يحتويها هذا الموقع، ويعتبر الموقع الجغرافي حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي لأي وحدة سياسية³، لأنه يؤثر بشكل كبير على سياستها الخارجية، حيث

* تعرف المتغيرات الموضوعية بأنها: "المتغيرات الفعلية الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، وهي تضم متغيرات داخلية تنشأ عن البيئة الداخلية للوحدة السياسية كطبيعة النظام السياسي، الخصائص القومية، الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، وأخرى خارجية تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات النظام الدولي، والتفاعل مع المواقف الدولية في سياق تعامل الدولة مع البيئة الدولية المتغيرة"، أما المتغيرات النفسية فهي تلك: "المتغيرات التي ترتبط بصانع القرار السياسي، لأن صناع القرار السياسي أفراداً أو جماعات يتأثرون بدوافعهم الذاتية، وخصائص شخصياتهم، ويتصوراتهم لطبيعة العوامل الموضوعية" (أنظر: كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، صص 03-04)

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 141.

² المرجع نفسه، ص 137.

³ محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 77.

توجه الدول في أغلب الحالات سياستها الخارجية إلى المنطقة أو الإقليم الجغرافي الذي تقع فيها، كما أن الموقع هو الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياستها الخارجية، فضلا عن أهميته في تحديد ماهية التهديدات الأمنية الموجهة لأمنها القومي¹. وتؤثر طبيعة الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة للماء أو اليابسة أيضا بشكل كبير في سياسة الدولة الخارجية، ويظهر هذا التأثير من خلال ما يكتسبه موقع الدولة البحري من أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية على خلاف الموقع الجغرافي المغلق أو الحبيس الذي لا يتصل بواجهات بحرية، والذي يجعل الدولة رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية²، وهذا ما يؤثر بدوره على نمط علاقاتها الخارجية الذي يفرضه عليها موقعها الجغرافي، ونظرا لأهمية الموقع البحري بالنسبة للدول، أكد "ألفرد ماهان" في نظريته عن القوة البحرية أهمية إطلالة الدولة على البحار المفتوحة، وامتداد سواحلها في بناء قوتها البحرية التي تمكنها من السيطرة على العالم.

تؤثر مساحة إقليم الدولة الجغرافي وطبيعة تضاريسها الجغرافية، وطبيعة مناخها، بالإضافة إلى حجم مواردها الطبيعية في تحديد قوة الدولة، ورسم معالم شخصيتها الجيوسياسية ومركزها الدولي³، ويظهر هذا التأثير من خلال مساهمتها في توفير الموارد اللازمة لتنمية وتطوير اقتصادها⁴، ويبرز تأثير متغير التضاريس على سياسة خارجية الدولة عندما يتعلق الأمر بمسألة الحدود الجغرافية التي تعتبر منطقة التقاء الدولة بالدول الأخرى⁵، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين التقارب الجغرافي والسلوك الصراعي الخارجي، إذ قد يؤدي طول حدود الدولة مع عدد كبير من الدول المجاورة لها جغرافيا إلى زيادة فرص واحتمالات دخول هذه الدولة في حروب وصراعات مع دول جوارها الجغرافي، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر التجاور الجغرافي في إمكانات التكامل السياسي الدولي، بحيث تزيد فرص التفاعل الدولي المكثف بين الدول المتجاورة جغرافيا عن تلك المتباعدة عن بعضها البعض⁶، ويجب

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 150.

² حسين حافظ وهيب، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري"، دراسات دولية، ع. 44، ص. 23.

³ محمد رياض، "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا" (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004)، ص. 156.

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 153.

⁵ محمد رياض، مرجع سابق، ص. 156.

⁶ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989)، ص. 247-248.

الإشارة إلى أن تأثير العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول، يرتبط ويتوقف على عاملين اثنين هما: القوة النسبية للدولة، ومستوى تطور الدولة التكنولوجي¹.

ب. الموارد الاقتصادية:

تشمل الموارد الاقتصادية للدولة كلا من الموارد الطبيعية والبشرية (السكانية) المتوفرة لديها، تتمثل الموارد البشرية في "السكان التابعين للدولة وخصائصهم من حيث الحجم والتوزيع"، ويرتبط تأثير العامل السكاني في السياسة الخارجية باعتباره موردا من موارد الدولة الاقتصادية بدوره في النمو الاقتصادي للدولة، وبناء قوتها العسكرية، وتتوقف مدى مساهمة هذا العامل في بناء القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة على مدى توفر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية على الاستفادة من العامل السكاني، أما الموارد الطبيعية فتشمل مصادر الطاقة كالبتروول والغاز الطبيعي والموارد النووية، والمعادن الخام والموارد الغذائية والزراعية²، وتؤثر الموارد الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول من خلال مساهمتها في تحديد أهداف سياسة خارجية الدولة وتوجهاتها، وكذا وسائلها وأدواتها، فضلا عن بناء قوة الدولة الاقتصادية، غير أن تأثير عامل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة من الموارد على السياسة الخارجية، يرتبط بمستوى التحديث* (عامل التقدم والتطور التكنولوجي) الذي تعرفه هذه الدولة، لأن حجم الموارد الطبيعية المتوفرة داخل حدود الدولة مع وجود القدرة على استغلالها وتحويلها، يوفر للوحدة الدولية الأساس المادي لنموها الاقتصادي، وهذا ما يكسب الدولة مكانة اقتصادية دولية، ويمكنها من إقامة علاقات خارجية مكثفة، ويزيد من حريتها في المناورة، مما يؤثر إيجابا على سياستها الخارجية، كما أن امتلاك الدولة لهذه الموارد مع غياب القدرة على استغلالها، يجعلها محل اهتمام وعرضة لاستغلال القوى الكبرى بهدف سد هذه الأخيرة لحاجياتها الاقتصادية من الموارد الموجودة على أراضيها³، بالإضافة إلى تقييد مجال خيارات وتفضيلات سياستها الخارجية بقيود المساعدات الاقتصادية المقدمة من طرف القوى الكبرى⁴.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 155.

² المرجع نفسه، ص. 155-156.

* يقصد بمستوى التحديث: "مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة" (انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 157).

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 134.

⁴ المرجع نفسه، ص. 140.

هناك علاقة بين حجم وطبيعة الموارد الطبيعية المتاحة للدولة ومستوى تطورها التكنولوجي وحجم قوتها العسكرية، لأن الدولة التي تتوفر على موارد، وتعرف تطورا تكنولوجيا، تكون قادرة على الإنفاق العسكري سواء بإنتاج الأسلحة أو باقتنائها، وهذا ما يؤثر بدوره على القرارات الإستراتيجية الدفاعية المتعلقة بالسياسة الخارجية¹. وتوجد علاقة أيضا بين قوة الدولة الاقتصادية وقوتها العسكرية، حيث غالبا ما تسعى الدول القوية اقتصاديا، لأن تكون دولا قوية عسكريا، ويظهر تأثير القوة العسكرية في السياسة الخارجية من خلال توظيف الدولة لقوتها العسكرية على غرار قوتها الاقتصادية لتنفيذ سياستها الخارجية، وتحقيق أهدافها الخارجية²، وهذا ما يدل على أهمية العامل العسكري كمحدد هام للسياسة الخارجية، بحيث كلما امتلكت الدولة قوة عسكرية متطورة، انعكس على صناعة سياسة خارجية مؤثرة³.

يستنتج مما سبق، أن حجم ومستوى الإمكانيات المتاحة للدولة (عوامل وعناصر قوة الدولة) أو ما يطلق عليه بالمقدرات القومية*، يؤثر على سياستها الخارجية، بحيث إما يزيد من فعالية سياسة خارجية الدولة بزيادة قدرتها على التصرف "Capacity to act"، وإما يحول دون تحقيق رغبات وأهداف سياستها الخارجية⁴، كما تؤثر مقدرات القوة الوطنية أيضا في السياسة الخارجية للدول من حيث تحديد مدى الخيارات المتاحة، وقدره الدول على لعب أدوار على المستوى الإقليمي أو الدولي العالمي، لأن افتقار الدولة إلى موارد القوة الاقتصادية والعسكرية، يحد بشكل كبير من خيارات سياستها الخارجية، في حين لا يعني توافر هذه الموارد بالضرورة اضطلاع الدولة بدور نشيط في السياسة الخارجية⁵. ويرتبط تأثير حجم ومستوى الإمكانيات المتاحة للدولة على السياسة الخارجية بعنصرين اثنين⁶: يتمثل العنصر الأول في عنصر إدراك صانع السياسة الخارجية في الدولة أو صناع السياسة الخارجية في الدول الأخرى لمقدرات

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 168.

² المرجع نفسه، ص ص. 171-172.

³ حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص. 19.

* يقصد بالمقدرات القومية حجم ومستوى الإمكانيات المتاحة للدولة، و المقدرات القومية هي: "نتيجة تفاعل عنصرين رئيسيين وهما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث"، وتنقسم الموارد المتاحة إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة نسبيا، وأهمها الموارد الجغرافية، وموارد متغيرة، وتشمل الموارد الاقتصادية (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 149).

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 175.

⁵ لويد جنسن، مرجع سابق، ص. 318.

⁶ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 175-176.

الدولة القومية، ويتعلق العنصر الثاني بمستوى وحجم الإمكانيات المتاحة للدول المحيطة حسب افتراض "نظرية المحيط" "Field Theory".

ونظرا لأهمية المقدرات القومية في نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فإنه يتوجب على صانع قرار السياسة الخارجية "صياغة وتنفيذ سياسة خارجية تحقق قدرا من التوازن بين المقدرات المتاحة و متطلبات العمل في البيئة الدولية"، لأن محاولة الدولة لعب دور خارجي يفوق إمكانياتها ومقدراتها القومية الحقيقية، يؤدي إلى فشل سياستها الخارجية، وانكماشها وتراجعها، كما أن لعب الدولة أيضا لدور خارجي لا يرتقي إلى مستوى إمكانياتها المتاحة، قد يتسبب هو الآخر في تدهور مكانتها الدولية¹.

ج. المحددات المجتمعية (المعنوية):

يشير متغير المحددات المجتمعية إلى أثر طبيعة التوجهات أو الخصائص المجتمعية السائدة في المجتمع في توجيه سلوك الدولة الخارجي، بحيث تكتسي هذه المحددات أهمية في تحليل وتفسير السياسة الخارجية باعتبارها عوامل تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي.

تشمل التوجهات المجتمعية مجموعة من المكونات أهمها: الثقافة السياسية، النسق العقيدي الوطني والأيدولوجية، التركيب الاجتماعي والتكوين القومي، العامل التاريخي²، وإن التوجهات أو الخصائص المجتمعية تختلف وتتنوع من مجتمع لآخر، ويتجلى تأثيرها في السياسة الخارجية من خلال تأثيرها في إدراكات وتصورات صناع القرار الخارجي³، ومساهمتها في بلورة التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع، فضلا عن تأثيرها في التوجه العام للسياسة الخارجية لأنها يمكن أن توفر إما فرصا أو قيودا على قدرة وحرية صانع السياسة الخارجية⁴.

د. المحدد السكاني:

يؤثر المحدد السكاني في السياسة الخارجية للدولة، ويرتبط هذا التأثير بطبيعة التركيبة المجتمعية للسكان من حيث توزيعهم العرقي أو الاثني أو الديني أو الطائفي، حيث يدفع وجود أقليات

¹ المرجع نفسه، ص. 177

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص. 380-389

³ لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص. 75-76

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 202

عرقية أو دينية صانع قرار السياسة الخارجية إلى الأخذ بالاعتبار ومراعاة التعدد العرقي والديني (الطائفي) أثناء عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي، ويظهر تأثير الأقليات العرقية والدينية الطائفية في السياسات الخارجية للدول من خلال لجوء الدول ذات التعدد الإثني والطائفي إلى استعمال الصراع الخارجي (سياسة خارجية صراعية) كأداة لتحقيق الاندماج القومي الداخلي¹، ويزيد تأثير الأقليات العرقية أو الدينية الطائفية في السياسة الخارجية للدولة إذا كانت لهذه الأقليات مصالح وارتباطات مع قوى خارجية، هذا ما يجعل الدولة مهددة بعدم الاستقرار، وعرضة لتدخل القوى الخارجية في شؤونها الداخلية بدافع حماية هذه الأقليات²، كما قد يؤدي التعدد الإثني والطائفي أيضا إلى توتر العلاقات بين الدول إزاء بعضها البعض، خاصة إذا كانت هذه الأقليات موزعة ومنتشرة بين دول متعددة، تحاول إحداها استغلال هذا التعدد لزعزعة استقرار الدولة الأخرى.

ويؤثر المحدد السكاني أيضا في سياسة خارجية الدولة من خلال دوره، ومدى مساهمته في بناء القوة الدولية الاقتصادية، وترتبط مساهمة العامل السكاني في بناء هذه القوة بتوفر الموارد الطبيعية، وتوفر القدرة التكنولوجية على استغلال واستثمار هذا العامل في المجال الاقتصادي، كما يعد العامل السكاني أيضا عنصرا مهما في بناء قوة الدولة العسكرية التي تمكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وإن كانت أهمية هذا العامل قد تراجعت في العقود الأخيرة بسبب التطور التكنولوجي الكبير والهائل للترسانة العسكرية³.

هـ. المحددات السياسية (النظام السياسي):

تشير هذه المحددات إلى أثر طبيعة النظام السياسي في السياسة الخارجية⁴، ويتجسد هذا التأثير من خلال تأثير الموارد السياسية المتاحة للنظام السياسي والضوابط أو القيود المفروضة عليه*،

¹ المرجع نفسه، ص ص 185-186

² المرجع نفسه، ص ص 156-157

³ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص 377-379

⁴ عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وأبحاث، ع. 25، السنة الثامنة، ديسمبر 2016.

* يشير معنى الموارد السياسية إلى: "مجموع القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتشمل هذه الموارد: حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، درجة مؤسسية النظام السياسي، ودرجة التأثير الشعبي العام التي يتمتع بها النظام السياسي" أما الضوابط السياسية، فتشير إلى: "مجموعة القيود المفروضة على النظام

بالإضافة إلى طبيعته التسلطية أو الديمقراطية، ودرجة استقراره على أدائه في السياسة الخارجية، لأن كلا من الموارد والضوابط السياسية ودرجة استقرار النظام السياسي تشكل إما فرصاً أو قيوداً أمام قدرة وحرية النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية¹، كما تؤثر طبيعة النظام السياسي الديمقراطي أو التسلطية هي الأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية، وفي تحديد معالمها².

و/العوامل الذاتية أو الشخصية المرتبطة بصانع القرار (المتغيرات القيادية):

يؤثر المتغير القيادي (المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي) بشكل كبير في عملية صنع السياسة الخارجية خصوصاً في حالة الأنظمة التسلطية بدول العالم الثالث³، وهذا ما أكده "روزنو" عندما اعتبر المتغيرات المرتبطة بالقائد متغيرات مركزية في تأثيرها على السياسات الخارجية للدول النامية، سواء كان النظام السياسي فيها مفتوحاً (ديمقراطياً)، أم مغلقاً (تسلطياً)، وسواء كانت الدولة كبيرة أو صغيرة الحجم⁴، لأن صانع القرار أو القائد السياسي (ممثلًا في شخص رئيس الدولة)، أو مجموعة من الأفراد، يتأثر أثناء صنعه واتخاذها للقرار السياسي الخارجي بمجموعة من المتغيرات القيادية⁵ التي تنقسم إلى: متغيرات قيادية موضوعية مرتبطة بالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي، ومتغيرات قيادية نفسية، تتعلق بالبيئة النفسية للقائد السياسي، وتضم: العقائد والإدراكات والتصورات الذهنية للقائد السياسي، ويرتبط تأثير كل من المتغيرات الموضوعية القيادية والمتغيرات القيادية النفسية في عملية صنع السياسة الخارجية بتوفر مجموعة من العوامل التي تزيد من إمكانية تأثير القائد السياسي على السياسة الخارجية كدرجة اهتمامه، وحجم خبرته في مجال السياسة الخارجية، ونمط خصائص شخصيته، وطبيعة أسلوب وصوله وممارسته للسلطة⁶.

السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتشمل: نمط التمثيل الاجتماعي للنظام السياسي، درجة التماسك السياسي للنظام، ودرجة المحاسبية السياسية للنظام (انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 226-228).

¹ علي الدين هلال، بهجت قرني، "مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل،" في: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات

الخارجية للدول العربية، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 1994، 1)، ص. 34.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 248.

³ عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 434.

⁵ كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، ص. 04.

⁶ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 371-390.

2. المحددات الخارجية:

تعتبر البيئة الخارجية إقليمية كانت أو عالمية مجالاً رئيسياً تتحرك وتتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه البيئة التي يمثلها النسق الدولي أو النسق الإقليمي على مجموعة من المعطيات والمتغيرات التي تؤثر في توجهات سياسات خارجية الدول، بحيث لا يمكن فهم أنماط التوجهات والتغيرات الرئيسية في السياسة الخارجية بدون إدراك أثر المتغيرات الدولية الإقليمية كانت أو عالمية على هذه السياسة عبر تحليل مختلف الأحداث والأنشطة التي عرفتتها البيئة الخارجية التي تتحرك فيها الوحدة الدولية¹، وهذا ما دفع بـ"لويد جيمس" "Lewid James" إلى الإقرار بأنه "إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية"²، وهذا ما يدل على أهمية تأثير متغيرات البيئة الخارجية التي تتحرك فيها الوحدة الدولية على توجهات سياستها الخارجية.

ونظراً لأهمية التأثير الذي تتركه متغيرات البيئة الخارجية على توجهات سياسة خارجية الدول، بحيث تلعب هذه المتغيرات دوراً بارزاً في تشكيل وصناعة السياسة الخارجية³، يعتبر النسق الدولي أو النسق الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول⁴، خاصة سياسة خارجية الدول النامية التي تعد من أكثر الدول تأثراً بمتغيرات البيئة الخارجية، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل والأسباب المتعلقة بطبيعة أنظمتها السياسية التي تتسم بانخفاض مستوى المؤسسية السياسية (درجة المأسسة)، وارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلاً عن تبعية اقتصاديات هذه الدول المطلقة للعالم الخارجي⁵.

تعتبر متغيرات النظام الدولي من "أهم المدخلات الأساسية المؤثرة في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية للوحدات المكونة للنظام الدولي"، ويتجلى هذا التأثير في سعي الدول إلى التكيف

¹ لويد جنسن، مرجع سابق، ص. 279.

² المكان نفسه.

³ وهيبه دالغ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2006) (الجزائر: دار

الخلدونية، 2014)، ص. 15.

⁴ عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

⁵ وهيبه دالغ، مرجع سابق، ص. 15.

والاستجابة في سياساتها الخارجية مع مستجدات بيئتها الدولية، بحيث توفر هذه الأخيرة لصناع قرار السياسة الخارجية إما فرصاً، أو تفرض عليهم قيوداً تحد من خياراتهم في مجال السياسة الخارجية¹، ولعل من أهم المتغيرات الدولية المؤثرة في تحديد وتوجيه سياسة خارجية الدول²: شكل النظام الدولي وهيكله (نظام متعدد الأقطاب، ثنائي القطبية، أحادي القطبية) الذي يتحدد بناءً على نمط توزيع الإمكانات والقوة بين وحداته، أنماط العلاقات بين وحدات النظام (وفاقية، تعاونية، صراعية)، وطبيعة التحالفات القائمة بينها (تحالفات مرنة، جامدة...)، عدد الفاعلين الدوليين* في النسق الدولي، المستوى المؤسسي للنسق الدولي، العمليات السياسية الدولية، درجة التشابه والتفاوت بين الوحدات الدولية (المسافة الدولية)، كما تتأثر السياسة الخارجية للدول أيضاً بطبيعة التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى، وتضم هذه التفاعلات مجموعة من المتغيرات كالسلوك الخارجي للوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي، والسلوك السابق للدول الأخرى**، سباق التسلح، المعاملات الدولية، الاستقطاب الدولي، والاعتماد الاقتصادي الدولي، وبالإضافة إلى هذه المتغيرات، تتأثر الدول في سياساتها الخارجية ببنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط بها مباشرة.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 09-16

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 257-320

* من أبرز الفاعلين الدوليين الخارجيين الذين لهم تأثير فعال على عملية صياغة السياسات الخارجية للدول المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنوك والمؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، اللوبيات بمختلف أنواعها ومجالات تأثيرها، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية المقدمة من قبل الدول الكبرى، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية لبعض الدول كرد فعل عن ضغوط وحوافز البيئة الخارجية (أنظر: عبد الناصر محمد سرور، "أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991"، مجلة الجامعة الإسلامية، م. 13، ع. 1، 2005، ص ص. 110-111)

** اختلفت اتجاهات تفسير تأثير العامل الخارجي المتمثل في السلوك الخارجي للوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي على توجهات السياسة الخارجية للدول الموجودة في هذا النسق، حيث ذهب الاتجاه الأول إلى افتراض بأن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى يؤثر على السياسات الخارجية للدول الصغرى (النامية) اتجاه بعضها البعض، مما يجعل سياسات خارجية هذه الأخيرة غير مستقلة وغير هادفة، وذهب الاتجاه الثاني إلى الإقرار بأن السلوك الخارجي للدولة قد يكون استجابة لحافز معين يتمثل في السلوك السابق للدولة ذاتها، أو قد يكون هذا السلوك نتيجة للسلوك الخارجي السابق لدولة أخرى. ورأى الاتجاه الثالث بأن الدول تكيف سياساتها الخارجية مع سلوكيات السياسات الخارجية للدول الأخرى حسب فهمها وتفسيرها لهذه السلوكيات، ويتوقف هذا بدوره على درجة وضوح أو غموض السلوك الخارجي لهذه الدول. (أنظر: عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص ص. 108-110).

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية

يعتبر "التوجه" أو "الاتجاه" أحد مكونات السياسة الخارجية على غرار القرارات والأفعال¹، ويعرف التوجه بأنه: "الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا"²، كما يعرف أيضا بأنه: "الطريقة أو الأسلوب الذي تدرك به النخبة الحاكمة العالم ودور الدولة فيه"، أما "كال هولستي" "Kal Holsti" فيعرف التوجه بأنه: "اتجاه الدولة العام والتزامها تجاه البيئة الخارجية، وإستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية والخارجية، والتعامل مع التهديدات القائمة"³. ويدخل التوجه ضمن البعد العام للسياسة الخارجية الذي يشمل: التوجهات، الأدوار، الأهداف والإستراتيجيات⁴، وتستوجب عملية البحث لتحديد طبيعة توجه السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، التعرف على أهدافها العامة وإستراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف على المستوى الإقليمي والعالمي، والبحث أيضا في محددات سياستها الخارجية⁵، والتعرف عن وظائفها وشكل توزيعها، وأدوات تنفيذها، ومجالات اهتمامها، والبحث في مدى استقلاليتها، والكشف عن مضمون أبعادها الأساسية العامة والمحددة⁶، فضلا عن البحث في مدى تغير واستمرارية هذه التوجهات التي غالبا ما تتسم بالاستقرار، ولكن قد تتغير هذه التوجهات بتغير الهياكل (هياكل عملية صنع السياسة الخارجية)، أو بتغير ميزان القوى الإقليمي، أو بتغير شكل النظام الدولي⁷.

لقد حدد "كال هولستي" "Kal Holsti" في سياق داسته لتغير السياسة الخارجية أربعة أنماط (توجهات) للسياسة الخارجية^{8*}، محددًا في هذا التصنيف أربع متغيرات تدفع الدول إلى تبني أحد هذه

¹ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 34.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 37.

³ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 34.

⁴ عصام عبد الشافي، "تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي"، "السياسة الدولية"، في

الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2695/>، تاريخ الدخول: 2018-03-26

⁵ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 35.

⁶ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 119.

⁷ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 35.

⁸ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 116.

* تتمثل هذه الأنماط في : 1/ نمط العزلة (Isolation) : يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية ، ورفض التغلغل الخارجي وتفاذي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية، 2/ نمط الاعتماد على الذات (Self -Reliance) : تقلل فيه الدولة

التوجهات، تتمثل هذه المتغيرات في: هيكل أو طبيعة النظام الدولي، طبيعة التوجهات المحلية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية للوحدة السياسية، درجة إدراك صناعات السياسة الخارجية للخطر أو التهديد الخارجي لقيمهم ومصالحهم، لموقع الجغرافي للدولة وخصائصها الطبوغرافية، وإمكاناتها من الموارد الطبيعية، وإن هذه المتغيرات تعد بمثابة عوامل تؤثر في عملية اختيار الدولة لتوجهات سياستها الخارجية¹.

تتعدد التصنيفات العامة لتوجهات السياسة الخارجية، أهم هذه التصنيفات، تصنيف "كال هولستي" الذي اعتمد في تصنيفه على مجموعة من المعايير، تمثلت في: مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية، اتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها)، مدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية، ونمط ارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية². وبناء على هذه المعايير ومعايير أخرى تتعلق ب:- المجال الجغرافي الرئيسي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية (التوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية) سواء كان هذا المجال إقليميا أو عالميا، - طبيعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية (تدخلية أو غير تدخلية)، - معيار طبيعة أهداف السياسة الخارجية (إقرار الوضع الراهن أو تغييره)³، يمكن تلخيص أهم توجهات السياسة الخارجية في ما يلي⁴:

1 - الاتجاه الانعزالي (الانكفائي): يقصد بالتوجه نحو العزلة "الانكفاء على الذات، وتجنب الانغماس في التفاعلات الدولية إلا عند الضرورة"⁵. وتعرف العزلة أيضا بأنها: "اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها على كافة أو مع معظم المستويات خصوصا السياسية والعسكرية"⁶، ويجب الإشارة إلى أن انتهاج خيار العزلة الخارجية لا يرتبط بوجود تهديدات خارجية فقط،

مشاركتها الخارجية و تهتم بتنويعها، مع تقادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تزيد من هذا التغلغل، 3/ نمط الاعتماد (Dependence): ويتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي، وزيادة مستوى التغلغل الخارجي، 4/ نمط عدم الانحياز - التنويع (Non alignment-diversification): ترتفع في هذا النمط مستوى المشاركة الخارجية مع تنويع الشركاء الخارجيين، وتقادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 116)

¹ إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، 1-10-1992، في الموقع:

<https://fr.scribd.com>، تاريخ الدخول: 17-05-2018

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 119

³ المرجع نفسه، ص. 37-39

⁴ المكان نفسه.

⁵ مازن الرمضاني، "إشكالية السياسة العربية الخارجية: العزلة والانكفاء"، العرب، ع. 30، 10052، 09/2015، ص. 6.

⁶ إبراهيم نوار، مرجع سابق.

وإنما يرجع أيضا إلى اعتبار الدولة العزلة أفضل الضمانات المتاحة لحماية أمنها والمحافظة على استقلالها، وغالبا ما تتبنى الدول هذا التوجه بسبب ضآلة قدراتها الذاتية على الفعل، أو بفعل تواجدها في بيئة إقليمية ودولية، قد تؤدي مشاركتها في تفاعلاتها إلى دفع تكاليف باهضة، في حين يساعد هذا التوجه الدولة على تقليص الموارد المخصصة لدعم السياسة الخارجية، والاستفادة منها لأغراض داخلية ودعم عملية التنمية¹، غير أنه في الوقت الحالي، وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وزيادة علاقات الاعتماد المتبادل، وتطور تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات من الصعب أن تتبنى الدول هذه السياسة إلا في حدها الأدنى.

2 - الاتجاه التدخلية واللاتدخلي: اعتمادا على معيار حجم مشاركة الدولة في التفاعلات الإقليمية والعالمية، ومعيار طبيعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية (أدوات تدخلية أو غير تدخلية)، تصنف توجهات السياسة الخارجية إلى توجه تدخلية وتوجه غير تدخلية، يشير معنى الاتجاه التدخلية إلى "مشاركة الدولة المكثفة في التفاعلات الإقليمية والعالمية بهدف تأمين حاجياتها ذات الأبعاد الداخلية والخارجية، فضلا عن دعم قدرتها على الفعل"²، وتتبنى هذا التوجه الوحدات الدولية الأكثر نشاطا وانفعالا مع حركية التفاعلات الدولية بهدف التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال توظيف أدوات تدخلية للتأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة فيها³.

وتعتبر سياسة الأحلاف والتحالفات دبلوماسية كانت أم عسكرية من أبرز أنماط السلوكيات الخارجية التي تنتهجها الوحدات السياسية التي ترسم سياساتها الخارجية وفقا لخيارات الاتجاه التدخلية، ويدفع الاتجاه الانغماسي الدول إلى استنزاف مستمر لقدراتها وتحملها لتكاليف كبيرة، بالإضافة إلى تشتيت اهتمام الدولة بقضايا وأحداث دولية هامشية، وكل هذا يخلق عدم التوازن بين سعي الدولة إلى تحقيق أهداف حيوية محددة، والموارد المخصصة لتحقيقها⁴، أما التوجه اللاتدخلي فهو "ذلك التوجه للسياسات

¹ مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص.6

² المكان نفسه.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.38-39

⁴ مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص.6

الخارجية التي تسعى إلى التأثير في سياسات غيرها من الوحدات الدولية دون اعتماد أدوات تدخلية للتأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة في هذه الدول¹.

3- توجه عدم الانحياز-التنوع: يتميز هذا التوجه في السياسة الخارجية بارتفاع مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية مع تنوع شركائها الخارجيين، وتتجنب الدولة في هذا التوجه الدخول أو الارتباط بتحالفات عسكرية مع القوى الكبرى²، ولقد تبنت بعض الدول التي مثلت في عهد الثنائية القطبية العالم الثالث سياسة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة نتيجة سياسة الاستقطاب الدولي وسياسة الأحلاف التي مارستها القوتين الأمريكية والسوفيتية في تلك الفترة، وبعد نهاية الحرب الباردة، فقدت هذه السياسة مبررات وجودها.

4- التوجه الإقليمي والتوجه العالمي: اعتمادا على معيار التوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية، هناك من الدول من تتبنى التوجه الإقليمي في سياستها الخارجية، لأنها توجه وتركز اهتمامات سياستها الخارجية نحو الإقليم الجغرافي الذي توجد فيه، في حين توجه دول أخرى اهتمامات سياستها الخارجية تجاه أقاليم مختلفة من العالم، وهذا ما يسمى بالتوجه العالمي في السياسة الخارجية .

5- توجه إقرار أو تغيير نمط العلاقات الدولية القائم: اعتمادا على طبيعة أهداف السياسة الخارجية، يمكن تصنيف توجهات السياسة الخارجية إلى توجهات تهدف إلى المحافظة على نمط العلاقات الدولية القائم سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي العالمي (Status quo Orientation)، وتوجهات أخرى تهدف إلى تغيير الوضع القائم (Revisionist Orientation) بما يخدم مصالحها.

تتباين وتختلف توجهات السياسة الخارجية من وحدة دولية إلى أخرى تبعا لاختلاف محددات سياساتها الخارجية، وتباين طبيعة أهدافها، والمجالات الرئيسية التي تنشط فيها هذه السياسات، بالإضافة إلى تباينها في طبيعة أدوات ووسائل تنفيذ سياساتها الخارجية، كما أن الدولة قد تتبنى توجهها واحدا في سياستها الخارجية اتجاه الدوائر التي تنشط وتحرك فيها، وقد تتبنى أيضا توجهات مختلفة تتفاوت بتفاوت الوحدات الدولية الموجهة إليها هذه السياسة، كما أنه قد تتداخل جميع أشكال هذه التوجهات في سياسة خارجية الدولة الواحدة. أما عن تغير واستمرارية توجهات الدولة في سياستها الخارجية، فإن

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.39

² المرجع نفسه، ص.117

توجه السياسة الخارجية غالبا ما يتسم بالاستقرار والاستمرارية، غير أن هذا الاستقرار والاستمرارية لا تكون بصورة مطلقة أو جامدة¹، لأن الدول لا تتردد في اختيار التحول من توجه معين إلى آخر عندما تدرك أن هذا التحول سيؤدي إلى تحقيق أهدافها، أو يساعدها على تحقيق ذلك².

لقد بدأ الاهتمام بدراسة موضوع التغيير في توجهات السياسة الخارجية مع نهاية الحرب الباردة نتيجة للتغيرات الأساسية والسريعة التي عرفتها منظومة العلاقات الدولية عامة، والتغيرات التي ميزت السياسات الخارجية لكثير من الدول خلال هذه المرحلة خاصة ، وهذا ما دفع بالأكاديميين إلى البحث عن أطر نظرية تمكنهم من وصف وتحليل وتفسير وفهم التغيير في السياسات الخارجية للدول.

يعرف التغيير السياسي لغة بأنه: " التحول أو النقل من مكان إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى"، والتغيير السياسي بهذا المعنى، يتضمن مفهوم "التحول" دون أن يكون هذا التحول تحول إيجابي أم تحول سلبي، تحول عقلائي أم عشوائي. ويساهم في حدوث التغيير السياسي مجموعة من العوامل أهمها حدوث تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية التي قد تدفع إلى إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية³، والتغيير السياسي نوعان إما: " تغيير شامل وعميق، يعبر عنه التوجه نحو التحولات الكبرى التي تتبناها الدولة، حيث تكون عملية التغيير جذرية، أو يكون التغيير تغييرا جزئيا مرنا لا يمس المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية للدولة كالمبادئ أو تغيير الحلفاء، غير أنه قد يحدث على مستوى الشركاء أو الملفات والقضايا كإيجاد شركاء جدد أو ملفات اهتمام جديدة"⁴.

ميز "تشارلز هرمان" بين أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية، تتمثل في ما يلي⁵:

1-التغيير التكيفي: ويحدث هذا التغيير على مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع ثبات أهداف وأدوات السياسة الخارجية.

¹ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص.35

² مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص.6

³ إدريس عطية، "التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الدور

الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة، ص.03

⁴ المكان نفسه.

⁵ عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص.111

2- **التغير البرنامجي:** ويعني هذا التغير حدوث تغير في أدوات السياسة الخارجية مع استمرار الأهداف كما هي كالسعي نحو تحقيق أهداف السياسة الخارجية عن طريق التفاوض بدلا من تحقيقها عن طريق القوة العسكرية.

3- **التغير في أهداف السياسة الخارجية:** ويشير هذا التغير إلى حدوث تغير في أهداف السياسة الخارجية والتغير في أدواتها ووسائلها .

4- **التغير في توجهات السياسة الخارجية:** يعد هذا التغير أكثر أشكال التغير تطرفا لأنه يؤدي إلى تغير التوجه العام للسلوك الخارجي، بحيث يشتمل على تغير في الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

يرى "هرمان" أن الشكل الأول للتغير أقرب إلى التكيف منه إلى التغيير، ولهذا فهو حسب رأيه لا يعد تغيرا في السياسة الخارجية، لأنه يرى بأن أغلب التغيرات تحدث في إطار الشكلين الثاني والثالث، ونادرا ما يحدث تغير وفقا للشكل الرابع لأنه أكثر أشكال التغير جذرية¹.

أما عن العوامل المسؤولة عن تغير سياسات خارجية الدول، فيمكن القول أن السياسة الخارجية لا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها متأثرة في هذا التفاعل بخصائص الوحدة الدولية محل التحليل²، وعلى العموم، هناك مجموعة من العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث تغير في توجه سياسة خارجية دولة ما، في مقدمة هذه العوامل: التغيرات التي قد تحدث على مستوى هيكل صنع السياسة الخارجية³ (خصوصا التغير في إدراكات وتصورات القائد السياسي "صانع السياسة الخارجية" للبيئة الخارجية ولأدوار دولته الإقليمية والدولية)، حدوث تغير في طبيعة وقيم النظام السياسي⁴، وغالبا ما يكون السبب والدافع في حدوث تغير في السياسة الخارجية الدافع الأمني بالدرجة الأولى كتعرض أمن الدولة القومي لتهديدات أمنية خارجية مهما كانت طبيعتها صلبة أو لينة⁵، كما يحدث التغير في السياسة الخارجية أيضا بسبب تأثير عوامل خارجية، تتعلق

¹ إدريس عطية، مرجع سابق، ص. 06.

² كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، ص. 03.

³ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 35.

⁴ المكان نفسه.

⁵ محمد سنوسي، "النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات"، الوطن، 2015/09/09، في الموقع:

<http://www.elwatandz.com/politique/20418.html>

تتعلق بحدوث تحولات على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وما ينتج عنها من تغير في ميزان القوى الإقليمي أو حدوث تغير في هيكلية وشكل النظام الدولي¹، يدفع الدول إلى ضرورة التكيف في توجهات سياساتها الخارجية مع مستجدات ومدخلات البيئة الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية

تسعى الدول في سياساتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في بيئتها الإقليمية والدولية، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالمصلحة الوطنية المسطرة في أجندة السياسة الخارجية، تخصيص وتعبئة كافة الموارد اللازمة، واختيار الأدوات والوسائل المناسبة لبلوغ هذه الأهداف، وإن قدرة ونجاح الدولة في تحقيق أهدافها، يرتبط بشكل كبير بقدرتها على انتقاء الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، لأن الهدف المرغوب فيه يتأثر بطبيعة الأداة المختارة لتجسيده، كما أن اختيار الوسائل والأدوات هي الأخرى، تتأثر بطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها، وتتوقف فعالية الوسائل في تحقيق الأهداف على طريقة توظيفها عبر اختيار الكيفية المناسبة لاستخدامها، ولهذا يتعين على صانع قرار السياسة الخارجية أن يلتزم الدقة أثناء تحديده ورسمه للأهداف، واختياره للأدوات والوسائل التي تمكنه من تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي عملية هدفية محسوبة "Goal-oriented"²، وهي تكتسي أهمية كبيرة لدى الوحدات الدولية لأنها تضمن لها حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، ويتميز الهدف بخاصية عدم الثبات، فقد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو من حيث وسيلة تحقيقه، ويرجع سبب هذا التغير إلى حدوث تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للدولة³.

تنقسم الأهداف في السياسة الخارجية إلى أهداف تؤثر على كل مصالح الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني، وأهداف أخرى تؤثر على جزء من مصالح المجتمع مثل الأهداف التي

¹ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 35.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 24.

³ مثنى علي المهداوي، مرجع سابق، ص. 108.

تتعلق ببعض القضايا الاقتصادية والسياسية¹، وإن فعالية السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق أهدافها، تقاس بمقدار قدرتها على الاستفادة من الفرص التي توفرها لها بيئتها الداخلية وبيئتها الخارجية الإقليمية والدولية، ويمدى قدرتها أيضا على مواجهة التحديات والقيود التي تفرضها هذه البيئات، كما أن تحقيق الدولة لأهداف سياستها الخارجية، يتطلب تخصيص الموارد، وصياغة الخطط اللازمة لذلك².

2- تصنيف أهداف السياسة الخارجية:

يعتبر السعي وراء تحقيق المصلحة الوطنية الهدف النهائي والمستمر والدائم للسياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية، وعلى هذا الأساس، فإن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة تتحدد من خلال مصطلحاتها الوطنية المنبثقة من محددات بيئتها الداخلية والخارجية كالعوامل الجغرافية، الموارد الاقتصادية، التركيبة المجتمعية، القوة العسكرية والعوامل الدولية المختلفة³، مع الإشارة إلى أن المصلحة الوطنية هي "ما يتصوره صانعو السياسة الخارجية على أنه كذلك"⁴.

استنادا إلى معيار المصلحة الوطنية، يرى دارسو السياسة الخارجية بأن سياسة خارجية أي وحدة دولية تدور بصفة عامة حول مجموعة محددة من الأهداف وهي: حماية الذات، والأمن، الرفاهية الاقتصادية والهيبة الدولية، ويجب التتويه إلى أن الوحدات الدولية تتباين وتختلف في مفهومها لهذه الأهداف، وترتيبها في سلم الأولويات، لأن تحديد موقع الهدف في سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية، يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع، كما أن ترتيب الهدف في سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية قد يتغير في الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى⁵، وتختلف الدول أيضا وتتباين في أدوات ووسائل تنفيذها لأهدافها من دولة لأخرى تبعا لتباين محددات سياستها الخارجية⁶.

¹ المكان نفسه.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.40.

³ عيسى إسماعيل عطية، "دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، دراسات دولية، ع.44، ص.ص.99-

100

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.41.

⁵ المرجع نفسه، ص.ص.44،48.

⁶ عيسى إسماعيل عطية، مرجع سابق، ص.100.

تعددت تصنيفات أهداف السياسة الخارجية من باحث لآخر تبعاً لتعدد معايير التصنيف، أشهر هذه التصنيفات، تصنيفي "روبرت أوسجود" Robert Osjod و "آرنولد ولفرز" Arland Wolfrez¹، ولقد صنفت أهداف السياسة الخارجية وفق معيار الكيفية التي تصاغ بها إلى أهداف محددة وأهداف عامة**، وصنفتها آخرون إلى أهداف حقيقية وأهداف معلنة¹، وهناك من صنفتها إلى²: أهداف مركزية (محورية)، وأهداف وسيطة وأهداف هامشية.

* قسم "روبرت أوسجود" أهداف السياسة الخارجية إلى فئتين هما: الفئة الأولى، وتمثل فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول "Goal of National self-interest"، ويدخل ضمنها: الحفاظ على الأمن والوجود القومي، دعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة، وخلق الأوضاع التي تمكن الدولة من ممارسة سياسة خارجية مستقلة. الفئة الثانية: هي فئة الأهداف القومية ذات النزعة المثالية "Goals of National idealism" ومن أمثلة هذه الأهداف الرغبة في دعم السلام العالمي، احترام وتطبيق القانون والعدالة الدولية، والعمل من أجل الحرية والرفاهية الإنسانية... الخ أما "آرنولد ولفرز"، فقد قدم عدة تقسيمات لأهداف السياسة الخارجية، هي كما يلي: الأهداف التي تخص الدولة بصفة أساسية أو ما يطلق عليه ب: "Possession Goals"، والأهداف التي تتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع نسبياً أو ما يسميه "Milieu Goals"، وتتبلور هذه الأهداف في إطار البيئة الدولية السائدة، ومن أمثلتها الدعوة إلى حفظ السلام واحترام القانون الدولي، الأهداف القومية المباشرة "Direct national goals" والأهداف القومية غير المباشرة "Indirect national goals"، تتمثل الأولى في الأهداف التي تستفيد منها الدولة مباشرة وبصفة أساسية مثل هدف الاستقلال، أما الثانية فهي التي تحقق للأفراد الرفاهية والثراء الاقتصادي، الأهداف التي تقوم على التوسع لتغيير الوضع القائم باستخدام القوة، والأهداف التي تحاول الحفاظ على كيان الدولة من خلال السعي إلى الإبقاء على الوضع القائم، الأهداف التي تقوم على إنكار الذات (انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص ص 139-141)

¹ المرجع نفسه، ص ص 139-141

* يقصد بالأهداف المحددة تلك الأهداف التي تمت صياغتها بطريقة واضحة و لا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين، أما الأهداف العامة فهي التي تشتمل على جانب من الغموض، وتترك المجال للتأويلات والتفسيرات المتضاربة، والأهداف العامة غالباً ما تحجب الاختلافات داخل الدولة خاصة إذا كان هناك انقسام واضح في صفوف الرأي العام، كما أنها تصلح لمواجهة الكثير من مواقف السياسة الدولية لأنها تخدم أغراض النفاق في العلاقات الدولية. أما الأهداف الحقيقية والأهداف المعلنة، يقصد بالأولى مجموع الأهداف التي صاغتها الدولة من أجل تحقيقها على أرض الواقع، وهي تقصح عنها بصورة معلنة، وتعبي لها موارد السياسة الخارجية لتحقيقها، لأن تعبئة الموارد نحو تحقيق هدف معين، هو مؤشر جيد لصدق هذا الهدف، كما أن سلوكيات الدولة الخارجية ونمط تعبئة مواردها مؤشرات هامة على مدى ارتباط الدولة بالهدف الدولي المعلن، وفي المقابل قد تعلن الدولة عن أهداف ليست باستمرار هي الأهداف التي تحاول بلوغها، فكثيراً ما تكون

يقصد بالأهداف المركزية: "مجموع الأهداف المرتبطة بكيان الدولة والتي يجب مراعاتها وحمايتها بصفة دائمة ومستمرة مهما كانت تكاليفها"، ويعبر عن هذه الأهداف بمبادئ السياسة الخارجية، وتتمثل هذه الأهداف في الدفاع عن السيادة الوطنية، حماية السلامة الإقليمية عبر حماية حدودها وأمنها القومي، ضمان سيطرة الدولة على موارد طبيعية أو بشرية أساسية لاقتصادها... الخ، ولهذا توظف الدولة لتحقيق هذه الأهداف كافة الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها، أما الأهداف الوسيطة: فهي تلك الأهداف التي تتعلق برفاهية الوحدة الدولية، ويشمل هذا النوع من الأهداف مجالات التعامل التجاري والاقتصادي والاتصالي مع العالم الخارجي، كما تتضمن أيضا هدف اكتساب نفوذ ومكانة متميزة في النظام الدولي، والقيام بدور متميز في البيئة الدولية. ويشير معنى الأهداف الهامشية إلى تلك الأهداف التي يغلب عليها الطابع المثالي كهدف دعم السلام العالمي، والعمل من أجل الرفاهية الاجتماعية العالمية، وتطبيق مبادئ وأحكام القانون، ونظرا لطبيعة هذه الأهداف، لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف.

وعلى العموم، يمكن إجمال أهم الأهداف القومية في سياسات خارجية الدول في ما يلي³:

أ - حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي: يعتبر الحفاظ على وجود الدولة والعمل على تدعيم أمنها الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول، وحتى تدعم الدولة أمنها القومي، تسعى إلى المحافظة على كيانها الإقليمي من أي اعتداء خارجي، ومواجهة أي تهديدات ضد قيمها ومصالحها الحيوية.

ب- تنمية مقدرات الدولة من القوة: تسعى أغلب الدول إلى تنمية مقدراتها وإمكانياتها من القوة القومية، وتهدف الدول من وراء زيادة قوتها إلى الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتهديدات الخارجية.

تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات دولهم الخارجية لأن التضليل في الأهداف قد يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية، كما أنه قد يخدم التستر على الأهداف التي لا تحضأ بقبول وتأييد شعبي واسع (انظر: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 155-157، وانظر أيضا: مثني علي المهداوي، مرجع سابق، ص 109)

¹ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 154-157

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 47-48

³ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 130-139

ج- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي: يعتبر البحث عن زيادة أو رفع مستوى الثراء الاقتصادي أو المادي من الأهداف الهامة والرئيسية للسياسات الخارجية للدول، لأن كل دولة تبحث عن توفير الموارد الاقتصادية الضرورية التي تكفل لشعبها مستوى معيشي لائق.

د- هدف التوسع والدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج: لقد اعتبر هذان الهدفان إبان الحربين العالميتين والحرب الباردة من أهم أهداف سياسات خارجية الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، غير أن طبيعة هذه الأهداف وطريقة تحقيقها اختلفت بعد نهاية الحرب الباردة.

هـ- الأهداف الثقافية: يعتبر التراث الثقافي أحد أهم مقومات إثبات وجود الدولة، ولهذا فهو يحتل مكانة هامة في أولويات سياسات خارجية بعض الدول التي تسعى إلى تصدير ثقافتها عبر حدودها، وتحاول فرضها على الآخرين شأن الدول الاستعمارية سابقا، والدول الكبرى حاليا كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

و- السلام كهدف للسياسات الخارجية: لقد اكتسب هدف تحقيق السلام أهمية خاصة في سياسات خارجية الدول بعد نهاية الحربين العالميتين والحرب الباردة نتيجة ما خلفته هذه الأخيرة من دمار للإنسانية جمعاء، وازدادت أهميته كهدف لسياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة النووية، ولكن ورغم اعتبار السلام هدفا حيويا لكل الدول، ليس له الأولوية دائما في أهداف سياسات خارجية بعض الدول التي تعتبر تحقيق السلام عائقا أمام تحقيق أهدافها.

ز- تعزيز السيطرة والنفوذ الإقليمي: تسعى بعض الدول في سياساتها الخارجية إلى بسط نفوذها وسيطرتها على الإقليم الذي تقع في إطاره، وتستطيع الدولة بلوغ هذا الهدف إما من خلال السيطرة المباشرة على الأقاليم المكونة لهذا الإقليم عبر استخدام القوة، وإما من خلال مد نفوذها الإقليمي بطريقة غير مباشرة مستغلة في ذلك ثقلها الاقتصادي¹.

ح- تحقيق المكانة والهيبة الدولية: يعتبر الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي (إقليميا أو عالميا) من الأهداف الأساسية والرئيسية التي تسعى الوحدات الدولية لتحقيقها في سياساتها الخارجية، وتتمكن

¹ محمود نعمان الفطاطفة، السياسة الخارجية الهندية اتجاه القضية الفلسطينية (1947، 2005) (ب.ب.ن: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، صص 54-55

الدول من تحقيق الهيبة والمكانة الدولية من خلال سعيها إلى تحقيق وضع إقليمي أو دولي يحقق لها الهيبة والاحترام من جانب الوحدات الدولية الأخرى¹.

3 معايير اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية:

تحدد الدول وتسطر أهدافها سياستها الخارجية تبعا لمجموعة من المعايير، ونظرا لاختلاف وتعدد هذه الأخيرة، تختلف وتتعدد الأهداف القومية الخارجية، ولعل من أهم هذه المعايير ما يلي²: الشخصية القومية للدولة، عامل الاحتياجات القومية، الرأي العام، عامل القوة والإمكانات، تأثير جماعات المصالح أو جماعات الضغط، نمط الزعامة السياسية المسؤولة، الأيديولوجية السائدة، طبيعة الظروف الدولية السائدة.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية

تعتمد أي وحدة دولية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية على مجموعة من الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تعبئة الموارد والمهارات التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف، وبناء على هذا، تعرف أدوات السياسة الخارجية بأنها: "تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، بحيث تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، تتمثل الموارد الطبيعية في جميع الموارد المتاحة للمجتمع من موارد زراعية، معدنية وطاقوية، أما المهارات البشرية فتشير إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف كالتفاوض الدولي مثلا"³.

تتعدد وتختلف أدوات ووسائل السياسة الخارجية، فقد تلجأ الدولة إلى توظيف أداة معينة لتنفيذ وتطبيق سياستها الخارجية، كما أنها قد تختار توظيف مجموعة من الأدوات في الوقت نفسه تبعا لطبيعة وأهمية الهدف المراد تحقيقه في أولويات أجندة السياسة الخارجية⁴، فضلا عن طبيعة وحجم الموارد المتاحة والمتوفرة للدولة لتحقيق هذه الأهداف⁵، لأن أساليب ووسائل تحقيق الأهداف، تتعدد

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 46.

² إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص. 142-154.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 91.

⁴ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا (عمان: دار زهران

للنشر والتوزيع، ط. 2013، 1)، ص. 519.

⁵ محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، مجلة الكوفة، ع. 06، ص. 162.

وتختلف بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير¹، كما يتأثر استخدام الدولة لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية أيضا بمتغيرات ذاتية وموضوعية كأيدولوجية النظام السياسي، عوامل القوة المعنوية والمادية للدولة، قدرة القيادة على استخدام الوسيلة المناسبة وطبيعة العلاقات السياسية التي تربط بين الدول² دون نسيان اعتبارات البيئة المحلية لصناع قرار الدول المرغوب التأثير في سلوكها الخارجي³.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه الأدوات والوسائل في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإنها تؤثر تأثيرا بارزا في تحديد مسار السياسة الخارجية وتحديد معالمها وسماتها⁴، ويجب الإشارة إلى أن أهمية الأدوات والوسائل في عملية تحقيق وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية جعلتها ذات أهمية أيضا في عملية فهم وتحليل السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، لأنه بالإمكان دراسة سياسات خارجية الدول من خلال البحث في سبل ووسائل تحقيق أهدافها⁵.

قسم "شارلز هيرمان" أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات وهي⁶ : الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات العسكرية، الأدوات السياسية الداخلية، الأدوات الاستخباراتية، الأدوات الرمزية، الأدوات العلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية، وتعتبر الأدوات الدبلوماسية من أكثر أدوات السياسة الخارجية استخداما، تليها من حيث الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات والوسائل العسكرية.

1. الأدوات الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية أحد أهم وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وهي تعد من بين الأدوات الأقل تكلفة مقارنة بباقي وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأخرى، وهذا ما يؤكد تعريف "الدبلوماسية" التي تعرف بأنها : "فن إدارة العلاقات الدولية على طاولة المفاوضات"⁷، وإن فعالية الأداة الدبلوماسية ترتبط

¹ كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، ص. 01

² محمد سالم صالح، مرجع سابق.

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 316

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 91

⁵ كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، ص. 01

⁶ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص. 517-519

⁷ عبد العزيز دواوي، "أدوات السياسة الخارجية (الإعلام مثلا)، " أوت 2012، في الموقع: <http://www.aswat.com>

elchamal.com/ar/?p=98&a=28704، تاريخ دخول الموقع: 26 ماي 2017

باستخدام أدوات ووسائل أخرى، تتمثل في الوسائل العسكرية والاقتصادية والثقافية¹، لأن تدعيم الأداة الدبلوماسية بعرض أو منح مساعدات أو فرض أو رفع عقوبات أو تدعيمها بالتهديد بالعقاب يجعل من الأدوات الدبلوماسية فعالة ومفيدة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية².

أما الأدوات الدبلوماسية فتعرف بأنها: "مجوع المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، كما تستعملها الدولة أيضا لحماية رعاياها، وصيانة ممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملاتهم مع الأجانب، وتعد السفارات والقنصليات والمفوضيات من أهم الموارد التي توظفها الأدوات الدبلوماسية كأدوات للاتصال الدولي"³، ونظرا لأهمية الدبلوماسية كأداة أو وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، أصبحت في الوقت الحالي مفهوما متعدد الجوانب والاستخدامات، توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى⁴.

تعددت أشكال وصور الدبلوماسية الدولية المعاصرة، أهمها وأكثرها شيوعا⁵:

أ. الدبلوماسية متعددة الأطراف "Multilateral Diplomacy": وهي الدبلوماسية التي تتعدد الأطراف المشاركة فيها على نطاق دولي واسع على خلاف الإطار الثنائي التقليدي، ومن أهم صورها: دبلوماسية المؤتمرات الدولية "Conference Diplomacy" والدبلوماسية البرلمانية "Parliamentary Diplomacy".
 ب. الدبلوماسية الوقائية "Preventive Diplomacy": يشير معنى الدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة إلى: "المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو أية منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب

¹ محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص. 162.

² عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 316.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 92.

⁴ فيصل براء متين المرعشي، "مفهوم الدبلوماسية"، الموسوعة السياسية، 2016/02/11، في الموقع

http://political-encyclopedia.org/2016/02/11:، تاريخ الدخول: 2018-03-24

⁵ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والتطبيق) (الجزيرة: المكتبة الأكاديمية، ط. 1، 2011)،

النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد النزاعات القائمة، والحيلولة دون تحولها إلى صراعات¹، وتشمل هذه المساعي والإجراءات : المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم والتسوية القضائية.

ويوجد إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف والدبلوماسية الوقائية أشكالاً وصوراً أخرى للدبلوماسية المعاصرة كالدبلوماسية الاقتصادية، دبلوماسية المؤتمرات، الدبلوماسية البرلمانية، دبلوماسية القمة، الدبلوماسية المكوكية، دبلوماسية الأزمات، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية العامة الرقمية... إلخ*.

¹ رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً (2000-2010) (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص 55-56

* تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "استخدام الدولة للأدوات الاقتصادية للتأثير في الدول الأخرى، بحيث تلجأ الدول في هذا النوع من الدبلوماسية إلى استخدام بعض الأدوات كتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنية أو تشجيع قيام العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال أو تقديم إعانات للمنتجين والمصدرين، وقد تلجأ الدولة في الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً إلى استخدام أسلوب فرض العقوبات الاقتصادية عن طريق نظام الحصص أو المقاطعة الاقتصادية أو فرض الرسوم الجمركية أو سياسة إغراق الأسواق لضرب الصناعات الوطنية للدول الأخرى". أما دبلوماسية المؤتمرات أو الدبلوماسية متعددة الأطراف فهي عبارة عن "دبلوماسية تمارسها الدول من خلال مؤتمرات دولية، تتناول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية... إلخ"، ولقد زادت أهمية هذا النوع من الدبلوماسية بعد ظهور المنظمات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة، وتمارس الدبلوماسية البرلمانية أيضاً هي الأخرى على مستوى المنظمات الدولية التي تعد بمثابة برلمانات عالمية، تعالج من خلالها القضايا والمشكلات الدولية. وتعرف دبلوماسية القمة بأنها: "الدبلوماسية التي يمارسها رؤساء الدول والحكومات من خلال ممارسة مجموعة من الأنشطة الدبلوماسية التي تؤدي غالباً إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية". تعرف الدبلوماسية المكوكية بأنها: "ذلك النهج من الممارسات الدبلوماسية الدولية الذي يتسم بوجود سلسلة من الاتصالات المباشرة والمكثفة بين كبار المسؤولين السياسيين في عدد من الدول، ومن خلال ما يجرونه بينهم من مشاورات ومساومات، يحاولون عن طريقها حسم بعض القضايا العالقة والتي تحول دون إقامة علاقات سلمية طبيعية بينهم"، ويتوقف نجاح هذا النوع من الدبلوماسية على مدى "قدرة الدبلوماسية المكوكية في دفع الأطراف المتنازعة إلى التفاوض الذي يضطلع بدور مهم فيه وسيط دبلوماسي محايد من ذوي القدرات التفاوضية الفذة أو ممن يتمتعون بمكانة سياسية بارزة"، بحيث يقوم هذا الوسيط بتحركات سريعة واتصالات مباشرة مع الأطراف المتنازعة. يشير معنى دبلوماسية الأزمات إلى: "ذلك النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة". أما الدبلوماسية العامة الرقمية: تعرف بأنها: "تسخير الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة للتواصل مع جمهور خارجي بهدف خلق بيئة تمكين للسياسة الخارجية لبلد ما" (انظر: الدبلوماسية الفرنسية، "الدبلوماسية الرقمية: وزارة الشؤون الخارجية والدبلوماسية الرقمية"، في الموقع:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie>، تاريخ

2. الأدوات والوسائل الاقتصادية

تعتمد الدولة إلى استخدام الوسائل الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهذا ما يبرز أهمية البعد الاقتصادي في تحليل السياسة الخارجية، وتعتبر المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية من بين أهم أدوات سياسة خارجية الدول المتقدمة المانحة التي تلجأ إلى استخدام هذه الوسائل كأدوات للضغط السياسي على الدول المتلقية الضعيفة، وهذا ما قد يدفع بهذه الأخيرة إلى تعديل أو تغيير سلوكها أو مواقفها الخارجية استجابة منها لضغوط الدول المانحة¹.

3- الأدوات العسكرية:

تلجأ الدول إلى استخدام الأداة العسكرية في سياستها الخارجية كآخر خيار لها بعد استخدامها الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية، ويرجع هذا لكون أن الأداة العسكرية تعتبر أكثر أدوات السياسة الخارجية تكلفة، وأكثرها خطورة، بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى قللت من لجوء الدول إلى استخدام هذا النوع من الأدوات كزيادة علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول وتزايد القيود الأخلاقية والقانونية على السلوك الخارجي للدول، فضلا عن تنامي ضغوط الرأي العام العالمي، كما كان للتطور التكنولوجي الذي عرفته الأسلحة الحديثة (أسلحة الدمار الشامل) أثرا في الحيلولة دون لجوء الدول إلى استخدام الأداة العسكرية²، وتشمل الأدوات العسكرية: التلويح أو التهديد باستخدام القوة العسكرية من خلال القيام ببعض الأعمال والأفعال التي تجعل هذه القوة تبدو قيد التنفيذ³، تقديم المساعدات العسكرية التي تكون إما عن طريق تقديم أموال في شكل هبات أو تكون على شكل قروض خاصة بالمبيعات العسكرية، كما يمكن أن تكون هذه المساعدات أيضا عن طريق توفير برامج التدريب العسكري للقادة

الدخول: 2018-03-21، وانظر أيضا: خالد بن إبراهيم الرويتع، "الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية"، نشر بجريدة الشرق الأوسط في 29 نوفمبر 2013، ع.12785، في الموقع: <https://aawsat.com/home/article/11373>

، تاريخ الدخول: 2018-05-17)

¹ هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص 393-394

² المرجع نفسه، ص 178-184

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 333، 331

والأطر العسكريين للدولة المستقبلية لهذه المعونات¹، استخدام القوة فعلا عن طريق الغزو أو الهجوم المسلح².

4. الأدوات السياسية الداخلية:

تكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة لدى صانع السياسة الخارجية بسبب إمكانية توظيفها لتوفير الدعم والتأييد الداخلي لسياسة النظام الخارجية، وتشمل هذه الأدوات: المهارات والموارد والأدوات القانونية والإدارية والقدرات المالية والتنظيمية التي يمكن أن يستعين بها النظام السياسي لتوفير الدعم والتأييد لقرارات ومواقف النظام السياسي الخارجية³.

5. الأدوات الاستخباراتية:

تعرف الأدوات الاستخباراتية بأنها: "مجموع المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى"⁴، وتكمن أهمية الأدوات الاستخباراتية في جمع وتوفير المعلومات لصانع السياسة الخارجية للاستفادة منها في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث يقوم جهاز الاستخبارات بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تتم عملية تفسير وتحليل هذه المعلومات من قبل خبراء مختصين بهدف مساعدة صانع القرار على اتخاذ القرار المناسب⁵.

6. الأدوات الرمزية:

تشمل الأدوات الرمزية جميع الوسائل الدعائية والأيديولوجية والثقافية التي تعتمد عليها الدول في سياساتها الخارجية بهدف التأثير على أفكار وتصورات الشعوب في الوحدات الدولية الأخرى والرأي العام العالمي بشكل عام⁶، وتعتبر الدعاية "Propaganda" من أهم الأدوات الرمزية التي تستخدمها الدول في مجال سياساتها الخارجية، ولقد ظهرت أهمية هذه الأداة في السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية

¹ عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص. 342-345

² المرجع نفسه، ص. 333

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 93

⁴ المكان نفسه.

⁵ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 347

⁶ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 93-94

الثانية، وزادت أهميتها كوسيلة للسياسة الخارجية بعد التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الدولي¹.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية

تهدف عملية تحليل السياسة الخارجية إلى تفسير السلوك الخارجي للدول من خلال تحديد المتغيرات المتحركة والمؤثرة في هذا السلوك (المتغيرات المستقلة)، وتحليل الأثر النسبي لهذه المتغيرات على هذا السلوك، وإن الهدف الأساسي من وراء تحديد هذه المتغيرات وتحليل أثرها النسبي على السياسة الخارجية هو الكشف ومعرفة العلاقات السببية الاحتمالية القائمة بين محددات السياسة الخارجية وأبعادها (التوجهات العامة، الأهداف، الأدوار الدولية، الاستراتيجيات والقرارات، السلوكيات) بغية الوصول إلى تعميمات نظرية تساعد على التوصل إلى تفسيرات عامة للسياسة الخارجية والتنبؤ بمسارات سلوك الوحدة الدولية الخارجي، وتتطلب عملية تحليل السياسة الخارجية التطرق إلى ثلاثة أبعاد أساسية وهي: وصف ظاهرة السياسة الخارجية، تفسير السياسة الخارجية، وصياغة (صنع) السياسة الخارجية²، وللقيام بعملية صف وتفسير وتحليل عملية صنع السياسة الخارجية*، تعددت وتنوعت المقاربات النظرية في مجال تحليل السياسة الخارجية.

¹ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 289.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق.

* يقصد بالتوصيف العلمي للسياسة الخارجية (وصف ظاهرة السياسة الخارجية): "رصد الأبعاد الأساسية المكونة لظاهرة العمل السياسي الخارجي، وتشمل هذه الأبعاد التوجهات العامة، الأهداف، الأدوار الدولية، الاستراتيجيات والقرارات، السلوكيات وغيرها". أما تفسير السياسة الخارجية فيشير إلى فيشير إلى: "تحديد مجموعة المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية، وتحليل الأثر النسبي لتلك المتغيرات على تلك السياسة" أي البحث في المتغيرات المسؤولة عن إنتاج سياسة خارجية معينة، مع إبراز المتغيرات الرئيسية التي لها الأثر الكبير في إنتاج هذه السياسة، وهنا يكون الباحث قد ربط بين محددات السياسة الخارجية وأبعادها المتمثلة في التوجهات العامة، الأهداف، الأدوار... إلخ". أما صياغة السياسة الخارجية فيكون من خلال "تحديد القوى المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية، وتحليل عملية صنع السياسة الخارجية" (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق)

المطلب الأول: تطور التنظير في حقل تحليل السياسة الخارجية للدول النامية:

لقد أثر التطور الملحوظ الذي شهده حقل السياسة الخارجية تزامنا مع ظهور ما يسمى بالجيل الثاني في تحليل السياسة الخارجية على الاهتمام بدراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول النامية أو دول العالم الثالث*، حيث عرف الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية لهذا النوع من الدول تأخرا ملحوظا إلى غاية مطلع السبعينات مقارنة بالأشواط الكبيرة التي قطعتها الدراسة العلمية للسياسات الخارجية للدول المتقدمة، ويرجع هذا إلى تركيز اهتمام أغلب الجهود والمحاولات التطويرية في ميدان تحليل السياسة الخارجية عند بدايات ظهورها مع منتصف الخمسينات على دراسة السياسة الخارجية للقوى الكبرى خاصة دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما طرح مشكلة نظرية لدى الباحثين في عقد الستينات والسبعينات عند محاولتهم دراسة سياسات خارجية الدول الحديثة الاستقلال آنذاك التي أطلق عليها اصطلاح "دول العالم الثالث" أو "الدول النامية" نظرا لاختلاف خصائصها، واختلاف قضاياها واهتماماتها عن قضايا واهتمامات القوى العظمى، مما جعل إمكانية التعميم النظري صعبة في مجال تحليل السياسة الخارجية¹، ولكن مع نهاية عقد الستينات ومطلع عقد السبعينات على إثر ظهور عدد كبير من الدول المستقلة حديثا، بدأ الاهتمام الجدي بدراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول النامية .

طغى على دراسة وتحليل السياسات الخارجية للدول النامية في بداية الأمر ولمدة زمنية طويلة استخدام ثلاث اقترابات رئيسية للتحليل** : الاقتراب النفسي(المتغيرات الفردية)، اقتراب القوى

* استخدم مصطلح "العالم الثالث" في منتصف الخمسينات إلى جانب مصطلحات أخرى مثل "الدول النامية"، "الدول المتخلفة" لنعى مجموع الدول حديثة الاستقلال في الخمسينات والستينات التي كانت قد خضعت جميعها للاستعمار الأوروبي، وتشارك معا في سمة التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث لم تكن تنتمي من حيث مستوى تقدمها وتطورها الاقتصادي خاصة إلى العالم الرأسمالي أو العالم الاشتراكي خلال تلك الحقبة، ولقد اشتق مصطلح "العالم الثالث" من التعبير الذي أطلق إبان الثورة الفرنسية على الطبقة الفقيرة في فرنسا(الطبقة الثالثة)(انظر: موسى محمد آل طوبرش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها(د.ب.ن:صفحات للدراسات والنشر، ط.1، 2011)، ص.51)

¹ عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص.10-11

** يركز الاقتراب النفسي في تحليله للسياسة الخارجية للدول النامية على دور القائد السياسي(صانع القرار)في عملية صنع وتحديد السياسة الخارجية، أما اقتراب القوى العظمى، فيركز في تحليله لسياسة خارجية الدول النامية على دور المتغيرات الخارجية(النظام الدولي) في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية، في حين يبني الاقتراب الثالث "الاقتراب الاختزالي أو بناء النماذج" تحليله لسياسة خارجية دول العالم الثالث على فرضية مفادها بأن "السياسة الخارجية للدول النامية مثلها مثل سياسة

العظمى(المتغيرات النسقية أو النظامية) والاقتراب الاختزالي أو بناء النماذج، وخلال عقد السبعينات، طور دارسوا السياسات الخارجية لبلدان العالم الثالث أطرا تحليلية لتحليل سياسة خارجية الدول النامية مستفيدين في ذلك من التطور الحاصل في حقل الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية مع مطلع سبعينات القرن العشرين على يد أنصار المدرسة السلوكية، في مقدمتهم "جيمس روزنو" الذي كان له الإسهام الكبير في تطوير هذا الحقل، ولقد أسفرت هذه الجهود عن ظهور أطر علمية للتحليل تؤكد على دور المتغيرات أو المحددات الداخلية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية لدول العالم الثالث كالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور متغير "التحديث"، بحيث جعلت هذه المحددات وفق منظور هذه الأطر دول العالم الثالث تهتم في سياستها الخارجية بتحقيق التنمية الداخلية وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية من فقر وتخلف ومديونية وغياب الاستقرار السياسي...الخ¹.

وإلى جانب الاهتمام بدور المحددات الداخلية في عملية صنع وتوجيه سياسة خارجية الدول النامية، اهتم دارسوا سياسات خارجية دول العالم الثالث بإبراز دور المتغيرات أو المحددات الخارجية المتعلقة بالنظام الدولي(النظام العالمي) في عملية صنع وتوجيه السياسات الخارجية لهذه الدول، حيث كان لخصائص النظام العالمي آنذاك الذي اتسم بعدم المساواة الدولية من حيث مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين عالم دول العالم المتقدم والعالم المتخلف، وتنامي دور المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات، وزيادة الطلب على المساعدات الخارجية أثرا ودورا كبيرا في تكريس تبعية دول العالم الثالث لدول العالم المتقدم، وهذا ما زاد من اختراق وتأثير الهياكل العالمية والقيود الخارجية على عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية في هذه الدول²، وفي ظل زيادة تأثير المتغير الخارجي على عملية صنع السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، ظهر "اقتراب التبعية" كإطار نظري لتفسير السلوك الخارجي للدول النامية.

تبلورت اقتراب التبعية مع حلول عقد الستينات، ولقد ارتبط ظهوره في البداية بالماركسية التقليدية، وزاد الإقبال على اعتماد هذا الاقتراب في تحليل سياسة خارجية دول العالم الثالث خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ويقوم اقتراب التبعية على فرضية أساسية تقيم علاقة كبيرة بين النظام الدولي

خارجية الدول المتقدمة، تتحدد وفق عمليات عقلانية محسوبة(انظر:علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص 14-16).

¹ المرجع نفسه، ص 14-17

² المرجع نفسه، ص 16-20

والسياسة الخارجية¹، وبناءا على هذه الفرضية، ركز هذا الاقتراب في تفسيره للسلوك الخارجي والداخلي لدول العالم الثالث على أهمية ودور العوامل الخارجية الدولية(المحددات الخارجية) النابعة من النظام الرأسمالي العالمي الذي ينقسم وفق منظور هذا الاقتراب إلى "دول مركز" تهيمن على النظام الدولي، تمثلها القوى الغربية الكبرى و"دول الأطراف" التابعة والمهيمن عليها، تجسدها فئة دول العالم الثالث التي تعاني التخلف بسبب طبيعة النظام الرأسمالي العالمي². وفي ظل الإهمال والتأخر الذي عرفه مجال دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، وسعي بعض صناع القرار في هذه الدول إلى لعب أدوار فعالة على المستويين الدولي والإقليمي خاصة، ظهر اقتراب الدور كإطار نظري وظيفي مناسب لتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث³.

توصلت جهود التنظير في مجال دراسة وتحليل سياسة خارجية الدول النامية أو دول العالم الثالث التي تصنف الجزائر ضمن فئتها إلى الإقرار بأن السياسة الخارجية لهذه الدول هي محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات التي تختلف أوزانها النسبية في تحديد شكل هذه السياسة⁴، بعضا من هذه المتغيرات ينتمي إلى البيئة الداخلية(المحددات الداخلية) والبعض الآخر منها يقبع في البيئة الخارجية(محددات خارجية)، وإن هذه المحددات تختلف أوزانها النسبية أثناء تأثيرها في السياسة الخارجية، وهذا ما يفسر الاختلاف الحاصل بين الدول في سياساتها الخارجية، ولكن مع ذلك، تشترك السياسات الخارجية للدول النامية في مجموعة من الخصائص والسمات تتمثل في ما يلي:

1- تتأثر السياسات الخارجية للدول النامية بشكل كبير بمتغيرات البيئة الخارجية(المحددات الخارجية) إقليمية كانت أو دولية ، لهذا تعتبر المحددات الخارجية من بين المحددات الهامة التي يتم الاعتماد عليها في تفسير السلوك الخارجي لهذه الدول ، هذا ما أكده "روزنو" و"سنايدر" عندما أقر بأن عامل البيئة الخارجية (النظام الإقليمي أو النظام الدولي) له أثر كبير في تحديد سياسة خارجية الدول الصغرى والدول النامية التي تضطر إلى التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية ومسايرة التوجهات والمواقف التي تختارها القوى المهيمنة في النسق الدولي⁵.

¹ المرجع نفسه، ص.45

² محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص191-193

³ Sofiane Sekhri, Op., Cit., pp.423-224

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.433

⁵ حمدوش رياض، مرجع سابق، ص ص23-38

2- تتأثر السياسات الخارجية للدول النامية بشكل كبير بالمتغيرات والعوامل الفردية أو الشخصية المتعلقة بصانع القرار أو القائد السياسي(المتغيرات القيادية الموضوعية والمتغيرات القيادية النفسية) ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة النظام السياسي(أنظمة سياسية تسلطية غير ديمقراطية)، انخفاض درجة المؤسسية وارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي الداخلي، غياب وجود معارضة قوية وكل هذه العوامل وأخرى تؤدي إلى تقوية دور رئيس الدولة(القائد السياسي) في عملية صنع السياسة الخارجية¹.

3- تتأثر السياسة الخارجية للدول النامية بمتغيرات وظروف البيئة الداخلية السياسية والاقتصادية خاصة، حيث إن هناك علاقة قوية ومباشرة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في الدول النامية² خاصة في ظل صعوبة الفصل بين السياسات الداخلية والممارسات الخارجية للدول³. تظهر هذه العلاقة بشكل بارز من خلال التأثير السلبي للمشاكل الداخلية التي عرفتها الدول العربية على سياستها الخارجية، بحيث كان لظروف البيئة الداخلية لهذه الدول دور كبير في التأثير على سياساتها الخارجية خلال العقود التي تلت استقلالها، حيث كانت أغلب السياسات الخارجية للدول العربية استجابة لمؤثرات البيئة الداخلية، وهذا ما قيد من قدرة هذه الدول على التحرك في البيئتين الإقليمية والدولية، في حين أصبحت السياسات الخارجية لهذه الدول في الفترة الممتدة من التسعينات إلى يومنا هذا، تستجيب للعوامل الخارجية نظرا للدور الكبير الذي باتت تلعبه عناصر البيئة الخارجية في التأثير على السياسات الخارجية للدول العربية⁴.

4- إن سلوك الدول النامية يتسم بالعمل على دعم ومساندة المنظمات الدولية(منظمة الأمم المتحدة خاصة)، كما تبنت السياسات الخارجية لهذه الدول أيضا فكرة تغيير النظام الاقتصادي الدولي القائم بسبب إجحافه وعدم عدالته⁵.

5- تركز الدول النامية في سياساتها الخارجية الدول النامية على القضايا الإقليمية¹، هذا ما يجعلها سياسات إقليمية في توجهها.

¹ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص.34

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص.07

⁴ أحمد ولد محمد الأمين، تقرير دكتوراه بعنوان: "السياسات الخارجية للدول العربية، دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"،

في الموقع: <http://diae.net/wp-content/uploads/2015/05.pdf>، تاريخ الدخول: 2018-03-29

⁵ علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص.37

المطلب الثاني: تحليل السياسة الخارجية الجزائرية وفق المقاربتين البنائية والواقعية

إن تعدد المتغيرات المستقلة المتحركة والمؤثرة في سلوك الدولة الخارجي سواء كانت هذه الدولة متقدمة أو دولة نامية من دول العالم الثالث، أدى إلى تعدد وتنوع المناهج والمقاربات النظرية المعتمدة لتفسير وتحليل السياسة الخارجية تبعا لاختلاف المتغيرات التفسيرية المعتمد عليها وتعدد وحدات ومستويات التحليل، ويمكن على العموم تصنيف هذه المقاربات في نمطين رئيسيين من التوجهات المنهجية: النمط الأول يعبر عنه مجموع الباحثين في حقل تحليل السياسة الخارجية الذين حاولوا بناء نظريات عامة (كبرى) قادرة على تقديم تحليلات عامة تراعي كل المتغيرات التفسيرية عند تفسيرها للسلوك السياسي الخارجي للدول، أما النمط الثاني، تجسده مجموعة من الأعمال النظرية لمجموعة من الباحثين اهتموا في جهودهم التنظيرية بمراعاة خصوصية كل حالة في السياسة الخارجية وبإيجاد نظريات تقدم تفسير متعدد المستويات والأسباب، هذا ما أسفر عن ظهور ما يعرف بالنظريات الجزئية أو نظريات المدى المتوسط في حقل تحليل السياسة الخارجية. لقد كان للتطور الذي عرفه حقل السياسة الخارجية المقارنة أثرا بارزا في ظهور هذا النوع من النظريات وفي تأسيس حقل تحليل السياسة الخارجية بشكل عام.²

اعتمادا على دراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية والبحث في أبعادها العامة من أهداف وتوجهات وأدوار في دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، استهدت الدراسة إلى تحديد المقاربات النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لتحليل وتفسير سياسة الجزائر الخارجية اتجاه هذه الدوائر، من أهم هذه النظريات أو المقاربات التي يمكن الاستعانة بها لتحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية: المقاربة البنائية والمقاربة الواقعية.

¹ المكان نفسه.

² محمد شاعة، "التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.12، جانفي 2018، ص.245.

1. التحليل البنائي للسياسة الخارجية الجزائرية:

ظهرت النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينات، وهي تصنف ضمن فئة النظريات الجديدة التي تربط النظريات الوضعية التقليدية (الواقعية والليبرالية) والنظريات النقدية الجديدة أو ما بعد الوضعية، يعد كل من "ألكسندر ويندت" "Alexander Wendt" و"نكولاس أونوف" "Nicholas Onuf" و"إمانويل آدلر" "Immanuel Adler" من أهم مؤسسي هذه النظرية¹، وينطلق هؤلاء في تفسيرهم للعلاقات الدولية من فرضية تتمحور حول فكرة أساسية تعتبر السياسة الدولية محكومة بمجموعة من المبادئ والقيم والمفاهيم كالسيادة وعدم التدخل، بحيث تشكل هذه المبادئ والقيم والمفاهيم ضوابط تحكم وتوجه سلوك الدول الخارجي على خلاف الواقعيين الذين اعتبروا الضابط الأساسي للسياسة الدولية هو القوة والمصلحة، بناء على هذا، فإن البنائيين يركزون في دراستهم للعلاقات الدولية على الجانب الاجتماعي لهذه العلاقات² منطلقين في ذلك من اعتبار الدولة فاعلا اجتماعيا يسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية التي تتشكل عبر تفاعل "تاداتاني" لأنها نتاج المعايير التي تتشكل من مجموع الأفكار والمعتقدات والمبادئ التي تجد أساسا لها في هوية الدولة الوطنية "National Identity" وهوية الدولة الدولية "State Identity"³.

بنى البنائيون فرضياتهم العلمية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية على مفهوم "المعايير" و"المصلحة الوطنية" ومفهوم "الهوية الوطنية والدولية"^{*}، حيث رأى هؤلاء بأن الدول تلتزم في سياساتها

¹ خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.30، ع.02، 2014، ص.313

² المرجع نفسه، ص ص.324-331

³ رباح زغوني، مرجع سابق، ص.87

* تعرف المعايير بأنها: "القواعد التي تعكس عوامل تاداتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية"، أما مفهوم المصلحة الوطنية، يعرفها البنائيون بأنها: "مشروع دائم التكوين، ويختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعل" ويدخل في تشكيل هوية الدولة الوطنية: "ثقافة الأمة، قيمها، تصوراتها والقيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي وكذا تصورات الدولة لأدوارها على المستوى العالمي بما ينسجم وهوية المجتمع الداخلي"، تعرف هوية الدولة الدولية بأنها: "مجموعة المعايير المشتركة التي تلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي وتقتنع بها وتتبنها إلى حد تصبح فيه هذه المعايير تعبيراً عن هويتها معرفة بأهدافها الجماعية، بحيث تجعل الدولة هذه المعايير مرجعاً أساسياً لسياستها الخارجية لتأكيد هويتها الدولية التي تعرف ب"السمعة الوطنية"، (انظر: رباح زغوني، مرجع سابق، ص.87، وانظر أيضاً: خالد المصري، مرجع سابق، ص ص.325،326).

الخارجية بمجموع المعايير المستمدة من هويتها الوطنية والدولية، هذا ما يؤسس لعقيدة ثابتة تقوم عليها سياستها الخارجية. وإن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم هي الأخرى على عقيدة أو هوية ساهم في تشكيلها هوية الدولة الوطنية وهويتها الدولية منذ الاستقلال ويستمر ثباتها إلى يومنا هذا على هذه العقيدة، هذا ما يتجلى واضحا من خلال التزام الجزائر في سلوكياتها ومواقفها الخارجية خلال العقود التي تلت استقلالها وكذا خلال الوقت الراهن بمجموعة من القيم والمعايير التي تجد أساسا متينا لها في المرجعية الثورية، تشمل هذه المعايير والقيم مجموعة من المبادئ أهمها: مبدأ الاستقلال الوطني، احترام سيادة الدول، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رفض التدخل الأجنبي في شؤونها، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ حسن الجوار الإيجابي.

بناء على المبادئ آنفة الذكر التي تشكل ثوابت راسخة تقوم عليها عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، اختارت هذه الدراسة المقاربة البنائية لتفسير وتحليل سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإفريقي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي لأن صانع القرار الجزائري بعد الاستقلال أدرك في وقت مبكر أهمية المعايير والقيم الوطنية لتأسيس وتشكيل مصلحة الجزائر الوطنية خاصة وأن هذه الأخيرة وفق إدراك صانع القرار الجزائري آنذاك هي نتاج لعمليات اجتماعية ومسارات تاريخية¹، هذا ما يفسر سعيه أثناء صياغته لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال إلى التوفيق بين خصائص الهوية الوطنية المستمدة من النسق العقيدي الوطني وهدف تحقيق المصلحة الوطنية الجزائرية المتمثلة في حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي الجزائري وهدف السعي للعب أدوار إقليمية بارزة وتحقيق النفوذ الإقليمي، هذا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتجح خلال عقدي الستينات والسبعينات في التوفيق بين حسابات المصلحة الوطنية وميراث المبادئ الوطنية والاضطلاع بأدوار إقليمية في دوائر محيطها الإفريقي².

كما تجد هذه الدراسة مبررا لها في اعتماد المقاربة البنائية لتفسير سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في حرص الجزائر على إلزامية احترام هذه المبادئ والثبات عليها في سياستها الخارجية منذ عهد حكم أول رئيس للجزائر السيد "أحمد بن بلة" إلى عهد حكم الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، هذا ما يدل عليه ثبات موقف الجزائر من قضية مناصرة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها كحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وثبات موقفها أيضا من مسألة عدم التدخل

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 90.

² المكان نفسه.

في الشؤون الخارجية للدول واحترام سيادتها وتأكيدا على الحل السلمي للنزاعات¹ خاصة في ظل ما يجري من أحداث وتطورات في محيطها الإقليمي عربيا ومغربيا وإفريقيا (الساحل الإفريقي)، حيث التزمت الجزائر في مواقفها الخارجية بالمبادئ سالفة الذكر منذ البدايات الأولى لاندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي في محيطها العربي والمغربي، كما التزمت التمسك بنفس المبادئ والمعايير إزاء اندلاع الأزمة في شمال مالي في منطقة الساحل الإفريقي على حدودها الجنوبية، هذا ما يظهر حرص الجزائر على الالتزام واقعا في سلوكها الخارجي بهذه المبادئ والمعايير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وتؤكد الجزائر هذا الحرص من خلال سعي صانع القرار الجزائري في وقت مبكر بعد الاستقلال إلى إيجاد ركائز دستورية وقانونية لهذه المبادئ تم إقرارها في مختلف الدساتير التي عرفت الجزائر منذ دستور 1963 إلى آخر تعديل دستوري عام 2016.

إن تبني الجزائر في سياستها الخارجية لهذه المبادئ والثبات عليها مكنها طيلة العقود التي تلت الاستقلال خصوصا خلال عقدي السبعينات والثمانينات من حماية استقلالها الوطني، كما مكنها أيضا من لعب مجموعة من الأدوار الإقليمية القيادية البارزة في دوائر محيطها الإفريقي، فضلا عن اكتسابها نفوذا إقليميا وسمعة وهوية دولية إيجابية جعلت منها وسيطا مقبولا لحل مجموعة من النزاعات الإقليمية والدولية.

يستمر تمسك الجزائر في الوقت الراهن بمبادئ سياستها الخارجية لأن صانع القرار الجزائري يرى في التمسك بهذه المبادئ تحقيقا لمصلحة الجزائر الوطنية خاصة ما يتعلق بحماية الأمن الوطني الجزائري من التهديدات الأمنية الوافدة من محيط الجزائر الإقليمي المغربي والإفريقي (الساحل الإفريقي)، كما يرى صانع القرار أيضا بأن التمسك بهذه المبادئ يشكل ضمانا لحماية استقلالية قرار الجزائر الخارجي خصوصا في ظل الاختراق الدولي الكبير لفضاء المغرب العربي والساحل الإفريقي من طرف قوى عالمية ودولية وفوق كل هذا فإن ظروف بيئة الجزائر الداخلية خاصة وظروف بيئتها الإقليمية والدولية أيضا، تدفع صانع القرار الجزائري إلى التمسك أكثر في سلوكات ومواقف الجزائر الخارجية بهذه المبادئ في الوقت الذي تتصاعد فيه الانتقادات والأصوات الداعية إلى ضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ بما يخدم مصالح الجزائر الحيوية، ويمكنها من لعب أدوار إقليمية تليق وتتناسب مع المكانة والثقل الذي تتمتع به في دوائر محيطها الإفريقي.

¹ R.N/APS, « M. Lamamra souligne les principes de la diplomatie algérienne, »30 déc.2013, in : <http://www.horizons-dz.com/?M-Lamamra-souligne-les-principes>

2. التحليل الواقعي للسياسة الخارجية الجزائرية :

تعد النظرية الواقعية أحد أهم وأبرز النظريات التي تهتم بتحليل السياسات الخارجية للدول، وتصنف هذه النظرية ضمن النظريات العامة (كبرى) التي حاولت تقديم تحليلات عامة تراعي كل المتغيرات التفسيرية عند تفسيرها للسلوك السياسي الخارجي للدول، تعود الأصول الفكرية لهذه النظرية إلى أفكار "هوبز" "Hobbes" و"ميكافيلي" "Machiavelli" غير أنها نشأت كنظرية علمية أثناء الحرب العالمية الثانية على يد "ريمون آرون" "Raymond Aron" و"هانس مورغانثو" "H.Morgenthau" وغيرهم من رواد الفكر الواقعي والمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية واسعة تنتفرج إلى مدارس فرعية مثل الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية والواقعية الجديدة، وتنقسم هذه الأخيرة إلى الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية بالإضافة إلى بعض النظريات الواقعية الخاصة كتوازن القوى ومعضلة الأمن... الخ¹.

تبنى المقاربة الواقعية تحليلها للسياسة الخارجية على مجموعة من الفرضيات العلمية التي تتمحور حول اعتبار الدولة الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية يصدر عنها سلوكا عقلانيا (نموذج الفاعل العقلاني) موجهها إلى البيئة الدولية التي تتسم بفضولية النسق الدولي بسبب غياب سلطة مركزية عليا تسهر على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين²، هذا ما يجعل العلاقات الدولية علاقات قوة وصراع دائم. ونظرا للطبيعة الفوضوية والصراعية للعلاقات الدولية، تتبنى الدول سلوكا خارجيا يهدف إلى تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة في حماية أمنها الوطني وضمان بقائها ووجودها "Survival"³ من خلال صيانة وحدتها الترابية والعمل على ضمان استقرارها السياسي⁴، هذا ما يجعل هدف تحقيق الأمن هدفا أساسيا ودائما في سياسات خارجية الدول عند الواقعيين بشكل عام والواقعيين البنيويين أو الجدد بشكل خاص لأن تحقيق هدف الأمن وفق المنظور الواقعي يعتبر أساسيا لتحقيق أهداف الدولة الأخرى⁵، وإن الدول وهي تبحث في سلوكها الخارجي بشكل دائم عن تحقيق أمنها وبقائها، تسعى إلى اكتساب المزيد من القوة، كما تلجأ أيضا إلى الاعتماد على ذاتها (Self-Help) لتحقيق بقائها⁶ والتقليل أو

¹ خالد المصري، مرجع سابق، ص. 247.

² رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 86.

³ حمدوش رياض، مرجع سابق، ص. 37، 46.

⁴ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 86.

⁵ حمدوش رياض، مرجع سابق، ص. 46.

⁶ المكان نفسه، ص. 39.

التخفيف إلى أقصى قدر ممكن من حجم وحدة التهديدات الخارجية التي تهدد أمنها القومي، كما تسعى الدول أيضا في سياق بحثها عن تحقيق أمنها إلى العمل جاهدة على ضمان استقلالية سلوكها الخارجي (Autonomy) والبحث عن تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ (Influence) في بيئتها الإقليمية والدولية¹.

إن المقاربة الواقعية كنظرية وجدت لتفسير وتحليل السلوك الخارجي للقوى الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية غير أنه يمكن الاعتماد والاستعانة بها لتحليل السلوك الخارجي للدول النامية بشكل عام وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية بشكل خاص اتجاه دائرة تحركها المغاربية خاصة، لأن سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دائرة المغرب العربي مباشرة بعد الاستقلال كان مدفوعا بالدرجة الأولى بدافع تحقيق هدف حماية الأمن القومي الجزائري من التهديدات الأمنية "الصلبة" أو "العسكرية" التي كان مصدرها بيئة الجزائر المغاربية خاصة بعد اندلاع النزاعات الحدودية بين الجزائر ودول جوارها المغاربي، واعتبر النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب من أخطر التهديدات الأمنية التي هددت أمن الجزائر القومي خلال عقدي الستينات والسبعينات وزاد خطر هذا التهديد عقب اندلاع نزاع الصحراء الغربية.

وفي ظل حالة اللاستقرار التي كانت تعرفها بيئة الجزائر المغاربية، وجدت الجزائر نفسها خلال العقود الأولى التي تلت استقلالها مدفوعة في سياستها المغاربية بهدف ضمان حماية أمنها القومي وصيانة استقلالها وحماية وحدتها الترابية وضمان بقائها ووجودها ككيان قائم مستقل ذو سيادة، هذا ما جعلها تسعى في سياستها المغاربية إلى التخفيف إلى أقصى قدر ممكن من حجم التهديدات الخارجية التي كانت تهدد أمنها القومي في البيئة المغاربية خاصة من جارتها على حدودها الغربية، إلى جانب هذا الهدف، سعت الجزائر أيضا خلال هذه العقود إلى البحث عن تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ والتأثير في بيئتها الجهوية المغاربية.

ويصلح اعتماد المقاربة الواقعية لتفسير السياسة الخارجية الجزائرية أيضا إذا تعلق الأمر بتفسير تكيف السياسة الخارجية الجزائرية كنموذج عن سياسات خارجية الدول النامية مع متغيرات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، إذ تعتبر الدول النامية من أكثر الدول تأثرا بمتغيرات النسق الدولي،

¹ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 86.

وتعتبر النظرية الواقعية من بين المقاربات النظرية التي تركز في تفسيرها للسياسة الخارجية على دور متغيرات البيئة الخارجية في تحديد وتوجيه السلوك الخارجي للدول.

تعتمد هذه الدراسة أيضا المقاربة الواقعية لفهم وتفسير سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي خلال السنوات الأخيرة منذ عام 2011 خاصة في ظل سعي الجزائر إلى تحقيق وخدمة مصلحتها الوطنية المتمثلة في حماية أمنها الوطني والمحافظة على استقلالية سلوكها الخارجي في ظل الأزمات الأمنية والسياسية التي تشهدها دول جوارها المغاربي(ليبيا وتونس) عقب انتشار موجة الحراك الاجتماعي التي عمت بعض الدول العربية في سياق ما يسمى بثورات الربيع العربي، ولقد تزامنت هذه الثورات بانفجار الأزمة في الشمال المالي بمنطقة الساحل الإفريقي التي دفعت الجزائر هي الأخرى بالاهتمام بالدرجة الأولى في سياستها الخارجية الموجهة للدائرة الإفريقية بشكل عام ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص بحماية أمنها الوطني من التهديدات الأمنية اللينة الوافدة من الحدود الجنوبية للجزائر مع دول الساحل الإفريقي، حيث تعمل الجزائر جاهدة من خلال دبلوماسية الوقائية ودبلوماسيتها الأمنية ودور الوساطة الذي تضطلع به لإدارة وحل هذه الأزمات من أجل حماية أمنها القومي والتقليل إلى أقصى قدر ممكن من حجم وحدة التهديدات والتحديات الأمنية التي تتهدد الأمن القومي الجزائري في دوائر محيطه الإفريقي، بناء على هذا، يمكن القول بأن الجزائر مدفوعة في سلوكها الخارجي إزاء أزمات جوارها المغاربي والساحل الإفريقي بدافع البعد الأمني الذي يطغى بشكل بارز على اهتمامات سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي منذ اندلاع هذه الأزمات.

المطلب الثالث: نظرية الدور

تعتمد هذه الدراسة إلى جانب المقاربتين البنائية والواقعية نظرية الدور* لتحليل وتفسير سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي لأن نظرية الدور استخدمت كإطار نظري مناسب لتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث التي سعت خلال عقد السبعينات إلى لعب مجموعة من الأدوار على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية (النظم الفرعية) والجزائر تعد من بين الدول النامية أو دول العالم الثالث التي سعت بعد استقلالها إلى لعب أدوار إقليمية في محيطها الإفريقي سواء في دائرة تحركها المغاربية أو دائرتها الإفريقية، ويرجع سبب اعتبار نظرية الدور نظرية مناسبة لتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث إلى تركيز حقل السياسة الخارجية في بداية نشأته على دراسة وتحليل سياسة خارجية الدول الكبرى والقوية وإهماله لدراسة سياسة خارجية بلدان العالم الثالث آنذاك على الرغم من أن بعض سياسات خارجية هذه الدول كانت جديرة بالدراسة والتحليل خصوصا وأن صناع القرار في بعض الدول النامية أخذوا في التفكير في تنفيذ سياسات خارجية مؤثرة ولعب أدوار فاعلة على المستوى الدولي والإقليمي¹.

وما ساهم أيضا في جعل نظرية الدور نظرية مناسبة لتحليل السياسة الخارجية للدول النامية العلاقة التي تقيمها هذه النظرية بين مكونات البيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية خاصة عنصري "الإدراك والتصور" وعملية رسم دور الدولة وتشكيله لأن طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة يتأثر ويرتبط بتصور وإدراك صانع قرار السياسة الخارجية لهذا الدور، وبما أن عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية للدول النامية بما فيها الجزائر تتأثر بشكل كبير بالعوامل الشخصية لصانع قرار السياسة الخارجية ممثلا في القائد السياسي (رئيس الدولة) بسبب طبيعة الأنظمة السياسية التسلطية القائمة في هذه الدول والتي تمنح لرئيس الدولة هامشا كبيرا من الحرية في عملية صنع السياسة الخارجية فإن الأدوار

* هناك اختلاف بين الباحثين حول اعتبار نظرية الدور نظرية علمية أو مجرد اقتراب، هناك من يعتبرها نظرية في حقل السياسة الخارجية وهناك من يعتبرها مجرد اقتراب أو إطار نظري تحليلي، والفرق بين النظرية والاقتراب يكمن في كون أن النظرية العلمية "تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة والمختبرة وتسعى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة: إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا"، أما الاقتراب، يعرف بأنه: "إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية" أو هو "طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية - بعد اكتشافها وتحديدها - وذلك بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا" (انظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 116)

¹Sofiane Sekhri, Op., Cit., pp.423-424

التي تلعبها هذه الدول تساهم في رسمها وتحديدها هي الأخرى تصورات وإدراكات صناع القرار الخارجي لهذه الأدوار .

وبعد نهاية الحرب الباردة، برزت أهمية دراسة الأدوار الإقليمية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بسبب ظهور متغيرات دولية كثيرة أدت إلى تنامي وتزايد أدوار القوى الإقليمية في التأثير على العلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل النظم الإقليمية التي تنتمي إليها هذه القوى¹، ولقد أدى إدخال نظرية الدور إلى حقل تحليل السياسة الخارجية إلى التمييز بين مكونات السياسة الخارجية المتمثلة في الأهداف العامة والتوجه أو الإستراتيجية (إدراك الدور) والسلوك المحدد (أداء الدور)، كما ساعد اقتراب الدور أيضا على نضج المفاهيم والتمييز بينها وجعلها أكثر قابلية للتطبيق العملي في حقل السياسة الخارجية².

1. تعريف الدور الإقليمي والمفاهيم المرتبطة به:

تمارس الدول أدوارا إقليمية في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها، لهذا وجب التطرق عند اعتماد اقتراب الدور لتحليل السياسة الخارجية إلى تحديد مفهوم " الدور الإقليمي" وتحديد مفاهيم أساسية أخرى مرتبطة به كمفهومي: "مكانة الدولة" و"القوة الإقليمية" لأن نظرية الدور تقيم علاقة بين ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: "الدور الإقليمي"، "مكانة الدولة في محيطها الإقليمي" ومفهوم "السياسة الإقليمية"، تتجلى هذه العلاقة في كون أن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي وتصوره لطبيعة علاقاتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة هو الذي يحدد طبيعة الدور الإقليمي الذي يجب أن تلعبه الدولة في هذا المحيط، وعلى أساس هذا التصور للمكانة ولنمط علاقات الدولة بغيرها من الدول والقوى الإقليمية المجاورة الذي يحدد بدوره الدور الإقليمي للدولة، تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة من طرف الوحدة الدولية في نظامها الإقليمي.

¹ يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها

المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015)، ص.15.

² علي الدين هلال، بهجت قرني، مرجع سابق، ص ص.29-30

أ. تعريف الدور الإقليمي:

ترجع أصول نظرية الدور إلى إسهامات علم الاجتماع الذي اهتم بدراسة دور الفرد داخل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وذلك من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد داخل وسطه الاجتماعي، بحيث يعرف الدور من الناحية الاجتماعية (الدور الاجتماعي) بأنه: "السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي"¹ ثم انتقل استخدام هذا المفهوم إلى حقل تحليل السياسة الخارجية عام 1970* تاريخ ظهور نظرية الدور²، ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه النظرية تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية" تقوم بها الدولة على المسرح السياسي الدولي³ منطلقا في ذلك من اعتبار العلاقات الدولية هيكل أو نسق أو بناء اجتماعي تؤدي فيه الدول مجموعة من الأنماط السلوكية المنتظمة تعد بمثابة أدوار إقليمية أو دولية، من أمثلة هذه الأدوار ما أدته فئات معينة من الدول خلال الحرب الباردة كدور "عدم الانحياز" ودور "الحليف" ودور القائد ودور الوسيط ودور المبادر، دور التابع، دور المعتدي... الخ⁴، ولقد ساهمت دراسات الباحثين خلال هذه الفترة في اعتبار "الدور" وسيلة وتقنية أساسية لفهم وتحليل سياسات خارجية الدول.

تعددت تعاريف الباحثين لمفهوم "الدور" تبعا لتعدد المعايير والزوايا التي اعتمدها في تعريفاتهم للدور فهناك من عرف الدور على أساس اعتباره "أحد مكونات السياسة الخارجية يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج خلال فترة زمنية طويلة أثناء سعيها لتحقيق أهداف

¹ المرجع نفسه، ص ص. 10-13

* لقد ساهمت أعمال كل من "كال هولستي" "Kal Holsti" و"ستيفن وولكر" "S. walker" في التأسيس لنظرية الدور، إذ كتب "هولستي" عام 1970 مقال بعنوان: "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" "National role conception in the study of foreign policy"، كما كتب "ولكر" هو الآخر عام 1979 مقالا عنوانه ب: "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية" "National role conception and systemic outcomes"، وفي عام 1987 أصدر "ولكر" كتابا له بعنوان: "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية" "Role theory and foreign policy analysis".

² Sebastian Harnisch, « Role Theory : Operationalization of Key Concepts », in : Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull, **Role Theory in international Relations : approaches and analyses** (New York : Routledge, 2011), p.07

³ عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية"، المنارة، م. 19، ع. 04، 2013، ص 56.

⁴ Sebastian Harnisch, **Op., Cit.**

سياستها الخارجية¹، هذا ما يجعل الدور وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقفها في المجتمع الدولي² عبر تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي³.

ركز باحثون آخرون من أمثال "جورج ميد" و"جوزيف مورينو" في تعريفهم للدور على دور الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار في رسم دور الدولة وتشكيله، بناءا على هذا عرفوا الدور بأنه: "جملة من المواقف والسلوكيات السياسية التي تتخذها النخب السياسية المسؤولة عن إدارة الدولة داخليا وخارجيا، بحيث تقود هذه القرارات الصادرة عن الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار إلى رسم دور الدولة وتشكيله". اهتم قسم آخر من الباحثين في تعريفهم للدور بالمحددات أو المتغيرات التي تدفع الدول إلى لعب أدوار معينة وعلى هذا الأساس عرفوا الدور بأنه: "مفهوم صناع السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية"⁴، يعني هذا أن الدور هو تعبير عن توجه معين ينشأ نتيجة لظهور متغير أو أكثر بحيث يصبح من الملائم أو الضروري القيام به⁵ وبهذا فإن الدور الإقليمي لا ينشأ إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة⁶. أما "بروس بيدل" فقد عرف الدور من خلال التركيز على عملية أدائه، حيث عرفه بأنه: "مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة والتي تحدد المواقف الصادرة عنها عبر أداء الدور"⁷.

وبشكل عام، يمكن تعريف الدور الإقليمي بأنه: "النشاط الذي تقوم به دولة ما باعتبارها مركزا في إقليم ما مع الدول المحيطة بها، حيث تتسع دائرة الدور الإقليمي كلما زادت طموحات الدولة أو

¹ قوي بوحنية ، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، في: قوي بوحنية وآخرون، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2015)، ص.481

² خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، "دراسات دولية"، ع.44، ص.77-92

³ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص.52

⁴ قوي بوحنية ، مرجع سابق، ص.481

⁵ خلود محمد خميس، مرجع سابق، ص.78

⁶ قوي بوحنية ، مرجع سابق، ص.481

⁷ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص.50-51

زادت مخاوفها¹، كما يمكن تعريف اقتراب الدور بأنه: "ذلك الإطار النظري الذي يعنى بدراسة السلوك السياسي الخارجي للدولة باستخدام مفهوم الدور لأنه في مجال السياسة الخارجية يتصور صناع القرار ويفترضون بأن دولتهم يجب أن تتجز وتقوم بمجموعة من الواجبات والمهام والالتزامات في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الفرعية، وتعرف هذه الواجبات والمهام والالتزامات في حقل السياسة الخارجية وفق منظور اقتراب الدور ب"الأدوار"².

تركز نظرية الدور في تحليلها للسياسة الخارجية على دراسة ثلاثة جوانب أساسية وهي:

- دراسة مصادر الدور "The Role Sources" أو محددات الدور المادية والمعنوية المتعلقة بالدولة، وتضم هذه المحددات كل من: الهوية الاجتماعية للدول، القيم السائدة بين أفرادها، الخصائص القومية للدولة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي³.

- تصور الدور "The Role Perspective": يشير إلى تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار دولته والوظائف الرئيسية التي يجب أن تؤديها إقليمياً ودولياً ويبرز هنا دور متغيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، يجب الإشارة إلى أن عملية تحديد الدور هي نتاج تفاعل بين متغيرات البيئة العملية المتعلقة بالدولة ومتغيرات بيئتها الإقليمية والدولية بالإضافة إلى متغيرات البيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية من تصور وإدراك، حيث يساهم في تشكيل تصور الدور مجموعة من العوامل والظروف المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة، هذا ما يساهم بدوره في تشكل لدى صناع السياسة الخارجية توجهات السلوك الخارجي لدولتهم وواجباتها أو الوظائف والمهام الموكلة إليها على مستوى النظام الإقليمي أو العالمي، ويعرف هذا في نظرية الدور ب"تصور الدور"⁴.

ويعتبر تصور الدور بمثابة الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا الإقليمية والعالمية وتشكيل أدوارها على الساحة الإقليمية والعالمية، بناء على هذا فإن تصور الدور يعتبر إطاراً

¹ عمرو عبد الكريم، "صراع الأدوار الإقليمية"، نشر بجريدة المصريين، 01-06-2009، في الموقع:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang>، تاريخ الدخول: 24-03-2018

² Sofiane Sekhri, Op., Cit., p424

³ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص. 57.

⁴ Sofiane Sekhri, Op., Cit., p427

عاما محددًا لسلوك الدولة الخارجي¹، يعتمد عليه صناع السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل عملية فهم الواقع السياسي المعقد². يتضمن "تصور الدور الوطني" عند هولستي: "تصور أو تعريف صناع القرار لمجموع القرارات والالتزامات والأفعال والوظائف المناسبة لدولتهم والتي يجب أن تقوم بها بشكل مستمر في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الفرعية"³.

- أداء الدور "The Role Performance": يعبر عن أداء الدور مجموع قرارات وأفعال السياسة الخارجية التي يكون مصدرها الأول ما يسمى بتصور الدور لأن أداء الدور هو ناتج عن تحول "تصور الدور" إلى سلوك فعلي للسياسة الخارجية وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والأفعال المتخذة فعلا على أرض الواقع، بحيث تمكن هذه الإجراءات والأفعال الدول الأخرى في النظام الإقليمي أو النظام الدولي العالمي من تكوين صورة لديهم عن دور دولة معينة على المستوى الإقليمي أو الدولي من خلال أداء أدوارها⁴.

إن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية في حدود ما توفره إمكانياتها والقدرات التي تتمتع بها⁵ لأن توجهات وأداء الدور يتأثر بمجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي تساهم في تشكيل تصور الدور، بحيث يمكن أن تؤدي هذه العوامل والظروف إلى تشكيل إما حالة توافق أو عدم توافق بين تصور الدور وأداء الدور، لهذا يهتم اقتراب الدور بالبحث في أثر هذه العوامل والظروف في تشكيل تصور الدور أولا، ثم البحث ثانيا في التفاعل القائم بين تصور الدور وأدائه⁶، هذا ما يؤدي بدوره إلى الحديث عن الأشكال الرئيسية للدور*.

¹ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص.57.

² Sofiane Sekhri, Op., Cit., p427

³ Idem.

⁴ Idem.

⁵ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص.57.

⁶ Sofiane Sekhri, Op., Cit., p427

* هناك ثلاثة أشكال رئيسية لدور الدولة، وهي: تغير الدور "Role Change"، تطور الدور "Role Evolution"، وصراع الدور "Role Conflict"، وهناك من يضيف "الدور المفرط" "The Role Overload"، وغموض الدور "The Role Ambignity"، وتشوش الدور "The Role Confusion" (انظر: عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص.58).

ب. **تعريف المكانة:** المكانة تعني القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية والدولية ويعبر الدور الإقليمي عن مكانة الدولة الإقليمية التي تساهم في تحديدها مجموع عوامل ومقومات قوة الدولة المادية والمعنوية.

ج. **تعريف القوة الإقليمية :** القوة الإقليمية في تعريفها البسيط هي : "تلك الدولة التي تنتمي إلى منطقة جغرافية معينة (نظام إقليمي)، بحيث تتفوق هذه الدولة على باقي الدول الموجودة في محيطها الإقليمي من حيث مقومات وعوامل قوتها الاقتصادية والعسكرية والسكانية بالإضافة إلى امتلاكها القدرة على التأثير في تفاعلات منطقتها الجغرافية ولا يمكن اعتبار الدولة قوة إقليمية إلا إذا تصورت لنفسها دورا قياديا في المنطقة التي توجد فيها بسبب إدراكها لوجود هوية إقليمية مشتركة ومصالح إقليمية مشتركة بين أعضاء الإقليم، هذا ما يجعلها ترى في نفسها ممثل المصالح الإقليمية في المحافل الدولية"¹.

2. محددات الدور الإقليمي

تجتمع مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تتفاعل في ما بينها لتحديد طبيعة الأدوار الإقليمية التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه ويطلق على هذه العوامل والمتغيرات بمحددات الدور، من أهم هذه المحددات ما يلي²:

1- المقومات المادية والمجتمعية: إن الدور الذي تلعبه الدول في محيطها الإقليمي والدولي هو نتاج تفاعل مجموعة من المقومات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات الوطنية وعوامل قوة الدولة، هذا ما يقيم علاقة بين طبيعة الدور الإقليمي الذي تلعبه الدولة وعناصر وعوامل قوتها على أساس أن الدولة التي تمتلك عوامل القوة مرجحة لأن تلعب أدوار إقليمية في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه وتعرف المقومات المادية والمجتمعية التي تتمتع بها الدولة ب"المقومات الذاتية"، وهي تشمل كلا من عناصر القوة المادية والمعنوية التي تتمتع بها الدولة بالإضافة إلى مقوم الإرادة والرغبة في أداء دور معين في بيئتها الخارجية، تضم المقومات الذاتية للدولة ما يلي³:

¹ Merran Hulse, « Regional Powers and Leadership in Regional Institutions : Nigeria in ECOWAS and South Africa in SADC », **KFG Working Paper** ,N° :76, November 2016,pp.07,09

² يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص ص. 25-39

³ المرجع نفسه، ص ص. 25-34

أ- **الموقع الجغرافي**: يحدد الموقع الجغرافي للدولة المجالات الجغرافية التي تلعب فيها الدولة أدواراً، كما تتحدد طبيعة الدور وطبيعة توجهات سياسة خارجية الدولة اتجاه محيطها الإقليمي الذي تنتمي إليه بناءً على موقعها الجغرافي فيه خصوصاً ما يتعلق بموقعها الجغرافي بالنسبة لدول الجوار لأن لهذا الأخير دور في تحديد طبيعة التهديدات الموجهة للأمن القومي للدولة، مما يفرض على الدولة لعب أدوار وتبني توجهات معينة في سياستها الإقليمية.

ب- **المقوم الاقتصادي**: هناك علاقة بين قوة الدولة الاقتصادية وقوة الدولة وقدرتها على أداء دورها لأنه من غير الممكن أن تؤدي الدولة أدواراً إقليمية أياً كانت طبيعتها في ظل افتقارها لقدرات وإمكانات تؤهلها وتمكنها من أداء هذه الأدوار في مقدمتها القوة الاقتصادية لأن أداء الدور يتطلب تخصيص الموارد اللازمة لأدائه.

ج- **المقوم العسكري**: يشير مفهوم المقوم العسكري إلى: "مجموعة الإمكانيات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما"، وهي تنقسم إلى: موارد وقدرات عسكرية موجودة وجاهزة للاستخدام وأخرى كامنة تتمثل في العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة، ويعد المقوم العسكري من أهم مقومات أداء الدولة لدورها الإقليمي.

د- **المقوم التكنولوجي**: يشير إلى قدرات الدولة العلمية والتكنولوجية، ولقد زادت أهمية هذا المقوم في العقود الأخيرة نظراً لأهميته الكبيرة في مختلف المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية... الخ.

هـ- **المقوم المجتمعي**: يتضمن هذا المقوم كل ما هو مجتمعي وله تأثير في السلوك السياسي الخارجي للدولة سواء كانت هيكل حكومية أو هيكل اجتماعية-سياسية غير رسمية، تجارب المجتمع التاريخية، قيمه الثقافية، درجة استقراره السياسي والاجتماعي، ودرجة تجانس تركيبته المجتمعية.

و- **المقوم السياسي**: ينصرف هذا المقوم إلى التركيز على دور صانع القرار في تحديد أدوار الدولة الإقليمية ويتضمن كلا من: طبيعة النظام السياسي، مستوى التماسك الوطني، الخصائص الشخصية لصانع قرار السياسة الخارجية، تستمد هذه المحددات أهميتها من كونها تؤثر في طبيعة إدراك صانع السياسة الخارجية لدور دولته لأن إدراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية محدد هام من المحددات الدور الذي تلعبه الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، ويشير إدراك صانع القرار إلى

تصوره النظري لهذا الدور ومدى توفر القدرة والإرادة اللازمة لتوظيف مقومات الدور المادية والمجتمعية التي تتمتع بها الدولة لأداء دور فعال وإيجابي يعكس حجم المقومات الموضوعية التي تتمتع بها الدولة¹.

يشمل تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته ما يلي²:

- تصوره لمجموع الوظائف والواجبات والمهام والالتزامات التي يمكن ويجب أن تقوم بها دولته في النظام الدولي أو النظم الإقليمية الفرعية.

- تصوره لمركز وحدته في النسق الدولي، ويشمل هذا التصور المجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ سواء كان هذا المجال إقليمياً أو عالمياً ودرجة النفوذ المتوقعة التي يمكن أن تتمتع بها الوحدة داخل هذا المجال.

- تصوره للدوافع الرئيسية لسياسة خارجية دولته، وقد تكون هذه الدوافع دوافع تعاونية تؤدي الدولة بناء عليها دور الوساطة الدولية أو دور الحليف المخلص أو تكون هذه الدوافع دوافع صراعية تدفع الدولة إلى لعب مثلاً دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية.

- توقعاته لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء دولته لدور معين في النسق لأن هناك أدواراً تهدف إلى إحداث تغيير كلي في النسق الدولي، في حين تسعى أدوار أخرى إلى استمرار الوضع الراهن في النسق الدولي.

2- المقومات الموضوعية: تشير هذه المقومات إلى أثر متغيرات البيئة الدولية سواء كانت بيئة دولية عالمية أو بيئة إقليمية في تحديد ورسم الدور الذي تضطلع به الدولة على المستوى الإقليمي، وتنقسم هذه المقومات إلى³:

أ- محددات الدور المتعلقة بالنظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة (البيئة الإقليمية): وهي تشمل كلا من خصائص النظام الإقليمي، هيكل أو نمط توزيع القوة داخله، نمط السياسات والتحالفات بين

¹ جهاد الغرام، موسى العيدي، "سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000: نمط الإمكانيات وحدود الدور"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أفريل 2014، جامعة تبسة.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 48-49

³ يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص ص. 34-39

الدول داخل النظام الإقليمي¹، خصائص القوى الإقليمية الموجودة فيه، مدى قبول البيئة الإقليمية واعترافها بالدور الذي ترغب دولة ما لعبه حتى يكتسب صفتي الاستمرارية والفاعلية بالإضافة إلى تأثير النظام الدولي في مدى تماسك النظام الإقليمي وقوته².

ب- **محددات الدور المتعلقة بالبيئة الدولية:** وتشمل هي الأخرى هيكلية النظام الدولي، نمط توزيع القوة والاتجاهات السياسية بين وحداته، درجة الترابط بين وحدات النظام الدولي بالإضافة إلى مدى قبول واعتراف وحدات النظام الدولي بهذا الدور لأن قبول واعتراف القوى الدولية بدور دولة ما يعد عاملا مهما ومحددا للعب هذه الدولة هذا الدور.

ج- **وجود حوافز إقليمية أو دولية:** تشير هذه الحوافز إلى مدى توافر الفرص المواتية والمناسبة لوحدة دولية ما للاضطلاع بلعب دور معين دولي أو إقليمي فاعل ويرتبط توافر هذه الفرص بطبيعة إدراك القائد السياسي لمدى أهمية الواقع الخارجي له.

3. أنماط الأدوار الإقليمية

تتباين وتختلف الأدوار الإقليمية التي تلعبها الدول في نظامها الإقليمي الذي تنتمي إليه، يرجع هذا التباين في الأدوار الإقليمية إلى تباين الدول عن بعضها البعض في محددات الدور (مصادر الدور) التي تتفاعل فيها مجموعة من المقومات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر قوة الدولة ومقومات موضوعية مرتبطة بتأثير البيئة الدولية (الإقليمية خاصة) على طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة³، هذا ما ينعكس على سلوكها السياسي الخارجي وينعكس أيضا على طبيعة الأدوار التي تؤديها، بناء على هذا، يمكن التمييز بين أدوار إقليمية فاعلة وأدوار متوسطة الفاعلية وأدوار قليلة الفاعلية تبعا لاختلاف ترتيب الدول ضمن الهيكلية الهرمية للنظام الدولي (دول كبرى، دول متوسطة ودول صغيرة)⁴.

واعتمادا على معيار عناصر القوة التي تمتلكها الدولة والتي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي وتجعلها تشارك بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، هناك دول

¹ دلال محمود السيد، "معضلات" الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية، "السياسة الدولية، تاريخ النشر: 03-06-

2014، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/3662.aspx>، تاريخ الدخول: 18-12-2017

² يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص ص. 25، 34.

³ المكان نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص. 13.

تعتبر قوى إقليمية فاعلة، تصنف ضمن دول القطاع المركزي أو دول القلب في النظام الإقليمي " The Core Sector " أو "Core State" * لأنها تعد من الدول الرئيسية التي تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة بين وحدات الإقليم وتؤثر في طبيعة السياسة الإقليمية لكل من هذه الوحدات، كما تؤثر أيضا في مستوى إمكانات وشكل التحالفات الداخلية والخارجية لوحدات الإقليم¹ أي أن هذه الدول تشكل محور التفاعلات السياسية في الإقليم وتشارك في أكبر تفاعلاته، مثال على ذلك فرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي²، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي في النظام الإقليمي حسب ما

* يمكن تصنيف الدول داخل هيكلية النظام الإقليمي (بيئة النظام) اعتمادا على معيار عناصر القوة التي تمتلكها الدولة والتي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي وتجعلها تشارك بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه إلى ما يلي: 1- دول القلب أو المركز، يشير هذا المفهوم إلى " مجموع الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، بحيث تشارك هذه الدول في الجزء الأكثر كثافة من هذه التفاعلات، هذا ما يجعلها تساهم في تحديد طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام الإقليمي. وتكتسي دول القلب أهمية كبرى بالنسبة لتطور النظام الإقليمياً لأنها تؤثر على ترابطه وتضامنه، هذا ما يجعل دول الهامش والدول الكبرى تهتم بالتفاعل معها تعاوناً أو صراعاً لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها في أجزاء أخرى من النظام الإقليمي. 2- الدول الأطراف "Periphery States": وهي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي ولكنها لا تتدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام الأخرى لاعتبارات جغرافية أو سياسية. 3- دول الهامش "Margin States": وهي تلك الدول التي تعيش على هامش النظام الإقليمي، بحيث تكون قريبة منه جغرافياً ولكنها ليست منه لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتختلف دول الهامش عن دول القلب والأطراف وغالباً ما يكون لديها تطلعات خارج النظام الإقليمي، وفي المقابل، تتجه دول القلب والأطراف إلى التشابه والتضامن فيما بينها. 4- أما نظام التغلغل أو التدخل "Penetrative intrusive system" فهو " ذلك النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، وقد يأخذ هذا النفوذ أشكالاً متعددة: اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، كما تتدخل القوى الكبرى داخل هذا النظام الإقليمي من خلال مجموعة من الأساليب كالإعانات الاقتصادية وتقديم القروض والمساعدات الفنية، إقامة أحلاف عسكرية علنية وسرية بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية الموجهة والدعاية، وتؤثر طبيعة وحجم التغلغل الخارجي وأدواته وأشكاله على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء من حيث درجة التماسك ونمط الإمكانيات ونمط السياسات والتحالفات"، مع الإشارة إلى أنه يوجد تفاعل وديناميكية متغيرة بين دول القلب والدول الأطراف ودول الهامش ونظام التغلغل تؤثر في الأخير على النظام الإقليمي بكافة تفاعلاته الداخلية والخارجية (انظر: جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية: جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة لكتب عربية، في الموقع: www.kotobarabia.com)

¹ يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص 18.

² إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (الإسكندرية: مكتبة الوفاء

القانونية، ط. 1، 2014)، ص ص 41-42.

أقره نموذج "ديفيد مايرز" "David Meyers" لدراسة الهيمنة الإقليمية، بحيث تؤدي هذه الفواعل أدوارا إقليمية مختلفة، تتمثل في الأدوار التالية¹:

1- دور المهيمن الإقليمي "Regional hegemonos" أو المتطلع إلى الهيمنة "Aspiring hegemonos" : يقوم بهذا الدور الدول التي تقود النظام الإقليمي سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا، وهي عبارة عن دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي ما.

2- دور المساوم "The Bargainer": يعد المساوم الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة والمساوم هو الدولة التي تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، بحيث يكون في مقدرة الدولة المساومة جعل نفقات ممارسة الهيمنة مكلفا بالنسبة للدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة وإن لم تملك الدول المساومة القوة الكافية للمساومة فإنها تمتلك على الأقل قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

3- دور الموازن "The Blancer": يلعب هذا الدور دولة أو عدد من الدول التي تعد قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي لأنها قد لا تقل قوتها من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة لكنها تقوم من منظور الدور بمهام مختلفة داخل النظام، حيث غالبا ما تكون محايدة في الصراعات التي تقوم بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى وبهذا تكون موازنة بين الطرفين، وإن دورها هذا يجعلها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف وفي الوقت نفسه يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدولة الموازنة ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة التي غالبا ما تعهد إليها في النظام الإقليمي.

وبالإضافة إلى الأدوار الإقليمية التي تلعبها دول القلب أو دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة، هناك أدوار إقليمية أخرى تلعبها الدول ذات السيادة أيضا داخل نظامها الإقليمي، هي كالاتي²:

¹ يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص ص 18-19

² Sofiane Sekhri, Op., Cit., p.425

- دور المؤيد لحركات التحرر: ترى الدولة صاحبة هذا الدور بأنه من واجبها دعم حركات التحرر الساعية إلى الاستقلال و تقرير مصيرها وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات للوقوف في وجه الاستعمار.

- دور الزعيم الإقليمي: تمارس الدولة هذا الدور إذا توفرت لها إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الجغرافي الذي تقع فيه، بحيث يجعل هذا الدور الدولة محور تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، كما يجعلها تؤثر في أنماط تحالفاته بالإضافة إلى توجيهها وقيادتها للنظام الإقليمي باتجاه تحقيق أهداف محددة، كما توظف الدولة التي تلعب هذا الدور ثقلها الإقليمي للتحرك خارج الإقليم معززة بذلك مركزها الدولي وساعية لاستثماره في تحقيق مكاسب إقليمية¹. ونظرا لما تتمتع به الدولة من موارد وقدرات، ترى نفسها بأنه من استطاعتها الهيمنة على المجال أو النظام الإقليمي.

- دور الحامي أو المدافع الإقليمي: تشعر الدولة التي تؤدي هذا الدور بان لديها واجب أو مسؤولية حماية محيطها الإقليمي في مواجهة العدوان الخارجي، ويتولد هذا الشعور لدى الدولة التي تلعب هذا الدور إما بسبب المكانة الإقليمية التي تتمتع بها داخل نظامها الإقليمي أو بسبب ما تمتلكه من قدرات تمكنها من أداء هذا الدور.

- دور النشيط المستقل: تتبع الدولة التي تلعب هذا الدور سياسة خارجية مستقلة ونشطة تهدف من ورائها إلى تكريس وتعزيز استقلالها الوطني وخدمة المصالح الوطنية للدولة بالدرجة الأولى، كما تسعى الدولة أيضا من وراء هذه السياسة إلى عدم الارتباط بأي قوة كبرى، فضلا عن زيادة وتنويع علاقاتها وتفاعلاتها (الدبلوماسية والاقتصادية-التجارية) مع مختلف الوحدات الدولية ولقد أخذ هذا الدور أثناء الحرب الباردة مفهوم عدم الانحياز².

- دور المناهض للإمبريالية: تتبنى الدولة التي تلعب هذا الدور موقفا وسياسة مناهضة للإمبريالية، ويرجع سبب هذا إلى خلفيتها التاريخية كأن تكون هذه الدولة قد تعرضت للاستعمار أو بسبب دعمها وتأييدها لأيديولوجية معينة كالأيديولوجية الشيوعية.

¹ يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص.19

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.50

- دور المدافع عن معتقدات ومبادئ أو قيم معينة: ترى الدولة نفسها وفق هذا الدور بأنه يجب عليها الدفاع عن معتقدات ومبادئ معينة وحمايتها.

- دور الوسيط: تعتبر الدولة نفسها وفق هذا الدور بأنها قادرة على القيام بدور الوسيط للتوفيق بين مختلف الوحدات الدولية في مختلف النزاعات الدولية وبشكل مستمر، بحيث لا تقتصر وساطتها في نزاع واحد، ولكن تلعب الدولة هذا الدور بشكل متكرر ومستمر.

- دور المطور (القائد التنموي): تشعر الدولة بأن عليها واجب مساعدة الدول المتخلفة لتنميتها وتطويرها.

- دور الدولة النموذج: يهدف هذا الدور إلى اكتساب الدولة نفوذا في النظام الدولي أو النظام الإقليمي، وتعزيز مكانتها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال تبني سياسات معينة (محلية) تساعد على بناء نموذج يقتدي به الآخرون.

- دور صانع السلام: ينصرف هذا الدور إلى تصور صانع السياسة الخارجية بأن لدولته مسؤولية إرساء السلام والوفاق في العالم.

- دور الشرطي: ترى الدولة نفسها وفق هذا الدور بأنه يجب محاربة وردع ومعاينة الدول أو الأنظمة المعتدية أو دول الشر.

- دور الحليف المخلص: تلتزم الدولة وفق هذا الدور بتأييد سياسات دولة أخرى أو دعم كتلة من الدول دعما مطلقا.

- وكيل مكافحة الإرهاب: تضطلع الدولة وفق هذا الدور بمهمة مكافحة الإرهاب بسبب تجاربها وخبرتها الكبيرة في مواجهة ومحاربة التهديدات الإرهابية.

- قائد التكامل الإقليمي: يعتقد صانع السياسة الخارجية وفق هذا الدور بأنه لدولته مسؤولية توحيد مجموعة من الدول داخل النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه هذه الدولة¹.

- دور القائد الإقليمي: هي تلك الدولة التي تؤدي دور القيادة الإقليمية في نظام إقليمي معين ويشترط توفر مجموعة من المقومات التي تؤهل الدولة للقيام بهذا الدور، من أهم هذه المقومات ما يلي¹: - وعيها

¹ المرجع نفسه، ص. 53

بوجود عوامل مشتركة بين دول الإقليم والعمل على تنميتها في مختلف المجالات،- قدرتها على السيطرة على الخلافات والتناقضات مع حرصها على المحافظة على التوازن بين القوى الأساسية في الإقليم، - التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك، - امتلاكها رؤية واضحة لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته، - تجاوزها للانتماءات القطرية وتوجيهها للانتماء للإقليم،-إدارة الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية في نظامها الإقليمي، - قوتها النسبية مقارنة بقوى الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية خاصة تلك التي تحيط بها أو تتعارض معها في مصالحها القومية، وتشمل هذه القوة مجموعة من العناصر أهمها:- جغرافية الدولة، خصائصها الجيوبوليتيكية، قوتها البشرية والاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى قوتها السياسية ممثلة في نفوذها الداخلي والخارجي، - القبول من طرف القوى الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد،هذا ما يكسبها النفوذ والقدرة على التأثير شرط أن يكون هذا مصحوبا بنجاح الدولة في أداء هذا الدور من خلال ممارستها الفعلية له.

¹ دلال محمود السيد، مرجع سابق.

الفصل الثاني

ينتج الامتداد الجغرافي لموقع الجزائر في الجزء الشمالي للقارة الإفريقية فضاءات جيوسياسية تشكل دوائر مهمة تتحرك وتنشط فيها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي الإفريقي، وإلى جانب هذه الدوائر، يحدد موقع الجزائر المحوري في شمال القارة الإفريقية الذي تلتقي وتتقاطع حوله الكثير من الامتدادات الجغرافية فضاءات إقليمية تشكل هي الأخرى دوائر مهمة تنشط وتتحرك فيها سياسة الجزائر الخارجية تجسدها: الدائرة المتوسطة بسبب امتداد الجزائر البحري في الفضاء المتوسطي والدائرة العربية بسبب موقع الجزائر الجغرافي في الجناح الغربي للوطن العربي الذي تنتمي إليه ثقافيا وحضاريا، فضلا عن دائرة العالم الإسلامي باعتبار الجزائر بلدا عربيا مسلما.

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بمجموعة من المتغيرات والعوامل البنوية المرتبطة ببيئة الجزائر الداخلية والخارجية، إذ تشكل هذه المتغيرات محددات تلعب دورا هاما في تحديد أهداف وتوجهات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، كما تؤثر أيضا في تحديد ورسم أدوار الجزائر الإقليمية فيها، فضلا عن هذا تؤثر هذه المحددات في هامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال حجم الفرص والقيود التي تتيحها وتفرضها على حركتها، مع الإشارة إلى أن حجم ووزن تأثير هذه المتغيرات يختلف من محدد لآخر، وللتعرف على هذه المحددات والكشف عن أثرها وقياس حجم تأثيرها في تحديد وتوجيه سلوك الجزائر الخارجي، تخصص الدراسة هذا الفصل لتحديد هذه المحددات في المبحثين الثاني والثالث، بعد أن تقدم تحديدا جيوسياسيا للدوائر التي تنشط وتتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي.

المبحث الأول: تحديد جيوسياسي لدوائر السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي

توجه الوحدات الدولية سياستها الخارجية باتجاه دوائر مختلفة للحركة سواء كانت هذه الدوائر داخل الإقليم الجغرافي أو المحيط الإقليمي الذي تنتمي إليه أو باتجاه الفضاء الدولي الذي تتفاعل فيه مع وحدات دولية مختلفة من فضاءات جغرافية متعددة، وهذا ما يعرف بتوزيع السياسة الخارجية الذي يقصد به "توزيع الدولة لاهتمامات سياستها الخارجية بين مختلف الوحدات الدولية خاصة تلك التي ترغب الدولة في التأثير عليها لتحصيل منافع معينة". وتعد الدوائر التي تنشط فيها السياسة الخارجية أطرا ومجالات تحرك إقليمي ودولي لسلوك الدولة الخارجي، يساهم في تحديدها مجموعة من الأسس والعوامل الجغرافية والسياسية والتاريخية والحضارية والثقافية، كما تتحدد أيضا على أساس منافع ومصالح الدولة المادية (الاقتصادية) والمعنوية وبما أن الدول لا توجه سياساتها الخارجية بالتساوي إلى مختلف الوحدات الدولية سواء كانت داخل إقليمها أو خارجه وتركز اهتماماتها على الوحدات الدولية التي ترتبط معها بمصالح ومنافع معينة¹، فإن ثقل ودرجة الاهتمام الذي تحظى به الدوائر التي تشكل مجالا لحركة سياسة خارجية الوحدة الدولية داخل الفضاء أو المحيط الإقليمي الذي تنتمي إليه يختلف ويتفاوت من دائرة لأخرى تبعا لاختلاف وزن وقدرات ومصالح الدولة في كل دائرة من هذه الدوائر، ويمكن قياس ثقل ودرجة اهتمام دولة ما بدائرة تحرك معينة في سياستها الخارجية من خلال قياس درجة توزيع السياسة الخارجية للدولة (معامل الانتقاء) بين مختلف الوحدات الدولية المكونة لدوائر حركة سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي، وقياس أيضا مدى أهمية هذه الدوائر في سياسة خارجية الدولة من خلال معامل الأهمية* وعلى العموم غالبا ما تركز الدول الصغرى سياستها الخارجية على دول الإقليم الواقعة فيه، هذا ما يجعل سياستها الخارجية سياسة إقليمية².

¹ سلوى دعاد، "قمتا دكار وجامايكا وملتقى دافوس: دوائر السياسة الخارجية المصرية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، "ص ص 161-162، في الموقع: <http://www.hadaracenter.com/pdfs>، تاريخ الدخول: 11-05-2018.

* معامل الانتقاء ومعامل الأهمية مقياسان لدراسة توزيع السياسة الخارجية دراسة كمية، يوضح الأول درجة توزيع السياسة الخارجية للدولة بين مختلف الوحدات الدولية، ويقاس الثاني مدى أهمية وحدة دولية محددة في السياسة الخارجية لدولة ما.
² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 88-90

يكتسي الموقع الجغرافي للدولة قدرا من الأهمية في تحديد المجال الحيوي لسياستها الخارجية لأنه يحدد جوارها الجغرافي المباشر والقريب¹، ويحدد أيضا الفضاءات الجيوسياسية التي تشكل دوائر تنشط وتتحرك فيها سياسة الدولة الخارجية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه الموقع الجغرافي في تحديد وتوجيه علاقات الدولة الخارجية مع الوحدات الدولية المكونة لدوائر حركة سياستها الخارجية إما في شكل علاقات حسن الجوار والتعاون البيئي، تعززها روابط ثقافية، تاريخية وثقافية -حضارية، أو في شكل علاقات تنحو منحى التوتر والتنافس والنزاع.

وبما أن الجزائر تقع في شمال القارة الإفريقية* وتقع بالتحديد وفق معيار انتمائها الثقافي والحضاري في منطقة المغرب العربي ولها امتدادا جغرافيا طبيعيا جنوبا باتجاه عمق القارة السمراء عبر الصحراء الإفريقية الكبرى فإن الامتداد الطبيعي لموقعها الجغرافي في القارة الإفريقية شمالا وجنوبا، يفرض عليها الاهتمام بمحيطها الإقليمي الإفريقي الذي يعد مجالا إقليميا واسعا أو نظاما إقليميا فرعيا من النظام العالمي أو النظام الدولي، بحيث يضم هذا النظام الإقليمي الفرعي نظامين فرعيين أو فضاءين جيوسياسيين متداخلين ومرتبطين في ما بينهما بعلاقات وثيقة وتأثير متبادل عززته اعتبارات الجغرافيا والروابط الثقافية، التاريخية والمصير المشترك ويمثل هاذين الفضاءين: الفضاء الجيوسياسي الواسع الذي ينعت بإفريقيا جنوب الصحراء أو "إفريقيا ما وراء الصحراء" «*Afrique Sub-saharienne*» الذي يضم بدوره فضاءات جيوسياسية فرعية أو نظم فرعية دون إقليمية، والفضاء الجيوسياسي لإفريقيا الشمالية² الذي يضم بدوره فضاءا جيوسياسيا أو نظاما فرعيا هاما، تنتمي إليه الجزائر ثقافيا وحضاريا، وتحتل فيه موقع القلب وهو: الفضاء الجيوسياسي المغاربي(المغرب العربي)، ويقع بين هاذين الفضاءين

¹ إيثار أنور محمد البياتي، "الدوائر الثلاث المباشرة للمجال الحيوي الإيراني"، مجلة جامعة كربلاء

العلمية، م. 13، ع. 3، 2015، ص. 226.

* تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارة من حيث المساحة في العالم، إذ تحتل مساحتها ما يقارب حوالي 20% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، يمثل حجم سكانها ما يقارب 10% من مجمل سكان الكرة الأرضية، وهي تعد إحدى أغنى بقاع العالم من حيث الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، والضائق البحرية المهمة وطرق الملاحة البحرية التي تحتويها (انظر: هادي محمد برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة: 1991-2010 (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 07).

² مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011،

ص ص. 02-03، في الموقع: <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2011/10/20>، تاريخ

الدخول: 11-05-2018.

الجيوستراتيجيين (إفريقيا جنوب الصحراء وإفريقيا الشمالية) فضاء جيوستراتيجي أو نظام فرعي آخر يطلق عليه اصطلاح "الساحل الإفريقي"، بحيث يفصل ويوصل هذا الإقليم الجغرافي في الوقت نفسه بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، لأنه يمثل فضاء صحراوي ممتدا، يشكل فاصلا طبيعيا بين شمال إفريقيا ووسطها¹، ويعتبر معبرا واصلا بين الجزء الشمالي من إفريقيا المطل على المتوسط والجزء الجنوبي من القارة السمراء جنوب الصحراء².

المطلب الأول: دائرة المغرب العربي

إن موقع الجزائر الجغرافي في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، جعل لها امتدادا جغرافيا في فضاء أو نظام إقليمي فرعي مهم، تحتل فيه الجزائر موقع المركز³، يجسد هذا الفضاء جغرافيا منطقة المغرب العربي، وبما أن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد المجال الحيوي الذي تنشط وتتحرك فيه سياستها الخارجية، فإن دائرة المغرب العربي تعتبر من أهم الدوائر التي تحظى بالأهمية والأولوية في أجندة سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإفريقي.

أ. التحديد الجغرافي لدائرة المغرب العربي:

تعددت وتباينت التسميات التي أطلقت تاريخيا على منطقة المغرب العربي* وتعدد وتباين معها المجال الجغرافي للمنطقة الذي اتسع في بعض الأدبيات ليشمل مناطق جغرافية واسعة، واقتصر على مناطق بعينها في أدبيات أخرى، فقد أطلق الفاتحون والجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من برقة شرقا إلى طنجة غربا بعد الفتح الإسلامي لها في القرن السابع ميلادي تسمية "بلاد المغرب" وتسمية "جزيرة المغرب"^{1**} والمغرب كلفظ يشير معناه اللغوي إلى المكان الذي يحدد مغرب الشمس²، أما معناه

¹ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 2015، 1)، ص. 45.

² مهدي تاج، مرجع سابق، ص. 03.

³ Matthew Hanzel, « Algeria : a Foreign policy history », 1 February 2013, in :

<https://thestudyofir.wordpress.com/2013/02/01/algeria-a-foreign-policy-history/>, la date d'entrée: 05-03-2018

* كان تسمى منطقة المغرب العربي قديما في تاريخ ما قبل الميلاد باسم "ليبيا" الذي أطلقته الأمم القديمة على جميع أنحاءه، وفي عهد البونيقين والإغريق واللاتينيين أطلقت أسماء جديدة على منطقة المغرب، حيث أصبح اسم "ليبيا" يقتصر على الجزء الشرقي من بلاد المغرب "طرابلس وبرقة" (انظر محمد علي دبور، تاريخ المغرب الكبير، ج. 1، مؤسسة تاوانت الثقافية، 2010، ص. 13).

الاصطلاح الجغرافي، فقد اختلف الجغرافيون العرب في تحديد المجال والأقاليم الجغرافية التي تضمها بلاد المغرب نظرا لاختلاف وتعدد المعايير والأبعاد التي اعتمدها لتعريفهم وتحديدهم لبلاد المغرب جغرافيا وسياسيا*، وعموما اتفق جمهور الجغرافيين والمؤرخين من العرب المسلمين على تحديد المجال الجغرافي لبلاد المغرب من برقة شرقا إلى طنجة غربا³، ولقد قسم الجغرافيون العرب هذه المنطقة تاريخا إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى قربها أو بعدها من مركز الخلافة العباسية في بغداد، ضمت كلا من إفريقيا (المغرب الأدنى)، المغرب الأوسط والمغرب الأقصى⁴. ونظرا لكون أن بلاد المغرب تقع في

** أطلق الجغرافيون العرب اسم "جزيرة المغرب" على المنطقة نظرا لطبيعة موقعها الجغرافي، إذ تعتبر هذه الأخيرة كالجزيرة المعزولة، يحدها غربا وشمالا وشرقا البحر، ويحدها جنوبا الصحراء الكبرى التي تفصلها عن وسط القارة الإفريقية أو إفريقيا السوداء.

¹ إصطيفان اكصيل، تاريخ شمال إفريقيا القديم، تر. محمد التازي سعود (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية: سلسلة تاريخ المغرب، 2007)، ص. 15.

² بن صايم بونوار، "المشكلة الأمنية في المغرب العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016، ص. 11.

* اختلف الجغرافيون والمؤرخون واللغويون من العرب المسلمين في تحديدهم لمذلول لفظ المغرب، فهناك من قصر معنى هذا اللفظ على بلاد شمال إفريقيا، وهناك من أطلقه على بلاد شمال إفريقيا بالإضافة إلى الأندلس (إسبانيا الإسلامية) وجميع البلدان الإسلامية الواقعة في الحوض الغربي للبحر المتوسط مثل صقلية، جنوبي إيطاليا، جزيرتي سردينيا وقورسيقا، جزر البليار أو الجزائر الشرقية، وهناك من جعل مصر ضمن بلاد المغرب أيضا، أما في العصر العباسي فقد دل مذلول لفظ المغرب على كل البلاد الإسلامية الواقعة غرب العراق وبذلك اعتبرت منطقة الشام إلى جانب مصر ضمن بلاد المغرب، وبعد خروج القسم الأوروبي منه "إسبانيا"، أصبح اللفظ قاصرا على بلاد شمال إفريقيا فقط أو ما يسمى حاليا بالمغرب العربي. (انظر عبد الرحمان حسين العزاوي، تاريخ المغرب العربي في العصر الإسلامي (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط. 01، 2011)، ص ص 22-23)

³ المرجع نفسه، ص. 11.

* قسم الجغرافيون العرب بلاد المغرب إلى ثلاثة أقسام باعتبارها وحدة جغرافية تضم ثلاث بيئات جغرافية متباينة بعض الشيء، ضمت كلا من: المغرب الأدنى الذي سمي بإفريقيا، وشمل كلا من القيروان وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر والبلاد الطرابلسية وبرقة أحيانا، المغرب الأوسط (تمثله الجزائر حاليا)، وكان مركزه في "تاهرت" في عصر الإمارة الرستمية، "أشير" في عهد الإمارة الزيرية الصنهاجية، وتلمسان في عصر إمارة عبد الواد أو الزيانية، المغرب الأقصى ويسمى اليوم باسم المغرب أو المملكة المغربية، وقد ضم بقية بلاد المغرب من وادي ملوية إلى المحيط الأطلسي (انظر عبد الرحمان حسين العزاوي، مرجع سابق، ص ص 24-25)

⁴ حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى (القاهرة: دار الفكر

العربي، د.س.ن)، ص ص 12-13

الجزء الغربي من العالم العربي الإسلامي باعتبارها امتدادا طبيعيا جغرافيا للوطن العربي في القارة الإفريقية، نعتت باسم "المغرب العربي"، وأطلقت عليها أيضا تسمية "المغرب العربي الكبير" تمييزا لها عن ما كان يطلق عليه تاريخيا بالمغرب الأقصى (المملكة المغربية حاليا) والمغرب الأوسط (الجزائر حاليا)، والمغرب الأدنى (تونس)¹، كما نعتت بلاد المغرب أيضا بـ "العربي" تمييزا لها عن دول شمال إفريقيا و لإدراجها ضمن مجموعة البلدان العربية باعتبارها تمثل الجناح الغربي للعالم العربي.

والى جانب ما أطلقه العرب من تسميات على بلاد المغرب، تعددت التسميات التي أطلقها الغربيون (الأوروبيون خاصة) تاريخيا على منطقة المغرب العربي*، صاحبها أيضا تعدد واختلاف حول المجال أو النطاق الجغرافي لمنطقة المغرب العربي، فقد اقتصر المجال الجغرافي لهذه المنطقة في بعض التسميات الغربية على دول بعينها، واتسع في تسميات أخرى ليشمل كيانات سياسية جديدة ويرجع هذا التنوع في التسميات والاختلاف في تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة في الأدبيات الغربية إلى تعدد وتباين المعايير والأسس المعتمد عليها في تحديد هذه التسميات ونطاقاتها الجغرافية، الذي يرجع بدوره إلى تعدد وتباين الأهداف الكامنة وراء هذه المعايير خاصة الأهداف السياسية منها.

أطلقت الأدبيات التاريخية الغربية على منطقة المغرب العربي تسمية "شمال إفريقيا"² نظرا لوقوع الفضاء المغربي في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية (شمال إفريقيا)** على ضفاف الضفة

¹ أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 2014، 1)، ص. 40.

* أطلق الأوروبيون من اليونان والرومان أسماء مختلفة على الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، فلقد سماها اليونانيون والقرطاجيون باسم "ليبيا" "Libye"، وأطلقوا على مجموع السكان الأصليين لإفريقيا الشمالية اسم "الليبيين" نسبة إلى اسم المجموعات البشرية التي كانت تعمر المنطقة المتواجدة بين خليج "سيرت" "نهر النيل"، ولقد ميز اليونان والقرطاج بين منطقة شمال إفريقيا التي يقطنها سكان ذوا بشرة بيضاء، وبين إفريقيا السوداء التي يقطنها الإثيوبيون السود، أما الرومان فقد أطلقوا هم بدورهم مجموعة من الأسماء على منطقة شمال إفريقيا كاسم "أفريكا" "Africa" على القسم الشمالي الشرقي من تونس الحالية، ثم عمموا هذا الاسم على القارة كلها، وسموا سكان شمال إفريقيا من الأمازيغ بـ "مور"، كما أطلقوا أيضا مجموعة من التسميات على مناطق شمال إفريقيا وفقا للتقسيمات الإدارية في ذلك العهد كموريتانيا الطنجية، موريتانيا القيصرية، نوميديا وإفريقيا بروقنصلية، وفي القرون الوسطى، سمي الأوروبيون منطقة شمال إفريقيا بأسماء أخرى مثل: الدول البربرية "Etats Barbaresques" و"بارباريا" "Barbarie" و"إفريقيا الصغرى" "Afrique mineure" وبلاد الأطلس "Pays de l'Atlas"، وإفريقيا الشمالية أو إفريقيا الشمالية الفرنسية (أنظر: علي صدقي أزيكو، تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة) (الرباط: مركز طارق بن زياد، ط. 1، أكتوبر 2002)، ص. 09-10.

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 44.

الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في مقابل الجهة الجنوبية من أوروبا، ويرجع تاريخ ظهور هذه التسمية إلى الحقبة الاستعمارية الأوروبية بالمنطقة، حيث عمد قسدا الأوروبيون إلى جعل المعيار الجغرافي أساس تسمية المنطقة التي اتسعت في بعض أدبياتهم لتضم كلا من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، بالإضافة إلى مصر باستثناء موريتانيا¹، واقتصرت جغرافيا في أدبيات أخرى على ثلاثة دول، وهي: الجزائر، تونس والمغرب قبل انضمام كل من ليبيا وموريتانيا إلى جانب الدول سالفة الذكر² في إطار ما يعرف بإتحاد المغرب العربي، وإن تسمية منطقة المغرب العربي بهذه التسمية "شمال إفريقيا" في الأدبيات الغربية فيه إشارة إلى محاولة إغفال أو تجاهل الغرب الاستعماري الأوروبي الانتماء الحضاري والثقافي العربي - الإسلامي لدول المغرب العربي، ورغبته في فصله عن جناحه الشرقي من الوطن العربي، مفضلا بذلك الأساس الجغرافي في تحديد انتماء وتسمية هذه المنطقة عن اعتماد معيار انتمائها الحضاري³

سمت الأدبيات الغربية منطقة المغرب العربي أيضا بتسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، بحيث تضم هذه المنطقة بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب)، دول شرق المتوسط (سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن والعراق)، واستثنت هذه التسمية كلا من ليبيا وموريتانيا لاعتبارات سياسية، ولقد جاءت هذه التسمية التي أطلقها الأوروبيون والأمريكيون على المنطقة لتحقيق أهدافا سياسية تهدف إلى محاولة جر واستقطاب دول المغرب العربي إلى قبول الكيان الإسرائيلي وتطبيع العلاقات معه، وهذا ما يفسر ضم مصر إلى الشمال الإفريقي نظرا لمكانة مصر بين دول الوطن العربي مشرقه ومغربيه.

** شمال إفريقيا أو إفريقيا الشمالية أو الجزء الشمالي من قارة إفريقيا هو عبارة عن منطقة جغرافية، يحدها غربا المحيط الأطلسي، ويحدها شمالا وشرقا البحر الأبيض المتوسط، وتحدها الصحراء الكبرى في جنوبها التي تعزلها عن وسط القارة الإفريقية، يشمل المجال الجغرافي لشمال إفريقيا حسب التوزيع الإقليمي الخاص بهيئة الأمم المتحدة سبعة بلدان، وهي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المملكة المغربية، منطقة الصحراء الغربية والسودان، وتشكل كلا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا والصحراء الغربية منطقة بلاد المغرب، في حين تشكل كلا من مصر والسودان منطقة حوض النيل (أنظر: إصطيفان أكصيل، مرجع سابق، ص. 15).

¹ أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص. 39.

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 44.

³ أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص. 39.

واستنادا إلى المعيار الجغرافي والاستراتيجي، يطلق على دول المنطقة المغاربية أيضا تسمية "الدول المتوسطية" تأكيدا على ارتباط هذه الدول بالدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط خاصة دول الضفة الشمالية منه (الأوروبية) بمجموعة من العلاقات والمصالح والأهداف المشتركة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا¹.

بناء على ما تقدم، يمكن تحديد المجال الجغرافي والسياسي لدائرة المغرب العربي التي تتحرك وتنشط فيها السياسة الخارجية الجزائرية في: منطقة جغرافية تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الحدود المصرية- الليبية شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق الصحراء الإفريقية جنوبا، تقع فلكيا بين خطي طول 25 درجة شرقا (عند الحدود الليبية- المصرية) و 17 درجة غربا (عند الساحل الأطلسي لموريتانيا) وبين دائرتي عرض 37 درجة شمالا إلى 18 درجة جنوبا عند الحدود الصحراوية للجزائر²، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4837 كلم وبهذا تعد منطقة المغرب العربي أقرب منطقة إفريقية لأوروبا، والأكثر اتصالا بها، ما جعلها تحظى بأهمية كبيرة في الاستراتيجيات الأوروبية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، ويحد منطقة المغرب العربي من جهة الغرب المحيط الأطلسي بشريط ساحلي يقدر ب 3146 كلم، وتحده مصر والسودان شرقا ودول الساحل الصحراوي جنوبا³.

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي بامتداده القاري الإفريقي جنوبا وامتداده البحري المتوسطي شمالا، وامتداده الجغرافي وارتباطه الثقافي- الحضاري مع الفضاءين العربي والإسلامي شرقا، يجعل دائرة المغرب العربي تكتسي أهمية كبيرة كدائرة تحرك للسياسة الخارجية الجزائرية لأنها تجعل الجزائر في اتصال وتفاعل مباشر ومستمر مع دوائر جيوسياسية أخرى تنشط وتحرك فيها سياسة الجزائر الخارجية في فضاءها الإفريقي (الدائرة الإفريقية) وفضائها المتوسطي (الدائرة المتوسطية) وفضائها العربي والإسلامي (الدائرة العربية والدائرة الإسلامية).

¹ المرجع نفسه، ص 41-42

² بن صايم بونوار، مرجع سابق، ص 11.

³ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 22.

الخريطة رقم 1: موقع المغرب العربي في القارة الإفريقية



<https://simple.wikipedia.org/wiki/Maghre>

المصدر:

ب. التحديد السياسي لدائرة المغرب العربي:

تضم دائرة المغرب العربي سياسيا مجموعة من الكيانات السياسية، تقدر مساحتها الإجمالية ب: 5.997.326 كيلومتر مربع، تغطي حوالي 20% من مساحة القارة الإفريقية، و40% من مساحة العالم العربي، تتوزع على الدول التالية: الجزائر: 2.381.441 كيلومتر مربع، ليبيا: 1.759.540 كيلومتر مربع، موريتانيا: 1.032.455 كيلومتر مربع، المغرب: 446.550 كيلومتر مربع، تونس: 163.610 كيلومتر مربع، إقليم الصحراء الغربية: 213.420 كيلومتر مربع¹، تشكل هذه الدول في مجموعها وحدة جغرافية متناسقة ومتماثلة تضاريسيا وثقافيا لا يمكن الفصل بين أجزائها نظرا لتشابه واشتراك أقاليمها في نفس الخصائص الجغرافية والمناخية والطبيعة الطبوغرافية، بالإضافة إلى وحدتها البشرية والثقافية بسبب ما يجمع شعوب المنطقة من روابط اللغة، الدين، العرق (الأصل) الحضارة والتاريخ المشترك، وتشكل دول المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) كيانا سياسيا فوق قومي تم تأسيسه عام 1989، اصطلح على تسميته ب"إتحاد المغرب العربي" وتعتبر الجزائر دولة من دول القلب فيه².

ج. ترتيب الدائرة المغاربية في سلم أولويات السياسة الخارجية الجزائرية وفق الدستور الجزائري:

إن موقع الجزائر الجغرافي في منطقة المغرب العربي الذي يجعلها رابطا بين جناحي العالم أو الوطن العربي، يؤكد انتمائها الهوياتي-الحضاري الثقافي ببعديه العربي والإسلامي، لأنها تحتل موقع القلب في منطقة المغرب العربي من جهة، ولتأثرها بالحضارة العربية الإسلامية التي رسمت معالم هويتها الثقافية والحضارية من جهة ثانية، وبناء على هذا، تجتمع روابط الجغرافيا، التاريخ، الثقافة، الحضارة وروابط العرق والنسب عند الحديث عن انتماء الجزائر للدائرة المغاربية بشكل خاص، مع الإشارة إلى أن صناع السياسة الخارجية الجزائرية يعتبرون المناطق الجغرافية الثلاث: المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا فضاءات جغرافية متداخلة يصعب الفصل بينها، بحيث يعتبر المغرب العربي كيانا عربيا وإفريقيا³، لأنه يشكل الجناح الغربي للعالم العربي لكونه امتدادا طبيعيا جغرافيا للأمة العربية الإسلامية في القارة الإفريقية

¹ بن صايم بونوار، مرجع سابق، صص 11-12

² توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية (دمشق: مطبعة إتحاد الكتاب

العرب، 2006)، صص 13.

³ بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات"، في: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 01، 1994)، صص 214.

في الجزء الشمالي الغربي منها، محتلة الجزائر موقع القلب منه، ويعيش فيه قرابة 70% من العرب، مشكلين بذلك ربع سكان القارة الإفريقية¹.

جاء ترتيب الدائرتين المغاربية والعربية في دساتير الجمهورية الجزائرية لاعتبارات تتعلق بالهوية والانتماء الثقافي والحضاري في المراتب الأولى قبل الدائرة المتوسطة والدائرة الإفريقية، تأكيداً من الجزائر على انتمائها وارتباطها الهوياتي والثقافي- الحضاري بهذه الدائرتين على أساس الدين واللغة، فضلاً عن الروابط الجغرافية والتاريخية التي تربطها بهما بشكل عام²، ويمكن ملاحظة هذا الترتيب الذي يعكس الأهمية والأولوية التي توليها الجزائر في سياستها الخارجية للدائرة المغاربية³ من خلال نصوص ومواد دساتير الدولة الجزائرية التي عرفتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ تؤكد هذه الدساتير جميعها على انتماء الجزائر المغاربي، حيث نصت المادة الثانية من أول دستور عرفته الجزائر عام 1963 على أن: "الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا"، وأكدت المادتين الثانية والثالثة من دستور 1976 على أن: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية هي لغتها الوطنية والرسمية"، وجاء دستور 1989 ليؤكد هو الآخر في ديباجته على أن: "الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية، وبلاد متوسطة وإفريقية..."، ونفس نص الديباجة يؤكد عليها دستور الجمهورية الجزائرية الساري المفعول حالياً المعدل في مارس 2016*.

¹ المكان نفسه.

² قط سمير، « السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات و المحددات، » في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=43847>، تاريخ دخول الموقع: 2018-05-03

³ Matthew Hanzel, *Op.cit.*

* تنص ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الساري المفعول حالياً، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 27 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل07 مارس سنة 2016، المعدل وفق القانون رقم 01-16، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل06 مارس سنة 2016 على ما يلي: "إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطة وإفريقية تعتر بأشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم".

د. هياكل وأجهزة وزارة الخارجية المكلفة بتنفيذ وإدارة سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة المغرب

العربي:

يظهر اهتمام ومراعاة صانع القرار الجزائري، وإعطائه الأولوية للبعد الهوياتي والانتماء الثقافي والحضاري المتعلق بالدين واللغة في تحديد انتماء الجزائر للدائرة المغربية، وترتيب هذه الأخيرة دستوريا في المراتب الأولى من خلال إدراج الجهاز المكلف بمتابعة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية في دائرة تحركها المغربية، والذي يمثله داخل أجهزة وزارة الخارجية "مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي" ضمن المديرية العامة للبلدان العربية¹، بحيث تعد مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي مديرية فرعية تابعة للمديرية العامة للبلدان العربية¹، وهذا ما يفسر نعت دائرة المغرب العربي في الكثير من الكتابات بالدائرة "الجهوية" لتحرك سياسة الجزائر الخارجية لكونها تمثل الجهة الغربية من دائرة تحرك الجزائر العربية.

تختص مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي بتنفيذ ومتابعة سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي خاصة ما تعلق بآليات التعاون الثنائي بين الجزائر والبلدان المغربية، بالإضافة إلى متابعة نشاطات اتحاد المغرب العربي والمنظمات التابعة له، وهي تنقسم إلى مديريتين فرعيتين²:

* تكلف المديرية العامة للبلدان العربية بالسهر على تنفيذ سياسة الجزائر مع العالم العربي والمنظمات العربية والمغربية المتخصصة، وتطوير وترقية التعاون بين الجزائر والعالم العربي، بالإضافة إلى السهر على إعداد الملفات المتعلقة بالقضايا السياسية في العالم العربي وتقييمها وتحليلها. وتضم هذه المديرية مديريتين فرعيتين: الأولى مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، والثانية مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية التي تكلف بتنفيذ ومتابعة سياسة الجزائر مع الدول العربية، ومتابعة نشاطات المنظمات العربية، بالإضافة إلى إعداد آليات التعاون الثنائي بين الجزائر والدول العربية، والإشراف عليها وتنفيذها ومتابعتها، وتضم هذه المديرية على غرار مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية لبلدان المشرق العربي المكلفة بمتابعة كل ما يتعلق بالتعاون الثنائي بين الجزائر وبلدان المشرق العربي، والمديرية الفرعية لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة، وتختص بمتابعة نشاطات الجامعة العربية والمنظمات والمراكز العربية المتخصصة.

¹ مرسوم رئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 01، الصادرة بتاريخ 29 جمادى الأولى عام

1429، الموافق ل 04 يونيو سنة 2008، المادة الثالثة (03)، ص ص. 05-06

² المرجع نفسه، المادة الثالثة (03)، ص. 05

أ-المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي:تختص هذه المديرية بكل ما يتعلق بالتعاون الثنائي البيني بين الجزائر ودول المغرب العربي، إذ تكلف بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي، وكذا تحضير الملفات المتعلقة باللجان المشتركة، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي.

ب-المديرية الفرعية لاتحاد المغرب العربي:تكلف هذه المديرية بتحضير الملفات المتعلقة باجتماعات إتحاد المغرب العربي، وإعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية، بالإضافة إلى متابعة مختلف القرارات والتوصيات المتخذة في إطار المغرب العربي.

يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من الأهمية التي تحظى بها الدائرة المغاربية في أولويات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي تعكسها، ويعبر عنها ترتيب هذه الدائرة في المرتبة الأولى في مختلف الدساتير الجزائرية، هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات تتعلق بظروف بيئة الجزائر الإقليمية المغاربية والعربية التي جعلت صانع القرار الجزائري يدرك في وقت مبكر غداة الاستقلال ضيق مجال حركة السياسة الخارجية الجزائرية، ومحدودية فرص الجزائر في لعب أدوار إقليمية قيادية على الصعيدين المغاربي والعربي، مقارنة بهامش الحركة الواسع المتاح لسياستها الخارجية، وحجم الفرص المتوفرة لديها للاضطلاع بأدوار إقليمية قيادية في دائرة تحركها الإفريقية، وهذا ما دفع الجزائر إلى زيادة اهتمامها بإفريقيا جنوب الصحراء التي أصبحت تشكل خلال العقود الأولى بعد استقلالها القاعدة ومجال الحركة الأول لسياسة الجزائر الخارجية إزاء العالم الثالث¹.

¹ بهجت قرني، مرجع سابق، صص. 214-215

المطلب الثاني: الدائرة الإفريقية

يعد الموقع الجغرافي للجزائر من أهم محددات سياستها الخارجية التي كان لها تأثير كبير في توجيه سياستها الخارجية الإفريقية¹، لأن موقعها في الضفة الشمالية للصحراء الإفريقية الكبرى جعلها تولى أهمية كبيرة لجوارها الجغرافي الإفريقي جنوب الصحراء إبان مرحلة النضال الثوري، وبعد استقلالها في شكل علاقات تتحوا منحى التعاون والتضامن في نضالها المشترك ضد جميع أشكال الاستعمار والامبريالية بهدف تحرير القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا، ولهذا اعتبرت الجزائر منذ مطلع الستينات القارة الإفريقية مجالا حيويا لها، وفضاء جغرافيا مناسباً لتحقيق طموحاتها الدبلوماسية كدولة حديثة الاستقلال، وبالفعل، يمكن الفضاء الإفريقي الجزائر من لعب دور الدولة النموذج في مجال النضال ضد الاستعمار والامبريالية، ومكنها أيضا من لعب دور إقليمي ريادي بشكل عام على المستوى القاري إلى جانب دول إفريقية أخرى تزعمت قيادة القارة السمراء، بالإضافة إلى أن إفريقيا مثلت أيضا مجالا واسعا لتنويع شركاء الجزائر، وحقلا رئيسيا لانبعاث حركية سياستها الخارجية اتجاه العالم الثالث، مما أتاح لها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لسياستها الإفريقية، ولقد استطاعت الجزائر من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها على الصعيد الإفريقي خلال عقدي الستينات والسبعينات، والفرص التي أتاحها لها هذا الفضاء، اكتساب مكانة على الصعيد الإقليمي والدولي، وممارسة التأثير في العلاقات الدولية خلال عقد السبعينات خاصة².

أ. التحديد الجغرافي والسياسي للدائرة الإفريقية:

إن الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا بامتداده من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا، يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو إفريقيا ما وراء الصحراء (Afrique Sub-saharienne) التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة تمتد في وسط شمال إفريقيا، تغطي حوالي 80% من مساحة الجزائر الإجمالية في القسم الجنوبي، وقرابة 20% من

¹ Synthèse R.N. /APS, « Lamamra salue les réformes politique et institutionnelles, » *Horizons*, Lundi 16 mai 2016, p.04, in :

<http://www2.horizons-dz.com/IMG/pdf/16-05-2016bb.pdf>

² Slimane Chikh, « La politique africaine de l'Algérie, » *Annuaire de L'Afrique du Nord*, Vol. 17, 1979, p.04

مساحة الصحراء الإفريقية الكبرى*، وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بالمناطق شبه الجافة في منطقة الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال)، وشرقا بالصحراء المصرية والسودانية، ونظرا لهذا الاتصال والامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية في عمق الصحراء الإفريقية الكبرى، جعل الجزائر جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، وجعل الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية مع ما يطلق عليه "منطقة الساحل الإفريقي" عبر دولة مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم، تمتد في منطقة صحراوية مقطوعة بطرق تجارية قديمة، ومع النيجر بمسافة 956 كلم، وتتميز هي الأخرى بطابعها الصحراوي، وتجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجار وقوافل الطوارق¹، وبهذا يعتبر فضاء الساحل الإفريقي الذي يحتوي على أكبر صحاري العالم فضاء طبيعيا فاصلا بين شمال إفريقيا ووسطها² أو بين إفريقيا الشمالية (البيضاء) وإفريقيا ما وراء الصحراء (السوداء أو الزنجية)³.

تطلق مجموعة من التسميات على المنطقة الجغرافية الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، والتي تعد فضاء جيوسياسيا أو نظاما فرعيا واسعا، يضم بدوره مجموعة من الفضاءات أو النظم دون الإقليمية الفرعية، أشهر هذه التسميات، وأكثرها تداولاً واستخداماً من طرف هيئة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والإعلامية تسمية "إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو إفريقيا ما وراء الصحراء" -Sub-Saharan Africa باللغة الإنجليزية أو "Afrique Sub-saharienne باللغة الفرنسية"، يقصد بهذه

* تعتبر الصحراء الإفريقية الكبرى من أقدم وأكبر الصحاري في العالم، إذ تبلغ مساحتها حوالي: 7.770.000 كلم مربع، وهي تحتل الجزء الأكبر من شمال إفريقيا، ومعظم المنطقة العربية، تمتد حدودها شرقا من نهر النيل إلى المحيط الأطلسي غربا، أما عن حدودها من الشمال إلى الجنوب، فقد اختلف فيها، فهناك من يجعل من سلسلة جبال الأطلس حدودا شمالية لها، في حين هناك من أوصلها إلى غاية سواحل البحر الأبيض المتوسط (مرسى مطروح وبنغازي)، أما من الناحية الجنوبية، فهناك اختلاف أيضا في تحديد هذه الحدود بين نهر السنغال أو هضاب النيجر أو السودان، وتضم الصحراء الكبرى جغرافيا أحد عشرة (11) دولة بمساحات شاسعة، وهي: مصر، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، تشاد، مالي، النيجر، إيرينيريا. تتميز بجفاف مناخها، وقساوة الحياة فيها. (أنظر عبد الجليل ملاخ، قبائل الملتمين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية، "مجلة الواحات للبحوث والدراسات"، ع.15 (2011)، ص.75)،

¹ Hocine Labeledaoui, « La gestion des frontières en Algérie, » Série : **Rapports de recherche CARIM**, 2008/02, Robert Schuman centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : institut universitaire européen, 2008, p.03

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص.45

³ Manfred Overmann, « L'Afrique subsaharienne : Introduction, Géographie, Histoire et la Situation des enfants, » 16 mars 2011, in : http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=82&Itemid=207

التسمية (التي أسست لها الأدبيات الغربية الأنجلوسكسونية) جغرافيا في بعض الأدبيات" كل إفريقيا باستثناء خمس دول واقعة في شمال إفريقيا وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهناك من يضيف السودان إلى هذه الدول رغم أن الجزء الأكبر من أراضيها يقع جنوب الصحراء الكبرى، وغالبية سكانها من الأفارقة بحجة أن النظام الحاكم في السودان يعتبر البلاد بلادا عربية¹، في حين تطلق أغلب الأدبيات الجغرافية والسياسية تسمية "إفريقيا جنوب الصحراء" لوصف المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى²، وهي تشمل بذلك جميع الدول الواقعة على الحافة الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى بعض النظر عن طول أو قصر المسافة التي تفصلها عن الصحراء الإفريقية الكبرى وبناء على هذا، تندرج منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان) ضمن الفضاء الجغرافي لإفريقيا جنوب الصحراء، لأن هذه الدول تشكل أغلب أراضيها خصوصا مناطقها الشمالية امتدادات جغرافية جنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى³.

هناك من يرى بأن نعت الجزء الأكبر من قارة إفريقيا الواقع جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى بـ"إفريقيا جنوب الصحراء" فيه إشارة إلى "تميز عنصرى مقصود"، يقسم القارة الإفريقية اعتمادا على المعيار الجغرافي والمعيار الثقافي-الهوياتي والمعيار العرقي (أصل السكان)⁴ إلى قسمين: إفريقيا الشمالية البيضاء الواقعة شمال الصحراء الإفريقية الكبرى التي يقطنها العنصر البربري والعنصر العربي، ويدين أغلبهم بالدين الإسلامي، وإفريقيا ما وراء الصحراء السوداء الواقعة تحت أو جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، تقطنها الشعوب السوداء (الزنجية)⁵، وتكرس هذه المعايير أيضا، تميز إفريقيا السوداء بالتخلف والفق⁶.

تضم إفريقيا جنوب الصحراء سياسيا ثمانية وأربعين (48) دولة*، تتوزع على فضاءات جغرافية أو نظم إقليمية فرعية، تشمل: غرب إفريقيا، وسط إفريقيا، شرق إفريقيا، جنوب إفريقيا وإقليم الصحراء الإفريقية

¹ Herbert Ekwe-Ekwe, « What exactly does « sub-Sahara Africa » mean ?, » Jan. 18, 2012, in :

<https://www.pambazuka.org/governance/what-exactly-does-%E2%80%98sub-sahara-africa%E2%80%99-mean>

² New World Encyclopedia, « Sub-Saharan Africa, » in : http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Sub-Saharan_Africa

³ Herbert Ekwe-Ekwe, **Op.cit.**

⁴ **Ibid.**

⁵ Manfred Overmann, **Op.,Cit.**

⁶ Herbert Ekwe-Ekwe, **Op.,Cit.**

* دول إفريقيا جنوب الصحراء هي: أنغولا، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا و الرأس

الأخضر، السنغال، السودان، الصومال، الكاميرون، النيجر، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، تشاد، تنزانيا، توغو، جزر

الكبرى¹ الذي تشكل أغلب دوله الواقعة على الحافة الجنوبية للصحراء الإفريقية شريطا إقليميا يربط ويفصل بين المنطقة الصحراوية في الشمال وإقليم "السافانا" في الجنوب، ويصطلح على تسمية هذا الفضاء الجغرافي بـ"الساحل الإفريقي"، ويعد هذا الأخير فضاء إقليميا فرعيا مهما بالنسبة للجزائر في فضائها الإفريقي، لأنه يمثل امتداداها القاري في عمقها الإفريقي الذي تتصل وتتفاعل معه عبر فضاء الساحل الإفريقي، فضلا عن أهمية هذا الفضاء الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، ولقد جعلت هذه العوامل كلها من منطقة الساحل الإفريقي دائرة فرعية مهمة، تنتشط وتتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية ضمن دائرتها الإفريقية بشكل عام .

ب. ترتيب الدائرة الإفريقية ضمن دوائر اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية دستوريا:

تؤكد المواثيق والديساتير الجزائرية جميعها منذ الإعلان عن ميثاق طرابلس في جوان 1962 إلى يومنا هذا انتماء الجزائر الإفريقي، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الإفريقي في سياسة الجزائر الخارجية، إذ نص أول دستور للجزائر سنة 1963 في مادته الثانية على أن: "الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا"، وبهذا رتبت الدائرة الإفريقية في المرتبة الثالثة بعد الدائرة المغربية والدائرة العربية حسب أهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية²، ولقد بقيت الدائرة الإفريقية تحتل المرتبة الثالثة في أولويات سياسة الجزائر الخارجية إلى غاية صدور الميثاق الوطني ودستور 1976³، وتغير ترتيب الدائرة الإفريقية في قائمة أولويات سياسة الجزائر الإقليمية ليتراجع إلى المرتبة

القمر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سوازيلند، سيراليون، سيشل، غابون، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، كوت ديفوار، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزانبيق، ناميبيا، نيجيريا. (انظر: البنك الدولي، "إفريقيا جنوب الصحراء"، في الموقع: <https://data.albankaldawli.org/region/sub-saharan-africa>، تاريخ الدخول: 2018-05-05)

¹ يوسف روكز، إفريقيا السوداء: سياسة وحضارة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1986، 1)، ص. 22.

² Slimane Chikh, *Op.cit.*, p.3

³ بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 214.

الرابعة بعد الدائرة المتوسطية منذ صدور دستور 1989، وحافظت الدائرة الإفريقية على نفس الترتيب في دستور الدولة الجزائرية الساري العمل به حاليا وفق آخر تعديل دستوري له في مارس 2016*.

لقد غاب اهتمام الجزائر بدائرة تحركها المتوسطية خلال الثلاث عقود الأولى بعد استقلالها مقارنة بتركيز اهتمامها على الدائرة المغاربية والعربية والإفريقية التي اضطلعت فيها بأدوار إقليمية بارزة، وهذا ما عكسته نصوص دستورها عام 1963 و1976، حيث وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها الدائرة المتوسطية بالنسبة للجزائر خصوصا في المجال الاقتصادي لكون أن أغلب تعاملات ومبادلات الجزائر وعلاقتها الاقتصادية تتم عبر هذه الدائرة، ظلت الدائرة المتوسطية دائرة تحرك ثانوية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، تتأرجح بين بعد الجزائر الإفريقي وحوار الشمال والجنوب والحوار العربي-الأوروبي¹.

يمكن تفسير هذا الغياب بمجموعة من العوامل، ترتبط بثقل الماضي التاريخي الاستعماري الذي يمثله المتوسط بالنسبة للجزائر، وبظروف البيئة الإقليمية المغاربية آنذاك خاصة على المستوى الأمني، حيث كانت تشكل هذه البيئة مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري بسبب المطالب الترابية للمغرب في الإقليم الجزائري، واندلاع نزاع الصحراء الغربية، مما اضطر صانع القرار الجزائري إلى تركيز اهتمام سياسة الجزائر الخارجية على دائرة تحركها الإفريقية التي استخدمتها للدفاع عن أمنها القومي، ولدعم موقفها إزاء قضية نزاع الصحراء الغربية، بالإضافة إلى ظروف الحرب الباردة في ظل الاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي، غير أن عدم اهتمام الجزائر ببعدها المتوسطي لم يستمر طويلا، إذ عرف الاهتمام بالدائرة المتوسطية في توجه الجزائر الخارجي نقلة نوعية وتطورا ملحوظا منذ مطلع التسعينات، تكرر من خلال اعتراف الجزائر في دستورها الصادر عام 1989 ببعدها المتوسطي، ومنذ هذا التاريخ، أصبحت الدائرة المتوسطية "أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحرك الجزائر الجيوسياسية سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة"².

* تنص ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الساري العمل به حاليا، والمعدل في مارس 2016 على ما يلي: "إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتر بأشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم".

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 49.

² المرجع نفسه، ص. 49-53.

إن تراجع ترتيب الدائرة الإفريقية إلى المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية، ساهمت فيه مجموعة من العوامل تتعلق بمتغيرات ومستجدات بيئة الجزائر الداخلية والإقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب الباردة، دفعت صانع القرار إلى الاهتمام بفضاء الجزائر المتوسطي، سعياً منه لتكييف سياسة الجزائر الخارجية مع هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي جعلت من مسألة إقامة علاقات مع الغرب ضرورة ملحة، وواقع مفروض على الجزائر، ولقد زاد اهتمام الجزائر بدائرتها المتوسطية بعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة عام 1999¹.

إن ترتيب الدائرة الإفريقية ضمن قائمة أولويات سياسة الجزائر الخارجية في موثيق ولساتير الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الذي احتلت فيه هذه الدائرة المرتبة الثالثة قبل صدور دستور 1989، وتراجعت إلى المرتبة الرابعة بعد صدور هذا الأخير، لا يعكس واقع الاهتمام بهذه الدائرة وهذا ما يتجلى من خلال تركيز الجزائر في سياستها الإقليمية خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت الاستقلال على الدوائر المغاربية والعربية والإفريقية، ولقد اهتمت بالدائرتين المغاربية والإفريقية أكثر من اهتمامها بالدائرة العربية، أما على مستوى دوائر محيطها الإفريقي، فلقد كانت حركية وحضور الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الدائرة الإفريقية أكثر نشاطاً وحضوراً منه على مستوى الدائرة المغاربية، وبعد عودة حركية السياسة الخارجية الجزائرية إلى الساحة الإقليمية والدولية مع نهاية التسعينات، استمر اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي بالدائرة الإفريقية أكثر من الاهتمام بتفعيل نشاطها في دائرة تحركها المغاربية رغم ترتيب هذه الأخيرة في المرتبة الأولى من حيث الأولويات دستورياً، وترتيب الدائرة الإفريقية في المرتبة الرابعة، وزاد الاهتمام أكثر بهذه الدائرة بعد التهديدات والتحديات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري في دائرة تحركه الإفريقية، وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يدفع إلى القول بأن الدائرة الإفريقية (إفريقيا جنوب الصحراء) ظلت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا المجال الجيوسياسي الأنسب لحركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وهكذا تفوقت اعتبارات الجغرافيا (بالنسبة للدائرة الإفريقية) على المستوى العملي عن اعتبارات الهوية (اللغة والدين بالنسبة للدائرة المغاربية) في ترتيب الجزائر لدوائر اهتمامها في سياستها الخارجية اتجاه محيطها الإفريقي.

¹ المرجع نفسه، ص ص 52-53

يرجع اعتبار الدائرة الإفريقية المجال الجيوسياسي الأنسب لحركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى إدراك الجزائر المبكر ضيق مجال حركتها على الصعيدين المغربي والعربي مقارنة بالمجال الإفريقي¹، فعلى مستوى البيئة المغاربية، تميزت هذه الأخيرة بتوتر وعدم استقرار العلاقات البينية المغاربية بسبب النزاعات الحدودية، واندلاع نزاع الصحراء الغربية الذي زاد من توتر هذه العلاقات، فضلا عن التباين في التوجهات الإيديولوجية والسياسية لأنظمة دول المغرب العربي في ظل الاستقطاب الإيديولوجي الدولي الحاد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، ووجود منافسين للجزائر من دول المغرب العربي (المغرب خاصة) تسعى هي الأخرى للزعامة الإقليمية في المنطقة.

أما على مستوى الدائرة العربية، فقد اتسمت هي الأخرى أيضا بالنزاعات البينية العربية، وبرز مصر الناصرية كقطب مهيم على الشؤون العربية، حيث كانت تمثل إلى جانب التيار البعثي في سوريا والعراق الفكر القومي العربي، وهذا ما جعل الجزائر تدرك بأن دورها محدود في الدائرة العربية²، وفي ظل أوضاع البيئتين المغاربية والعربية، لم تجد الجزائر سوى القارة الإفريقية كمجال جيوسياسي مناسب تستطيع التنفس فيه بحرية لتلعب الأدوار الإقليمية التي رسمتها لنفسها عادة الاستقلال، ولتتمكن أيضا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية باكتساب مكانة دولية، والتمتع بوزن وثقل إقليمي وقاري، وهكذا احتلت الدائرة الإفريقية مكانة هامة جدا كفضاء جيوسياسي مناسب لحركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية لدرجة اعتبرت فيها إفريقيا جنوب الصحراء القاعدة والمجال الأول لحركية السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم الثالث³، ولقد جعلت هذه الأهمية التي تمتعت بها الدائرة الإفريقية في أولويات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه محيطها الإقليمي هذه الدائرة تتفوق في الغالب على الدائرة العربية والدائرة المغاربية التي تشكل الجوار الجغرافي المباشر للجزائر⁴.

¹ قط سمير، مرجع سابق.

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص ص. 214-215.

³ المكان نفسه.

⁴ إدريس عطية، مرجع سابق، ص 11.

ج. هياكل وأجهزة وزارة الخارجية المكلفة بتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية:

خصص صانع القرار الجزائري لتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية مديرية متخصصة ضمن أجهزة وهياكل الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، يطلق عليها اسم "المديرية العامة لإفريقيا"، مهمتها تنفيذ السياسة الوطنية الإفريقية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وتنسيقها، وترقية نشاطات التعاون وتقييمها ومتابعتها، وهي تضم مديريتين فرعيتين¹:

أ/مديرية العلاقات الثنائية: وتكلف بمتابعة العلاقات الثنائية، واقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر والبلدان الإفريقية وترقيته، وتتفرع عنها ثلاث مديريات فرعية، وهي:

1- المديرية الفرعية لبلدان الساحل التي تختص بمتابعة العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

2- المديرية الفرعية لإفريقيا الشرقية والاستوائية: وتكلف بمتابعة العلاقات بين الجزائر وبلدان إفريقيا الشرقية والاستوائية.

3- المديرية الفرعية لإفريقيا الغربية والوسطى: وتختص بإدارة العلاقات بين الجزائر وبلدان إفريقيا الغربية والوسطى.

ب/مديرية العلاقات الإفريقية المتعددة الأطراف: تكلف هذه المديرية بمتابعة النشاطات ذات الطابع المتعدد الأطراف للإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الجهوية الفرعية، وهي تضم بدورها مديريتين فرعيتين وهما:

1- المديرية الفرعية للإتحاد الإفريقي: وتختص بالتحضير لمشاركة الجزائر في نشاطات الإتحاد الإفريقي وهيئاته الفرعية، ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة في هذا الإطار.

2- المديرية الفرعية للمنظمات الجهوية الفرعية والاندماج القاري: وتهتم بالتحضير لمشاركة الجزائر في نشاطات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، بالإضافة إلى متابعة نشاطات المجموعات الاقتصادية الجهوية .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق، المادة الرابعة(04)، ص.06

يجب الإشارة إلى أن تفاعل الجزائر مع دائرة تحركها الإفريقية تتم على مستوى متعدد الأطراف في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد الإفريقي حاليا، أكثر من تفاعلها مع هذه الدائرة عبر العلاقات البينية الثنائية مع البلدان الإفريقية.

ونظرا للأزمات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية بشكل خاص وبعض الدول العربية بشكل عام، وما عرفته منطقة الساحل الإفريقي (مالي) من حالات ألالاستقرار، استحدثت مؤخرا المرسوم الرئاسي رقم 02-17 المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 08-162 الخاص بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية مديرية جديدة سميت ب"المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها"، تتمثل وظيفتها الرئيسية حسب المادة 13 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 02-17 في: "وضع إستراتيجية الوقاية والاستجابة لحالات المخاطر والأزمات التي يمكن أن تمس بالمصالح الحيوية للجزائر، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع القطاعات المعنية"¹، وهي تؤدي هذه المهمة عن طريق²:

- استباق حالات المخاطر عن طريق يقظة مستمرة ومتابعة المؤشرات الأولية والمعلنة عن بؤر عدم الاستقرار والأزمات المختلفة التي يمكن أن تؤثر في المصالح الوطنية للجزائر.

- القيام بمهمة الاتصال والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية، و الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية المعتمدة في الجزائر، وكذا كل الأطراف الوطنية أو الأجنبية المعنية بوضع الأزمة.

- التعاون والتنسيق مع الهياكل المختصة في وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسات الوطنية و الممثلات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج من أجل تنفيذ سياسة الدولة التي تهدف إلى حماية أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج في حالة وقوع الأزمة.

وتضم "المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها" مديريتين فرعيتين: الأولى تمثلها "مديرية اليقظة والدراسات الإستراتيجية" المكلفة بضمان مهمة اليقظة الإستراتيجية

¹ المرسوم الرئاسي رقم 02-17، المؤرخ في 03 ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل02 يناير سنة 2017، والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل02 يونيو سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 01، المؤرخة في 04 يناير 2017، المادة الثانية(02)، ص.08

² المادة 13 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 02-17، ص ص8-9

وجمع ومعالجة وتحليل المعلومات بالإضافة إلى تقديم التوصيات والتدابير الوقائية المساعدة على اتخاذ القرار للحفاظ على مصالح الجزائر وحماية رعاياها بالخارج وتضم هذه المديرية بدورها مديرتين فرعيتين: "المديرية الفرعية للمعلومة الإستراتيجية" و "المديرية الفرعية للتحليل والتقييم"¹.

أما المديرية الثانية تتمثل في "مديرية استباق الأزمات وإدارتها" وتختص هذه المديرية ب: استباق حالات المخاطر والكشف عن مؤشرات التحذيرية قبل أن تتطور إلى درجة الأزمة، تسيير ومتابعة تطور حالات الأزمات، إعداد وإدارة استراتيجيات الاتصال في حالات الأزمات، فضلا عن إعداد أطر وآليات التعاون الدولي في مجال تسيير الأزمات وتنسيق نشاطاتها، وتضم مديرية استباق الأزمات وإدارتها هي الأخرى مديرتين فرعيتين : "المديرية الفرعية لاستباق الأزمات" و "المديرية الفرعية لإدارة الأزمات"².

¹ المرجع نفسه، ص.09

² المكان نفسه.

الخريطة رقم 02:

تحديد جيوسياسي للدائرة الإفريقية



المصدر:

<https://inforinteraction.files.wordpress.com/2016/04/afrique-sub-saharienne.jpg>

المطلب الثالث: دائرة الساحل الإفريقي

تعتبر دائرة الساحل الإفريقي دائرة فرعية لحركة السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة تحركها الإفريقية، وبما أن الموقع الجغرافي للدولة يحدد طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها القومي، فإن موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الإفريقي في الجنوب، يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيوبوليتيكا تسمية قوس الأزمات الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي، التشاد والنيجر¹.

يطلق على الفضاء الجغرافي الفاصل بين الصحراء الإفريقية الكبرى شمالا وإقليم السافانا جنوبا تسمية "الساحل Le Sahel"²، وتشير تسمية "الساحل" هنا إلى الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى³، ولهذا يعد هذا الفضاء الجغرافي في الوقت نفسه حزاما جغرافيا فاصلا وواصلًا بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى⁴، وإن تسمية "الساحل الإفريقي" هي تسمية عربية قديمة، أطلقها المسلمون الفاتحون أثناء نشرهم للإسلام في إفريقيا على المنطقة الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية⁵.

هناك اختلاف بين الباحثين حول تحديد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، وتحديد مجموعة الدول أو الكيانات السياسية المشكلة له تبعا لتعدد المعايير والأسس المعتمدة في ذلك، فوفق المعيار الجغرافي، تشمل منطقة الساحل الإفريقي جميع أرجاء إقليم الصحراء الإفريقية الكبرى ليشمل بذلك جميع الدول التي تشكل أراضيها امتدادات جغرافية للصحراء الإفريقية الكبرى سواء شملت هذه الأخيرة جميع أراضي هذه الدول كالنيجر ومالي وموريتانيا، أو شملت جزءا منها كدول المغرب العربي⁶، مع الإشارة إلى أن الصحراء الإفريقية الكبرى هي "إقليم طبيعي واسع، يمتد ليشمل معظم أراضي إفريقيا

¹ قول مراد، «الانفلات الأمني في دول الساحل... المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن»، في: بلهول نسيم (محررا)، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط. 1، 2016)، ص. 90.

² Manfred Overmann, Op.cit.

³ عبد العالي حور، «التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، شؤون عربية، ع. 176، في الموقع: <http://arabaffairsonline.org/article?p=182>، تاريخ الدخول: 16-02-2018.

⁴ قول مراد، مرجع سابق، ص. 90.

⁵ عبد العالي حور، مرجع سابق.

⁶ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 45-46.

الشمالية والغربية"¹، ويتسع المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وفق المعيار الاجتماعي المتعلق بالتركيبية القبلية والإثنية لسكان المنطقة ليضم بذلك جميع المناطق الجغرافية الممتدة عبر الصحراء الكبرى المأهولة بمجموعة من القبائل، أبرزها الطوارق².

تضم منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا حسب عضوية لجنة مكافحة الجفاف التي أنشأت عام 1971 كلا من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، ثم أضيفت لهذه المجموعة كلا من: غينيا بيساو والرأس الأخضر، وبسبب زحف رمال الصحراء الكبرى، تضاف إلى قائمة هذه الدول كلا من: السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا³، وعموماً، يمتد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، وتضم هذه المنطقة جغرافياً كلا من: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا و الرأس الأخضر، بالإضافة إلى جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، شمال نيجيريا، وأجزاء من إثيوبيا وإثيوبيا، أما جيوبوليتيكياً، فيتم التركيز أثناء الإشارة للمنطقة إلى "قوس الأزمات" الذي يربط السودان بموريتانيا مروراً بالتشاد، مالي والنيجر⁴، ويقابل منطقة الساحل الإفريقي على الضفة الشمالية للصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على البحر الأبيض المتوسط⁵، كما قد يتسع فضاء الساحل الإفريقي وفق المفهوم الجيوسياسي الواسع ليشمل كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، وهذا ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق شساعة في العالم بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع⁶.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من الخصائص الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والسياسية التي جعلت المنطقة فضاءاً جيوسياسياً، يكتسي أهمية جيواستراتيجية تكمن في كونه مجالاً جغرافياً يجاور مجموعة من الأقاليم الحيوية لأنها تجاور منطقة المغرب العربي شمالاً، مما يجعلها غير بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط، وتطل على المحيط الأطلسي غرباً عبر منفذ موريتانيا، وتشرف على

¹ يوسف روكز، مرجع سابق، ص 23

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 46.

³ محمد بوبوش، "علاقات المغرب وغرب إفريقيا... المحددات والتفاعلات، «قراءات إفريقية»، 14-03-2017، في الموقع:

<http://www.qiraatafrican.com>، تاريخ الدخول: 14-02-2018

⁴ فول مراد، مرجع سابق، ص 90.

⁵ محمد بوبوش، مرجع سابق.

⁶ المرجع نفسه.

البحر الأحمر شرقا الذي يفصلها عن منطقة الشرق الأوسط عبر السودان، فضلا عن مجاورتها لأهم المناطق المنتجة للبتروول والغاز الطبيعي بالقارة الإفريقية خاصة الجزائر ، ليبيا ونيجيريا واحتواء أراضيها على موارد طبيعية كالطاقة والمعادن¹.

تحتل منطقة الساحل الإفريقي أيضا مكانة محورية ضمن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لأنها تقع ضمن فضاء جيوسياسي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي منذ ستينات القرن العشرين مصدر تهديد أمني للأمن الوطني الجزائري، وبرز هذا التهديد بشكل جلي منذ مطلع التسعينات بسبب نشاط حركات التمرد "الطوارق" في شمالي مالي والنيجر، ونظرا للاثمات السياسية والأمنية وحالة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة الشمالية الغربية للساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة جراء انفجار الأزمة في شمال مالي مع مطلع عام 2013، وانتشار نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي شكلت تحديات أمنية كبيرة يفرضها الجوار الجغرافي على الأمن القومي الجزائري، تحولت المنطقة إلى مصدر تهديدات أمنية خطيرة لأمن الجزائر، دفع هذه الأخيرة إلى الاهتمام أكثر بجوارها الجغرافي الإفريقي، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الأمني في تفسير اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية في سياستها الخارجية منذ مطلع التسعينات.

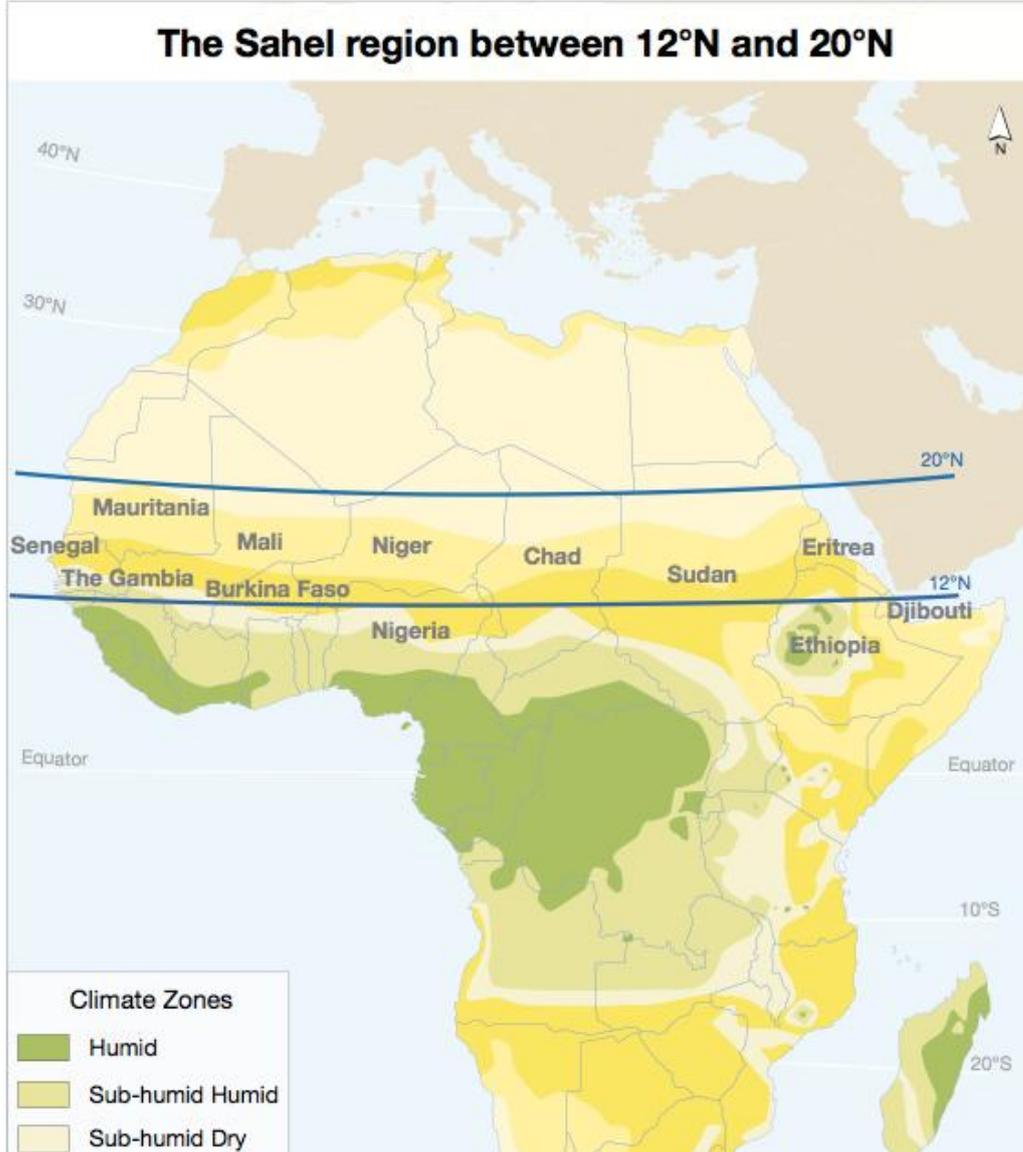
وتبرز الأهمية التي تتمتع بها دائرة الساحل الإفريقي كدائرة نشاط وحركة للسياسة الخارجية الجزائرية في دائرة تحركها الإفريقية من خلال أفراد صانع القرار الجزائري لإدارة علاقات الجزائر الثنائية مع دول الساحل الإفريقي مديرية فرعية يطلق عليها: "المديرية الفرعية لبلدان الساحل" التي تندرج ضمن "مديرية العلاقات الثنائية" المكلفة بمتابعة العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية في إطار "المديرية العامة لإفريقيا" المختصة بإدارة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية².

¹ فول مراد، مرجع سابق، ص.91

² المرسوم الرئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق، المادة الرابعة(04) ، ص.06

الخريطة رقم 03:

الموقع الجغرافي لفضاء الساحل الإفريقي



المصدر: European Parliament Director General for External Policies, A Coherent EU Strategy for the Sahel, 2012, <http://tinyurl.com/opw7oem>

المطلب الرابع: الأبعاد الثقافية والتاريخية لعلاقات الجزائر المغربية والإفريقية

ترتبط الجزائر بدول المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء إلى جانب العامل الجغرافي بمجموعة من الروابط والعلاقات التاريخية والثقافية الحضارية القديمة التي كرست انتماء الجزائر لفضائها المغربي والإفريقي، ولقد جعلت هذه الروابط والعلاقات بالإضافة إلى عوامل أخرى الفضاء الجيوسياسي المغربي والإفريقي دائرتين حيويتين تنشط وتتحرك فيهما سياسة الجزائر الخارجية بعد استقلالها.

أ. الأبعاد الثقافية والتاريخية - السياسية لعلاقات الجزائر مع دول المغرب العربي:

هناك مجموعة من العلاقات والروابط الثقافية-الحضارية والتاريخية والسياسية القديمة التي تربط الجزائر بدول المغرب العربي، يعود تاريخها إلى قدم تاريخ المنطقة التي شكلت على مر العصور وحدة جغرافية متجانسة ومتماسكة من جميع النواحي، متجانسة طبيعياً لتشابه جغرافية بيئاتها، وانعدام الحواجز الطبيعية بينها¹، متجانسة سكانياً لانتماء سكان شمال إفريقيا إلى الجنس الأبيض، ويرجع نسبهم حسب معظم الباحثين إلى "مازيغ ابن كنعان"²، أما عن تجانس المنطقة ثقافياً وحضارياً فيرجع إلى تعرض منطقة شمال إفريقيا في مختلف مراحل تاريخها قبل الفتح الإسلامي إلى موجات استعمارية تنتمي إلى حضارات مختلفة*، سعت جميعها إلى السيطرة على المنطقة بأكملها، وبعد وصول الفتوحات الإسلامية إلى بلاد المغرب، توحدت هذه الأخيرة ديناً (الإسلام) ولغة (العربية)، وبعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ظهرت مجموعة من الكيانات السياسية* التي وحدت المنطقة

¹ محمد علي دبوز، مرجع سابق، ص ص. 12-14

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط. 1، 1997)، ص ص. 07-08

* تعاقبت على منطقة المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي حضارات مختلفة بدءاً من الفينيقيين باعتبارهم أولى الموجات البشرية الوافدة إلى سواحل شمال إفريقيا، ثم خلفهم القرطاجيون، فالرومانيون الذين دام حكمهم في المنطقة قروناً عديدة، ثم الونداليون فالبيزنطيون عام 533م. (انظر: عبد العزيز غوردو، الفتح الإسلامي لبلاد المغرب: جدلية التمدين والسلطة) (الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني، ط. 2011، ص. 2)، ص. 18)

** من أبرز الإمارات التي كان لها تأثير وحضور بارز في تاريخ المغرب العربي: دولة الأدارسة، الأغالبة، دولة العبيديون، المرابطون، الموحدون، الحفصيون، المرينيون، الوطاسيون، دولة عبد الواد الزيانية.

في مراحل زمنية معينة (دولة الموحدين) ، وتقاسمتها وتنافست عليها في عهود زمنية أخرى (الدولة الحفصية والدولة المرينية والدولة الزيانية)¹.

استمرت نظرا لوحدة التاريخ ووحدة المصير والهدف المشترك علاقات الجزائر مع أقطار دول المغرب العربي (تونس، المغرب، ليبيا) في التاريخ المعاصر إبان فترة الاستعمار الأوروبي الذي تعرضت له أقطار المغرب العربي خلال القرن التاسع عشرة ومطلع القرن العشرين*، تجلى هذا من خلال مظاهر الدعم والمساندة المادية والمعنوية التي كانت قائمة بين هذه الأقطار سواء على مستوى سلطاتها السياسية أو على صعيد القاعدة الشعبية خلال الحقبة الاستعمارية، ويعتبر عامل هجرة وتقل سكان المغرب العربي بين أرجائه من بين العوامل أيضا التي ساهمت في توثيق روابط الاحتكاك والأخوة والتضامن بين أقطاره أثناء الحقبة الاستعمارية، كما ساهم أيضا قصد الطلبة الجزائريين المعاهد والمراكز الدينية في كل من تونس والمغرب لطلب العلم الشرعي وتوجه طلبة هذه الدول إلى جامعة الجزائر الفرنسية للدراسة في تعزيز العلاقات بين النخب المغاربية المثقفة وتقريب وجهات نظرها ومواقفها حول مطلب تحرير المغرب العربي².

ومع بداية تبلور الحركات الوطنية المغاربية في مطلع القرن العشرين، زادت العلاقات بين أقطار المغرب العربي الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) تشابكا وتداخلا على إثر العلاقات والاتصالات التي كانت قائمة بين حركاتها الوطنية الاستقلالية آنذاك التي أدركت في وقت مبكر أهمية المواجهة الموحدة والنضال المشترك ضد عدو استعماري واحد (الاستعمار الفرنسي)، تمخض عن هذه العلاقات تأسيس حزب "نجم شمال إفريقيا" في جوان 1926 الذي ناضل من أجل الاستقلال الكامل لأقطار

¹ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.49

* تعرضت أقطار المغرب العربي إلى موجات الاحتلال الأوروبي في فترات زمنية متقاربة، حيث وقعت الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي في ثلاثينات القرن التاسع عشرة عام 1830، وتوسع نفوذ الاستعمار الفرنسي من الجزائر شرقا نحو تونس في ثمانينات القرن التاسع عشرة عام 1881. ووقعت ليبيا تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين عامي 1911-1912. ووقعت المملكة المغربية معاهدة الحماية والانتداب مع فرنسا عام 1912 ، مع احتفاظ الاستعمار الإسباني بمنطقة الريف المغربي ومنطقة الصحراء الغربية.

² عبد الله مقلاتي، "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة:كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، 2007-2008.

المغرب العربي الثلاثة*، ولقد كان تأسيس هذا الحزب بمثابة انطلاقة حقيقية لمشروع وحدة النضال المغاربي في إطار كيانات نضالية مشتركة تهدف إلى تنسيق جهود الحركات الوطنية المغاربية وتقريب وجهات نظرها لتحرير أقطارها¹.

وعقب انتشار فكرة الكفاح المسلح بين مناضلي الحركات الوطنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان لأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية دورا هي الأخرى في الدعوة إلى وحدة الكفاح المسلح بين أقطار المغرب العربي، ولقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية منذ فجر اندلاعها بعدها المغاربي، بحيث جعلت مصيرها مرتبط بمصير أقطار المغرب العربي واعتبرت القضية الجزائرية جزءا لا يمكن فصله عن القضية التونسية والمغربية، هذا ما أقره مؤتمر الصومام²، كما حظيت الدائرة المغاربية بالأهمية والأولوية في دبلوماسية الثورة الجزائرية تجسد هذا من خلال تأكيد الانتماء المغاربي للجزائر والحث على ضرورة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية في جميع وثائق ثورة التحرير الكبرى، وبعد الاستقلال استمرت دعوة الجزائر في سياستها الخارجية المغاربية لتحقيق مشروع الوحدة المغاربية، ولقد أسفرت جهودها عن الإعلان عن تأسيس إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989.

ب. البعد التاريخي والسياسي لعلاقات الجزائر مع دول إفريقيا جنوب الصحراء:

ترتبط الجزائر بدول إفريقيا جنوب الصحراء وبالتحديد بدول الساحل الإفريقي إلى جانب العامل الجغرافي بمجموعة من الروابط والعلاقات التاريخية السياسية والحضارية التي ربطت بين ضفتي الصحراء: بلاد المغرب شمالا التي تعتبر الجزائر جزءا جغرافيا منها والبلاد الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى التي اشتهرت عند المؤرخين العرب باسم "السودان الغربي" والتي امتدت جغرافيا من المحيط

* تعود مبادرة تأسيس حزب "نجم شمال إفريقيا" إلى المناضل الجزائري "الحاج علي عبد القادر" عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الفرنسي أين كان يمارس هذا المناضل إلى جانب مجموعة من المناضلين المغاربة نشاطا سياسيا ضد الحركة الاستعمارية، وعندما أذنت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي لمناضلي المغرب العربي بالانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وتأسيس حزب خاص بهم، تأسس حزب "نجم شمال إفريقيا" برئاسة التونسي "الشاذلي خير الدين" الذي تسبب طرده من فرنسا عام 1927 في تحول هذا الحزب من حزب مغاربي إلى حزب جزائري برئاسة "مصالي الحاج"، وفي عام 1937 تم حل هذا الحزب ليخلفه حزب جديد تأسس في مارس 1937 "حزب الشعب الجزائري" (أنظر عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 288).

¹ عبد الله مقلاتي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

الأطلسي غربا إلى أطراف بحيرة تشاد شرقا ومن الضفة الجنوبية للصحراء الكبرى شمالا إلى نطاق الغابات الاستوائية جنوبا¹ وتضم هذه المنطقة حاليا ما يعرف بدول الساحل الإفريقي، وإن هذه العلاقات والروابط التاريخية القديمة التي يعود تاريخها إلى عصور ما قبل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب تؤكد العمق الإفريقي للجزائر وباقي دول المغرب العربي .

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في قيام وتوطيد العلاقات بين ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية أبرزها وأهمها جغرافية صحراء المنطقة الواصلة بين بلاد المغرب ومصر وبلاد السودان الغربي التي تميزت بانبساطها الطبيعي لعدم وجود عوائق طبيعية كالجبال والمرتفعات، هذا ما سهل حركة انتقال الأفراد من مجتمعات الضفتين خاصة حركة الوفود والقوافل التجارية القادمة من الشمال ببلاد المغرب إلى الجنوب نحو بلاد السودان الغربي التي عرفت آنذاك بثرائها وازدهار نشاطها الاقتصادي والحرفي بسبب تعدد مواردها ووفرة مياه أمطارها وأنهارها² ما جعلها تستقطب وفود التجار من بلاد المغرب للتجار بأسواق مدنها*، حيث كان يجلب هؤلاء الملح والحبوب والتمور والنياب والأواني من بلاد المغرب³ ويقتنون الذهب والعبيد من منطقة السودان الغربي خاصة منطقة جنوب غرب إفريقيا السوداء التي كانت تعرف آنذاك بغناها بهذه الثروات التجارية⁴. وفي القرن الثاني هجري عقب الفتح الإسلامي لبلاد المغرب تنامت حركة القوافل التجارية المغربية المتجهة نحو بلاد السودان الغربي بشكل كبير في عصر الدويلات الإسلامية* في بلاد المغرب الإسلامي خاصة في عهدي الدولة المرابطية

¹ عبد الله عيسى ، "مجتمع السودان الغربي قبل الإسلام"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 01 ديسمبر 2014، في

الموقع : <http://www.maspolitiques.com>، تاريخ الدخول: 20-04-2018

² محمد السنوسي العمراوي، "الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء"، في كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-"، المنعقد يومي الأربعاء والخميس 27 و 28 فيفري 2013، جامعة ورقلة.

* أشهر المدن التجارية بمنطقة السودان الغربي في هذه الفترة : مدينة" أودغست، مدن مملكتي مالي(تنبكت) وصنغي.

³ عبد الله عيسى، مرجع سابق.

⁴ الطيب بوسعد، "الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني(وادي ريغ نموذجاً)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.15(2011)، ص.433

** أشهر الدويلات الإسلامية التي نشطت فيها التجارة بين منطقة الشمال الإفريقي والجنوب الصحراوي: دولة بني مدرار الخارجية بسجلماسة (140هـ/757م) التي سميت آنذاك بدولة القوافل التجارية، الدولة الرستمية بتيهريت(160هـ/776م)، الدولة الإدريسية بفاس(172هـ/788م)، الدولة الأغلبية بالقيروان(184هـ/800م)(أنظر:الطيب بوسعد، مرجع سابق، ص.432)

والموحدية أين صاحبت الحركة التجارية بين الضفتين حركة دينية تهدف إلى نشر الإسلام في بلاد السودان الغربي¹.

لقد كان للطرق التجارية الواصلة بين ضفتي الصحراء الكبرى دورا كبيرا في توطيد الاتصالات والروابط التجارية بين تجار بلاد المغرب الإسلامي والسودان الغربي، كما كان لها الفضل أيضا في تقوية أواصر الأخوة بين شعوب الضفتين من خلال تقوية علاقات التقارب والتزواج بين العناصر السكانية المغاربية من بربر وعرب وسكان بلاد السودان الغربي على إثر الهجرات المتلاحقة للوفود المغربية إلى بلاد السودان خاصة قبائل البربر من لواتة وزناتة وصنهاجة الذين استقروا في الصحراء الفاصلة بين السودان الغربي والشمال الإفريقي².

قامت بين شعوب ضفتي الصحراء الإفريقية الكبرى أيضا روابط وعلاقات سياسية ساهمت هي الأخرى وبشكل كبير في الاتصال السياسي والحضاري بين منطقة شمال إفريقيا (المغرب الإسلامي) وبلاد السودان الغربي (إفريقيا جنوب الصحراء) خاصة في العصر الوسيط الإسلامي الذي تشكلت فيه روابط سياسية قوية بين الضفتين على إثر قيام دولة قوية في الجنوب الصحراوي في الجزء الغربي من بلاد المغرب الإسلامي سميت بالدولة المرابطية (454هـ - 1062/541م - 1147) التي كان لها الدور الكبير في نشر الإسلام بإفريقيا جنوب الصحراء³. واستمرت خلال التاريخ المعاصر العلاقات والروابط قائمة بين شعوب ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية خاصة خلال عهد التوسع الإمبريالي الاستعماري الأوروبي الذي امتد نفوذه ليشمل أغلب مساحة القارة السوداء، وعلى إثر الحركة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم الدول الإفريقية توطدت العلاقات والروابط التاريخية بين دول المغرب العربي شمال الصحراء الكبرى والدول الواقعة في جنوبها بفعل تضامن الحركات التحريرية آنذاك في دول المغرب العربي مع نظيرتها في دول الضفة الجنوبية للنضال ضد الاستعمار وتحصيل الاستقلال ، ولقد كان

¹ محمد السنوسي العمراوي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ عبد الجليل ملاح، "قبائل الملتئمين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات

ع.15(2011)، ص ص.75-76

لوحة المصير ووحدة الهدف والتاريخ المشترك دورا في إيجاد وتوطيد علاقات الدعم المادي والمعنوي بين هذه الحركات رغم الحدود التي اصطنعها الاستعمار¹.

بعد استقلال الجزائر استمر اهتمامها بعمقها الإفريقي وبلغ هذا الاهتمام ذروته خلال السبعينات، ولكنه تراجع بعد ذلك لصالح البعد المتوسطي واهتمام الجزائر والدول المغاربية بشكل عام بالعلاقات مع أوروبا بسبب ثقل الإرث التاريخي (الاستعمار) وشبكات المصالح التي تربط الطرفين خصوصا في الجانب الاقتصادي، ولقد أثر تركيز الجزائر ودول المغرب العربي على التوجه نحو الشمال على حساب الجنوب في العلاقات المغاربية - الإفريقية خصوصا مع ترسيخ تبعية المغرب العربي الاقتصادية لدول جنوب أوروبا إلى درجة أصبح فيها الدور الأوروبي الوسيط عاملا محددًا للعلاقة المغاربية - الإفريقية².

ج. البعد الثقافي والحضاري لعلاقات الجزائر بدول الساحل الإفريقي:

لقد ساهم احتكاك العرب الفاتحين بالتخوم الصحراوية كفتوحات "عقبة بن نافع" في الصحراء الليبية والجزائرية في توثيق العلاقات بين بلاد المغرب والجهات الجنوبية خلال مرحلة الفتوحات الإسلامية³، كما ساهم هذا العامل أيضا إلى جانب الروابط والعلاقات التجارية والاجتماعية والسياسية بين شعوب الضفتين في نشر الدين الإسلامي في المنطقة، حيث كان للعلماء والفقهاء المغاربة الذين استقدمهم حكام بلاد السودان الغربي لاستشارتهم في أمور دينهم دورا إصلاحيا كبيرا في القضاء على الخرافات والجهل والأمية ونشر الدين الإسلامي بين شعوب المنطقة⁴، وهكذا زادت شدة الروابط الدينية والحضارية بين شعوب منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي الذي أصبح يدين أغلب سكانه بدين الإسلام وشعوب منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر، وتظهر الروابط الدينية بين شعوب المنطقتين جلية من خلال انتشار الطرق التيجانية والقادرية في منطقة الساحل الإفريقي التي تجد أصولها في بلاد المغرب العربي خاصة في الجزائر أين تنتشر الطريقة القادرية في منطقة "توات" "الزاوية القادرية" بالإضافة إلى زوايا

¹ المرجع نفسه.

² عبد النور بن عنتر، "المغرب العربي وإفريقيا"، العربي الجديد، 21 فبراير 2015، في الموقع: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/21/، تاريخ الدخول: 20-04-2018

³ الطيب بوسعد، مرجع سابق، ص. 432.

⁴ محمد السنوسي العمراوي، مرجع سابق.

أخرى تنتشر في الجنوب الجزائري يقصدها طلاب العلم الشرعي من منطقة الساحل الإفريقي كزاوية عين ماضي" والزاوية التيجانية وزاوية تلمسان وتيماسين¹.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية الداخلية

محددات السياسة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدد السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، وإن الأوزان النسبية لتأثير هذه المتغيرات في السياسة الخارجية تختلف من محدد لآخر ولكن على العموم يكون تركيز الباحث أثناء سعيه إلى دراسة توجهات سياسة خارجية دولة ما والتعرف على أدوارها على دراسة أثر المتغيرات (المحددات) البنوية الداخلية المتعلقة بالخصائص القومية والنظام السياسي والمتغيرات المتعلقة بالقائد السياسي نظرا لما لهذه المتغيرات من تأثير كبير على تحديد توجهات وأدوار السياسة الخارجية للدولة في بيئتها الإقليمية والدولية²، لهذا السبب سوف يتم تركيز هذه الدراسة أثناء بحثها في محددات السياسة الخارجية الجزائرية الداخلية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي على دراسة أثر المحددات البنوية المتعلقة بالخصائص القومية، النظام السياسي بالإضافة إلى دراسة أثر المتغيرات المتعلقة بالقائد السياسي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية المادية

تتأثر سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بمجموعة من العوامل والمتغيرات البنوية المرتبطة ببيئة الجزائر الداخلية، بحيث تلعب هذه المتغيرات التي تشكل محددات دورا كبيرا في صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه هذه الدوائر مع الإشارة إلى أن حجم تأثير هذه المتغيرات يختلف ويتباين من محدد لآخر، وتضم المحددات المادية أو ما يعرف بالمقدرات القومية: المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي(الموارد الاقتصادية)، القدرات العسكرية.

¹ قط سمير، مرجع سابق.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.444.

1. المحدد الجغرافي:

يعتبر المحدد الجغرافي من أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي سواء تعلق الأمر بالدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية بشكل عام ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص لأن الوزن النسبي لهذا المحدد في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية كبيرا مقارنة بغيره من المحددات، إذ يلعب دورا هاما في تحديد أهداف سياسة الجزائر الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي، كما له الأثر الكبير أيضا في تحديد طبيعة أبعاد اهتمام سياسة الجزائر الخارجية ورسم معالم توجهاتها في هذه الدوائر، كما يعتبر المحدد الجغرافي أيضا أحد أهم محددات دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي، هذا ما عبر عنه السيد "عبد العزيز بوتفليقة" عندما كان وزيرا للخارجية عام 1973، حيث قال: "...وما جعل الجزائر تؤكد على هذه السياسة هو موقعها الجغرافي، بالفعل إن الجزائر لا تتميز عن دول (الجنوب) إلا بموقعها الجغرافي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، في العالم العربي وفي إفريقيا"¹.

أ. المحدد الجغرافي في سياسة الجزائر المغاربية

تقع الجزائر في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، تتوسط خطي طول 12° درجة شرقا، و 09° درجة غربا وبين دائرتي عرض 37° درجة شمالا و 19° درجة جنوبا²، وهي تعد وفق معطيات الجغرافيا السياسية دولة مركزية ومحورية في محيطها الإقليمي المغاربي لأنها تحتل موقعا جغرافيا محوريا في منطقة المغرب العربي، إذ تتوسطه وترتبط بين جناحيه الشرقي والغربي بمساحة شاسعة تقدر بحوالي: 2.381.741 كلم³ أي ما يعادل 42,39% من مساحة المغرب العربي وتعتبر بهذه المساحة أكبر الدول المغاربية حجما من حيث المساحة، محتلة بهذا المرتبة العاشرة عالميا والمرتبة الثانية إفريقيا وعربيا بعد السودان (قبل التقسيم)⁴، كما جعلتها مساحتها الشاسعة أيضا أكبر البلدان المتوسطية

¹ إدريس عطية، مرجع سابق، ص. 07.

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 37.

⁴ Tewfik Hamel, « L'Algérie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb : (Nœud gordien) et (Dilemme cornélien) », Magazine of political studies et International Relations, n°1, Janvier 2015, p.152

مساحة، ترتبط الجزائر بهذه المساحة بجميع الدول المغاربية بحدود برية يبلغ طولها حوالي: 6343 كلم¹ تتقاسمها مع جوار جغرافي يتكون من 07 دول تشترك الجزائر معها في حدود برية*.

يبلغ طول حدود الجزائر من الشرق مع تونس حوالي 965 كلم، وتمثل هذه الحدود ما يقارب 15,21% من مجموع حدود الجزائر البرية، يقدر طول شريطها الحدودي مع ليبيا بـ 982 كلم ما يعادل 15,48% من مجموع المساحة الكلية لحدودها البرية، وتتسم طبوغرافية هذه الحدود في قسمها الشمالي بوجود الجبال والتلال والسهول أما في قسمها الجنوبي فهي عبارة عن مناطق صحراوية، أما من الغرب يحد الجزائر المغرب الأقصى بحدود يبلغ طولها 1643 كلم وهي أطول الحدود البرية للجزائر مع دول جوارها الجغرافي، وتتميز هذه الحدود بوجود جبال ومرتفعات في الجزء الشمالي منها ومناطق شبه قاحلة وصحراوية في الجنوب ومقارنة بامتداد الشريط الحدودي مع المغرب، فإن الحدود الجزائرية مع موريتانيا ليست طويلة، حيث يبلغ طولها حوالي 463 كلم ما يعادل 7,30% من مجموع حدود الجزائر البرية، وهي عبارة عن مناطق صحراوية تتوزع فيها تجمعات سكانية صغيرة، ويبلغ طول حدود الجزائر مع الصحراء الغربية قرابة 42 كلم (0,66%) وهي أقصر حدود برية للجزائر، وتحدها من الجنوب دولة مالي بطول حدودي يبلغ: 1376 كلم ويمثل حوالي 21,69%، والنيجر بطول يبلغ: 956 كلم ما يعادل 15,07% من مجموع حدودها البرية².

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي هذا في منطقة المغرب العربي بوابة إفريقيا شمالا نحو باقي أنحاء العالم خاصة المتوسطية بسبب إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط بساحل بحري يبلغ طوله حوالي 1200 كلم*، كما تعد الجزائر في الوقت نفسه بسبب هذا الموقع مدخلا للعمق الإفريقي جنوبا،

¹Ibid.

* تحدد الحدود النطاق الإقليمي الذي يدخل في اختصاص كل دولة لكونها خطوطا فاصلة بين الدول، يحدد من خلالها المجال الذي تبسط فيه الدول سيادتها وسلطانها وتطبق فيه قوانينها، بحيث ينتهي عنده الاختصاص الإقليمي لإحدهما ويبدأ للآخرى.

²Hocine Labdelaoui, Op., Cit., p.03

* تعتبر الجزائر ودول المغرب العربي التي تمتلك معا واجهة بحرية متوسطية تقدر بحوالي 5000 كلم، تمتد من أعادير بالمغرب الأقصى إلى توبروق بليبيا نقاط مراقبة للملاحة البحرية بدءا من خليج سرت شرقا إلى السواحل الجزائرية التي تتحكم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية وصولا إلى المغرب غربا التي تحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق الذي يعتبر ممرا أطلسيا هاما نحو حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط بامتداده بين ثلاث قارات مجالا حيويا للحركة التجارية بين العالم الغربي وعالم الخامات والقوميات الجديدة في الشرق

وتعتبر هذه الخصائص الجغرافية امتيازات طبيعية منحها الجغرافيا للجزائر وحرمت منها باقي وحدات المغرب العربي. ونظرا لخصائص وأهمية موقع الجزائر الجغرافي في قلب منطقة المغرب العربي، أعتبر المحدد الجغرافي إلى جانب عوامل تاريخية وثقافية أخرى في مقدمة العوامل التي تربط الجزائر بجوارها المغاربي، حيث يفرض هذا الموقع على الجزائر ضرورة الاهتمام بالتفاعلات التي تحدث داخل هذا الجوار الجغرافي المهم ويفرض عليها أيضا لعب دور فاعل في تفاعلاته وفي تحديد مسار وتطورات أحداثه وقضاياها.

تجلى مظاهر تأثير المحدد الجغرافي في توجيه سياسة الجزائر الخارجية ورسم أدوارها في دائرة تحركها المغاربية من خلال تمسك الجزائر الكبير في سياستها الجهوية المغاربية بمجموعة من المبادئ لا تزال راسخة في ميثاق وديساتير الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تتعلق هذه المبادئ ب: مبدأ ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبعد هذا المبدأ مبدءا أساسيا في سياسة الجزائر الخارجية في المنطقة المغاربية، مبدأ حماية السيادة الوطنية والاستقلال الوطني ووحدة الدولة الجزائرية الترابية ومبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ ترسيم الحدود وتنمية المناطق الحدودية، ولقد اعتمدت الجزائر على هذه المبادئ في إدارة المشاكل الحدودية التي دخلت فيها مع دول جوارها المغاربي مباشرة بعد استقلالها عام 1962، كما اعتبرت هذه المبادئ أيضا خلال هذه الفترة موجها هاما لعلاقات الجزائر البينية مع دول المغرب العربي¹.

وتبرز أهمية تأثير المتغير الجغرافي في سياسة الجزائر المغاربية بشكل بارز من خلال إعطاء الجزائر أهمية وألوية كبيرة للبعد الأمني في سياستها المغاربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لأن خصائص موقع الجزائر الجغرافي في منطقة المغرب العربي أكسب الفضاء الجيوسياسي المغاربي أهمية أمنية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الجزائري² لكون أن موقع الجزائر المركزي في قلب المنطقة المغاربية

الأوسط وإفريقيا والمحيط الهندي لكونه ممرا رئيسيا للسفن والبواخر التجارية خاصة ناقلات المحروقات، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، وتمر حوالي 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية الآتية من الخليج وإفريقيا الشمالية. (انظر: الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.9، 2010، ص.231، وانظر أيضا: محمد رياض، "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004)، ص.167).

¹ Hocine Labeledaoui, Op.Cit., pp.05-07

² Radia Kesseiri, Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rationale :the case of Algeria under Houari Boumediene ,1965-1978, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of

يجعل أمنها القومي مكشوفاً من كل الجبهات، هذا ما يجعله شديد التأثير بما يحدث في باقي كيانات منطقة المغرب العربي مما يشكل عبئاً أمنياً ثقيلاً عليها ويكون عاملاً من عوامل ضعفها من الناحية الأمنية خاصة في حالة عدم استقرار المحيط الإقليمي المغاربي¹، هذا ما يفسر إدراك صانع القرار في الجزائر في وقت مبكر مباشرة بعد الاستقلال أهمية استقرار المنطقة المغاربية كعامل حيوي وأساسي لضمان حماية الأمن القومي الجزائري وشرطاً أساسياً لتعزيز أداء الجزائر الاقتصادي عبر بناء علاقات حسن الجوار الإيجابي مع دول المنطقة بهدف توفير جو ملائم للاستقرار والوفاق الذي يساعد بدوره على تحقيق الأمن بدلاً من حالة عدم الاستقرار نتيجة اختلال توازن القوى واللجوء إلى آليات الحرب في المنطقة². ويستمر حضور العامل الجغرافي في توجيه سياسة الجزائر الخارجية في دائرة تحركها المغاربية في ظل ما تشهده بعض دول جوارها المغاربي (ليبيا وتونس) من أزمات أمنية وسياسية منذ نهاية عام 2010 في سياق ما عرف بـ "ثورات الربيع العربي" التي أفرزت مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية التي أضحت تهدد بنبوية الدولة في منطقة المغرب العربي وتهدد أمن مجتمعاتها³.

ب. المحدد الجغرافي في سياسة الجزائر الإفريقية

إن موقع الجزائر المحوري في منطقة المغرب العربي في شمال غرب إفريقيا جعل الجزائر مفتاح إفريقيا شمالاً على حد تعبير الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" عام 1963⁴، وفي الوقت نفسه جعلها امتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى العمق الإفريقي جنوباً في اتصال مباشر مع عمقها الإفريقي "إفريقيا جنوب الصحراء" عبر منطقة الساحل الإفريقي التي تجاورها الجزائر في حدودها الجنوبية مع دولتي مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم، ومع

Philosophy, the Department of Arabic and Middle Eastern Studies, the University of Leeds, November, 2005, p. 106.

¹Ibid.

²Ibid.

³ سعيد ياسين، "إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، المستقبل العربي، ع. 462، أوت 2017، ص. 49.

⁴ جهاد الغرام، موسى العيدي، "سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000: نمط الإمكانيات وحدود الدور"، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.

النيجر بمسافة 956 كلم وبهذا الجوار فهي تعد جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء بإطالاتها تقريبا على أغلب دول الوسط الإفريقي¹.

ويبرز أثر المتغير الجغرافي في سياسة الجزائر الخارجية الموجهة لدائرة تحركها الإفريقية من خلال اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية الإفريقية بدائرة الساحل الإفريقي، ويتجلى هذا الاهتمام في سعي الجزائر إلى لعب دور في حل الأزمات السياسية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل الإفريقي وحرصها على إقرار الأمن والسلم فيها، بحيث تسعى الجزائر إلى أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية بالمنطقة، ولعل أهم عامل يدفع الجزائر إلى الاهتمام بأزمات قضايا منطقة الساحل الإفريقي خصوصا الأمنية منها يرجع إلى شساعة الحدود البرية التي تربطها بأهم دولتين من دول قوس الأزمات، إذ تعتبر الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية مع منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر) من بين أهم العوامل التي دفعت بالجزائر إلى الاهتمام أكثر بأمن هذه المنطقة لأن الطبيعة الصحراوية لهذه الحدود بمساحتها الشاسعة وطول مسافتها وانبساطها لعدم وجود عوائق طبيعية كالجبال والمرتفعات بالإضافة إلى انخفاض كثافتها السكانية خاصة في أقصى الجنوب أين تبتعد التجمعات السكانية عن بعضها بحوالي 700 كلم بسبب جفاف مناخ المنطقة وقساوة العيش فيها تجعل هذه الحدود سهلة الاختراق والعبور من جهة وتصبح في الوقت نفسه عملية مراقبتها ورصد تحركات المارين بها من جهة ثانية² سواء تعلق الأمر بتدفق موجات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود المالية - الجزائرية خاصة، حيث أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة بلد مقصد وعبور للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة إما للاستقرار فيها أو للوصول إلى ليبيا وتونس والمغرب أو للتوجه نحو أوروبا* أو ما تعلق بنشاط الجماعات الإرهابية

¹ المرجع نفسه.

² Hocine Labdelaoui, Op.Cit., p.03

* هناك مجموعة من الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين للدخول إلى الإقليم الجزائري أو الخروج منه والتوجه إلى دول أخرى، أهم هذه الطرق هي: - الطريق من غاو (GAO) في مالي إلى عين قزام في الجزائر مرورا بالمدينة المالية (Gidal)، الطريق من غاو المالية إلى برج باجي مختار بالجزائر مرورا بالمدينة المالية تاسليت (Tassalit)، الطريق من أقاداز (Agadez) بالنيجر إلى عين قزام وجانت بالجزائر مرورا بالمدينة النيجيرية (Chirfa)، ومن غدامس (Ghadamès) الليبية إلى بلدة برج مسعودة بالجزائر، يستعمل الطريق الأول والثاني المشار إليهما من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي، غامبيا، موريتانيا، السنغال، الكوت ديفوار، غينيا، نيجيريا، في حين أن الطريقين الآخرين يسلكهم المهاجرون القادمون من النيجر، بوركينافاسو، الكاميرون، إثيوبيا، السودان ومن دول أخرى في إفريقيا الشرقية ودول آسيوية، أما الطرق التي يمر بها المهاجرون للخروج من الإقليم الجزائري باتجاه دول أخرى هي كما يلي: - للوصول إلى ليبيا يمر "برج مسعودة" الذي لا يبعد عن المدينة الليبية "غدامس"، وللوصول إلى الحدود المغربية يشقون

وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة عبر منطقة الساحل التي اتخذت من المناطق الحدودية الجنوبية مرتعا وملادا آمنا لها وموقع انتشار استراتيجي لضرب الحكومة الجزائرية داخليا وإخراجها خارجيا وهنا تكمن خطورة تداعيات أزمات منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري¹.

وفي ظل هذه التهديدات والتحديات الأمنية التي تفرضها الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل (مالي خاصة) ، وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة للجنوب الجزائري الذي يحتوي على موارد طاقوية (البنترول والغاز) تشكل العصب الأساسي لاقتصاد البلاد، تجد السلطة السياسية في الجزائر نفسها أمام تحدي كبير يفرض عليها تخصيص موارد بشرية ووسائل تكنولوجية متطورة لمراقبة حدودها وضرورة السعي أيضا إلى بناء علاقات تعاون إقليمي كبير بين الجزائر و دول الجوار لمواجهة خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تهدد أمن دول المنطقة بأكملها².

وتزداد أهمية المتغير الجغرافي كمحدد لسياسة الجزائر الخارجية تجاه دائرة الساحل الإفريقي في ظل تواجد عنصر الطوارق في الجنوب الجزائري على المناطق الحدودية المتاخمة لشمال كل من النيجر ومالي التي تعرف هي الأخرى انتشارا وتواجدا لمثل هذا العنصر في مناطقها الشمالية، حيث يرتبط طوارق مالي والنيجر بعلاقات قرابة ونسب مع طوارق الجزائر، هذا ما يجعل الجزائر تراعي عامل المتغير السكاني(الطوارق) في سلوكها الخارجي إزاء أزمات المنطقة.

طريق "مغنية" و"بشار" و"مرسى العقيد لطفى" القريب من مدينة "السعيدية" و"الناظور" المغربية، ويمر المهاجرون غير الشرعيين بثلاث مدن جزائرية في الجنوب(تمنغاست، جانت، أدرار) للوصول إلى ثلاثة مدن تؤدي إلى الشمال وهي: ورقلة، عين أمناس،بشار،حيث أن الوصول إلى ورقلة يساعدهم للتوجه إلى مدن الشمال والوصول إلى الساحل،أو التوجه إلى المدن الغربية خاصة مغنية للوصول إلى الحدود المغربية،أما الطرق التي تمر على "عين أمناس"تؤدي إلى "برج مسعودة"أو"ورقلة" للوصول إلى الحدود الليبية أو التونسية، أما الطرق التي تمر من بشار فهي تؤدي إلى الحدود المغربية أو المدن الشمالية الغربية للجزائر مرورا بعين الصفراء، مشرية، تلمسان،مغنية.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.59.

² Hocine Labdelaoui, Op., Cit., p.03

2. المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية):

يؤثر امتلاك الدولة لموارد اقتصادية في سياستها الخارجية، غير أن هذا التأثير لا يرتبط فقط بحجم وطبيعة هذه الإمكانيات والموارد، بقدر ما يرتبط بقدرة الدولة ومستواها أو درجة تطورها التكنولوجي الذي يمكنها من استغلال هذه الموارد وتحويلها بالشكل الذي يساهم في تطوير ونمو اقتصادها، وهذا ما يجعلها قوة اقتصادية تمنحها وزنا ومكانة إقليمية ودولية مما ينعكس إيجابا على تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ويبرز تأثير المحدد الاقتصادي في سياسة خارجية الدولة من خلال مساهمة هذا المحدد إلى جانب محددات أخرى في تحديد طبيعة أهداف ووسائل وتوجهات السياسة الخارجية لأن تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، يتطلب توفر وحشد الموارد المادية وغير المادية اللازمة لتنفيذها وتحقيق أهدافها، كما يبرز تأثير هذا المحدد في السياسة الخارجية من خلال درجة فعالية هذه الأخيرة، إما بزيادة قدرة الدولة على التصرف في سياستها الخارجية، وتوسيع مجال أو هامش حريتها في المناورة أو العكس تقييدها وعدم فعاليتها، ويتجلى تأثير المحدد الاقتصادي بشكل ملموس وبارز من خلال تمكين الدولة من لعب أدوار إقليمية أو دولية مؤثرة وفاعلة في فضاءها الإقليمي أو الدولي.

تتمتع الجزائر بمقدرات وإمكانيات وموارد اقتصادية طبيعية هامة ومعتبرة، جعلتها أحسن حالا اقتصاديا مقارنة ببعض دول جوارها المغاربي، ودول جوارها الجنوبي في فضاءها الإفريقي، سواء كانت هذه الدول من فضاء دول الساحل الإفريقي، أو من دول القارة السمراء بشكل عام، إذ يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا*، حيث تعتبر الجزائر رابع أكبر دولة إفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي¹، ويرجع ثقل الجزائر الاقتصادي في محيطها الإفريقي الذي لا يجعل منها في الواقع قوة اقتصادية في هذه الفضاءات إلى ما تزخر به من ثروات طاقة هامة، على رأسها البترول والغاز الطبيعي، إذ تعتبر الجزائر واحدة من أكبر ثلاثة دول منتجة للبترول في إفريقيا، ويشكل البترول الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يحتل حوالي 97% من صادراتها، كما تمتلك الجزائر ثامن أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي من أكبر عشر دول منتجة للغاز في العالم، وثالث أكبر

* تضم قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا كلا من: نيجيريا، مصر، جنوب إفريقيا، الجزائر، المغرب، السودان، أنجولا، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا.

¹ د.ذ.ك، " أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا"، تاريخ النشر: 11 أبريل 2017، في الموقع: <https://www.al-iqtisad.net>، تاريخ الدخول: 20-04-2018.

دولة عضو في منظمة الأوبك بعد إيران وقطر، ورابع أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، وثالث أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي لأوروبا في المتوسط¹.

إن تمتع الجزائر بالموارد الطاقوية المذكورة آنفاً، جعلها تتمتع بموقع هام كمنتج رائد للنفط والغاز الطبيعي في شمال إفريقيا بشكل خاص، وهذا ما انعكس إيجاباً على بحبوحتها المالية واحتياجاتها النقدية مقارنة بدول جوارها الإقليمي خصوصاً في حالة ارتفاع أسعار البترول، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعاره نظراً لطبيعة اقتصاد الجزائر الريعي التي تجعله يتأثر كثيراً بارتفاع وانخفاض أسعار هذا المورد في الأسواق العالمية، ولكن على العموم يمكن القول بأن تمتع الجزائر بهذه الموارد الطاقوية، جعل الاقتصاد الجزائري أحسن حالاً من اقتصاديات دول جواره الجهوي المغربي، وأقوى اقتصاداً في منطقة الساحل الإفريقي، وأحد أكبر عشر اقتصاديات في إفريقيا، ولكن يجب الإشارة إلى أن الجزائر لا تعد قوة اقتصادية مقارنة بما تمتلكه، وما تتمتع به من موارد، وبالنظر إلى طبيعة اقتصادها الريعي.

يبرز أثر المحدد الاقتصادي في سياسة الجزائر الإقليمية المغربية أو الإفريقية من خلال إدراك صانع القرار الجزائري لثقل الجزائر الاقتصادي في محيطها الإقليمي بسبب أهمية الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها، والتي تؤهلها في تصوره بالإضافة إلى عوامل أخرى (تقلها التاريخي-السياسي وتقلها السكاني، وتقلها الجيوسياسي) لتزعم منطقة المغرب العربي وفق مبدأ "التوازن الطبيعي"²، وهنا يبرز أثر المحدد الاقتصادي إلى جانب مقومات أخرى في جعل الجزائر تسعى إلى بلوغ الزعامة الإقليمية سواء في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، ودفعها أيضاً نحو السعي للعب دور إقليمي فاعل في دوائر محيطها الإفريقي بما يتوافق ويتناسب مع حجم إمكاناتها ومقوماتها المادية وغير المادية، لأن امتلاك الجزائر لموارد اقتصادية هامة، يمكنها من توفير وحشد الموارد اللازمة لأداء أدوار إقليمية فاعلة على الصعيد القاري الإفريقي سواء على المستوى السياسي (دعم حركات التحرر) أو على الصعيد الاقتصادي-التموي (مساعدة الدول الإفريقية للنهوض باقتصادياتها، تنمية المناطق الحدودية، ودورها في مبادرة النيباد) أو على الصعيد الأمني من خلال اضطلاعها بلعب دور أمني هام من أجل استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي أو في منطقة المغرب العربي باعتبار الجزائر الدولة الأكبر في

¹ مصطفى دلة أمينة، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية،

ص. 124.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41.

محيطها الإقليمي من حيث الموارد والتجهيزات خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، كما يبرز أثر هذا المحدد أيضا من خلال اعتماد الجزائر الوسائل الاقتصادية كمسح الديون وتقديم الإعانات والمنح المالية والمساعدات المادية كأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها المغاربية والإفريقية بشكل خاص، فضلا عن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بالنظر إلى ما تتمتع به من إمكانات مادية تؤهلها للعب هذا الدور.

3. القدرات العسكرية:

تعتبر الجزائر وفق معيار العامل العسكري كعامل من عوامل قوة الدولة قوة عسكرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث صنفت القوات العسكرية الجزائرية وفق تصنيف "جلوبال فاير بور" "Global Fire Power" لعام 2017 في المرتبة الثالثة عربيا بعد مصر والسعودية، واحتلت المرتبة الثالثة والعشرين (23) عالميا، في حين جاء تصنيف المغرب في المرتبة الخامسة عربيا، والرابعة والخمسين عالميا¹، وبناء على هذا يعد الجيش الجزائري من أقوى الجيوش العسكرية في منطقة شمال إفريقيا، إذ يحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد الجيش المصري، كما اعتبر الجيش الجزائري في دراسة قام بها مركز "الدفاع الأمريكي" من أكثر الجيوش تنظيما في شمال إفريقيا².

تعد ميزانية الإنفاق العسكري في الجزائر من أكبر ميزانيات الإنفاق العسكري في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى بناء قوة عسكرية يحسب لها حساب في شمال إفريقيا، وهذا ما دفعها إلى تكريس جهود معتبرة لعصرنة وتحديث قواتها العسكرية وتزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة، وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الدفاعية الحديثة واستعمال الأنظمة الإلكترونية المعقدة. ويظهر اهتمام الجزائر ببناء قواتها العسكرية وعصرنتها من خلال تمكنها في ظرف سبع سنوات فقط من زيادة قدراتها القتالية و عصرنة تجهيزات قواتها العسكرية والتحكم في التقنيات العسكرية الجديدة والمتطورة وزيادة مخزونها من الأسلحة³، مما انعكس على ارتفاع النفقات المخصصة للقطاع العسكري الذي أثر بدوره على ترتيب الجيش الجزائري عالميا وإقليميا⁴، وبالإضافة إلى القدرات

¹ د.د.ك، "ترتيب الجيوش العربية بتصنيف جلوبال فاير 2017"، 10 يوليو 2017، في الموقع:

<https://www.mubasher.info/news/2018-04-20>، تاريخ دخول الموقع: 20-04-2018

² Tewfik Hamel, Op.Cit., p.154

³ Idem.

⁴ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 124.

العسكرية، تمتلك الجزائر خبرة كبيرة وهامة في مجال مكافحة الإرهاب اكتسبتها من تجربتها في محاربة هذه الظاهرة خلال عقد التسعينات.

يتجلى أثر العامل العسكري في سياسة الجزائر الخارجية من خلال اضطلاع الجزائر بلعب دور القائد الإقليمي لجهود التنسيق والتعاون الأمني لمكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي (مبادرة دول الميدان)، وقيادتها لجهود التعاون الأمني في إطار ثنائي أو ثلاثي في منطقة المغرب العربي، إذ تسعى الجزائر لأن يكون لها دور وحضور في مختلف الترتيبات الأمنية الإقليمية خاصة في فضاءها الجيوسياسي المغاربي والساحل الإفريقي بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات عسكرية وخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، كما يبرز أثر هذا المتغير أيضا من خلال الشراكة الإستراتيجية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني، وتعويل هذه الأخيرة على الجزائر لأداء دور الوكيل لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة، كما يمكن تفسير سعي الجزائر إلى تحسين مستوى قدراتها العسكرية، والعمل على تحديثها وتجهيزها بأحدث الأجهزة العسكرية المتطورة تكنولوجيا في سياق سعي الجزائر أولا إلى رفع وتطوير مستوى قدراتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمنها القومي في بيئتها الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي، ورغبتها في الحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي مع المغرب خصوصا في ظل سعي هذا الأخير إلى التسلح، لأنه لا يمكن تفسير وفهم سعي الجارتين إلى التسلح بمعزل عن طبيعة العلاقة بينهما¹، وأخيرا سعي الجزائر إلى بلوغ مرتبة القوة الإقليمية في المنطقة².

المطلب الثاني: المحددات المجتمعية والسكانية

يتأثر تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بشكل كبير بمحددات البيئة الداخلية المجتمعية أو القومية التي تلعب دورا كبيرا إلى جانب باقي محدّدات البيئة الداخلية في رسم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية، كما تؤثر المحددات القومية أيضا في تحديد أدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي. تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية أيضا اتجاه دائرتها الإفريقية، وبالتحديد اتجاه دائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية ضمن دائرة تحرك الجزائر الإفريقية

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 88-90

² المرجع نفسه، ص 62

بالمحدد السكاني المتمثل في عنصر الطوارق المنتشرين في الجنوب الجزائري، وفي مناطق أخرى من شمال دول الساحل الإفريقي المجاورة للجزائر كمالى والنيجر، وهذا ما جعل لهذا المتغير أثر في توجيه سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص والدائرة الإفريقية بشكل عام.

1. المحددات المجتمعية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي وحدة دولية بالمحددات المجتمعية أو القيمية التي تعبر عنها التوجهات المجتمعية السائدة في المجتمع، لأن هذه الأخيرة تؤثر على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للوقائع الخارجية، وتضع ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية على اختيار بدائل معينة، وفي الوقت نفسه توفر أدوات لتبرير سياسات خارجية معينة، وتعرف التوجهات المجتمعية بأنها: "مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وهي تشمل مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والنسق العقيدي الوطني والأيديولوجية"¹.

أ. النسق العقيدي الوطني:

من أهم مكونات التوجهات المجتمعية التي لها تأثير في السياسة الخارجية النسق العقيدي الوطني الذي يتكون من العقائد الأساسية التي تتضمن تصور المجتمع أو معظمهم على الأقل لما هو كائن ولما ينبغي أن يكون، ويستمد النسق العقيدي الوطني من التقاليد التاريخية للمجتمع وخبرته في التعامل الخارجي، ويستمد أيضا من تراثه الثقافي، الديني وموقعه الجغرافي². ويعتبر النسق العقيدي الوطني مصدرا هاما من المصادر التي تشكل ما يعرف بـ"عقيدة السياسة الخارجية" أو "هوية الدولة الوطنية والدولية"^{*} التي تحدد دورها مجموعة الأدوار التي يفترض أن تلعبها الدولة سواء على المستوى

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 202

² المرجع نفسه، ص. 204

* تعكس "الهوية الوطنية" ثقافة الأمة وقيمتها وتصوراتها، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية اصطلاحا ينسجم وهوية المجتمع الداخلي، ويشير معنى "الهوية الدولية" إلى: "مجموع المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتقتنع بها، وتتبنها إلى حد تصبح فيه تعبيراً عن هويتها الدولية، وعاملاً معرفياً بأهدافها الجماعية" (أنظر: رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 87)

الإقليمي أو الدولي¹، وعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية تعكسها مجموعة المبادئ التي تقوم عليها، والتي تجد أساسا لها في النسق العقيدي الوطني الذي يتسم بطابعه الثوري المستمد من خصائص الشخصية الوطنية للشعب الجزائري المتشبثة بعقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، ورفض كل أشكال الظلم والتبعية، ورفضها لمظاهر الإمبريالية، معاداتها للتدخل الأجنبي، انحيازها إلى الشعوب المستعمرة ودعمها للتيار الثوري التحرري²، ولقد كان لهذه الخصائص جميعها دورا كبيرا في تحديد ورسم معالم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي والأدوار التي اضطلعت بها الجزائر عقب استقلالها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي العالمي.

يستمد النسق العقيدي الوطني الجزائري أصوله ومنطلقاته من منطلقات الثورة الجزائرية، ولقد ساهمت التجربة التاريخية التي عاشتها الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي في بلورة هذه المبادئ والمنطلقات التي شكلت بعد الاستقلال مرجعية ومنطلق أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية³، وتستمر هذه المنطلقات كأسس ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية إلى يومنا هذا.

من أهم المبادئ التي كرسها النسق العقيدي الوطني الجزائري كعقيدة ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الخارجي بشكل عام، واتجاه دوائر محيطها الإفريقي بشكل خاص ما يلي:

1. مبدأ حماية الاستقلال الوطني: يعكس مبدأ حماية الاستقلال والسيادة الوطنية التوجه الاستقلالي للجزائر في سياستها الخارجية، ويشير معنى الاستقلال إلى: "مدى قدرة الدولة على تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها وتوجهاتها وقراراتها"⁴، وبناءا على هذا المعنى فإن حماية استقلال الجزائر الوطني يستلزم: حماية وحدة إقليمها الترابية وصونه من أي تهديد خارجي، حماية الجزائر لاستقلالية اتخاذ قراراتها الخارجية بعيدا عن أي ضغط أو إكراه خارجي، حماية سيادة الدولة الجزائرية على إقليمها البري والبحري والجوي و حتى تحمي الجزائر استقلالها الوطني، حددت مهمة جيشها الشعبي الوطني في مهمة حماية سلامة إقليمها الترابي، الدفاع عن وحدتها الوطنية ورفض الجزائر اللجوء إلى

¹ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 87.

² المرجع نفسه، ص. 83.

³ إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص. 123.

⁴ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 86.

الحرب في علاقاتها الخارجية ودعوتها إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي و تنمية علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المشتركة¹.

ويعتبر مبدأ حماية الاستقلال الوطني أهم مبدأ يحكم ويوجه سلوك الجزائر الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي، وتتجلى مظاهر تمسك الجزائر بمبدأ حماية الاستقلال الوطني في سياسة الجزائر الإقليمية الموجهة خاصة لدائرة تحركها المغاربية من خلال إصرار الجزائر وتمسكها بهذا المبدأ أثناء إدارتها لمشاكلها الحدودية مع دول جوارها المغاربية خاصة مع المملكة المغربية خلال عقدي الستينات والسبعينات².

2. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدءاً من مبادئ القانون الدولي، وأحد أهم المبادئ التي تضمنها الميثاق المؤسس لهيئة الأمم المتحدة، ويقضي هذا المبدأ بامتناع أي دولة عن التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يجعله أحد الضمانات الأساسية لاحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول³، والاحترام المتبادل للأقاليم المتجاورة، وأحد أهم المبادئ المؤسسة لعلاقات حسن الجوار⁴.

تلتزم الجزائر في سياستها الخارجية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء في علاقاتها الثنائية، وعلى مستوى المنظمات الدولية والإقليمية التي تعد عضواً فيها، كما تلتزم الجزائر أيضاً بهذا المبدأ أيضاً في مواقفها وسلوكياتها الخارجية إزاء الأزمات التي تعرفها دول جوارها الجغرافي في بيئتها الإقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وإن سبب حرص الجزائر على تطبيق هذا المبدأ، يعود إلى إيمانها العميق بأن التقيد والالتزام بهذا المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى فرض الاحترام

¹Hocine Labdelaoui, Op., Cit., p.06

² Idem.

³ لخضر رابحي، "الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة"، تاريخ النشر: 06 جوان 2017، ص.160، في الموقع:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14073> ، تاريخ الدخول: 24-02-2018

⁴ وهبية خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، الدراسات القانونية المقارنة، م.02، ع.01،

المتبادل بين الدول المتجاورة، وهذا ما يساعد في نظرها على التأسيس لعلاقات "حسن الجوار" التي تشكل أساسا مهما لحفظ الأمن والسلم على المستوى الإقليمي خاصة¹.

3. مبدأ حسن الجوار الإيجابي: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تحكم وتوجه علاقات الجزائر مع دول جوارها الجغرافي مغاربيا وإفريقيا، حيث تبني الجزائر تصورها لعلاقاتها مع دول محيطها الإقليمي المغاربي والإفريقي بناء على هذا المبدأ. ويشير معنى هذا المبدأ في العقيدة الجزائرية وفق ما أصرح به الوزير الأول الجزائري السابق "إسماعيل حمداني" بأنه مبدأ يؤسس لعلاقات دولية أو إقليمية مبنية على أساس احترام أمن حدود الدولة المتجاورة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية².

ولقد التزمت وتمسكت الجزائر بهذا المبدأ بشكل كبير بعد استقلالها لحل مشاكل ترسيم الحدود مع جيرانها من دول المغرب العربي والساحل الإفريقي جنوبا، كما التزمت به أيضا كمبدأ ضابط وموجه لموقفها وسلوكها الخارجي اتجاه نزاع الصحراء الغربية واتجاه النزاع الذي عرفته دول جوارها الجنوبي في منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر) بسبب تمرد الطوارق مع مطلع التسعينات، داعية باسم هذا المبدأ إلى ضرورة اللجوء إلى الحوار والتفاوض لحل نزاعات المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي³.

4. مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي وجهت سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي خاصة محيطها الجهوي المغاربي، لأن الجزائر استندت ووظفت هذا المبدأ لمواجهة وحل مشكلتها الحدودية مع جارتها المملكة المغربية بعد الاستقلال ونظرا لأهمية هذا المبدأ بالنسبة للجزائر للحفاظ والدفاع عن وحدتها الترابية، راحت الجزائر تسعى وتدافع عن تبني هذا المبدأ في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1964، مبررة تمسكها ودعمها لهذا المبدأ على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية بأن إعادة النظر في الحدود القائمة بين الدول من شأنه أن يزعج بالقارة الإفريقية في دوامة الحروب، وهذا ما يساهم بدوره في المحافظة على الأمن والسلم في القارة الإفريقية، خصوصا وأن حدود الدول الإفريقية وضعها الاستعمار ولم يراع فيها الخصوصيات الثقافية والعرقية لسكانها⁴.

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 89.

² Hocine Labdelaoui, Op., Cit., p06.

³ Idem.

⁴ Slimane Chikh, Op., Cit., p.44

5. الحل السلمي للمشاكل والنزاعات الإفريقية عن طريق التفاوض وداخل البيت الإفريقي عبر ضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي لحل النزاعات البينية المغاربية أو النزاعات الإفريقية ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية، أي أن الدبلوماسية الجزائرية تفضل التحرك لحل أزمات جوارها الإقليمي المغاربي والإفريقي بشكل عام ضمن جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً)¹، وتدعو الجزائر إلى تجنب اللجوء إلى استعمال العنف والقوة لحل هذه النزاعات، كما ترفض أيضاً وبشكل كبير التدخل الخارجي لحل أزمات ومشاكل الدول الإفريقية، لأن هذا في نظرها يهدد سيادة واستقلال الدول الإفريقية، ولتحقيق هذا المبدأ، تبادر الجزائر بلعب دور الوسيط من خلال جهود دبلوماسيتها الكبيرة لتسوية الكثير من النزاعات الإفريقية كالنزاع الصومالي-الإثيوبي، والنزاع بين تنزانيا و بورندي، والنزاع الإثيوبي - الإريثري²، ولقد ظلت الجزائر متمسكة بهذا المبدأ في سياستها الخارجية اتجاه فضائها الإفريقي منذ استقلالها إلى وقتنا الراهن، وإن رفض الجزائر وتنديدها المستمر بخطورة التدخل الخارجي في حل الأزمات الأمنية والسياسية التي تعرفها دول منطقة الساحل الإفريقي مؤخراً، يدل على مدى تمسك الجزائر بهذا المبدأ.

6. مبدأ حق الشعوب في الاستقلال وتقرير مصيرها: يحتل هذا المبدأ الغير قابل للتصرف مكانة كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية، ويرجع هذا إلى تاريخ الجزائر الطويل في المعاناة من سيطرة الاستعمار الفرنسي، وهذا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تناضل قبل الاستقلال على المستوى الدولي للتأثير في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر والتي تزامنت مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في استعادة سيادته وتقرير مصيره، وبهذا استطاعت الثورة الجزائرية بدبلوماسيتها المناضلة المساهمة في التأثير لإصدار القرار الأممي رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال يوم 14 ديسمبر 1960³.

¹ بوهالي سهام، "الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي: المضامين والمكاسب"، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية، ص.03

² Slimane Chikh, Op., Cit., p.46

³ مصطفى بوطورة، "سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات، حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان"، الشعب، نشر بتاريخ: 21 مارس 2015، في الموقع: www.ech-chaab.com، تاريخ الدخول: 19-05-2018

ويظهر تشبث الجزائر وتمسكها في سياستها الخارجية بمبدأ حق الشعوب في التحرر وتقرير مصيرها من خلال موقفها التاريخي الثابت الداعم والمساند لحركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإن دعم الجزائر المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو، ووقوفها إلى جانب حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مثال بارز عن قيمة هذا المبدأ كأحد ثوابت سياسة الجزائر الخارجية، لهذا السبب ولأسباب أخرى تتعلق بحماية الأمن القومي الجزائري خلال عقد السبعينات، وبالتنافس بين الجزائر والمغرب حول الزعامة الإقليمية في منطقة المغرب العربي، تستغل الجزائر سياستها الإفريقية لخدمة أهداف وأغراض سياستها الخارجية في دائرة المغرب العربي.

ب. الثقل التاريخي والرصيد الدبلوماسي:

يشكل الثقل التاريخي -السياسي والرصيد الدبلوماسي الذي تتمتع به الجزائر أحد أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، لأن عامل الثقل التاريخي - السياسي الذي اكتسبته الجزائر في منطقة المغرب العربي وعلى المستوى القاري الإفريقي على إثر النجاح الذي حققته ثورتها ضد قوى الاستعمار الفرنسي، جعل الجزائر ترى في نفسها بعد الاستقلال قائدا لحركات التحرر الإفريقية وفي العالم الثالث عموماً¹، وجعل الحركات التحررية في هذه المناطق ترى في الجزائر نموذجاً للتحرر الذي يجب الإقتداء به، مما حول الجزائر لعب دور قيادي في تأييد حركات التحرر في دائرة تحركها المغاربية (جبهة البوليساريو) والإفريقية، وفي مختلف أنحاء العالم، كما أن رصيدها الدبلوماسي الراجع إلى حنكة وخبرة دبلوماسيتها في الدفاع عن قضايا إفريقيا والعالم الثالث، مناصرتها للقضايا العادلة، التزامها الاستقلالية والحيادية في قراراتها ومواقفها الخارجية وقدرة دبلوماسيتها أيضاً على إدارة وحل بعض النزاعات الإقليمية والدولية، ومكنها وأهلها للعب دور الوسيط في حل بعض النزاعات و الأزمات التي عرفتها دائرة تحركها المغاربية والإفريقية، ويستمر قبولها والتعويل عليها من طرف أطراف إقليمية ودولية للعب دور الوسيط إلى يومنا هذا لإدارة وحل الأزمات التي تعرفها بعض دول جوارها المغاربي (تونس وليبيا)، ودولة مالي في الساحل الإفريقي وكل هذا راجع إلى رصيدها وخبرتها في مجال الوساطة الدبلوماسية.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41

ج. أثر المتغير الأيديولوجي:

لقد كان لعامل أيديولوجية النظام السياسي الجزائري** تأثيرا هو الآخر في سلوك الجزائر الخارجي، ويتجلى تأثير البعد الأيديولوجي في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي من خلال طبيعة المبادئ التي قامت عليها سياسة الجزائر الخارجية مباشرة بعد الاستقلال، كما يبرز هذا التأثير أيضا خلال فترة حكم أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال السيد "أحمد بن بلة" الذي تحركت السياسة الخارجية في عهده على أساس أيديولوجي أكثر من تحركها على أساس المصالح¹، لتأتي فترة حكم الرئيس "هواري بومدين"، وتجسد هي الأخرى أثر التكوين الثوري والأيديولوجي - القومي للرئيس "هواري بومدين" في تشكيل عقيدة الجزائر الأمنية وفي أداء وفعالية سياسة الجزائر الخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي خلال عقدي الستينات والسبعينات²، إذ أعتبر المتغير الأيديولوجي خلال هذه الفترة محددا أساسيا دفع الجزائر إلى تركيز اهتمامها في سياستها الخارجية على الدائرة الإفريقية، وهذا ما جعل سياستها الإفريقية تتسم بالبعد الأيديولوجي، متأثرة في ذلك بالاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي الذي ميز العلاقات الدولية آنذاك³.

كما يتجلى أثر التوجه الأيديولوجي الثوري للرئيس "هواري بومدين" في سياسة الجزائر الإفريقية من خلال طبيعة الخطاب السياسي الرسمي الذي اتسم بالعالمية والثورية والنمطية⁴، ساندت فيه الجزائر القضايا العادلة العربية والإفريقية وقضايا العالم الثالث، ودعمت من خلاله حركات التحرر في إفريقيا، وفي دول العالم الثالث بشكل عام، مطالبة بحق تمكين الشعوب في تقرير مصيرها، ضرورة تغيير النظام الاقتصادي العالمي والنضال ضد الإمبريالية، مع الإشارة إلى أن الرئيس "هواري بومدين" سعى من

** تعرف الأيديولوجية بأنها: "تصور شامل للمجتمع المثالي، يقدم الأدوات العملية الكفيلة بتحقيق هذا المجتمع" (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 398).

¹ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص. 130

² عمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية"، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=43481>، تاريخ الدخول: 20-03-2018

³ قط سمير، مرجع سابق.

⁴ منير موسى أبو رحمة، "دور الدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي"، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية، ص. 08

خلال خطابه هذا إلى التوفيق بين الاعتبارات الأيديولوجية و البراغماتية في السياسة الخارجية الجزائرية¹، لأن الدول تمزج أثناء سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية بين البراغماتية والمبادئ، ولقد أثر التوجه الأيديولوجي للرئيس "هوارى بومدين" وطبيعة تصوراته على طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر في دائرة تحركها الإفريقية.

أما عن أثر المحدد الأيديولوجي في سياسة الجزائر المغربية، فيمكن اعتباره محددًا هامًا حكم ووجه علاقات الجزائر مع دول المغرب العربي خلال عقدي الستينات والسبعينات ويتجلى هذا بارزًا من خلال التوتر الذي طبع العلاقات البينية المغربية، خاصة علاقات الجزائر مع جارتها تونس والمملكة المغربية التي اتسمت بالتوتر بسبب تباين التوجه الأيديولوجي لكل من النظام السياسي الجزائري ذو التوجه الثوري-الاشتراكي، والنظاميين السياسيين المغربي والتونسي في عهد "حكم بورقيبة" اللذان تخندقوا ضمن توجه المعسكر الغربي الليبرالي، وهكذا تأثرت العلاقات بين دول المغرب العربي بالاستقطاب الأيديولوجي الذي طبع العلاقات الدولية آنذاك، خصوصًا العلاقات بين الجزائر والمغرب. وإن مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو ودعمها المادي والمعنوي لها مباشرة بعد تأسيسها، يدل هو الآخر على حضور البعد الأيديولوجي في سياسة الجزائر المغربية خلال عقد السبعينات.

2. المحدد السكاني:

يؤثر المتغير السكاني في سياسة خارجية الدولة، إذ يعتبر أحد أهم المحددات الهامة المؤثرة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، ويرتبط تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية بطبيعة التركيبة المجتمعية لسكان الدولة من توزيعهم العرقي، وانتمائهم الديني، بحيث تجد الدولة نفسها التي تتسم بتنوع عرقي أو طائفي أو اثني في التركيبة السكانية لمجتمعاتها مضطرة إلى الأخذ في حسابها التعدد المجتمعي الذي تتميز به أثناء صياغة واتخاذ قراراتها ومواقفها الخارجية إزاء أزمات وقضايا معينة لها علاقة بهذا التعدد خاصة إذا كانت هذه الأقليات موزعة ومنشرة في مناطق حدودية واقعة بينها وبين دول جوارها الجغرافي، وهذا هو حال الجزائر بالنسبة لمسألة أو قضية الطوارق .

¹ Radia Kesseiri, *Op., Cit.*, p.238

يعتبر تواجد أقلية تارقية(طوارق) في الجنوب الجزائري أحد أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية ودور الجزائر الإقليمي في الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي¹ وترجع هذه الأهمية إلى كون أن عنصر الطوارق يشكل أحد مكونات المجتمع الجزائري، يتركز تواجدهم في بعض مناطق الجنوب الجزائري كالهقار ، جانت ، تمنراست وأدرار، وهم يرتبطون بطوارق منطقة الساحل الإفريقي بروابط قرابة ونسب وعلاقات تجارية وثقافية-حضارية²، ولقد أدركت الجزائر منذ استقلالها وبالتحديد منذ مطلع عقد التسعينات الخطر الأمني الذي يشكله تواجد أقلية من الطوارق في الجنوب الجزائري بمحاذاة أقليات تارقية أخرى تنتشر في شمال مالي والنيجر وباقي دول الساحل على أمنها القومي³، هذا ما يجعل تخوفها قائما ومستمرًا إزاء هذه المسألة خاصة بعد نجاح حركة الطوارق الأزوادية في السيطرة على شمال مالي مع نهاية 2012، ومطلع عام 2013.

إن تخوف الجزائر الدائم من خطر التهديد الأمني الذي تشكله فضية الطوارق بالنسبة لها يفسر موقفها من أول تمرد للطوارق عرفته مالي عام 1961 ويفسر أيضا حرصها المستمر على لعب دور الوسيط لحل أزمة الطوارق في مالي والنيجر منذ مطلع التسعينات، حيث احتضنت الجزائر جميع اللقاءات التي جمعت طوارق شمال مالي مع الحكومة المركزية المالية، ويستمر حرص الجزائر على لعب هذا الدور إلى يومنا هذا في الأزمة الأخيرة التي عرفتها مالي مع أواخر عام 2012 التي التزمت الجزائر الحذر في مواقفها اتجاهها لأن صدور أي موقف من الجزائر يلحق ضررا أو يكون ضد الطوارق المنتشرين في الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل قد يؤدي إلى إثارة وتحريض طوارق الجزائر⁴، لهذا تحاول الجزائر قدر الإمكان تجنب أن تكون طرفا في صراع أو في حل من شأنه أن يقمع الطوارق أو لا يراعي مصالحهم⁵، كما يظهر اهتمام الجزائر بقضية الطوارق من خلال الاهتمام الذي أولته منذ منتصف

¹ قط سمير، مرجع سابق.

² الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، السنة

36، ع.422، أبريل 2014، ص.101

³ قط سمير، مرجع سابق.

⁴ بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والساحل الإفريقي: الأمن شرط التنمية والاستقرار، الحلول السياسية

للأزمات بدل الخيار العسكري"، الشعب، 01 أوت 2013، ع.16172، ص.07

⁵ Abed Charef, « L'Algérie et la crise malienne : le conflit au Mali a accentué le sentiment d'encerclement algérien avec des foyers de tension qui se rapprochent de ses frontières alors que le terrorisme interne constitue toujours une menace, »AFKAR/IDEES, Printemps 2013, p.46

التسعينات لتنمية المناطق الجنوبية عبر إنشاء ما يسمى بـ"صندوق تنمية الجنوب" وإعداد برامج تنموية خاصة بهذه المناطق¹.

المطلب الثالث: المحددات السياسية

يؤثر النظام السياسي في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية من حيث طبيعته (ديمقراطية أو تسلطية)، حجم الموارد السياسية المتاحة له في ميدان صنع السياسة الخارجية والضوابط والقيود المفروضة عليه في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف هذه السياسة، بالإضافة إلى هذه العوامل تؤثر درجة استقرار النظام السياسي هي الأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية، ويرجع سبب هذا التأثير إلى اعتبار النظام السياسي بمثابة البيئة الداخلية التي تصنع فيها السياسة الخارجية، كما أن طبيعته سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية هي التي تحدد طبيعة وشكل عملية صنع القرار الخارجي والفواعل المسؤولة عن صنع هذا القرار.

أ. أثر طبيعة النظام السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية

يتسم النظام السياسي الجزائري بطبيعته "التسلطية" من الناحية السياسية وطبيعته "الرئاسوية" من الناحية الشكلية (العلاقة بين السلطات) بسبب تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية² والهيمنة الواضحة والشبه المطلقة للسلطة التنفيذية بقيادة مؤسسة "رئاسة الجمهورية" على باقي المؤسسات الأخرى خاصة مؤسسة البرلمان³، إذ تستفرد السلطة التنفيذية وبالتحديد رئيس الجمهورية بعملية صنع السياسة الخارجية* واتخاذ القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري باعتبارها المقرر والموجه لهذه السياسة من خلال الصلاحيات والسلطات الواسعة التي أوكلتها لها مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة في تسيير وتدبير الشؤون الخارجية، حيث اشتركت جميع هذه الدساتير في تغليب وترجيح كفة السلطة التنفيذية على

¹ قط سمير، مرجع سابق.

² أومايوف محمد، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، 2013، ص. 300

³ طيبي عيسى، طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص. 114

* تعرف عملية صنع السياسة الخارجية بأنها: "عملية سياسية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وتهدف إلى صياغة برنامج للعمل في المجال الخارجي وتتضمن هذه العملية مجموعة من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار" (انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 449)

السلطة التشريعية وباقي السلطات والمؤسسات الأخرى¹ بما فيها التعديلات الدستورية الأخيرة لعام 2016 التي أدت هي الأخرى إلى تعزيز المركز القانوني لرئيس الجمهورية من الناحية العضوية ومن الناحية الوظيفية في الحالات العادية والحالات الاستثنائية بمنحه سلطات وصلاحيات واسعة²، هذا أدى إلى اعتبار رئيس الدولة "العامل الحاسم" في عملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري.

ومن بين العوامل التي ساعدت على تحول مؤسسة الرئاسة بدعم من مؤسسة الجيش في مختلف المراحل التاريخية والسياسية التي عرفتها الجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى مؤسسة تنفرد بسلطة صنع السياسة الخارجية، افتقار النظام السياسي الجزائري إلى وجود مؤسسات سياسية قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، بحيث أنه " كلما تدنى مستوى تطور المؤسسات السياسية واتسم النظام السياسي بالطابع السلطوي ازداد تأثير القائد السياسي على السياسة الخارجية"³، وإن ضعف وعجز بل غياب مؤسسة البرلمان عن المشاركة في عملية صنع وتحديد السياسة الخارجية الجزائرية مظهر من مظاهر ضعف وتدني درجة مأسسة النظام السياسي الجزائري رغم التطور الحاصل في مسار تأسيس مؤسسات دستورية وسياسية جديدة كاستحداث غرفة ثانية في الهيئة التشريعية، ولكن بالرغم من ذلك غاب دور هذه الهيئة في عملية صنع السياسة الخارجية سواء في عهد الأحادية الحزبية أين سيطر حزب جبهة التحرير الوطني على بنية وتشكيلة هذه المؤسسة التي تحولت إلى مجرد هيئة للمصادقة على سياسات ومشاريع الحزب وأمينه العام ممثلاً في شخص رئيس الجمهورية أو في عهد التعددية الحزبية بسبب استمرارية سيطرة أحزاب السلطة على تشكيلته البرلمانية وتعيين رئيس الجمهورية لثلاث أعضاء مجلس الأمة "الغرفة الثانية"⁴ بالإضافة إلى الهيمنة التي تمارسها السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال تدخل رئيس الجمهورية في الاختصاص التشريعي عبر

¹ طيبي عيسى، مرجع سابق، ص ص. 175-177

² عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام، "المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع. 14، أكتوبر 2016، ص. 83

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 381

⁴ محمد سنوسي، "النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات"، الوطن، تاريخ نشر المقال: 2015/09/09، في الموقع: <http://www.elwatandz.com/politique/20418.html>، تاريخ الدخول: 25-04-2018

التشريع بموجب أوامر تمتعه بحق المبادرة بمشاريع القوانين، امتلاكه سلطة إصدار القوانين والاعتراض عليها، تعيينه لثلث أعضاء مجلس الأمة وتمتعه بصلاحيات حل المجلس الشعبي الوطني ودعوة البرلمان للانعقاد وممارسة رئيس الدولة أيضا سلطة تنظيمية واسعة غير محددة وغيرها من السلطات والصلاحيات التي عززت مركز رئيس الجمهورية في مواجهة سلطات وصلاحيات الهيئة التشريعية¹.

كما يساهم أيضا عامل غياب دور مؤسسات وفواعل أخرى غير رسمية في عملية صنع السياسة الخارجية إلى جانب رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري في تمتع صانع القرار الخارجي "رئيس الجمهورية" بهامش كبير من الحرية في مجال رسم السياسة الخارجية بسبب ضعف القيود المفروضة عليه في هذا المجال من طرف الفواعل والقوى غير الرسمية في مقدمتها الأحزاب السياسية والرأي العام.

ب. أثر المتغيرات القيادية (العوامل الشخصية) في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم عملية صنع القرار الخارجي في الجزائر على غرار باقي الأنظمة السياسية التسلطية بقلة عدد الجهات المشاركة في هذه العملية وبروز رئيس الجمهورية كفاعل ولاعب محوري في عملية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، هذا ما يؤدي إلى ما يسمى بـ"شخصنة عملية صنع السياسة الخارجية" بسبب تأثير قرارات هذه الأخيرة بالعوامل الشخصية المتعلقة بشخصية رئيس الدولة (القائد السياسي)، مع الإشارة إلى أن دور العوامل الشخصية في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية يقل في الأنظمة الديمقراطية ويزيد في الأنظمة التسلطية لافتقار هذه الأنظمة إلى بنى و مؤسسات متخصصة في تدبير الشأن الخارجي وقادرة على لعب دور مؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية مما يعظم دور القائد السياسي، ويجعله يلعب دورا أساسيا ومهما في هذه السياسة، وتمثل هذه الأنظمة ما سمي بـ"الدول النامية"² أو "دول العالم الثالث"، لهذا دأبت الدراسات التي اهتمت بتحليل السياسة الخارجية لهذه الدول إلى

¹ عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام، مرجع سابق، ص ص. 79-81

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 381

التركيز على دراسة المتغيرات القيادية* المرتبطة بالقائد السياسي "صانع القرار" في السياسة الخارجية نظرا للتأثير البارز لهذه المتغيرات في عملية صنع وتوجيه سياسة خارجية هذه الدول.

1. عوامل تأثير المتغيرات القيادية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بشكل كبير بالمتغيرات القيادية¹ سواء كانت هذه المتغيرات متغيرات قيادية موضوعية أو متغيرات قيادية نفسية، مع الإشارة إلى أن درجة تأثير المتغيرات القيادية في صياغة السياسة الخارجية تتباين وتختلف من نظام سياسي لآخر بشكل عام ومن قائد سياسي لآخر بشكل خاص فهي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين وبتفاوت المواقف السياسية، ولكن على العموم ترتبط درجة تأثير المتغيرات القيادية في صياغة السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل التي يؤدي توفرها إلى زيادة أثر هذه المتغيرات في السياسة الخارجية² والعكس في حالة غيابها، وينطبق هذا الأمر على السياسة الخارجية الجزائرية التي تأثرت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالمتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي ممثلا في "رئيس الجمهورية"، هذا ما جعل عملية صنع القرار الخارجي رهينة "الأطر الفردية بدلا من الأطر المؤسسية"³، ويرجع سبب هذا التأثير إلى مجموعة من العوامل أهمها: طبيعة النظام السياسي الجزائري التسلطية والرئاسوية التي تتيح مجموعة من الفرص التي تسمح وتساعد على استفراد مؤسسة الرئاسة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية باعتبارها المقرر والموجه لهذه السياسية، هذا ما ساهم بشكل كبير بدوره في زيادة أثر المتغيرات القيادية المتعلقة بالقائد السياسي صانع القرار ممثلا في "رئيس

* تنقسم المتغيرات القيادية إلى قسمين: متغيرات قيادية موضوعية، وهي تشير إلى: "مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي وهي تنتج أثرها على السياسة الخارجية بشكل مباشر"، أما المتغيرات القيادية النفسية: فهي " تلك المتغيرات المرتبطة بالبيئة النفسية للقائد السياسي كالعقائد والإدراكات والتصورات الذهنية للقائد السياسي"، وهي عبارة عن "متغيرات وسيطة تنتج من خلالها المتغيرات الموضوعية البنوية أثرها على السياسة الخارجية" (انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 371)

¹ سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام: وحدة التكوين والبحث: الدينامية الجديدة في العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2002، ص. 11

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 372

³ عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ص. 109

الجمهورية" في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية في مختلف مراحل حكم الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة في الجزائر.

كما ساهم أيضا عامل كاريزمية القائد السياسي ممثلا في رئيس الدولة ودرجة اهتمامه وخبرته بمجال السياسة الخارجية في زيادة تأثير المتغيرات المرتبطة به على السياسة الخارجية الجزائرية، ويشير مفهوم "الكاريزما" إلى: "قدرة القائد السياسي على اكتساب الولاء والإخلاص والثقة من طرف جماهيره باعتباره مصدرا شرعيا للسلطة، بحيث تخلق الكاريزما عند الجماهير انطبعا عاما بأن حل المشكلات العامة لن يتحقق إلا من خلال القائد السياسي، هذا ما يدفعهم لإعطائه تفويضا مطلقا في إدارة السياسة الخارجية"، بناء على هذا، تساهم كاريزمية رئيس الدولة في زيادة شعبيته مما يضعف من حدة القيود المفروضة عليه في مجال رسم السياسة الخارجية ويسمح له بهامش كبير للتصرف في هذا المجال وتزيد أيضا من احتمال تأثير المتغيرات القيادية المرتبطة به على سياسة خارجية دولته¹.

2. مظاهر تأثير المتغيرات القيادية في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد برز تأثير عامل كاريزمية شخصية الرئيس وقوة شعبيته في السياسة الخارجية الجزائرية بشكل بارز خلال عهدي حكم الرئيس "هوارى بومدين" والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، هذا ما منحهما تفويضا واسع الصلاحيات في إدارة وتسيير الشؤون الخارجية، كما لعب أيضا عامل درجة اهتمام وخبرة رئيس الجمهورية بالمجال الخارجي دورا في زيادة تأثير هذا الأخير على السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث أنه كلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية وكان متمرسا وذو خبرة كبيرة في شؤونها، زاد احتمال انعكاس متغيراته القيادية على السياسة الخارجية لدولته وزاد احتمال تأثيره فيها" خصوصا إذا كان قد مارس العمل السياسي الخارجي قبل وصوله إلى السلطة كأن يشغل منصب وزير الخارجية قبل اعتلائه كرسي الرئاسة² وينطبق هذا الحال على السيد "عبد العزيز" بوتفليقة" الذي شغل منصب وزير الخارجية في عهد حكم الرئيس "هوارى بومدين" لمدة ستة عشر عاما (1963-1979)، هذا ما أكسبه خبرة وحنكة معتبرة في تسيير وإدارة الشأن الخارجي وساهم في تكوين رؤية واضحة لديه حول طبيعة العلاقات الدولية بشكل عام وعلاقات الجزائر الدولية بشكل خاص.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 378.

² المرجع نفسه، ص. 377-380.

تفاوتت أسباب ودرجات اهتمام الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر بالسياسة الخارجية، ولقد تراوحت جميع اهتماماتهم حول مجموعة من النقاط الأساسية تتعلق ب:- اعتبار السياسة الخارجية أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية (الحيوية) للدولة ووسيلة لاكتساب الهيبة والمكانة الدولية، - استخدام السياسة الخارجية كأداة لخدمة أهداف وأغراض السياسة الداخلية واستغلالها أيضا لإكساب النظام السياسي الشرعية وتأكيد شعبية القائد، ولقد أدت السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" هذه الوظائف، حيث لعبت السياسة الخارجية دورا في إكساب الرئيس "هواري بومدين" الشرعية والشعبية في الداخل التي كان يفنقدها بسبب طريقة وصوله إلى السلطة (الانقلاب) وماضيه الثوري والتاريخي المجهول لدى الجزائريين غير أن موقفه الثوري من العدوان الإسرائيلي عام 1967 وتقديمه للدعم العسكري والسياسي لمساندة جيوش الدول العربية في حربي 1967 و1973 وموقفه المعارض لمبادرة "أنور السادات" بزيارة القدس عام 1977 للتفاوض مع إسرائيل التي شكل على إثرها إلى جانب دول ما يعرف بالأنظمة التقدمية في العالم العربي (سوريا، ليبيا، اليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية) جبهة "الصمود والتصدي"، فضلا عن وقوفه إلى جانب حركات التحرر في العالم ودوره البارز في الدفاع عن قضايا إفريقيا و دول العالم الثالث في المحافل الدولية، كل هذا أكسبه شعبية كبيرة لم يكن ينتظرها على الصعيد الداخلي جعلته شخصية بارزة على الصعيد الدولي، هذا ما يفسر بعض أهداف سياسة الرئيس "هواري بومدين" الخارجية التي يمكن تحديدها في ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حول: خدمة سلطته وشعبيته، البحث عن الزعامة الإقليمية وخدمة التنمية¹.

كما اهتم القادة السياسيون "الرؤساء" في النظام السياسي الجزائري أيضا بالسياسة الخارجية لتجاوز وحل أزمت داخلية والتكيف مع متغيرات ومستجدات البيئة الدولية الإقليمية والعالمية هذا ما نراه بارزا في فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، وزادت درجة اهتمام القائد السياسي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالسياسة الخارجية استجابة لمتطلبات البيئة الداخلية وامتدادا للسياسة الداخلية وخدمة لأهدافها وتكيفها مع مستجدات البيئة الدولية والبيئة الإقليمية خصوصا في ظل التهديدات الأمنية التي أضحت تهدد الأمن القومي الجزائري جراء ما تعرفه بعض دول المغرب العربي (تونس وليبيا) ودول الساحل الإفريقي (مالي) من حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني.

¹ رابح لونيبي، مرجع سابق، ص ص. 233-231

تؤثر متغيرات البيئة النفسية للقائد السياسي صانع القرار إلى جانب متغيرات بيئته الموضوعية في السياسة الخارجية للدولة، وتشمل متغيرات البيئة النفسية "مجموعة عقائد و إدراكات وتصورات القائد السياسي"، وبما أن القائد السياسي في النظام السياسي الجزائري يجسده رئيس الدولة الذي يعد المسؤول الأول دستوريا عن تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي "التسلطية" التي تجعله يمارس نوعا من الاحتكار والهيمنة على عملية صنع القرار الخارجي تؤثر متغيرات بيئته النفسية على السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا ما يتعلق بعقائده وتصوراته ورؤيته لعلاقات الجزائر الخارجية ولأدوارها الإقليمية.

ويبرز تأثير عقائد وتصورات وإدراكات رئيس الدولة في سياسة الجزائر الخارجية بشكل خاص في عهدي حكم الرئيس "هوارى بومدين" والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث ارتبط تأثير المتغيرات القيادية للرئيس "هوارى بومدين" في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية بعامل الشرعية التاريخية والثورية وبتكوينه الثوري والإيديولوجي - القومي وكذا بنسقه العقيدي وتصوراته وإدراكه لطبيعة الوضع العالمي القائم آنذاك بشكل عام وطبيعة علاقات الجزائر الدولية بشكل خاص وتصوره أيضا لطبيعة أدوار الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي¹، حيث جعل الرئيس "هوارى بومدين" سياسة الجزائر الخارجية انعكاسا لمقارباته تحت إشراف وتنفيذ وزير خارجيته آنذاك السيد "عبد العزيز بوتفليقة"².

تتجلى مظاهر تأثير متغيرات البيئة النفسية في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة المغرب العربي في فترة حكم الرئيس "هوارى بومدين" من خلال نظرة الرئيس "هوارى بومدين" لوحدة المغرب العربي وشروط بنائه مركزا في ذلك على "بناء مغرب الشعوب"، ولقد كان لإدراك وتصور الرئيس "هوارى بومدين" أثرا في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية آنذاك خصوصا ما تعلق بضرورة إبقاء منطقة المغرب العربي منطقة استقرار وأمن، كما يبرز أثر هذه المتغيرات بشكل ملموس من خلال طبيعة علاقات الجزائر البينية مع المغرب وموقف الجزائر من مسألة الصحراء الغربية.

لقد أثرت أيضا عناصر البيئة النفسية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من عقائد وإدراكات وتصورات بشكل كبير في السياسة الخارجية الجزائرية التي "ظلت رهينة معادلته الشخصية" خاصة خلال

¹ عمارة عمرو، مرجع سابق.

² إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 152.

عهدته الرئاسية الأولى والثانية¹، ويرجع تأثير المتغيرات القيادية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في السياسة الخارجية إلى تمتعه بالشرعية التاريخية الثورية² وخبرته السياسية ومهارته الدبلوماسية في إدارة الشأن الخارجي خاصة وأنه عايش أهم مرحلة للدبلوماسية الجزائرية نعتت بالعصر الذهبي التي تم فيها رسم المعالم الكبرى لمفاهيم ومقاربات سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، هذا ما جعله "يتبنى ويجسد سياسة جزائرية إقليمية ودولية قائمة على مرجعية ومنطلق أشرف عليه شخصيا في التسيير الميداني لسياسة الجزائر الخارجية خلال فترة 1965-1978"³ بالإضافة إلى علاقاته الشخصية مع رؤساء وشخصيات سياسية من دول أخرى وميله إلى ربط علاقات التعاون والحوار مع الآخرين بسبب فكره الليبرالي المنفتح⁴.

ويظهر أثر البعد القيادي في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية خلال فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال اهتمام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بدفع عجلة التعاون والتضامن الإفريقي وانشغاله بقضايا إقرار الأمن و تحقيق التنمية في القارة الإفريقية وسعيه الحثيث نحو استرجاع مكانة الجزائر على الصعيد الإفريقي وفك العزلة الدولية التي فرضت عليها خلال عقد التسعينات وسعيه أيضا إلى تأكيد حضور الجزائر في دائرة تحركها الإفريقية من خلال المضي بها نحو لعب دور إقليمي فاعل لإقرار الأمن والسلم في إفريقيا وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي، وحرصه أيضا على تطوير العلاقات الجزائرية الخارجية مع قوى دولية غربية كالولايات المتحدة الأمريكية⁵. أما على مستوى الدائرة المغاربية، فيبرز أثر متغيرات البيئة النفسية للرئيس "بوتفليقة" في سياسة الجزائر الخارجية في هذه الدائرة من خلال براغماتية الجزائر في علاقاتها مع دول المغرب العربي وبشكل خاص مع المملكة المغربية واستمرار تمسكها بموقفها الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره واستمرارية حضور الخلفية التاريخية في العلاقات البينية الجزائرية-المغربية، فضلا عن سعي الجزائر إلى الاضطلاع بلعب أدوار فاعلة في بيئتها الجهوية المغاربية خصوصا في ظل ما تشهده دول جوارها المغاربي في كل من تونس وليبيا من أزمات سياسية وانفلات أمني.

¹ عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 109.

² عمارية عمروس، مرجع سابق.

³ إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 152.

⁴ عمارية عمروس، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه.

3. تأثير المشكلات الاجتماعية في السياسة الخارجية الجزائرية (ظروف البيئة الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية):

تتأثر السياسة الخارجية للدولة بتفاقم المشكلات الاجتماعية سواء كانت هذه المشكلات من طبيعة اقتصادية كوجود بطالة أو تضخم أو أزمات اقتصادية أو كانت من طبيعة سياسية كحالة عدم الاستقرار السياسي وفي الحالتين معا تتأثر السياسة الخارجية للدولة سلبا خصوصا إذا تفاقمت حدة هذه المشكلات، وتظهر معالم هذا التأثير في حالة المشكلات ذات الطبيعة السياسية من خلال انكماش السياسة الخارجية للدولة بسبب تركيز النظام السياسي اهتمامه على حل أزمة عدم الاستقرار الداخلي مما يؤثر سلبا على فاعلية وحركية السياسة الخارجية، أما في حالات المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية، فإن السياسة الخارجية تتأثر عندما تلجأ الدولة إلى التقليل من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية بهدف إعادة تخصيصها واستغلالها لحل المشكلات الداخلية، كما قد يدفع هذا النوع من المشكلات السلطة السياسية إلى السعي نحو حل بعض مشكلاتها الخارجية كالنزاعات التي تكون قائمة بينها وبين دول جوارها بهدف تحويل هذه الموارد وتخصيصها لحل المشكلات الاجتماعية الداخلية¹.

يتأثر نشاط السياسة الخارجية الجزائرية بشكل كبير بتأزم الظروف الداخلية وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية، بحيث تؤدي هذه الأخيرة إلى تقلص نشاطها الخارجي سواء الموجه لبيئتها الإقليمية المغاربية والإفريقية أو الموجه لبيئتها الدولية، ويبرز هذا التأثير في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بشكل عام والدائرة الإفريقية بشكل خاص من خلال تذبذب درجة اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالشؤون والقضايا الإفريقية، حيث تقلص وتراجع اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بالشأن الإفريقي خلال اضطراب وتأزم ظروفها الداخلية، وعادت سياسة الجزائر الخارجية إلى النشاط والديناميكية في هذه الدائرة عند استقرار أوضاعها الداخلية وانفراجها، هذا ما يمكن ملاحظته خلال السنوات الأولى التي تلت انقلاب جوان 1965 أو ما اصطلح على تسميته في أدبيات النظام بـ"التصحيح الثوري"، إذ عرفت سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية نوعا من الركود، يرجع هذا إلى الظروف السياسية الداخلية التي كان يمر بها النظام السياسي الجزائري آنذاك، ولكن ورغم الركود الذي شهدته سياسة الجزائر الإفريقية خلال هذه السنوات، حافظ النظام السياسي الجزائري على

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 178-180

نفس المبادئ والتوجهات التي قامت عليها سياسة الجزائر الإفريقية في عهد سلفه "أحمد بن بلة"، هذا ما جعلها تتسم بالاستمرارية¹.

وبعد الرواج والانتعاش والحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية إقليمي ودوليا خلال عقد السبعينات بسبب نشاطها الخارجي الفاعل والمكثف خاصة في دائرة تحركها الإفريقية ودائرة العالم الثالث وعلى المستوى الدولي العالمي أيضا² عرفت مرة أخرى نوعا من الأفول والتراجع مع مطلع الثمانينات لتعرف حالة من الانكفاء على الذات خلال عقد التسعينات سواء تعلق الأمر بنشاطها الدبلوماسي على المستوى القاري الإفريقي أو على الصعيد الدولي، يرجع هذا التراجع والانكفاء إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها عوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية تزامنت مع أخرى خارجية أدخلت الجزائر في دوامة عدم الاستقرار السياسي والأمني استمر لعشرية كاملة جعل الجزائر تتوقع على نفسها، وتتشغل بأوضاعها الداخلية وحل أزماتها السياسية والأمنية³، هذا ما أدى إلى تقييد حركة السياسة الخارجية الجزائرية* بسبب ضغوط البيئة الداخلية ما أثر سلبا على نشاطها الخارجي إقليمي ودوليا⁴.

ويظهر تأثر السلوك السياسي الخارجي الجزائري بظروف وعوامل البيئة الداخلية من خلال التغيير التدريجي الذي عرفته سياستها الخارجية خلال عقد الثمانينات (فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد) الذي تجلى في إعادة ترتيب أولوياتها، مع الالتزام بالثوابت والمبادئ العامة الموجهة لها منذ الاستقلال⁵، حيث اهتمت الجزائر في سياستها الخارجية خلال هذه الفترة بدائرة تحركها المغاربية، وبرز بشكل واضح البعد التعاوني في توجهها نحو هذه الدائرة من خلال تطبيق مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" الذي أعلن عنه الرئيس "الشاذلي بن جديد" في خطاب له في ديسمبر 1981 الذي أبدى رغبة الجزائر في إنهاء خلافاتها

¹Saïd Haddad, « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie, » *Dynamiques internationales*, N° 7, Octobre 2012, p.06

² محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفتك"، في: الرياشي، سليمان وآخرون، *الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 1996)، ص 149-150

³ قط سمير، مرجع سابق.

* يقصد بحرية الحركة في مجال السياسة الخارجية: "قدرة النظام السياسي على صنع السياسة الخارجية دون اضطراره إلى الأخذ في الحسبان الضغوط الاجتماعية" (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.232)

⁴ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.22

⁵Nicole Grimaud, La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Tome xxx, 1991, p.401

الحدودية مع دول جوارها المغاربي واستعدادها لتأسيس علاقات تعاون جهوي عبر الحدود، هذا ما أسفر عن توقيع الجزائر لمجموعة من اتفاقيات ترسيم الحدود مع دول جوارها المغاربي والساحل الإفريقي¹، كما لعبت الجزائر أيضا دورا فاعلا في الإعلان عن ولادة "إتحاد المغرب العربي" عام 1989، ويمكن تفسير هذا التوجه لسلوك الجزائر الخارجي نحو الدائرة المغاربية بضغط ظروف البيئة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر خلال عقد الثمانينات بسبب انخفاض عائداتها البترولية وتفاقم ديونها الخارجية، هذا ما دفع صانع القرار إلى التوجه نحو التخفيف من أسباب النزاع والتوترات الكامنة في بيئته المغاربية سواء تعلق الأمر بالنزاعات الحدودية أو نزاع الصحراء الغربية بهدف توفير الموارد للاحتياجات الداخلية المتزايدة².

وجاء عقد التسعينات ليبرز هو الآخر تأثير ظروف البيئة الداخلية في تراجع نشاط الجزائر الخارجي على مستوى دائرة تحركها المغاربية، حيث تراجع اهتمام الجزائر التي تعد قلب الجسد المغاربي بمسار إتحاد المغرب العربي خلال سنوات التسعينات بسبب انكفائها على نفسها لغرض حل مشاكلها الداخلية .

¹ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص.22.

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص.223.

المبحث الثالث: المحددات الخارجية

تلعب متغيرات البيئة الخارجية دورا بارزا في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، هذا ما يجعل متغيرات النسق الإقليمي من أهم محددات سلوك الجزائر الخارجي في دوائر محيطها الإفريقي لأن البيئة الإقليمية المحيطة بالدولة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات¹، وذلك من خلال الفرص التي تتيحها هذه البيئة للدولة، بحيث تسمح لها بمدى معين من الحركة الممكنة أو من خلال الضغوط التي تنشئها على حركة الدول مما يفرض عليها السير في اتجاه معين²، وإلى جانب متغيرات البيئة الإقليمية تتأثر سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بمتغيرات وظروف بيئتها الدولية خاصة وأن دول العالم الثالث أو الدول النامية تتأثر سياساتها الخارجية بشكل كبير جدا بمتغيرات البيئة الدولية.

المطلب الأول: محددات البيئة الإقليمية

تتأثر السياسة الخارجية للدول بخصائص وظروف بيئتها الإقليمية، بحيث تشكل هذه الخصائص والظروف محددات هامة للسلوك الخارجي للدول اتجاه بعضها البعض داخل النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه بشكل خاص واتجاه الدائرة الإقليمية التي تتحرك فيها بشكل عام، بناء على هذا التفاعل بين سلوك الدول الخارجي وظروف وخصائص بيئتها الإقليمية، تتحدد أنماط التفاعلات وطبيعة العلاقات القائمة بين هذه الوحدات داخل النظام الإقليمي، وإن سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي تتأثر بطبيعة ظروف وخصائص بيئتها الإقليمية المغاربية والإفريقية التي كان لها الأثر الكبير في تحديد طبيعة أبعاد وقضايا أو مجالات اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه الدوائر.

أ. محددات سياسة الجزائر الخارجية في بيئتها المغاربية

تميزت البيئة المغاربية بعد استقلال أقطارها المغاربية بولادة أنظمة سياسية تتباين في توجهاتها الأيديولوجية وتختلف في خيارات سياساتها الداخلية، فضلا عن سيطرة النزعة القطرية على

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.444.

² بول س. نوبل، "النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص"، في: بهجت قرني، ع لي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1994)، ص.76.

توجهات نخبها السياسية، حيث انقسمت أنظمة دول المغرب العربي متأثرة بظاهرة الاستقطاب الدولي التي كانت سائدة آنذاك إلى أنظمة سياسية ترتبط بعلاقات قوية مع الدول الغربية التابعة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل هذه الأنظمة كل من المغرب وتونس (في عهد حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة")¹، إذ كانت هاتان الدولتان تتلقيان مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت من أهم حلفائهما، أما على مستوى العالم العربي، فقد اقتربت هذه الدول (تونس والمغرب) في علاقاتهما الإقليمية من مجموع الدول العربية ذات الأنظمة السياسية المعتدلة والمحافظه كالمملكة العربية السعودية والأردن، في حين اختارت الجزائر بعد استقلالها تبني النهج الاشتراكي بشكل رسمي ممثلة بذلك نموذج الدولة الراديكالية الثورية في المغرب العربي التي تناضل وتدافع بشكل قوي ضد ما يسمى بالامبريالية والاستعمار وتقدم الدعم الكبير لحركات التحرر الوطني²، ولقد كان لأيديولوجية الجزائر الثورية أثرا في التحول السياسي الذي عرفه النظام السياسي الليبي عقب تحوله من نظام سياسي ملكي دستوري إلى نظام جمهوري يتبنى النهج الاشتراكي.

ونظرا لطبيعة أيديولوجية الجزائر وليبيا الثورية، فقد اتجهتا بعد الاستقلال لإقامة علاقات خارجية مع دول المعسكر الشرقي في مقدمتها الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى دول اشتراكية أخرى مثل الصين ، كوبا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا... الخ، أما عن علاقات الجزائر الإقليمية العربية، فقد انتهجت الجزائر منحى التقارب وربط علاقات مع ما اصطلح عليه آنذاك بالأنظمة العربية التقدمية من أمثال مصر، سوريا، العراق³ هذا ما جعل هذه الدول تقدم الدعم والمساندة للنظام السياسي الجزائري في عهد حكم "أحمد بن بلة" أثناء نزاعه مع المغرب خلال السنوات الأولى للاستقلال على إثر مطالب المغرب الترابية في الجزائر غير أن هذه العلاقات تراجعت قليلا بين مصر والجزائر عقب الإطاحة بنظام حكم الرئيس "أحمد بن بلة" وتسلم السلطة الرئيس "هواري بومدين" الذي تردد النظام المصري الناصري في الاعتراف بشرعيته في البداية بالإضافة إلى اختلاف موقف النظام السياسي الجزائري لبومدين آنذاك مع موقف النظام المصري حول سياسة هذا الأخير في نضاله ضد الاستعمار الصهيوني⁴.

¹Bruno Etienne, « L'unité Maghrébine a l'épreuve des politiques étrangères nationales, »p.98, in : aan.mmsch.univ-aix.fr/PDF/AAN-1970-09_41.pdf

² Ibid.p.94- 98

³ Ibid., 91-97

⁴ Ibid., p.94

ولقد كانت لأيديولوجية النظام السياسي الجزائري الاشتراكية الثورية أثرا لا يمكن تجاهله داخل منطقة المغرب العربي خاصة فيما يتعلق بإثارة حماسة جماهير المغرب العربي، هذا ما أقلق حكومات الدول المجاورة على رأسها المملكة المغربية التي كانت ترى بأن انتشار الاشتراكية في منطقة المغرب العربي قد يؤدي حتما إلى تغيير النظم السياسية للدول القائمة فيها خاصة في ظل تبني الجزائر النموذج الاشتراكي ومضيها في برامج وسياسات التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها هي الأخرى أن تؤثر في أحوال وأوضاع البيئة الداخلية للدول المغاربية المجاورة، هذا ما جعل المغرب تخشى خطر انتشار عدوى الجزائر الثورية إلى باقي دول المغرب العربي مما دفعها إلى المحافظة على علاقات قوية مع العالم الغربي¹.

-النزاعات الحدودية:

تعتبر الحدود خطوطا فاصلة بين أقاليم الدول، بحيث تمارس هذه الأخيرة سيادتها ضمن نطاقها الحدودي بكل ما يتضمنه هذا النطاق من أرض وسكان وموارد، كما تعد الحدود أيضا في الوقت نفسه نقاط اتصال وتفاعل بين الدولة ومحيطها الخارجي الجوّاري، إذ يمكن أن تكون هذه الحدود أساسا لقيام علاقات تعاون بين دول الجوار أو سببا في اندلاع نزاعات بينها خاصة في ظل حساسية وأهمية مسألة تأمين الحدود بالنسبة للأمن القومي للدولة باعتبارها تشكل خطوطا دفاعية أولى لها عن أمنها القومي². وتعتبر مسألة الحدود وما يتعلق بها من خلافات من أعقد المشاكل والقضايا السياسية والقانونية التي عانت منها القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص لما لها من أثر كبير على علاقات الدول مع بعضها البعض، فضلا عن تأثيرها في أمن واستقرار المنطقة وعلى بناء علاقات حسن الجوار.

إن مسألة الخلافات الحدودية لم تكن واردة في منطقة المغرب العربي قبل التواجد العثماني والأوروبي بالمنطقة، إذ كانت هذه الأخيرة تشكل وحدة جغرافية وسكانية وحضارية متجانسة ومتماسكة غير أن التواجد العثماني إلى المنطقة ومن بعده موجات الاستعمار الأوروبي كانت عوامل أساسية في

¹ Ibid., pp.95-99

² محمد عبد السلام، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، ورقة بحثية مقدمة في الجلسة النقاشية المنظمة من طرف معهد "شركاء التنمية: بحوث، استشارات، تدريب"، ص ص 2-5، في الموقع:

<http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf> تاريخ الدخول: 2018-04-27

تجزئة منطقة المغرب العربي إلى كيانات سياسية قطرية مستقلة عبر وضع خطوط حدودية فاصلة بينها أدت بعد استقلال هذه الكيانات في منتصف الخمسينات ومطلع الستينات إلى تكريس الشعور والنزعة القطرية لديها¹ انعكست على أهداف وتوجهات سياسة خارجية هذه الدول التي اتجه البعض منها كالجزائر إلى جعل حماية سلامة ووحدة إقليمها الترابي وضمان سيادتها عليه هدفا أساسيا وحيويا في سياستها الخارجية اتجاه دائرة المغرب العربي بعد استقلالها، في حين اتجهت دول أخرى كالمغرب في سلوكها الخارجي إلى السعي نحو التوسع على حساب جيرانها بحجة الحقوق التاريخية، هذا ما أدى إلى ظهور نزاعات حدودية حادة بين أقطار المغرب العربي خاصة بين المغرب والجزائر في الستينات ومطلع السبعينات .

ترجع أسباب النزاعات البيئية الحدودية بين دول المغرب العربي مباشرة بعد استقلالها إلى التقسيم الاستعماري للمنطقة عبر ترسيم حدود فاصلة بين الأقطار المغاربية من خلال صياغة اتفاقيات ومعاهدات حدودية بينها كان الهدف من ورائها إنشاء كيانات سياسية قطرية جديدة تشوبها النزعة القطرية - الوطنية الضيقة التي تؤدي إلى توسيع هوة الخلاف بينها مما يخدم السياسات الاستعمارية، وما زاد من حدة تفاقم النزاعات الحدودية بين دول المنطقة المغاربية انقسامها إلى دول تطالب بالرجوع إلى الحدود المرسومة قبل الاستعمار ودول أخرى تتمسك بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، فضلا عن اختلاف وتناقض التوجهات السياسية والاقتصادية لأنظمتها الحاكمة تبعا لاختلاف الإيديولوجيات التي تبنتها هذه الأخيرة بعد الاستقلال².

أثرت النزاعات الحدودية بين الدول المغاربية على استقرار منطقة المغرب العربي، كما أثرت أيضا على توجهات سياسة خارجية دولها اتجاه بعضها البعض وعلى علاقاتها البيئية بشكل عام، ومن أشهر هذه النزاعات التي كان لها أثر في استقرار المنطقة وفي توجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الجهوي المغاربي: نزاع الجزائر الحدودي مع جارتها المملكة المغربية الذي يعد من أعقد وأشهر

¹ د.ذ.ك، "المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال"، 28 ديسمبر 2016، في الموقع:

<http://elghavila.info/?p=22872> ، تاريخ الدخول: 2018-04-27

² أحلام رحمان، "مشكل الحدود بين دول المغرب العربي"، في الموقع:

<http://www.maghress.com/ahdathpress/108249> ، تاريخ الدخول: 2018-04-27

النزاعات الحدودية المغاربية، مشكلة الحدود الجزائرية- التونسية والنزاع الحدودي الليبي- الجزائري بالإضافة إلى مشكل الحدود الذي كان قائما بين ليبيا وتونس ونزاع الحدود بين المغرب وموريتانيا* .

1. النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب :

يعتبر النزاع الحدودي الجزائري - المغربي من أطول النزاعات التي عرفتھا الدول المتجاورة في العالم، وترجع أسباب هذا النزاع إلى عوامل جغرافية - تاريخية تمتد جذورها إلى الإرث الاستعماري في تقسيم الحدود بين الدولتين¹، ولقد بدأت بوادر هذا النزاع مباشرة بعد استقلال الجزائر، حيث طالبت المغرب الجزائر بأقاليم ترابية واقعة على الحدود بينهما أقرت المغرب بأن لها حقوقا تاريخية فيها ترجع إلى حقبة تواجد الاستعمار الفرنسي بالمنطقة الذي عمد بعد احتلاله للجزائر إلى إلحاق بعض أجزاء

* دخلت تونس في خلاف حدودي مع جارتها ليبيا حول منطقة الجرف القاري لخليج "قابس" الذي حاول كل طرف إثبات سيادته عليه ، وبلغ هذا الخلاف ذروته عام 1977 عندما تقدمت تونس بدعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية تطالب فيها بحقها في منطقة الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 1982، تمت تسوية هذا الخلاف بين الدولتين، وتم الاتفاق على الاستغلال المشترك للمنطقة المتنازع عليها التي تحتوي على ثروات بترولية عام 1988. (أنظر أحلام رحمان، مرجع سابق). أما النزاع الحدودي بين المغرب وموريتانيا فترجع أصوله إلى مطالبة المغرب بضم موريتانيا إلى ترابه مع مطلع 1960 بدعوى أن لها حقا تاريخيا فيها، ولقد استندت المغرب في مطلبها هذا على الأطروحة أو المشروع الذي قدمه زعيم حزب الاستقلال المغربي "علال الفاسي" عام 1956 المتعلق بضرورة إعادة النظر في الحدود الشرقية والجنوبية للمملكة المغربية التي تمتد جغرافيا من الناحية التاريخية من السنغال جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا ، ومن الصحراء الجزائرية شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا لتضم بذلك شنقيط "موريتانيا حاليا" وأقاليم ترابية أخرى من الجزائر والصحراء الغربية ومالي والسنغال، كما استند المغرب أيضا في دعم مطالبه بموريتانيا على اتفاقيات تاريخية لترسيم الحدود المغربية كمعاهدة الجزيرة الخضراء عام 1906 التي حددت حدود مراكش الجنوبية بنهر السنغال، ولكن ورغم المزاعم المغربية في حقها التاريخي في التراب الموريتاني، استطاعت هذه الأخيرة أن تحصل على استقلالها في نوفمبر 1960 وتمكنت أيضا من الانضمام لهيئة الأمم المتحدة، كما حظيت بعد شد وجذب بالاعتراف الرسمي من قبل النظام الملكي المغربي عام 1969، وتمت تسوية الخلافات الحدودية بين الدولتين بتدخل الوساطة الجزائرية التي أدت إلى عقد مصالحة بين المغرب وموريتانيا عام 1970، ولقد تمت تسوية الخلافات الحدودية بين الدولتين بشكل نهائي عام 1973.

(انظر: د.ذ.ك، "المغرب وموريتانيا : من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال"، مرجع سابق، وانظر أيضا: Fouad Maaroufi, Le Grand Maghreb : Recréation des institutions politique dans les années quatre-vingt, Thèse déposée en vue de l'obtention de la maitrise ès arts en Science politique, Université d'Ottawa(Canada), 1994, pp.90-91)

¹ ساكري البشير، "النزاع الجزائري الغربي...سرطان في الجسد المغاربي"، مجلة البيان،

19-09-2015، في الموقع: <http://www.albayan.co.uk/print.aspx?id=4625> ، تاريخ الدخول: 27-04-2018

التراب المغربي الواقعة على الحدود مع الجزائر إلى إقليم هذه الأخيرة في إطار تكريس أطروحته الاستعمارية " الجزائر أرض فرنسية"¹. ويعود تاريخ مطالبة المغرب بهذه الأقاليم الترابية إلى منتصف الخمسينات (1956) تاريخ إصدار زعيم حزب الاستقلال المغربي "علال الفاسي" لخريطة رسم فيها معالم وحدود ما سماه ب"المغرب الكبير" "Le Grand Maroc"، ولقد استند النظام السياسي المغربي لدعم مطالبه الترابية على هذه الوثيقة في عهد حكم الملك "محمد الخامس" عام 1958 ومن بعده الملك "الحسن الثاني" الذي استحضر أطروحة "المغرب الكبير" خلال المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز في بلغراد عام 1961² بالإضافة إلى هذه الوثيقة احتج المغرب في إثبات شرعية مطالبه الترابية بمجموعة من الاتفاقيات التاريخية^{3**} التي كان قد وقعها مع الاستعمار الفرنسي قبل فرض هذا الأخير حمايته عليه¹.

¹Ahmed BELKHODJA, « La frontière algéro- marocaine : étude de géographie politique de la fermeture et des échanges transfrontaliers, » *La revue géopolitique*, 28 décembre 2015, in : <http://www.diploweb.com/La-frontiere-algero-marocaine.html>

* تمتد حدود المغرب التاريخية حسب ما طالبت به أطروحة "علال الفاسي" في خريطة "المغرب الكبير" التي نشرها في الكتاب الأبيض الذي أصدره في نوفمبر 1956 من: " السنغال جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا، ومن الجزائر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وهي تضم كلا من شنقيط (موريتانيا حاليا) وإدرار وإقليم الساورة بما فيها تندوف والقنادسة وتوات والساقية الحمراء ووادي الذهب وسبتة ومليلية والجيوب الصغرى التي تحت السيطرة الإسبانية في الشمال وجزء من مالي والسنغال"، وتعتبر هذه المناطق حسب "علال الفاسي" أقاليم مغربية اقتطعها الاستعمار من تراب المملكة المغربية، ولقد أكد "علال الفاسي" شرعية هذه المطالب من خلال خطب له ألقاها في شهري مارس وجوان 1956 جاء فيها: "...مادامت طنجة لم تخرج من وضعيتها الدولية، ومادامت الصحاري إسبانية في الجنوب، ومادامت الصحراء من تندوف إلى أطار، وبما أن الحدود الجزائرية المغربية لازالت تحت الوصاية، فإن استقلالنا يبقى مبتورا وواجبا الأول هو مواصلة العمل من أجل تحرير الوطن وتوحيده"، "...إن المغاربة يواصلون نضالهم حتى الحصول على طنجة، الصحراء من تندوف إلى كلومب بشار، توات، قنادسة، موريتانيا التي تم تحريرها وتوحيدها ولن يكتمل استقلالنا إلا من خلال ضم الصحراء، وإن حدود المغرب تنتهي في الجنوب عند سانت لويس السنغالية..." (انظر : د.د.ك، "المغرب وموريتانيا : من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال، مرجع سابق).

² UNESCO (Comité international des sciences historiques), *Des frontières en Afrique du XII au XX Siècle* (Paris : Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2005) p.192

** استندت المغرب في مطالبها الحدودية إلى مجموعة من الاتفاقيات التي رسمت وحددت حدودها الشرقية مع الجزائر خلال العهد العثماني التركي، وبقيت هذه الحدود نفسها في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ عام 1830، مع الإشارة إلى أن المغرب وقعت هذه الاتفاقيات وهي تتمتع بكامل السيادة لأنها لم تكن قد وقعت بعد تحت الحماية الفرنسية، هذا ما يجعل لهذه الاتفاقيات سندا قانونيا، ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقية طنجة في 10 سبتمبر 1844 التي وقعها الملك المغربي السلطان "عبد الرحمان" مع فرنسا عقب انهزام الجيش المغربي بقيادة ابن السلطان "مولاي محمد" أمام الجيش الفرنسي في معركة "إيسلي" بسبب دعمه لثورة الأمير "عبد القادر" الشعبية، ولقد أقرت هذه الاتفاقية بأن الحدود بين المغرب والجزائر تحت الحكم الفرنسي هي نفس الحدود التي كانت قائمة بين المغرب والجزائر في ظل الحكم العثماني التركي،

اعتمادا على حدود المغرب وفق خريطة المغرب الكبير، طالبت المغرب الجزائر بعد استقلالها بمجموعة من المناطق: تندوف، بشار، حاسي بيضاء، قنادسة و توات²، ولقد تباحث النظام المغربي آنذاك قبل استقلال الجزائر المسألة الحدودية مع قادة الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة "فرحات عباس" التي اعترفت بها النظام المغربي، وتم عقد اتفاقية سرية بين الطرفين في جويلية 1961 تضمنت تأكيد المغرب على دعمه اللامشروط لثورة التحرير الجزائرية ورفضه لأي تقسيم ترابي للإقليم الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي، وبالمقابل اعترف الطرف الجزائري بسعيه إلى حل المشكلة المتعلقة بالأقاليم المغربية التي ألحقها فرنسا بالتراب الجزائري عن طريق التفاوض بين الدولتين بعد استقلال

ووقع بعد هذه الاتفاقية اتفاقية لالة مغنية في 18 مارس 1845 التي جاءت هي الأخرى لتؤكد على نفس الحدود التي نصت عليها اتفاقية طنجة وحددت من ساحل بحر الأبيض المتوسط إلى منطقة "ثنية ساسي"، ومن منطقة "ثنية ساسي" إلى منطقة "فجيج" المغربية، وحسب المادة 04 و05 من الاتفاقية تم تقسيم المنطقة الفاصلة بين "ثنية ساسي" و"فجيج" التي هي عبارة عن قبائل وقصور بين الجزائر والمغرب، حيث اعتبرت منطقة "عيش" و"فجيج" مناطق مغربية، في حين دخلت تحت سلطة الإقليم الترابي الجزائري كلا من عين الصفراء، سفييس، عسلة، توات، الشلالة، العبيد وبوسمغون غير أن المنطقة الجنوبية الصحراوية الواقعة جنوب هذه المناطق الحدودية لم تشر الاتفاقية إلى الحدود فيها بين الدولتين من جهة الصحراء (بدءا من جنوب منطقة فجيج الحدودية التي لم تجعلها تحت السيادة المغربية) وأبقت على وضعها غامضا بحجة أن هذه المنطقة عبارة عن صحراء قاحلة وجافة وغير مؤهلة لذلك فلا داعي لرسم الحدود فيها. ووقعت المغرب أيضا مع السلطات الفرنسية دائما في إطار رسم الحدود اتفاقيات عام 1901 و1902 و1910، خصصت اتفاقيتي 1901 و1902 لتضبط الحدود بين الدولتين في المنطقة الممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب بين منطقتي "فجيج" و"إقلي" الواقعة على بعد 200 كلم من منطقة "فجيج"، حيث اعتبرت الاتفاقية الموقعة في 20 جويلية 1901 بين فرنسا والمغرب كلا من القبائل الواقعة على الحدود المسماة "دوي مونية" و"أولاد جرير" قبائل تابعة للإقليم الجزائري، وحددت القبائل التابعة للإقليم المغربي بدءا من "واد كيس" إلى "ثنية ساسي" وصولا إلى "فجيج"، كما استبعدت كلا من اتفاقيتي 1901 و1902 المنطقة الواقعة جنوب منطقة "فجيج" من السيادة المغربية. أما اتفاقية 04 مارس 1910، فلقد حددت المادة 02 منها سيادة الدولتين معا على جنوب منطقة "فجيج"، حيث جعلت من واد "تلزارة" و"الصفصاف" و"كلومب بشار" و"القنادسة" و"العبادلة" مناطق تقع على الإقليم الترابي لقبائل "دوي مونية" و"أولاد جرير" في الإقليم الجزائري، ولقد تم على أساس هذه الاتفاقيات سابقة الذكر، وضع خطين فاصلين بين الجزائر والمغرب "خط فارنيي، وخط تغانكت" (أنظر Abou-El-Kacim Dellal, «Tableau Geographique de la Frontière de l'Algérie», *Revue des études humaines et sociales-A/Sciences économiques et droit*, N°15, Janvier 2016, pp.18-19).

¹ Abou-El-Kacim Dellal, *Op., Cit.*, p.20

² د.ذ.ك، "الجزائر تحذر المغرب من مغبة المطالبة بولايتي تندوف وبشار"، **Sahara Question**,

في الموقع: <https://sahara-question.com>، تاريخ الدخول: 2018-04-27

الجزائر*¹، وهكذا تم تأجيل النقاش في المسألة إلى ما بعد استقلال الجزائر حتى لا تؤثر سلبا على مسار الثورة التحريرية الجزائرية².

وبعد استقلال الجزائر عام 1962، أعادت المغرب طرح مسألة تسوية حدودها الشرقية مع الجزائر على إثر زيارة الملك "الحسن الثاني" الجزائر في مارس 1963 الذي طالب الحكومة الجزائرية بتنفيذ الاتفاقية المبرمة بينهما قبل استقلال الجزائر، والتي فسرتها المغرب بمثابة اعتراف من طرف الجزائر بحقوق المغرب السيادية على جزء من الجنوب الجزائري، وهذا ما يستوجب حسبها احترام هذه الاتفاقية والوفاء بها³، غير أن الجزائر التي دافعت حكومتها المؤقتة بشدة أثناء مفاوضات الاستقلال مع فرنسا عن جزائرية الصحراء، وعدم قبول استقلال الجزائر إلا في إطار سيادتها الكاملة على كامل إقليمها بما فيه الصحراء⁴، رفضت الطلب المغربي، مستندة في ذلك على مجموعة من الحجج، يتعلق أولها بأحد مبادئ القانون الدولي القائم على قاعدة "امتلاك ما استمر في امتلاكه" "L'uti possidetis"، وهذا ما يؤكد أطروحة "أن الحدود الموروثة عن الاستعمار تبقى نفسها عند حصول الدولة الحديثة على

* نصت الاتفاقية الموقعة بين المغرب والحكومة المؤقتة الجزائرية على ما يلي: "وفاء لروح مؤتمر طنجة المنعقد في شهر أفريل 1958، ونظرا لتعلقها المتين بميثاق الدار البيضاء والقرارات المتخذة من قبله، تقرر الحكومتان السعي لبناء المغرب العربي على أساس المشاركة الأخوية في المجال السياسي والاقتصادي، وتؤكد حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب، مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية، وتعلن عن دعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب جلالة ملك المغرب بكل الوسائل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تفتيت التراب الجزائري، وتتعترف الحكومة المؤقتة من جانبها، بأن المشكل الترابي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة تعسفا فيما بين القطرين، سيجد حلا له في المفاوضات بين الحكومة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة، ولهذا الغرض، تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية في أقرب أجل لبدء دراسة المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغربية." (انظر: الحسان القاضي، "ما موقع الصحراء المغربية في النظام السياسي الجزائري"، 15 يونيو 2015، في الموقع:

<http://machahid24.com/v3/etudes/70419.html>، تاريخ الدخول: 2018-04-27)

¹ بومنجل خالد، "توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول المغاربية في عهد أحمد بن بلة"، الحوار المتمدن، ع. 12، 2016/09/5283،

في الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=531063&nm=1>، تاريخ الدخول: 2018-04-27.

² مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net>، تاريخ الدخول: 2018-04-27

³ بومنجل خالد، مرجع سابق.

⁴ UNESCO (Comité international des sciences historiques), Op., Cit. p. 192

استقلالها"¹، أما المبدأ الثاني الذي احتجت به الجزائر، وتمسكت به بشدة يتعلق بأحد مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي أشار في مادته الثالثة إلى ضرورة احترام سيادة كل دولة، واحترام سلامة أراضيها، مما يعني عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار²، ولقد تبنت المنظمة الإفريقية هذا المبدأ في ميثاقها بفعل جهود الدبلوماسية الجزائرية التي كان لها دورا كبيرا في إرسائه³، وهذا ما جعل الجزائر تتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي⁴، وفوق كل هذا، اعتبر الطرف الجزائري أن الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والسلطة المغربية عام 1961، والتي تستند عليها المغرب في مطالبها، تنفقد إلى الصيغة القانونية الإلزامية باعتبارها لا تمثل وثيقة دبلوماسية أو اتفاق دولي، كما أن أحد طرفي الاتفاق يفقد هو الآخر إلى الصلاحيات اللازمة التي تؤهله إلى مراجعة الحدود، وهذا ما يقود إلى عدم إلزامية الحكومة الجزائرية (حكومة بن بلة) باحترام وتطبيق ما التزمت به الحكومة الجزائرية المؤقتة خاصة بعد تغير قيادة هذه الأخيرة عقب أزمة صانفة 1962⁵.

ودعما لموقف الجزائر الثابت إزاء المطالب الترابية المغربية بشكل خاص والمطالب التونسية، نصت المادة الأولى من أول دستور عرفته الجزائر عام 1963 على وحدة التراب الجزائري، وعدم قابليته للتجزئة، ولم تكثف السلطة الجزائرية بهذا، بل راحت تكثف من جهودها الدبلوماسية داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية والعربية بخصوص مسألة الحدود، تمخض عنها تبني ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لمبدأ "قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار" الذي تحفظت عليه المغرب⁶. ولقد أدى تمسك الطرفان الجزائري والمغربي بمواقفهما إلى تصعيد التوتر بالمناطق الحدودية بينهما، حيث اندلعت على إثر هذا التصعيد حربا أصطلح عليها بـ "حرب الرمال" في أكتوبر 1963، ودامت المواجهات والاشتباكات العسكرية بينهما على إقليم الدولتين* من أكتوبر 1963 إلى نوفمبر من نفس السنة، ولم يتوقف إطلاق

¹ بومنجل خالد، مرجع سابق.

² Fouad Maaroufi, Op.Cit., p.92

³ بومنجل خالد، مرجع سابق.

⁴ فضيل تهامي، "إشكالية تسوية الحدود المغربية- الجزائرية، قراءة في موقف الحسن الثاني من عدم تنفيذ اتفاقية

1961، "Sahara Question"، في الموقع: <https://sahara-question.com>، تاريخ الدخول: 2018-04-27

⁵ بومنجل خالد، مرجع سابق.

⁶ المرجع نفسه.

* جرت أحداث حرب الرمال على الإقليم المغربي في منطقة "فجيج"، أما على الإقليم الجزائري، فقد دارت رحى هذه الحرب في منطقة تبعد بحوالي 500 كلم جنوب غرب بشار، بالضبط في منطقة "تفونش" أين يقع برج "حاسي بيضاء" و"تنجوب" التي

النار بين الدولتين إلا بعد مساعي ووساطة رؤساء دول أفريقية وعربية، وتدخل منظمة الوحدة الإفريقية، التي أدت وساطتها إلى تجميد مؤقت للنزاع، وجعله في إطاره المغربي، دون أن تتمكن من حله نهائياً¹.

هناك مجموعة من العوامل دفعت المغرب إلى المطالبة بهذه المناطق، مستندة في ذلك إلى حقوق تاريخية، أهمها عنى هذه المناطق بمناجم الحديد الخام بنسبة 75% من موارد المنطقة التي يمكن أن تكون مورداً مالياً هاماً للاقتصاد المغربي في حالة الاستغلال المشترك بينها وبين الجزائر لهذه الموارد، وهذا ما كانت المغرب تهدف إلى الوصول إليه، خاصة في ظل إدراكها لانخفاض تكلفة تصدير الحديد عبر مينائها "أغادير" نحو الخارج عن قيمة تكلفة نقله عبر ميناء "وهران" بالجزائر²، كما أن مبادرة المغرب بإشغال ما سمي بحرب الرمال جاء في ظل ظروف داخلية متأزمة عرفها المغرب مطلع الستينات والتي تزامنت هي الأخرى مع انتصار الثورة التحريرية الجزائرية، وولادة نظام سياسي أيديولوجية اشتراكية تحمل في ثناياها تحقيق مطامح الشعوب الراغبة في التحرر والإعتاق من الفقر، وهذا ما يهدد شرعية النظم السياسية المحافظة في دول الجوار من بينها النظام الملكي المغربي الذي بدأ يقلق من موجة المد الاشتراكي في ظل التوجه الأيديولوجي الثوري للنظام السياسي الجزائري، وتدهور ظروفه الداخلية، حيث لم يجد خياراً مناسباً لمواجهة هذه الأوضاع سوى إشغال حرب ضد الجزائر على حدود موروثه من الاستعمار الفرنسي³.

ومن بين العوامل أيضاً التي ساعدت على اندلاع المواجهة العسكرية بين الجزائر والمغرب، ظاهرة الاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب لدول المغرب العربي آنذاك التي أدت إلى اختلاف التوجه الأيديولوجي للنظامين الجزائري والمغربي⁴، بالإضافة إلى هذه العوامل كلها، تعتبر مسألة النزاع

ترتبط منطقة كلومب بشار بتندوف، دون أن ننسى هذه الأخيرة (تندوف) التي شهدت هي الأخرى أحداث هذه الحرب (أنظر:

(UNESCO (Comité international des sciences historiques), Op., Cit., p.194

¹ Fouad Maaroufi, Op.Cit., p.92

² محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، صص 31-32

³ ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي (عمان: دار مجدلاوي، ط. 2001، 1)، صص 161.

⁴ المكان نفسه.

الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي تطور إلى حد المواجهة العسكرية بينهما، مظهرا من مظاهر التنافس بين الجزائر والمغرب حول الزعامة الإقليمية على الصعيدين المغاربي والإفريقي¹.

تأرجحت العلاقات الجزائرية - المغربية خلال سنوات النزاع الحدودي بين التوتر في أحيان كثيرة والهدوء والتقارب في بعض الفترات، حيث وقع الطرفان اتفاقية هدنة في "بامكو" في نوفمبر 1963، تبعتها عقد لقاء بين الملك المغربي "الحسن الثاني" والرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" في أبريل 1965، وبعد الانقلاب على نظام "أحمد بن بلة"، وتقلد "هواري بومدين" السلطة في جوان 1965، وسعي هذا الأخير إلى تأميم مناجم الحديد بما فيها منجم "غار جبيلات"، توترت الأجواء بين الدولتين في شهري ماي وجويلية من عام 1966، لتعود الأوضاع إلى الهدوء والاستقرار بين الدولتين بعد توقيع اتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون في "إفران" بتاريخ جانفي 1969 التي اعتبرت بمثابة تجميد مؤقت للنزاع الحدودي بين الجارتين، إذ نصت على منع العودة إلى استخدام القوة من طرف الدولتين لمدة عشرين سنة، وتبع توقيع هذه الاتفاقية، تشكيل لجنة مختلطة لترسيم الحدود بين الجارتين في جويلية 1970، تمخض عنها توقيع الجزائر والمغرب في جوان 1972 على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود بينهما، جمعت كلا من الرئيس "هواري بومدين" والملك المغربي "الحسن الثاني"²، ولقد كان لجهود ووساطة الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" ومنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968 دورا في توقيع هذه الاتفاقية³ التي صادقت عليها الجزائر في ماي 1973⁴، في حين أن المغرب اشترط للمصادقة عليها استفادته من الاستغلال المشترك لمناجم الحديد بمنطقة "غار جبيلات"⁵، ولم يصادق على الاتفاقية إلا في ماي 1989⁶.

2. النزاع الحدودي بين الجزائر وتونس:

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية - التونسية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال بمشكل النزاع الحدودي الذي كان قائما بينهما على إثر مطالبة تونس الجزائر بأقاليم ترابية تقع على الحدود

¹ المرجع نفسه، ص. 163.

² UNESCO (Comité international des sciences historiques), Op., Cit., p. 194

³ محمد عاشور مهدي، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية"، آفاق إفريقية، م. 11، ع. 38، 2013، ص. 30.

⁴ Fouad Maaroufi, Op., Cit., p. 92

⁵ محمد بوضياف، مرجع سابق، ص. 32.

⁶ Fouad Maaroufi, Op., Cit., p. 92

بينهما، كان الاستعمار الفرنسي حسب الادعاء التونسي قد سلبها منها وألحقها بالجزائر في إطار سياسته التوسعية شرقا بعد احتلال الجزائر على حساب تونس، وتوسعه غربا على حساب التراب المغربي بهدف تكريس وترسيخ احتلاله للجزائر، ولقد كان الرئيس "الحبيب بورقيبة" قد طالب فرنسا قبل استقلال الجزائر منذ عام 1957 بضرورة إعادة ترسيم الحدود الغربية لتونس من جهة الجزائر عند نقطة "233"¹، غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية رفضت الطلب التونسي، وتم تأجيل النقاش في المسألة الحدودية بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك إلى ما بعد استقلال الجزائر وفق ما نصت عليه المعاهدة الموقعة بين الطرفين في جويلية 1961²، وبعد استقلال الجزائر، طالب النظام التونسي عام 1963 النظام السياسي الجزائري بإعادة النظر في ترسيم الحدود بين الدولتين خاصة من الناحية الجنوبية الصحراوية* حتى تتمكن تونس من استرجاع أقاليمها الترابية التي سلبت منها أثناء الحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، أو اعتبار الصحراء منطقة استغلال مشترك بين دول المغرب العربي الثلاثة: الجزائر، تونس والمغرب³، غير أن الرد الجزائري جاء رافضا للاقتراحات والمطالب التونسية، حيث تمسك الرئيس "أحمد بن بلة" ومن بعده الرئيس "هوارى بومدين" بضرورة احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار التي تم ترسيمها بين الجزائر ودول المغرب العربي عام 1910، إذ تم وضع النقطة 233

¹ Abou-El-kacim Dellal, Op., Cit., p.21

² بومنجل خالد، مرجع سابق.

* يرجع تاريخ ترسيم الحدود التونسية -الجزائرية إلى عام 1835، عندما وقع الملك "لويس فليب" مع باي تونس اتفاقية ودية لترسيم الحدود بين الجزائر المحتلة وتونس، وبعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، تم تشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود بين الجزائر وتونس على مراحل، أدت ما بين سنتي 1888 و1898 إلى ترسيم الحدود بينهما من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة "بئر رومان"، وفي سبتمبر عام 1901، تم التأكيد على هذه الحدود بموجب مرسوم، وفي عام 1956 تم التأكيد على هذه المنطقة كخط حدودي فاصل بين الجارتين الجزائر وتونس على إثر معاهدة وقعت بين الحكومة الفرنسية و حكومة الدولة التونسية المستقلة، وبعد استقلال الجزائر، دخلت تونس مع الجزائر في نزاع حدودي معها حول حدودها الجنوبية عند النقطة "233"، وتمثل هذه النقطة رقعة ترابية بمساحة 17 كلم مربع، ترجع في الأصل إلى التراب التونسي، غير أن فرنسا اقتطعتها من تونس، وألحقها بالجزائر أثناء العهد الاستعماري، ولقد شمل النزاع الحدودي الجزائري -التونسي أيضا حدود الجزائر مع تونس في الشمال عند منطقة "بئر رومان" المتواجدة على الساحل المتوسطي، ولهذا تقع المنطقة المتنازع عليها بين الجزائر وتونس في المنطقة الفاصلة بين منطقة "بئر رومان" في جنوب شط الجريد ومنطقة "قرعة الهامل" في أقصى الجنوب التونسي، وتعتبر كلا من البورمة في الشمال والنقطة الحدودية 233 في الجنوب الواقعتين داخل هذه المنطقة نقاطا رئيسية دار عليها النزاع الجزائري - التونسي (أنظر: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.33، وأنظر أيضا: UNESCO (Comité international des sciences historiques), Op., Cit., p.200)

³ Fouad Maaroufi, Op., Cit., p.91

كنقطة حدودية بين البحر الأبيض المتوسط شمالا و"قرعة الهامل" جنوبا للفصل بين الجزائر وتونس من الشمال إلى الجنوب، وتم الحد بينهما وبين ليبيا كذلك في منطقة "قرعة الهامل"¹.

ترجع أسباب إصرار الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" على مطالبة الجزائر في سنوات الستينات بضرورة إعادة النظر في خط ترسيم الحدود بينهما إلى غنى المنطقة الفاصلة بين النقطة الحدودية "233" و"برج الخضراء" بثروات طاقوية بترولية²، خاصة في جنوب النقطة أو المعلم الحدودي رقم "233" بحاسي برمة³، وهذا ما قد يفيد اقتصاد تونس ويخدم تميمتها الداخلية، غير أن الجزائر قابلت الطلب التونسي برفضها التنازل عن المنطقة المتنازع عليها، خاصة النقطة الحدودية رقم "233" بحجة قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ويعتبر عامل معاناة الجزائر من نفس المشاكل الحدودية مع جارتها المغرب وليبيا آنذاك من بين العوامل التي دفعت الجزائر إلى التثبت بمبدأ قداسة الحدود، لأن موافقتها على المطلب التونسي، يدفع دول الجوار الأخرى خاصة المغرب، ويشجعها بشكل كبير على التمسك بمطالبها الترابية اتجاه الجزائر⁴.

أثرت أزمة الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس على العلاقة بين حكومة الرئيس "الحبيب بورقيبة" وحكومة "أحمد بن بلة"⁵، وكانت سببا في توتر العلاقات بينهما خاصة في ظل تزامن هذا الخلاف مع اتهام تونس النظام السياسي الجزائري بالتواطؤ والتآمر ضد النظام السياسي التونسي داخليا⁶، وفي نهاية الستينات ومطلع السبعينات، عرفت هذه العلاقات انفراجا على إثر قبول الرئيس التونسي ولظروف تتعلق بمشاكل داخلية في تونس، وتدهور حالته الصحية تسوية الخلاف الحدودي مع الجزائر بطريقة سلمية، توجت بالتوقيع على اتفاقية الترسيم النهائي للحدود بين الجارتين الجزائر وتونس في جانفي 1970، اعترفت فيها تونس بالحدود القائمة، وتم تحديد خط الحدود بينهما على بعد 250 كلم بين بئر الرمان "البورمة" وحصن القديس، وهو الخط نفسه الذي تم اختياره من طرف الإدارة الفرنسية عام

¹ كمال بن يونس، "مساحة البلاد تغيرت في كتب الجغرافيا...ماذا عن الخلافات الحدودية بين تونس والجزائر وليبيا"،

الصباح الأسبوعي، 23 أبريل 2014، في الموقع: <http://www.assabah.com>، تاريخ الدخول: 28-04-2018

² المرجع نفسه.

³ محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.33

⁴ المكان نفسه.

⁵ كمال بن يونس، مرجع سابق.

⁶ Werner K.Ruf, « La politique étrangère des états Maghrébins », in : <http://books.openedition.org/iremam/127#tocfrom2n12>, la date d'entrée : 22-05-2018

1929¹، كما اتفقت الدولتان أيضا في إطار هذه الاتفاقية على الاستغلال المشترك لثروات المنطقة المتنازع عليها²، وهكذا تجنبت الدولتين خاصة تونس الدخول في حروب استنزاف طويلة الأمد على غرار الخلافات والحروب الحدودية التي شهدتها أغلب الدول الإفريقية فيما بينها عقب استقلالها³.

وتبع توقيع هذه الاتفاقية، توقيع الدولتان على اتفاقيات أخرى تتعلق بالتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتعاون في مجال المحروقات⁴، وهكذا أخذت العلاقات الجزائرية- التونسية منحى تعاونيا بعد فترة التوتر التي شهدتها في ظل النزاع الحدودي، وفي 19 مارس 1983، تم إغلاق ملف الحدود التونسية- الجزائرية بشكل نهائي بتوقيع اتفاقية "الإخاء والتعاون" بين الجزائر وتونس في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد" التي انضمت إليها موريتانيا أيضا⁵، ولقد كان لهذه الاتفاقية الأثر البالغ في تحسين العلاقات الجزائرية التونسية، ودخولها عهدا جديدا من التعاون الثنائي في مختلف المجالات، ومنذ هذا التاريخ، عرفت العلاقات بين البلدين تطورا وتزايدا ملحوظا خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي والصناعي بإنشاء شركات مشتركة، وتكثيف علاقات التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، وفي عام 1995، اكتملت عملية رسم الحدود بين الدولتين عمليا من "طبرقة" شمالا (ساحل البحر الأبيض المتوسط) إلى "بئر رومان" جنوبا⁶.

3- النزاع الحدودي الليبي - الجزائري:

دار النزاع الحدودي بين الجزائر وليبيا حول منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين المسماة "أمباس" على إثر توغل الدوريات الجزائرية في هذه القرية ، وهذا ما اعتبرته ليبيا اختراقا لسيادة حدودها ، في حين احتجت الجزائر في تصرفها هذا إلى ما نصت عليه اتفاقية 1957 المبرمة بين ليبيا والإدارة الفرنسية حول ترسيم الحدود، ونظرا لطبيعة العلاقات التاريخية بين الدولتين إبان الثورة الجزائرية، ورغبة سلطتيهما الحاكمة في تجنب تعقيد الوضع ، لم يؤدي المشكل الحدودي بين الجزائر وليبيا إلى

¹ Abou-El-kacim Dellal, Op., Cit., p.21

² محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.33

³ كمال بن يونس، مرجع سابق.

⁴ UNESCO (Comité international des sciences historiques), Op., Cit., p.194

⁵ كمال بن يونس، مرجع سابق.

⁶ المرجع نفسه.

مشاكل سياسية حادة أو مواجهات عسكرية بين الدولتين¹، بل ظلت كلتاها توجل الخوض في القضية إلى أن أثارها حادثة "أمباس"²، ولكن مع ذلك، لم يعرف هذا النزاع تطورات تذكر إلى أن تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين الدولتين عام 1995.

استنتاجا مما تقدم، لقد أثرت النزاعات الحدودية على العلاقات البينية المغربية خلال عقدي الستينات والسبعينات، وإن اختلفت درجة التأثير من نزاع لآخر، والأمر يتعلق بشكل خاص بالنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي أدى إلى تعقيد وتوتر العلاقات بين الجارتين التي لازالت إلى يومنا هذا رهينة منطق اللاحرب واللاسلم، وهذا ما انعكس سلبا على العلاقات البينية المغربية بشكل عام، وما زاد من حدة التوتر بين الجزائر والمغرب، اندلاع نزاع الصحراء الغربية في منتصف السبعينات الذي أدى تشابكه مع المشكل الحدودي إلى التأثير سلبا على العلاقات الجزائرية-المغربية³. بالإضافة إلى عامل التنافس بين الجارتين على الزعامة الإقليمية للمنطقة⁴.

- نزاع الصحراء الغربية:

يعتبر نزاع الصحراء الغربية من أهم محددات سياسة الجزائر الخارجية في دائرة تحركها المغربية، ويمكن القول أن الدور الذي تلعبه الجزائر في دعم وتأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره هو أبرز دور تلعبه الجزائر على مستوى هذه الدائرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث أبدت الجزائر اهتماما كبيرا بالقضية الصحراوية منذ الإشارات الأولى لاندلاع النزاع بعد انعقاد اتفاق "مدريد" الثلاثي عام 1975 الذي تم بموجبه اقتسام إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، ولقد اتخذت الجزائر منذ اندلاع هذا النزاع موقفا ثابتا لم يتغير إلى يومنا هذا⁵، يقوم على منطلق أساسي مفاده "اعتبار" اعتبار قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار" وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم

¹ أحلام رحمان، مرجع سابق.

² محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.33

³ جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة بابل، م.19، ع.2011، ص.674-675

⁴ ساكري البشير، مرجع سابق.

⁵ عابد شارف، "أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير"، 18 أبريل 2013، ص.05، في الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201341812274362934.html>، تاريخ الدخول: 07-

المتحدة رقم 1514، الصادر في ديسمبر 1960، والمتعلق بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، وهذا ما يجعل قضية الشعب الصحراوي وفق منطلقات الموقف الجزائري قضية لصيقة بمبدأ حق تقرير المصير الذي تضمنته المواثيق الدولية الأممية والإقليمية¹، في حين تعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية جزءا من إقليم المغرب الترابي تاريخيا، ولهذا فهي ترى أن الحل الوحيد للنزاع هو بسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية².

إن موقف الجزائر من قضية نزاع الصحراء الغربية مباشرة بعد اندلاعه أملتة وحددته مجموعة من العوامل، في مقدمتها قلق وتخوف الجزائر من التوجهات التوسعية للمملكة المغربية، حيث رأى الرئيس "هواري بومدين" آنذاك بأن إدعاء المغرب بحقها التاريخي في إقليم الصحراء الغربية، يعكس رغبتها في التوسع، ولعب دور المنافس للجزائر على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد الأمن القومي الجزائري، ويؤثر على دور الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي³، ما دفع الجزائر إلى اعتبار هذا النزاع وفق منظورها الجيوسياسي تهديدا لأمنها القومي لأنه قد أخل بمبدأ التوازن الطبيعي في منطقة المغرب العربي الذي يشرعن للجزائر تزعم المنطقة، كما أنه قد خالف أو ناقض أهم مبدأ تقوم عليه عقيدة الجزائر الأمنية في منطقة المغرب العربي، وهو مبدأ "عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمن الجزائر دون اتفاق معها"⁴، ويجسد موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية جانب براغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث كانت تهدف الجزائر من وراء هذا الموقف، إيقاف الطموحات والمطالب الإقليمية للمغرب⁵، كما جاء موقف الجزائر الداعم لجبهة البوليساريو موافقا لأهم مبدأ تقوم عليه سياستها الخارجية الخارجية المتعلقة بمساندة حركات التحرر، وهكذا استطاعت الجزائر من خلال موقفها هذا التوفيق بين

¹ مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية، سبتمبر 2007، ص. 09

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 83

³ Nicole Grimaud, Op., Cit., p.404

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 43

⁵ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 16

الدوافع الإستراتيجية (حماية أمنها القومي وضمان التوازن الإقليمي في المنطقة) والمبادئ التي تحكم تحرك سلوكها الخارجي¹.

يكن سبب اعتبار نزاع الصحراء الغربية من أهم محددات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة المغربية في الأثر الكبير الذي خلفه هذا النزاع على العلاقات البينية المغربية بشكل عام، والعلاقات البينية الجزائرية-المغربية بشكل خاص، بالإضافة إلى دور هذا النزاع في تعثر مسار التكامل المغربي، واعتباره مظهرا من مظاهر التنافس حول الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي. ونظرا لتداخل أدوار الجزائر الإقليمية التي لعبتها في الدائرة المغربية والدائرة الإفريقية خلال عقد الستينات والسبعينات، كان هذا النزاع حاضرا في سياسة الجزائر الإفريقية، حيث أعتبر منذ منتصف السبعينات متغيرا جديدا في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية بدليل تزايد العلاقات السياسية بين الدول الإفريقية والجزائر بشكل خاص بعد اندلاع النزاع حول الصحراء الغربية عام 1975²، وتسخير الجزائر سياستها الإفريقية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في دائرة المغرب العربي المتعلقة بكسب تأييد ودعم الدول الإفريقية لموقفها إزاء مسألة تقرير مصير الشعب الصحراوي، وعزل منافسها المغرب عن عمقه الإفريقي³، حيث قامت الجزائر بعد فترة من اندلاع النزاع في الصحراء الغربية بنشاط دبلوماسي مكثف بغرض حشد اعتراف دولي بجهة البوليساريو، ولقد نجحت في ذلك، إذ أصبح أغلب أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية مع مطلع عام 1976 على استعداد للاعتراف بجهة البوليساريو التي سارعت إلى الإعلان عن قيام جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية، ولقد كللت جهود الجزائر الدبلوماسية التي خصت بجهة البوليساريو بالدعم السياسي والعسكري⁴ بقبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال القمة العشرين المنعقدة ب"أديس أبابا" في نوفمبر 1984، وعلى إثر هذا القرار، انسحب المغرب في من منظمة الوحدة الإفريقية، كما قامت الجزائر أيضا باستغلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها على مستوى الدائرة الإفريقية خاصة ما يتعلق بدور المناهض للاستعمار، والمؤيد لحركات التحرر لدعم دورها على مستوى الدائرة المغربية المتمثل في دور المؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.43

² Chikh Slimane, Op., Cit., p.53

³ قط سمير، مرجع سابق.

⁴ ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص.165

- التنافس على الزعامة الإقليمية:

عرفت منطقة المغرب العربي تاريخيا عقب استقلال أقطارها تنافسا حول الزعامة الإقليمية بين المغرب والجزائر خاصة، حيث رغبت كل دولة من هذه الدول في فرض هيمنتها على المنطقة، وكان دافع الجزائر في ذلك مكانتها وأهميتها الجيوسياسية، ثقلها التاريخي -السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به في منطقة المغرب العربي¹، بالإضافة إلى قوتها الدبلوماسية²، ولقد جعلت هذه العوامل الجزائر طرفا وفاعلا مهما في منطقة المغرب العربي³، مما دفعها إلى السعي للعب دور إقليمي فيها يتناسب وإمكاناتها و ثقلها الذي يجعلها حسب تصورها الجيوسياسي زعيمة المغرب العربي⁴.

لقد أثرت علاقة التنافس بين أقطار المغرب العربي(الجزائر والمغرب)على العلاقات البيئية المغاربية بأكملها، حيث تميزت هذه العلاقات في ظل هذا التنافس بالتوتر وعدم الاستقرار⁵، وفي ظل ظروف التنافس حول الزعامة الإقليمية،تبننت دول المغرب العربي في سياساتها الخارجية سياسة المحاور والتحالفات الثنائية أو الثلاثية⁶ التي كانت تتشكل وتختفي حسب الظروف السياسية، وحاجة هذا الطرف أو ذاك إلى دعم من طرف آخر تتلاقى مصلحتهما آنيا⁷، ومن بين أهم المحاور التي تشكلت خلال هذه الحقبة محوري تونس-المغرب، مقابل محور الجزائر-ليبيا، ومحور المغرب-ليبيا،مقابل محور الجزائر- تونس - موريتانيا⁸، وما زاد من حدة هذا التنافس، الخلاف الجزائري - المغربي حول قضية الصحراء الغربية⁹الذي يعتبر بدوره مظهرا من مظاهر التنافس الكامن بين الجزائر والمغرب حول الزعامة الإقليمية،

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص.41

² عبد الكريم هشام،"مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي:قراءة اقتصادية"،2011/04/29،

في الموقع: www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020.Html، تاريخ الدخول: 2018-04-30

³ عبد الكريم هشام، مرجع سابق.

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص.41

⁵ Faty Moustapha, « La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb », Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université, Université de Reims champagne- Ardenne,2016,p.34

⁶ حسين شحادة،"حلقة حول :ملف الوحدة المغاربية:ج.2"،في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/programs/theirarchivesandourhistory/2010/11/2> ، تاريخ الدخول:05-

2018-01

⁷ توفيق المدني، مرجع سابق، ص.24

⁸ المرجع نفسه، ص.21

⁹ المرجع نفسه، ص.24

وهذا ما تسبب في تعقد وتأزم العلاقات بين الجارتين التي ورغم محاولات إصلاحها، لا تزال رهينة اللاحرب واللاسلم¹، حيث تتهم المغرب الجزائر بأطماع الهيمنة في منطقة المغرب العربي²، ولقد صاحب صاحب هذا التنافس حول الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب، سباق تسلح بينهما جراء سعي كل منهما إلى تطوير ترسانته العسكرية³ الذي يفسر أيضا بطغيان توجس الدولة الأخرى لدى الدولتين معا، معا، وهذا ما يدفع كلا من الجزائر والمغرب إلى السعي نحو ضمان تفوقها العسكري⁴.

استنتجا مما تقدم، تأثرت سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها المغاربية بمجموعة من العوامل والظروف التي ميزت البيئة المغاربية، والتي شكلت في الوقت نفسه محددات لسياسة الجزائر المغاربية، أبرز وأهم هذه المحددات طبيعة العلاقات الجزائرية-المغربية التي تتميز بطبيعة نزاعية كامنة، ترجع أسبابها إلى تراكمية التصادم والخلاف الذي ميز بنية العلاقات بين الدولتين منذ عام 1963 تاريخ نشوب الخلاف الحدودي واندلاع حرب الرمال بينهما، لتساهم ظروف وعوامل أخرى في تكريس السلبية في بنية العلاقات الجزائرية-المغربية، وتتعلق بنزاع الصحراء الغربية، وتنافس الجارتين على تبوء مركز الزعامة ولعب دور المحور في مسار وتطورات القضايا المغاربية، ونظرا لوزن وثقل كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتان محوريتان في منطقة المغرب العربي، تعتبر طبيعة العلاقات البينية الجزائرية-المغربية محددات أساسية لطبيعة العلاقات المغاربية ككل⁵ لتأثيرها البارز على الوضع المغاربي العام، سواء العام، سواء تعلق الأمر بمسار التكامل والاندماج في منطقة المغرب العربي، أو تعلق بنزاع الصحراء الغربية، أو على مستوى التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة⁶.

ب. محددات سياسة الجزائر الخارجية في الدائرة الإفريقية:

تأثرت اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية في تحركها اتجاه دائرتها الإفريقية بالظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي عرفتتها هذه الدائرة، حيث سيطر على اهتمام سياسة الجزائر

¹Tewfik Hamel, Op.,Cit., p.151

² بن جامين ستورا، مرجع سابق، 65

³ حسين شحادة، مرجع سابق.

⁴ سعدي ياسين، مرجع سابق، ص. 51.

⁵ المرجع نفسه، ص. 50-51.

⁶ الحسان القاضي، مرجع سابق.

الإفريقية خلال عقد الستينات الانشغال بقضايا إفريقيا السياسية، تجسد من خلال تجنيد دبلوماسيتها لتحرير إفريقيا سياسيا والتسريع بعملية تصفية الاستعمار فيها، وهذا ما تجلى في دعمها ومساندتها المادية والمعنوية لحركات التحرر الإفريقية، مما مكن الجزائر من لعب دور نشيط على المستوى القاري الإفريقي والصعيد الدولي¹.

وبعد حصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، انتقل تركيز اهتمام سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية خلال عقد السبعينات على قضايا إفريقيا الاقتصادية لتحرير القارة السمراء اقتصاديا وتعزيز استقلالها السياسي، وفي هذا السياق طالبت الجزائر بإنشاء نظام اقتصادي جديد، يضمن للدول الإفريقية حرية استغلال مواردها ويمكنها من تحقيق التنمية. ومع نهاية التسعينات، وبعد عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية إلى الانتعاش على المستوى الدولي والإقليمي، حازت إفريقيا على القسط الأكبر من هذا النشاط، مركزة اهتمامها على قضايا وانشغالات جديدة تهم القارة الإفريقية، حاولت الجزائر من خلالها معالجة المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية من حروب أهلية ونزاعات عرقية، تخلف اقتصاديات دولها وتدني مستويات التنمية فيها، وهذا ما تسبب في تهديد أمن الفرد الإفريقي في جميع أبعاده الإنسانية، جاعلة من مسألة إقرار الأمن والسلم في القارة الإفريقية حتمية وضرورة للنهوض بإفريقيا من خلال مقارنة تبنتها في سياستها الخارجية، ربطت فيها بين متغير التنمية والأمن، وزاد اهتمام سياسة الجزائر الإفريقية بالبعد الأمني والتنموي بعد الانفلات الأمني الذي عرفته منطقة الساحل الإفريقي عقب اندلاع أزمة شمال مالي.

هناك ظروف وعوامل أخرى على مستوى البيئة الإقليمية، ساهمت في تحديد وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية، تتعلق بنزاع الصحراء الغربية الذي اعتبر منذ إنفجاره في منتصف السبعينات، متغيرا جديدا في سياسة الجزائر الخارجية إتجاه هذه الدائرة²، ويتعلق العامل الآخر بالتنافس الإقليمي بين الجزائر ودول مغربية أخرى على الزعامة الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي، لأن هناك ارتباط وثيق بين منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث يرتبط الفضاءين بروابط جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية وعلاقات أمنية في الوقت الراهن، جعلت مصيرهما مصيرًا مشتركًا

¹ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص ص 16-17

² قط سمير، مرجع سابق.

خصوصا في ظل ما تشهده بعض دول المغرب العربي والساحل الإفريقي من أزمت أمنية وسياسية، مست آثارها وانعكاساتها المنطقتين معا¹.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تاريخيا تنافسا بين الجزائر وليبيا والمغرب حول لعب دور إقليمي ريادي في المنطقة، ولقد برز هذا التنافس بشكل خاص بين الجزائر وليبيا في عهد حكم الرئيس "معمر القذافي"، حيث سعت القوى المغاربية إلى فرض هيمنتها على منطقة الساحل الإفريقي، مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والإستخباراتية للفرور بهذا الدور، وبالنسبة للجزائر، فقد سعت منذ استقلالها إلى تكريس دورها القيادي في فضاء الساحل الإفريقي² الذي اعتبرته منطقة نفوذ سياسي واقتصادي لها، هذا ما دفعها إلى ربط علاقات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة خلال العقود الأولى من استقلالها، تجلت في إبرام اتفاقيات ثنائية في المجال الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، ورغم ما اتسمت به هذه الاتفاقيات من عجز الميزان التجاري للجزائر مع هذه البلدان، غير أن الجزائر استمرت في إبرام هذه الاتفاقيات مع دول المنطقة حرصا منها على استمرار الاتصال المباشر بالمنطقة³، وضمان حضورها فيها ولكن مع ذلك، يضل حضور الجزائر الاقتصادي ضعيفا في الفضاء الساحلي بشكل خاص والفضاء الإفريقي بشكل عام.

واعتبرت ليبيا منذ تقلد الرئيس "معمر القذافي" السلطة عام 1969 من أشد الدول المغاربية منافسة للجزائر في دائرة الساحل الإفريقي، ويرجع هذا إلى اعتبار القيادة الليبية "معمر القذافي" بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 القارة الإفريقية مجالا إقليميا مهما للدولة الليبية، وميدانا رئيسيا تنشط فيه سياستها الخارجية⁴، حيث صنفت الدائرة الإفريقية ضمن أولويات السياسة الخارجية الليبية، ورتبت في المرتبة الثانية بعد دائرة تحركها المغاربية⁵، ونظرا لما تكتسيه هذه الدائرة من أهمية في السياسة الخارجية الليبية، سعت ليبيا إلى لعب دور إقليمي مؤثر في الدائرة الإفريقية⁶، خصوصا في منطقة الساحل

¹ مهدي تاج، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ قط سمير، مرجع سابق.

⁴ جمعة عمر عامر المودي، "المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 33-35.

⁵ منى حسين عبيد، «أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا»، دراسات دولية، ع. 51، ص. 35.

⁶ جمعة عمر عامر المودي، مرجع سابق، ص. 33-35.

الإفريقي (تشاد ودارفور)، حيث كان لها طموحات جيوسياسية تهدف إلى الهيمنة ولعب دور قيادي في المنطقة، والبروز كقوة إقليمية في الساحل الصحراوي مسؤولة عن إدارة وحل نزاعات دول المنطقة، وهذا ما يمكنها من أن تكون شريكا حيويا أساسيا في المفاوضات بين إفريقيا وأوروبا.

اعتمدت ليبيا في تحقيقها لأهدافها في الدائرة الإفريقية على مقارنة تنمية -اقتصادية¹، وتبنيها النهج التعاوني في توجه سياستها الخارجية اتجاه دول القارة السمراء، حيث قدم "القذافي" دعما ومساندة كبيرة لحركات التحرر الإفريقية، وأقام علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية، وقدم لها المساعدات المادية، وربط معها علاقات اقتصادية من خلال التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية معها، كما اتجه "القذافي" أيضا إلى بناء تحالفات واتحادات مع بعض الدول الإفريقية تجسيدا لأحد أسس ومبادئ سياسة ليبيا الإفريقية المتعلقة بتشجيع ودعم علاقات التعاون الإفريقي، كما استغلت ليبيا أيضا ورقة الطوارق لتحقيق أهدافها في منطقة الساحل الإفريقي عبر سعيها المستمر إلى تحريك تمرد الطوارق في النيجر ومالي، محاولة منها لإضعاف منافسها في المنطقة "الجزائر" التي كانت تسعى هي الأخرى إلى بسط نفوذها في الساحل الصحراوي، كما طمحت ليبيا أيضا من وراء دعمها لتمرد الطوارق إلى بسط نفوذها على كل القوى الفاعلة في المنطقة².

وحتى تركز الجزائر دورها القيادي في فضاء الساحل الإفريقي، سعت إلى محاصرة النفوذ الليبي في المنطقة، وعزل منافسها المغربي عن عمقه الإفريقي وإضعاف سيطرته على الصحراء الغربية³، وإن اهتمام الجزائر بلعب دور فاعل في منطقة الساحل الإفريقي دبلوماسيا وأمنيا خلال السنوات الأخيرة لا يرجع فقط إلى التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجه الأمن القومي الجزائري جراء انفجار أزمات دول الساحل الإفريقي، وإنما هي مدفوعة أيضا بسعيها إلى قطع الطريق أمام منافسها المغربي الذي يسعى هو الآخر إلى لعب أدوار إقليمية تنافس الدور الجزائري في المنطقة، خاصة وأن المغرب يرى في التحركات المكثفة للدبلوماسية الجزائرية سواء على مستوى دائرة الساحل الإفريقي أو على الصعيد القاري -الإفريقي

¹ مهدي تاج، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

محاولة من الجزائر لتطويقه¹، وهذا ما دفعه إلى العمل على منافسة الجزائر²، خاصة على مستوى ملف الساحل الإفريقي.

هناك عوامل أثرت هي الأخرى في سياسة الجزائر الإفريقية إلى جانب العوامل سالفة الذكر، ترتبط بالتطور الحاصل على مستوى عملية الاندماج والتكامل الإقليمي في إفريقيا بتأسيس منظمة "الإتحاد الإفريقي"، والإعلان عن ولادة "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" "النيباد"، حيث ساعدت هذه التطورات التي عرفتها بيئة الجزائر الإقليمية على المستوى الإفريقي على عودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى الحركية والنشاط على مستوى الدائرة الإفريقية، واضطلاع الجزائر بدور إقليمي فاعل في إفريقيا إلى جانب دول إفريقية أخرى ساهمت في دفع حركية الاندماج والتكامل القاري الإفريقي³.

ج. الأزمات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي:

تعتبر التحولات السياسية والأزمات الأمنية التي عرفتها بعض دول الجوار المغربي للجزائر (تونس وليبيا خاصة) في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي، والتحولات السياسية والأزمات الأمنية التي عرفتها الدولة المالية في منطقة الساحل الإفريقي من أهم محددات سياسة الجزائر الخارجية في الدائرة المغربية ودائرة الساحل الإفريقي، ومرد هذا كون أن هذه الأزمات خصوصا تلك التي عرفتها ليبيا ومالي أفرزت تحولات واضطرابات أمنية خطيرة بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي على حد سواء تهدد بشكل مباشر الأمن القومي الجزائري، هذا ما جعل الشواغل الأمنية في الدائرة المغربية ودائرة الساحل الإفريقي في سلم أولويات أجندة السياسة الخارجية الجزائرية التي طغى على اهتماماتها في هذه الدوائر البعد الأمني⁴. ولقد دفعت هذه التحولات والأزمات على مستوى الدائرتين الجزائر إلى لعب أدوار إقليمية معينة استجابة وتكيفاً مع المستجدات والتحولات التي تفرضها بيئتها الإقليمية.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 82.

² المكان نفسه.

³ جهاد الغرام، موسى العيدي، "مرجع سابق".

⁴ قط سمير، مرجع سابق.

المطلب الثاني: محددات البيئة الدولية

أثرت طبيعة النظام الدولي التي كانت تتسم باستقطاب أيديولوجي ثنائي خلال الحرب الباردة في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، يبرز هذا التأثير على مستوى دائرة المغرب العربي من خلال طبيعة العلاقات البينية التي ربطت الجزائر بدول المنطقة، وبشكل خاص مع النظام السياسي المغربي التي اتسمت آنذاك بالتوتر والاضطراب، وصلت إلى حد القطيعة والعداء بسبب تباين التوجهات الأيديولوجية للنظاميين السياسيين الجزائري والمغربي، وهذا ما أثر بدوره على العلاقات البينية المغاربية بشكل عام.

أما عن تأثير طبيعة النظام الدولي في فترة الحرب الباردة في سياسة الجزائر الإفريقية، فيتجلى من خلال طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر خلال هذه الفترة في الدائرة الإفريقية، حيث أرجع الكثير من الباحثين سبب بروز الدبلوماسية الجزائرية خلال عقد السبعينات إلى ظروف الحرب الباردة وطبيعة النظام الدولي القائم آنذاك والذي سمح للجزائر بشكل خاص، ودول العالم الثالث بشكل عام بهامش مهم للمناورة، انعكس على الحضور الإيجابي للجزائر في قضايا السياسة الدولية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي¹، حيث تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية في ظل هامش المناورة الذي تمتعت به خلال الحرب الباردة من لعب مجموعة من الأدوار الإقليمية تمثلت في قيادتها لدول العالم الثالث، دفاعها عن قضايا العالم العربي، وقضايا إفريقيا ضد الهيمنة الإمبريالية، ودعمها وتأييدها لقضايا التحرر والاستقلال عبر تقديمها الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر في العالم العربي وإفريقيا والعالم الثالث بشكل عام، بالإضافة إلى دورها الكبير في الدفاع والمرافعة عن قضايا العالم الثالث الاقتصادية، وهذا ما تجلى واضحا من خلال دورها في إطار حركة عدم الانحياز، حيث شكلت الجزائر إلى جانب بعض الدول التي كانت على رأس قيادة حركة عدم الانحياز (مصر، العراق، الهند، يوغسلافيا) قوة إقليمية على مستوى العالم الثالث قادرة على التأثير في التوازنات الإستراتيجية للنظام الدولي خلال تلك

¹ المكان نفسه.

الفترة، كما ساهمت هذه الظروف والأدوار في جعل الجزائر مصدر قوة إقليمية آنذاك في دوائر محيطها الإفريقي¹.

وبعد نهاية الحرب الباردة، أدت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم على تفاعلات النظام الدولي إلى فقدان الجزائر ودول العالم الثالث هامش التحرك والمناورة الذي كانت تتمتع به أثناء الحرب الباردة، هذا ما اضطرها إلى التكيف مع هذه التحولات التي فرضت عليها مجموعة من الضغوطات والإصلاحات خاصة في المجال السياسي، والتي تهدف إلى إرساء الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، تزامن هذا مع دخول الجزائر في أزمة سياسية وأمنية مع مطلع التسعينات، أثرت سلبا على مصداقية الجزائر الدولية، وعلى مكانتها الإقليمية مغاربا وإفريقيا²، ما أثر بدوره على حركية السياسة الخارجية الجزائرية التي تراجع نشاطها تراجعا بارزا خلال عهد الثمانينات، وبلغ حد الانكفاء خلال عقد التسعينات³ الذي تميزت فيه السياسة الخارجية الجزائرية بالركود والجمود سواء على المستوى الجهوي أو الإقليمي أو الدولي، حيث أصبحت أهدافها تقتصر خلال هذه الفترة على تحقيق أهداف ظرفية تتعلق بوضعها الداخلي، وأصبح نشاطها الخارجي نشاطا دفاعيا، يقتصر على مجرد رد الفعل⁴، وهكذا كانت ظروف البيئة الداخلية والخارجية بمثابة القيد على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي خاصة، وعلى المستوى الدولي عامة⁵.

كما تتأثر سياسة الجزائر الخارجية، وأدوار الجزائر الإقليمية في دائرة تحركها المغاربية أيضا بسياسة توازن القوى أو سياسة التوازن الإستراتيجي التي تراعيها القوى الدولية في منطقة المغرب العربي بين الجزائر والمغرب للحفاظ على توازن إقليمي بين الدولتين سواء أثناء فترة الحرب الباردة في ظل التنافس والصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي على مناطق النفوذ، أو بعد نهاية الحرب الباردة في إطار التنافس الأمريكي-الفرنسي خاصة في منطقة المغرب العربي، حيث تراعي هذه القوى أثناء

¹ وهيبه دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2006 (الجزائر: دار الخلدونية

للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 81.

² المرجع نفسه، ص ص. 81-83.

³ جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق.

⁴ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-

الإثيرية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص. 37.

⁵ وهيبه دالع، مرجع سابق، ص ص. 82-84.

تعاملها مع المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، الصين بالإضافة إلى حلف الشمال الأطلسي) الحفاظ على التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي¹.

بدأت عودة الجزائر التدريجية إلى المسرح الدولي والإقليمي خصوصا في الدائرة الإفريقية مع مطلع الألفية الثالثة، ولقد تزامنت عودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى رواجها وديناميكيته المعهودة على مستوى الدائرة الإفريقية مع حدوث مستجدات على مستوى البيئة الدولية خصوصا في المجال الأمني تتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أفرزت ظهور تهديدات أمنية جديدة كتنامي نشاط الحركات الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة، أصبحت تهدد بشكل مباشر أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها الأوروبيين، هذا ما دفع أمريكا وحلفائها الغربيين إلى الإعلان عن حرب دولية ضد ظاهرة الإرهاب، وفي سياق بحث أمريكا وأوروبا عن شركاء لمكافحة هذه الظاهرة، أبدت الجزائر رغبتها واستعدادها الكبير للانخراط في ديناميكية ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب" أو "الحرب الدولية على الإرهاب"²، هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري على حدود الجزائر الجنوبية في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى حدودها الشرقية مع جارتها تونس وليبيا خاصة، وهذا ما دفع الجزائر إلى التكيف مع المستجدات الأمنية بهدف حماية أمنها القومي جراء تنامي حدة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في جوارها المغاربي والساحل الإفريقي، ورغبتها في اكتساب مكانة دولية من وراء أدائها لدور إقليمي فاعل في مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة، متأثرة في دورها هذا بالتنافس الدولي في المنطقة.

كما ساهم تنامي موجة العولمة الاقتصادية، وزيادة عدد التكتلات الإقليمية في إطار الإقليمية الكلاسيكية أو الإقليمية الجديدة، واحتدام تنافس قوى دولية وأخرى إقليمية على ثروات القارة الإفريقية في دفع الجزائر إلى الاهتمام أكثر في سياستها الإفريقية بالدفاع والمرافعة عن قضايا إفريقيا الاقتصادية في المنابر والمحافل الدولية، وحثها المستمر على ضرورة دفع عملية التكامل والاندماج على المستوى القاري الإفريقي، وهذا ما يفسر دورها الفاعل في تأسيس المنظمات الإقليمية الإفريقية.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 78-80

² جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق.

الفصل الثالث

يشترك في عملية صنع السياسة الخارجية* مجموعة من المؤسسات والأجهزة والفواعل الرسمية وغير الرسمية، ويشكل مجموع هذه الفواعل والمؤسسات الهيكل العام** الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أن مشاركة ومساهمة هذه المؤسسات والفواعل في عملية صنع السياسة الخارجية متفاوتة بتفاوت الوزن النسبي لها في هذه العملية، وهذا ما يحدد بدوره أدوارها التي تتباين هي الأخرى من نظام سياسي لآخر تبعا لتباين طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة من حيث طبيعة العلاقة القائمة بين المؤسسات المسؤولة عن عملية صنع القرار الخارجي خاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتباينها أيضا في حجم المشاركة المتاحة للقوى والفواعل غير الرسمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية. وإن تحديد دور كل فاعل أو جهاز من هذه الأجهزة في عملية صنع السياسة الخارجية، يساعد على فهم حركية صنع السياسة الخارجية بشكل عام، ويمكن من فهم كيفية صنعها، مما يساعد الباحث على تحليل وتفسير السياسة الخارجية لأي دولة من خلال دراسة هيكل وعمليات صنع السياسة الخارجية فيها.

وبناء على ما تقدم، فإن التحليل العلمي لسياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، يقتضي دراسة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تحديد الهيكل العام الذي تصنع في إطاره هذه السياسة عبر تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي، مع تحديد الوزن النسبي لتأثير هذه الأجهزة والمؤسسات في هذه العملية، وتحقيقا لهذا الهدف،

* يشير تعريف "عملية صنع السياسة الخارجية" إلى: "مجملة الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى وضع إطار عام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجهاته العامة". وتقتضي عملية صنع السياسة الخارجية عمليتين هامتين: 1/ عملية تحديد الأهداف من خلال رسم ووضع إستراتيجية شاملة خارجية للدول، والتي غالبا ما يحددها التصور العام للقيادات السياسية في الدولة للأهداف الخارجية، مع مراعاة القدرات الحقيقية للدولة أو الإمكانيات الفعلية المتاحة من عوامل القوة أثناء صياغة وتحديد هذه الأهداف، 2/ وعملية اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف الخارجية. وعلى هذا الأساس، تمر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من المراحل، أهمها: تحديد المصلحة الوطنية للدولة، تحديد الأهداف القومية الخارجية التي تعكس المصلحة الوطنية للدولة، المفاضلة بين الوسائل والأدوات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وضع هذه الأدوات أو الوسائل موضع التنفيذ تحقيقا للأهداف القومية الخارجية (أنظر: هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص ص 47، 15، 11).

** يشير معنى "هيكل صنع السياسة الخارجية" إلى: "تمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع السياسة الخارجية، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية" (أنظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 453).

تتناول هذه الدراسة البحث في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية في هذا الفصل، ودافعها في ذلك أن التعرف على الفواعل والقوى المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، يمكن من فهم وتفسير سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، لأن تحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، واختيار الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها، وتبني التوجهات المناسبة لتحقيق الأهداف، وحماية مصالح الجزائر الحيوية، ورسم أدوارها الإقليمية، يحددها صناع السياسة الخارجية الذين يحاولون التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، محاولين التأثير فيها بشكل يتفق مع رؤيتهم وتصوراتهم لأدوار الجزائر الإقليمية، ولما يجب أن يكون عليه موقع الجزائر في محيطها الإقليمي الإفريقي.

المبحث الأول: مؤسسات وأجهزة صنع القرار الخارجي

يمثل الفواعل الرسمية المسؤولة عن صنع وتحديد السياسة الخارجية مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية العاملة في ميدان السياسة الخارجية، والتي غالبا ما يطلق عليها تسمية "هيئات القرار السياسي الخارجي" التي تعد بمثابة الوحدات القرارية التي تتفاعل فيها أفكار صناع القرار، ويتم على مستواها اتخاذ القرارات المهمة¹، بحيث تقوم هذه الأجهزة والمؤسسات بإعداد القرارات و اختيار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة بعد تقييم هذه التصورات عبر المناقشة والمفاضلة بينها²، وتعتبر السلطات الدستورية التنفيذية والتشريعية والقضائية في أغلب الدساتير من أهم المؤسسات الرسمية التي تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية بشكل عام، وصنع واتخاذ القرار الخارجي* بشكل خاص، مع

¹ قتيبة مخلف عباس السمرائي، "آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي"، مجلة سامراء، م.4، ع.10، السنة الرابعة، 2008، ص.60

² تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.67

* تتضمن عملية صنع السياسة الخارجية مجموعة من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار الخارجي، لأن وضع السياسة الخارجية موضع التنفيذ الفعلي لا يكون إلا من خلال إصدار قرارات خارجية لمواجهة مواقف محددة بهدف تحقيق الأهداف الخارجية للدولة، وتعرف عملية صنع القرار الخارجي بأنها: "تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، بحيث يكون جوهر هذه العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات والتقارير إلى أجهزة اتخاذ القرار في الوقت المناسب". أما عملية اتخاذ القرار فتعرف بأنها: "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة". أو هي: "الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها" (انظر: عامر مصباح، مرجع سابق، ص.354، وانظر أيضا: هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص.47، و) انظر أيضا: نور الهدى قراش، "القرار في السياسة الخارجية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 06 مارس 2015، في الموقع:

الإشارة إلى أن أهمية ودرجة مشاركة هذه المؤسسات في عملية إعداد السياسة الخارجية، تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظم السياسية القائمة فيها، وحجم ما تملكه هذه المؤسسات من صلاحيات وسلطات في مجال السياسة الخارجية، ودرجة اهتمامها بهذا المجال، وكذا طبيعة ودرجة تعقد قضايا ومسائل السياسة الخارجية التي تستوجب اتخاذ القرار بشأنها*، فقد تشارك بعض هذه المؤسسات بشكل كبير في مقدمتها "السلطة التنفيذية" ممثلة في "رئيس الدولة" في عملية التخطيط لجميع جوانب السياسة الخارجية، إذ تظل حاضرة وبقوة في مختلف مراحل إعدادها، مما يجعل رئيس الدولة الصانع الرئيسي (وليس الوحيد) للقرار الخارجي في بعض الأنظمة السياسية كالنظام السياسي الجزائري، غير أن مركزية دور السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة في عملية صنع القرار الخارجي في النظام السياسي الجزائري، لا يعني إنفراد هذا الأخير لوحده بسلطة صنع القرار السياسي الخارجي وأدائه، لأن مؤسسة الرئاسة تمارس هذه السلطة بالاشتراك مع مؤسسات وأجهزة أخرى في مقدمتها "المؤسسة العسكرية" ممثلة في "وزارة الدفاع" والأجهزة الأمنية (جهاز المخابرات)، خاصة في ما يتعلق بقضايا ومسائل الأمن القومي الجزائري، ويختص بأداء وتنفيذ هذه القرارات وزارة الخارجية، في حين تغيب مشاركة مؤسسات أخرى كالسلطة التشريعية في تحديد توجه هذا الجانب من السياسة العامة للدولة.

المطلب الأول: مؤسسة الرئاسة

لقد حددت مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة المؤسسات الرسمية المكلفة بعملية رسم السياسة الخارجية وأدائها، تتمثل هذه المؤسسات في: مؤسسة الرئاسة، البرلمان، وزارات السيادة كوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، وتشارك في عملية رسم وأداء السياسة الخارجية الجزائرية إلى جانب هذه

316 <https://www.politics-dz.com/threads/sny-alqrrar-fi-alsias-alxargi>، تاريخ الدخول: 01-04-2018

2018، وانظر أيضاً: بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1993)، ص. 353.

* تؤثر طبيعة القضايا والمسائل المثارة في مجال السياسة الخارجية في تحديد حجم ومدى مشاركة ومساهمة الهياكل الرسمية في عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي، فإذا كانت مشاكل وقضايا قليلة الأهمية يتم تحليلها واتخاذ القرار بشأنها في المستويات الدنيا من هيكل صناعة القرار، كأن يتم مثلاً في أحد أقسام وزارة الخارجية، أما المشاكل أو القضايا الهامة والخطيرة كالأزمات السياسية التي تهدد الأمن القومي للدولة فإنها تتخذ في أعلى مستويات الهيكل الرسمي المكلف بصناعة القرار كالقرارات الإستراتيجية مثل قرارات إعلان الحرب أو إعلان حالة الطوارئ (انظر: قتيبة مخلف عباس السامرائي، مرجع سابق، ص. 60).

المؤسسات، قوى وأجهزة أخرى كالأجهزة الأمنية (جهاز المخابرات)، وقوى خفية أخرى، وشخصيات سياسية وتاريخية ذات الوزن والثقل في المجتمع¹.

ولكن وبالرغم من تعدد الفواعل الرسمية التي تشكل وحدة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، هناك فاعل أو فواعل أساسية من بينها، تملك سلطة صنع واتخاذ القرار الفعلية في تقرير وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة ما يتعلق بفاعلين اثنين في النظام السياسي الجزائري وهما: السلطة التنفيذية، وبالتحديد رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية، بالنظر إلى السلطات والصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الأولى (مؤسسة الرئاسة) دستوريا في مجال تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، وما تملكه المؤسسة الثانية من سلطة فعلية في عملية صنع القرار بشكل عام في النظام السياسي الجزائري، وما يزيد الأمر صعوبة، الافتقار إلى المعلومات الضرورية والكافية عن لعبة صنع القرار "العبة السوداء" في النظم السياسية التسلطية التي يصنف النظام السياسي الجزائري في خضمها، ولكن وبالنظر إلى حجم السلطات الدستورية الممنوحة لرئيس الدولة في المجال الخارجي، وهامش الحرية المعتبر الذي يتمتع به في مجال تسيير وتدبير الشأن الخارجي، وهذا ما تجسده ممارساته الفعلية والواقعية في هذا المجال، ترجح الدراسة كفة مؤسسة الرئاسة في عملية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية باستثناء ما يتعلق بالمسائل والقضايا الحساسة التي تهم وتمس الأمن القومي الجزائري، والتي تتطلب تدخل ومشاركة المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار الخارجي لدواعي وأسباب عملية وموضوعية.

أ- عوامل هيمنة السلطة التنفيذية (رئيس الدولة) على عملية صنع السياسة الخارجية:

تعد السلطة التنفيذية* في النظام السياسي الجزائري إحدى أهم هيئات وسلطات الدولة الدستورية والسياسية التي تتولى "مهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وذلك من خلال

¹ محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفتك"، مرجع سابق، ص. 153.
* تعرف السلطة التنفيذية وفق النظام السياسي الجزائري بأنها: "مجموعة الهيئات الدستورية التي تختص أساسا بتنفيذ القانون الذي تسنه السلطة التشريعية، وعرفا بسن القوانين التنظيمية التي تسهل العمل الإداري، كما تسعى إلى عرض مشاريع القوانين على البرلمان، كما أن لها وظيفة رقابية داخلية، وفقا لأحد أساليب التنظيم الإداري وطبيعة نظام الحكم السائد" (انظر: دنش رياض، "المسؤولية السياسية والجناحية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996" مجلة الاجتهاد القضائي، ع. 04، مارس 2008، ص. 378).

الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها من أجل وضع هذه القوانين موضع التطبيق"¹، وهي تتشكل في النظام السياسي الجزائري من رئيس الجمهورية والحكومة وجميع الموظفين من كافة الدرجات والمستويات². وإن مهمة تنفيذ القوانين التي تناط بها السلطة التنفيذية، تجعلها نظريا سلطة تابعة وخاضعة للسلطة التشريعية التي تصنف من حيث أهميتها وعلاقتها التمثيلية والنيابية للشعب في قمة هرم سلطات الدولة، غير أن واقع ممارسة هذه السلطات لمهامها ووظائفها، يبرح كفة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى، ويجعلها تؤدي الدور الرئيسي في الحياة السياسية خاصة في أنظمة دول المغرب العربي بما فيها النظام السياسي الجزائري، إذ تعتبر السلطة التنفيذية في هذه البلدان المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة الدستورية والسياسية³.

وتلعب السلطة التنفيذية في مختلف الأنظمة السياسية على اختلاف طبيعتها برلمانية أو رئاسية، ديمقراطية أو تسلطية دورا هاما في عملية رسم السياسة الخارجية وتنفيذها لاحتوائها أهم صناعات القرار كرئيس الدولة في النظم الرئاسية، ورئيس الوزراء في النظم البرلمانية، بالإضافة إلى أجهزة أخرى أهمها وزارة الخارجية عبر الممثلين الرسميين الموكل إليهم تمثيل بلادهم في المجال الخارجي، وترجع هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في مختلف الأنظمة السياسية خاصة في الأنظمة التسلطية، إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1- تتمتع السلطة التنفيذية باختصاصات وصلاحيات هامة وواسعة في عملية رسم وتنفيذ السياسة الخارجية بسبب طبيعتها وطبيعتها وظيفتها، إذ تتوفر على إمكانات وموارد مادية وبشرية وقنوات اتصال هامة، تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة والكافية التي تفيد صناعات القرار في عملية صنع واتخاذ القرار خاصة في حالة المشكلات والأزمات الدولية⁴، في حين تقل قدرة السلطة التشريعية على الحصول على المعلومات بسبب صغر حجمها وضآلة مواردها⁵.

¹ فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي -دراسة قانونية مقارنة- (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010)، ص.07

² دنش رياض، مرجع سابق، ص.378

³ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص.07-08

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.453

⁵ لويد جنسن، مرجع سابق، ص.134

2- طبيعة السياسة الخارجية التي تتسم بعدم "اليقين" و"سرعة" التغير"، وهذا ما يجعل للسلطة التنفيذية دورا رئيسيا في مجال صنع السياسة الخارجية خاصة في ظل تزايد تعقيد الشؤون الدولية، وكثرة الأزمات الدولية الدائمة، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية صنع السياسة الخارجية¹.

3- تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى مشاركة صناع القرار المركزيين مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية عن طريق الاجتماعات واللقاءات المباشرة واستخدام خطوط الاتصال المباشرة، وهذا ما أثر بدوره على دور الدبلوماسيين²، كما ساعد تطور تكنولوجيا الاتصال أيضا في تمكين السلطة التنفيذية من التعامل بشكل سريع مع قضايا السياسة الخارجية³.

4- قلة وضعف اهتمام ودراية الشعب ممثلا في الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية على خلاف اهتمامهم بالسياسة الداخلية.

ويساهم ضعف دور السلطة التشريعية في الأنظمة التسلطية غير الديمقراطية في توسيع مجال مشاركة السلطة التنفيذية في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها بسبب اقتصار دور الهيئة التشريعية في غالب الأحيان على الموافقة الشكلية على قرارات وسياسات تتخذها وترسمها الهيئة التنفيذية. أما عن هيمنة السلطة التنفيذية على مجال صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري عن طريق رئيس الجمهورية الذي ينفرد داخل هذه الهيئة بمهمة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، هو نتيجة منطقية لثلاث عوامل أساسية:

1- يتعلق العامل الأول بالمكانة والموقع الهام الذي تحتله السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري ضمن باقي المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى خاصة السلطة التشريعية، وتظهر هذه المكانة من خلال طبيعة وحجم الصلاحيات والسلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية في جميع الدساتير المتعاقبة التي عرفت الجزائر منذ دستور 1963 إلى غاية صدور دستور 1996، المعدل سنوات 2008، 2002، و2016 الساري العمل به حاليا، حيث كرست جميعها الدور المحوري للسلطة التنفيذية

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 453.

² لويد جنسن، مرجع سابق، ص. 135.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 453.

الممثلة في شخص رئيس الجمهورية، المصدر الرئيسي لها، والمجسد لهيمنتها وسموها¹، واعتبرت مؤسسة الرئاسة بمثابة المؤسسة المحورية التي تقوم عليها السلطة السياسية في البلاد، وتدور حولها الحياة السياسية والدستورية، تستمد منها جميع السلطات، وتتحرك في خضمها كل الأجهزة، بحيث لا تستطيع أي مؤسسة أن تؤدي وظيفتها بدون تدخل مؤسسة الرئاسة بشكل مباشر أو غير مباشر²، وهذا ما جعل رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري الشخصية السياسية التي تسمو على جميع الأجهزة والمؤسسات الدستورية، مما رسخ هيمنة المؤسسة التنفيذية على باقي المؤسسات الأخرى³.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في منح السلطة التنفيذية بشكل عام، ومؤسسة الرئاسة بشكل خاص المكانة والدور المحوري في النظام السياسي الجزائري، وساعدتها على اكتساب قوة حقيقية مكنتها من تعزيز مكانتها في الحياة السياسية، والحفاظ على تواجدها كمؤسسة تهيمن وتسمو على باقي المؤسسات الأخرى، يتصدر هذه العوامل، طريقة انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري التي تجعله مختارا مباشرة من طرف الشعب⁴، وهذا ما يكسبه الشرعية لممارسة السلطة، ويجعله يحظى بالتأييد الشعبي، وإلى جانب الشرعية، تمتعت مؤسسة الرئاسة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالمشروعية التاريخية الثورية، وترتبط هذه المشروعية بحزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر منذ أول دستور عرفته الجزائر عام 1963 مصدر الشرعية لأي نظام سياسي، ولأي سلطة في الجزائر، حيث جعل هذا الحزب الذي أدى دورا مهما وبارزا خلال الثورة التحريرية مصدرا للسلطة، وكرست فكرة ارتباط الدولة بحزب جبهة التحرير الوطني في دستوري 1963 و1976⁵، وهذا ما يفسر انتماء الرؤساء الذين تولوا الحكم في الجزائر إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتمتع أغلبهم بالمشروعية الثورية منذ حكم أول رئيس للبلاد السيد "أحمد بن بلة" إلى آخرهم السيد "عبد العزيز بوتفليقة" باعتبارهم من رموز الثورة، ولقد

¹ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 29.

² بورايو محمد، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012، ص. 15.

³ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 23-24.

⁴ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963

و1976، ج. 1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، د. س. ن.)، ص. 248.

⁵ محمد بورايو، مرجع سابق، ص. 33.

كرست المشروعية الثورية سمو وهيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الأخرى، وجعلتها في مقدمة المؤسسات التي كان لها دور مؤثر في الحياة والمسار السياسي لتاريخ الجزائر عبر مختلف مراحلها¹.

كما استمدت أيضا مؤسسة الرئاسة قوتها ومكانتها في الحياة السياسية من عامل مساندة ودعم المؤسسة العسكرية -الجيش- لها، حيث أدى الدور والتدخل المباشر للجيش في تسيير الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى جعل مؤسسة الرئاسة المدعومة دستوريا، أقوى مؤسسة سياسية في البلاد، وهذا ما يفسر العلاقة الوطيدة التي قامت بعد الاستقلال بين جيش التحرير الوطني ومؤسسة الرئاسة ممثلة في السيد "أحمد بن بلة" الذي كان للجيش دورا في وصوله إلى السلطة²، لينقلب الجيش على الرئيس "بن بلة" في جوان 1965، ويسيطر على السلطة مباشرة ممثلا في "مجلس الثورة" برئاسة السيد "هواري بومدين"، الذي جمع هو الآخر بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، ومنصب رئاسة وزارة الدفاع الوطني³، وظلت العلاقة الوطيدة التي تربط المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة قائمة في فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، وفي عهد السيد "علي كافي" والسيد "اليمين زروال"⁴، استمر استناد مؤسسة الرئاسة على المؤسسة العسكرية في كسب قوتها ومشروعيتها⁵، لتختار المؤسسة العسكرية مرة أخرى مرشح الرئاسة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 ممثلا في شخص السيد "عبد العزيز بوتفليقة".

وزيادة عن العوامل متقدمة الذكر، كان لطبيعة الواقع السياسي والظروف التاريخية التي عاشتها الجزائر قبل الاستقلال وبعده، دورا في تحديد شكل السلطة، وطبيعة النظام السياسي في الجزائر، الذي حظيت فيه السلطة التنفيذية، وبشكل خاص مؤسسة الرئاسة في وقت مبكر بمكانة متميزة على خلاف باقي المؤسسات الأخرى خاصة التشريعية منها، وما زاد من أهمية المؤسسة التنفيذية أيضا، طبيعة الوظيفة التنفيذية التي تقوم بها في الدولة، حيث ونظرا لطبيعة المهام التي تضطلع بها المؤسسة التنفيذية سواء كانت مهام ذات طبيعة إدارية تتعلق بإدارة وتسيير المرافق والمصالح العامة

¹ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 127.

² فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 42.

³ عمار عباس، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة المجلس الدستوري، ع. 2013، 02، ص. 19-20.

⁴ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 64.

⁵ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 40.

للدولة، أو مهام ذات طبيعة سياسية تتمثل في أعمال السيادة، فإن أهمية السلطة التنفيذية في تنامي مستمر خصوصا في المجتمعات الحديثة التي زادت حاجياتها ومتطلباتها من تطوير واتساع مهام السلطة التنفيذية¹.

2- يرتبط العامل الثاني بمكانة ووزن رئيس الجمهورية داخل المؤسسة التنفيذية: تعود ممارسة السلطة التنفيذية* في النظام السياسي الجزائري إلى رئيس الدولة، وهو يتمتع بموقع سامي داخلها لأنه يعد المصدر والمحرك الرئيسي لها²، وهو الذي يجسد هيمنتها وسموها على باقي المؤسسات الأخرى، يمنحه الدستور ويخول له باعتباره مجسدا لوحدة وسيادة الأمة، مجموعة من الامتيازات والصلاحيات سواء في حالة أحادية أو ثنائية السلطة التنفيذية*، تسمح له بالسيطرة على هذه الأخيرة³، في حين توجد الحكومة في

¹ محمد بورايو، مرجع سابق، ص. 64.

* تتكون السلطة التنفيذية من المؤسسات الإدارية التالية: رئاسة الدولة، الحكومة، والمؤسسات الاستشارية. تتكون رئاسة الدولة ممثلة في شخص رئيس الجمهورية من مجموعة من الأجهزة والهيئات الداخلية كالأمانة العامة والمديريات المختلفة، ويعتبر منصب رئيس الجمهورية أهم عنصر داخل هذه الإدارة، وتتكون الحكومة من رئيس الحكومة ومجموعة من الوزراء في حالة ثنائية السلطة التنفيذية، ومن وزير أول وطاقم وزاري يضم مجموعة من الوزراء في حالة أحادية السلطة التنفيذية، أما الهيئات والمؤسسات الاستشارية: فهي عبارة عن مؤسسات تختص بتقديم الاستشارة للأجهزة والمؤسسات الإدارية التنفيذية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ قراراتها، ومن أهم هذه المؤسسات: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة... الخ

² فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 113.

* يختلف شكل السلطة التنفيذية من نظام سياسي إلى آخر، فقد تكون هذه السلطة موحدة، يمارسها جهاز واحد ممثلا في رئيس الجمهورية، أو قد تكون موزعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في إطار ما يسمى بثنائية السلطة التنفيذية، ولقد اختلف شكل السلطة التنفيذية في الجزائر من دستوري 1963 و 1976، إلى دستور 198 و 1996، حيث أسندت قيادة السلطة التنفيذية في دستور 1963 و 1976 إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم بدوره بتعيين وزير أول، وهذا ما يسمى بأحادية السلطة التنفيذية، غير أنه وبعد الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفت الجزائر مع صدور دستور 1989، تم استحداث مؤسسة الحكومة بالموازاة مع مؤسسة الرئاسة، وأصبحت السلطة التنفيذية بهذا الإجراء اشتراكا بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مع مسؤولية هذه الأخيرة سياسيا أمام المجلس الوطني الشعبي، وهكذا تم إنشاء وظيفة رئيس الحكومة في إطار ما يعرف بثنائية السلطة التنفيذية، إذ استعمل دستور 1989 مصطلح "رئيس الحكومة" محل مصطلح "الوزير الأول" تعبيرا عن السلطات والصلاحيات الجديدة التي أصبح يتمتع بها رئيس الحكومة، والتي كانت من اختصاص رئيس الجمهورية سابقا، واستمر شكل السلطة التنفيذية على هذا الحال في دستور 1996، غير أن التعديلات الدستورية التي عرفت دستور 1996 عام 2008، أعادت مرة أخرى استعمال مصطلح "الوزير الأول" مكان "رئيس الحكومة" (انظر: عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري (الجزائر: دار الهدى، ط3، 2005)، ص. 65، وانظر أيضا: محمد بورايو، مرجع سابق، ص. 71، وانظر أيضا: فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 123).

³ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 142.

حالي الأحادية والثنائية في موضع تابع لرئيس الجمهورية سواء على المستوى العضوي (تشكيلها)، أو على المستوى الوظيفي (اختصاصاتها). تتجلى تبعية الحكومة لرئاسة الدولة على مستوى تشكيلها من خلال السلطة الممنوحة لرئيس الدولة دستوريا التي تخول له تعيين أعضاء الحكومة وإقالتهم، بما فيه تعيين وإقالة الوزير الأول (في حالة أحادية السلطة التنفيذية)، وتعيين وإقالة رئيس الحكومة في حالة ثنائية السلطة التنفيذية¹، حيث يظل رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة تقديرية واسعة وصاحب الكلمة الأخيرة في مجال تعيين أعضاء الحكومة وإقالتهم². وتتركز تبعية الحكومة لرئاسة الدولة على المستوى الوظيفي من خلال مسؤولية الحكومة أمام رئيس الجمهورية، وتدخل هذا الأخير في المجال التنظيمي، ورسمه للسياسة العامة³.

3- يتعلق العامل الثالث بحجم الصلاحيات والسلطات الواسعة، المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية في مجال إدارة العلاقات الخارجية، إذ منحت جميع الدساتير الجزائرية بدءا من دستور 1963 إلى غاية دستور 1996 المعدل و الساري العمل به حاليا لرئيس الجمهورية سلطات واسعة ومعتبرة، لا ينحصر نطاقها في المجال التنفيذي فقط، بل يمتد إلى مجالات أخرى أبرزها وأهمها قيادة القوات المسلحة و قيادة الشؤون الخارجية⁴، وهذا ما قوى مركزه ومكانته في النظام السياسي الجزائري.

ب-سلطات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية

تختلف وتتباين سلطات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية من نظام سياسي لآخر تبعا لاختلاف طبيعة هذا الأخير، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ففي النظم الرئاسية يمارس رئيس الدولة سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية، إذ تعتبر عملية رسم السياسة الخارجية وعملية صنع القرار الخارجي من اختصاصاته الأصيلة، رغم وجود جهات وهيئات تساعد في ذلك، وهذا ما يجعله المسؤول الوحيد والأول عن هذه القرارات والسياسات أمام الأمة باعتباره رئيس منتخب من طرف الشعب، سواء كان هذا الانتخاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁵.

¹ المرجع نفسه، ص. 113.

² المرجع نفسه، ص. 39-40.

³ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 149، 142.

⁴ المرجع نفسه، ص. 69.

⁵ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 56.

أما في الأنظمة البرلمانية، فتتركز عملية صنع القرار الخارجي في مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء، وتضم عضويته وزير الخارجية، وتكون للحكومة في النظم البرلمانية مسؤولية وزارية أمام البرلمان، ويكون لهذا الأخير حق مناقشة الحكومة في سياساتها وقراراتها الخارجية خاصة في حالة النظم التي تأخذ بالتعددية الحزبية، أما إذا كان النظام المعمول به هو نظام الثنائية الحزبية، فإن دور البرلمان يقتصر على مجرد الموافقة الشكلية على سياسات وقرارات الحكومة بسبب تشكل هذه الأخيرة من حزب الأغلبية البرلمانية¹.

لقد منحت جميع الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ دستور 1963 إلى غاية دستور 1996 المعدل والساري المفعول حالياً* اختصاص تقرير وتوجيه وقيادة الشؤون الخارجية لرئيس الجمهورية، حيث تمتد سلطة هذا الأخير إلى المجال الخارجي برمته، ولعل من بين أهم الأسباب التي جعلت المشرع الدستوري يعقد هذا الاختصاص لرئيس الدولة، ما يلي²:

1- تجسيد رئيس الجمهورية الدولة الجزائرية داخل البلاد وخارجها باعتباره ممثل الشعب كله، منتخب مباشرة من طرف الأمة، والمعبر عن وحدتها، والممارس للسلطة السامية فيها، بالإضافة إلى اعتباره حامي الدستور، والقاضي الأول للبلاد، والساهر على استقلال الوطن، وحامي وحدته الترابية، وله أن يخاطب الأمة مباشرة³، وكل هذا جعله المعني الشخصي بممارسة اختصاص تدبير الشأن الخارجي دون منازع⁴.

¹ المرجع نفسه، ص. 57.

* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل ب: القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

² سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996-السلطة التنفيذية- ج. 03 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، 2013)، ص. 142-160.

³ المواد 84، 85، 86 من دستور 1996 المعدل الساري العمل به حالياً.

⁴ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 300.

2- تعد مؤسسة الرئاسة المؤسسة الأكثر توازنا، والأكثر امتلاكا لقنوات التواصل المتنوعة على خلاف المؤسسات السياسية والدستورية الأخرى كمؤسسة البرلمان¹.

3- ارتباط مجال السياسة الخارجية بمصالح الأمة وأمنها.

4- حساسية وأهمية مجال السياسة الخارجية بالنسبة لحماية مصالح الدولة في الخارج، ومراقبة ومتابعة نشاطات غيرها داخليا وخارجيا، ولعل تولي رئيس الجمهورية قيادة المجال الخارجي، يرجع إلى كون أن هذا المجال مهم وحساس، يتعلق بسيادة الدولة، ويتطلب الاستقرار، ولهذا يتوجب رد أمر قيادته لرئيس الدولة بوصفه مجسد وحدة الأمة، والمعبر عنها، والساهر على استقلال الوطن وحامي وحدته الترابية²، بالإضافة إلى الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية التي ترجح كفة السلطة التنفيذية³.

4- إسناد قيادة مجال العلاقات الخارجية إلى جهة أكثر استقرارا وحيادا بسبب وجوب ابتعاد قيادتها عن التأثيرات السياسية التي تعرفها مجالات أخرى خاصة الخلافات والصراعات السياسية التي قد تنشأ بين الأحزاب السياسية الممارسة للسلطة السياسية.

5- أهمية التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الدولية المتنوعة بالنسبة للجزائر.

وتتجلى السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مجال تدبير الشأن

الخارجي في ما يلي:

1- سلطة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية:

يقصد بتحديد وتقرير السياسة الخارجية: "وضع الخطوط العامة للسياسة الخارجية، وتحديد أولوياتها وأهدافها، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف، ضبط الوسائل التي تساعد على تنفيذ هذه السياسة، وتحديد الأدوات والأجهزة التي توضع لخدمة أهداف السياسة الخارجية، أهمها وزارة الخارجية، المساعدين على مستوى رئاسة الدولة، والأعوان الذين يتم تكليفهم بمهام محددة لدى الدول الأخرى، ولدى المؤسسات

¹ عمارية عمروس، مرجع سابق

² عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 300

³ عمارية عمروس، مرجع سابق.

والمنظمات الدولية¹، كما يشير معنى عبارة "تقرير السياسة الخارجية" أيضا بأن: "الرئيس سلطة الاختيار بين البدائل المطروحة في مجال السياسة الخارجية، واختيار البديل يكون الرئيس قد أمر باعتماده، وبالتالي قام بتوجيه السياسة الخارجية"²، أما الدكتور "سعيد بوالشعير" فيرى بأن العبارة تشير إلى أن "الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية بأبعادها المختلفة بدءا بالإعداد والقيادة والتوجيه والمتابعة والإبرام والمصادقة هي رئيس الجمهورية، الذي يحدد إطار ما يدخل في السياسة الخارجية، ويتخذ القرارات ذات الصلة المعبرة شكلا ومضمونا عن الاختيارات الدبلوماسية المكرسة في الدستور، والمتمثلة في الاحترام التام لسيادة الدول الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر، وتدعيم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، واحترام مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة"³.

ويجب الإشارة إلى أن عبارة "تقرير السياسة الخارجية" لم ترد بهذه الصياغة في دستور 1963 ودستور 1976، حيث نصت المادة 48 من دستور 1963 على تولي "رئيس الجمهورية مهمة تسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية تماشيا مع إرادة الشعب التي يجسمها الحزب، وتعتبر عنها الجمعية الوطنية"^{*}، وهذا ما جعل رئيس الجمهورية المسؤول الأول عن تسيير وتنسيق السياسة الخارجية، وتوجيهها تماشيا مع مقتضيات الدستور ومقررات مؤتمر الحزب⁴، ثم انتقل المشرع الجزائري في دستور 1976 في المادة 111 منه إلى التعبير عن سلطات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي بعبارة: "يقرر طبقا للميثاق الوطني ولأحكام الدستور، السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها". وبعد إجراء تعديلات مست مواد تشمل الوظيفة التنفيذية والتشريعية بموجب التعديل الدستوري الذي تم على إثر استفتاء 03 نوفمبر 1988، طرأ تعديل على المادة 111، حيث تم استبدال العبارة التي نصت عليها المادة 111 في دستور 1976 بعبارة: "يقرر السياسة الخارجية للأمة طبقا للميثاق الوطني

¹ محمد بورايو، مرجع سابق، ص. 140.

² دغبار رضا، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، دفاقر السياسة

والقانون، ع. 15، جوان 2016، ص. 433.

³ سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996-السلطة

التنفيذية- ج. 02 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، 2013)، ص. 146-147.

* تنص المادة 48 من دستور 1963 على ما يلي: "يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، وتعتبر عنها الجمعية الوطنية".

⁴ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 70.

وأحكام الدستور ويوجهها"¹. وبعد صدور دستور 1989، نص المشرع الجزائري في المادة 74 من هذا الدستور على تحويل رئيس الجمهورية مهمة "تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها"، وجاءت المادة 91 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حالياً* لتؤكد حرفياً ما نصت عليه المادة 74 من دستور 1989.

وإن هذا التغيير والتطور في صياغة عبارة المادة الدستورية التي تمنح لرئيس الدولة سلطة تقرير السياسة الخارجية وتوجيهها من دستور 1963 إلى دستور 1976، فدستور 1989، وصولاً إلى دستور 1996 المعدل والساري العمل به حالياً، يدل على التطور الذي عرفته اختصاصات وسلطات رئيس الجمهورية في الشأن الخارجي، إذ انتقلت من مجرد "التسيير والتنسيق" في دستور 1963، إلى تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها" في الدستور الساري المفعول حالياً، وهذا يعني أن صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي كانت تتحوّل إلى الزيادة والتنامي أكثر²، حيث أنه، وبعبارة كانت تتنازع مجموعة من القوى والفواعل من أجل احتكار سلطة صنع القرار الخارجي أو المشاركة في ممارستها، والتحكم في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة حكم الرئيس "أحمد بن بلة"، أصبحت عملية صنع القرار الخارجي وأدائه، عملية مركزية تتحكم فيها بشكل كبير مؤسسة رئاسة الجمهورية بالتعاون مع بعض الدوائر الخاصة في عهد حكم الرئيس "هواري بومدين" الذي جاء دستور 1976 ليوسع بشكل بارز صلاحياته واختصاصيته في المجال الخارجي³، إذ جعل من رئيس الجمهورية "ممثل الدولة داخل البلاد وخارجها" وفقاً لما نصت عليه المادة 01/111، وهو من "يقرر ويقود وينفذ السياسة العامة الداخلية والخارجية" وفق نفس المادة، الفقرة السادسة (المادة 06/111)⁴، ونفس المنحى تبناه دستور 1989 على غرار سابقه، إذ عقد هو الآخر الاختصاص في المسائل الخارجية للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، وسار دستور 1996 على نفس النهج في منحه هذا الاختصاص لرئيس الدولة.

يستنتج مما سبق، أنه وبالرغم من تعدد صيغ المشرع الجزائري للتعبير عن سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي في مختلف دساتير الجزائر المتعاقبة، فإن جميعها تؤكد

¹ ناصر لباد، دساتير الجزائر (سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع، ط. 2، 2010)، ص. 104.

* تنص المادة 91 على ما يلي: "...يقرر السياسة الخارجية ويوجهها".

² سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص. 144.

³ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 159.

⁴ سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص. 144.

على منح رئيس الجمهورية سلطة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، مما يخوله دستوريا سلطة رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية، وتولي توجيه الحكومة والبرلمان في مجال الشؤون الخارجية باعتباره ممثل الأمة والدولة على المستوى الخارجي¹، مع الإشارة إلى أن المواد سابقة الذكر، بالإضافة إلى المادة 67، الفقرة الثانية من دستور 1989 (02/67)، والمادة 84، الفقرة الثالثة (03/84) من دستور 1996 المعدل الساري المفعول حاليا*، تعد بمثابة المرجع والأساس الدستوري والقانوني الذي استمد و يستمد منه رئيس الجمهورية صلاحياته في مجال تقرير السياسة الخارجية، فضلا عن اعتبار هذه المواد أيضا السند الدستوري والقانوني الذي يؤسس لاستحواذ وإفراد رئيس الجمهورية بالمجال الخارجي والدبلوماسي للدولة، بحيث أن صفة تمثيل رئيس الجمهورية للشعب، وتجسيده للدولة على مستوى العلاقات الخارجية التي تمنحها له المادة 84 من دستور 1996 المعدل، والتي اكتسبها رئيس الجمهورية عن طريقة انتخابه واختياره عبر الاقتراع العام المباشر والسري، بالإضافة إلى ما تنص عليه المادة 91 من نفس الدستور، تجعل رئيس الجمهورية يتمتع باستقلالية مطلقة في تدبير الشأن الخارجي، تمكنه من تحديد السياسة الخارجية، وتوجيه وإدارة هذه السياسة حسب الأولويات التي يراها هو²، لأنه مجسد وحدة الأمة وسيادتها، والمعبر عن سلطة الدولة باعتباره منتخب مباشرة من قبل صاحب السيادة وهو الشعب.

هناك ملاحظة يجب الإشارة إليها، وهي أنه رغم سلطة التقرير والتوجيه التي منحتها المادة 03/91 من الدستور الحالي لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، تظل صلاحياته في مجال تقرير السياسة الخارجية وتوجيهها مقيدة بما هو محدد دستوريا من مبادئ عامة تحكم السياسة الخارجية الجزائرية، والمنصوص عليها في المواد 29 و 30 و 31 من الدستور الحالي، والمتعلقة بعدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب وحريتها، مبدأ تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول³، ولم

¹ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 295.

* تنص المادة 67 من دستور 1989 على ما يلي: "يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ووحدة الأمة، وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، له أن يخاطب الأمة مباشرة"، وتنص المادة 84 من دستور 1996 المعدل على ما يلي: "يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ووحدة الأمة، وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، له أن يخاطب الأمة مباشرة".

² محمد بورايو، مرجع سابق، ص. 139-140.

³ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 433.

تخول أيضا المادة 03/91 من دستور 1996 المعدل لرئيس الجمهورية صلاحية تنفيذ السياسة الخارجية، وإنما أوكلت مهمتها لوزارة الخارجية¹ حسب ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية*، وإن كان هناك رأي آخر يرى بأن سلطة ممارسة وتنفيذ السياسة الخارجية من اختصاص رئيس الجمهورية**، غير أن المتفحص لهذه المواد، والمادة 03/91 من الدستور، يستنتج بأن هذا الأخيرة خصت رئيس الجمهورية بمهمة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، وجاء المرسوم الرئاسي رقم 403/02 ليوضح ويحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية المتمثلة في تنفيذ السياسة الخارجية، وبناء على هذا، فإن وزارة الشؤون الخارجية تنفذ السياسة الخارجية تحت "السلطة العليا" لرئيس الجمهورية باعتباره المقرر والموجه لهذه السياسة، وتحت "السلطة المباشرة" لوزير الخارجية².

2- سلطة التعيين في المجال الخارجي:

منحت جميع الدساتير الجزائرية اختصاص التعيين في المجال الخارجي لرئيس الجمهورية الذي يقوم بموجب هذا الاختصاص بتعيين السفراء والمبعوثين فوق العادة المعتمدين لدى الدول التي تربطها بالجزائر روابط دبلوماسية، ويقوم بإنهاء مهامهم، كما يخول الدستور لرئيس الجمهورية أيضا سلطة استلام أوراق اعتماد السفراء والممثلين الدبلوماسيين الأجانب لدى الجزائر، وكذا أوراق إعفائهم من

¹ المرجع نفسه، ص. 434.

* تنص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المؤرخ في 21 رمضان عام 1423، الموافق لـ 26 نوفمبر سنة 2002، المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 79، الملغي لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 359/90، المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 الخاص بصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية على ما يلي: "تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور، بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة، وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة".

** يرى الأستاذ سعيد بوشعير "أن نص المادة 03/91 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، والتعديل المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، توحي صياغتها بأن "الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية... تبدأ بالإعداد والصيانة والتوجيه والمتابعة والإبرام والمصادقة هي رئيس الجمهورية" ولهذا حسب رأيه فإن "السياسة الخارجية معهودة للرئيس... وهذا لا يمنع بتاتا رئيس الجمهورية من ممارسة ذلك النشاط" (انظر: دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 432).

² المرجع نفسه، ص. 433.

مناصبهم¹ عن طريق زيارة وداع يقوم بها سفراء الدول عند انتهاء مهامهم² حسب ما تنص عليه المادة 92 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، ويتم تعيين السفراء والمبعوثين فوق العادة بموجب مرسوم رئاسي، ينفرد رئيس الجمهورية بالتوقيع عليه، دون أن يشاركه في ذلك وزير الخارجية عن طريق التوقيع المجاور أو البرلمان بموجب موافقة صريحة، وهذا ما يشير إلى أن قرار تعيين أو إعفاء هؤلاء، يعود لرئيس الجمهورية بوصفه المسؤول الأول عن قيادة العلاقات الخارجية³.

3- سلطة إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها:

تقيم الجزائر باعتبارها دولة ذات سيادة علاقات دولية مختلفة ومتنوعة مع باقي أعضاء المجتمع الدولي، تتجلى هذه العلاقات من خلال عقد معاهدات* واتفاقيات دولية التي تعد أحد أهم وسائل العمل الدبلوماسي، وتعد المعاهدات الدولية من بين المصادر الرئيسية للقانون الجزائري، حيث وضعها المشرع الجزائري في المرتبة الثانية بعد الدستور في ترتيب الهرم القانوني وفق ما نصت عليه المادة 150 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حالياً، ولقد منحت جميع الدساتير الجزائرية السلطة التنفيذية وبشكل خاص رئيس الجمهورية سلطة إبرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها* بنوعها التقليدية أو

¹ انظر المواد التالية: المادة 41 من دستور 1963، المادة 16/111 من دستور 1976، والمادة 10/74 من دستور 1989.

² عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 295.

³ المرجع نفسه، ص. 296.

* يشير المعنى العام للفظ المعاهدة إلى: "الاتفاقيات التي تعدها دولتان أو أكثر سواء أكانت تتصل بالمصالح السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، ويشير معناها الخاص إلى الاتفاقيات الدولية الهامة ذات الطابع السياسي كمعاهدات الصلح ومعاهدات التحالف، ويطلق على ما تبرمه الدول في غير الشؤون السياسية في اصطلاح الفقه الدولي، تسمية "الاتفاقية أو الاتفاق". وتعرف المعاهدة حسب ما نصت عليه المادة 1/2 من معاهدة "قيينا" سنة 1969 المتعلقة بقانون المعاهدات بأنها: "اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة، ويخضع للقانون الدولي العام، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه" (أنظر: فيصل عقلة شطناوي، "الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية-دراسة مقارنة"، دراسات علوم الشريعة والقانون، م. 42، ع. 1، 2015، ص. 51).

* يعرف التصديق بأنه: "تعبير الدولة على عن قبولها الارتباط الرسمي بالاتفاقية من قبل الهيئات المخولة من طرف القانون الداخلي (الدستور) لالتزام الدولة على الصعيد الخارجي، وهذا ما يجعل التصديق إجراء جوهري لا تدخل بدونه الاتفاقية الموقعة من طرف ممثلي الدول حيز النفاذ". (أنظر: حساني خالد، "تفاد المعاهدات الدولية في النظم القانونية الوطنية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع. 03، جانفي 2015، ص. 74).

الاتفاق المبسط^{1***}، آخرها ما نصت عليه المادتين 09/91 و 111 من دستور 1996 المعدل الساري المفعول حاليا*، كما منحها أيضا سلطة نشر هذه المعاهدات في الجريدة الرسمية للدولة لإعلام المواطنين بمضمونها، وضمن سريان مفعولها، ودخولها حيز النفاذ والتطبيق في القانون الداخلي، وفي المقابل ألزم المشرع الجزائري السلطة التنفيذية بالرجوع إلى البرلمان أثناء عملية المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية² "التقليدية"، عملا بالمبدأ الديمقراطي القاضي بضرورة مساهمة ممثلي الأمة في القرارات والمسائل الهامة في السياسة الخارجية³، وعلى هذا الأساس، جعل المشرع الجزائري التصديق على فئة محددة من المعاهدات (المعاهدات التقليدية) خاصة المعاهدات ذات الطابع السياسي، والمعاهدات ذات الطابع التجاري التي تلزم وتكلف مالية الدولة، اختصاصا مشتركا بين السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) والسلطة التشريعية (البرلمان بغرفتيه) تحت رقابة المجلس الدستوري⁴.

*** تصنف المعاهدات الدولية إلى مجموعة من الأنواع، أهمها: 1- المعاهدة التقليدية التي تقر أغلب دساتير الدول (بما فيها الدستور الجزائري) مبدأ مشاركة البرلمان رئيس الدولة في عملية إبرامها، إذ يرتبط نفاذها بإجازة أو موافقة البرلمان الذي تظهر مشاركته بشكل جلي خلال مرحلة التصديق على المعاهدة التي تقر من خلالها السلطات المختصة داخل الدولة من بينها البرلمان المعاهدة التي تم التوقيع عليها على نحو يلزم الدولة بها على الصعيد الدولي، وغالبا ما يكون هذا النوع من المعاهدات، معاهدات ذات طابع سياسي مثل الصلح والتحالف، أو معاهدات ذات طابع تجاري، تلزم مالية الدولة، أو معاهدات واتفاقيات تتعلق بالتنظيم الدولي، 2- أما الاتفاق الدولي ذي الشكل البسيط فهو الاتفاق الذي تتفرد السلطة التنفيذية بإبرامه مباشرة دون الرجوع إلى البرلمان، لأن الدستور لا يشترط موافقة البرلمان على هذا النوع من الاتفاقيات، على خلاف ما تقتضيه طبيعة المعاهدات "التقليدية" (انظر: عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص ص 284-285، وفيصل عقلة شطناوي، مرجع سابق، ص 51).

¹ أنظر المواد: 44، 42 من دستور 1963، المادة 111 و 124 و 158 و 159 من دستور 1976، المادة 74 و 91 من دستور 1989.

* تنص المادة 09/91 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا على ما يلي: "يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بالسلطات والصلاحيات الآتية: يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها"، وتنص المادة 111 على ما يلي: "يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بهما، ويعرضها فوراً على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة".

² حساني خالد، مرجع سابق، ص ص 73-74.

³ فيصل عقلة شطناوي، مرجع سابق، ص 50.

⁴ حساني خالد، مرجع سابق، ص ص 73-74.

ولقد حدد الدستور الجزائري المعمول به حاليا في المادة 149 منه بصريح العبارة المسائل التي تبرم بصدها المعاهدات التي تشترط موافقة البرلمان عليها، وهي المسائل المتعلقة بالهدنة والسلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة والتكامل الاقتصادي¹، في حين أن كل ما يخرج عن هذا التعداد، يصنف ضمن الاتفاق الدولي ذي الشكل المبسط الذي وجدت فيه السلطة التنفيذية مخرجا ومنفذا لها لتهميش دور السلطة التشريعية لكون أن هذا النوع من المعاهدات لا يتطلب الموافقة البرلمانية، وحثتها في ذلك (السلطة التنفيذية) تجنب تعطيل أو تعليق بعض الاتفاقيات الدولية التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير، وتحاشي إمكانية عدم حصول بعضها على الموافقة البرلمانية².

واستنتاجا مما سبق، يمكن القول أن المشرع الجزائري في مختلف الدساتير المتعاقبة، منح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في مجال المعاهدات الدولية، حيث أن أغلب هذه المعاهدات يتم المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية مع مشاركة البرلمان في جزء منها عند اشتراط المشرع استشارة رئيس الجمهورية للسلطة التشريعية قبل إبرامه لبعض المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، فضلا عن الدور المناط بالسلطة التنفيذية المتمثل في نشر هذه المعاهدات التي يتولى مهمتها وزير الشؤون الخارجية³، وكل هذا من شأنه أن يدعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التشريعية بشأن السياسة الخارجية⁴.

4- مباشرة وقيادة رئيس الجمهورية للعمل الدبلوماسي الخارجي:

تعتبر قيادة ومباشرة رئيس الجمهورية شخصيا للنشاط و العمل الدبلوماسي الخارجي مظهرا من مظاهر احتكاره لمجال السياسة الخارجية، وذلك من خلال قيامه شخصيا بقيادة العمل الدبلوماسي عبر

¹ المادة 149 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا، والتي تنص على ما يلي: " يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، والتحالف والإتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة والتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة".

² عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 288.

³ حساني خالد، مرجع سابق، ص. 77.

⁴ المرجع نفسه، ص. 84.

انتقاله إلى الخارج لحضور وتمثيل الجزائر في المحافل والمؤتمرات الدولية، وقيامه بالزيارات الرسمية للدول، ويجب الإشارة إلى أن احتكار النشاط أو العمل الدبلوماسي من قبل رئيس الجمهورية، يرتبط بطبيعة شخصية الرئيس، ومدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي، وأسلوبه في ممارسة هذا النشاط، وخبرته أو حنكته الدبلوماسية، وخير دليل على ذلك اختلاف وتفاوت الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر في درجة اهتمامهم بالمجال الخارجي وخاصة العمل الدبلوماسي، وهذا ما انعكس سلبا أو إيجابا على السياسة الخارجية الجزائرية، فمثلا نظرا للاهتمام الكبير الذي أولاه الرئيس "هوارى بومدين" للسياسة الخارجية في فترة حكمه، احتلت الجزائر مكانة على الساحة الدولية آنذاك، خاصة على مستوى العالم الثالث، الدائرة العربية والدائرة الإفريقية¹.

كما أولى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" هو الآخر منذ تقلده السلطة عام 1999 اهتماما كبيرا بالنشاط الدبلوماسي الخارجي خاصة في السنوات الأولى لتوليه الحكم، إذ جعله من اهتماماته الأساسية، واعتبره أحد أهم الوسائل في السياسة الخارجية التي تساعد على إخراج الجزائر من عزلتها الدولية، واسترجاع مكانتها على الساحة الدولية، ولهذا السبب، راح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" يقود شخصيا العمل الدبلوماسي الخارجي بالانتقال شخصيا إلى حضور المؤتمرات الدولية وتمثيل الجزائر فيها، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي وقضايا إفريقيا، فضلا عن قيامه بعدد كبير من الزيارات الرسمية لدول أجنبية من مختلف القارات². وتعود مباشرة رئيس الجمهورية للعمل الدبلوماسي بنفسه إلى الحق الذي يمتلكه في تمثيل دولته في علاقاتها الخارجية، حيث منحت الدساتير الجزائرية لرئيس الجمهورية حق تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج³.

ويجب الإشارة إلى أن تنامي وزيادة دور رئيس الجمهورية في إدارة المجال الخارجي (السياسة الخارجية) لا يرتبط فقط بمباشرة رئيس الدولة للعمل الدبلوماسي بنفسه، واحتكاره لممارسة النشاط الخارجي، وإنما يرتبط أيضا بطبيعة النظام السياسي القائم، حيث يكون هذا الدور كبيرا، وأكثر حضورا في

¹ محمد بورايو، مرجع سابق، ص ص. 140-141

² المرجع نفسه، ص ص 141-142

³ المادة 01/111 من دستور 1976، المادة 02/67 من دستور 1989، والمادة 84 من دستور 1996 المعدل والساري

العمل به.

الأنظمة الرئاسية أكثر منه في الأنظمة البرلمانية¹، وهذا ما ينطبق على دور رئيس الجمهورية في تدبير وتسيير الشأن الخارجي في النظام السياسي الجزائري الذي يوصف بأنه نظاماً "رئاسوياً"، ويتجلى الدور الكبير لرئيس الجمهورية في تدبير الشأن الخارجي بشكل عام، وهيمنتته على عملية صنع القرار الخارجي بشكل خاص منذ منذ تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" السلطة عام 1999، حيث اتسمت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة بـ"مركزية شبه مطلقة" لعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي ليس على مستوى الوزارة المشرفة على مجال السياسة الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية، وإنما على مستوى مؤسسة الرئاسة التي هيمنت على هذه العملية، ويمكن تفسير هذه المركزية والهيمنة في عملية صنع القرار الخارجي من طرف مؤسسة الرئاسة بمجموعة من العوامل والأسباب، في مقدمتها: عوامل وأسباب تتعلق بالصلاحيات الدستورية الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، أسباب وعوامل تتعلق بشخصية الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وخبرته في مجال السياسة الخارجية، وعوامل أخرى تتعلق بالظروف التي مرت بها الجزائر خلال عقد التسعينات².

استنتاجاً مما سبق، يلاحظ أن جميع الدساتير الجزائرية المتعاقبة قد عقدت الاختصاص في المسائل الخارجية (السياسة الخارجية) للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي جمع بين يديه صلاحية تحديد وتوجيه وقيادة السياسة الخارجية، كما كرست جميعها أيضاً المبدأ القائم على انفراد واستئثار السلطة التنفيذية على رأسها "رئيس الجمهورية" بإدارة العلاقات الخارجية للدولة باعتباره الهيئة أو الطرف الذي ينفرد بمهمة وضع السياسة الخارجية داخل الهيئة التنفيذية³، وهذا ما منح بدوره لرئيس الجمهورية مكانة محورية في إطار السياسة الخارجية باعتباره المقرر والموجه لهذه السياسة، والمنفذ لها بالاشتراك مع وزير الخارجية⁴، وجعل السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات نفوذاً في مجال صنع السياسة

¹ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 132.

² Louisa Dris-Ait Hamadouche, « Politique étrangère et situation politique en Algérie : quelle complémentarité fonctionnelle ? », **Compte Rendu de conférences présentée à Marseille le 16 décembre 2013 et à Paris le 19 décembre 2013** in : <http://www.euromed-ihedn.fr/files/COMPTE-RENDU--Politique-etrangere-de-l-Algerie.pdf>

³ الخير قشي، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال إدارة العلاقات الخارجية"، **مجلة العلوم**

الاجتماعية، ع. 19، ديسمبر 2014، ص. 10.

⁴ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 436.

الخارجية الجزائرية بشكل عام، وصنع القرار السياسي الخارجي وأدائه بشكل خاص، باعتبار أن هذه عملية تبقى عملية مركزية، تتحكم فيها إلى حد كبير مؤسسة الرئاسة بالتعاون مع بعض الدوائر الخاصة¹.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية

يقوم النظام السياسي الجزائري على ثلاثة أقطاب رئيسية، وهي: مؤسسة الرئاسة، هيئة أركان الجيش، وجهاز الاستخبارات، ولهذه الأقطاب التي تربطها علاقات فيما بينها دور وتأثير في عملية صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري على المستوى الداخلي والخارجي، فبعد الحديث عن دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع السياسة الخارجية في المطلب الأول، سيأتي الحديث في هذا المطلب عن دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

أ- دور المؤسسة العسكرية:

يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية* ممثلة في "وزارة الدفاع الوطني" في عملية صنع القرار الخارجي وتوجيه السياسة الخارجية من خلال فرضية أساسية مفادها أنه: "كلما استحوذت وطغت موضوعات الأمن القومي أو ما يتصل بها من قضايا ذات طابع عسكري أمني على اهتمامات الدولة في المجال الخارجي، زاد دور الجيش** أو العسكر في توجيه السياسة الخارجية للدولة والتأثير فيها"، يتبين من خلال الفرضية أن من أهم الأسباب التي تجعل المؤسسة العسكرية تلعب دورا

¹ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 159.

* تعرف المؤسسة العسكرية بأنها: "تلك المؤسسة المناط لها حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، وهي تضم العديد من الأجهزة التي تمكنها من أداء مهامها، فتشمل الأجهزة الأمنية والأجهزة الاستخباراتية الداخلية والخارجية، والجهاز الدفاعي (القوات المسلحة بأشكالها الثلاثة: البرية والبحرية والجوية)، وبالتالي فإن الجيش هو جزء من المؤسسة العسكرية، باعتبار أن مفهوم المؤسسة العسكرية، هو مفهوم أكثر شمولية وعمومية من مفهوم الجيش". (انظر: رياض الصيداوي، "أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟" الحوار المتمدن، ع. 04، 2007/07/1966، في الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101701>، تاريخ الدخول: 01-04-2018)

** يعرف الجيش بأنه: "القوات المسلحة لدولة ما، تتكون هذه القوات من: القوات البرية (الجيش)، القوات الجوية، والقوات البحرية وحرس الحدود، وتعتبر القوات البرية (الجيش) الوحدة الرئيسية في القوات المسلحة وأهمها". وتكمن المهام والوظائف الأساسية للجيش في: حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية، حماية الحدود البرية للدولة، وحماية مياها الإقليمية، والتدخل في حالة الكوارث الطبيعية، أو في حالة عدم قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الأوضاع الأمنية وتحقيق الاستقرار في الدولة. (انظر: أمينة أحمد محمد سالم، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي: السياسة الدولية والإستراتيجية (د. ب. ن. المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص. 33)

هاما في رسم وتوجيه السياسة الخارجية أو في تنفيذها، الاعتبارات العسكرية والأمنية الإستراتيجية التي تفرض على الدولة انتهاج سياسات خارجية أو اتخاذ مواقف خارجية معينة خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا كقرار الدخول في تحالفات عسكرية، أو قرار بناء أو استضافة قواعد عسكرية، وتزيد الحاجة إلى رأي العسكريين أيضا في المسائل والجوانب ذات الطابع الفني كالسباق نحو التسلح، وقضايا نزع السلاح، والتدخل العسكري¹، كما أن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة قد يستلزم أيضا اللجوء إلى الأداة والوسائل العسكرية، وهذا ما يفرض على صناع القرار استشارة العسكريين عند اتخاذهم للقرار الخارجي لضمان فعاليته، ونجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها. ويزيد دور العسكر في توجيه السياسة الخارجية، إذا تحول هؤلاء إلى جماعة مصالح تسعى إلى دعم مكانتها ونفوذها في التأثير على عملية صنع القرار في الدولة خدمة لمصالحها². وتعتبر التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدولة سواء كانت تهديدات أمنية تماثلية أو لا تماثلية من أقوى الدوافع والأسباب الكامنة وراء زيادة دور وتأثير المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية.

يعتبر تدخل الجيش في الحياة السياسية في الجزائر من المميزات الأساسية للنظام السياسي الجزائري³، فقد لعب الجيش دورا حاسما في تحديد معالم العملية السياسية منذ نشأة الجزائر كدولة حديثة الاستقلال إلى يومنا هذا، لدرجة إقرار بعض الباحثين بأن "الجيش الجزائري هو الذي خلق الدولة الجزائرية وليس العكس، وأراد أن يكون مالكا لها"⁴، ويتجلى هذا من خلال الدور المؤثر والبارز الذي لعبته وتلعبه المؤسسة العسكرية في رسم وتوجيه مسار الحياة واللعبة السياسية في الجزائر خاصة في ظل تحكمها وسيطرتها على مركز صنع القرار، وبالنظر إلى اعتبار المؤسسة العسكرية صاحبة "السلطة الفعلية"⁵ في عملية صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري، تحتكرها داخل هذه المؤسسة مجموعة من القيادات السامية في الجيش وحلفائهم من أصحاب المصالح المالية والاقتصادية، تمثلها ظاهريا سلطة شكلية في يد

¹ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص. 59-61

² المكان نفسه.

³ مجدان محمد، "العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والمعوقات"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 05، أكتوبر 2014، ص. 66

⁴ رياض الصيدواوي، مرجع سابق.

⁵ مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 66

مدنيين توكل إليهم مهمة تسيير شؤون الدولة في إطار ما تحدده السلطة الأولى¹، فإنه من الطبيعي أن يكون لهذه المؤسسة دور وتأثير في عملية رسم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

هناك مجموعة من العوامل التي جعلت من المؤسسة العسكرية لاعبا وفاعلا أساسيا في النظام السياسي الجزائري، وأولها المشروعية الثورية التي اكتسبها إبان حقبة الثورة التحريرية²، إذ أدى جيش التحرير الوطني دورا كبيرا من أجل استقلال وتحرير البلاد خلال ثورة التحرير الوطني، وهذا ما أكسبه مكانة في النظام السياسي الجزائري، وأعطاه دورا كبيرا في صناعة القرار السياسي الجزائري بعد الاستقلال³، وهكذا أصبح الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني بمثابة العمود الفقري الذي يقوم عليه النظام السياسي في الجزائر.

وما ساهم أيضا في تمتع الجيش بقوة التأثير داخل السلطة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال، الوزن والنقل الذي تمتع به الجناح العسكري في عملية صنع القرار أثناء ثورة التحرير، حيث سعى المناضلون العسكريون إلى فرض وجودهم عمليا من خلال قيادات عسكرية أطلق عليها "الباءات الثلاث" "Les Trois B" *الذين تركزت السلطة بأيديهم خلال تلك الفترة، حيث كانت قرارات الحكومة المؤقتة لا تتخذ دون موافقة القيادة العسكرية⁴. ولقد زاد تكريس سلطة وأولوية العسكري على السياسي أثناء الثورة، إنشاء ما عرف بـ "هيئة الأركان العامة" بقيادة "هوارى بومدين" التي بدأت تفرض نفسها كقوة جديدة على حساب مؤسسيها من القيادات العسكرية المعروفة بـ "الباءات الثلاث"⁵، لتصبح بعد الاستقلال برئاسة "هوارى بومدين" وزير الدفاع آنذاك "القوة الوحيدة المنظمة والمالكة للقوة، والقادرة على التأثير فعلا في القرار السياسي"⁶.

¹ محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيارات المصلحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ص 10.

² مجدان محمد، مرجع سابق، ص 66.

³ رايح لونيبي، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ص 70.

* تضم قيادة الباءات الثلاث كلا من: العقيد بن طوبال لخضر، العقيد بلقاسم كريم، والعقيد بوالصوف عبد الحفيظ (انظر: سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 87).

⁴ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 87-88.

⁵ المكان نفسه.

⁶ المرجع نفسه، ص 89.

وتعود المكانة والنقل وقوة التأثير التي يتمتع بها الجيش داخل السلطة السياسية في الجزائر أيضا إلى عامل العلاقة التاريخية التي ربطت المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة منذ انتخاب أول رئيس عرفته الجمهورية الجزائرية السيد أحمد بن بلة¹ إلى غاية ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة² على كرسي السلطة عام 1999، حيث ساهم الجيش منذ الاستقلال إلى اليوم في فرض كل الرؤساء المتعاقبين على كرسي الرئاسة، بل وفرض الخيارات السياسية والاقتصادية الأساسية للبلاد³ حسب بعض الباحثين⁴ لدرجة اعتبار العسكريين أو ما اصطلح عليهم بـ"البريتوريين"، المتولين الفعلين لتسيير شؤون الدولة بما يخدم مصالحهم⁵، ولقد أدى تاريخ وماضي المؤسسة العسكرية المرتبط بالحكم³ إلى زرع وترسيخ تواجدها في الحياة المدنية⁴، واعتبارها مصدر التأييد الأساسي لنظام الحكم في الجزائر. وزيادة عن العوامل المذكورة سابقا، ساهمت طبيعة التركيبة البشرية والتنظيم الجيد والكفاءة التي تتميز بها المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى قدرتها كمؤسسة قوية على فرض إرادتها وقراراتها على خلاف باقي المؤسسات السياسية الأخرى⁵ باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما وقوة وانضباطا، في جعلها لاعبا أساسيا في النظام السياسي الجزائري⁶.

الجزائري⁶.

ومن بين العوامل الهامة أيضا التي زادت من تكريس تدخل الجيش في الحياة السياسية واحتكاره لسلطة صنع القرار في النظام السياسي الجزائري، إقحامه دستوريا خلال السنوات الأولى للاستقلال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال دوره في إطار الحزب، ودوره في حماية الاستقلال والمساهمة في عملية التنمية الوطنية وحماية الثورة الاشتراكية، والمشاركة في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا ما أكدته مقدمة دستور 1963، والمادة الثامنة منه⁷، ليأتي دستور 1976 في ما

¹ رياض الصيداوي، مرجع سابق.

² فوزية قاسي، عربي بومدين، "العلاقات بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، سياسات عربية، ع. 19، مارس 2016، ص. 55.

³ مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 66.

⁴ فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص. 54.

⁵ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 147-152.

⁶ مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 66.

* نصت مقدمة دستور 1963 على مما يلي: "وقد كان الجيش الوطني الشعبي - جيش التحرير الوطني بالأمس - سنان الرمح لنضال التحرير، وسيظل هذا الجيش في خدمة الشعب، ويساهم داخل إطار الحزب في النشاط السياسي، وفي تشييد

بعد، ويخصص الفصل السادس منه للجيش الوطني الشعبي، مخولا إياه لعب دور معتبر في جميع المجالات بما فيها السياسية¹، وجاعلا مهمته الأساسية والدائمة تتركز حول المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية، وتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، بالإضافة إلى جعله أداة للثورة من أجل المساهمة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية²، وعلى أساس هذه المهام والوظائف التي أسندت للجيش في الشأن الداخلي و الخارجي، أصبح ينظر إليه على أنه الحامي والضامن الأول لأمن الدولة والمجتمع³، والمؤسسة الأساسية التي يتمحور حولها الدفاع الوطني وحجر الزاوية فيه، وهذا ما أعطى دفعا قويا لنخبة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية، وأصبح لها تأثير كبير في توجيه مسارها خلال العقود التي تلت الاستقلال⁴.

ولكن وبالرغم من الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 التي كانت تهدف إلى تحييد وإبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية بتحديد دوره الدائم في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وصيانة وحدة البلاد وسلامتها الترابية، ظهر دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية بشكل بارز مرة أخرى خلال الأزمة التي عرفت الجزائر في عقد التسعينات، عقب فوز الحزب الإسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، حيث تدخلت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من جديد، باحثة عن شرعية جديدة لتبرير هذا التدخل، فوجدت في ذريعة "محاربة الإرهاب" ضالتها⁵، فقامت بإلغاء نتائج الانتخابات، وأوقفت المسار الانتخابي واستقدمت السيد محمد بوضياف لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، باحثة من خلال هذا الإجراء عن تدعيم النظام السياسي بالمشروعية الثورية⁶.

الهيكل الاقتصادي والاجتماعية الجديدة". ونصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة (08) أيضا على ما يلي "...وهو يضمن الدفاع عن تراب الجمهورية، ويساهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، داخل إطار الحزب".

¹ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 299.

² المادة 02/82 من دستور 1976.

³ مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 66.

⁴ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 41-42.

⁵ Maxime Ait Kaki, « Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie, » Politique étrangère, Vol.69,N°2,2004,pp.427,433

⁶ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 45.

بعد اغتيال السيد محمد بوضياف، رشح الجيش أو ما يطلق عليهم بـ"البريتوريون" "Prétoriens" مرة أخرى العقيد اليامين زروال "عام 1994 لرئاسة الدولة¹، غير أنه اصطدم هو الآخر أثناء سعيه لممارسة صلاحياته الدستورية كرئيس دولة بقيادة الجيش²، وبعد رحيل هذا الأخير من السلطة، تدخل "البريتوريون" مرة أخرى لاختيار الرئيس الجديد ممثلاً في السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو شخصية مدنية، معروفة بميلها للقطاع الخاص، فضلاً عن خبرته في المجال الدبلوماسي، وصدقاته مع أمراء الخليج، وجاء هذا الاختيار في ظرف كثرت فيه الضغوط الدولية على السلطة العسكرية الجزائرية بسبب أعمال العنف والجرائم المرتكبة في خريف عام 1997³، وتحملها مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر لدرجة مطالبة العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والمجازر المرتكبة، والمطالبة أيضاً بمثل بعض قيادات الجيش أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ظل تأزم الظروف الداخلية، واستمرار انسداد الوضع الأمني والسياسي بالجزائر، وتهديد خطر التدخل الخارجي الذي بدأ يلوح في الأفق بعد وصول بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي "إلى الجزائر عام 1998، بالإضافة إلى حاجة الجزائر الملحة للخروج من عزلتها الدولية، قرر صناع القرار في الجزائر "البريتوريون أو العسكريون" اختيار قيادة مدنية ممثلة في السيد عبد العزيز بوتفليقة كواجهة لهمبنتهم العسكرية على السلطة السياسية في الجزائر⁴، وهكذا حظي السيد عبد العزيز بوتفليقة مرشح الجيش

* ارتبط مفهوم "البريتورية" "Praetorianism" تاريخياً بطبيعة الدور الذي لعبه حرس الإمبراطورية الرومانية الذي كان له تأثير ودور كبير في السلطة والحياة السياسية بشكل عام، ولقد عرفت الكثير من دول العالم الثالث بعد استقلالها هذا النوع من العلاقات المدنية. العسكرية البريتورية التي يتدخل فيها الجيش البريتوري بشكل كبير في العملية السياسية بشكل عام، وفي ممارسة السلطة بشكل خاص بسبب انتقال النظام السياسي إلى مؤسسات مدنية شرعية فعالة (انظر: شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، النهضة، م. 07، ع. 04، أكتوبر 2006، ص. 05)

¹ فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص. 60.

² فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 45.

³ Mohammed Hachemaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie », *Politique étrangère*, 2009/02(Eté), p.317

⁴ فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص. 60-61.

بأغلبية الأصوات خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1999، مستفيدا بذلك من دعم كبير لأحد الأجنحة القوية في المؤسسة العسكرية¹.

لقد مهد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم عقب انتخابات 1999 لولوج عهد ومرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة "السلطة السياسية" في الجزائر، ولقد بدأت بوادر هذه المرحلة التي وصفت بتحييد الجيش، وتقييد أدواره دستوريا²، تتجلى مباشرة بعد تولي السيد "بوتفليقة" السلطة، حيث سعى هذا الأخير الذي رفض أن يكون "ثلاثة أرباع رئيس"³ إلى تحقيق هدف أساسي ورئيسي تمثل في تقوية قبضة السلطة السياسية المدنية على تسيير شؤون الدولة⁴، ونزع الطابع العسكري عن النظام السياسي الجزائري، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، بذل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" جهودا لاسترجاع سلطة ومكانة مؤسسة الرئاسة في الدولة بوصفها الحكم الأعلى وصاحبة القرار، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، تمثلت في سعي الرئيس "بوتفليقة" إلى الحصول والسيطرة على مناصب مفتاحية في الحكومة، في مقدمتها وزارة الداخلية، الطاقة والمناجم والمالية بتعيين وزراء على رأسها من مقربيه وحلفائه⁵، أما وزارة الدفاع، فقد قام الرئيس "بوتفليقة" بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني بإحلال ضباط مواليين له محل الضباط الكبار وبعض الجنرالات الذين اضطروا إلى التقاعد كالجنرال "محمد العماري" وغيره، ولقد طالت هذه الإصلاحات أيضا الأجهزة الأمنية من خلال القرارات التي بادرت بها مؤسسة الرئاسة لإعادة هيكلة "مديرية الاستعلامات والأمن" وإحالة قائدها "توفيق مدين" على التقاعد، ولقد استطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ولو جزئيا من خلال هذه الإصلاحات الرامية إلى استرجاع مكانة مؤسسة الرئاسة ضمن نسق النظام السياسي الجزائري كفاعل رئيسي في عملية صنع السياسة العامة⁶، استعادة "السلطة المدنية"، والحد من دور الجيش في السياسة⁷، والحصول على هامش كبير من الحرية في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، متفاديا في ذلك الصدام بينه وبين المؤسسة

¹ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 46.

² فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص. 54، 61.

³ Mohammed Hachemaoui, Op., Cit., p.317

⁴ فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص. 55.

⁵ Mohammed Hachemaoui, Op., Cit., p.317

⁶ محمد علي ندور، "آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسسي"، المجلة العربية للعلوم

السياسية، ص. 93، 96.

⁷ الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، سياسات عربية، ع. 24، كانون الثاني/يناير 2017، ص. 47.

العسكرية¹، غير أن هذا المكسب قد يعرف نوعا من التراجع في ظل تدهور الحالة الصحية لرئيس الجمهورية خلال عهده الرابعة.

يستنتج مما سبق، أن السلطة السياسية في الجزائر، يشترك في ممارستها وتناقلها مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية (جهاز الاستخبارات أو مصالح الأمن العسكري سابقا) ومؤسسة الرئاسة مع بعض التفاوت والتنازع من حين لآخر بين هذه الفواعل أثناء ممارسة هذه السلطة²، هذا ما جعل حدود العلاقة بين السياسي والعسكري في الجزائر لحد اليوم غامضة وغير واضحة، رغم وضوحها دستوريا بتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية في ظل النظام "الرئاسوي" القائم حاليا، وفي خضم كل هذا، يبقى منصب رئاسة الجمهورية مفتاح اللعبة السياسية في النظام السياسي الجزائري بوصفه همزة الوصل بين السلطة الفعلية الخفية التي تحتكرها مجموعة من القيادات السامية في الجيش وحلفائهم من أصحاب المصالح، والسلطة الشكلية المدنية التي تتولى مهمة تسيير شؤون الدولة في إطار ما تحدده وترسمه لها السلطة الأولى³، ويبقى رئيس الجمهورية أيضا الشخصية التي تضمن التوازنات، وتتقاطع فيها مصالح جماعة العسكر (المؤسسة العسكرية) الذين يشاركون رئيس الجمهورية في الحكم، ويقررون معه⁴، ومع ذلك استطاعت مؤسسة الرئاسة أن تثبت نفسها كفاعل قوي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس "عبد بوتفليقة" جراء ما يتمتع به هذا الأخير من حنكة وخبرة دبلوماسية كبيرة في هذا المجال⁵، ونظرا لهامش الحرية الكبير المسموح به لرئيس الجمهورية في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية من طرف المؤسسة العسكرية بسبب قلة اهتمامها بالشؤون الخارجية إلا بما يتعلق بقضايا ومسائل الأمن القومي الجزائري⁶.

ب- دور الأجهزة الأمنية:

¹ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 61.

² عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص. 187.

³ محمد بوضياف، مرجع سابق، ص. 10.

⁴ محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص. 59.

⁵ المرجع نفسه، ص. 97.

⁶ عديلة بن الطاهر، مرجع سابق، ص. 84.

1- المجلس الأعلى للأمن:

يعد المجلس الأعلى للأمن مؤسسة استشارية، يعود تاريخ تأسيسه إلى دستور 1976، في المادة 125 التي نصت على تأسيس مجلس أعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية الذي يتولى تحديد طرق تنظيمه وتسييره. ونص دستور 1989 هو الآخر عن تأسيس المجلس الأعلى للأمن في المادة 162، ويحدد المرسوم الرئاسي رقم 89/196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989* كليات تنظيم هذا المجلس وطرق عمله، واستمر وجود هذا المجلس كمؤسسة استشارية، تضطلع بأداء وظيفة أساسية متمثلة في تقديم الآراء والاستشارة لرئيس الجمهورية في جميع القضايا والمسائل المتعلقة بالأمن الوطني، والمسائل التي تشمل ميادين النشاط الوطني أو الدولي خاصة ما يتعلق بتحديد الأهداف في مجال أمن الدولة¹ في دستور 1996 المعدل في مارس 2016 والساري العمل به حالياً²، حيث يجتمع المجلس الأعلى للأمن طبقاً لما تنص عليه المادة 105 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 في حالة عزم رئيس الجمهورية على إعلان حالة الطوارئ أو الحصار إذا دعت الضرورة الملحة لذلك، كما يستمع رئيس الجمهورية وفقاً للمادة 107 إلى المجلس الأعلى للأمن وهيئات أخرى منصوص عليها في المادتين 107، 105 (رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس المجلس الدستوري، الوزير الأول، ومجلس الوزراء) قبل إعلانه الحالة الاستثنائية إذا كانت الدولة مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها³. ويقوم رئيس الجمهورية أيضاً بالاستماع إلى المجلس

* يحدد المرسوم الرئاسي رقم 89/196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989 تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله، يجتمع هذا المجلس بناءً على استدعاء رئيس الجمهورية الذي يترأسه، وهو الذي يملك لوحده صلاحية استدعاء هذا المجلس في أي وقت، ويتكون المجلس حسب هذا المرسوم من رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، وزير الدفاع الوطني، وزير الشؤون الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير المالية، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي (انظر: فاطمة الزهراء حاجي، "الجزائر تستنفر مع بداية دق طبول الحرب الثانية بليبيا: بوتليقة يرأس اجتماعاً للمجلس الأعلى للأمن خصص لتطورات الأزمة الليبية"، المحور، 21 سبتمبر 2014، في الموقع: <http://elmihwar.com>، تاريخ الدخول: 01-04-2018).

¹ المرجع نفسه.

² المادة 197 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016.

³ المرجع نفسه، المادة 107.

الأعلى للأمن عند عزمه إقرار حالة التعبئة العامة في مجلس الوزراء¹، أو قبل إعلانه الحرب في حالة وقوع عدوان فعلي على البلاد، أو وشوك وقوعه².

يشارك هذا المجلس في رسم السياسة الأمنية وصنع و اتخاذ القرار الأمني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي خاصة في حالة الأزمات التي تهدد الأمن الوطني للبلاد باعتباره جهاز من أجهزة المؤسسة الأمنية، ولقد زاد تأثير هذا المجلس في صنع واتخاذ القرار الأمني في الفترة الراهنة التي تعرف فيها البيئة الإقليمية للجزائر تأزم في الوضع الأمني في دول الجوار كليبيا ومالي، حيث تكثر اجتماعات رئيس الجمهورية بأعضاء المجلس الأعلى للأمن الوطني إلى جانب قيادة مؤسسات أمنية أخرى (جهاز الاستخبارات، جهاز الأمن الوطني (الشرطة)، وجهاز الدرك الوطني)، بالإضافة إلى قيادة القوات المسلحة والأذرع الأمنية للجيش الوطني الشعبي بغرض مناقشة وضع البلاد الأمني في ظل التدهور الخطير للأوضاع الأمنية في البيئة الإقليمية للجزائر، وما سيترتب عنها من انعكاسات خطيرة تهدد الأمن القومي الجزائري³.

2- جهاز الاستخبارات:

يعود تاريخ تأسيس جهاز المخابرات الجزائرية إلى سنوات النضال الثوري لإدراك قيادة الثورة بأهمية تأسيس هذا الجهاز لحماية الثورة ومنع اختراقها، والاضطلاع بمهمة الاستطلاع العسكري والتسليح، والتنسيق بين القيادة العسكرية للولايات التاريخية⁴، وعلى هذا الأساس، كلف الكولونال "عبد الحفيظ بوصوف" عام 1956 بتأسيس جهاز "المديرية المركزية للاتصالات العامة"⁵، ولقد عرف هذا الجهاز منذ تاريخ نشأته إلى يومنا هذا مجموعة من التعديلات والتغيرات في هيكله وبنيتها التنظيمية*، أهمها تلك التي

¹ المرجع نفسه، المادة 108.

² المرجع نفسه، المادة 109.

³ عقار قردود، "بوتقليقة يلتقي المجلس الأعلى للأمن لمناقشة الأوضاع الراهنة"، **العرب اليوم**، 24 حزيران/يونيو 2017، في

الموقع: <http://www.arabstoday.net>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

⁴ د.ذ.ك، "انهيار أسطورة جهاز المخابرات العسكرية الجزائري"، **المساء**، 29/09/2015، في الموقع:

<http://www.maghress.com/almassae/324771>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

⁵ Lyes Laribi, **Du Malg au D.R.S : Histoire des services secrets algériens**, Institution Hoggar, 2001, p.13

*أسس "عبد الحفيظ بوصوف" عام 1956 جهاز أطلق عليه اسم "المديرية المركزية للعلاقات العامة"، وفي عام 1957، تحول هذا الجهاز إلى "وزارة العلاقات العامة والاتصالات" "M.L.G.C"، وفي أوت 1957 من نفس السنة، أصبح هذا الجهاز يسمى ب"وزارة التسليح والاتصالات العامة" "M.A.L.G". وبعد استقلال الجزائر، واعتلاء السيد أحمد بن بلة منصب الرئاسة، تم

أسفرت عن انشاء ما سمي بـ "دائرة الاستعلام والأمن" "Département du Renseignement et de la Sécurité" ديواراس D.R.S اختصارا الذي أوكل له أداء مهام ووظائف أساسية، تتمثل في: مكافحة جميع أشكال التجسس، حماية الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وحماية المصالح الحيوية للجزائر في الخارج.

يعتبر جهاز المخابرات في النظام السياسي الجزائري جهاز حساس جدا في الدولة، غالبا ما يوصف بـ "شريك الرئاسة في الحكم"¹، بسبب اعتباره أحد الأجهزة المهمة التي تضمن استمرارية وبقاء النظام السياسي الجزائري²، فضلا عن تمتعه بنفوذ كبير في دوائر ممارسة السلطة منذ تاريخ إنشائه الذي يعود إلى حرب التحرير الوطني، وبعد الاستقلال، أصبح هذا الجهاز الذي تغلغل في أوساط الأجهزة المدنية بما فيها "حزب جبهة التحرير الوطني" القوة الأمنية الداخلية الرئيسية في الدولة، وزادت قوته ونفوذه في التأثير على عملية صنع واتخاذ القرار بعد وصول السيد "هواري بومدين" إلى سدة الحكم عقب الانقلاب على الرئيس "بن بلة" عام 1965، حيث كان الرئيس "هواري بومدين" قائد الأمن العسكري، هو الذي يقرر داخل "مجلس الثورة"³. وبعد وفاة الرئيس "هواري بومدين"، تحول جهاز الأمن والمخابرات الجزائري ممثلا في "المديرية المركزية للأمن العسكري" من مؤسسة تقدم الاستشارة إلى مؤسسة تشارك في تعيين رئيس الجمهورية الجزائرية السيد "الشاذلي بن جديد" الذي تم اختياره من طرف المؤسسة العسكرية، وزكته "المديرية المركزية للأمن العسكري".

عزل "عبد الحفيظ بوصوف" وتعيين العقيد "هواري بومدين" على رأس الجهاز، وعقب الانقلاب على "أحمد بن بلة"، استلم قيادة الجهاز "قاصدي مباح" المقرب من الرئيس "هواري بومدين"، وبعد مجئ الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلى السلطة، نصب "تور الدين يزيد زرهوني" على رأس الجهاز، وعين "قاصدي مباح" كاتبا عاما لوزارة الدفاع، حيث قام "الشاذلي" بإعادة تنظيم المصالح الأمنية عام 1987، وقام بتفكيكها، وفصل المخابرات المدنية عن العسكرية. وعقب إلغاء نتائج الانتخابات البلدية لعام 1990، عرف هذا الجهاز إصلاحات جذرية، تأسس على إثرها جهاز "مديرية الاستعلامات والأمن" "D.R.S" ديواراس بقيادة "محمد مدين" المدعو "الجنرال توفيق"، وكان الهدف من وراء هذه الإصلاحات تجميع جميع مصالح هذا القطاع في مديرية واحدة ووضعها تحت وصاية وزير الدفاع آنذاك "الجنرال نزار"، حيث تمت إعادة إدماج المخابرات المدنية وإلحاقها بالجهاز العسكري بهدف التصدي للجبهة الإسلامية للإنتفاضة. (انظر: د.ذ.ك، "انهيار أسطورة جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية"، مرجع سابق، وانظر أيضا: Lyes Laribi, Op., Cit., pp. 13, 22)

¹ محمد شيرك، "بوتقليقة ينهي حزمة الإصلاحات بجهاز المخابرات الجزائرية"، 24 يناير 2016، في الموقع:

<http://arabi21.com>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

² وليد ميروك، "كيف قام بوتقليقة بتطهير الأجهزة المخابراتية الجزائرية"، 12 أوت 2015، في الموقع:

<http://www.arabi21.com>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

³ Lyes Laribi, Op., Cit., p. 76

وخلال الأزمة الأمنية والسياسية التي تعرضت لها الجزائر في مطلع التسعينات خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي، زاد حضور وتغلغل هذا الجهاز الذي يتمتع بصلاحيات وإمكانيات ووسائل لا حدود لها في مراكز صنع واتخاذ القرار الرئيسية، سواء على مستوى الهيئات المحلية، أو داخل أبنية الهيئات الوطنية كالبرلمان، بالإضافة إلى مشاركته في تعيين موظفي الدولة وإطاراتها داخليا وخارجيا كتعيين مديري المؤسسات العمومية، واختيار القناصل والسفراء¹، وحضوره أيضا في مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية، الدينية والاجتماعية، مراقبته لنشاط وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية والحركات النقابية، دون أن ننسى الضغط على إطارات قطاع العدالة من القضاة²، وبهذا تحول الجهاز الأمني المخبراتي "دياراس DRS" خلال هذه الفترة بقيادة الفريق "محمد مدين" المدعو "توفيق" الذي تولى رئاسة هذا الجهاز منذ تاريخ إنشائه عام 1990 من مؤسسة تعمل على حماية الأمن والنظام إلى مؤسسة صنع واتخاذ القرار إلى جانب المؤسسة العسكرية³، مع الإشارة إلى أن "دياراس DRS" تمتعت طيلة هذه الفترة باستقلالية عن قيادة أركان الجيش والرئاسة رغم تبعيتها كجهاز لوزارة الدفاع الوطني⁴.

عرف جهاز المخابرات الممثل في "دائرة الاستعلام والأمن" عملية إعادة هيكلة منذ عام 2013، حيث باشر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مجموعة من الإصلاحات والتغييرات داخل هذا الجهاز في إطار سعيه نحو تكريس دعائم "الدولة المدنية"⁵، ولقد توجت هذه الإصلاحات بقرار رئيس الجمهورية الخاص بحل جهاز "دياراس" الذي كان تابعا لوزارة الدفاع، واستبداله ب"مديرية للمصالح الأمنية" تابعة للرئاسة برئاسة اللواء "طرطاق"، وتضم المديرية الجديدة مديريات فرعية، وهي: مديرية الأمن الداخلي، مديرية الأمن الخارجي، والمديرية التقنية، مع الإشارة إلى أن المديرية الجديدة تتمتع باستقلالية تامة تنظيميا عن وزارة الدفاع، وتقع تحت الوصاية الحصرية والمباشرة لرئيس الجمهورية⁶.

¹ محمد سمرابي، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر، تر. عومرية سلطاني، تحرير: عبد الرحمان أبو

ذكرى (القاهرة: تنوير للنشر والإعلام، ط. 1، 2015)، ص. 32.

² Bouhassoune Lahouari, « Ces « Faiseurs de Roi » Réformes des structures des services de renseignement en Algérie : les points sont déjà mis en place sur le damier civil, » *Quotidien d'Oran*, 22 novembre 2013, in : <http://lequotidienalgerie.org/2013/12/01/ces-faiseurs-de-rois/>.

³ Lyes Laribi, *Op., Cit.*, p. 77.

⁴ د.ذ.ك، "الجزائر... المخابرات تحت وصاية الرئاسة"، 24 يناير 2016، في الموقع:

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/01/24>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

⁵ محمد شيراك، مرجع سابق.

⁶ د.ذ.ك، "الجزائر... المخابرات تحت وصاية الرئاسة"، مرجع سابق.

تعددت القراءات، وتباينت التحليلات لعملية التغييرات والإصلاحات التي قام بها رئيس الجمهورية على مستوى هذا الجهاز آخرها وأهمها قرار حله، فهناك من رأى بأن هذه التغييرات والإصلاحات جاءت في إطار سعي الرئيس "بوتفليقة" نحو "تمدين الدولة"¹، والحد من نفوذ هذا الجهاز وإضعافه²، وهناك من اعتبرها واجهة وانعكاس لصراع ومواجهات دائرة بين مؤسسة الرئاسة الجزائرية وجهاز المخابرات في البلاد بشكل خاص، وبين العسكريين والسياسيين بشكل عام كخاصية من خصائص النظام السياسي الجزائري³، رغم نفي مؤسسة الرئاسة في بيان لها وجود هذا الصراع، وتأكيدا على أن هذه التغييرات جاءت في إطار حركة إصلاحات أمنية وسياسية واسعة، تمت مباشرتها منذ عام 2011 بهدف تعزيز قدرة ونجاعة مصالح الاستعلام الجزائرية، وتكييفها مع التحولات السياسية الوطنية⁴، في حين ذهب آخرون إلى القول باستحالة التخلص من تأثير ونفوذ جهاز المخابرات في النظام السياسي الجزائري، لكون أن هذا الجهاز مؤسسة قديمة تعود نشأتها إلى حرب التحرير الوطني، ولا يزال مستقرا لحد اليوم⁵، والأكثر من هذا، تعد هذه المؤسسة منشأ النظام السياسي نفسه، والضامن لاستمرار بقائه، وتزيد حاجة هذا الأخير لها في هذه الفترة التي يعاني فيها من العجز والترهل خاصة بعد مرض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وتأزم الأوضاع الاقتصادية⁶.

وأمام هذا الوضع الذي يعيشه النظام السياسي الجزائري سياسيا واقتصاديا خلال هذه الفترة، ونظرا لقوة جهاز المخابرات الجزائرية على غرار باقي الأجهزة المخابراتية في الدول النامية غير الديمقراطية، تبقى إشكالية تدخل جهاز المخابرات في الحياة السياسية في الجزائر، وتأثيره على عملية صنع واتخاذ القرار داخليا وخارجيا قائمة، وتبقى إمكانية نجاح رئيس الدولة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في الحد من نفوذ هذا الجهاز أو إنهاء وجوده من خلال عملية التغييرات والإقالات لجنرالات

¹ محمد شيرك، مرجع سابق.

² وليد مبروك، مرجع سابق.

³ وليد يعقوبي، "ميدل إيست آي: جهاز المخابرات الجزائرية لا يموت"، 10 سبتمبر 2015، في الموقع:

<http://www.arabi21.com>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

⁴ دليلة بلخير، "هذه هي الهيكلية الجديدة لجهاز الأمن والاستخبارات بعد التغييرات"، 2015/10/08، في الموقع:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/257457.html>، تاريخ الدخول: 2018-04-01

⁵ دالية غانم يزيك، "جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت مضى على الرغم من التغيير"، 17 سبتمبر 2015، في الموقع:

<http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61417>، تاريخ الدخول: 2018-04-02

⁶ وليد مبروك، مرجع سابق.

"الدياراس" محدودة¹، خصوصا في ظل تأزم الأوضاع الأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية للجزائر مغاربيا وإفريقيا بانتشار ظاهرة الإرهاب، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في دول الجوار الإقليمي (ليبيا ومالي خاصة)، حيث يلعب جهاز المخابرات الجزائرية بسبب تمتعه بإطارات ذات كفاءة عالية، فضلا عن حجم الميزانية الكبيرة المخصصة له، دورا كبيرا في محاربة الإرهاب وقضايا الجرائم المهددة للأمن العام كقضايا تهريب المخدرات والأسلحة²، ونظرا لأهمية وحجم هذا الدور، اعتبر تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، المخابرات الجزائرية أقوى جهاز أمني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط³.

المطلب الثالث: وزارة الخارجية

وزارة الخارجية* هي الجهاز المختص في الدولة بتسيير علاقات هذه الأخيرة مع غيرها من أطراف النظام الدولي، حيث تعلن الدولة ذات السيادة والشخصية القانونية من خلاله عن قراراتها الخارجية على المستوى الدولي، كما يلعب هذا الجهاز (وزارة الشؤون الخارجية) دورا محوريا ورئيسيا في صياغة القرار السياسي المتعلق بعلاقات الدولة الخارجية بصفته جهازا وهيئة وزارية داخل التشكيلة الحكومية، يختص فيها بتنفيذ القرارات، وهذا ما يجعله يساهم في عملية صنع القرار الخارجي، وتعتبر وزارة الخارجية أيضا من الوزارات السيادية في الدولة نظرا لحساسية وأهمية القطاع الذي تشرف عليه (السياسة الخارجية)، ويتقلد رئاسة هذا الجهاز "وزير الخارجية" الذي يعد عضوا من أعضاء الطاقم الوزاري المكون

¹ وليد يعقوبي، مرجع سابق.

² ل. شريقي، "في تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان الأممي: المخابرات الجزائرية الأقوى بشمال إفريقيا والشرق الأوسط"، 20/07/2015، الفجر، في الموقع: <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=309923>، تاريخ الدخول: 21-05-2018

³ ل. شريقي، مرجع سابق.

* يضم الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية من الناحية التنظيمية مجموعة من الإدارات الفرعية (المديريات)، وقد تكون سياسية، اقتصادية، فنية، مالية وإدارية، بالإضافة إلى وجود إدارات مستقلة حسب المصالح القومية الخاصة بالدولة والتزاماتها الدولية، مع الإشارة إلى أن تنظيم وزارات خارجية الدول تختلف وتتباين فيما بينها حول تقسيم هذه الإدارات أو تجميعها، ولكن غالبا ما تقسم الإدارات السياسية في مختلف وزارات خارجية الدول حسب المناطق الجغرافية، بحيث قد تنتسج أو تضيق المنطقة الجغرافية حسب أهمية وألوية مصالح الدولة في هذه المناطق الجغرافية، كما أن هناك بعض الدول من تضم داخل الإدارة الجغرافية الواحدة إدارة مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة بعلاقات هذه الدولة مع هذه المنطقة الجغرافية، في حين هناك من الدول من تخصص الإدارة السياسية للجانب السياسي الخارجي فقط، وتترك الشؤون الأخرى لعدد من الإدارات المتخصصة التي تتعاون وتنسق فيما بينها (أنظر: هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 121)

للحكومة، يتم اختياره في النظم البرلمانية من حزب الأغلبية في البرلمان، أما في الأنظمة الرئاسية فينفرد رئيس الدولة باختيار وزير خارجيته الذي يكون مسؤولاً أمامه¹، ويتولى وزير الخارجية مسؤولية الإشراف عن العلاقات مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية، ويختص أيضا بالسهر على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ونظرا لتموقعه على قمة الجهاز الدبلوماسي، فإنه يعد بمثابة الوصل بين الأجهزة القيادية في الدولة والبعثات الدبلوماسية في الدول الأخرى، ويشترط في وزير الخارجية، توفر مميزات خاصة كأن يكون دبلوماسيا محنكا أو سياسيا محترفا.

تشارك وزارة الخارجية في عملية رسم السياسة الخارجية من خلال الدور الذي تؤديه في جمع المعلومات والحقائق حول القضايا ذات الشأن والاهتمام الخارجي، بحيث تقوم بتلقي تقارير البعثات الدبلوماسية الخارجية وتحليلها لاستخدامها لتقييم المواقف الخارجية التي تواجهها الدولة، واقتراح البدائل المتاحة أمام متخذي القرار بشأن هذه المواقف، وتزيد أهميتها في إبداء الرأي والمشورة لصناع القرار لكونها تضم مجموعة من الخبراء الدبلوماسيين الذين يتمتعون بالخبرة والحنكة السياسية، ويبرز دور وزير الخارجية على رأس هذه المجموعة خاصة إذا كان يتمتع هو الآخر بالخبرة والحنكة الدبلوماسية، ويكون له تأثير بارز في توجيه السياسة الخارجية لدولته في الحالات التي تقل فيها حنكة وخبرة رئيس الدولة الدبلوماسية، وتقل درايته بموضوعات وقضايا السياسة الخارجية².

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية* في النظام السياسي الجزائري إحدى وزارات السيادة نظرا لأهمية وحساسية المجال الذي تختص به، وهي تتولى مهمة تنفيذ السياسة الخارجية*، وإدارة العمل الدبلوماسي

¹ علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط. 1، 2001)، ص. 77.

² هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 58-59.

* يعود تاريخ تأسيس وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى جانفي 1958 خلال ثورة التحرير الوطني كوزارة تتولى الإشراف على الشؤون الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد محمد الأمين دباغين، ويعد الاستقلال، وفي شهر أكتوبر من عام 1962، تم الإعلان عن تأسيس أول وزارة للشؤون الخارجية لدولة الجزائر المستقلة، حيث تولى تأسيسها فريق من الدبلوماسيين المنتمين إلى حزب جبهة التحرير الوطني، والذين أشرفوا على تسيير الشؤون الخارجية في عهد الثورة التحريرية على رأسهم محمد خميستي، وفي أفريل 1963، تولى السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الوزارة، حيث قام هذا الأخير بوضع اللبنة الأساسية والقاعدية للتنظيم القانوني والإداري لوزارة الشؤون الخارجية لتنظيم العمل الدبلوماسي للجزائر المستقلة قانونيا وإداريا بمساعدة فريق صغير بقيادة عبد اللطيف رحال، واستمرت رئاسة عبد العزيز بوتفليقة لوزارة الخارجية

والعلاقات الدولية للدولة، وتمارس وزارة الشؤون الخارجية هذه المهمة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية باعتباره الموجه والمقرر للسياسة الخارجية، وتحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية، وهذا ما جاءت لتؤكدته المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 02-403، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 الخاص بتحديد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية¹.

يوكل إلى وزارة الخارجية في النظام السياسي الجزائري في إطار تنفيذها للسياسة الخارجية، القيام بالمهام والوظائف التالية²:

- تنفيذ السياسة الخارجية للأمة، وإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، وتعد هذه المهمة الوظيفة الرئيسية والأساسية التي وجدت لأجلها وزارة الخارجية، بحيث تدور حولها مجمل وظائف وزارة الخارجية الأخرى، و قصد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد، تقوم وزارة الخارجية بتقديم اقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية، وتحضير الدراسات التحليلية.

- الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها المقيمين في الخارج، والسهر على انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية.

- التعبير عن مواقف الجزائر الدولية عن طريق وزير الخارجية الذي يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة، أو من خلال أشخاص مفوضين قانونا من رئيس الجمهورية، أو يتمتعون بسلطة مخولة من وزير الشؤون الخارجية عند الاقتضاء.

إلى غاية 1979 (أنظر: **Abdelkader Bouselham, Regards sur la diplomatie algérienne** (Alger :Casbah Edition, 2005), pp. 17, 36)

**تسمى عملية تحويل القرارات والسياسات وكل ما يرتبط بمخرجات السياسة الخارجية إلى برامج وآليات ونشاطات بعملية تنفيذ السياسة الخارجية، وتصاحب هذه الأخيرة عمليتي الرقابة وتقييم مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية (أنظر: نور الهدى قراش، مرجع سابق).

¹ تنص المادة الأولى (01) من المرسوم الرئاسي رقم 02-403 على ما يلي: "تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة".

² المرجع نفسه، ص ص. 04-06

- تحليل الوضع الدولي، وتحديد العناصر التي تهدد وتمس مصالح الجزائر وعلاقاتها الخارجية الدولية، بالإضافة إلى إبداء التوقعات والتنبؤات لضمان الانسجام والفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر.
- نشر مبادرات التعاون الدولي، وكذا علاقات وأعمال الدولة الدولية، بالإضافة إلى تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها .
- التنسيق بين مختلف الوزارات والقطاعات بما يكفل توحيد الأهداف والأعمال في مجال العلاقات الدولية.
- إعداد المعاهدات والاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهامها، ومهام الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، وتلقي المراسلات الرسمية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة الجزائرية، وتوجيه المراسلات الرسمية للدولة الجزائرية إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين المقيمين بالخارج أو الأجانب المقيمين بالجزائر .
- قيادة المفاوضات باسم الدولة الجزائرية سواء كانت هذه المفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو كانت مع المنظمات الدولية، كما يخول لوزارة الخارجية أيضا توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات والمعاهدات. وتقوم وزارة الخارجية أيضا بإعداد رسائل تفويض، يمكن بموجبها أن يعهد بقيادة التفاوض وإبرامه أو التوقيع على اتفاق إلى سلطة أخرى، كما تقوم وزارة الخارجية بالمصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات والمعاهدات الدولية بعد تقديمها للأمانة العامة للحكومة التابعة لرئاسة الجمهورية، حتى يمكن لهذا الأخير الإطلاع عليها، وتقرير المصادقة عليها من عدمه، وتكلف أيضا بنشرها.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، فضلا عن مشاركتها إلى جانب أعضاء الحكومة المعنيين في إعداد البرامج والمخططات والبرامجات ومشاريع الاتفاقيات مع الحكومة الأجنبية، وكذلك تحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف بالتعاون مع الوزارات المعنية، وتمثيل الدولة في ندوات المنظمات الدولية والجهوية.

- المساهمة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي والاجتماعي والعلمي مع الحكومات الأجنبية، ومشاركتها في البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- تنشيط مشاركة الجزائر في الندوات والمفاوضات ذات الطابع السياسي، والأمني الاقتصادي والتجاري والمالي والثقافي والاجتماعي على جميع المستويات، والسهر على مختلف تفاعلات مواقف الجزائر ومبادراتها على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف.

- تسيير شؤون الرعايا الجزائريين في الخارج وحمايتهم، وربطهم بوطنهم الأم، وتنظيم مساهمة الجالية الجزائرية في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية للدولة.

- ترقية سمعة الجزائر الدولية، ونشر إشعاعها الثقافي والحضاري في الخارج.

تمارس وزارة الخارجية المهام والوظائف المنوطة بها من خلال هياكل وأجهزة الإدارة المركزية*، بالإضافة إلى المصالح الخارجية التابعة لها^{1**}، إذ تضم الإدارة المركزية تحت سلطة وزير

* تضم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية ما يلي: الأمين العام، السفراء المستشارين، رئيس ديوان الوزير، المفتشية العامة، كما تضم الهياكل الآتية: المديرية العامة للتشريفات، المديرية العامة للبلدان العربية، المديرية العامة لإفريقيا، المديرية العامة لأوروبا، المديرية العامة لأمريكا، المديرية العامة لآسيا وأوقيانوسيا، المديرية العامة للشؤون السياسية والأمن الدوليين، المديرية العامة للجالية الوطنية في الخارج، المديرية العامة للشؤون القانونية والقنصلية، المديرية العامة للموارد، المديرية العامة للاتصال والإعلام والتوثيق (انظر: المرسوم الرئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 29، المؤرخة في 29 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 04 يونيو سنة 2008، المادة الأولى (01)، ص. 04).

** تتمثل المصالح الخارجية التابعة لوزارة الخارجية في مجموع السفارات والقنصليات والبعثات التي تمثل الجزائر في الخارج، حيث يشكل الأعوان الدبلوماسيون والقنصليون أربعة أسلاك ذات رتبة وحيدة، وهي: سلك الوزراء المفوضين، ويتضمن 04 مراتب، سلك مستشاري الشؤون الخارجية، ويتضمن ثلاث مراتب، سلك كتاب الشؤون الخارجية، ويتضمن ثلاث مراتب، سلك ملحقي الشؤون الخارجية، ويتضمن ثلاث مراتب. (انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 09-221، مؤرخ في أول رجب عام 1430، الموافق ل 24 يونيو سنة 2009، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين والقنصليين، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 38، المؤرخة في 05 رجب عام 1430، الموافق ل 28 يونيو سنة 2009، ص. 07) وبالإضافة إلى السلك الدبلوماسي والسلك القنصلي، تعتمد وزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية أيضا على "الممثلون لدى المنظمات الدولية"، إذ تمثل الجزائر بالإضافة إلى السفراء بمجموعة من البعثات الدبلوماسية لدى المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة هيئة الأمم المتحدة، الجامعة العربية، منظمة الإتحاد الإفريقي... إلخ (انظر: عبد الله

الشؤون الخارجية مجموعة من الهياكل في شكل مديريات تسهر على تنفيذ وإدارة سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر جغرافية معينة، ومن بين الأجهزة المكلفة لإدارة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي: مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تدرج ضمن المديرية العامة للبلدان العربية، و"المديرية العامة لإفريقيا" التي تضم هي الأخرى مديريات فرعية مكلفة بتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية².

2. مهام وصلاحيات وزير الخارجية:

يتولى وزير الشؤون الخارجية الذي ينفرد دون غيره من الوزراء بقيادة العلاقات الخارجية لدولته، مهمة الإشراف على تدبير شؤون وزارة الخارجية، وتوجيه إدارتها، والقيام بتنفيذ السياسة العامة الحكومية في القطاع الذي تختص بالعمل فيه وزارته³، وهو يمارس هذه الوظيفة تحت السلطة العليا لرئيس الدولة، إذ يقوم بتقديم تقرير مفصل عن زيارته وتحركاته الدبلوماسية الخارجية إلى رئيس مجلس الوزراء⁴، ممثلاً في "رئيس الجمهورية". ولقد حددت صلاحيات ومهام وزير الخارجية الحالي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02-403، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، والذي حل محل المرسوم الرئاسي رقم 90-359، المؤرخ في 10 نوفمبر 1990، الذي حدد صلاحيات وزير الخارجية، وهكذا انتقل الحديث في مجال تنظيم صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية في النظام السياسي الجزائري من مرسوم يحدد "صلاحيات وزير الشؤون الخارجية" إلى آخر يحدد "صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية"، وإن لهذا التحول أو التغيير في عنواني المرسومين له أهمية ودلالة من الناحية القانونية⁵ والسياسية، إذ يبدو وكأن السياسة الخارجية كانت في مرسوم 1990 ممثلة أو مجسدة في شخص وزير الخارجية، حيث نصت جميع مواد هذا المرسوم (18 مادة) باستثناء مادتين (15 و 16) على

بلحبيب، مرجع سابق، ص. 145)، وتوجد إلى جانب الأجهزة المذكورة سابقاً، مراكز ثقافية جزائرية في الخارج، تابعة لوزارة الخارجية، تعنى بإعداد وتنفيذ البرامج والنشاطات الثقافية التي تهدف إلى نشر الثقافة الوطنية الجزائرية.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، المادة الأولى، ص. 04.

² المرسوم الرئاسي رقم 08-162، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق، ص. 05.

³ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 136-137.

⁴ المرجع نفسه، ص. 136.

⁵ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 438.

صلاحيات وزير الخارجية¹، في حين أصبح ينص المرسوم الثاني (2002) على مجموعة من الصلاحيات المخولة لوزارة الخارجية، ويخصص أو يفرد صلاحيات معينة لوزير الخارجية بصورة شخصية، وبهذا ميز بين الصلاحيات التي يمارسها وزير الخارجية بصفة شخصية، وبين تلك التي تمارسها الهيئات المركزية والمصالح الخارجية التابعة للوزارة²، فعلى مستوى الصلاحيات الموكلة لوزير الخارجية، نجد ما نصت عليه المادتين 03 و 17، حيث أوكل لوزير الخارجية بموجب المادتين "التعبير عن مواقف الجزائر، واتخاذ الالتزامات الدولية باسم الدولة" (المادة 03)، وكذا "تفسير المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها، ومساندة ودعم هذا التفسير لدى الحكومات الأجنبية والمنظمات أو المحاكم الدولية والجهات القضائية" (المادة 17)³، أما باقي المواد الأخرى من المرسوم، فقد تضمنت صلاحيات وزارة الخارجية التي يستند وزير الخارجية في ممارستها إلى مجموع الأجهزة المركزية والمصالح الخارجية التابعة لوزارة الخارجية⁴.

لقد أدى تقليص صلاحيات وسلطات وزير الخارجية في المرسوم الرئاسي المحدد لصلاحيات وزارة الخارجية الصادر عام 2002 مقارنة بما كان يتمتع به في مرسوم 1990، حتى وإن كان قد خول له مرسوم 2002 ممارسة صلاحيات وزارة الخارجية من خلال الأجهزة المركزية والمصالح الخارجية التابعة لها إلى تحجيم دور وزير الخارجية في تسيير وإدارة الشؤون الخارجية، وهذا ما يحول دون بروز دوره وتأثيره على مستوى تسيير شؤون هذا المجال من جهة، ويزيد من تبعيته لسلطة رئيس الجمهورية الذي يهيمن على مجال السياسة الخارجية صنعا وتنفيذا من جهة ثانية، مما لا يسمح للكوار والإطارات التي تتمتع بالكفاءة والخبرة في تسيير الشأن الخارجي في مقدمتها وزير الخارجية بالظهور والبروز، وهذا ما يتجلى واضحا في فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي عد "مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية"⁵ في الوقت نفسه خاصة في السنوات الأولى لباديات حكمه (العهد الرئاسي الأولى والثانية).

¹ مرسوم رئاسي رقم 90-359، مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411، الموافق ل10 نوفمبر 1990، يحدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية.

² دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 438.

³ المادتين 03 و 17 من المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.

⁴ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 438.

⁵ محمد الأمين بن عائشة، "بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية"، 24-01-2013، في الموقع:

<http://www.maqalaty.com/29692.html>

يستنتج من خلال تتبع ودراسة دور وزارة الشؤون الخارجية في عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي بشكل خاص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أن دور وتأثير هذه الوزارة في هذه العملية يرتبط ويتأثر بمجموعة من العوامل التي جعلت وزارة الشؤون الخارجية في فترات معينة تلعب دورا بارزا في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد بشكل عام، وفي فترات أخرى، ساعدت هذه العوامل على تغييب وتهميش دور وزارة الخارجية في عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي خصوصا في ظل اقتصار دور هذه الأخيرة من الناحية القانونية على تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية للجزائر، ولعل من أهم هذه العوامل التي كانت وتظل سببا في تحجيم دور وزارة الشؤون الخارجية في تدبير الشأن الخارجي، احتكار رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري ميدان السياسة الخارجية بسبب الصلاحيات والسلطات الواسعة الممنوحة له دستوريا في هذا الميدان¹، إذ أوكلت جميع الدساتير الجزائرية مسؤولية تدبير السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية بمساعدة جهاز إداري ممثل في وزارة الخارجية برئاسة وزير الخارجية²، وهذا ما يجعل دور هذا الأخير بالرغم من المهام والوظائف الموكلة إليه في مجال تدبير الشأن الخارجي، دورا محدودا وتابعا مقارنة بدور رئيس الجمهورية في هذا المجال.

وبناء على ما تقدم، فإن دور وزير الخارجية في تسيير الشأن الخارجي في النظام السياسي الجزائري، يرتبط بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي القائم، حيث يتقلص دوره في الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية والرئاسية التي ترتبط فيها السياسة الخارجية بشخص رئيس الدولة إلى درجة شخصنتها "La personnalisation de la politique étrangère"³، وهذا ما ينطبق على الطبيعة "الرئاسوية" و"التسلطية" للنظام السياسي الجزائري، الذي يملك فيه رئيس الجمهورية سلطة تعيين وعزل وزير الخارجية متى أراد، ومباشرة هذا الأخير نشاطه السياسي بتوجيهات من الرئيس، مما يزيد من تكريس تبعية وزير الخارجية لرئيس الدولة، وجعله يعمل تحت سلطته مباشرة، منفذا لسياسته وأوامره⁴.

ويتأثر دور وزارة الشؤون الخارجية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في النظام السياسي الجزائري أيضا بعامل درجة استقرار جهاز وزارة الشؤون الخارجية و مدى تجانسه

¹ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 137.

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 199-200.

³ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 137.

⁴ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 297.

وتماسكه، والذي يمكن قياسه من خلال عدد التغييرات التي تجرى سواء على مستوى الشخصيات التي تتولى الوظائف القيادية في الجهاز الوزاري الخاص بوزارة الخارجية كوزراء الخارجية وموظفي الجهاز الدبلوماسي كالسفراء، أو على مستوى المناهج والأساليب، واعتمادا على هذا المؤشر، يمكن القول أن جهاز وزارة الشؤون الخارجية في الجزائر حتى وإن عرف نوعا من الاستقرار على مستوى بنيته المؤسسية، فإنه يتسم بكثرة التعديلات والتغييرات التي تطرأ على موظفي وإطارات هذه الوزارة خاصة المناصب العليا القيادية بدءا بمنصب وزير الخارجية، إلى موظفي الإدارة المركزية وموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي، مع الإشارة إلى أن هذا التغيير على مستوى موظفي الإدارة المركزية لوزارة الخارجية وموظفي الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، يرتبط بشكل كبير بالتغيير الذي يحدث على مستوى مؤسسة الرئاسة، تغيير رئيس الجمهورية، وهذا ما يؤثر سلبا على استقرار وزارة الخارجية، ويؤدي إلى ضعف تجانسها وتماسكها بسبب غياب الاستمرارية فيها سواء على مستوى الأشخاص أو على مستوى المناهج والأساليب¹، مما ينعكس سلبا بدوره على أدائها ودورها في عملية إدارة الشأن الخارجي، وتجلي هذا واضحا خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، إذ بمجرد وصوله إلى السلطة، تم تعيين السيد "محمد الصديق بن يحيى" الذي كانت تربطه علاقات شخصية مع الرئيس "الشاذلي" على رأس وزارة الخارجية عام 1979²، خلفا للسيد "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان من مقربي الرئيس الراحل "هواري بومدين"، وشغل منصب وزير الخارجية لمدة تناهز 16 سنة (منذ عام 1963 إلى سنة 1979)، كما تقلد الوظائف الدبلوماسية خلال هذه الفترة خاصة وظيفة "السفير"، شخصيات من مختلف المجالات بعيدة عن العمل الدبلوماسي، صاحبها محاولات لإضفاء الطابع المهني على الدبلوماسية الجزائرية من خلال تقلد جيل جديد ينتمي إلى المدرسة الوطنية للإدارة لمناصب سفراء خاصة في سنوات التسعينات³.

أدت العوامل سالفة الذكر، بالإضافة إلى عوامل أخرى كانتشار الفساد والفوضى، وتفشي علاقات الزبائنية داخل جهاز وزارة الخارجية إلى عدم استقرار هذه الأخيرة، وضعف تماسكها وتجانسها، الذي تزامن أيضا مع تدهور وسوء الأوضاع الداخلية للجزائر، وكل هذا أثر سلبا على استقرار

¹Nicole Grimaud, Op., Cit., p.402

² "عبد العزيز بويكير" ينقل ل"الشروق" تفاصيل جديدة عن الرئيس "بن جديد"، هذه أسرار قضية الصديق بن يحيى بين صدام والشاذلي، حوار أجرته مع الكاتب: وردة بوجملين، 2015/04/18، في الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/240243.html> الدخول: 2018-05-21

³Amine Ait-Chaalal, « La diplomatie algérienne et L'Occident de 1965-1991, » Annuaire de L'Afrique du Nord, Tomexxix, 2000-2001, p.490

الدبلوماسية الجزائرية بشكل خاص، وعلى نهج ومسار السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام¹، مما حال دون إيجاد سياسة خارجية فعالة على خلاف ما اتسمت به من تماسك واستمرارية في عهد حكم الرئيس "هوارى بومدين" نظرا لتماسك واستقرار وزارة الخارجية آنذاك².

والملاحظة التي يمكن تسجيلها أيضا، أن التغييرات التي مست إطارات المناصب القيادية في وزارة الخارجية والمصالح الخارجية التابعة في السلك الدبلوماسي والقنصلي على رأسها منصب وزير الخارجية، لم ترتبط فقط بتغير رئيس الجمهورية من عهدة رئاسية لأخرى، وإنما ظهرت هذه الحركة أيضا في العهدة الرئاسية نفسها*، وما ساعد على ذلك، امتلاك رئيس الجمهورية حق وسلطة تعيين وعزل وزير الخارجية، حيث عرف منصب وزير الخارجية في فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (منذ 1999 إلى 2017) ست (06) تغييرات**، أبرزها تسيير وزارة الخارجية الجزائرية برأسين منذ ماي 2014، وذلك عبر تعيين وزيرين في نفس الدائرة القطاعية، تعيين السيد "رمضان لعامرة" ووزيرا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في 11 سبتمبر 2013، وتعيين السيد "عبد القادر مساهل" في 05 ماي 2014 كوزير للشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. ولقد جاء هذا التغيير في قيادة وزارة الخارجية، استجابة للمستجدات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة المغربية ومنطقة الساحل الإفريقي على إثر إفرازات ما سمي

¹ Nicole Grimaud, *Op., Cit.*, p.402

² Amine Ait-Chaalal, *Op., Cit.*, p.490

* تولى رئاسة وزارة الخارجية بعد الاستقلال مباشرة، السيد "محمد خميسي" لمدة سنة، وبعد اغتياله، تقلد السيد "عبد العزيز بوتفليقة" هذا المنصب لمدة 16 سنة (1963-1979)، وفي عهد حكم "الشاذلي بن جديد"، ترأس وزارة الخارجية كلا من "محمد الصديق بن يحي" ما بين 1979-1982، والسيد "أحمد طالب الإبراهيمي" في الفترة الممتدة من 1982-1988، ثم السيد "بوعلام بسايح" (1988-1989)، آخرهم السيد "سيد أحمد غزالي" من سنة 1989 إلى غاية 1991، وتولى قيادة وزارة الخارجية خلال الفترة الانتقالية السيد "الأخضر الإبراهيمي" (1991-1993)، والسيد "رضا مالك" عام 1993، والسيد "محمد صالح دميري" من 1993-1996 والذي تزامنت قيادته لوزارة الخارجية مع بداية عهدة الرئيس "اليامين زروال"، ليتسلم هذا المنصب فيما بعد السيد "أحمد عاطف" (1996-1999).

** تولى رئاسة وزارة الخارجية في بداية عهدة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" السيد "يوسف يوسف" من 1999-2000، ثم عقبه على رئاسة هذا المنصب السيد "عبد العزيز بلخادم" في الفترة الممتدة من 2000-2005، ثم خلفه السيد "محمد بجاوي" عام 2005، واستمر على رأس الوزارة إلى غاية 2007، وفي عام 2007 خلفه السيد "مراد مدلسي" إلى غاية سنة 2013، ليتم تعيين السيد "رمضان لعامرة" في منصب رئاسة وزارة الخارجية من سنة 2013 إلى ماي 2017، وتم تعيين السيد "عبد القادر مساهل" في منصب وزير منتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية والعربية بين عامي 2014 و2015، ثم عين كوزير للشؤون الخارجية في ماي 2017 خلفا للسيد "رمطان لعامرة" بعد إلغاء الازدواجية في رئاسة وزارة الخارجية (تسيير وزارة الخارجية برأسين).

ب"الربيع العربي"، والتي كان لها آثارا سياسية وأمنية حادة على المحيط الإقليمي للجزائر، سواء على مستوى الدائرة المغاربية، أو دائرة الساحل الإفريقي، وتعد هذه العوامل من بين أهم الأسباب والظروف التي فرضت على السلطة الجزائرية رؤية استثنائية في مجال تسيير الملفات الإستراتيجية، كما كان لدور الجزائر كوسيط لحل الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتها بعض دول الجوار المغاربي (ليبيا خاصة) والساحل الإفريقي (مالي)، أثرا في دفع صانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر إلى تبني إستراتيجية تسيير وزارة الخارجية برأسين¹.

وتلعب العوامل المتعلقة بخبرة وحنكة وتمرس وزير الخارجية في مجال إدارة الشأن الخارجي، وطبيعة علاقته برئيس الجمهورية، بالإضافة إلى خبرة وكفاءة موظفي الجهاز الدبلوماسي من أمثال السفراء، دورا في زيادة تأثير وزارة الخارجية في عملية اتخاذ القرار الخارجي²، وتوجيه السياسة الخارجية بشكل عام، وخير مثال على هذا، دور وزارة الخارجية في تسيير الشؤون الخارجية للجزائر في عهد إشراف السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على قيادتها خلال فترة امتدت من سنة 1963 (فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة) إلى غاية نهاية فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" عام 1979، حيث تجلى بشكل بارز خلال هذه الفترة، دور وزير الخارجية ممثلا في شخص السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في تسيير الشأن الخارجي تحت سلطة رئيس الدولة السيد "هواري بومدين"، خاصة في السنوات الأولى من فترة حكم هذا الأخير³، ولقد ارتبط نفوذ وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" مهندس البنية المؤسساتية والقانونية لأول وزارة خارجية بعد الاستقلال⁴ في عملية اتخاذ القرار الخارجي بحنكته وتمرسه في ممارسة العمل الدبلوماسي، وبعلاقاته الشخصية القوية بالسلطة الفعلية لصنع القرار الممثلة في شخص رئيس الجمهورية "هواري بومدين" صانع القرار الأعلى، وهذا ما جعله يحضا بثقل وتأثير بارزين في إدارة السلوك الخارجي للدولة الجزائرية آنذاك.

كما ساهمت حنكة وكفاءة وزراء خارجية آخرين في بروز أدوار لهم على مستوى إدارة السياسة الخارجية الجزائرية من أمثال مهندس السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الثمانينات، السيد "محمد الصديق بن يحيى" الملقب ب"رجل الوساطات" الذي شغل منصب وزير الخارجية في فترة حكم

¹ مليكة خلاف، "دبلوماسية هادئة على رأس الخارجية"، المساء، 27 أيار 2017، في الموقع:

<http://el-massa.com/dz/index.php/>، الدخول: 2018-05-21

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 200.

³ المرجع نفسه، ص. 202.

⁴ Abdelkader Bouselham, Op., Cit., p.36

الرئيس "الشاذلي بن جديد"¹، والسيد "رمطان لعمامرة" والسيد "عبد القادر مساهل"^{*}، في فترة رئاسة الرئيس الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" اللذان أظهرتا كفاءة وقدرة في إدارة ملف الأزمات التي تشهدها بعض دول الجوار المغاربي والساحل الإفريقي (ليبيا ومالي خاصة)، غير أن سيطرة رئيس الجمهورية على مجال تنفيذ السياسة الخارجية بالرغم من أن المادة 91/الفقرة 03 من الدستور "لا تخوله سوى صلاحية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية ضمن المبادئ المحددة دستوريا" ولا تخوله صلاحية تنفيذ السياسة الخارجية التي

¹ "عبد العزيز بوباكير" ينقل ل"الشروق" تفاصيل جديدة عن الرئيس "بن جديد"، مرجع سابق.

^{*} يعتبر "رمطان لعمامرة" دبلوماسي ذو كفاءة من خريجي المدرسة الخارجية الجزائرية، التحق بوزارة الخارجية وبمكتب الشؤون القنصلية في أكتوبر 1978، بعد تخرجه من المدرسة العليا للإدارة، شغل السيد "رمطان لعمامرة" مجموعة من المناصب الدبلوماسية، كمنصب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، ومبعوث للأمم المتحدة إلى ليبيريا بين عامي 2003-2007، وعين سفيرا للجزائر لدى الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين 1993 و1996، وتم انتخابه رئيسا لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتعيينه في عام 2008 كمفوض مجلس شؤون السلم والأمن الإفريقيين، كما اشتغل أيضا في منصب حاكم مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكلف بالقيام بالعديد من الوساطات لحل مجموعة من النزاعات الإفريقية، ليتم تعيينه في 11 سبتمبر 2013 كوزير للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ولقد جعلته هذه المناصب، يتمتع بثقل دبلوماسي على المستوى الإفريقي والدولي لدرجة وصفه من طرف مجلة "جون أفريك" ب"الدبلوماسي متعدد الكفاءات". وفي ماي 2017، انتهت مهمته على رأس الوزارة، ليخلفه السيد "عبد القادر مساهل"، ولقد حظي السيد "رمطان لعمامرة" وهو على رأس وزارة الخارجية بإعجاب وإجماع قطاعات واسعة في المجتمع الجزائري.

(انظر: كمال زيت، "رمطان لعمامرة... الوزير الجزائري الوحيد الذي يحظى بإعجاب المعارضة، القدس العربي"، 2014/01/02، في الموقع: <http://www.alquds.co.uk/?p=11882>). أما خلفه السيد "عبد القادر مساهل" فقد شغل هو الآخر مجموعة من الوظائف والمناصب السياسية والوزارية، أكسبته خبرة ودراسة كبيرة بملفات القارة الإفريقية وقضاياه، فقد شغل منصب رئيس فرع حركات التحرر بوزارة الشؤون الإفريقية عام 1971، ثم شغل منصب مدير عام لقسم إفريقيا في سنوات 1986-1988، و1996-1997، وعين سفيرا للجزائر ببوركينا فاسو، وسفير مستشار لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلف بالقضايا الإفريقية، كما عين أيضا مكلفا بالقضايا الإفريقية في اللجنة الدائمة للجزائر لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، و مندوب الجزائر في عدة دورات للجمعية العامة للأمم المتحدة، و مندوب للجزائر في ندوات رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعدة مجالس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية. وعينه رئيس الجمهورية ما بين 1999-2000 كمبعوث خاص له مكلف بمتابعة مسار السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى خلال الرئاسة الجزائرية لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعين في سنة 2000 كوزير منتدب لدى وزارة وزير الدولة، ووزير الشؤون الخارجية، مكلف بالشؤون الإفريقية. وفي عام 2012، شغل منصب وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، وشغل منصب وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية ما بين 2014-2016، وما بين 2016-2017 كوزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية (انظر: السيرة الذاتية للسيد عبد القادر مساهل في موقع بوابة الوزارة الأولى: <http://www.premier->

[http://www.premier-](http://www.premier-:http://www.premier-:http://www.premier-:http://www.premier-:http://www.premier-:) (ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement/messahel-abdelkader.html

تعتبر من صلاحيات وزير الخارجية¹، حال دون بروز دور وتأثير لمثل هذه الكفاءات في تسيير وإدارة الشأن الخارجي. وتظهر سيطرة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على مجال تنفيذ السياسة الخارجية خاصة في العهدين الأولى والثانية من خلال قيامه وإشرافه المباشر على النشاطات الخارجية في مجال العلاقات الدبلوماسية، وكثرة تنقلاته وزياراته الخارجية، وحضوره الشخصي كمثل للجزائر في المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والدولية²، متجاوزا بذلك وزراء خارجيته خاصة أثناء برمجته لرحلات إلى الخارج التي تستهدف استعراض دبلوماسية الجزائر³، فضلا عن استقباله للوفود الأجنبية، غير أن هذا الأمر قد تغير في السنوات الأخيرة من عهده الثالثة، إذ قلت مبادرات الرئيس بمباشرة العمل الدبلوماسي بنفسه، مما ترك المجال لمباشرة وزير الخارجية وظيفته بصورة فعلية⁴.

ومن بين العوامل أيضا التي تساهم في سيطرة رئاسة الجمهورية على عملية أداء وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، أفراد رئاسة الجمهورية دون غيرها بأداء بعض المهمات الخارجية السرية ذات الطابع الخاص في إطار ما يسمى بـ"الدبلوماسية السرية" سواء من خلال شخص رئيس الجمهورية نفسه، أو من خلال مفوضه أو مبعوثه أو ممثله الشخصي الذي يختاره رئيس الجمهورية لأداء مهمة معينة⁵، فقد أوكل رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في بعض الظروف، وفي حالات معينة، أداء مهمات دبلوماسية لشخصيات لا تشغل مناصب في قطاع وزارة الخارجية، وغالبا ما يكون هؤلاء من مستشاريه المقربين منه، ذووا خبرة وتجربة في المجال الدبلوماسي⁶. وما زاد أيضا من ضعف وتراجع دور وزارة الخارجية في تنفيذ وإدارة الشؤون الخارجية، اتساع دائرة الأطراف والجهات المهتمة بالمجال الخارجي، الذي لم يعد يقتصر على وزارة الشؤون الخارجية فقط، وأصبح محل انشغال الكثير من الوزارات التي تساهم هي الأخرى إلى جانب وزارة الخارجية في أداء السياسة الدولية للجزائر، وتجسيد القرار السياسي الخارجي على غرار وزارة الدفاع، وزارة التجارة، وزارة الطاقة والمناجم، بالإضافة إلى مصالح

¹ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 434.

² المرجع نفسه، ص. 433.

³ مرزاق صيادي، "مستشارو بوتفليقة... بين المناصب المؤقتة والمبعوثين الخاصين"، 5 أوت 2007، في الموقع:

<http://www.algeriachannel.net/2010/06>، تاريخ الدخول: 21-05-2018

⁴ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 433.

⁵ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 159.

⁶ مرزاق صيادي، مرجع سابق.

العلاقات الدولية في بعض الوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، وبعض المؤسسات كمؤسسة سونطراك، الحديد والصلب... الخ¹.

يستنتج مما تقدم كله، أن وزارة الخارجية تمتلك اختصاصا أصيلا في تنفيذ السياسة الخارجية، وهي تستأثر بتنفيذها تحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية، و السلطة العليا لرئيس الدولة، غير أن هذا لا يجعل دور وزارة الشؤون الخارجية بالضرورة دورا لاحقا لدور رئيس الجمهورية في مجال تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، ولا يجعل دورها أيضا يقتصر على تنفيذ السياسة الخارجية فقط²، فقد تشارك وزارة الشؤون الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية بطريقة غير مباشرة من خلال المهمة التي كلفت بها فيما يتعلق بتحليل الوضع الدولي وإبداء التوقعات والتنبؤات التي تشكل بدائل تطرح أمام الرئيس حتى يستطيع تقرير ما يجب اعتماده³ (المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 403/02). ولكن وبالرغم من هذه المهام والوظائف التي أنيطت بها في مجال تنفيذ السياسة الخارجية، تبقى عملية صنع القرار السياسي الخارجي وأدائه في النظام السياسي الجزائري "عملية مركزية"، تحتكرها وتسيطر عليها "مؤسسة الرئاسة بالتعاون مع بعض الدوائر الخاصة"، حيث تتحكم الرئاسة بشكل خاص في جميع مراحل أداء السياسة الخارجية وتشرف عليها، في حين يبقى دور "المصالح المشاركة" في هذه العملية في مقدمتها "وزارة الخارجية مرتببا بتعليمات وإملاءات وتوجيهات رئاسة الجمهورية"⁴.

المبحث الثاني: دور الجهازين التشريعي والرقابي في عملية صنع القرار الخارجي

يوجد إلى جانب رئيس الجمهورية صاحب الاختصاص الأول في مجال السياسة الخارجية، هيئات ومؤسسات دستورية وسياسية أخرى تشاركه عملية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية من خلال الدور الاستشاري والرقابي الذي تمارسه في هذه العملية بواسطة مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات المخولة لها دستوريا في هذا المجال، يمثل هذه المؤسسات: السلطة التشريعية مجسدة في مؤسسة البرلمان، والجهاز الرقابي ممثلا في المجلس الدستوري.

¹ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 158-159

² دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 439

³ المرجع نفسه، ص. 433-434

⁴ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 159

المطلب الأول: دور السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي السلطة التي تملك حق إصدار القوانين ومناقشتها، وهي تؤدي دورا في عملية صنع السياسة الخارجية في أغلب النظم السياسية "البرلمانية" خاصة، وذلك من خلال مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها دستوريا كاختصاص الرقابة المسبقة للبرلمان على المبادرات التي تقدمها السلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية، ومشاركتها في قرار إعلان الحرب، وإقرار المعاهدات، وتعيين المسؤولين عن السياسة الخارجية، بالإضافة إلى التصويت على ميزانية الدولة، والتصويت على الاعتمادات الممنوحة لمختلف الوزارات من بينها وزارة الخارجية.

تجسدت السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري في أول دستور عرفته الجزائر عام 1963 في هيئة واحدة ممثلة في "المجلس الوطني" أو "الجمعية الوطنية" حسب ما نصت عليه المادة 27 من الدستور¹، غير أن هذه الهيئة التي من المفروض أن مهمتها الأساسية هي التشريع، قد تحولت في واقع الأمر إلى مجرد هيئة منفذة لتوجيهات الحزب في ظل نظام وحدة السلطة التي أقرها دستور 1963، أين يقود السلطة حزب وحيد يترأسه رئيس الجمهورية، وهذا ما عرقل مهمة المجلس الوطني التشريعية².

أما دستور 1976، فقد أسند وظيفة التشريع إلى المجلس الشعبي الوطني حسب ما نصت عليه المادة 126، وأوكلت مهمة التشريع في دستور 1989 أيضا لمجلس واحد، وهو "المجلس الشعبي الوطني" وفق المادة 92، ومثل السلطة التشريعية في دستور 1996 المعدل عام 2002، 2008، 2016، الساري العمل به حاليا، هيئة البرلمان الذي يعد مؤسسة سياسية، مكونة من مجلسين أو غرفتين حسب ما تنص عليه المادة 112، وهما: "المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة".

أ. سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية في المجال الخارجي:

تتفق مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ عام 1963 إلى غاية دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا على منح البرلمان مشاركة ومساهمة في إدارة العلاقات الخارجية من خلال مجموعة من الصلاحيات والسلطات التي اختلف مداها من دستور لآخر، وهي كما يلي³:

¹ بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص. 50.

² سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص. 82.

³ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 12.

1-المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية: لقد أشرك المؤسس الدستوري الجزائري المجلس الشعبي الوطني في ممارسة السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية من خلال اشتراط موافقته الصريحة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوقع ويصادق عليها رئيس الجمهورية، بحيث تكسب هذه الموافقة المعاهدات الدولية الصفة القانونية¹، وتمكن الجهاز التشريعي من مراقبة الجهاز التنفيذي في مجال إبرام المعاهدات الدولية، ويعد الاختصاص الممنوح للسلطة التشريعية في مجال إبرام المعاهدات الدولية من أهم الاختصاصات الممنوحة لهذه السلطة في مجال السياسة الخارجية بشكل عام²، وإن كانت مشاركة البرلمان في صياغة السياسة الخارجية من خلال مساهمته في إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لا تتعدى كونها مجرد مشاركة في التعبير عن ارتضاء الدولة التزامها النهائي ببنود المعاهدات الدولية التي تتطلب عملية التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية موافقة البرلمان عليها، حيث أن ما يصدر عن هذا الأخير يعد قبولا، وتبقى سلطة التصديق من اختصاص رئيس الجمهورية³، وهذا ما أشار إليه أول دستور عرفته الجزائر عام 1963 في المادة 42، والمادة 44*، حيث اشترطت المادة 42 استشارة رئيس الجمهورية للجمعية الوطنية قبل قيامه بالإمضاء والمصادقة وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتعني "الاستشارة هنا" إخطار البرلمان بجميع الاتفاقيات الدولية، والحصول على رأيه قبل الالتزام بها نهائيا⁴، في حين اشترطت المادة 44 لإعلان رئيس الجمهورية الحرب وإبرام السلم موافقة الجمعية الوطنية.

أما دستور 1976، فقد نصت المادة 158 منه على أن: "مصادقة رئيس الجمهورية على المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون، تكون بعد الموافقة الصريحة من المجلس الشعبي الوطني"، والملاحظة أن هذه المادة جاءت غامضة في ما يتعلق بالمعاهدات ذات الطابع

¹ سيعد بالشعير، مرجع سابق، ص. 144.

² الخير قشي، مرجع سابق، ص. 12.

³ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 436.

* نصت المادة 42 من دستور 1963 على ما يلي: "يقوم رئيس الجمهورية بعد استشارة الجمعية الوطنية بإمضاء المعاهدات والاتفاقيات، والمواثيق الدولية، وبالمصادقة عليها والعمل على تنفيذها"، ونصت المادة 44 أيضا على ما يلي: "يعلن رئيس الجمهورية الحرب ويبرم السلم بموافقة الجمعية الوطنية" (أنظر ناصر لباد، مرجع سابق، ص. 32).

⁴ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 13.

السياسي، حيث ترك الدستور تفسيرها لرئيس الجمهورية الذي له أن يعرض أو يرفض عرض ما شاء من المعاهدات على المجلس الشعبي الوطني سواء بإضفاء الصبغة السياسية عليها أو بتكييفها¹.

التزم دستور 1989 على خلاف سابقه الدقة والوضوح في مجال مساهمة البرلمان في إبرام المعاهدات الدولية²، إذ قام بتحديد طبيعة المعاهدات الدولية التي تعرض على المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليها صراحة حتى يتمكن رئيس الجمهورية من المصادقة عليها، وتتعلق هذه المعاهدات باتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة³. ولم يختلف دستور 1996 المعدل الساري العمل به حالياً عن دستور 1989 في اشتراط الموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي حددتها المادة 149* لمصادقة رئيس الجمهورية عليها، وجاءت المادة 111 من نفس الدستور لتؤكد على العرض الفوري لمعاهدات واتفاقيات الهدنة والسلم من طرف رئيس الجمهورية على غرفتي البرلمان للموافقة عليها صراحة، بحيث تودع هذه المعاهدات لدى مكتب الغرفة الأولى، أين تتولى لجنة الشؤون الخارجية تحضير تقرير حول مضامين أحكامها، لتعرض بعد ذلك رفقة وثيقة المعاهدة على الجلسة العامة للغرفتين كل على حدى للموافقة الصريحة على نص المعاهدة. ويجب الإشارة إلى أن موافقة البرلمان على هذه المعاهدات هي مجرد موافقة شكلية، لأنه ليس بإمكانه إدخال أي تعديل على مادة من موادها، إذ يتوجب على الغرفتين إما أن توافقا أو ترفضا المعاهدة الدولية جملة وتفصيلاً⁴.

2- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية: منح الدستور الجزائري للبرلمان سلطة فتح مناقشة حول

السياسة الخارجية التي قد تؤدي إلى إصدار لائحة من طرف الهيئة التشريعية (المجلس الشعبي

¹ سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص. 146.

² المرجع نفسه، ص. 145-146.

³ المادة 122 من دستور 1989.

* تنص المادة 149 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 على ما يلي: "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"

⁴ المرجع نفسه، ص. 116-117.

الوطني)، تبلغ إلى رئيس الجمهورية، وهذا ما نص عليه دستور 1976 في المادة 157، وتبعه في ذلك دستور 1989 في المادة 121 منه**، ولقد أقر دستور 1996 المعدل والساري العمل به حالياً هو الآخر للبرلمان سلطة فتح مناقشة حول السياسة الخارجية في المادة 148 منه، إذ بإمكان الجهاز التشريعي حسب نص هذه المادة أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، وقد تؤدي هذه المناقشة إلى إصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية، مع الإشارة إلى أن صدور هذه اللائحة لا يكون إلا عند "الاقتضاء"، ويشترط فيها أن يوافق عليها البرلمان بغرفتيه مجتمعين معا¹.

إن منح البرلمان إمكانية فتح مناقشة حول السياسة الخارجية، لا يعني بأنه بإمكانه عن طريق فتح هذا النقاش مراقبة مجال السياسة الخارجية حقاً²، لأن هذه السلطة الممنوحة له هي سلطة محدودة³، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب⁴: أولها ممارسة البرلمان هذه السلطة إلا عند "الاقتضاء"، مع اشتراط موافقة البرلمان على اللائحة الصادرة عن هذه المناقشة بغرفتيه مجتمعين معا، وإن اشتراط المشرع الدستوري موافقة الغرفة الثانية (مجلس الأمة) على اللائحة، يعيق من فعالية دور المجلس الشعبي الوطني في مراقبة مجال السياسة الخارجية والمساهمة في صنعها، لأن إمكانية التأثير على ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية في مجلس الأمة من طرف السلطة التنفيذية واردة، فضلاً عن التأثير في أعضاء أو نواب المجلس الشعبي الوطني نفسه المنتمين إلى نفس حزب الرئيس، بالإضافة إلى أن الدستور لم يرتب أثراً قانونياً حاسماً على هذه المناقشة التي تفتقد هي الأخرى إلى القوة القانونية

** نصت المادة 157 من دستور 1976 على ما يلي: "يمكن للمجلس الشعبي الوطني بطلب من رئيس الجمهورية أو من رئيسه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، يمكن عند الاقتضاء، أن تفضي هذه المناقشة إلى إصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني، تبلغ بواسطة رئيسه إلى رئيس الجمهورية". ونصت المادة 121 من دستور 1989 على ما يلي: "يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس، يمكن عند الاقتضاء أن تتوج هذه المناقشة بإصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني، يبلغها رئيسه إلى رئيس الجمهورية" (أنظر: ناصر لباد، مرجع سابق، ص.ص. 214، 138).

¹ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 12.

² عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 298.

³ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 12.

⁴ المرجع نفسه، ص.ص. 11-12.

الإلزامية، وكنل هذا جعل سلطة البرلمان في مجال مراقبة السياسة الخارجية من خلال صلاحية فتح مناقشة بصدد السياسة الخارجية المنتهجة، سلطة محدودة حقا، مقابل تكريس هيمنة السلطة التنفيذية على تدبير الشأن الخارجي.

3- حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات الدولية: خولت المادة 187 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 لكل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات من خلال إثارة مسألة دستورتيتها، وبهذا الإجراء، يمكن للبرلمان أن يمارس نوعا من الرقابة على المعاهدات التي يبرمها الجهاز التنفيذي عن طريق إثارة مسألة دستورتيتها¹.

يستنتج مما سبق، أنه ورغم ما منحه الدساتير الجزائرية المتعاقبة للسلطة التشريعية من سلطات وصلاحيات في مجال تسيير وتدبير الشأن الخارجي خاصة ما تعلق بسلطة المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية، وحق فتح مناقشة عامة حول السياسة الخارجية المنتهجة، تظل اختصاصات وسلطات الجهاز التشريعي في المجال الخارجي ضئيلة مقارنة بالصلاحيات والسلطات التي تتمتع بها السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية الذي أوكلت له مهمة إدارة العلاقات الخارجية للدولة²، ويرجع ضعف ومحدودية دور البرلمان في مجال صنع وتوجيه السياسة الخارجية إلى مجموعة من العوامل، أهمها³:

1- ضعف البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية والرقابية: تنسم الهيئة التشريعية "البرلمان" في أغلب بلدان المغرب العربي بما فيها الجزائر بالضعف في ممارسة وظيفته التشريعية والرقابية المنوطة به، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل جعلت السلطة التنفيذية تقوم بدور ريادي في مجال التشريع بشكل يهدد مركز البرلمان والوظيفة الأساسية التي وجد لأدائها، ولعل من أبرز هذه العوامل: -تقليص سلطات البرلمان في مجال التشريع من خلال تحديد مجال أو نطاق القانون الذي يختص به البرلمان لصالح توسيع المجال التنظيمي (التشريع باللوائح) لتشريع فيه السلطة التنفيذية، -تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع، وسيطرتها على هذا المجال، ضعف دور البرلمان في مجال مراقبة عمل الحكومة، ومحدودية

¹ المرجع نفسه، ص. 16.

² المرجع نفسه، ص. 09.

³ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 290-297.

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان بشكل عام¹.

2- تقييد سلطة الهيئة التشريعية في مجال المعاهدة من حيث إبرامها والتصديق عليها بصنفها (المعاهدة التقليدية والاتفاق الدولي البسيط)، ونشرها، حيث منحت جميع الدساتير الجزائرية السلطة التنفيذية اختصاص إبرام المعاهدات بنوعها التقليدية أو الاتفاق المبسط، والتصديق عليها، وهذا ما أكدته نص المادة 09/91 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، و 06 مارس 2016، مما جعل السلطة التنفيذية صانعة السياسة الخارجية، وفوت على السلطة التشريعية الاشتراك في تحديد هذه السياسة، لأن نظام إبرام المعاهدات حسب ما نص عليه الدستور الجزائري الحالي والدساتير السابقة، يؤدي إلى عدم مشاركة البرلمان في رسم الخطوط العريضة للسلطة التنفيذية أثناء عملية التفاوض، كما يؤدي أيضا إلى عدم مشاركة البرلمان في تحديد الإطار العام الذي يجب ألا تخرج عليه السلطة التنفيذية، أو التوصيات التي يتوجب أن تأخذها في الحسبان أثناء المفاوضات مع الأطراف الدولية.

3 -محدودية نطاق أو مجال المعاهدات التي اشترط الدستور موافقة البرلمان عليها: فرض دستور 1963 على الجهاز التنفيذي إحالة كل ما تبرمه السلطة التنفيذية من معاهدات واتفاقيات على البرلمان، وإخطاره بها للحصول على رأيه أو استشارته قبل الالتزام بها نهائيا، وتشمل هذه المعاهدات: المعاهدات ذات الأهمية القصوى والثانوية، المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، المعاهدات الفنية و الاتفاقيات التنفيذية التي لا تحتاج إلى تصديق، في حين حصر المشرع الدستوري حيز ونطاق تدخل المجلس الشعبي الوطني بخصوص إبرام المعاهدات الدولية في كل من دستور 1976، 1989، ودستور 1996 المعدل الساري العمل به حاليا في إطار ضيق جدا، بحيث أن مجال تدخل السلطة التشريعية في إبرام المعاهدات الدولية في هذه الدساتير الثلاثة لا يشمل كل ما تبرمه السلطة التنفيذية²، وإنما تم حصرها وتعدادها في مجالات محددة، حيث حدد نطاقها دستور 1976 في المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون، مع الإشارة إلى أن اصطلاح "المعاهدات السياسية" جاء غامضا، فضلا عن عدم تحديد دستور 1976 الجهاز المخول بسلطة تكييف المعاهدات

¹ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 163-180

² الخير قشي، مرجع سابق، ص. 12.

وتحديد طبيعتها إذا ما كانت ذات طبيعة سياسية أم لا، وهذا ما فسح المجال أمام الجهاز التنفيذي لممارسة هذه الصلاحية باعتباره الجهاز المختص دستوريا بتقرير السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها وإبرام المعاهدات.

وما زاد من إضعاف سلطة الجهاز التشريعي في المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية في دستور 1976 غياب وجود جهاز دستوري يمكنه الفصل في مدى دستورية المعاهدات، مما جعل دور المجلس الشعبي الوطني يقتصر على مجرد مناقشة أمر المعاهدة، وإصدار توصية بشأنها يوجهها إلى رئيس الجمهورية، يخطر فيها بعدم دستورية المعاهدة إذا لم يعرضها عليه رئيس الجمهورية رغم طابعها السياسي، وفي هذه الحالة، يبقى رئيس الجمهورية حرا في التصديق على المعاهدة أو عدم التصديق عليها أو إلغائها¹.

وعدد دستور 1989 هو الآخر المعاهدات التي يقتضي إبرامها تدخل البرلمان في المجالات التالية: اتفاقيات ومعاهدات الهدنة، معاهدات السلم والتحالف والاتحاد، المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، المعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، أما دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا، فقد احتفظ بنفس المعاهدات السابقة المذكورة في دستور 1989، مضيفا لها كلا من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي²، مستثنيا بذلك فئة المعاهدات التي تعدل محتوى القانون، فضلا عن إغفاله ذكر معاهدات أخرى لا تقل أهمية عن المعاهدات الدولية التي عددها³. وإن التعداد الوارد للمعاهدات التي اشترط المشرع الدستوري موافقة البرلمان عليها حتى يجوز لرئيس الجمهورية المصادقة عليها في الدساتير الثلاثة سابقة الذكر (1976، 1989، 1996)، بالرغم من أنها تشير إلى محدودية نطاق تدخل البرلمان في مجال إبرام المعاهدات الدولية، غير أن هذا التعداد، يؤكد أو يشير إلى الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المعاهدات الدولية التي تتطلب موافقة البرلمان⁴.

¹ المرجع نفسه، ص. 14.

² المادة 149 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016.

³ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 15.

⁴ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 436.

4-محدودية فعالية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي في مجال إبرام المعاهدات الدولية والرقابة على الجهاز التنفيذي في إبرام هذه المعاهدات: إن سلطة المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية التي منحها الدساتير الجزائرية المتعاقبة للسلطة التشريعية من خلال اشتراط الموافقة الصريحة للبرلمان على بعض المعاهدات الدولية قبل المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية،تمكن الهيئة التشريعية من مراقبة الجهاز التنفيذي في مجال إبرام المعاهدات الدولية،ولكن مدى فاعلية رقابة الجهاز التشريعي تتوقف على مدى فاعلية هذا الاختصاص من حيث مضمونه¹،فقد منح دستور 1963 المجلس الوطني اختصاصا استشاريا في المادة 42 يتجسد في إصدار المجلس لرأي أو استشارة مسبقة قبل التصديق على المعاهدة من طرف رئيس الجمهورية،غير أن هذا الرأي غير إلزامي².

وجاء من بعده كلا من دستور 1976،ودستور 1989 و1996 المعدل الساري العمل به حاليا،ومنحت هي الأخرى للبرلمان اختصاص الموافقة الصريحة على أنواع معينة من المعاهدات قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية³،وفي حالة مصادقة هذا الأخير على أي معاهدة من المعاهدات المذكورة في مواد هذه الدساتير دون حصوله على موافقة سابقة وصريحة من الجهاز التشريعي،فإن تصديقه وفق القانون الدولي يعد تصديقا ناقصا،يسمح للدولة التمسك وفقا لنص المادة 46 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ببطلان المعاهدة،ولكن في المقابل،لا يمكن للدولة التذرع بقانونها الداخلي كتبرير لعدم وفائها بالتزاماتها الاتفاقية⁴،خصوصا وأن الجزائر بعد انضمامها ومصادقتها على اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 بموجب المرسوم 222/87،أصبحت ملتزمة بما ورد في المادتين 27 و46 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات اللتان أكدتا على عدم جواز تمسك أطراف المعاهدة بالقانون الداخلي كسبب لعدم تنفيذ المعاهدة(المادة27)،وأولوية الالتزامات الاتفاقية على قواعد القانون الدستوري في حالة التعارض بينهما(المادة 46)⁵، بالإضافة إلى ما تقره أحكام القانون الدولي من "أن

¹ الخير قشي،مرجع سابق،ص ص.12-13

² المرجع نفسه،ص.13.

³ المكان نفسه.

⁴ المرجع نفسه،ص.15.

⁵ العام رشيدة، المجلس الدستوري:تشكيل وصلاحيات،" مجلة العلوم الإنسانية،ع.07،فيفري 2005.

المعاهدة تدخل حيز التنفيذ بمجرد التصديق عليها¹، مع اشتراط أن تكون المصادقة على هذه المعاهدات حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور حتى تسمو على القانون وفقا لما نصت عليه المادة 150 من الدستور الساري العمل به حاليا، ومن أهم هذه الشروط شرط الموافقة الصريحة للبرلمان على المعاهدات قبل المصادقة عليها.

وتتجلى محدودية فعالية الاختصاص الدستوري الممنوح للسلطة التشريعية في مجال إبرام المعاهدات الدولية والرقابة على الجهاز التنفيذي في إبرام هذه المعاهدات، من خلال تغييب الدستور الحالي (دستور 1996 المعدل) ترتيب آثار على مخالفة رئيس الجمهورية للمادة 149 من الدستور، باستثناء أثر اعتبار تصديق رئيس الجمهورية على المعاهدة الدولية تصديقا ناقصا في مفهوم القانون الدولي، وما يترتب عليه من أثر عدم سمو المعاهدة على القانون الداخلي²، وبالإضافة إلى هذا، لم يمنح المشرع الدستوري الجزائري للسلطة التشريعية في مختلف الدساتير المتعاقبة سلطة إبطال المعاهدات الدولية غير الدستورية التي تم التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية، رغم تمتع البرلمان بحق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات الدولية، ويرجع سبب هذا إلى عدم تمتع المجلس الدستوري بسلطة الرقابة اللاحقة على المعاهدات الدولية التي يبرمها الجهاز التنفيذي، وهذا ما لا يخوله سلطة إلغاء المعاهدات التي تمت المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية بالمخالفة للدستور، فضلا عن صعوبة إخطار الجهاز التشريعي المجلس الدستوري بأغلبية المعاهدات بسبب عدم علمه بها قبل التصديق عليها باستثناء تلك التي اشترط الدستور للالتزام بها الحصول على الموافقة الصريحة للمجلس الشعبي الوطني، فضلا عن التزام الجزائر بمقتضى المادة 46 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي انضمت إليها عام 1988 بتجريح التزاماتها الاتفاقية على قواعد قانونها الدستوري في حالة تعارضهما إلا في حالة مخالفة قاعدة جوهرية من قانونها الداخلي، تتعلق باختصاص إبرام المعاهدات³.

وما يؤكد أيضا ضعف ومحدودية فعالية هذا الاختصاص، السلطة التقديرية الممنوحة لرئيس الجمهورية في التصديق أو عدم التصديق على المعاهدات التي حظيت بقبول وموافقة البرلمان، حيث لم

¹ بن داود إبراهيم، "أولوية تطوير الأداء البرلماني في مجال الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التطوير البرلماني في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص.ص. 25-26.

² دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 436.

³ الخير قشي، مرجع سابق، ص. 17.

يشترط المؤسس الدستوري ضرورة التصديق على المعاهدات التي يوافق عليها الجهاز التشريعي¹، فلرئيس الجمهورية الحرية في التصديق أو عدم التصديق عليها، لأنه غير ملزم بإعطاء أثرا للموافقة البرلمانية، ويبذل يحتفظ بسلطته التقديرية كاملة، بحيث بإمكانه رفض التصديق على المعاهدات التي حازت على موافقة البرلمان، ولكنه لا يمكنه التصديق عليها دون الحصول على إذن سابق من البرلمان إذا اشترط الدستور ذلك².

ويجب الإشارة أيضا، أن من مظاهر محدودية فعالية الاختصاص الدستوري الممنوح للسلطة التشريعية، جعل سلطة التصديق على المعاهدات الدولية في مختلف الدساتير الجزائرية اختصاصا حصريا لرئيس الجمهورية، رغم اشتراط المشرع الدستوري استشارة رئيس الجمهورية للجمعية (المجلس) الوطنية قبل قيامه بالإمضاء والمصادقة وتنفيذ المعاهدات الدولية في دستور 1963، واشتراطه في دستور 1989، 1976، ودستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا للموافقة الصريحة للمجلس الشعبي الوطني على نوع محدد من المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية، غير أن هذا لا يعني أن المؤسس الدستوري قد منح للجهاز التشريعي حق مشاركة رئيس الجمهورية سلطة التصديق على المعاهدات الدولية.

واستنتاجا مما تقدم، يمكن القول أن دور السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري في عملية صنع السياسة الخارجية، يظل دورا محدودا، وتبقى مشاركتها في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد مجرد مشاركة شكلية ذات تأثير ضعيف، يكاد يكون منعدما مقارنة بدور وتأثير السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) التي تعد أقوى المؤسسات نفوذا في مجال صنع وتوجيه السياسة الخارجية. ونظرا لطبيعة ومحدودية وضالة صلاحيات وسلطات البرلمان في المجال الخارجي، لا يشارك هذا الأخير لا في رسم وتحديد السياسة الخارجية، ولا في توجيهها وتنفيذها، ولهذا السبب، يبقى دورها الذي يقتصر على المشاركة في التعبير النهائي عن ارتضاء الدولة للالتزام ببنود المعاهدة غير مؤثر في ظل سيطرة السلطة التنفيذية على مجال صنع السياسة الخارجية³، خاصة في ظل تنامي وتزايد دور السلطة التنفيذية في

¹ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 437.

² الخير قشي، مرجع سابق، ص. 13.

³ عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص. 289.

عملية صنع السياسة الخارجية، واتخاذ المبادرات على المستوى الخارجي على حساب دور السلطة التشريعية وباقي الهيئات الأخرى في معظم دول العالم على اختلاف طبيعتها السياسية¹.

المطلب الثاني: دور المجلس الدستوري

يعتبر المجلس الدستوري من بين أجهزة ومؤسسات الدولة الدستورية "الرقابية" التي تشكل ركائز ودعائم لقيام دولة القانون. ولقد تم الإعلان عن تشكيل المجلس الدستوري لأول مرة في الجزائر خلال دستور 1963 في المادة 63 منه*، غير أن هذا المجلس لم يعرف وجودا له على أرض الواقع لتعليق العمل بأحكام دستور 1963 بعد صدوره². أما دستور 1976، فقد تخلى عن المجلس الدستوري، ولم يشر إليه في نصوصه الدستورية بحجة وجود أجهزة مراقبة شعبية سياسية كافية للقيام بمهمة مراقبة دستورية القوانين، ليتم الإعلان عن تأسيسه مرة أخرى من جديد في دستور 1989 في المادة 154 منه**، وتؤكد إنشاء هذا المجلس في المادتين 163 و164 من دستور 1996³. وفي إطار التعديل الدستوري الذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه في فبراير 2016 الذي كان من بين أهدافه تفعيل دور المجلس الدستوري، تم توسيع تشكيلته، حيث تم رفع عدد أعضائه من تسعة (09) أعضاء إلى اثني عشرة (12) عضوا وفقا لما نصت عليه المادة 183 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016*.

¹ المرجع نفسه، ص. 53.

* نصت المادة 63 من دستور 1963 على ما يلي: "يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا، ورئيسا الحزبتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا، وثلاث نواب يعينهم المجلس الوطني، وعضو يعينه رئيس الجمهورية، ينتخب أعضاء المجلس الدستوري رئيسهم الذي ليس له صوت مرجح".

² العام رشيدة، مرجع سابق.

** نصت المادة 154 من دستور 1989 على ما يلي: "يتكون المجلس الدستوري من سبعة أعضاء، اثنان منهم يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان تنتخبهما المحكمة العليا من بين أعضائها...، يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد".

³ العام رشيدة، مرجع سابق.

* تنص المادة 183 على ما يلي: "يتكون المجلس الدستوري من اثني عشرة (12) عضوا: أربعة (04) أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان (02) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان (02) ينتخبهما مجلس الأمة، واثنان (02) تنتخبهما المحكمة العليا، (02) ينتخبهما مجلس الدولة".

لقد حدد المؤسس الدستوري الصلاحيات والمهام التي وجد المجلس الدستوري لأدائها، في مقدمتها وظيفة السهر على احترام الدستور، ومراقبة مدى دستورية القوانين، والفصل في دستورية المعاهدات والتنظيمات¹، وهذا ما يصطلح عليه بـ"الرقابة على دستورية القوانين" من أجل معرفة مدى تطابق هذه القوانين مع التشريع الأساسي في الدولة² حسب ما نصت عليه المادتين 182 و 186 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، حيث حددت المادة 186** كلا من المعاهدات والقوانين والتنظيمات كمجال محدد لعمل المجلس الدستوري سواء عن طريق الرقابة السابقة (القبليّة)، قبل دخولها حيز التنفيذ، أو الرقابة اللاحقة (البعديّة)، بعد دخولها حيز التنفيذ³، وتتعلق القوانين والتنظيمات التي تستلزم وجوب رأي المجلس الدستوري في إطار وظيفته الرقابية: القوانين العضوية بعد أن يصادق عليها البرلمان، النظام الداخلي لتنظيم غرفتي البرلمان⁴، والرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، وهذا ما يهم الدراسة لتعلقها بالشأن الخارجي. وتكتسي قرارات وآراء المجلس الدستوري قوة إلزامية، حيث تكون آرائه وقراراته حسب ما نصت عليه المادة 191 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية، كما يترتب على هذه القرارات والآراء التي يصدرها المجلس الدستوري في سياق أدائه لوظيفته الرقابية، إما الإقرار بدستورية هذه النصوص القانونية والتنظيمات والمعاهدات، وتحسينها من أي طعن لاحق، وإما عدم الإقرار بدستوريتها، وفي هذه الحالة، تفقد هذه النصوص التشريعية والتنظيمية حسب المادة 191 أثرها ابتداء من يوم صدور قرار المجلس⁵.

وتوكل إلى المجلس الدستوري أيضا وظيفة مراقبة الانتخابات والاستفتاءات حسب ما نصت عليه المادة 182 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، كما يؤدي أيضا وظيفة استشارية، حيث يستشير رئيس الجمهورية في حالة إعلان حالي الطوارئ والحصار، والحالة الاستثنائية

¹ المادة 186 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016.

² العام رشيدة، مرجع سابق.

** تنص المادة 186 على ما يلي: "بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، يفصل المجلس الدستوري برأي في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات"

³ العام رشيدة، مرجع سابق.

⁴ المادة 186 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016.

⁵ عمار عباس، مرجع سابق.

حسب ما نصت عليه المادة 105 والمادة 107 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، ويستشير رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري أيضا في حالة وقوع عدوان فعلي على البلاد، أو وشك وقوعه طبقا لما نصت عليه المادة 109 من الدستور.

يمارس المجلس الدستوري عمله وصلاحياته من خلال إجراء "الإخطار" الذي حددت المادة 187 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 للجهات أو الأطراف التي تملك حق أو سلطة الإخطار في مقدمتهم رئيس الجمهورية، بحيث تقدم هذه الجهات إخطاراتها للمجلس الدستوري للنظر فيها، وردا على هذه الإخطارات، يقوم المجلس الدستوري بإصدار قرار في حالة الرقابة السابقة قبل صدور النص القانوني ونشره، واتخاذ رأي في حالة الرقابة اللاحقة بعد صدور النص القانوني، ويقوم المجلس الدستوري بتبليغ هذه القرارات والآراء التي تعتبر نهائية غير قابلة للطعن من قبل الجهات المخطرة أو غيرها، وملزمة لها جميعا إلى الجهة المخطرة وخاصة رئيس الجمهورية سواء كان الجهة المخطرة أم لا، والملاحظة الممكن تسجيلها عن إجراء الإخطار في المجال العملي، أن أغلبها مقدمة من طرف رئيس الجمهورية، وهي ضئيلة مقارنة مع العدد الكبير للنصوص الصادرة سنويا¹.

1. صلاحيات المجلس الدستوري في مجال السياسة الخارجية:

يلعب المجلس الدستوري في مجال تحديد وتوجيه السياسة الخارجية دورا شبيها إلى حد ما بدور البرلمان لكون أنه لا يتدخل في تقرير (تحديد) وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية، ومع ذلك، فإنه يؤدي دورا محوريا في المجال الخارجي²، لأن المجلس الدستوري يملك صلاحية مراقبة مدى دستورية المعاهدة الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي البرلمان بغرفتيه³، وهذا ما يسمى بالرقابة السابقة أو القبلية، وذلك من خلال قيام رئيس الجمهورية بإخطار المجلس الدستوري بالمعاهدات الدولية قبل تصديقه عليها باعتباره هو وحده من يمكنه إخطار المجلس بها، لأنه هو المشرف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على إبرامها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمعاهدات البسيطة التي تدخل حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها من طرف السلطة التنفيذية، والتي لا تحتاج أو يشترط موافقة أو مصادقة البرلمان

¹ المرجع نفسه.

² دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 437.

³ حساني خالد، مرجع سابق، ص. 75.

عليها¹، أما المعاهدات الدولية التي تحتاج إلى موافقة البرلمان عليها صراحة بغرفتيه كشرط لمصادقة رئيس الجمهورية عليها، والتي حددتها المادة 149 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، فبالإمكان لرئيسي غرفتي البرلمان القيام بإخطار المجلس الدستوري بها².

وإذا كان المجلس الدستوري بامتلاكه صلاحية الرقابة السابقة على دستورية المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها طبقا لما تنص عليه المادة 190 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا*، يلعب دورا محوريا في مجال الشؤون الخارجية، لأنه يستطيع من خلال هذه الصلاحية منع رئيس الجمهورية من التصديق على المعاهدة الدولية إذا رأى بأنها معاهدة غير دستورية لعدم تطابقها مع أحكام الدستور³، فإن الرقابة اللاحقة (البعديّة) لمدى دستورية المعاهدات الدولية من طرف المجلس الدستوري غير ممكنة، لأنه ليس بإمكان هذا المجلس إلغاء معاهدة تمت المصادقة عليها، ولو اتضح تعارضها مع الدستور⁴، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، في مقدمتها أن المعاهدات الدولية بعد دخولها حيز التنفيذ تسموا على القانون⁵، وهذا ما أكدته المادة 150 من دستور 1996 المعدل الساري العمل به حاليا، ولهذا فإن إصدار المجلس الدستوري لرأيه بعدم دستورية المعاهدة بعد التصديق عليها، لا يعني سقوط الإلزام الدولي بتنفيذ المعاهدة على الصعيد الدولي، لأن الجزائر بعد انضمامها ومصادقتها على اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 بموجب المرسوم 222/87، أصبحت ملتزمة بما ورد في المادتين 27 و 46 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات اللتان أكدتا على عدم جواز تمسك أطراف المعاهدة بالقانون الداخلي كسبب لعدم تنفيذ المعاهدة (المادة 27)، بالإضافة إلى أولوية الالتزامات الاتفاقية على قواعد القانون الدستوري في حالة التعارض بينهما، واحترام ما تقره أحكام القانون الدولي من أن المعاهدة تدخل حيز التنفيذ بمجرد التصديق عليها، وكل هذا يجعل الإقرار بعدم دستورية المعاهدة الدولية من طرف المجلس الدستوري لا يسقط الإلزام الدولي بتنفيذها⁶، وبالتالي لا يفيد رأي المجلس الدستوري في عدم

¹ العام رشيدة، مرجع سابق.

² المكان نفسه.

* تنص المادة 190 على ما يلي: "إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها".

³ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 437.

⁴ بن داود إبراهيم، "مرجع سابق"، ص. 23.

⁵ العام رشيدة، مرجع سابق.

⁶ بن داود إبراهيم، مرجع سابق، ص. 25-26.

دستورية المعاهدات الدولية بعد المصادقة عليها (أي الرقابة اللاحقة)، مادام انه لا يسقط الإلزام الدولي بتنفيذها، وما زاد من تكريس عدم جدوى رأي المجلس الدستوري في هذه الحالة، وافتقاره لسلطة وصلاحيه الرقابة اللاحقة، عدم توضيح وتحديد المشرع الدستوري الجزائري بداية فقدان المعاهدة لأثرها بعد إقرار المجلس الدستوري لعدم دستورتيتها¹، لأن نص المادة 191 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016*، اقتصر حكمه "بفقدان النص أثره ابتداء من يوم قرار المجلس" على النص التشريعي والتنظيمي، واستثنى المعاهدات الدولية.

إن استثناء المؤسس الدستوري للمعاهدات الدولية من أحكام نص المادة 191 دون أي مبرر قانوني أو عملي، واقتضاه فقط على ذكر النص التشريعي والتنظيمي، جعله يفشل في جعل نص المادة 190 أكثر تحقيقاً لمبدأ الأثر النفعي للنص القانوني، لأنه لم يراع هذا المبدأ أثناء تنظيمه لدور المجلس الدستوري في مجال المعاهدات الدولية، وبالإضافة إلى هذا، فإن أحكام المادة 190 لا تنطبق إلا في حالة إخطار المجلس الدستوري للنظر في مدى دستورية المعاهدات الدولية، فضلاً على أنها (المادة 190) لم تقدم حلاً في حالة قيام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة الدولية قبل صدور قرار المجلس الدستوري المتضمن عدم دستورتيتها²، بحيث أن المشرع الدستوري لم يوضح ولم يحدد بداية فقدان المعاهدة لأثرها بعد إقرار المجلس بعدم دستورتيتها³، ولم يرتب أي أثر على قيام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة التي ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورتيتها، رغم أن التصديق عليها في هذه الحالة (في ظل إقرار المجلس الدستوري بعدم دستورتيتها) هو تصديق ناقص وليس كامل، ومع ذلك، تسمو المعاهدة على القانون طبقاً لما نصت عليه المادة 150 من دستور 1996 المعدل والساري العمل به حالياً⁴.

يستنتج مما تقدم، أن دور المجلس الدستوري في عملية صنع السياسة الخارجية، يبقى دوراً محدوداً وضعيفاً مقارنة بدور السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية بالرغم من صلاحية الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية التي منحها له الدستور في مجال تدبير الشأن الخارجي، ويرجع هذا إلى

¹ المرجع نفسه، ص. 25.

* تنص المادة 191 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 على ما يلي: "إذا ارتأى المجلس الدستوري أن نصاً تشريعياً أو تنظيمياً غير دستوري، يفقد هذا النص أثره ابتداء من يوم قرار المجلس"

² دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 437-438.

³ بن داود إبراهيم، مرجع سابق، ص. 25.

⁴ دغبار رضا، مرجع سابق، ص. 437-438.

مجموعة من العوامل أهمها افتقار المجلس الدستوري لسلطة الرقابة البعدية أو اللاحقة لمدى دستورية المعاهدات الدولية، هذا ما يتيح للسلطة التنفيذية حرية ومجالاً أوسع عند تصديقها على هذه المعاهدات، بالإضافة إلى عامل عدم تمتع هذا المجلس بصلاحيات آلية في رقابة دستورية المعاهدات الدولية، وعدم اعتبار رأيه بخصوص المعاهدة الدولية جزءاً من الشروط المنصوص عليها في الدستور في المادة 150 حتى يمكن ترتيب أثر عدم سمو المعاهدة على القانون باعتبار أن التصديق عليها هو تصديق ناقص وليس كاملاً¹.

المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تساهم الفواعل أو القوى اللارسمية "غير الحكومية*" هي الأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية باعتبار أن هذه العملية ليست حكراً فقط على المؤسسات السياسية الرسمية، وإنما هناك فواعل وقوى أخرى غير رسمية قد تشارك أو تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي الذي هو في النهاية محصلة تفاعل قوى وفواعل رسمية و غير رسمية²، وعلى هذا الأساس ركز بعض الباحثين من أمثال "روجز هيلسمان" Roger Hilsman "في تحليلهم لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية على دور الأطراف أو الفواعل غير الرسميين، حيث رأى بأن هناك فاعلين لا يتبوؤون مراكز المسؤولية الرسمية، لكنهم يشاركون في عملية صنع السياسة الخارجية باعتبار أن هذه الأخيرة جزء من عملية صنع السياسة الداخلية الواسعة، ولهذا يشترك مجموعة من الفاعلين أفراداً وجماعات من غير صناعات القرار الرسميين في

¹ المكان نفسه.

* يقصد بالفواعل غير الرسمية أو ما يطلق عليه بـ"صناع السياسة غير الرسميين": "مجموع الفواعل التي تساهم وتتدخل في عملية صنع السياسة العامة بصفاتهم الشخصية، وليس بصفاتهم الرسمية، بحيث يكون تدخل هذه الفواعل في عملية صنع السياسة العامة من خلال ما تمارسه من تأثيرات وضغوطات على صناعات السياسة الرسميين، بناءً على ما تمتلكه من قوة وقدرة على توجيه قرارات الصناع الرسميين بما يخدم مصالحها ويحميها، وبهذا يكون لهذه الفواعل غير الرسمية تأثير خارجي وغير مباشر على رسم السياسات العامة، بالرغم من عدم امتلاكها للسلطات والصلاحيات الدستورية التي تخول لها حق التدخل في العملية السياسية" (أنظر: ضميري عزيزة، مرجع سابق، ص. 107)

² المرجع نفسه، ص. 69.

عملية صنعها¹. وتبرز أهمية مشاركة هذه الفواعل في عملية صنع واتخاذ القرار من خلال قدرتها على ترجمة وتحويل خيارات المواطنين في مختلف المجالات إلى مشاركة فعالة في العملية السياسية².

ويرتبط تأثير الفواعل والقوى السياسية والاجتماعية غير الرسمية في عملية صنع القرار الخارجي بطبيعة النظام السياسي القائم التي تحدد هامش الحرية الممنوح لهذه القوى والفواعل للتعبير عن خياراتها و المشاركة في عملية صنع القرار الخارجي، ولهذا نجد دور هذه الفواعل وهامش مشاركتها في عملية صنع القرار الخارجي في الأنظمة السياسية الديمقراطية المفتوحة يكون فعالا ومؤثرا، في حين يضعف دورها، وتقل مشاركتها في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية ذات الطبيعة التسلطية خاصة، كما يرتبط تأثير الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية وتوجيهها أيضا بطبيعة هذه الفواعل في حد ذاتها، ومن بين أهم القوى والفواعل غير الرسمية التي تهتم الدراسة بدراسة دورها وحجم تأثيرها في السياسة الخارجية الجزائرية، ما يلي:

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية

تؤدي الأحزاب السياسية دورا كبيرا في التأثير على الحياة السياسية خاصة في الأنظمة السياسية الديمقراطية باعتبارها تنظيمات سياسية تمثل مختلف قوى وشرائح المجتمع، وهي تمارس نشاطها بشكل منظم ومشروع، تهدف من خلاله إلى الوصول للسلطة عن طريق عملية الانتخاب لتنفيذ برامجها³، غير أن واقع دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية يختلف عنه في الأنظمة الديمقراطية، لأن القيادة السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية (التسلطية) هي التي تحدد وتقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة هذه الأحزاب في العملية السياسية، وهذا ما يجعل دورها محدودا وهامشيا في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار على المستوى الداخلي والخارجي لكونها تظل مجرد تنظيمات سياسية تابعة للسلطة السياسية⁴.

¹ عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص. 138.

² هشام زغاشو، 'صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة'، مجلة البحوث

والدراسات الإنسانية، ع. 10، 2015، ص. 83.

³ فدوى مرابط، مرجع سابق، ص. 50.

⁴ المكان نفسه.

كما يرتبط دور الأحزاب السياسية أيضا في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار الداخلي والخارجي بطبيعة النظام الحزبي السائد في الدولة (نظام الأحادية الحزبية، نظام الثنائية الحزبية، نظام التعددية الحزبية)، وبطبيعة الأحزاب السياسية القائمة (أحزاب أيديولوجية أم أحزاب برامج)، ففي النظم التسلطية والشمولية التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، يهيمن فيها الحزب الواحد الحاكم على جميع النشاطات السياسية في الدولة رسمية كانت أو غير رسمية، بحيث يقتصر دور السلطة التنفيذية على تنفيذ السياسات والبرامج التي يقرها الحزب الواحد، ويقتصر دور السلطة التشريعية أيضا على المصادقة على قرارات ومشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب الحاكم المشكل للحكومة والمسيطر على تشكيلة البرلمان في آن واحد، وكمثال على ذلك: حزب "جبهة التحرير الوطني" في الجزائر الذي سيطر بعد الاستقلال على الحياة السياسية في مختلف جوانبها، في حين أن نظام الثنائية الحزبية التي يتداول على السلطة فيها حزبين كبيرين غالبا ما ينتميان إلى فئة أحزاب البرامج، تعرف في كثير من الحالات، اتفاق بينهما حول الأهداف والملامح العامة الرئيسية لتوجهات السياسة الخارجية، مع وجود نوع من التباين والاختلاف بينهما حول الوسائل، وفي هذا النوع من النظم، تحظى سياسات خارجية حكوماتها بتأييد كبير من قبل البرلمان بسبب الأغلبية البرلمانية التي تتمتع بها، وهذا ما لا نجده في النظم الحزبية التعددية التي غالبا ما تكون أحزابها أحزاب "أيديولوجية"، إذ تفتقر الحكومات فيها إلى الأغلبية البرلمانية، مما يضطر أحزابها إلى تشكيل ائتلافات حزبية حكومية، قد تتسم سياساتها الخارجية بالتغير والتقلب بسبب تبدل الحكومات.¹

تبنّت الجزائر منذ استقلالها خيار نظام الحزب الواحد منذ عام 1962 إلى غاية إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989، ولعل من بين أهم العوامل التي أثرت في التجربة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال الواقع الثوري الذي أدى خلال ثورة التحرير الكبرى إلى بروز حزب جبهة التحرير الوطني كحزب قائد لعملية الكفاح المسلح على المستويين السياسي والعسكري، ليتحول هذا الحزب بعد الاستقلال إلى حزب سياسي وحيد وواحد، يقود الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، وهذا ما جاءت توكده جميع المواثيق والقوانين الأساسية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بدءا من ميثاق طرابلس 1962 الذي نص على تفوق الحزب على مؤسسات الدولة، تبعه صدور مرسوم في 14 أوت 1963، ينص هو الآخر على منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي²، وجاء دستور 10 سبتمبر 1963 معززا ما دعت إليه

¹ المرجع نفسه، ص 62-63

² أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، ع. 2006، 04، ص 123.

المواثيق السابقة في مادتيه 23 و 24 اللتين أكدتا بأن "حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر، وهو الذي يحدد سياسة الأمة، ويوجه عمل الدولة، ويراقب عمل المجلس الوطني والحكومة".*

استمر تفرد حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الحياة السياسية في الجزائر بعد انقلاب 19 جوان 1965 الذي جاء بيانه ليؤكد هو الآخر على منع تشكيل الجمعيات أو الأحزاب السياسية ذات الصبغة السياسية. وفي ديسمبر 1971، صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات**، الهدف منه هو تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي وليس تشكيل أحزاب مع ممارسة هذه الجمعيات نشاطها تحت وصاية ورقابة حزب جبهة التحرير الوطني. وكرس دستور 1976 مبدأ الحزب الواحد صراحة في مادتيه 94 و 95¹، وهكذا قاد حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد والوحيد في الجزائر خلال هذه الفترة البلاد من خلال ما عرف بـ"وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة"، إذ مكنت هذه الوحدة قيادة الحزب من توجيه السياسة العامة للبلاد، خصوصا في ظل احتكاره للتمثيل السياسي في المجلس الوطني الشعبي، وسيطرته على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى المؤسسات الاقتصادية آنذاك²، والملاحظة التي يمكن تسجيلها، أن جميع المواثيق والقوانين والدساتير الصادرة خلال هذه الفترة بما فيها برنامج طرابلس عام 1962، قد وضعت حد سياسي ورسمي للتعددية الحزبية في الجزائر لأنها لم تسمح للتنظيمات السياسية التي كانت موجودة سابقا قبل الاستقلال بالانتعاش وخوض غمار الحياة السياسية، ولم تظهر إلى الوجود خلال هذه الحقبة أي جمعية سياسية³.

* نصت المادة 23 والمادة 24 من دستور 1963 على ما يلي: "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة، وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة".

** نصت المادة 23 من القانون الخاص بتنظيم الجمعيات المتمثل في الأمر رقم 79/71 على ما يلي: "تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها" (أنظر: أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 123).

¹ أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 123.

² سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976، ج. 1، مرجع سابق، ص. 54، 56.

³ أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 123.

وفي واقع الأمر، وبالرغم من أن النصوص الدستورية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال خاصة دستور 1963، والميثاق الوطني عام 1976، ودستور 1976، كانت تمنح جميعها أولوية للحزب على الدولة، وقيادته لها نظريا، كانت السلطة السياسية ممارسة من قبل مجموعة تنتمي إلى قيادته في مقدمتها "رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، ومجسد وحدة السلطة والقيادة، وهكذا لم يكن لحزب جبهة التحرير الوطني دور حقيقي على أرض الواقع، بل كان مجرد أداة وغطاء للممارسات التسلطية لقادة البلاد خاصة في ظل تراجع دوره لصالح أجهزة الدولة من جيش وإدارة¹، واستمر تهميش دور الحزب على حاله رغم الإصلاحات التي عرفها سنة 1977، والإصلاحات التي قام بها الرئيس "الشاذلي بن جديد" على مستوى الحزب بعد توليه السلطة عام 1979، والتي أدت إلى استعادة مكانة الحزب نسبيا إلى غاية 1988. وبعد اعتماد التعددية الحزبية في دستور 1989، فقد حزب جبهة التحرير الوطني مركزه القيادي النظري للبلاد²، غير أنه عاد للواجهة في الانتخابات التشريعية لعام 1997، وببستمر حضوره في المؤسسة التشريعية والتنفيذية إلى يومنا هذا كحزب للسلطة لتمتعه بالأغلبية البرلمانية في الانتخابات التشريعية التي عرفت الجزائر منذ عام 2002، ومع ذلك يظل دوره وتأثيره ضعيفا في رسم السياسة الخارجية للبلاد في ظل سيطرة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ورئيس الجمهورية على مراكز صنع القرار الخارجي خاصة إذا اتصفت شخصية هذا الأخير بالكاريزمية، وتمتعه بالخبرة والكفاءة في مجال تدبير الشأن الخارجي، واتخاذ هذا الحزب كواجهة لممارسات فواعل أخرى تهيمن على مراكز صنع القرار.

أما عن دور الأحزاب السياسية الأخرى الموجودة خارج دائرة "ممارسة السلطة" بغض النظر عن طبيعتها، وطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية سواء كانت أحزاب معارضة أم أحزاب موالية للسلطة، وبغض النظر أيضا عن حجم تمثيلها داخل البرلمان، فإنها جميعا تعاني بشكل عام من الضعف وعدم القدرة على ممارسة حقوقها ووظائفها الدستورية بالرغم من ترسانة الحقوق الممنوحة لها والمنصوص عليها في المنظومة القانونية الجزائرية، ولقد أثر هذا الضعف على دور هذه الأحزاب في تنشيط وتحريك الحياة السياسية، وحال دون أن يكون لها دور وتأثير كفاعل رسمي أو غير رسمي في عملية رسم وصنع السياسة العامة بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، ويرجع سبب هذا الضعف الذي تتسم به الأحزاب السياسية الجزائرية إلى مجموعة من العوامل، يتعلق البعض منها بالأحزاب السياسية في حد

¹ سعيد بوالشعير، مرجع سابق، صص. 198، 191.

² المرجع نفسه، صص. 204-205.

ذاتها، ويرتبط البعض الآخر بطبيعة النظام السياسي القائم، أما ما يتعلق بها، فيشير إلى جملة الخصائص السلبية التي تتميز بها الأحزاب السياسية الجزائرية والتي أثرت سلباً على دورها في صنع واتخاذ القرار الخارجي، ومن ثم افتقارها للقدرة الكافية على التأثير في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية بشكل عام، ولعل من أهم هذه الخصائص والسمات، افتقار الأحزاب السياسية لبرامج ومشاريع سياسية واضحة تحمل وتؤسس لرؤى إستراتيجية وتصورات واضحة للسياسة الخارجية للبلاد ولعلاقات الجزائر الخارجية، ولدورها الإقليمي وحتى الدولي العالمي، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- جعل الأحزاب السياسية الجزائرية مسألة السياسة الخارجية مسألة ثانوية في برامجها الحزبية، مقابل إعطاء أولوية كبيرة لمسائل أخرى تتعلق بمسائل وقضايا السياسة الداخلية التي تعتبر الانشغال الأساسي للناخب (المواطن) والتي تمكنها من الوصول إلى السلطة، وهذا ما يتجلى واضحاً من خلال تتبع وتفحص البرامج التي تقدمها هذه الأحزاب أثناء الحملات الانتخابية، والتي تركز في مجملها على الشأن الداخلي، في حين يمنح للشأن الخارجي حيزاً محدوداً وهامشياً، إن لم نقل منعدماً أو مغيباً¹.

- افتقار الأحزاب السياسية الجزائرية في برامجها الحزبية إلى رؤى وبرامج واضحة حول القضايا التي تهم السياسة الخارجية الجزائرية، مما يجعلها تكتفي فقط بإصدار بيانات أو القيام بنشاطات، تعكس مواقف حزبية موسمية أو مواقف ميزاجية عارضة، تعبر عن قناعات وأيديولوجيات تكون في العادة مقترنة بأزمات وتهديدات تتعرض لها الجزائر على المستوى الخارجي، ويرجع هذا إلى نقص خبرة وكفاءة الأحزاب السياسية الجزائرية، ونقص المعلومة والعلم لديها بالملفات الحساسة الخاصة بالسياسة الخارجية²، وغياب الكوادر والأطر المختصة بالبحث في الشأن الخارجي داخل هذا الأحزاب، وعدم استعانة هذه الأخيرة بمراكز بحث وبخبراء ومتخصصين في السياسة الخارجية من ذوي الخبرة والكفاءة لوضع مرجعية وتصور

¹ تدخل الدكتور نصر الدين بوسماحة في برنامج التلفزيون الجزائري "في دائرة الضوء" حول موضوع: "الأحزاب السياسية في الجزائر والسياسة الخارجية"، 18 أبريل 2017، في الموقع:

<https://www.youtube.com/watch?v=tAlqnHIGCwU> الدخول: 2018-05-21

² تدخل الدكتور زهير بوعمامة في برنامج التلفزيون الجزائري "في دائرة الضوء" حول موضوع: "الأحزاب السياسية في الجزائر والسياسة الخارجية"، 18 أبريل 2017، في الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=tAlqnHIGCwU>

الدخول: 2018-05-21

استراتيجي يمكنها من معالجة الملفات الخارجية، ويساعدها على صياغة رؤية وتصور واضح حول المعالم والتوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية الحيوية¹.

أما عن العوامل التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي القائم، والتي ساهمت هي الأخرى في إضعاف وتغييب دور الأحزاب السياسية الجزائرية في عملية صنع القرار الخارجي فهي كثيرة، أهمها: هيمنة حزب واحد على السلطة والساحة السياسية بشكل عام ممثلا في "حزب جبهة التحرير الوطني" رغم التعددية الحزبية الشكلية الموجودة، مع الإشارة إلى أن لعب هذا الحزب دوره السياسي المناط به، يبقى غائبا في ظل هيمنة فواعل أخرى تتمتع بالسلطة الفعلية على عملية صنع القرار. كما ساهم عامل ضعف دور الأحزاب السياسية داخل الهيئة التشريعية سواء تعلق الأمر بالدور التشريعي (حق المبادرة بالتشريع)، أو بدورها كأحزاب معارضة في إضعاف دورها أو إقصائها من المشاركة في عملية رسم السياسة العامة التي تعد السياسة الخارجية جزءا منها، حيث أن أغلب الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الجزائري محرومة من حق المبادرة بالتشريع، ويرجع هذا أساسا إلى تمثيلها الهامشي والمحدود داخل الهيئة التشريعية مقارنة بأحزاب السلطة، فضلا عن دور التأثير الذي تمارسه السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية داخل البرلمان أثناء عملية تمرير اقتراحات القوانين، أو تعديلها، أو المصادقة عليها .

المطلب الثاني: دور الرأي العام

يتأثر النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية بمجموعة من الموارد والضوابط السياسية* التي تحدد حركية تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية، بحيث تؤثر هذه الموارد والضوابط في قدرة النظام السياسي على الحركة في المجال الخارجي، ويعد الرأي العام* أحدها وأهمها¹، ونظرا لأهمية الرأي

¹ نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق.

* يشير مفهوم الموارد السياسية إلى: "مجموع القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وهي تضم كلا من: حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، درجة مؤسسية النظام السياسي، ودرجة التأييد الشعبي العام التي يحظى بها النظام السياسي". أما مفهوم الضوابط السياسية فيقصد به: "مجموع القيود المفروضة على النظام السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهي تضم ثلاثة متغيرات: نمط التمثيل الاجتماعي للنظام السياسي، درجة التماسك السياسي للنظام، ودرجة المحاسبية السياسية للنظام السياسي" (انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 228، 226).

** يعرف "فلويد أولبرت" "FLOUID Albert" الرأي العام بأنه: "تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين إما من تلقاء أنفسهم، أو بناء على دعوة توجه إليهم، تعبيراً مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة

العام، هناك إجماع واتفق عام بين الباحثين والممارسين حول أهمية دوره في المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي سواء كان داخليا أو خارجيا، لأن أهمية الرأي العام تكمن بالدرجة الأولى في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإحداث التغييرات المجتمعية بطريقة سلمية، بالإضافة إلى اعتباره قيما مهما على صانع القرار على المستوى الداخلي والخارجي، ولهذا فإن الاهتمام باهتمامات الرأي العام وميولاته وآرائه، يعد من أهم الجوانب والعوامل التي يراعيها صانع القرار عند اتخاذ قرار ما مهما كان شكل وطبيعة النظام السياسي القائم ديمقراطيا كان أو تسلطيا².

يؤثر الرأي العام في صنع السياسة الخارجية وتوجيهها*، ويرتبط تأثيره فيها بمجموعة من العوامل في مقدمتها طبيعة النظام السياسي القائم التي تحدد مقدار أو حجم هامش الحرية المسموح به

التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر اتجاه الموضوع الذي هم بصدده". ويمكن التمييز بين ثلاثة فئات من الرأي العام: 1- رأي فئة عامة الجمهور: ويمثل هذا الرأي رأي الجمهور أو العامة الذين ليس لهم دراية وعلم كافي بموضوعات وقضايا السياسة الخارجية، ولهذا يسهل التأثير في اتجاهاتهم وآرائهم. 2- رأي الفئة المثقفة: وهو رأي المجموعة التي يكون لها قدر وعلم كافي بالأحداث والمواقف الدولية بسبب اهتمامهم بالشأن الخارجي، وهذا ما يمكنهم من بناء تصورات معينة أو اتجاهات مسبقة عن قضايا السياسة الخارجية. 3- رأي الصفوة (قادة الرأي): يكون لهذه الفئة دراية وعلم كبير بموضوعات السياسة الخارجية، وتؤثر هذه الفئة الأقل عددا بشكل كبير في توجهات الرأي العام بسبب المواقع الاجتماعية الهامة التي يحتلونها، والتي تمكنهم من مخاطبة الجماهير وتشكيل آرائهم والتأثير فيها. (أنظر: أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 404)

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 241، 226

² أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص. 26

*أنقسم الدارسون لأثر الرأي العام على السياسة الخارجية إلى مدرستين، المدرسة الواقعية بقيادة "ليمان" و"الموند" التي رأت بأنه لا يمكن اعتبار الرأي العام عاملا مؤثرا على السياسة الخارجية بسبب اتسامه بمجموعة من الصفات والخصائص التي تقلل من تأثيره في السياسة الخارجية، أهم هذه الخصائص: -عدم معرفة أو جهل الرأي العام للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية، -عدم اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية لعدم تأثير هذه القضايا على توزيع الموارد داخل المجتمع، -التبسيط والتقليل الشديد لاهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية، حيث غالبا ما ينظر الرأي العام لقضايا السياسة الخارجية بمنظور وفهم وتصور بسيط لا يعبر عن حقيقة وجوهر هذه القضايا، كما أنه يتجه نحو الاهتمام أكثر بهذه القضايا في فترة الأزمات الدولية، وحالة وجود تهديدات خارجية، ويقل اهتمامه بها في الفترات العادية، ولهذا الأسباب رأت هذه المدرسة بأن قوة تأثير صانع السياسة الخارجية في الرأي العام، تفوق قوة الرأي العام في التأثير على صانع السياسة الخارجية، لأنه غالبا ما يميل الرأي العام إلى تأييد صانع السياسة الخارجية، خاصة في ظل دور صانع القرار الخارجي في التأثير على تدفق المعلومات إلى الرأي العام. أما المدرسة الليبرالية، فقد رأت بأن الرأي العام يؤثر في سياسة خارجية الدول من خلال التأثير في أجندة السياسة الخارجية، إذ بإمكان الرأي العام أن يساهم في تحديد أجندة السياسة

للتعبير عن الرأي، طبيعة أو نوعية قضايا السياسة الخارجية المطروحة والمثارة، ومدى اتفاق الرأي العام حول هذه القضايا¹، واتجاهاته أو ميوله العام إزاءها، بالإضافة إلى مدى توفر المعلومات عن الشؤون الخارجية للرأي العام، ودرجة خطورة التهديد الخارجي الذي يواجهه الدولة². كما يكون للرأي العام تأثير في عملية صنع القرار بشكل عام، والقرار الخارجي بشكل خاص في حالتين اثنتين³: في حالة يكون فيها الرأي العام غير منظم في شكل مزاج عام، بحيث يبين الرأي العام الحدود التي يمكن أن تدور السياسة داخلها، أو إذا كان الرأي العام يعبر عن مصالح شرائح متعددة بطرق منظمة.

تؤثر طبيعة النظام السياسي القائم في درجة تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية، فإذا كان النظام السياسي القائم نظاما ديمقراطيا، فإن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية يزداد، ويرجع هذا إلى ما توفره الأنظمة الديمقراطية من أجهزة وقنوات الاتصال السياسي والتعبير عن المصالح التي يمكن من خلالها للرأي العام أن يؤثر في السياسة الخارجية⁴. كما يشكل الرأي العام في هذا النوع من الأنظمة السياسية قيودا أو حدودا على البدائل المطروحة أمام صانع القرار إزاء القضايا الخارجية من خلال رفضه وانتقاده لقرارات وسلوكات النظام السياسي الخارجية⁵، أو دعمه وتأييده لها، مما يدفع هذا الأخير إلى الاستمرار والمضي فيها.

الخارجية، وترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية من خلال دفع هذا الأخير إلى الاهتمام بقضايا معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضايا. كما يؤثر الرأي العام أيضا حسب رأي هذه المدرسة في السياسة الخارجية من خلال التأثير في نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية، وإن كان تأثير الرأي العام في منع صانع القرار الخارجي من تبني سياسات معينة يفوق تأثيره في دفعه إلى انتهاج سياسة بديلة. ويلعب الرأي العام حسب ما تراه هذه المدرسة أيضا دورا في تحديد الأطر الرئيسية للخيارات أو البدائل الممكنة المطروحة أمام صانع السياسة الخارجية إزاء قضية خارجية ما، وهذا ما يدفع صانع السياسة الخارجية إلى ضرورة مراعاة هذه الأطر أثناء اتخاذ القرار الخارجي حتى لا يجابه بثورة ومعارضة من قبل الرأي العام. (أنظر: أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 242-247).

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 241.

² هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 65-66.

³ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 405.

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 239-245.

⁵ هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص. 68.

أما في النظم غير الديمقراطية، فيضعف تأثير الرأي العام في عملية رسم السياسة العامة بشكل عام والقرار الخارجي بشكل خاص¹، هذا ما يجعل تأثيره محدودا في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية مقارنة بدوره وتأثيره في الأنظمة الديمقراطية، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها افتقار النظم غير الديمقراطية (التسلطية خاصة) إلى أجهزة وقنوات الاتصال السياسي والتعبير عن المصالح التي يمكن للرأي العام من خلالها التأثير في السياسة الخارجية على غرار ما هو موجود في الأنظمة السياسية الديمقراطية²، بالإضافة إلى عامل انقياد وتبعية الرأي العام في الأنظمة التسلطية للنظام السياسي القائم، وقدرة هذا الأخير على التأثير في الرأي العام وتوجيهه خصوصا في ظل سيطرته على وسائل الإعلام، وإن كان احتكار النظام السياسي لوسائل الإعلام لم يعد له تأثير في توجيه الرأي العام في ظل ما يشهده العالم من تقدم وتطور تكنولوجي هائل في وسائل الإعلام والاتصال، الذي أدى بدوره إلى تزايد عمليات الاختراق الإعلامي الخارجي، وزيادة درجة الوعي الشعبي، مما زاد من إمكانية تأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، كما يمكن أن يكون لعامل ارتفاع نسبة الأمية والتخلف والفقر، وانشغال المواطنين بظروف المعيشة، بالإضافة إلى قلة توفر المعلومات والحقائق عن الشأن الخارجي للجماهير دورا في إضعاف تأثير الرأي العام في عملية توجيه السياسة الخارجية في هذا النوع من الأنظمة السياسية³.

لقد أدرك النظام السياسي الجزائري في وقت مبكر منذ الاستقلال أهمية الرأي العام بالنسبة لاستقرار واستمرار باعتباره مصدر شرعية النظام السياسي، ولهذا السبب وعوامل أخرى، حرصت السلطة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال خاصة في ظل نظام الحزب الواحد على تنشئة وصناعة رأي عام يضمن لها الاستقرار والاستمرارية، وتتوافق توجهاته العامة مع توجهات السلطة السياسية الحاكمة، وذلك من خلال سيطرة السلطة على وسائل الاتصال الجماهيرية في مقدمتها أجهزة الإعلام المؤثرة في صناعة الرأي العام وتوجيهه كالإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة، وهذا ما مكن السلطة من فرض هيمنتها على

¹ أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص. 27.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 245-246.

³ المرجع نفسه، ص. 66-67.

المجتمع (الرأي العام)¹، ولهذا يمكن القول أن السلطة السياسية في الجزائر، استطاعت خلال عقود طويلة من الزمن خاصة في ظل نظام الحزب الواحد أن تكون وتصنع رأياً عاماً منقاداً، ومن بين العوامل التي ساعدتها على ذلك تدني مستوى الثقافة والتعليم لأغلبية أفراد الشعب الجزائري آنذاك، بالإضافة إلى تأثير السواد الأعظم من أفراد الشعب بما تنتشره، وما تروج له وسائل الإعلام المختلفة المحتكرة من طرف الدولة.

ويجب الإشارة إلى أن تأثير الرأي العام في رسم السياسة الداخلية والخارجية خلال هذه الفترة كان غائباً إن لم نقل منعماً بسبب طبيعة النظام السياسي القائم، ومركزية اتخاذ القرار فيه، بالإضافة إلى تبعية وانقياد الرأي العام للسلطة السياسية، ولكن هذا لا يفي اهتمام صانع القرار آنذاك بالرأي العام أثناء عملية رسم وتوجيه السياسة الخارجية، وخير دليل على ذلك، استغلال الرئيس الراحل "هواري بومدين" لقضايا في السياسة الخارجية الجزائرية كالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي "لكسب وحشد تأييد الرأي العام الداخلي لنظام حكمه، وإكسابه الشرعية.

استمر حضور دور الدولة في تكوين وصناعة الرأي العام الجزائري على حاله من خلال سيطرتها وهيمنتها على وسائل الإعلام المختلفة إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي أسفرت عن إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989، وفتح المجال أمام التعددية الإعلامية بصدور قانون الإعلام في أبريل 1990 الذي أقر بدوره إنشاء الصحافة المستقلة، ولقد ساهمت التعددية الحزبية والإعلامية في إيجاد مؤسسات، وظهور قنوات اتصال جديدة تشارك إلى جانب السلطة في صناعة وتوجيه الرأي العام، وتمكن هذا الأخير من التعبير عن آرائه وتوجهاته، غير أن تأزم الوضع الأمني والسياسي للبلاد حال دون تحقيق ذلك، خاصة في ظل الرقابة والقيود المشددة المفروضة من طرف السلطة السياسية على نشاط الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها باعتبارها أهم المؤسسات المسؤولة عن تشكيل الرأي العام وصناعته، وعمليات القمع التي تعرضت لها حرية الرأي والتعبير رغم وجود التشريعات والقوانين التي

¹المسعود عينة، دور الرأي العام في تقويم السياسات العامة وانعكاساته على النظام السياسي الجزائري (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص. 39.

تكفلها، وما زاد من ضعف الرأي العام، الاغتيالات التي طالت مثقفي ونخب الرأي العام القائد أو المسيطر خلال عقد التسعينات*، وفي هذه الحالة، أصبح الحديث عن وجود رأي عام كامن غير ظاهر**.

ومع ظهور متغيرات ومستجدات عديدة ومتسارعة في البيئة الإقليمية للجزائر عربيا ومغاربيا وإفريقيا خاصة حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعرفها هذه البيئة منذ ما أُصطلح عليه بـ"ثورات الربيع العربي"، والتي تزامنت مع التطور الكبير والمستمر في تكنولوجيا وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي (المواقع الإلكترونية)، والإقبال الكبير والمتنامي لفئات الرأي العام من الشباب على استخدام الإنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتز وغيرها، زاد اهتمام الرأي العام في الجزائر بمجريات وتطورات هذه الأحداث، وهذا ما جعله يهتم بمواقف وسلوكات السياسة الخارجية الجزائرية إزاء هذه الأحداث والثورات، خاصة بعد إدراك الرأي العام الجزائري حجم الخطورة والتهديد الأمني المنجر عن أزمات دول الجوار الإقليمي المغربي والساحل الإفريقي (تونس، ليبيا، مالي) على الأمن القومي الجزائري.

وأمام هذا الوضع، انقسم الرأي العام الجزائري خاصة الطبقة السياسية بين منقاد ومؤيد لمواقف الجزائر الرسمية إزاء هذه الأزمات لاسيما الأزمة الليبية لانعكاساتها الخطيرة على الأمن الجزائري، حيث بدأت الانتقادات تتوالى في وقت مبكر للمواقف الرسمية الجزائرية من ثورات الربيع العربي في مقالات الرأي بالصحف والجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي، واعتبرت هذه الانتقادات الأولى من نوعها التي ينتقد فيها الجزائريون سياسة خارجية دولتهم، ولقد جاءت هذه الانتقادات في البداية منددة بالصمت المطول الذي التزمته الجزائر إزاء هذه الأزمات¹، ثم انتقلت إلى انتقاد أسلوب تعامل وتعاطي السياسة الخارجية الجزائرية معها، ومن ابرز هذه الانتقادات، ما أبدته بعض وسائل الإعلام الجزائرية في مقدمتها

*الرأي العام المسيطر: هو ذلك "الرأي الذي تمثله صفوة المجتمع ونخبته من القادة والعلماء والمفكرين والإعلاميين ورجال السياسة، بحيث تعتبر هذه الفئة قائدة المجتمع والمسؤولة عن توجيهه" (أنظر: المسعود عينة، مرجع سابق، ص. 44)

** الرأي العام الكامن: يتكون هذا النوع من الرأي لأسباب سياسية واجتماعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي القائم غير الديمقراطية الذي يخشى فيه الفرد التعبير عن رأيه، وقد يتحول هذا الرأي إلى رأي عام ظاهر بمجرد سماح الفرصة بذلك (أنظر: المسعود عينة، مرجع سابق، ص. 46)

¹ مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى النمى، "تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات"، 25 مارس 2015، في الموقع:

<http://www.beirutme.com/?p=10123>، الدخول: 2018-05-21

جريدتي الخبر والشروق، وبعض قياديي أحزاب المعارضة من انتقادات لطريقة تعاطي الدبلوماسية الجزائرية مع الأحداث الليبية والثورات العربية بشكل عام، واعتبرته تعاطي سلبي ينم عن ضعف أداء الدبلوماسية الجزائرية تحت شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"¹، في حين أيدت قيادة أحزاب أخرى وأفراد من نخبة الرأي العام المسيطر (القائد) الموقف الجزائري الرسمي من ثورات الربيع العربي، وزكت جهود الحكومة الجزائرية الداعية إلى الحوار والحل السلمي لحل هذه الأزمات بشكل عام، والأزمة الليبية بشكل خاص².

تطورت الانتقادات الموجهة لمواقف السياسة الخارجية الجزائرية من الثورات العربية في أوساط الرأي العام الجزائري إلى مبادرات من قبل المثقفين لدعم الشعوب الثائرة في الدول العربية، حيث وقع مجموعة من المثقفين الجزائريين والناشطين الحقوقيين والإعلاميين عريضة تضامن مع الشعب الليبي وثورته، معبرين فيها على "أن الموقف الرسمي اتجاه هذه الأحداث، لا يعكس مشاعر الشعب الجزائري وتقاليدته في الانحياز لثورات الشعوب، لكونه يرى نفسه في كل تائر"³. وتشير هذه الانتقادات الموجهة من طرف الرأي العام لمواقف السياسة الخارجية الجزائرية من الحراك الشعبي في بعض الدول المغاربية والعربية في بداية هذه الثورات إلى فشل الدبلوماسية الجزائرية في تعبئة الرأي العام، وحشد تأييد داخلي لمواقفها إزاء ما يحدث في هذه الدول، ويرجع هذا الفشل إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها الارتباك والتخبط في التصريحات على المستوى الرسمي بخصوص التعاطي مع الثورات العربية الذي طبع موقف الدبلوماسية الجزائرية مع بداية هذه الأزمات، بالإضافة إلى أن تسويق الدبلوماسية الجزائرية لمواقفها

¹ أمال الهالي، "صحف جزائرية تنتقد بشدة دبلوماسية حكومتها في التعاطي مع الملف الليبي"، 28 أوت 2011، في الموقع: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/28/164438.html>، الدخول: 2018-05-21

² عبد الرحمان أميني، "بوابة الوسط تستطلع آراء نخبة الجزائر حول الوضع بليبيا"، 27 ديسمبر 2014، في الموقع: <http://www.alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=53869>، الدخول: 2018-05-23

³ مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى النميس، مرجع سابق.

الرسمية خلال الشهور و السنوات الأولى من عمر هذه الثورات لم يكن موفقاً¹، فضلاً عن فشلها في إقناع الرأي العام الداخلي بموقفها المبنية على مبدأ "عدم التدخل والحياد"².

ولكن ورغم ما أبداه الرأي العام من انتقادات لمواقف الدبلوماسية الجزائرية وأسلوب تعاطيها مع هذه الأزمات في السنوات الأولى من انفجارها، لم يتحول إلى رأي عام ضاغط على صانع القرار الخارجي لإعادة النظر في مواقف الجزائر الخارجية إزاء هذه الأزمات، وبقيت السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة وتمسكة بموقفها الرسمي اتجاه الثورات الشعبية في دول الجوار المغربي خاصة (تونس وليبيا) المبني على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، غير أن الرأي العام المنتقد لهذه المواقف، تحول بعد انقضاء سنوات على اندلاع هذه الثورات إلى مؤيد لحنكة وخبرة ورزانة الدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع مثل هكذا أزمات، خاصة بعد الجهود والمسعى التي بذلتها وتبذلها الدبلوماسية الجزائرية في سبيل الوصول إلى حلول سلمية لها، ولم شمل فرقائها.

يرتبط تأثير الرأي العام في عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري بمجموعة من العوامل، في مقدمتها طبيعة النظام السياسي القائم، ومركزية عملية اتخاذ القرار الخارجي فيه بشكل خاص، إذ تتركز وتقتصر هذه العملية على مجموعة محددة من صناع القرار الرسميين في مقدمتهم رئيس الجمهورية الذي يخول له الدستور الجزائري سلطة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، كما أن حساسية وأهمية مجال السياسة الخارجية كمجال يمس مباشرة أمن وسيادة الدولة، يضعف من تأثير الرأي العام في صنع القرارات الخارجية، لأن صناع القرار يتجنبون لحساسية المجال الخوض في قضاياها، وجعلها محل النقاش العام، كما أن غياب النقاش في قضايا السياسة الخارجية في أوساط الرأي العام، وعند المؤسسات المسؤولة عن تأطيره وتوجيهه كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني، يؤدي أيضاً إلى غياب مشاركة هذه المؤسسات والرأي العام في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما يفوت الفرصة بدوره على صناع القرار الخارجي الاستفادة من آراء وتوجهات الرأي العام

¹ بوعلام غمراسة، "الثورات العربية ترك السياسة الخارجية الجزائرية، الشرق الأوسط، 13 ديسمبر 2011، ع. 12086، في الموقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656773#.WdcWQrVpG1s>

² مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى النمى، مرجع سابق.

قبل وبعد عملية صنع واتخاذ القرار، مما يجعلهم يجهلون نتائج قراراتهم بخصوص قبولها والرضا عنها من طرف الرأي العام باعتبارها تعبر عن آرائه وتوجهاته أم العكس¹.

كما يرتبط تأثير الرأي العام في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري أيضا بطبيعة الرأي العام نفسه الذي يوصف بعدم الكفاءة والقدرة²، رغم ما تمنحه له النصوص القانونية واللوائح التنظيمية من قدرة وقوة في تقويم السياسات والقرارات العامة في النظام السياسي الجزائري³. ويوصف الرأي العام في الجزائر أيضا بضعف اهتمامه بالشؤون السياسية*، خاصة فئة الشباب التي تعرف نفورا من الحقل السياسي، نتج عنه انسحابها من هذا الفضاء⁴، ولكن هذا لا يعني بأن المواطن العربي (بما فيه المواطن الجزائري) غير مهتم بسياسة خارجية بلده، بل هو مهتم بها وله تقييم لها⁵، غير أن اهتمام الرأي العام في الدول المتخلفة كالجزائر، يتجه إلى الاهتمام أكثر بظروف حياته الاجتماعية المعيشية والسياسة المحلية، أكثر من اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى العوامل السابق ذكرها، لا تهتم السلطة السياسية في الجزائر بعمليات استطلاع ومسوح الرأي العام، إذ أن هناك تجاهل وضعف كبير لدور عمليات وبحوث استطلاعات الرأي العام في

¹ Louisa Dris-Ait Hamadouche, Op., Cit.

² المسعود عينة، مرجع سابق ص. 146

³ المكان نفسه.

* أكد الاستطلاع السنوي لبرنامج "المؤشر العربي" العام 2016 بأن النسب الأعلى التي أفادت بأنها غير مهتمة بالشؤون السياسية في بلدانها، تتركز في الجزائر والمغرب والأردن، إذ أفاد نحو ثلث المستجوبين في هذه المجتمعات بعدم اهتمامهم بالشؤون السياسية، كما أفاد التقرير أيضا بأن نسب الاهتمام بالشؤون السياسية كانت متقاربة في الجزائر ودول أخرى خلال استطلاعات الرأي العام التي أقيمت سنوات 2015، 2014، 2013، 2012، 2011 و 2016. (انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2016: برنامج قياس الرأي العام العربي، آذار/مارس 2016، ص 199-200، في الموقع:

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx>

⁴ مصطفى مجاهدي، "الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات،" إنسانيات/Insaniyat، 30 جوان 2015، في الموقع: <https://insaniyat.revues.org/13572>، تاريخ الدخول: 06 أكتوبر 2017.

⁵ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2012/2013: برنامج قياس الرأي العام العربي، يونيو

2013، ص. 49، في الموقع:

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx>

صياغة القرار السياسي في الجزائر وباقي دول الوطن العربي بشكل عام، سواء كان هذا القرار داخليا أو خارجيا، رغم أن هذه العمليات ضرورية، وذات أهمية كبيرة في تحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية العامة أو النوعية في رسم السياسات العامة للدولة بهدف إشراك الأفراد والجماعات والمؤسسات في عملية صنع القرار وتحمل مسؤولية تنفيذه ورعايته.

يستنتج مما سبق، بأن هناك رأي عام في الجزائر يهتم بقضايا و شؤون دولته الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، بغض النظر عن درجة اهتمامه بهذا الشأن، ودرجة تباين أو اتفاق آراء ومواقف وتوجهات ممثليه والمعبرين عنه مع مواقف وسلوكات السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها، والتي تعكس بدورها درجة القبول والتأييد الشعبي الذي تحظى به هذه الأخيرة في الأوساط الشعبية أو العكس. ولكن على العموم، يمكن القول بأن السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري، تعد إحدى مجالات السياسة العامة التي تعرف نوعا من التوافق والتقارب بين مختلف صناعاتها من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وهذا ما يكسب أداء الدبلوماسية الجزائرية بشكل خاص، والسياسة الخارجية بشكل عام نوعا من الإجماع الداخلي، تجلى هذا منذ الاستقلال، حيث حظيت السياسة الخارجية الجزائرية منذ ذلك الوقت، خاصة في عقدي الستينات والسبعينات أو ما ينعت بـ"العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية" بتأييد ورضا فئة واسعة من شرائح الرأي العام الجزائري، ويرجع هذا إلى مواقف السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها التي تعكس أسس ومبادئ النسق العقيدي الوطني الذي يتوافق وخصائص الشخصية الوطنية للشعب الجزائري المستندة إلى "عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي" ورفض "الظلم والتبعية" ودعم "حركات التحرر" والتمسك بمبدأ "عدم التدخل في شؤون الآخرين"¹. ولقد ساهم ثبات واستمرارية تشبث السياسة الخارجية الجزائرية بهذه المبادئ، في استمرارية القبول والتأييد الشعبي الداخلي لها باستثناء بعض مواقف وانتقادات بعض القوى السياسية والاجتماعية لمواقف الدبلوماسية الجزائرية وأسلوب تعاطيها مع أزمات دول الجوار المغاربي في سياق ما يسمى بـ"الربيع العربي" وأزمات دول الساحل الإفريقي (مالي)، ومع ذلك يظل هناك اتفاق وإجماع داخلي مقبول حول السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل قيادة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

¹ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 83.

الفصل الرابع

يقتضي التحليل العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي القيام بعملية وصف هذه السياسة من خلال رصد الأبعاد الأساسية المكونة لها والتي تشمل أولا: البحث في طبيعة الأهداف التي تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي والتعرف على العوامل والظروف أو المتغيرات التي تساهم بشكل كبير في تحديدها، وثانيا: التعرف على طبيعة أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية والعوامل المؤثرة في اختيارها والتطرق أيضا لطبيعة مقارباتها في هذه الدوائر لأن دراسة طبيعة هذه الأدوات والوسائل والمقاربات يكتسي أهمية كبيرة لفهم وتفسير سلوك الجزائر الخارجي.

كما يتطلب التحليل العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي أيضا التطرق لتحديد طبيعة توجهات هذه السياسة والذي يقتضي بدوره التعرف على وظائفها وشكل توزيعها، وأدوات تنفيذها، والكشف عن مجالات اهتمامها وأهدافها ومقارباتها، وكذا التعرف على نمط أو طبيعة تعاملها مع التهديدات الخارجية التي تهدد قيم والمصالح الأساسية للجزائر، وإن البحث في هذه الجوانب يمكن الدراسة من تحديد الطابع العام والخصائص الأساسية التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية ويمكنها أيضا من تحديد طبيعة توجهاتها في دوائر محيطها الإفريقي. ولدراسة هذه الجوانب جميعها، خصصت الدراسة هذا الفصل من أربعة مباحث تتناول فيها دراسة أهداف وأدوات ومقاربات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، والتطرق في المبحث الرابع والأخير إلى البحث في مدى التغيير والاستمرارية التي تعرفها هذه السياسة.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تسعى الدول في سياساتها الخارجية إلى تحقيق ما يعرف بـ"المصلحة الوطنية"*، هذا ما يجعل سلوك الدولة الخارجي محكوما وموجها بالدرجة الأولى لتحقيق مصالحها الخارجية، وإن الجزائر على غرار باقي وحدات النظام الدولي تسعى في سياستها الخارجية إلى تحقيق مصلحتها الوطنية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، هذا ما دفع صناع القرار الخارجي إلى تحديد مجموعة من الأهداف التي تصبو الجزائر إلى تحقيقها في سياستها الخارجية الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي .

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة المغاربية

تساهم مجموعة من العوامل والمتغيرات في تحديد أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في بيئتها الإقليمية والدولية، وترتبط هذه العوامل والمتغيرات ببيئة الدولة الداخلية والخارجية، فضلا عن تأثير ظروف البيئة الإقليمية والدولية، وإن أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة حركتها المغاربية ساهم في تحديدها منذ الاستقلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة ب: موقعها الجغرافي في منطقة المغرب العربي، طبيعة خصائص الشخصية الوطنية للدولة الجزائرية(النسق العقيدي الوطني)، عناصر القوة المادية وإمكانات الجزائر من الموارد الاقتصادية، طبيعة التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي الجزائري خلال فترة الحرب الباردة، تأثير عناصر البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي "رئيس الجمهورية" وتأثير ظروف البيئة الإقليمية والدولية السائدة.

* تعرف المصلحة الوطنية بأنها: "مجموعة قيم أساسية مرتبطة بوجود الدولة معرفة عبر تاريخها كله، وهي بذلك أهداف وجود واستمرار لا تتغير على الرغم من أن وسائل تحقيقها قد تتغير". (أنظر: رابح زغوني، مرجع سابق، ص.86).

حدد صانع القرار الجزائري بعد الاستقلال في ظل تأثير متغيرات وظروف البيئة الداخلية والخارجية هدفين أساسيين في سياسة الجزائر المغاربية وهما:

1. هدف حماية الأمن القومي * الجزائري:

يرتب هدف حماية الأمن القومي للدولة وفق المنظور الواقعي على رأس سلم أولويات السياسة العليا للدولة، هذا ما يجعل الأمن القومي مدخلا رئيسيا تتوقف عليه باقي مخرجات السياسة الخارجية للدولة¹، ويشير هذا الهدف إلى حماية كيان الدولة وصيانة مصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية والداخلية، بناء على هذا، يعتبر هدف حماية الأمن القومي الجزائري وصيانة استقلال وسيادة الدولة الجزائرية والمحافظة على وحدتها الترابية هدفا محوريا ومركزيا في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة حركتها المغاربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ويقصد بهدف تحقيق الأمن في السياسة الخارجية: " محاولة وسعي الوحدات الدولية من خلال سياساتها الخارجية إلى خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر ممكن من التهديد الخارجي للوحدة الدولية، وذلك من خلال محاولة الدولة عبر سياستها الخارجية تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يتصور صناع السياسة الخارجية بأنها تشكل تهديدا لأمن دولتهم"²، ويعتبر هدف حماية ودعم الدولة لأمنها القومي في بيئتها الإقليمية والدولية قضية مركزية³ وهدفا أساسيا ورئيسيا في سياستها الخارجية مهما كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية.

سعت الجزائر من وراء تسطير هذا الهدف في سياستها الخارجية اتجاه دائرة المغرب العربي إلى حماية كيانها الإقليمي وضمان سلامة ووحدة إقليمها الترابي من أي اعتداء خارجي ومواجهة أي تهديدات يمكن أن تهدد وجودها أو تهدد قيمها ومصالحها الحيوية في بيئتها المغاربية، ويصنف هذا

* يعرف الأمن القومي بأنه: " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدها الوظيفية". (أنظر: عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 16)

¹ محمد سنوسي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الربيع العربي"، الحوار، نوفمبر 2015، في

الموقع: <http://elhiwardz.com/debate/33389>، تاريخ الدخول: 2018-06-03

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 44.

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 13.

الهدف نظرا لأهميته كههدف محوري ومركزي على رأس سلم أولويات أهداف الجزائر الخارجية في الدائرة المغاربية، ما جعله هدفا مستمرا ودائما في سياستها الإقليمية المغاربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

تعد منطقة المغرب العربي منطقة أمن حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، ولقد أدرك صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال الأهمية الأمنية للمنطقة، لهذا كانت ترفض الجزائر وفق عقيدتها الأمنية* " أي تغيير في منطقة أمنها دون اتفاق معها". ولقد واجه الأمن القومي الجزائري مجموعة من التهديدات الأمنية في بينته الجهوية المغاربية مباشرة بعد استقلال الجزائر، وتصنف هذه التهديدات ضمن فئة تهديدات الأمن الصلب** أبرزها مشكلة النزاعات الحدودية التي دخلت فيها الجزائر مع دول جوارها المغاربي مع كل من تونس وليبيا وبشكل خاص مع المغرب التي خاضت مع الجزائر بسبب مطالبها الترابية حربا في أكتوبر 1963 أطلق عليها "حرب الرمال"¹، ومنذ اندلاع هذه الحرب أصبحت الجزائر ترى في المغرب تهديدا مباشرا لأمنها القومي وأحد المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية².

دفعت النزاعات الحدودية مع دول الجوار صانع القرار الجزائري آنذاك الرئيس "هواري بومدين" إلى تركيز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه بينتها المغاربية على البعد الأمني كأولوية تحكم سلوك الجزائر الخارجي اتجاه هذه الدائرة، وزاد اهتمام الجزائر بهذا البعد في سياستها المغاربية في ظل مجموعة من الظروف والعوامل ارتبطت ب: - اندلاع نزاع الصحراء الغربية في منتصف السبعينات الذي رأت فيه الجزائر مظهرا من مظاهر التوجهات التوسعية للمملكة المغربية³، - طبيعة العلاقات البينية المغاربية التي اتسمت منذ منتصف السبعينات بالصراع والجمود زادت حدتها في ظل تباين التوجهات الأيديولوجية لأنظمتها السياسية، وعرفت هذه العلاقات مع مطلع الثمانينات (عام 1983) تبني دول

* تعرف العقيدة الأمنية بأنها: "مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، بحيث تتبناها الدولة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها". (أنظر: صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، "مجلة المفكر"، ع.05، جامعة بسكرة، ص.290)

** يشير تعريف الأمن الصلب "Hard Security" إلى المفهوم التقليدي للأمن الذي يرتبط بقوة الدولة العسكرية، ولقد أسس لهذا المفهوم رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية. (أنظر: صالح زياني، مرجع سابق، ص.287)

¹ بن صايم بونوار، مرجع سابق، ص.127

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص.42-44

³ المكان نفسه.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

المنطقة لسياسة المحاور والتحالفات¹ بالإضافة إلى إدراك صانع القرار الرئيس " هواري بومدين" بأن تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية يتطلب وجود الجزائر في بيئة إقليمية مغاربية مستقرة أمنياً، هذا ما يفسر حرصه وسعيه في المقام الأول إلى حل مشاكل الجزائر الحدودية مع جيرانها من دول المغرب العربي وترسيم حدودها الإقليمية معها ومع دول جوارها الإفريقي في الجنوب، وحرصه أيضاً على بناء علاقات تعاون مع هذه الدول بهدف ضمان الأمن القومي الجزائري في جبهاته الشرقية والغربية والجنوبية وتوفير جو من الأمن والاستقرار المناسب لمضي الجزائر في مشروعها التنموي الاقتصادي²، فضلاً عن رفضه لسياسة التدخل الأجنبي في شؤون دول المنطقة وبناء التحالفات وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها، ولقد اعتبرت هذه المطالب بمثابة مبادئ رئيسية حكمت ووجهت سياسة الجزائر الخارجية اتجاه منطقة المغرب العربي.

كما تبرز أهمية البعد الأمني كأولوية في سلم أهداف سياسة الجزائر المغاربية خلال عقد السبعينات من خلال موقف الجزائر من الاتفاق المغربي- الموريتاني القاضي بتقسيم إقليم الصحراء الغربية الذي اعتبرته الجزائر إخلالاً بمبدأ التوازن الطبيعي في منطقة المغرب العربي، وموقفها أيضاً الداعم لجبهة البوليساريو لأن الجزائر كانت مدفوعة بمحددات أمنية بالدرجة الأولى وأخرى سياسية في موقفها اتجاه نزاع الصحراء الغربية بسبب تخوفها أولاً من التوجهات التوسعية لجارتها المغرب التي كانت لا تزال مصرة على مطالبها الترابية في الإقليم الجزائري، وبسبب رفضها أيضاً إجراء أي تغيير إقليمي في منطقة المغرب العربي دون اتفاق مع الجزائر، فضلاً عن طبيعة مبادئها الداعمة لحركات التحرر.

ومع نهاية السبعينات، اعتبرت الجزائر نزاع الصحراء الغربية هاجساً أمنياً لها بسبب تدخل القوات الفرنسية في الصحراء الغربية وموريتانيا لمواجهة جبهة البوليساريو³، هذا ما زاد من قلقها وتخوفها من وجود قوات عسكرية أجنبية على حدودها الجنوبية الغربية. وفي ظل استمرار نزاع الصحراء الغربية قائماً إلى يومنا هذا واستمرار موقف الجزائر الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتعنت المغرب في موقفها إزاء هذا المطلب تبقى الجبهة الغربية للأمن القومي الجزائري غير مؤمنة ومنكشفة

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية: 1989-2007 (عمان: دار

ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص.148

² Mohand Salah Tahy, "The Maghreb states, Regional and Foreign policies 1973-1987," Thesis submitted to the University of Warwick in Fulfilment of the degree of Doctor of philosophy, University of Warwick Coventry, England, February, 1988, p.365

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.42-44

بسبب التوتر المستمر الذي يشوب العلاقات بين الجارتين¹، هذا ما يفسر تجنيد عدد كبير من القوات العسكرية الجزائرية على طول الحدود الغربية للجزائر مع المغرب، وهذا ما يؤكد بدوره تركيز التحالف العسكري الجزائري على اعتبار الجهة الغربية التهديد الرئيسي الذي يمكن أن يهدد الأمن القومي الجزائري².

استمر حضور هدف حماية الأمن القومي الجزائري في سياسة الجزائر المغاربية كأولوية خلال عقد الثمانينات في فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي سعى إلى تفعيل دور الجزائر في تأسيس إتحاد المغرب العربي عام 1989 والاهتمام في سياسة الجزائر الخارجية أكثر بالدائرة المغاربية وإرساء علاقات التعاون وحسن الجوار مع دول المغرب العربي³ تجسدت في: توقيع الجزائر لمعاهدة ذات طابع دفاعي أمني مشترك* بينها وبين تونس " معاهدة الإخاء والوفاق" في 19 مارس 1983 انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983 والتصالح الجزائري - الليبي الذي بدأت بوادره تظهر مع مطلع عام 1986 والتصالح الجزائري- المغربي منذ عام 1987⁴، ولقد كانت السياسة الخارجية الجزائرية مدفوعة في توجهها هذا نحو الدائرة المغاربية بهواجس سياسية وأمنية هدفها المحافظة على استمرارية وبقاء النظام السياسي القائم، وتحييد عوامل الشك والريبة المتبادلة بين الجزائر ودول جوارها المغاربي⁵، هذا ما يمكن الجزائر من إضفاء نوع من الهدوء والاستقرار في بيئتها المغاربية ويساعدها على تصفية المحاور والصراعات الخارجية التي كانت طرفا وهدفا فيها، مما يتيح لها فرصة إعادة ترتيب بيئتها الداخلي والمضي في إجراء إصلاحات داخلية⁶.

عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات ومطلع عقد التسعينات تحولات داخلية عميقة على المستوى السياسي ، الأمني ، الاجتماعي والاقتصادي تزامنت مع تحولات عرفتها البيئة العالمية عقب

¹ المرجع نفسه،

² بن صايم بونوار، مرجع سابق، ص ص.154-155

³ بهجت قرني، مرجع سابق، ص.204

* نصت المادة الأولى من المعاهدة على ما يلي: " يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باستمرار من أجل الحفاظ على السلم والأمن بينهما وبصفة عامة بين جميع بلدان المغرب العربي الكبير وذلك قصد تدعيم علاقات السلم والأخوة وحسن الجوار" (أنظر: صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.149)

⁴ المرجع نفسه، ص ص.148-158

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.92

⁶ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص.186-187

نهاية الحرب الباردة مست بشكل خاص مضمون مفهوم الأمن، حيث انتقل التركيز من مفهوم الأمن الصلب إلى مفهوم الأمن اللين "Soft Security"* صاحبه تحول في طبيعة التهديدات الأمنية التي أضحت من طبيعة غير عسكرية ولا تماثلية عابرة للحدود، تتراوح بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، ترتب عنها أيضا انتقال العقيدة الأمنية الجزائرية تكيفا منها مع متغيرات الداخل والخارج إلى التركيز على عناصر جديدة شكلت في مجموعها تهديدات وتحديات الأمن الناعم التي أصبح الأمن القومي الجزائري يواجهها سواء كان مصدرها بيئته الداخلية أو بيئته الخارجية¹.

ارتبطت تهديدات الأمن الناعم التي هددت الأمن القومي الجزائري مع مطلع عقد التسعينات بمجموعة من التهديدات الأمنية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية* يتصدرها التهديد الإرهابي الذي يعد أخطر تهديد أمني واجهته الجزائر بشكل خاص والدول المغاربية عامة خلال النصف الأول من التسعينات، إذ اعتبرت الجزائر خلال هذه الفترة أكبر مصدر تهديد أمني للمنطقة المغاربية جراء ما شهدته من أعمال العنف والإجرام الممارس من طرف الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت ترتبط بعلاقات تنظيمية وعملية مع جماعات مسلحة أخرى في المغرب وليبيا وتونس، هذا ما جعل أمن هذه الدول عرضة للتهديد للإرهابي².

ونظرا لخطورة التهديد الأمني الإرهابي الذي تعرضت له الجزائر خلال عشرية من الزمن كادت أن تقوض خلالها أسس ومقومات وجودها كدولة، فضلا عن تراجع ديناميكية عملها الدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، حددت الجزائر مباشرة بعد استقرار وضعها الأمني والسياسي والاقتصادي مع نهاية عقد التسعينات وعودتها من جديد إلى الساحة الدولية والإقليمية مجموعة من الأولويات تحرك عملها الدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، تمثلت في الاهتمام على المستوى

* يشير تعريف مفهوم الأمن الناعم إلى: "مجموع التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، وتتراوح هذه التهديدات بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها من التهديدات المختلفة" (انظر: صالح زياني، مرجع سابق، ص. 289)

¹ المرجع نفسه، ص. 289-291

* تتعلق التهديدات السياسية بالطبيعة التسلطية للنظام السياسي الجزائري، وترتبط التهديدات الاجتماعية بتحقيق الاندماج الاجتماعي والأمن الهوياتي في المجتمع الجزائري، أما التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية مصدرها الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وانتشار آفة الفساد وضعف مستوى التعليم والتخلف التكنولوجي، وترتبط التهديدات البيئية بظاهرة التصحر وندرة المياه والتلوث بالإضافة إلى تهديدات أخرى تنامت خلال العقود الأخيرة كظاهرة الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة على إثر تزايد نشاط الجريمة المنظمة (انظر: صالح زياني، مرجع سابق، ص. 293-296)

² بن صاييم بونوار، مرجع سابق، ص. 163، 132

الإقليمي بإقرار الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب والتطرف في بيئتها الإقليمية، والحرص على الدفاع عن الجزائر ومصالحها¹ والاهتمام بقضية الصحراء الغربية وبالوضع السائد بمنطقة الشرق الأوسط وفلسطين².

يتضح من أولويات التحرك الدبلوماسي الجزائري بأن ترتيب استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية على رأس أولويات الدولة الجزائرية³، ولقد زاد حضور هذا البعد في رسم وتوجيه سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دول المغرب العربي بعد الأزمات الأمنية والسياسية التي شهدتها بعض دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة منذ عام 2011 التي أدت إلى انفلات أمني كبير في دول الجوار المغاربي للجزائر في تونس وليبيا خاصة في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي أو موجات الحراك العربي، ولقد شكلت هذه الأزمات تهديدا أمنيا كبيرا على الأمن القومي الجزائري في شكله الدولاتي وعلى أمن الفرد الجزائري في بعده الإنساني خصوصا في ظل الأوضاع والتحديات الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر في الوقت الراهن من أزمة اقتصادية وتكشف مالي وضعف التأييد الشعبي لسياسة الدولة العامة⁴.

تتحدد درجة أهمية البعد الأمني في سياسة خارجية الدولة بناء على ظروف وخصائص البيئة الأمنية في محيط الدولة الإقليمي بشكل خاص⁵، وفي ظل الظروف والأوضاع الأمنية التي تميز البيئة الأمنية المغاربية منذ عام 2011، ونظرا لاعتبار الجزائر بحكم موقعها الجغرافي في قلب منطقة المغرب العربي بمثابة الدركي والحارس والحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها خاصة من الناحية الجنوبية، بحيث أن أي اختراق أو تهديد للحدود الجزائرية هو اختراق وتهديد لأمن دول المغرب

¹ الإذاعة الجزائرية، "قضايا السلم والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف أولويات عمل الدبلوماسية الجزائرية"، 26-05-2017، في الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170526/113183.html>، تاريخ الدخول: 13-04-2018

² د.ذ.ك، "الجزائر تحدد 7 أولويات لتحركها الدبلوماسي"، 05 نوفمبر 2010، في الموقع: <https://www.albayan.ae/one-world/2010-11-05-1.300921>، تاريخ الدخول: 13-04-2018

³ بن صايم بونوار، مرجع سابق، ص. 163

⁴ محمد سنوسي، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه.

العربي¹، أعطت الجزائر للبعد الأمني أولوية في تفاعلاتها مع الدول المغاربية، وهذا ما يظهر بشكل جلي من خلال الاهتمام الكبير الذي يبديه صانع القرار الجزائري للمتغيرات الأمنية في البيئة المغاربية، ودور الوساطة الذي تلعبه الجزائر لحل الأزمة الليبية والأزمة التونسية، واهتمام الجزائر الكبير بمسألة أمن الحدود مع دول جوارها الشرقي عبر تكثيفها لجهود التنسيق والتعاون الأمني والعسكري مع تونس وليبيا، وزيادة الميزانية المالية المخصصة للقطاع العسكري بهدف تجهيز وتحديث معداته العسكرية².

لقد أفرزت تطورات الوضع الأمني في دول جوار الجزائر المغاربي في كل من تونس وليبيا بشكل خاص تصاعد حجم التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري، تزداد حدتها في ظل طول حدود الجزائر البرية مع ليبيا خاصة، وضعف المنظومات الأمنية لهذه الدول وعجزها عن مراقبة حدودها، وتشمل هذه التهديدات التي تصنف ضمن فئة تهديدات الأمن الناعم التي تهدد الأمن القومي الجزائري في الوقت الراهن: تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية المسلحة المنضوية تحت ما يسمى بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وتنظيم الدولة الإسلامية" داعش"، وترتبط هذه التنظيمات بنشاط شبكات الجريمة المنظمة كشبكات تبييض الأموال وتهريب الأسلحة وتهريب المخدرات التي تعد من أهم رهانات الأمن في المنطقة المغاربية خاصة في ظل زراعة هذه المادة في بعض المناطق الشمالية للمغرب، وتزداد خطورة هذا التهديد على الأمن القومي الجزائري بسبب اعتبار منطقة المغرب العربي نظرا لموقعها الجغرافي منطقة عبور لتهريب المخدرات من بلدان إنتاجها في أمريكا اللاتينية وغرب إفريقيا إلى مناطق تسويقها واستهلاكها في أوروبا، ويضاف إلى هذه التهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتفاع عدد اللاجئين من دول الجوار³.

2. هدف بلوغ الزعامة الإقليمية وتحقيق النفوذ في منطقة المغرب العربي:

¹ شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، مداخلة مقدمة في المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-"، المنعقد يومي 27 و28 فيفري 2013 بجامعة ورقلة.

² المرجع نفسه.

³ بن صاييم بونوار، مرجع سابق، ص. 133-139.

تسعى الدول في سياساتها الخارجية إلى بسط نفوذها القومي*، وتعزيز سيطرتها، وتحقيق الزعامة الإقليمية في الفضاء أو الإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه¹، لأن هدف بلوغ الزعامة الإقليمية يعد هدفا مشروعاً ومرغوباً فيه من طرف أي دولة²، والجزائر على غرار باقي الوحدات الدولية الأخرى، سعت منذ استقلالها في سياستها الخارجية إلى بلوغ هدف الزعامة الإقليمية، وتحقيق النفوذ والتأثير في دائرة المغرب العربي، ولعب دور إقليمي قيادي فيها، وما زالت الجزائر تسعى لتحقيق هذا الهدف في سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها المغاربية إلى يومنا هذا .

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت صانع القرار إلى تصور دور الجزائر "كدولة قائدة"³ في بيئتها الإقليمية المغاربية، والاهتمام بجعلها قوة جهوية رئيسية، تتبوء مركز الزعامة الإقليمية، وفاعلاً إقليمياً مؤثراً في منطقة المغرب العربي، بحيث تلعب الجزائر دور القاطرة التي تنجذب إليها، وتدور حولها باقي الأقطار المغاربية، وتؤدي دور المحور في توجيه مسار وتطورات التفاعلات والقضايا المغاربية³، أهم هذه العوامل: العامل الجغرافي بسبب الأهمية الجيوسياسية لموقع الجزائر الجغرافي في قلب منطقة المغرب العربي، وموقعها المتميز في شمال إفريقيا، وما يتعلق بهذا العامل من عوامل جغرافية أخرى* .

ويتمثل العامل الثاني في العامل الاقتصادي بتمتعها بثروات طاقوية، جعلت وضعها الاقتصادي أحسن حالاً من دول جوارها المغاربي، حيث يحتل الناتج المحلي الخام الجزائري المرتبة الأولى

* يعرف النفوذ "influence" بأنه: "مدى قدرة الدولة على ممارسة التأثير في بيئتها، سواء كان ذلك بالنسبة إلى السياسات الخارجية للدول الأخرى أو القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، بحيث تكون الدول الأكثر قدرة على التأثير في بيئتها، هي الأكثر فعالية في تحقيق ومتابعة مصالحها". (انظر: رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 86)

¹ محمود نعمان الفطاطة، مرجع سابق، ص. 54

² درديش أحمد، كويحل فاروق، "مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: تقسم العلوم السياسية، ص. 05

* يشير مفهوم "الدولة القائد" إلى: "تلك الدولة التي تمتلك من المقومات المادية والمعنوية التي تجعلها قادرة على جمع عدد من الدول حولها بحيث تنوب هذه الأخيرة فيها" (انظر: صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 389)

³ سعدي ياسين، مرجع سابق، ص. 50-51

* تحتل الجزائر مساحة شاسعة تقدر بحوالي: 39.42% من مساحة المغرب العربي، ويبلغ مجموع طول حدودها البرية مع جميع الدول المغاربية شرقاً وغرباً وجنوباً قرابة 6343 كلم، ويمتد ساحلها المتوسطي الذي جعلها بوابة شمالية لإفريقيا السوداء إلى ما يناهز 1200 كلم (انظر: فاطمة شمنتل، مرجع سابق.)

مغاربيا، أما العامل الثالث فهو العامل العسكري، إذ يصنف الجيش الجزائري على رأس قائمة جيوش المغرب العربي¹، بالإضافة إلى العامل السكاني، وعامل ثقلها التاريخي - السياسي أو ما يصطلح عليه بالشرعية الثورية (التاريخية) التي جعلت الجزائر ترى نفسها بعد استقلالها قائدا لحركات التحرر الإفريقية وحركات التحرر في العالم الثالث عموما، ولقد عبر عن هذه العوامل جميعها بمبدأ "التوازن الطبيعي" الذي يعني وضع قياديا للجزائر إقليميا بسبب مكانة وثقل الجزائر الجيوسياسي في منطقة المغرب العربي، وهذا ما يجعل منها "زعيمة" المنطقة المغربية، وبناء على ما تقدم، فإن زعامة الجزائر لمنطقة المغرب العربي "قضية طبيعية"² من نتائج العوامل والمحددات سابقة الذكر التي تجعل من الجزائر وفق المنظور الجزائري رائد للمنطقة بحكم الواقع والضرورة³.

اصطدم سعي الجزائر نحو بلوغ الزعامة الإقليمية، ولعب دور إقليمي (قيادي) في منطقة المغرب العربي يتناسب مع ثقلها ومكانتها في المنطقة مع سعي المغرب هي الأخرى لتزعم المنطقة المغربية، ولعب نفس الدور الإقليمي في نفس المنطقة الجغرافية التي ترغب الجزائر أن تلعب فيها هذا الدور⁴، ويرجع سبب سعي المغرب إلى تحقيق هذا الهدف في سياسته الخارجية في دائرة تحركه المغربية إلى تصوره واعتقاده هو الآخر بامتلاكه المشروعية التاريخية التي تؤهله أكثر من غيره لقيادة المنطقة⁵، ولقد أدى اصطدام رغبة الدولتين في تزعم المنطقة وقيادتها إلى تنافس حاد بينهما، انعكس سلبا على تعقد وتوتر علاقاتهما البيئية بشكل خاص، والعلاقات المغربية البيئية بشكل عام⁶، كما أدت رغبة الجزائر في لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في فضائها الجيوسياسي المغربي إلى اتهام الملك

¹ المرجع نفسه.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41.

³ حسين الزاوي، "المغرب والجزائر والتوجه نحو إفريقيا"، الخليج، 26-09-2013، في الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/8ab004b3-15dc-409b-ae81-ce43c05d0149>

تاريخ الدخول: 01-02-2018

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41-42.

⁵ حسين الزاوي، مرجع سابق.

⁶ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 42.

المغربي "الحسن الثاني" والرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" الجزائر بالسعي إلى الهيمنة في منطقة المغرب العربي¹.

يعود التنافس بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي إلى خلفيات تاريخية وسياسية وإستراتيجية، حيث عرفت المنطقة المغاربية تنافسا بين الطرف الجزائري والمغربي منذ إنشاء الممالك البربرية القديمة، وتطورت علاقات التنافس هذه بين الطرفين في عهد الممالك الإسلامية، ليعود هذا الاستقطاب في العلاقات الجزائرية - المغربية في الفترة الحديثة المعاصرة بعد استقلال الدولتين على إثر انفجار نزاع حدودي بينهما عام 1963 مباشرة بعد استقلال الجزائر، ومنذ هذا التاريخ، عرفت العلاقة بين الطرفين توترا حادا، تزامن مع ظهور نزاعات حدودية أخرى بين باقي دول المغرب العربي.

لقد كان لعامل النزاع الحدودي وعوامل أخرى تتعلق بطبيعة التوجهات السياسية والأيدولوجية للنظام السياسي الجزائري والنظام الملكي المغربي بعد الاستقلال، بالإضافة إلى الطموح الإقليمي لكل طرف في تزعم المنطقة، وظروف البيئة الدولية السائدة آنذاك، أثرا كبيرا في نمط العلاقات والتفاعلات الإقليمية المغاربية آنذاك، والتي اتسمت بوجود استقطاب إقليمي ثنائي في منطقة المغرب العربي، أثر بدوره على طبيعة التحالفات في المنطقة، وجعل التوازن الإقليمي فيها يستند إلى تفاعلات وعلاقات ذات طابع صراعي منخفض الحدة، زادت درجته وحدته بين الجارتين المتنافستين مع منتصف السبعينات على خلفية انفجار أزمة الصحراء الغربية².

تبرز مظاهر تنافس كل من الجزائر والمغرب على تحقيق الزعامة والنفوذ في منطقة المغرب العربي بشكل واضح من خلال نزاع الصحراء الغربية، وبالرغم من تعدد واختلاف دوافع كل طرف إزاء القضية الصحراوية بين دوافع أمنية، اقتصادية، سياسية وإستراتيجية، وتباين ترتيب هذه الدوافع في سلم أولوياتهما، يحرك الطرفان معا (الجزائري والمغربي) دافعا سياسيا مشتركا، يتمحور حول تزعم منطقة المغرب العربي وقيادتها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من النفوذ والتأثير فيها. ولقد كان للعلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب حضورا وتأثيرا على الصعيد الإفريقي³، وذلك من خلال استغلال الجزائر لنشاط دبلوماسيتها في الدائرة الإفريقية لخدمة أهداف وأغراض سياستها الخارجية في دائرة تحركها المغاربية، ويظهر هذا

¹ محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، مرجع سابق، ص. 150.

² المكان نفسه.

³ قط سمير، مرجع سابق.

الاستغلال في مسألتين اثنتين:مسألة النزاع الحدودي بينها وبين المغرب الذي اندلع عام 1963،ومسألة دعم وتأييد الموقف الجزائري إفريقيا إزاء قضية الصحراء الغربية،المساند لمطلب الشعب الصحراوي في الاستقلال،فبالنسبة للمسألة الأولى،طلبت الجزائر من منظمة الوحدة الإفريقية في أكتوبر عام 1963 بحث النزاع الحدودي بينها وبين المغرب،وبالفعل تمكنت هذه المنظمة عبر جهود الوساطة التي قام بها الإمبراطور "هيلاسي لاسي" من التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين،بالإضافة إلى اتخاذها لإجراءات أخرى* في سبيل حل هذا النزاع¹.

أما ما يرتبط بالمسألة الثانية،فلقد أدت علاقات التنافس والتوتر المستمرة بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي خصوصا في ما يتعلق بملف الصحراء الغربية،إلى تنافس الجزائر والمغرب على مختلف الأصعدة العربية والإفريقية والدولية سعيا وراء كسب التأييد السياسي² لموقفهما إزاء هذه القضية،حيث عملت الجزائر من خلال نشاط دبلوماسيتها المكثف على الصعيد الإفريقي على إقناع الدول الإفريقية بالاعتراف بجهة "البوليساريو" كمثل شرعي للشعب الصحراوي،والاعتراف أيضا بالجمهورية العربية الصحراوية،وقبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984،مستغلة في ذلك: نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث بشكل عام،وزنها وتقلها السياسي داخل منظمة الوحدة الإفريقية بشكل خاص،وعلاقتها الواسعة مع الكثير من الدول الإفريقية التي نسجتها في عهد الراحل "هوارى بومدين"،وهذا ما اضطر المغرب إلى الانسحاب من المنظمة الإفريقية عام 1984،وأدى إلى عزله لعقود طويلة عن عمقه الإفريقي³،وفي المقابل،استطاعت الجزائر أن تخدم أهداف سياستها الخارجية المغاربية من جهة،وأن تلعب أدوارا حاسمة ومؤثرة على الساحة الإفريقية عبر مسانبتها ودعمها لحركات التحرر الإفريقية بما فيها

* اتخذت "منظمة الوحدة الإفريقية" في إطار مساعيها لحل أزمة النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب التي اندلعت عام 1963،مجموعة من الإجراءات أهمها: تشكيل لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية من المناطق الجزائرية،وتشكيل في 15 يناير 1969 لجنة خاصة في باماكو لمتابعة تطورات النزاع المغربي-الجزائري.وبعد توصل الطرفين إلى حل الأزمة الحدودية بتوقيع اتفاقية"إيفران" بين الرئيس الراحل "هوارى بومدين" والملك المغربي "الحسن الثاني"،أعلن هذا الأخير خلال انعقاد القمة الثامنة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط عام 1972 عن توصل الدولتين إلى حل النزاع الحدودي بينهما(أنظر:قط سمير،مرجع سابق).

¹ المرجع نفسه.

² عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص.42.

³ قط سمير،مرجع سابق.

حركة تحرير الشعب الصحراوي "جبهة البوليساريو" من جهة ثانية، وهذا ما زاد من حدة علاقات التوتر والتنافس بين الجزائر والمغرب¹.

وتتجلى مظاهر التنافس بين الجزائر والمغرب على لعب دور إقليمي قيادي بمنطقة المغرب العربي في الوقت الراهن، منافسة المغرب للجزائر في لعب دور الوسيط لإدارة وحل الأزمات السياسية والأمنية التي عرفتتها بعض دول المغرب العربي ليبيا خاصة منذ عام 2011 في سياق ما عرف ب"ثورات الربيع العربي".

3. غياب الاهتمام بالبعد الاقتصادي في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة المغرب العربي:

لقد كان البعد الاقتصادي حاضرا في اهتمامات الأنظمة السياسية المغربية في علاقاتهم البيئية بعد استكمال هذه الأقطار، والدليل على هذا سعي دول المغرب العربي بما فيهم الجزائر إلى إقامة مشاريع للتعاون المشترك في المجال الاقتصادي منذ عام 1964، واختيارهم للمدخل الاقتصادي كسبيل وآلية لتحقيق الوحدة المغربية بدلا من المدخل السياسي الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر "طنجة" عام 1958²، ولتجسيد هذا الهدف، تأسست مجموعة من المؤسسات والهيكل التي أنيطت لها مسؤولية بناء العمل التكاملي المغربي في شقه الاقتصادي، جمعت دول المغرب العربي الخمسة³، ولكن وبالرغم من إنشاء هذه المؤسسات والهيكل بما فيها إنشاء إتحاد المغرب العربي عام 1989، لم يحدث أي تطور أو تقدم ملموس على مستوى علاقات التعاون الاقتصادية بين دول المغرب العربي، أو على مستوى المبادلات التجارية البيئية المغربية.

يدل ضعف وتدني قيمة مجمل صادرات الجزائر و وارداتها باتجاه ومن دول المغرب العربي سواء قبل قيام إتحاد المغرب العربي، أو بعد قيامه على عدم اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي في علاقاتها مع دول المغرب العربي، إذ وبالرغم من الانتعاش الذي عرفتته حركية المبادلات التجارية البيئية المغربية بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي⁴، وبالرغم مما تبديه الجزائر خلال العقود الأخيرة من اهتماما كبيرا في

¹ المرجع نفسه.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص 134-135

³ محمد بويوش، التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة (الأردن: دار الخليج للصحافة

والنشر، 2017)، ص 110.

⁴ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 367.

سياستها الخارجية المغربية بتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي المغربي إيماناً منها بأهمية المقاربة الاقتصادية كمدخل لتحقيق الوحدة المغربية¹، تظل معظم مبادلات الجزائر التجارية سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات تتم مع شركائها التقليديين من دول الإتحاد الأوروبي الذي يتصدر القائمة، كما تعد دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج دول الإتحاد الأوروبي) هي الأخرى من بين أهم شركاء الجزائر التجاريين في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، في حين تتخفف المبادلات التجارية الجزائرية مع مناطق جغرافية أخرى في مقدمتها دول المغرب العربي والدول الإفريقية، حيث يأتي ترتيب هاتين المنطقتين في آخر قائمة شركاء الجزائر التجاريين²، وتظل المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ضعيفة وهامشية لا تتجاوز نسبة 3% مقارنة بحجم التبادلات البينية داخل التجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى³.

هناك مجموعة من الأسباب التي تحول دون إعطاء الجزائر أهمية وأولوية كبيرة للبعد الاقتصادي في علاقاتها المغربية، وتشكل هذه الأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية أيضاً في الوقت نفسه عائقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي، أهمها ما يلي:

- طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي القائم على تصدير المحروقات، وطبيعة باقي اقتصاديات دول المغرب العربي التي تتسم في مجملها بما فيها الاقتصاد الجزائري (مع وجود نوع من التفاوت) بالتخلف ومحدودية التنوع في الإنتاج الاقتصادي الذي يتجه إلى التشابه، فضلاً عن الارتباط الكبير وتبعية اقتصاديات هذه الدول بالدرجة الأولى للاقتصاد الأوروبي الذي يعد الشريك الاقتصادي الرئيسي لدول المغرب العربي.

- الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي خاصة بين دول القلب الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، والتنافس بينهما حول الزعامة والنفوذ في منطقة المغرب العربي.

¹ لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي - المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع.6، 2015، ص.159.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2016 (تعيين ماي 2017)"، في

الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>، تاريخ

الدخول: 2018-04-06

³ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.367.

- ضعف حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي التي لم تتجاوز نسبة 3% منذ توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي، وهي نسبة ضعيفة جدا لا تعبر عن وجود رغبة وإرادة حقيقية من طرف القادة السياسيين المغاربة لبناء الصرح المغربي¹.

- محدودية السوق المغربية، بالإضافة إلى غياب نية أو إرادة حقيقية من طرف الدول المغربية لتبادل المنافع الاقتصادية بينها²، وهذا ما يدفع هذه الدول بما فيها الجزائر إلى الاهتمام بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإفريقية، واهتمامها بتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية، والاهتمام أيضا بالبعد الاقتصادي في سياستها الإفريقية، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع وانخفاض أسعار البترول، وإن توجه الدول المغربية نحو الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإفريقية، سيؤثر سلبا على إتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي³.

- الجمود الذي يعرفه التوجه الودي في منطقة المغرب العربي، وهذا ما سيجعل الاهتمام بالبعد الاقتصادي في سياسة الجزائر المغربية محدودا إن لم نقل غائبا.

- طبيعة المقاربة أو السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف دول إتحاد المغرب العربي كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وأستنتاجا مما تقدم، تبقى أهمية وحضور البعد الاقتصادي في علاقات دول المغرب العربي البينية لا ترتقي إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى ما تتوفر عليه البيئة المغربية من مقومات التكامل الاقتصادي، وما تفرضه العولمة الاقتصادية من تحديات ورهانات اقتصادية كبيرة على اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة، ويبقى البعد الاقتصادي لا يحظى بالأولوية والاهتمام المطلوب في سياستها الخارجية مقارنة بالبعد الأمني و السياسي، وهذا ما يعكسه الحجم الضئيل للعلاقات الاقتصادية القائمة بين الجزائر ودول جوارها المغربي سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، إذ تصنف دول المغرب العربي في آخر

¹ كمال بالهادي، مرجع سابق.

² حمزة عتبي، "المنتدى الإفريقي للاستثمار... هل حقق الإضافة للاقتصاد الجزائري أم خيب التوقعات"، 07 ديسمبر

2016، في الموقع: [https://arabic.cnn.com/business/2016/12/07/investissement-african-forum-](https://arabic.cnn.com/business/2016/12/07/investissement-african-forum-algeria)

[algeria](https://arabic.cnn.com/business/2016/12/07/investissement-african-forum-algeria)، تاريخ الدخول: 2018-02-01.

³ عبد الرزاق ب.، "الإتحاد المغربي في ظل طريق الاندثار"، 03-10-2017، في الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/535792.html>، تاريخ الدخول: 2018-02-04

قائمة شركاء الجزائر التجاريين، والحال نفسها تعرفها العلاقات الاقتصادية لباقي الدول المغاربية في ما بينها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة الإفريقية

سطرت الجزائر بعد استقلالها مجموعة من الأهداف في سياستها الخارجية الموجهة للدائرة الإفريقية التي اعتبرت الجزائر في وقت مبكر مجالا مناسباً ورئيسياً لنشاط وحركة سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي، ارتبطت هذه الأهداف حتى مطلع التسعينات بتحقيق أهداف وسيطة سياسية واقتصادية لدعم وتنمية كل ما يخدم مصالحها الحيوية خاصة ما يتعلق بهدف بسط النفوذ، كما اهتمت الجزائر أيضا إلى جانب هذه الأهداف بتحقيق أهداف تنتمي إلى فئة الأهداف المثالية والتي تتعلق برغبتها في دعم وتحقيق السلم في القارة السمراء، والتمكين لتطبيق مبادئ وأحكام القانون الدولي عبر نضالها لصالح حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها سياسيا واقتصاديا، غير أن الجزائر ومنذ مطلع عقد التسعينات، أصبحت تعطي الأولوية في سياستها الإفريقية لتحقيق هدف مركزي ومحوري يتعلق بحماية أمنها القومي، وبضرورة اضطلاعها بلعب دور إقليمي لإقرار الأمن والسلم في القارة الإفريقية، وتحقيق التنمية فيها، وهذا ما جعل البعد الأمني يطغى على اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه الدائرة خلال العقود الأخيرة.

يمكن إيجاز أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة تحركها الإفريقية في ما يلي:

1. هدف اكتساب مكانة ونفوذ سياسي داخل المؤسسات التكاملية الإفريقية، ولعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في الفضاء الإفريقي:

يعتبر الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي أو الإقليمي أحد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية في سياساتها الخارجية، ويصنف هذا الهدف ضمن الأهداف الوسيطة للدولة، إذ تسعى الدول إلى تحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام من جانب الوحدات الدولية الأخرى من خلال جعل هذه الأخيرة تحترم وتتجاوب مع شعارات وأهداف الدولة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤهل الدول إلى اكتساب هذه المكانة، وقد تكون هذه العوامل عوامل مادية تتعلق بحجم الإمكانيات المادية التي تمتلكها الدولة، والتي تمكنها من ممارسة سياسة خارجية نشيطة اتجاه قضايا محيطها الخارجي الإقليمي والدولي كامتلاكها لعناصر القوة المادية من مساحة وقوة

سكانية، وموارد طبيعية اقتصادية، وقوة عسكرية¹، لأن هناك علاقة بين إمكانات وقدرات الدولة المادية وإدراك صانع القرار لمكانة دولته الإقليمية والدولية، كما أن هناك علاقة بين إدراك صانع القرار لهذه المكانة وطبيعة الدور الذي ينبغي أن تلعبه دولته على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

كما قد تكون العوامل التي تمكن الدولة من اكتساب مكانة وهيبة إقليمية أو دولية عوامل معنوية كامتلاك الدولة لمقدرات دبلوماسية وحضارية -تاريخية، وممارستها لفترة زمنية طويلة لأدوار نشيطة في النسق الدولي أو النسق الإقليمي، وهذا ما يمكن الدولة من بناء سمعة دولية لها إقليميا ودوليا. وإن سعي الدول لتحقيق المكانة والهيبة، يكون إما بهدف تحقيق المكانة والهيبة في حد ذاتها، أو تسعى لبلوغ هذه المكانة لتحقيق أهداف أخرى في سياستها الخارجية، أو بهدف إثبات تفوقها، أو إثبات وجودها الدولي خاصة في حالة الدول حديثة الاستقلال في قارة آسيا وإفريقيا خلال عقد الستينات والسبعينات، كما تمكن المكانة والهيبة الدولية الوحدة الدولية من الحصول على نفوذ دولي إقليميا وعالميا².

اعتبر هدف الحصول على مكانة وهيبة على المستوى الإقليمي والدولي هدفا أساسيا من أهداف سياسة الجزائر الخارجية مباشرة بعد الاستقلال، وهو يصنف ضمن أهداف الجزائر الوسيطة، وهناك مجموعة من العوامل المادية والمعنوية التي أهلت ومكنت الجزائر خلال عقد الستينات والسبعينات من الحصول على مكانة وهيبة في محيطها الإفريقي خاصة في دائرة تحركها الإفريقية، وعلى مستوى الدائرة العربية ودائرة العالم الثالث بشكل عام، حيث اعتبرت الدبلوماسية الجزائرية من بين أنجح الدبلوماسيات آنذاك عربيا وقاريا نظرا لما تميزت به من احترافية طيلة مسارها³، وهذا ما أدى بدوره إلى تمتعها بمكانة وهيبة على المستوى الدولي.

سعت الجزائر خلال العقود الأولى بعد استقلالها إلى اكتساب مكانة وثقل سياسي على المستوى القاري الإفريقي، ولقد استطاعت الجزائر أن تمتلك نفوذا وتأثيرا ومكانة في دوائر صنع القرار في إفريقيا سواء على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، أو منظمة الإتحاد الإفريقي حاليا، ويرجع هذا إلى اعتبار الجزائر من أبرز مؤسسي هذه المنظمات، وأحد أهم الدول الممولة لها، وما ساعد الجزائر أيضا على اكتساب هذه المكانة داخل المؤسسات التكاملية الإفريقية في وقت مبكر بعد الاستقلال، مساعداتها

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 46.

² المرجع نفسه، ص. 46-47.

³ فاطمة شمنزل، مرجع سابق.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

المادية(المالية) للدول الإفريقية،ومساندتها واحتضانها لحركات التحرر الإفريقية،بالإضافة إلى مرافقتها ودفاعها عن قضايا القارة السمراء السياسية والاقتصادية -التنموية،والتحدث باسمها في المحافل الدولية،ولقد ساهمت هذه العوامل جميعها في جعل الجزائر أحد "أقطاب المحور الوحيد المهيمن" على منظمة الوحدة الإفريقية سابقا،والإتحاد الإفريقي حاليا،ويمثل هذا المحور:الجزائر-جنوب إفريقيا-نيجيريا¹.

ونظرا لإدراك الجزائر بعد استقلالها لوزنها وثقلها السياسي والاقتصادي داخل القارة

السمراء بسبب ما تتمتع به من مقدرات قومية هامة،وثقل تاريخي -سياسي ودبلوماسي،تصورت الجزائر لنفسها أدوارا إقليمية فاعلة ومؤثرة داخل الفضاء الإفريقي،تتناسب وما تتمتع به من إمكانات ومؤهلات مادية وغير مادية،وهذا ما دفعها إلى لعب مجموعة من الأدوار الإقليمية التي جعلت الجزائر ضمن قائمة الدول التي تتمتع بوزن وثقل سياسي في القارة الإفريقية،وتضطلع بقيادتها خلال عقد السبعينات الذي عرفت فيه السياسة الخارجية روجا كبيرا على المستوى الدولي والإقليمي بسبب النشاط المكثف والفاعل لسلوكها الخارجي سواء على المستوى القاري الإفريقي،أو على المستوى الدولي²،ولقد أدت رغبة الجزائر في لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في فضائها الجيوسياسي الإفريقي،وسعيها لاكتساب المكانة والنفوذ فيه إلى دفع بعض السياسيين والدبلوماسيين في بعض الدول الإفريقية إلى نعت الجزائر بالدولة الإمبريالية ذات النمط الخاص التي تريد أن تلعب دور الرابط والوسيط بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف³.

إن سعي الجزائر في سياستها الإفريقية إلى تحقيق النفوذ الإقليمي في الدائرة الإفريقية بشكل

عام،وفي دائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص التي اعتبرت الجزائر في العقود الأولى بعد الاستقلال منطقة نفوذ سياسي واقتصادي لها⁴،جعلها تصطدم بإرادة ورغبة الدولة الليبية التي كانت ترى في منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا مهما لسياستها الخارجية،واعتبرت خلال عهد حكم"معمر القذافي" من أشد منافسي الجزائر في هذه المنطقة،إذ سعت ليبيا إلى إحياء مشروع"الدولة الصحراوية القديم"،ولقد تجلت

¹ سيدي ولد عبد المالك،"التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا... الأسباب والتجليات"،30-10-2017،في الموقع:

<http://www.aljazeera.net>،تاريخ الدخول:05-05-2018

² محمد بوعشة،مرجع سابق،ص ص.148-149

³ المرجع نفسه،ص.150

⁴ قط سمير،مرجع سابق.

مظاهر هذا التنافس مع ليبيا في إنشاء هذه الأخيرة عام 1998 ما يعرف بتجمع دول الساحل والصحراء الذي انضمت إليه المغرب وغابت عنه الجزائر¹.

كما اصطدم سعي الجزائر أيضا برغبة المغرب هي الأخرى في لعب دور إقليمي فاعل في هذه المنطقة خاصة بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، وحتى تضمن الجزائر لعب دور قيادي في منطقة الساحل الإفريقي، حاولت محاصرة النفوذ الليبي في المنطقة من جهة، وعزل منافسها المغربي عن عمقه الإفريقي²، مستغلة في ذلك قضية الصحراء الغربية التي ترى فيها الجزائر مدخلا للمغرب وبوابة له للتأثير في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يفسر أيضا حيولة الجزائر دون سيطرة المغرب على الصحراء الغربية حتى يظل هذا الأخير بعيدا عن منطقة الساحل الإفريقي، وبالفعل استطاعت الجزائر من خلال الملف الصحراوي أن تعوق مشاركة المغرب خلال السنوات الماضية في أي جهد إقليمي على مستوى منطقة الساحل والصحراء³، غير أن المملكة المغربية، ونظرا للأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي بالنسبة إليها، ظلت تحرص على ضمان تواجدها في هذه المنطقة⁴، وذلك من خلال حرصها تاريخيا على الاحتفاظ بعلاقات قوية ومستقرة مع دول الساحل الإفريقي ودول إفريقيا الغربية، وبالتحديد مع الكونغو في عهد حكم الرئيس "عمر بانغو"، السنغال، كوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية (جمهورية الزائير سابقا) في عهد حكم الرئيس "موبوتو سيسيكو"، وبدرجة أقل مع مالي والنيجر اللتان تشتركان في حدودهما الإقليمية مع الجزائر⁵، وما ساعد المغرب على المحافظة على هذه العلاقات قائمة النفوذ الفرنسي في المنطقة الذي يحاول الضغط على دول إفريقيا الغربية والساحل الإفريقي لتقديم الدعم للموقف المغربي إزاء قضية الصحراء الغربية⁶، بالإضافة إلى اعتماد المغرب على إستراتيجية دعم التنمية

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص. 57-58

² مهدي تاج، مرجع سابق.

³ محمود معروف، "أزمة مالي... بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي"، 12 فبراير 2013، في الموقع:

<https://www.swissinfo.ch/ara/>، تاريخ الدخول: 05-02-2013.

⁴ مهدي تاج، مرجع سابق.

⁵ حسين الزاوي، مرجع سابق.

⁶ قط سمير، مرجع سابق.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

بالمنطقة الساحلية¹، وهذا ما دفع العديد من الدول الإفريقية* في المنطقة إلى التراجع عن اعترافها بالصحراء الغربية².

تتجلى مظاهر التنافس بين الجزائر والمغرب في منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة من خلال تنافسهما على لعب دور محوري لإدارة وحل الأزمة المالية، إذ يسعى كل طرف إلى أن يكون فاعلا أساسيا في إدارة أزمات دول المغرب العربي (ليبيا) والساحل الإفريقي (مالي) بهدف بلوغ الزعامة، وكسب مناطق نفوذ في المنطقة³، خصوصا وأن المغرب وجد في لعبه لدور الوساطة في الأزمة المالية فرصة له للعودة إلى أحضان عمقه الإفريقي، والاضطلاع بدور فيه⁴، مع الإشارة إلى أن الواقع يبرح كفة الطرف الجزائري كوسيط لإدارة وحل هذه الأزمات سواء تعلق الأمر بالأزمة الليبية في منطقة المغرب العربي، أو الأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقي، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب، أهمها: عامل الحدود الجغرافية الذي يجعل الجزائر أكثر الدول تأثرا من الناحية الأمنية خاصة بما يحدث في كل من ليبيا ومالي، وهذا ما يجعلها أكثر الدول اهتماما بإدارة وحل هذه الأزمات، بالإضافة إلى عامل خبرة الجزائر الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب التي تجعلها شريك فعال للقوى الغربية على حساب الرباط في محاربة الظاهرة الإرهابية والتعامل مع أزمات دول المنطقة، خصوصا في الساحل الإفريقي⁵، فضلا عن عامل الثقل التاريخي والدبلوماسي للوساطة الجزائرية في حل أزمات القارة الإفريقية.

الإفريقية.

اتخذ التنافس بين الجزائر والمغرب في العقود الأخيرة حول تحقيق أكبر قدر ممكن من النفوذ والتأثير في الفضاء الإفريقي بشكل عام⁶، ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، بعدا اقتصاديا وأمنيا ودينيا في السنوات الأخيرة، خصوصا في ظل سعي المغرب للعودة إلى فضائه الإفريقي، وبحثه عن

¹ مهدي تاج، مرجع سابق.

* أبرز هذه الدول هي: بوركينا فاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكامرون، كوت ديفوار، غينيا كوناكري والسنغال.

² قط سمير، مرجع سابق.

³ ب.ذ.ك، "خبيران جزائريان: صراع مغربي-جزائري على الوساطة في أزمات المنطقة"، القدس العربي، 16 مارس 2015، في الموقع: <http://www.alquds.co.uk/?p=311409>، تاريخ الدخول: 02-02-2018.

⁴ محمود معروف، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

أدوار فاعلة فيه بعد عزلة طويلة دامت 34 سنة منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984، ليعود مرة أخرى إلى حاضنة الإتحاد الإفريقي خلال الدورة "28" لانعقاد قمة الإتحاد الإفريقي، ولقد استخدمت المملكة المغربية الأدوات الاقتصادية لاختراق إفريقيا، وتعزيز حضورها الاقتصادي فيها كمدخل وبوابة لها لتعزيز حضورها ونفوذها السياسي، وهذا ما يفسر تركيز المغرب قبل عودته إلى الإتحاد الإفريقي في جانفي 2017 على توطيد وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بينه وبين دول غرب ووسط وشرق إفريقيا، وتوجيه أغلب استثماراته باتجاه هذه الدول، فضلا عن تكثيف زيارته الدبلوماسية معها، مستغلا في ذلك مجموعة من العوامل¹: -حضور المغرب التقليدي وعلاقاته التاريخية مع دول غرب إفريقيا، الاستفادة من تراجع الدور الجزائري في إفريقيا أثناء العشرية السوداء التي عرفت فيها الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً وإنكفاءً على ذاتها، بالإضافة إلى الدعم الغربي للدور الإستراتيجي الذي تريد أن تلعبه المغرب في القارة السوداء، في مقدمته الدعم الفرنسي والأمريكي، لأنه لا يمكن للمغرب أن يتحرك في هذه المناطق دون موافقة القوى النافذة فيها². وإن زيادة اهتمام المغرب في سياسته الخارجية بتفعيل دبلوماسيته الاقتصادية الموجهة نحو دائرة تحركه الإفريقية خصوصا باتجاه منطقة غرب إفريقيا، تمليه عليه أيضا وبشكل كبير الاعترافات والظروف الاقتصادية التي يعيشها أهم شريك اقتصادي له "الشريك الأوروبي"³.

أحرز المغرب تفوقا على الجزائر في المجال الاقتصادي على صعيد الفضاء الإفريقي بسبب الأشواط الكبيرة التي قطعها الاقتصاد المغربي في اختراقه وحضوره الاقتصادي إفريقيا⁴، وزاد تفوق المغرب على منافسه الجزائر في دائرة تحركهما الإفريقية، خصوصا في ظل غياب إستراتيجية واضحة تتبناها الجزائر تستطيع من خلالها المحافظة على تأثيرها ونفوذها التقليدي في القارة السمراء، وتؤسس لنظرة براغماتية تضمن لها توطيد وترسيخ حضورها وتواجدها في هذه الدائرة، لأن اهتمام الجزائر ينصب بشكل كبير على ضمان حضورها ونفوذها السياسي في المؤسسات التكاملية الإفريقية (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، والاتحاد الإفريقي حاليا)، في الوقت الذي أهملت فيه بناء علاقات واسعة مع دول القارة في

¹ المرجع نفسه.

² عائد عميرة، "دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها"، 21 مارس 2017، في الموقع:

<https://www.noonpost.org/content/17184>، تاريخ الدخول: 2018-01-31

³ محمد بويوش، مرجع سابق.

⁴ ربيعة معريش، "في تقرير لوكالة "إيكوفين" الاقتصادية: دول المغرب العربي تتجه جنوبا هروبا من علاقات غير عادلة مع

أوروبا، 20 مارس 2017، في الموقع: <http://www.eldjaironline.net>، تاريخ الدخول: 2018-01-31

مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي¹، وفضلا عن هذا، يساهم عامل انخفاض أسعار البترول، وطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الربيع البترولي في زيادة تفوق المغرب على الجزائر في مجال اختراقها وحضورها الاقتصادي في إفريقيا²، وفي سياق التنافس بين الدولتين، استشعرت الجزائر حجم المنافسة المغربية في الفضاء الإفريقي اقتصاديا، وهذا ما دفعها إلى السعي نحو تدارك الأمر عبر الاهتمام بالبعد الاقتصادي في سياستها الخارجية الإفريقية، وتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية في فضاءها الإفريقي³.

يزداد قلق الجزائر إزاء الحضور الاقتصادي للمغرب في الدائرة الإفريقية في ظل سعي هذه الأخيرة إلى استثمار شبكة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الكثير من الدول الإفريقية للتأثير في قضية الصحراء الغربية الذي يعد من أهم الملفات السياسية التي تشكل محور الخلاف بين الجزائر والمغرب مغاربيا وإفريقيا⁴، لأن عودة المغرب إلى البيت الإفريقي لا تهدف فقط إلى تسويق أطروحاته التقليدية، وتميرير الحل الذي يقترحه بشأن نزاع الصحراء الغربية⁵، ولكنه يسعى أيضا من وراء انضمامه إلى الإتحاد الإفريقي إلى استهداف محور "الجزائر-نيجيريا-جنوب إفريقيا" الذي يقود حاليا القارة الإفريقية⁶، مترعما بذلك تيارا جديدا يعتمد مقارنة جديدة للإتحاد الإفريقي، تعطي الأولوية للاهتمام بالقضايا التنموية والاقتصادية لإفريقيا، وتؤسس لعلاقات إفريقية تحكمها المصالح الاقتصادية على حساب الأجندات السياسية، وهذا ما قد يؤثر بدوره على مواقف الأفارقة من نزاع الصحراء العربية⁷.

امتد التنافس بين الدولتين ليأخذ في الآونة الأخيرة بعدا دينيا، ولقد بدأ يظهر هذا التنافس بين الجزائر والمغرب في مجال "الدبلوماسية الدينية" أو "الدبلوماسية الروحية" بشكل خاص في منطقة الساحل الإفريقي، واشتدت حدة هذا التنافس بينهما في ظل سعي الدولتين إلى محاربة ظاهرة التطرف والغلو

¹ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

² يوسف زغبة، "الجزائر والمغرب وسياسة ملئ الفراغ"، 01 سبتمبر 2016، في الموقع:

<http://aljair24.com/free-speech/34862.html>، تاريخ الدخول: 2018-02-06

³ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ كامل الشيرازي، "المغرب اعترف أخيرا بالجمهورية الصحراوية"، 30-01-2017، في الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/512575.html>، تاريخ الدخول: 2018-02-08

⁶ هبة داودي، "المغرب يستهدف محور الجزائر - نيجيريا - جنوب إفريقيا"، الخبر، 30 يناير 2017، في الموقع:

<http://www.elkhabar.com>، تاريخ الدخول: 2018-02-08

⁷ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

والإرهاب التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة¹، خاصة بعد انفجار الأزمة في الشمال المالي، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية المنتمية لما يسمى بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

أخذ التنافس بين الجزائر والمغرب أيضا بعدا أمنيا، يتجلى من خلال إصرار الجزائر على استبعاد المغرب من لعب أي دور أمني في منطقة الساحل الإفريقي بحكم أن المغرب وفق المنظور الجزائري لا يرتبط بمنطقة الساحل الإفريقي بحدود برية تجعله معني بما يحدث فيها، غير أن المغرب يرى نفسه بأنه معني بشكل كبير بكل ما يحدث في المنطقة من تطورات وتحولات، لأنه يعتبر التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل تهديدا أمنيا مباشرا لحدوده الجنوبية والشرقية بسبب انعكاسات هذه التطورات مباشرة على أمنه القومي ومصالحه الوطنية العليا المرتبطة بوحدته الترابية في ظل نزاع الصحراء الغربية خاصة في ظل تخوف الطرف المغربي من إمكانية حدوث تحالفات ظرفية بين جبهة البوليساريو والحركات الجهادية الناشطة بالمنطقة كتنظيم القاعدة وحركة أنصار الدين الناشطة بمالي وتنظيمات الجريمة المنظمة والحركات الانفصالية، فضلا عن ارتباط المغرب بعلاقات ثنائية مع معظم دول القارة الإفريقية خاصة دول غرب إفريقيا، ورغبته في لعب دور فاعل ومؤثر في فضائه الإفريقي².

تراجعت مكانة الجزائر الإقليمية والدولية مع نهاية الثمانينات، وخلال عقد التسعينات بسبب ظروف وعوامل داخلية، أدت إلى انكفاء وانكماش نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي، في دائرة تحركها الإفريقية خاصة، فضلا عن العزلة الدولية التي فرضت عليها خلال هذه الفترة، ومع نهاية التسعينات، وتزامنا مع وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة عام 1999، مضت الجزائر في استرجاع مكانتها وهيبتها وسمعتها الدولية التي تمتعت بها خلال ما نعت بالعهود "الذهبية" للدبلوماسية الجزائرية عبر إعادة إحياء وبعث نشاط دبلوماسيتها من جديد وبقوة في دائرة تحركها الإفريقية التي ركزت عليها الجزائر بشكل كبير في مسعاها لاستعادة سمعتها الدولية³.

تجلت أهمية الدائرة الإفريقية لاستعادة مكانة وسمعة الجزائر الدولية من خلال سعي الجزائر إلى استعادة لعب أدوار إقليمية محورية فيها، وزيادة الاهتمام بها في دائرة اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية

¹ د.ذ.ك، "صراع الأفضلية بين مشايخ المغرب العربي"، 09 يناير 2018، في الموقع:

<http://www.albawabhnews.com/2890123>، تاريخ الدخول: 2018-02-10

² محمد بوبوش، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

من خلال إنشاء ولأول مرة وزارة خاصة بالإتحاد الإفريقي، فضلا عن تكثيف حجم الزيارات المتبادلة بين رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وممثلي ومبعوثي الكثير من الدول الإفريقية، كما سعت الجزائر أيضا إلى الاستمرار في أداء دورها كوسيط في إدارة وقيادة عمليات الوساطة بين المتنازعين في القارة الإفريقية مثل دور الوساطة الذي اضطلعت به في حل النزاع الإثيوبي-الإريثري في منطقة القرن الإفريقي عام 2000، وتوسطها لحل نزاع الطوارق مع الحكومة المركزية المالية عامي 2006 و 2012، ورعايتها لجهود لاتفاق السلم والمصالحة الأخير الذي توصلت إليه الأطراف المالية عام 2015 في نزاعها الأخير المندلج في الشمال المالي مع مطلع عام 2013، بالإضافة إلى جهود الجزائر الحثيثة التي تدل على استعداد الجزائر لمرافقة الحوار الليبي لحل الأزمة التي عرفتها ليبيا منذ عام 2011، وإن اتصاف دور الوساطة الجزائرية بالحيادية، جعل وساطتها مقبولة من أطراف الصراع، وهذا ما منحها سمعة وهيبة دولية، وأكسبها نفوذا بارزا في حل الأزمات الإفريقية، ومكنها من استرجاع مكانتها وهيبتها على المستويين الدولي والإقليمي- القاري، خصوصا في ظل محافظتها على هذا المكسب، وسعيها المستمر للعب دور الوسيط المحايد لحل نزاعات القارة السمراء إلى يومنا هذا¹، ولجأت الجزائر أيضا في إطار جهودها المبذولة لاسترجاع مكانتها على الصعيد الإفريقي إلى الاهتمام بالمرافعة عن القضايا الإفريقية والدفاع عنها في منابر مختلف القمم والمؤتمرات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالشؤون الاقتصادية².

2. **تشجيع علاقات التعاون والاندماج الإفريقي:** حرصت الجزائر في سياستها الخارجية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على تشجيع علاقات التعاون والتكامل على المستوى القاري الإفريقي لإيمانها العميق بضرورة وأهمية تعاون وإتحاد دول القارة السمراء، وهذا ما يشهد عليه الدور الذي لعبته الجزائر في تطوير مجموع البنى والمؤسسات التكاملية الإفريقية بدءا بمنظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الإتحاد الإفريقي، تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وإنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية الإفريقية.

¹ رؤوف بوسعيدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. 09، 2016، ص ص. 155-157

² حكيم غريب، "التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان"، 27 مارس 2017، في الموقع:

[http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-](http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism)

[transnational-counterterrorism](http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism)، تاريخ الدخول: 04-02-2018.

3. خدمة أهداف سياسة الجزائر الخارجية في دائرتها المغاربية:

سخرت الجزائر سياستها الإفريقية لخدمة أهداف سطرته في سياستها الخارجية إتجاه دائرة المغرب العربي، والتي تتمثل في حماية الأمن القومي الجزائري في دائرته المغاربية (التهديد المغربي)، عزل المغرب عن عمقه الإفريقي، وكسب التأييد والدعم لموقفها من قضية الصحراء الغربية، ولدعم نفوذها وتأثيرها في دائرة المغرب العربي.

4. تحقيق أهداف اقتصادية-تنموية:

تسعى السياسة الخارجية الجزائرية على غرار غيرها إلى تحقيق أهداف اقتصادية، وخدمة أغراض التنمية الاقتصادية الوطنية، وتتضح أهمية هذا النوع من الأهداف في سياسة الجزائر الخارجية من خلال الأهمية الكبيرة التي تمتع بها البعد الاقتصادي في أداء الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة¹، حيث سخر صانع السياسة الخارجية الرئيس "هوارى بومدين" جهود السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال لتلبية متطلبات الداخل التي تتعلق ببناء الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية، وهذا ما يسمى بـ "الوظيفة التنموية للسياسة الخارجية" لدرجة أن عملية صنع هذه السياسة في عهده، كانت تتم داخل وزارات الاقتصاد والصناعة حسب قول السيد بلعيد عبد السلام².

وفي سياق الوظيفة التنموية للسياسة الخارجية الجزائرية، قام صانع القرار بتوجيه نشاط الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق هدفين اثنين: هدف تحقيق السيطرة على الثروات الوطنية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وهدف النضال من أجل تمكين الأمم والشعوب الإفريقية وشعوب العالم الثالث بشكل عام من السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية، والتصرف فيها باستقلالية وحرية تامة³، وكان يهدف صانع القرار من وراء تحقيق هذه الأهداف إلى تدعيم وتعزيز الاستقلال السياسي للجزائر ودول القارة الإفريقية ودول العالم الثالث عامة باستقلال اقتصادي⁴.

¹ مصطفى بوطورة، "البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية"، صوت الأحرار، في الموقع: <http://sawtalahrar.net>، تاريخ الدخول: 25-01-2018.

² رابح لونيبي، مرجع سابق، ص ص 234-235.

³ Saïd Haddad, Op.Cit., p.03

⁴ مصطفى بوطورة، مرجع سابق.

تحقيقاً لأهداف السياسة الخارجية الجزائرية الاقتصادية-التنموية، ركز نشاط الدبلوماسية الجزائرية منذ عام 1967 على هدف تأمين الثروات الطاقوية والمعدنية نظراً لأهميتها ودورها الكبير في بناء الاقتصاد الوطني، وتمويل المشاريع التنموية في إطار الإستراتيجية التنموية الجديدة التي صاغها نظام "هوارى بومدين"¹. وبعد تأمين المحروقات عام 1971، توجه نشاط الدبلوماسية الجزائرية منذ عام 1972 على المستوى الدولي والإقليمي للنضال من أجل المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي المجحف لإدراك السلطة الحاكمة في الجزائر مدى أهمية تأثير طبيعة النظام الاقتصادي العالمي على مسار التنمية الداخلية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للجزائر²، ترجم هذا النشاط من خلال استضافة الجزائر للقمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في الفترة الممتدة ما بين 05-09 سبتمبر 1973 بحضور ممثلي 76 دولة و 14 ممثل لحركات التحرر، ولقد استطاعت الجزائر خلال هذه القمة التي تعد من أنجح قمم الحركة إقناعها بضرورة توسيع نضالها إلى الجوانب الاقتصادية من أجل إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي السائد الذي يقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف، واستبداله بنظام أكثر عدلاً، وتتويجا لجهود الجزائر، تمخض عن هذه القمة لأول مرة صدور بيانين، أحدهما سياسي يركز على قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، والآخر بيان اقتصادي، تضمن مجموعة من التوصيات تتعلق بمراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، والحث على ضرورة إيجاد آليات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للموارد الأولية، مع تصرفها التام بكل حرية وسيادة في مواردها الطبيعية³.

أصبحت الجزائر منذ انعقاد قمة حركة عدم الانحياز عام 1973 صوت العالم الثالث في المجال الاقتصادي، والمدافع عن قضاياهم وانشغالاتهم الاقتصادية، هذا ما دفعها إلى الدعوة لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول المواد الأولية في أبريل من عام 1974، والتي ألقى فيها الرئيس "بومدين" خطاباً قوياً، دعا فيه إلى ضرورة تحكّم بلدان العالم الثالث في مواردها الأولية، وتقديم المساعدات المالية والتجارية والتكنولوجية للدول النامية، وتخفيف أعباء مديونيتها، والدعوة إلى حوار شامل بين عالم الشمال المتقدم والجنوب المتخلف⁴، ولقد تكللت جهود الجزائر خلال هذه الدورة الاستثنائية بصدور وثيقتين تتمثلان في "إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" و "برنامج عمل من أجل إقامة

¹ بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 51، 49.

² رابح الونيسي، مرجع سابق، ص 235.

³ مصطفى بوطورة، مرجع سابق.

⁴ رابح الونيسي، مرجع سابق، ص 235.

نظام اقتصادي دولي جديد". وتدعيما من الجزائر لجهودها بشأن تغيير النظام الاقتصادي العالمي، طالبت بضرورة إصلاح المنظمات الدولية في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة من أجا ضمان تكفل أفضل بالمشاكل التنموية لعالم الجنوب، ولقد أسفرت الجهود في هذا الشأن خلال ترأس الجزائر لدورة الجمعية العامة التاسعة والعشرين عام 1974 عن إصدار لائحة الأمم المتحدة رقم 3362 بخصوص ديمقراطية المنظمات الدولية، والمصادقة أيضا على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول من خلال قرارها رقم 3281، الصادر بتاريخ 12-12-1974¹.

استغلت الجزائر في سياق سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية الاقتصادية، دورها النشط والفعال على مستوى حركة عدم الانحياز ومجموعة 77* ومنظمة الوحدة الإفريقية من أجل تشجيع وتعزيز مختلف أنواع علاقات التعاون والتضامن بين دول العالم الثالث وتفعيلها (علاقات جنوب-جنوب)²، ويشير دورها في هذه المنظمات إلى ربط الجزائر في سياستها الخارجية بين أهداف سياستها الداخلية وأهداف سياستها الخارجية الإفريقية والعالم ثالثة³، حيث تبنت الجزائر على المستوى الداخلي التوجه الاشتراكي الذي وجدت له ترجمة في سياستها الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية ودائرة العالم الثالث بشكل عام من خلال نضالها واهتمامها على المستوى الدولي بالقضايا الاقتصادية للدول الإفريقية ولدول العالم الثالث بشكل عام، وهذا ما يشير إلى وجود نوع من الاستمرارية والتواصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الموجهة إلى الدائرة الإفريقية ودائرة العالم الثالث، والبيئة الدولية العالمية⁴.

ولكن وبالرغم من اهتمام صانع القرار الرئيس "هوارى بومدين" بالبعد الاقتصادي في نشاط السياسة الخارجية الموجهة للدائرة الإفريقية لخدمة متطلبات وأغراض السياسة الداخلية في جانبها التنموي بناء على مقارنة اقتصادية بالدرجة الأولى، فرضتها إمكانات الدولة، وضرورات تحقيق الاستقلال السياسي والتنمية، والحصول على مكانة دولية⁵، ظل نصيب وحجم العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع

¹ مصطفى بوطورة، مرجع سابق.

* أنشأت "مجموعة 77" لغرض الاهتمام بتنمية عالم الجنوب، ولتحقيق عدالة أكثر في العلاقات الدولية بين عالم الشمال والجنوب خاصة في المجال الاقتصادي، ولقد كانت الجزائر أول دولة تحتضن أول اجتماع للمجموعة على المستوى الوزاري عام 1967 برئاسة وزير الخارجية آنذاك السيد "عبد العزيز بوتفليقة".

² مصطفى بوطورة، مرجع سابق.

³ Arslan Chikhaoui, Op., Cit., p.05

⁴ Idem.

⁵ بن جامين ستورا، مرجع سابق، ص. 61.

دول إفريقيا جنوب الصحراء قليلا، إذ لم تتجاوز نسبة المبادلات 1% من الحجم الإجمالي في نهاية السبعينات، مما جعل حجم التبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية خلال هذه الفترة ضعيفا سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات نظرا لقلّة عدد شركاء الجزائر الأفارقة¹، ولقد أدى ضعف العلاقات والمبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر ودول إفريقيا جنوب الصحراء إلى إعاقة حركية التعاون جنوب-جنوب الذي دعت وروجت له الجزائر، واستمر تهميش الجزائر للسوق الإفريقية لعقود طويلة، ويظهر هذا الغياب من خلال عدد الخطوط الجوية الرابطة بين الجزائر والدول الإفريقية، حيث أن الجزائر لا تملك خطوطا جوية كافية تربطها بعدد كبير من الدول الإفريقية باستثناء الخطوط الجوية الرابطة بينها وبين مالي، النيجر، السنغال، بوركينا فاسو والكويت ديفوار².

ويبرز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الإفريقي بالبعد الاقتصادي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث أبدى صانع السياسة الخارجية في الجزائر اهتماما كبيرا بتوجيه نشاط السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق أهداف اقتصادية تنموية خصوصا على مستوى دائرة تحركها الإفريقية، حيث جعل صانع السياسة الخارجية "رئيس الدولة" التعاون مع الدول الإفريقية أحد أولويات تحرك نشاط الجزائر الدبلوماسي في محيطها الإفريقي³، ويرجع هذا الاهتمام في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية بتحقيق أهداف تنموية إلى مجموعة من العوامل تتعلق بالبيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، فعلى مستوى البيئة الداخلية، تزامن هذا الاهتمام بوصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة عام 1999 الذي أولى للبعد الاقتصادي أهمية كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، منطلقا في ذلك من فكرة أساسية مفادها أن "الاقتصاد يحتل صدارة العلاقات الدولية"، وهذا ما جعله يوجه نشاط السياسة الخارجية الجزائرية لخدمة أغراض ومتطلبات السياسة الداخلية⁴، ورهانه الكبير في هذه السياسة على ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية¹، وسعيه أيضا إلى تنويع

¹ Said Haddad, Op., Cit., p.05

² Hani Ghoualmi, « Me.Karim Mahmoudi : l'Algérie néglige l'afrique ,son budget est marqué par un abus du sécuritaire », 04-05-2016, in :

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/04/budget-defense-interieur-n_9835892.html?utm_hp_ref=algeria&ir=Algeria, la date d'entrée : 08-04-2018

³ وهيبية دالح، "السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا (1999-2016)"، "المجلة الجزائرية للسياسات العامة"، ع.07، جوان 2015، ص.13

⁴ كلمة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو في إيطاليا بتاريخ 17 نوفمبر 1999، والتي جاء فيها: "...إن سياستنا الخارجية تدرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية..." (أنظر عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص.51)

علاقات الجزائر الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو على الصعيد الدولي في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف²، وإن تركيز اهتمام رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بعد تسلمه السلطة مباشرة على توجيه سياسة الجزائر الخارجية لتحقيق أهداف اقتصادية تتعلق بتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، يدل على تصوره البراغماتي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية³.

لقد كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر بشكل عام، وظروف الاقتصاد الوطني بشكل خاص، دورا في زيادة اهتمام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في سياسة الجزائر الخارجية بتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني الذي عرف خلال العشرية السوداء (1990-1999) توقفا في مسار التنمية لمدة تزيد عن العشر سنوات، فضلا عن الخسائر الكبيرة التي طالت البنى الاقتصادية التحتية والمنشآت والمؤسسات العمومية الاقتصادية⁴، ولقد تزامنت ظروف البيئة الداخلية مع تنامي موجة العولمة الاقتصادية والسياسية، وتزايد ضغوط البيئة الداخلية على الدول النامية والمتخلفة للاهتمام أكثر بتحقيق التنمية، وإرساء دعائم الديمقراطية والحكم الرشيد عبر فرض مجموعة من الشروط والإصلاحات على هذه الدول، تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والتنموية، وبعد صدور إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر عام 2000*، أصبح اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بتحقيق أهداف تنموية ضرورة ملحة بالنسبة

¹ كلمة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في منتدى العلاقات الخارجية بنيويورك، المنعقد في 21 سبتمبر 1999، والتي جاء فيها ما يلي: "...راهننت سياستنا الخارجية على الاستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها" (انظر: عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 56).

² كلمة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" خلال افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية بتاريخ 12 فيفري 2004، والتي جاء فيها ما يلي: "...إن الجزائر تواصل جهودها على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية" (أنظر: عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 55).

³ حديث السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في حوار له مع شبكة الأخبار العربية (ANN) في 08 جويلية 1999 والذي جاء فيه: "...أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح..." (انظر: عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 48).

⁴ درديش أحمد، كويحل فاروق، مرجع سابق، ص. 08.

* تم التوقيع على إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000 من طرف 192 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، وحوالي 23 منظمة دولية، ولقد ضم هذا الإعلان تحقيق مجموعة من الأهداف، اتفقت الدول الموقعة على تحقيقها مع حلول عام 2015، تتمثل هذه الأهداف في ما يلي: القضاء على الفقر المذقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقليل وفيات الأطفال، مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، كفاءة

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

إليها¹، زادت حاجة الجزائر إليها أكثر من أي وقت مضى في ظل تنامي خطورة التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في جميع أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، والتي مصدرها جواره الجنوبي في منطقة الساحل الإفريقي بسبب الهشاشة والفسل الدولاتي الذي تعرفه دول المنطقة.

وإدراكا من صانع السياسة الخارجية الجزائرية لحجم وخطورة التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها بيئة الجزائر الإقليمية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي على أمن الجزائر القومي في جميع أبعاده، واستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية، وضغوط البيئة الدولية، تبنى صانع السياسة الخارجية الجزائرية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" مقاربة تنموية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإفريقي، تركز على الجوانب الاقتصادية، و تجمع بين تحقيق الأمن والسلم وإقرار التنمية، وانطلاقا من رؤية صانع القرار القائمة على أساس تحقيق الأمن الداخلي (المحلي) كشرط ضروري وأساسي لنجاح مقارنته التنموية - الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة بدورها لن تتحقق إلا من خلال إجراء واتخاذ مجموعة من الإصلاحات والإجراءات على المستوى السياسي والأمني و الاقتصادي - الاجتماعي، عمد السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى إقرار قانوني الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وقام بإجراء مجموعة من الإصلاحات على مستوى البنية السياسية، وإصلاحات أخرى على مستوى البنية الاقتصادية تهدف إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وعصرنته.

أما على المستوى الإفريقي، فقد أبدى صانع السياسة الخارجية اهتماما كبيرا بتحقيق أهداف تنموية - اقتصادية في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية بشكل خاص من خلال مشاركة الجزائر في التأسيس لما يسمى بالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا-النيباد- التي تؤسس لمقاربة تنموية، تتزوج بين متغيري إقرار الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية، إدراكا منه بأن تحقيق الأمن المحلي ونجاح المقاربة التنموية الاقتصادية على المستوى الداخلي، يتوقف ويرتبط بتحقيق الاستقرار والأمن في بيئة الجزائر الإقليمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي تشكل في الوقت الحالي مصدرا للتهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري.

الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (انظر: الأهداف الإنمائية للألفية، موسوعة ويكيبيديا، 10 يناير 2018،

في الموقع: <https://ar.wikipedia.org> ، تاريخ الدخول: 26-01-2018)

¹ دريش أحمد، كويل فاروق، مرجع سابق.

وإلى جانب العوامل سالفة الذكر، فإن الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة منذ انخفاض أسعار البترول في صيف 2014، بالإضافة إلى عامل التنافس بين الجزائر والمغرب حول الزعامة والنفوذ في دائرة تحركهما الإفريقية، دفعت الجزائر أيضا إلى الاهتمام في سياستها الإفريقية بالبعد الاقتصادي بحثا عن تنويع مصادر دخل اقتصادها خارج قطاع المحروقات، ولهذا ترى الجزائر بأن الدفع بعجلة الاستثمار في إفريقيا هو الحل الملائم والأنسب لخروجها من التبعية للمحروقات التي تبقى أسعارها عرضة للتذبذب والانخفاض¹، كما تهدف الجزائر أيضا من وراء الاهتمام بهذا البعد في سياستها الخارجية إلى إثبات حضورها الاقتصادي في إفريقيا إلى جانب منافسها المغرب، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تفعيلها لدبلوماسيتها الاقتصادية في دائرة تحركها الإفريقية خاصة، وإن احتضان الجزائر لقمة "المنتدى الإفريقي للاستثمارات و الأعمال" المنعقد بالعاصمة الجزائرية مع مطلع شهر ديسمبر 2016، يعد مؤشرا مهما عن توجهات الجزائر الاقتصادية في سياستها الخارجية الإفريقية لأن الجزائر تريد من خلال تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية واحتضان هذا المنتدى، إعطاء بعد اقتصادي لعلاقتها مع الدول الإفريقية بدلا من بقاء علاقاتها مع هذه الأخيرة رهينة العلاقات السياسية².

ولكن وبالرغم من إدراك صانع السياسة الخارجية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لأهمية الأهداف الاقتصادية التنموية في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية، ومراهنته الكبيرة على دور الدبلوماسية الاقتصادية والمشاريع الاقتصادية لدفع حركية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية، يبقى مستوى وحجم العلاقات الاقتصادية البينية الجزائرية - الإفريقية ضعيفا لا يعكس درجة اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي في سياستها الخارجية اتجاه دائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص، والدائرة الإفريقية بشكل عام، والحال نفسها تعرفها العلاقات الاقتصادية الجزائرية - المغاربية في إطار تعثر مسار الإتحاد المغاربي، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الحضور الاقتصادي الضعيف للجزائر في الدائرتين المغاربية والإفريقية.

¹ نور الدين علوش، مناس جمال، "القارة بحاجة إلى مخطط مرشال لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية"، الحوار، 04 ديسمبر 2016، تاريخ الدخول: 01-02-2018،

في الموقع: <http://elhiwardz.com/national/68552>

² المرجع نفسه.

استنتجا مما تقدم، جاء اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي في سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية متأخرا لأن العلاقات الجزائرية - الإفريقية منذ الاستقلال هي علاقات مبنية بالدرجة الأولى على أساس سياسي، ويرجع هذا التأخر في اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي في سياستها الخارجية إلى مجموعة من العوامل والأسباب، منها ما هو مرتبط بالجزائر، ومنها ما هو متعلق بالاقتصاديات الإفريقية، وتشكل هذه العوامل عوائق وتحديات تواجه الاقتصاد الجزائري في مسعاها إلى الانفتاح على الأسواق الإفريقية، أهمها ما يلي¹:

- الطبيعة الاقتصادية الريعية للاقتصاد الجزائري إلى جانب تخلف اقتصاديات الدول الإفريقية، فضلا عن غياب التكامل بين الاقتصاد الجزائري واقتصاديات دول جنوب الصحراء، والاستقطاب الاقتصادي الكبير لاقتصاديات الدول الإفريقية والاقتصاد الجزائري من طرف اقتصاديات دول الشمال، بحيث ترتبط الجزائر اقتصاديا بدول الشمال المتقدم على حساب التوجه اقتصاديا نحو الجنوب، حيث يعد الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الرئيسي للجزائر، في حين تصنف الدول الإفريقية في مؤخرة قائمة شركاء الجزائر التجاريين².

- ضعف المبادلات الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية، حيث لا تمثل هذه المبادلات سوى

1.5 % فقط من مجموع التجارة الخارجية للجزائر.

- غياب دبلوماسية اقتصادية جزائرية في البلدان الإفريقية، وعدم توفر آليات لمرافقة المؤسسة الجزائرية الراغبة في الاستثمار في إفريقيا كالبنوك والنقل الجوي، بالإضافة إلى غياب الهياكل خاصة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية كالمستشارين الاقتصاديين التي من شأنها أن توفر تمثيل تجاري واقتصادي على مستوى قنصليات هذه الوزارة في البلدان الإفريقية، وهذا ما يعوق عملية البحث عن فرص للاستثمار في هذه البلدان، أو استقطاب استثمارات أجنبية للجزائر، كما أن مجهودات وزارة الشؤون الخارجية في هذا الشأن والمتعلقة بتسهيل مهام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، تبقى مجرد حبر على ورق أكثر منها إجراءات واقعية.

¹ حمزة عتيبي، مرجع سابق.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2016 (تعيين ماي 2017)، مرجع

سابق.

-تعتبر طبيعة المنظومة المصرفية الجزائرية، وطبيعة النصوص أو المنظومة القانونية المنظمة للشأن الاقتصادي و المعاملات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة من أهم العراقيل والتحديات التي تعوق مسار تطور ونمو الاقتصاد الوطني.

- غياب إستراتيجية جزائرية واضحة تحدد الأهداف المرجوة من دخول الأسواق الإفريقية، والفرص التي يمكن للجزائر أن توفرها للبلدان الإفريقية، خصوصا وأن السوق الإفريقية تعد متنفسا للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ولإنتاج الوطني بشكل عام بسبب ما توفره من فرص سانحة لدخول المنتج الجزائري لهذه الأسواق نظرا لقلّة والشروط والمقاييس المفروضة عليها مقارنة بالشروط والمقاييس المفروضة على السلع الجزائرية لدخول الأسواق الأوروبية والأمريكية مثلا وأسواق أجنبية أخرى¹.

- وجود منافسة كبيرة وحادة للاقتصاد الجزائري في الأسواق الإفريقية سواء كانت هذه المنافسة صينية أو تركية أو أوروبية أو مغربية، ولهذا يجب على الجزائر أن تقدم عروضاً وإجراءات اقتصادية كثيرة لاكتساح السوق الإفريقية التي يعد دخولها ليس بالأمر السهل بالنسبة للجزائر في ظل وجود منافسة اقتصادية حادة من اقتصاديات أجنبية أخرى².

- يتطلب الاستثمار في الدول الإفريقية رؤوس أموال كثيرة، ووجود مؤسسات مالية قادرة على تمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تحتاجها الدول الإفريقية، وهذا ما يشكل عائقاً أمام الجزائر خصوصا في ظل انخفاض أسعار البترول، وقلّة مداخل الخزينة العمومية.

وفي الأخير، يجب على الجزائر أن تراهن بشكل كبير على دبلوماسية اقتصاديتها الاقتصادية إذا أرادت اقتحام السوق الإفريقية، وذلك من خلال توفير وخلق تمثيل تجاري واقتصادي على مستوى قنصلياتها في كل البلدان الإفريقية للبحث عن فرص الاستثمار، وتسهيل عملية ولوج الأسواق الإفريقية³.

5. تحقيق أهداف ذات نزعة مثالية تتعلق برغبة الجزائر في دعم وإقرار السلم والأمن في القارة السمراء، وتمكين الشعوب الإفريقية من تقرير مصيرها سياسيا، وتعزيز استقلالها السياسي باستقلال

¹ حمزة عتبي، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

اقتصادي يضمن لها التصرف بحرية في ثرواتها الاقتصادية، وهذا ما يفسر سعي الجزائر إلى المشاركة في مسارات التسوية السلمية عبر لعب دور الوسيط لحل النزاعات الإفريقية¹، فضلا عن نضالها المستمر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لصالح قضايا إفريقيا السياسية والاقتصادية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية في المنطقة

يحدد الموقع الجغرافي للدولة طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها القومي، وإن موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الإفريقي جنوبا، يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيبوليتيكا تسمية قوس الأزمات الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي، التشاد والنيجر²، وتعد هذه المنطقة فضاءا جيوسياسيا حساسا للأمن القومي الجزائري لكونها تشكل حزاما أمنيا جنوبيا للجزائر، وعمقا إستراتيجيا لها نحو إفريقيا، وهذا ما جعل الشريط الساحلي الصحراوي يكتسي أهمية أمنية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل شساعة الرقعة الجغرافية الصحراوية لهذا الفضاء، ووجود كيانات سياسية (دول) تنعت بالفشل والهشاشة والعجز عن تأمين أقاليمها، مما يزيد من حجم تهديدات وتحديات الأمن الوطني³، وتزيد أهمية هذه المنطقة بالنسبة للأمن القومي الجزائري بسبب التداخل الاجتماعي في التركيبة المجتمعية مع مجتمعات دول الساحل الإفريقي خاصة مع دولتي مالي والنيجر من خلال عنصر الطوارق المنتشرين بين الجزائر ودول جوارها الجنوبي، فضلا عن عامل آخر مهم يتعلق بالأهمية الحيوية التي تكتسيها الصحراء الجزائرية بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتبارها مركز تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية⁴.

ونظرا للأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها دول هذه المنطقة في مقدمتها مالي، والتحديات الأمنية الكبيرة التي تفرضها هذه الأزمات بحكم الجوار الجغرافي على الأمن القومي الجزائري، زاد اهتمام

¹ مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن

الإقليمي"، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، ع.2، ديسمبر 2014، ص.09

² فول مراد، مرجع سابق، ص.90

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.58

⁴ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص.10

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الجزائر بجوارها الجغرافي الإفريقي بشكل كبير، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الأمني في تفسير اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية الإفريقية بدائرة الساحل الإفريقي منذ مطلع التسعينات.

إن إدراك صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية للأهمية الأمنية للفضاء الجيوسياسي الإفريقي جنوب الصحراء خاصة منطقة الساحل الصحراوي بالنسبة للأمن القومي الجزائري جاء في وقت مبكر منذ الاستقلال، وهذا ما تجلّى في تصريح الرئيس "هواري بومدين" بشأن الأهمية الأمنية للمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار¹، مع الإشارة إلى أن الأهمية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي لم تبرز بشكل كبير إلا مع مطلع عقد التسعينات على إثر انفجار أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بسبب المطالب الانفصالية للطوارق في كل من مالي والنيجر، ومنذ هذا التاريخ، بدأ اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي يأخذ منحى وبعدا أمنيا، جعل سياسة الجزائر الخارجية الموجهة لمنطقة الساحل الصحراوي تصطبغ بالطابع الأمني نظرا لإدراك الجزائر الأهمية الأمنية للدائرة الساحلية الصحراوية بالنسبة لأمنها القومي، وهكذا أصبحت قضية الطوارق والوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي في فترة التسعينات من أبرز محددات حركة الدبلوماسية الجزائرية في دائرتها الإفريقية، حيث فرض الوضع الأمني في المنطقة على الجزائر خلال هذه الفترة الاهتمام بجنوبها الصحراوي من جهة عبر إيجاد برامج ومشاريع تنموية في المناطق الجنوبية، وحتم عليها أيضا من جهة أخرى أن تتحرك دبلوماسيا من خلال لعب دور الوسيط بين حكومات المنطقة (النيجر ومالي) والمتمردين من الطوارق لتسوية واحتواء الأزمة².

وزاد اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية الموجهة للدائرة الإفريقية، وبشكل خاص بدائرة الساحل الإفريقي التي جعلت ضمن أولوياتها بعد انفجار أزمة شمال مالي عام 2013، وتفاقم مشكلة الطوارق في هذه المنطقة، وما انجر عنها من تهديدات لاتماتلية تهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري، ومن أبرز وأخطر التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري القادمة من منطقة الساحل الإفريقي ما يلي:

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 58.

² قط سمير، مرجع سابق.

- تنامي تهديد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة والجماعات المتطرفة في المنطقة كتنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد، وتنظيم الجماعة السلفية للجهاد، أنصار الشريعة، وتقوم هذه الجماعات بمجموعة من الأنشطة والأعمال الإرهابية التي تضمن لها الحصول على موارد مالية كاختطاف الرهائن وطلب الفدية، وعملية الاغتيالات، ولقد ساعد انفجار الأزمة الليبية على حصول هذه التنظيمات على الأسلحة والعتاد العسكري، ومن أبرز الأعمال الإرهابية التي قامت بها هذه الحركات والتي هددت من خلالها الأمن القومي الجزائري هجومها على المجمع الغازي "تقننورين" في أقصى الجنوب الشرقي للجزائر في جانفي 2013، وإلى جانب هذه التنظيمات، يوجد تنظيم آخر أقل تطرفا كتنظيم أنصار الدين الذي يقود تمرد الطوارق في الشمال المالي، وإن نشاط هذه التنظيمات ينتشر ويتمركز في مناطق جغرافية حدودية مع الجزائر كالحدود المالية -الموريتانية، الشمال مالي، الحدود المالية-النيجيرية وشمال تشاد، وهذا ما يزيد من حجم خطورة هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري¹.

- زيادة تدفق عدد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الهاربين من الحروب إلى دول الجوار بأعداد كبيرة خاصة إلى الجزائر التي تعتبر إلى جانب بعض دول المغرب العربي منطقة عبور بالنسبة للأفارقة إلى الضفة الأوروبية²، حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة بأن المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الأفارقة نحو دول الجوار للوصول إلى أوروبا يقدر بحوالي 300000 شخص سنويا، كما أعلنت إحصائيات رسمية بالجزائر بأنه يعيش في الجنوب الجزائري ما يناهز 20000 شخص من مالي والنيجر من أصول ترقية، يحوز حوالي 75% منهم على الجنسية الجزائرية، وينتقل الباقون بحرية ودون رقابة رسمية على الحدود الجزائرية مع دول جوار الساحل الإفريقي³، وتعتبر ولاية تمنراست الواقعة على

¹ عمر فرحاتي، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة في ملتقى المؤتمر المغربي الدولي حول "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات -التحديات"، المنعقد يومي: الأربعاء والخميس: 28/27 فيفري 2013، جامعة تبسة، ص.ص 15-16

² المرجع نفسه، ص.ص 17.

³ ظريف شاكور، "معظلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.13، جوان 2016، ص.ص 18.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الحدود مع مالي والنيجر أكبر نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة باتجاه ولايات الشمال الجزائرية ثم إلى أوروبا¹.

- خطر انتشار واستفحال نشاط جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أنواعها، حيث تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكبر وأكثر المناطق في إفريقيا التي تعرف نشاطا متزايدا لمختلف صور الجريمة المنظمة خاصة ما تعلق بتهريب وتجارة الأسلحة، وتجارة المخدرات²، وتعد هذه الأخيرة من أخطر التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في الوقت الراهن، خصوصا في ظل الانكشاف والهشاشة الأمنية للأمن القومي الجزائري في الجنوب، وطول الحدود البرية مع جارتها الليبية، بالإضافة إلى قرب الجزائر الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وضعف الرقابة الأمنية على الحدود الجغرافية لهذه الدول، مما يسهل عملية اختراقها³.

- إمكانية تواجد قواعد عسكرية أجنبية بجوار الحدود الجزائرية الجنوبية، وهذا ما يزيد من الاختراق الأمني للمنطقة، ويعرض الأمن القومي الجزائري للتهديد والخطر⁴.

أدت هذه الظروف والتهديدات جميعها إلى زيادة مستوى اهتمام الجزائر الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي، مما جعل سياستها الإفريقية اتجاه المنطقة في السنوات الأخيرة تتسم بغلبة وهيمنة الطابع الأمني، وفرض عليها هذا الوضع جعل الدائرة الساحلية الصحراوية في سلم أولويات أجندة سياستها الخارجية الموجهة لمحيطها الإقليمي الإفريقي جنوب الصحراء⁵، فضلا عن لعب الجزائر لدور هام ورئيسي في المعادلة الأمنية في إفريقيا، والدليل على ذلك مساهمتها الكبيرة في إيجاد وصياغة

¹ حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل"، 30 ماي 2017، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=46858>، تاريخ الدخول: 2018-04-11

² سعيد درويش، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون

الدولي الجنائي"، *حوليات جامعة الجزائر*، ع. 26، ج. 1، نوفمبر 2014، ص. 17.

³ حفيان عبد الوهاب، مرجع سابق.

⁴ عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص. 19.

⁵ قط سمير، مرجع سابق..

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

إستراتيجية إفريقية أمنية لمحاربة الإرهاب¹، وتسخير الجزائر جهود سياستها الخارجية الموجهة لدائرتها الإفريقية في الوقت الراهن للدفاع عن أمنها القومي كأولوية من أولويات سياستها الخارجية الإفريقية².

وتسعى الجزائر من خلال نشاط دبلوماسيتها الأمنية في دوائر محيطها الإفريقي وبالتحديد في دائرة الساحل الإفريقي إلى لعب دور إقليمي ريادي في مجال مكافحة الإرهاب مدفوعة في ذلك أولا بدافع المحافظة على استقرارها وأمنها الداخلي³، وثانيا بدافع بحثها عن تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، واكتساب الهيبة والنفوذ في فضاءها الإقليمي المغاربي والإفريقي (الساحل الإفريقي)، وذلك من خلال استغلال دورها ومجهوداتها في مجال مكافحة الإرهاب وحل الأزمات التي تعرفها بعض دول منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي⁴ للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية⁵.

¹ « Messahel souligne le rôle important de l'Algérie dans la sécurité en Afrique », Lundi 02 mai 2016, in : <http://www.aps.dz/algerie/41490-messahel-souligne-le-r%C3%B4le-important-de-l-alg%C3%A9rie-dans-la-s%C3%A9curit%C3%A9-en-afrique>.la date d'entrée :10-04-2018

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.58

³ درديش أحمد، كويحل فاروق، مرجع سابق، ص.10

⁴ Tewfik Hamel, Op., Cit., p.151

⁵ عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص.136

المبحث الثاني: أدوات ومقاربات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر

محيطها الإفريقي

يستلزم تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتي حركتها الإفريقية والمغربية، تعبئة وحشد وتوظيف الموارد المادية وغير المادية اللازمة، واختيار الأدوات والوسائل المناسبة، وتبني المقاربات الناجعة في إطار إستراتيجية واضحة ومحددة تساعد على ترتيب أهداف السياسة الخارجية الجزائرية حسب أولوياتها، وتمكنها من انتقاء الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيقها بما يتناسب مع الإمكانيات والمقدرات القومية التي تتمتع بها الجزائر، وبما يمكنها أيضا من لعب أدوار إقليمية فاعلة في دوائر محيطها الإفريقي، ولقد اختار صانع القرار الجزائري الأداة الدبلوماسية كوسيلة وأداة رئيسية لتحقيق أهداف سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإفريقي سواء في دائرة المغرب العربي أو دائرة إفريقيا جنوب الصحراء، ويستمر اعتماد الجزائر على هذه الأداة في تحقيق أهدافها الخارجية إلى يومنا هذا، كما اختار صانع القرار الجزائري إلى جانب هذه الأداة الوسائل الاقتصادية مستغلا حجم وطبيعة الإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها الجزائر، أما عن مقاربات السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتي حركتها المغربية والإفريقية، فلقد جاءت هي الأخرى متأثرة بظروف ومتطلبات ومستجدات بيئة الجزائر الداخلية والإقليمية، ومتكيفة مع تحولات بيئتها الدولية.

المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية

إن اختيار صانع القرار الجزائري أدوات ووسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي خاصة الأداة الدبلوماسية، جاء متأثرا بطبيعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، وطبيعة أهدافها وتوجهاتها، ومتأثرا أيضا بطبيعة أدوار الجزائر الإقليمية، وحجم وطبيعة إمكانياتها ومواردها المتوفرة، فضلا عن مراعاة الجزائر أثناء اختيارها لوسائل تنفيذ سياستها الخارجية ظروف بيئتها الداخلية وظروف بيئتها الإقليمية المغربية والإفريقية، مع الإشارة إلى أن اعتماد الجزائر في سياستها الخارجية على الأداة الدبلوماسية يبرز بشكل كبير في دائرة تحركها الإفريقية أكثر من غيرها.

1. الأداة الدبلوماسية:

اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق أهدافها في محيطها الإفريقي سواء في دائرة المغرب العربي أو الدائرة الإفريقية الأداة الدبلوماسية، وتتجلى مظاهر استخدام الجزائر للأداة الدبلوماسية في سياستها الخارجية في الدائرتين، وبشكل خاص في الدائرة الإفريقية من خلال حرصها الكبير مباشرة بعد الاستقلال على أن يكون لها حضور وتمثيل دبلوماسي في أكثر من نصف دول القارة الإفريقية بغرض إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع هذه البلدان لبناء مستقبل القارة السمراء، ولهذا اعتبرت السلطة الجزائرية فتح سفارات في الدول الإفريقية من أولويات سياسة الجزائر الخارجية آنذاك¹، حيث عززت الجزائر منذ سنة 1978 تمثيلها الدبلوماسي في جميع أنحاء القارة الإفريقية عبر فتح سفارات، وتعيين سفراء وممثلين دبلوماسيين في أغلب الدول الإفريقية*، وبهذا حصلت إفريقيا على حصة الأسد في حجم التمثيل الدبلوماسي الجزائري اتجاه العالم بشكل عام، ويشير هذا إلى أهمية النشاط الدبلوماسي الذي مارسه الجزائر في فضائها الإفريقي، وضاعفت الجزائر عدد سفاراتها بالقارة السمراء خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات، قابله زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية لهذه الأخيرة بالجزائر².

يظهر حرص الجزائر على تكثيف تمثيلها الدبلوماسي عبر إنشاء سفارات لها في القارة الإفريقية أهمية المحيط الإفريقي القاري في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يتركز حضور أكبر عدد من السفارات الجزائرية على المستوى العالمي في القارة السمراء، وهذا ما يدل عليه ترتيب القارات حسب عدد السفارات الجزائرية الموجودة فيها، إذ تحتل القارة الإفريقية المرتبة الأولى في ترتيب القارات وفق معيار عدد السفارات الجزائرية المتواجدة فيها، ثم تليها القارة الآسيوية، ثم القارة الأوروبية، وفي الأخير

¹ Mohamed Nouredine DJOUDI, « La diplomatie algérienne en Afrique, » Mai 2016, in : http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=3148, la date d'entré : 15-03-2018

* عينت الجزائر خلال عام 1978 خمسة عشر منصبا (15) دبلوماسيا باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، مقابل 11 منصب دبلوماسي باتجاه العالم العربي، و06 مناصب اتجاه الدول الاشتراكية، و09 مناصب في قارة آسيا، و05 مناصب في أمريكا اللاتينية، و11 منصبا باتجاه أوروبا وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1979، ارتفع عدد المناصب الدبلوماسية الجزائرية إلى ما يتراوح عشرين منصبا.

²Nicole Grimaud, Op., Cit., p.412

القارة الأمريكية*، وهذا ما يشير إلى أن المحور المفضل للجزائر في إستراتيجيتها الدبلوماسية هي القارة الإفريقية¹.

اعتمدت الجزائر على أشكال متعددة للدبلوماسية، أبرزها دبلوماسية القمم والمؤتمرات، حيث اعتمدت الجزائر على هذا النوع من الدبلوماسية الذي يتم عبر تنشيط وتفعيل دبلوماسيتها داخل البناءات أو المؤسسات العضوية القارية والإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت أحد الأعضاء المؤسسين لها، ومنظمة الإتحاد الإفريقي حاليا، وإتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى دور الجزائر الفاعل في إطار هيئة الأمم المتحدة خصوصا في ما يتعلق بالدفاع والمرافعة عن قضايا إفريقيا²، حيث تقوم الجزائر بتفعيل آليات الإتحاد الإفريقي للمرافعة عن انشغالات القارة الإفريقية على مستوى مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة، كما تدافع الجزائر باستماتة واهتمام كبير إلى جانب دولة جنوب إفريقيا عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية³، ويرجع اعتماد الجزائر على دبلوماسية القمم والمؤتمرات لتنفيذ سياستها الخارجية سواء في دائرة تحركها المغاربية أو الإفريقية خاصة، نظرا لارتباط نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا بشكل كبير بنشاطها ومكانتها داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي اعتبرت ميدانا لنشاط سياسة الجزائر الإفريقية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لأن الجزائر تتفاعل مع الدول الإفريقية التي تنتمي إلى دوائر فرعية ضمن دائرة حركتها الإفريقية بشكل عام من خلال المؤسسات الإفريقية التكاملية أكثر من تفاعلها معها عبر علاقات ثنائية، أو عبر منظمات جهوية، وتأتي على رأس هذه المنظمات "منظمة الإتحاد الإفريقي" "منظمة الوحدة الإفريقية سابقا" التي تعتبرها الجزائر مجالا لتجسيد مبادئها، وتحقيق أهدافها

* يتركز أكبر عدد من السفارات الجزائرية بالقارة الآسيوية في منطقة الشرق الأوسط، لأن المصلحة الإستراتيجية للدبلوماسية الجزائرية تتمركز في هذه المنطقة. أما على مستوى القارة الأوروبية، تحضأ أوروبا الغربية بتواجد أكبر عدد من السفارات الجزائرية مقارنة بأوروبا الشرقية وأوروبا الشمالية، في حين تعتبر أوروبا الوسطى المنطقة الأوروبية الأكثر أهمية بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية بالنظر إلى المصلحة الدبلوماسية للجزائر. وفي القارة الأمريكية، تأوي أمريكا الجنوبية أكبر عدد من السفارات الجزائرية، ويغيب حضور هذه الأخيرة في أمريكا الوسطى، أما المصلحة الدبلوماسية للجزائر فإنها تتمركز بشكل كبير في أمريكا الشمالية.

¹ Moulay Hicham Mouatadid, *Le guide diplomatique du Maghreb* (Montréal : Association Culturelle Passerelle), pp.32-33

² رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص.155

³ درديش أحمد، كويحل فاروق، مرجع سابق، ص.11

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

خاصة ما يتعلق بكسب دعم دول القارة لسياسة الجزائر الإفريقية، وتأييد مواقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية¹، ومنبعا للدفاع عن قضايا إفريقيا السياسية والاقتصادية.

كما تسخر الجزائر الأداة الدبلوماسية التي تعتمد عليها في تنفيذ سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي لإقرار الأمن والسلم الإفريقي، وهذا ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية، ويتجلى اعتماد الجزائر هذه الأداة من خلال دور نشاطها الدبلوماسي في حل الكثير من النزاعات الإفريقية بالطرق والوسائل السلمية أو التخفيف من حدتها عبر جهود الوساطة التي قادتها الجزائر لحل النزاع الذي كان قائما بين مالي وبوركينا فاسو، وتوسطها لحل النزاع التشادي - الليبي سنة 1989 الذي كان للجزائر دورا كبيرا في حله من خلال دورها المؤثر في اللجنة المختصة بمتابعة النزاع التي أنشأتها هيئة منظمة الوحدة الإفريقية عام 1977²، وتوسطها لحل النزاع الإثيوبي-الإريتري في منطقة القرن الإفريقي، وجهود الوساطة التي بذلتها وتبذلها لحل أزمة الطوارق بمالي والنيجر في منطقة الساحل الإفريقي، ولقد دفعت جهود الوساطة الجزائرية منظمة الأمم المتحدة إلى اعتبار الجزائر شريكا مهما في عملية صنع السلام في المنطقة³.

ويضاف إلى جهود الوساطة الجزائرية في إطار الدبلوماسية الوقائية، دورها في إنشاء "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" عام 2002، وتأسيس منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول" في 13 ديسمبر 2015 بالجزائر العاصمة، ودور الجزائر الفعال في إيجاد "آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل"، ومشاركتها أيضا في تكوين "قدرة إقليم شمال إفريقيا" كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، حيث تشارك فيها الجزائر بوحدات معتبرة من قوات الأمن والجيش والشرطة⁴.

تستخدم الجزائر الأداة الدبلوماسية أيضا في لعبها لأدوار إقليمية بارزة سواء في دائرة المغرب العربي أو في الدائرة الإفريقية، حيث اعتمدت هذه الأداة للعب دور الداعم والمؤيد لحركات التحرر الإفريقية، وبشكل خاص لدعم وتأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ اندلاع أزمة الصحراء الغربية في منتصف السبعينات، ولقد كان لنشاط الدبلوماسية الجزائرية داخل منظمة الوحدة الإفريقية دورا كبيرا في تدويل القضية الصحراوية، وتحصيل مكتسبات هامة للشعب الصحراوي، في مقدمتها اعتراف

¹Nicole Grimaud, *Op., Cit.*, p.413

²*Ibid.*, p.414

³ رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص. 156.

⁴ لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص. 555.

الكثير من الدول الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية، وتستمر الجزائر في استخدام الأداة الدبلوماسية إلى يومنا هذا لمساندة الشعب الصحراوي، وكسب التأييد لموقفها من القضية.

وكما سبق القول، لقد جاء اتخاذ الجزائر للأداة الدبلوماسية كأداة أساسية ورئيسية لتنفيذ سياستها الخارجية في دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية متأثرا بمجموعة من العوامل، ترتبط بطبيعة النسق العقدي الوطني، وطبيعة مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدائرتين، بالإضافة إلى طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر، وطبيعة الأدوار الإقليمية التي تلعبها في هذه الدائرتين خصوصا ما يتعلق بدور الوسيط ودور الداعم لحركات التحرر (جبهة البوليساريو)، كما أثرت طبيعة وخصائص بيئة الجزائر الإفريقية سواء من حيث انشغالات القارة السياسية والاقتصادية، أو خاصة النزاعات البنينة الإفريقية في اعتماد الجزائر لهذه الأداة للدفاع عن قضايا إفريقيا وانشغالاتها، أو لحل نزاعاتها، وتلعب الخبرة والحنكة الدبلوماسية، والقدرة الكبيرة التي تتمتع بها القيادة السياسية الجزائرية في استخدام هذه الأداة لتحقيق أهداف الجزائر الخارجية، دورا في اختيار صانع القرار لهذه الوسيلة لتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية صيتا وسمعة دولية، وأكسب الجزائر هوية دولية خاصة بها، ومعرفة لها على المستوى الدولي كدولة محترمة لسيادة الدول، وغير مستعدة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وصورته المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كطرف ثالث غير منحاز¹.

- تفعيل الجزائر لنشاط دبلوماسيتها الأمنية والدينية والاقتصادية:

تأثر توجه واهتمام نشاط الجزائر الدبلوماسي بظروف ومعالم البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي التي فرضت مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية على الأمن القومي الجزائري بسبب الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتتها كل من تونس وليبيا في جوار الجزائر المغاربي، وشهدتها مالي في جوار الجزائر الجنوبي، ولقد دفعت هذه الظروف الجزائرية إلى التركيز في سياستها الخارجية على هدف حماية الأمن القومي الجزائري، والإهتمام أكثر بالبعد الأمني، وهذا ما انعكس على توجه نشاط الدبلوماسية الجزائرية الذي طغى عليه التوجه الأمني الإنساني (الأمن بمفهومه

¹ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 87.

اللين¹ في إطار ما يعرف ب"الدبلوماسية الأمنية"²، كما دفعت هذه الظروف الجزائر أيضا في سياق سعيها إلى حماية أمنها القومي إلى تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الدينية أو الدبلوماسية الروحية، وتهتم الجزائر في السنوات الأخيرة إلى جانب تفعيل نشاط دبلوماسيتها الأمنية ونشاط دبلوماسيتها الدينية بتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية التي أصبح الاهتمام بها ضرورة ملحة في نشاط الجزائر الدبلوماسي إتجاه دائرة تحركها الإفريقية بشكل خاص بسبب مجموعة من الظروف تتعلق بمتطلبات بيئة الجزائر الداخلية الاقتصادية خاصة، وظروف أخرى ترتبط ببنيتها الإقليمية والدولية.

أ. الدبلوماسية الأمنية:

يشير مفهوم الدبلوماسية الأمنية إلى تسخير الدولة لنشاطها وجهودها الدبلوماسية لتحقيق وخدمة أغراض وأهداف أمنية بالدرجة الأولى، تتعلق بحماية أمنها القومي، ونظرا للاهتمام الكبير الذي توليه الدبلوماسية الجزائرية في العقود الأخيرة للبعد الأمني ولقضايا مكافحة الإرهاب ونشاط الجريمة المنظمة، وسعيها الحثيث للبحث عن سبل وآليات لحماية أمنها القومي، ولتحقيق الأمن في محيطها الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، نعت نشاط الدبلوماسية الجزائرية في المجال الأمني بالدبلوماسية الأمنية، لم تجد الجزائر أمامها سوى خيار مضاعفة جهودها في مجال مكافحة الإرهاب داخليا وإقليميا عبر تفعيل نشاطها الدبلوماسي الأمني على مستوى دائرتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي³.

إن تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الأمنية، واعتمادها لها كأداة ومقاربة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي خلال العقود الأخيرة، جاء استجابة لضرورة الدفاع عن الاستقرار والأمن الوطني الذي ترى الجزائر بأنه لن يتحقق إلا بتحقيق الأمن والاستقرار

¹ د.ذ.ك"انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، حوار أجرته يومية "الشعب" مع الخبير الاستراتيجي والأمني الدكتور "حكيم غريب"، 22 ديسمبر 2015، في الموقع:

<http://www.ech-chaab.com/ar/widgetkit>، تاريخ الزيارة: 29-01-2018.

² بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012. في

الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>

³ باخوية دريس، غريسي فاطمة الزهراء، "دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل

2014 بجامعة تبسة، ص ص. 01-02

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الإقليمي، كما تهدف الجزائر أيضا من وراء تفعيل نشاطها الدبلوماسي الأمني إلى لعب دور إقليمي فعال في مجال مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن والسلم بالمنطقة لضمان حماية مصالحها في المقام الأول¹، ولاكتساب مكانة على المستوى الإقليمي والدولي².

كرست الجزائر جهود دبلوماسيتها الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق هدفين رئيسيين: الهدف الأول يرتبط بسعي الجزائر إلى إيجاد آليات وميكانيزمات قانونية وسياسية دولية وإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، والهدف الثاني يتعلق بتفعيل سبل وآليات التعاون الدولي والإقليمي لمحاربة ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود، ولقد أسفرت جهودها على المستوى الإقليمي عن تبني الدول العربية "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، حيث تم إبرام هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ 22 أبريل 1998، تبعتها تبني المؤتمر العربي الثاني عشرة لمكافحة الإرهاب المنعقد بتونس في 24 جوان 2009 التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، كما أفضت جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على المستوى الإفريقي إلى توقيع "الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته" الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية، وتعزيزا لهذه الاتفاقية، تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر عام 2002، تمخض عنها إنشاء "المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب" بتاريخ 13 أكتوبر 2002، وفي نفس الإطار، كان نشاط دبلوماسية الجزائر الأمنية وراء صدور قرار الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى ضرورة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

وفي أبريل 2012، نجحت الجزائر في إقناع المشاركين في "المنتدى الشامل ضد الإرهاب" الذي نظم بالجزائر العاصمة بالمصادقة على "مذكرة الجزائر" حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها، وكللت جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الندوة 16 لقمة دول عدم الانحياز المنعقدة في أوت 2012 بصور قرار

¹ درديش أحمد، كويحل فاروق، مرجع سابق، ص. 05.

² المرجع نفسه، ص. 04-05.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

يدين الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية¹، ولقد ساهمت جميع الاتفاقيات التي كان للجزائر دورا في التوقيع والمصادقة عليها إفريقيا وعربيا في تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الظاهرة الإرهابية².

نجحت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية أيضا إلى حد ما في دفع عجلة مبادرات التعاون الإقليمي على مستوى دائرتي المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة لمكافحة هذه الظاهرة، وهذا ما تجسد على المستوى المغربي من خلال مبادرات التنسيق الأمني التي قامت بها الجزائر في إطار ثنائي وثلاثي مع دول جوارها المغربي تونس وليبيا بسبب تعذر عملية التنسيق الأمني الإقليمي في إطار جماعي يضم جميع دول المغرب العربي في ظل الصراع السياسي بين الجزائر والمغرب، وهذا ما دفع الجزائر إلى اللجوء لمبادرات التنسيق الثنائي³، تجسدت في عقد مجموعة من الاتفاقيات في المجال الأمني بين الجزائر من جهة وتونس وليبيا من جهة ثانية، تتعلق بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الإستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب، واستفادة كل من ليبيا وتونس من خبرة الجزائر الاحترافية في مجال مكافحة الإرهاب، ولقد تمخض عن هذه الجهود، بناء منظومتين عسكريتين لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس، والجزائر وليبيا⁴.

كما نجحت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على مستوى دائرة الساحل الإفريقي في إيجاد مبادرات للتعاون والتنسيق الأمني بينها وبين دول الساحل الإفريقي، تجلت في الندوة الوزارية لبلدان الساحل الإفريقي المنعقدة في شهر مارس 2010، والتي كان لها دور في تنشيط آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية⁵، ولقد أفضت جهود التنسيق هذه خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربع في 14 أوت 2009 إلى إنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك بين الجزائر ودول الساحل مقرة تمنراست الجزائرية، لتتطور هذه المبادرة إلى تعاون عملياتي، تدعم بوحدة

¹ غرابي ميلودة، "ما هي الإستراتيجيات الأمنية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل النجاهل الدولي سابقا"، الحوار المتمدن، ع. 24، 5411-01-2017، في الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=545838>، تاريخ الدخول: 2018-01-21

² منير موسى أبو رحمة، مرجع سابق، ص. 20.

³ درديش أحمد، كويحل فاروق، مرجع سابق، ص. 06.

⁴ المرجع نفسه، ص. 10.

⁵ غرابي ميلودة، مرجع سابق.

الاتصال والتواصل على المستوى الاستراتيجي منذ عام 2010، وأصبحت تسمى بدول الميدان عام 2011 لتضم كلا من: الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا¹، وتهدف الدبلوماسية الأمنية الجزائرية من وراء تأسيس هذا النوع من التجمعات الإقليمية الأمنية إلى احتواء تنظيم القاعدة الذي ينشط في بلاد المغرب العربي والساحل الإفريقي، وقطع الإمداد والدعم عن جماعته الناشطة بالمنطقة، وإلى الحيلولة دون لجوء دول المنطقة إلى التدخل الأجنبي لحل أزماتها².

وساهمت جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية أيضا في إنشاء منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية، أو ما يعرف بـ"الأفريبول" Afripol*، مهمتها الأساسية تتمثل في تسهيل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية بخصوص الجريمة الدولية والإرهاب والمخدرات والتجارة بالأسلحة في إفريقيا، وذلك من خلال وضع أنظمة اتصال عصرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، وتلعب الجزائر دورا مهما داخل هذه المنظمة، يتجلى هذا من خلال تعزيز هذه المنظمة بتشكيل المديرية العامة للأمن الوطني "نظام الاتصال الشرطي لأفريبول" من أجل تعاون شرطي إفريقي فعال، يمكن من الربط بين الدول الإفريقية من خلال قاعدة بيانات مشتركة متعلقة بشكل خاص بالأشخاص المبحوث عنهم أو البلاغات ذات الصلة بالمكافحة الفعالة لمختلف أشكال الجريمة³.

إن تكثيف الجزائر لنشاط دبلوماسيتها الأمنية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية، وبشكل خاص تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، أدى إلى طغيان التوجه الأمني على حركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي في العقود الأخيرة بسبب الأهمية والأولوية التي توليها الجزائر في سياستها الخارجية للجانب الأمني على حساب التنمية الوطنية⁴ في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما قد يؤثر سلبا على مقاربة الجزائر

¹ باخوية دريس، غريسي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص. 14.

² المكان نفسه.

* أنشأت منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "African Criminal Police Organisation" في 13 ديسمبر 2015 في الجزائر، تتكون هذه المنظمة التي تعد أكبر منظمة شرطة في القارة الإفريقية من قوات الشرطة لـ 41 دولة، مقرها الجزائر العاصمة.

³ إسلام كعبيش، "تعاون أمني مكثف مقابل جمود اقتصادي: الجزائر أمام محك استعادة دورها في إفريقيا"، 23 يناير 2018، في الموقع: <http://www.eldjaironline.net>، تاريخ الدخول: 2018-02-22.

⁴ د.ذ.ك، "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، مرجع سابق.

الاقتصادية والتنمية على المستوى الداخلي¹، ويؤدي على المستوى الخارجي لمنح الأولوية للدبلوماسية الأمنية على حساب الدبلوماسية الاقتصادية، مما يحول دون تحقيق السياسة الخارجية الجزائرية نوعاً من التقدم² باتجاه تحقيق أهدافها الخارجية في دائرة تحركها الإفريقية في إطار نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية ومقاربتها التنموية من خلال مبادرة "النيباد".

ب. الدبلوماسية الدينية (الدبلوماسية الروحية):

تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية، وبالتحديد اتجاه دائرة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة على ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الروحية أو الدبلوماسية الدينية، ولقد زاد إدراك الجزائر لأهمية البعد الديني في سياستها الخارجية اتجاه دائرة الساحل الإفريقي بعد إقدام المغرب على تفعيل دبلوماسيتها الدينية بشكل بارز ونشط في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا منذ عام 2009 خصوصاً بعد تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف في المنطقة، وسعي المغرب إلى تعزيز وتقوية حضورها الروحي، وعملها على الاضطلاع بدور إقليمي لمحاربة هذه الظواهر في فضاءها الإفريقي من خلال الاهتمام بالبعد الديني في سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها في الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا عبر اعتماد آلية الدبلوماسية الدينية التي تساهم بشكل كبير في إحياء الروابط الروحية بين الزوايا الدينية في الساحل الإفريقي وإمارة المؤمنين ممثلة في "الملك" بالمغرب³.

تعرف الدبلوماسية الدينية أو الروحية بأنها: "تلك التفاعلات والاتصالات الدورية المستمرة أو الموسمية بين الفاعلين السياسيين ومشايخ الطرق الصوفية التي تحظى بانتشار واسع بين عدد كبير من المريدين والأتباع" أو هي: "ذلك الدور السياسي الذي يجعل من الطريقة الصوفية سياقاً إستراتيجياً في العلاقات الدولية، والحرص الدائم على توظيف هذه الطرق في المجالات الدبلوماسية"⁴. ويشير مفهوم

¹ درديش أحمد، كويلح فاروق، مرجع سابق، صص 10-11

² عثمان لحياني، "الجزائر... دبلوماسية الأزمات وخسارة المصالح"، العربي الجديد، نوفمبر 2015، في الموقع:

الجزائر-دبلوماسية الأزمات-وخسارة المصالح/2015/11/8/www.alaraby.co.uk/politics تاريخ الدخول: 27-

2018-01

³ عبد النبي عيدودي، مرجع سابق.

⁴ بوشيش رفيق، "دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة حالة الطريقة التيجانية ودورها في تدعيم

السياسة الجزائرية الإفريقية"، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد

يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية، صص. 03

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الدبلوماسية الدينية أيضا إلى تسخير مختلف القنوات الدينية لدعم علاقات الدولة الخارجية، وتعزيز موقفها السياسي¹ إزاء قضايا معينة، وتكريس حضورها الديني في فضاءات جغرافية تحظى بأهمية في سياسة خارجية الدولة*.

يرجع تاريخ ظهور الدبلوماسية الدينية إلى العهد الإغريقي، حيث كان يتم تسخير بعض رجال الدين كموفدين دبلوماسيين، وتكليفهم بحمل رسائل، يبلغون فيها رغبة الملك أو القائد في الحوار والتفاوض في القضايا السياسية، وتعتبر الدبلوماسية الدينية نمطا من أنماط الدبلوماسية الموازية* التي تعتمد في جلب المصالح وحل المشكلات العالقة على قوة تأثير شخصيات فكرية علمية أو دينية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مكانة اجتماعية أو روحية في الأوساط الشعبية ودوائر السلطة الرسمية، تؤهلها لأداء هذه المهام والوظائف².

تزرخ الجزائر بموروث ديني (روحي) صوفي هام، يتمثل في مجموعة من الطرق الصوفية التاريخية، أبرزها الطريقة الرحمانية، التجانية، القادرية، العلوية، الجزولية، العساوية، السنوسية، الهبرية البلقايدية وغيرها، وتتجلى مظاهر اهتمام الجزائر بتفعيل دبلوماسيتها الدينية وبملف الزوايا الصوفية من خلال سعيها إلى استقطاب أتباع ومريدي الطرق الصوفية (التيجانية والقادرية خاصة) المنتشرين في مختلف أنحاء

¹ د.د.ك، "الدبلوماسية الروحية في خدمة الوحدة الترابية"، في الموقع: <https://www.nador24.com>، تاريخ الدخول: 13-02-2018

* وهناك من يعرف الدبلوماسية الروحية أو الدينية أيضا بأنها: "محاولة لحل الصراعات والنزاعات التي تحدث بين الدول، أو التي تحدث داخل حدود الدولة من خلال الاعتماد على القيم الروحية للشعوب" (أنظر: محمد بويوش، مرجع سابق).

** تعرف الدبلوماسية الموازية بأنها: "ذلك العمل الدبلوماسي الذي يقوده مجموعة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من هيئات تشريعية (برلمانات) وأحزاب سياسية، مؤسسات مجتمع مدني، مراكز بحثية، جامعات، وسائل إعلام وجاليات وجماعات محلية بالموازاة مع العمل الدبلوماسي الذي تؤديه الآليات والهيئات الرسمية للدولة المختصة في تدبير الشأن الخارجي التابعة لوزارة الخارجية، بحيث يساهم النشاط الدبلوماسي لهذه الفواعل في إطار الدبلوماسية الموازية في تحقيق أهداف ومصالح السياسة الخارجية، وتدبير الصراعات والأزمات وإيجاد حلول لها، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات وتوضيح ودعم المواقف الخارجية الرسمية للدولة إزاء القضايا الوطنية والإقليمية". (أنظر: إدريس لكريني، "الدبلوماسية الموازية وقنواتها"، الخليج، تاريخ النشر: 12-08-2016، في الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2fae287d-2406-4566-a728-32e915f5bfc9>، تاريخ الدخول: 19-02-2018).

² بوشيش رفيق، مرجع سابق، ص. 05.

العالم، وفي إفريقيا بشكل خاص عبر تنظيم الملتقيات السنوية الوطنية والدولية للطرق الصوفية التي تحشد لها السلطات الجزائرية الوسائل والاعتمادات اللازمة لتنظيمها كملتقى الطريقة القادرية الذي ينظم سنويا بولاية ورقلة، وملتقى التيجانيين الدولي الذي ينظم بولاية الوادي في الجنوب الجزائري*، حيث يحضر هذه الفعاليات الدينية وفودا أجنبية من شخصيات فكرية قادرية وتيجانية، وعدد كبير من أتباع ومريدي هذه الطرائق من مختلف أنحاء العالم خصوصا من الدول الإفريقية. كما يظهر اهتمام السلطة السياسية في الجزائر بإعادة إحياء وتفعيل النشاط الديني للزوايا خاصة القادرية والتيجانية من خلال الدعم المالي والتسهيلات الإدارية التي منحتها السلطة الجزائرية لهذه الزوايا¹.

ويجب الإشارة إلى أن إدراك السلطة السياسية في الجزائر لأهمية توظيف ملف الزوايا والطرق الصوفية لاخترق إفريقيا ولعب دور إقليمي فيها، جاء في وقت مبكر منذ ستينات القرن الماضي عندما حث السيد "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية آنذاك الرئيس الراحل "هواري بومدين" على استغلال الموروث الصوفي التيجاني لولوج القارة السمراء خصوصا وأن لهذه الطريقة مريدين وأتباع كثر في إفريقيا². ونظرا لإدراك السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لأهمية استغلال هذا الموروث سياسيا، فقد أولى بعد وصوله إلى السلطة عام 1999 اهتماما كبيرا لبعث نشاط الزوايا الصوفية، خاصة زوايا الطريقة التيجانية نظرا لكثرة أتباعها من مختلف أنحاء العالم، ومن إفريقيا بشكل خاص، ويظهر اهتمام الرئيس "بوتفليقة" بملف الزوايا من خلال تأسيس "الإتحاد الوطني للزوايا" عام 2003 خلال عهده حكمه الأولى، ولقد كان لهذا الإتحاد دورا في حشد الدعم الانتخابي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال الانتخابات الرئاسية عام 2004³، تبعه تأسيس "الجمعية الوطنية للزوايا والثقافة الصوفية" في 29 ديسمبر 2013، ولقد تأسست هذه الجمعية تلبية لرغبة السلطات الرسمية في تنظيم عمل الزوايا وتأطيره رسميا في سياق الاتجاه الجديد الذي

* عقدت الجزائر مؤتمرا دوليا ما بين 23 و25 نوفمبر 2006، جمعت فيه الإخوان التيجانيين من كل أنحاء العالم باستثناء التيجانيين المغاربية الذين غابوا عن المؤتمر لظروف وخلافات سياسية بين الدولتين (انظر: بوشيش رفيق، مرجع سابق، ص. 14).

¹ عبد الرحمان مكاوي، "الدبلوماسية الجزائرية والتوظيف السياسي للزوايا الصوفية"، 18 ديسمبر 2008، في الموقع: <https://www.hespress.com/opinions/10052.htm>

² زهية منصر، "الزوايا والطرق الصوفية... البديل السياسي للأحزاب"، تاريخ النشر: 22-12-2011، في الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/89176.html>

³ المرجع نفسه.

تبنته الدولة في ما يتعلق بهيكله مؤسسة الزوايا، بالإضافة إلى استرجاع مكانة الزوايا، واستعادة دورها الحقيقي في المجتمع الجزائري¹.

تهدف الجزائر من وراء تفعيل آلية "الدبلوماسية الروحية" كأداة من أدوات سياستها الخارجية اتجاه دائرة الساحل الإفريقي إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية، وتوطيد روابط الود والصدقة والثقة بين الشعب الجزائري وشعوب منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا بشكل عام²، كما يأتي تفعيل الجزائر أيضا لهذه الدبلوماسية من خلال تفعيل نشاط الزوايا الصوفية خاصة التيجانية منها لتحقيق هدف محاربة ظاهرة التطرف والإرهاب المنتشرة في المنطقة، ونشر قيم الإسلام الوسطي المعتدل الداعية إلى التسامح والمحبة، ويمكن تفسير اهتمام الجزائر بالدبلوماسية الدينية أيضا في سياق سعيها للعب دور إقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة، والذي لا يمكن فصله بدوره عن التنافس الحاصل بين الجزائر والمغرب في منطقة الساحل الإفريقي حول لعب دور إقليمي ريادي سواء في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف بشكل خاص، أو التنافس بينهما في مجالات أخرى ترتبط بالجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والدينية.

ج. تفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية آلية جديدة تعمل إلى جانب الدبلوماسية التقليدية لإدارة وتعزيز علاقات الدول الخارجية اتجاه وحدات نظامها الدولي بما يتناسب مع تطور مصالحها الاقتصادية خاصة، وهذا ما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية³. وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية" أي "استخدام النقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها

¹ الشيخ نور الدين مشوط: رئيس الجمعية الجزائرية للزوايا، "الزوايا بلا قانون وتتنحط في الفوضى"، حوار أجراه معه وسيم. ب. عن جريدة الوسط الجزائرية، 30 جانفي 2017، في الموقع:

<https://www.elwassat.com/frontpege/2421.html>، تاريخ الدخول: 20-02-2018

² بوشيش رفيق، مرجع سابق، ص. 01

³ أميرة البريري، «الدبلوماسية الصاعدة، ورشة عمل: دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية»، السياسة الدولية، 06 مارس 2017، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3744.aspx>، تاريخ الدخول: 20-

الاقتصادية"¹، وتعرف أيضا بأنها: "ذلك العمل الدبلوماسي الذي يكتسي طابعا اقتصاديا بسبب الاهتمام الكبير الذي يوليه لترقية وتنمية اقتصاد الدولة وتويعه، وحماية وضمان مصالح الدولة الاقتصادية في الخارج عبر تسخير جهود النشاط الدبلوماسي، وتوجيه عمل الهياكل الدبلوماسية كالبعثات الدبلوماسية والسفراء والقنصليات لخدمة أغراض اقتصاد الدولة وتميبتها المحلية الداخلية"².

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية لأي دولة إلى تحقيق مصالح الدولة الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية وتعميقها مع باقي وحدات النظام الدولي بما يخدم هذه المصالح³، فضلا عن تنويع شراكاتها الدولية بعدم اقتصرها فقط على شركائها التقليديين، وتوسيع نفوذ الدولة الاقتصادي والسياسي إقليميا وجهويا ودوليا⁴، ولتفعيل حركية ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية لأي دولة، يتطلب إيجاد قطاعات متخصصة في النشاط الاقتصادي داخل وزارة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى إنشاء أجهزة للتمثيل التجاري ومكاتب تابعة لها، تلحق بسفارات الدولة المنتشرة في باقي دول العالم⁵، كما يساهم أيضا في تفعيل عمل الدبلوماسية الاقتصادية، تبني سياسة تقديم الإعانات الاقتصادية، أو إلغاء ديون الدول الفقيرة باعتبارها أداة مهمة للدبلوماسية الاقتصادية، وتعد الزيارات الخارجية التي يقوم بها مسؤولون في السلطة السياسية لأي بلد ما باتجاه دول أخرى لغرض جلب الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، وتنويع الشراكات، وإبرام الاتفاقيات في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية الحيوية من صميم عمل الدبلوماسية الاقتصادية لأي دولة، لأن تبادل الزيارات الدبلوماسية وتكثيفها مع دول أخرى خدمة لأغراض التنمية والإعاش الاقتصادي، تساهم بالقدر الكبير في توسيع

¹ تقرير مناقشة أطروحة دكتوراه بعنوان "إستراتيجية المغرب في مجال الدبلوماسية الاقتصادية من خلال اتفاقية التبادل الحر"، من إعداد الطالب "الصدقي يوسف"، جامعة محمد الأول، وجدة، في الموقع:

<http://www.studies.ma/2016/07/youssef-sadqi.html>، تاريخ الدخول: 2018-01-30

² الإذاعة الجزائرية، "مساهل: إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية"، 20-10-2017، في الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171020/123995.html>، تاريخ الدخول: 2018-01-30

2018

³ أميرة البربري، مرجع سابق

⁴ نوفل الناصري، "الدبلوماسية الاقتصادية ومعالجة مسألة الوحدة الترابية"، الأربعاء 18 يناير 2017، في الموقع:

<http://www.hespress.com/writers/336060.html>، تاريخ الدخول: 2018-01-30

⁵ أميرة البربري، مرجع سابق.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

وتقوية نفوذ الدولة الاقتصادي سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز وتقوية تواجدها ومكانتها الإقليمية والدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تتجلى مظاهر اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بمسألة إنعاش وترقية الاقتصاد الوطني في ظل الوضعية الاقتصادية الراهنة من خلال سعي الجزائر إلى تفعيل دبلوماسية الاقتصادية خصوصا في دائرة تحركها الإفريقية، وهذا ما أكده تقرير وكالة "إيكوفين" للدراسات الاقتصادية في القارة السمراء الذي أقر بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتجه في الوقت الراهن نحو القارة الإفريقية بحثا منها عن فرص جديدة للاستثمار وتصدير منتوجاتها وخدماتها، وتحقيقا لهذا الهدف، وحتى يكون للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حضور في الأسواق الإفريقية، تركز الجزائر في نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية على العمل من أجل الفوز بفرص لإنجاز مشاريع البنية التحتية في الدول الإفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة في مجالات الطاقة والوقود الأحفوري والاتصالات¹، وإدراكا من صناع القرار في الجزائر لأهمية البعد الإفريقي اقتصاديا بالنسبة للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والبعيد، خصوصا في ظل إمكانية تحول القارة الإفريقية إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية في أفق 2050، تدرس الجزائر إمكانية ولوج السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (كوميسا)* التي تعد أكبر كتل إقليمي اقتصادي في إفريقيا².

تبرز الأولوية والأهمية أيضا التي يوليها صانع السياسة الخارجية للبعد الاقتصادي في أجندة نشاط الدبلوماسية الجزائرية خصوصا في دائرة تحركها الإفريقية خلال العقد الأخير من خلال إنشاء "هيئة جديدة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية" على مستوى وزارة الشؤون الخارجية في إطار الإصلاحات الجديدة التي عرفها الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الخارجية، ولقد أنشأت هذه الهيئة التي

¹ ربيعة معريش، مرجع سابق.

* تم إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMESA) في 08 ديسمبر 1994، سبقها التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا "APT" التي دخلت حيز التنفيذ في 21-12-1981، وتضم الكوميسا في عضويتها عشرين دولة (20)، هي كما يلي: مصر، ليبيا، أنجولا، بورندي، جزر القمر، جمهورية كونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، جزر ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زيمبابوي، زامبيا، مع الإشارة إلى انسحاب تنزانيا من الاتفاقية في سبتمبر 2000 (لمزيد من المعلومات انظر: "السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)" في الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Story/468?lang=ar>)

² عائذ عميرة، مرجع سابق.

يترأسها سفير مستشار مكلف بالاستشراف ومرافقة المؤسسات بالخارج بغرض تنسيق الأعمال الدولية ومرافقة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إجراءاتها التي تسهل عليها دخول الأسواق الأجنبية بما فيها الأسواق الإفريقية، كما أنشأ إلى جانب هذه الهيئة مديرية عامة مكلفة بالاستشراف والدراسات والتكوين، مهمتها القيام بأعمال في الخارج لصالح الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تكوين الدبلوماسيين الجزائريين في المجال الاقتصادي.

يهدف نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كإيجاد الأطر القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الخارج، وجلب فرص للاستثمار، وتقديم النصائح للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، ومرافقتهم في أنشطتهم الاقتصادية بالخارج لتسهيل عليهم العمليات الخاصة بالاستثمار والتصدير والإسترد، وفي هذا الإطار، تحرص الجزائر على استكمال مشروع الطريق العابر للصحراء الذي تراهن عليه كثيرا لتسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية، وتسهيل عملية المبادلات التجارية بينها وبين الدول الإفريقية، وتذليلا للصعوبات التي يواجهها المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في المجال اللوجستي للوصول إلى الأسواق الإفريقية، خصوصا في ظل غلق الجزائر لحدودها الإقليمية مع بعض الدول الإفريقية (مالي خاصة) بسبب الأزمات الأمنية والسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، اقترح وزير الخارجية السيد عبد القادر مساهل¹ خلال أشغال منتدى رؤساء المؤسسات إنشاء شركة طيران شبه إقليمية موجهة لإفريقيا، وتخصيص خطوطا جوية بهدف تسهيل عملية تسويق ونقل البضائع الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية¹، وإلى جانب هذه المهام والوظائف، تهدف الجزائر من وراء تفعيل نشاطها الدبلوماسي الاقتصادي في الدائرة الإفريقية إلى بناء وعقد شراكات واتفاقيات اقتصادية بينها وبين الدول الإفريقية لتعزيز التبادل التجاري وتأسيس مشروعات تنموية مشتركة.

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت الجزائر مؤخرا إلى الاهتمام بتفعيل نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية في دائرة تحركها الإفريقية، وإن جاء هذا الاهتمام متأخرا، في مقدمة هذه العوامل ظروف العولمة الاقتصادية، وتحديات الأوضاع الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن خصوصا في ظل انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية الذي أثر سلبا على مداخل

¹ الإذاعة الجزائرية، "مساهل: إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية"، مرجع سابق.

وعائدات تصدير البترول، وهذا ما فرض على الجزائر الاهتمام أكثر بتتويع مداخل الاقتصاد الوطني خارج إطار المحروقات حتى لا يبقى اقتصادها رهين مداخل الريع البترولي، ويتمكن من مواكبة الاقتصاد العالمي، ولقد أكد مسؤول الخارجية الجزائرية السيد "عبد القادر مساهل" خلال أشغال "الطبعة الثالثة لجامعة منندي رؤساء المؤسسات" المنعقدة بالجزائر في أكتوبر 2017 على أهمية وضرورة تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الاقتصادية في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وهذا ما عبر عنه من خلال اعتباره "الدبلوماسية الاقتصادية" أنجع وأكثر وسيلة وثوقا وأمنا" لتطوير الاقتصاد الجزائري، وتحقيق التنمية الداخلية، مضيفا بأن "دائرته الوزارية قد وضعت الانشغالات المتعلقة بمصلحة الاقتصاد الوطني في قلب العمل الدبلوماسي من خلال العلاقات الاقتصادية سواء كانت ثنائية أو دولية التي تلقى اهتماما أكبر، وذلك عبر بعثاتها الدبلوماسية وسفاراتها وقنصلياتها، بالإضافة إلى هيئاتها المكلفة بالتعاون الاقتصادي الدولي"¹.

وساهم إدراك الجزائر لأهمية ووزن السوق الإفريقية مستقبلا على المدى المتوسط والبعيد في توجيه اهتمام نشاط الدبلوماسية الجزائرية بالبعد الاقتصادي في دائرة تحركها الإفريقية، حيث من المرشح أن تصبح القارة الإفريقية مع حلول عام 2050 إحدى أكبر الأسواق العالمية بسبب ارتفاع عدد مستهلكيها مستقبلا إلى ما يزيد عن ملياري نسمة، فضلا عن كون السوق الإفريقية من بين الأسواق الأكثر استهلاكاً، والأقل إنتاجية، وكل هذه العوامل، جعلت الجزائر تهتم في سياستها الخارجية في العقد الأخير بتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية في إطار علاقات جنوب-جنوب².

وبالإضافة إلى العوامل سابقة الذكر، ساهم شعور الجزائر وبعض دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب بعدم عدالة العلاقات القائمة بينها وبين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد الدول الأوروبية المتوسطية التي تربطها بالدول المغاربية علاقات وارتباطات اقتصادية كثيرة تتسم بغياب التوازن بين طرفيها³، بالإضافة إلى تراجع فاعلية السوق الأوروبية التي تعد الشريك الإستراتيجي الهام لدول المغرب العربي بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية التي يعرفها الاقتصاد الأوروبي في العقود

¹ المرجع نفسه.

² عائد عميرة، مرجع سابق.

³ رفيقة معريش، مرجع سابق.

الأخيرة، وسياسات "التفوق الذاتي" التي تتنادي بها تيارات اليمين المتطرف داخل الإتحاد الأوروبي¹ في دفع دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) إلى إعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية بدول عمقها الإفريقي، وشجعهم أيضا نحو تبني فكرة تعزيز التعاون جنوب-جنوب مع مختلف الدول الإفريقية، خصوصا في ظل ما أبدته هذه الأخيرة من انفتاح واستعداد كبير للشراكة والتعاون مع دول شمالها الإفريقي².

تطور الاهتمام الاقتصادي لدول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) بإفريقيا جنوب الصحراء إلى سباق حقيقي بين هذه الدول (خاصة بين الجزائر والمغرب) من أجل اكتساح السوق الإفريقية، بحثا عن الفرص و المزايا الاقتصادية³، وهذا ما تجلّى واضحا من خلال تزايد حركة واهتمام دبلوماسية الدول المغاربية بالتكتلات الإقليمية القائمة في إفريقيا، على رأسها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا*، حيث أقدمت المغرب في ظل هذا الاهتمام بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى هذا التكتل الاقتصادي الإفريقي، في حين وقعت موريتانيا اتفاقا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يتيح لها الاستفادة من المزايا الاقتصادية للمنظمة، على أن تقدم موريتانيا مزايا مشابهة للدول المنتمية إلى هذه المجموعة⁴، وسعت تونس هي الأخرى إلى تقديم طلب اندماجها عامي 2005 و 2016 إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) من أجل تسويق منتجاتها الغذائية والخدماتية⁵.

أما الجزائر، فقد اهتمت هي الأخرى بدراسة إمكانية تقربها من السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (كوميسا: COMESA) التي تعتبر أكبر تجمع إقليمي اقتصادي في القارة الإفريقية، وتهتم أيضا بدراسة إمكانية انضمامها للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فضلا عن

¹ سيدي ولد عبد المالك، "التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا... الأسباب والتجليات"، 30-10-2017، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net>، تاريخ الدخول: 01-02-2018

² ربيعة معريش، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

* المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تدعى اختصارا باللغة الفرنسية "CEDEAO"، وباللغة الإنجليزية "ECOWAS"، تأسست عام 1975، وهي تعد من بين أهم المجموعات الاقتصادية الفرعية في القارة الإفريقية (انظر لمزيد من المعلومات: عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص. 118)

⁴ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

⁵ عائد عميرة، مرجع سابق.

اهتمامها بدراسة إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري مع إفريقيا¹، وإن احتضان الجزائر لأعمال المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال في ديسمبر 2016²، دليل واضح على مدى انشغال الجزائر واهتمامها بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء، وولوج السوق الإفريقية بحثا عن مصادر جديدة لتتنوع مصادر دخلها من العملة الصعبة، ولإيجاد بدائل لدعم الخزينة العمومية في المرحلة القادمة، فضلا عن فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية، والاستفادة من المزايا الاقتصادية التي توفرها القارة الإفريقية، وهذا ما يفسر انعقاد المنتدى الذي تمحورت أعماله حول "ترقية الشراكة والاستثمار في القارة السمراء" في ظل ظروف اقتصادية صعبة يمر بها الاقتصاد الجزائري³.

ويمكن تفسير زيادة حركة واهتمام دبلوماسية الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) بالاندماج في التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية سواء السوق المشتركة لدول إفريقيا الشرقية والجنوبية (كوميسا) أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) بفشل مشروع إتحاد المغرب العربي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، لأن هذا الفشل تسبب في غياب التكتلات الاقتصادية في شمال إفريقيا، ومحاولة من دول المغرب العربي تعويض هذا الفراغ، خصوصا بعد أن أصبح الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية في الوقت الحالي خيارا إستراتيجيا هاما، وضرورة ملحة للنهوض باقتصاديات الدول، وجدت هذه الدول في الانضمام لهذه التكتلات فرصة سانحة للنهوض باقتصادياتها في ظل غياب تكتل اقتصادي مغاربي. ومن بين العوامل أيضا التي ساهمت في دفع الدول المغاربية إلى الاهتمام أكثر في علاقاتها الخارجية بجوارها الإقليمي الإفريقي، وجعلتها تتجه أكثر نحو التنسيق والتعاون مع الدول الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، تأزم الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة

¹ المرجع نفسه.

* احتضنت الجزائر انعقاد المنتدى الإفريقي للاستثمار مع مطلع شهر ديسمبر 2016 بالعاصمة الجزائرية، حضر هذا اللقاء قرابة ألفي (2000) رئيس مؤسسة ورجل أعمال، يمثلون حوالي أربعين (40) دولة إفريقية، بالإضافة إلى مراقبين ومهتمين من مختلف أنحاء العالم، ولقد تمخض عن هذا المنتدى، التوقيع عن ما يزيد عن مئة (100) عقد وبروتوكول اتفاق بين رجال أعمال ومؤسسات اقتصادية جزائرية وإفريقية (انظر: حمزة عتبي، "المنتدى الإفريقي للاستثمار... هل حقق الإضافة للاقتصاد الجزائري أم خيب التوقعات"، 07 ديسمبر 2016، في الموقع:

<https://arabic.cnn.com/business/2016/12/07/investissement-african-forum-algeria>، تاريخ

(الدخول: 2018-02-01)

³ المرجع نفسه.

الساحل الإفريقي، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة التي يرتبط أمنها الإقليمي بأمن منطقة المغرب العربي¹.

إن زيادة وتنامي اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالبعد الاقتصادي في علاقاتها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، جاء أيضا في سياق تزايد اهتمام منافسها على الزعامة الإقليمية "المملكة المغربية" بإفريقيا جنوب الصحراء، إذ احتلت هذه الأخيرة أولوية في السياسة الاقتصادية المغربية، حيث تعمل المغرب على استغلال الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي للعمق الإفريقي لبناء شراكات وعلاقات اقتصادية ذات بعد اقتصادي- تنموي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، ويبرز هذا من خلال الانفتاح الاقتصادي الكبير للمغرب على هذه الدول، وإلغاء ديونها على غرار الجزائر بالنسبة للدول الإفريقية الأكثر فقرا، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا، وهذا ما جعل المغرب ثاني بلد إفريقي مستثمر في القارة السمراء بعد دولة جنوب إفريقيا².

2. الأدوات الاقتصادية

تعتمد سياسة الجزائر الخارجية لتحقيق أهدافها في محيطها الإفريقي، وبشكل خاص في دائرة تحركها الإفريقية على استخدام وسائل وأدوات اقتصادية، وتعتبر المساعدات المالية أحد أهم هذه الوسائل والأدوات، حيث كانت الجزائر منذ استقلالها خاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ولا زالت إلى يومنا هذا تخصص مساعدات مالية لإعانة الدول الإفريقية الأكثر فقرا التي تعاني من انتشار آفة الجوع والفقر والأمراض، ويعد تقديم هذه المساعدات مظهرا من مظاهر اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية، حيث اهتمت الجزائر بتقديم مساعدات مالية للدول الإفريقية من خلال اشتراكاتها المالية في رأس مال بعض المؤسسات المالية الإفريقية كالبنك الإفريقي للتنمية (BAD) الذي اعتبرت الجزائر إلى جانب ليبيا ونيجيريا أبرز مشتركيه ماليا³، كما وجهت الجزائر أيضا عام 1982 مساعدات مالية تفوق 100 مليون دولار للصناديق الخاصة بالطوارئ المتعلقة بالجفاف والمجاعة في إفريقيا، والتي أنشئت في نوفمبر 1984 باقتراح من الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد"، بالإضافة إلى تقديمها لإعانات أخرى في شكل منح توجه إلى تكوين

¹ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

² أميرة البربري، مرجع سابق.

³ Chikh Slimane, Op., Cit., p.41

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الطلبة الأفارقة، غير أن حجم المساعدات المالية الجزائرية لإفريقيا جنوب الصحراء تراجع بشكل كبير خلال الأزمة الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر مع منتصف الثمانينات، ولكنها لم تنقطع تماما، حيث بلغت هذه المساعدات ما يقارب 21 مليون دولار عام 1987، و06 ملايين دولار وفق قانون مالية عام 1988¹.

ومن بين الوسائل والأدوات الاقتصادية أيضا التي تعتمد عليها الجزائر في تنفيذ سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية، وسيلة مسح أو إلغاء ديون الدول الإفريقية في مقدمتها دول الساحل الإفريقي، حيث ألغت الجزائر في ماي 2013 ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة إفريقية الأقل نموا في الإتحاد الإفريقي، ولقد مس هذا القرار حسب ما أعلنه الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية السيد "عمار بلاني" حوالي 15 دولة إفريقية*، اعتبرت موريتانيا أكبر المستفيدين من هذا القرار، حيث استفادت من مسح ديون بقيمة 250 مليون دولار²، وإلى جانب سياسة إلغاء ومسح الديون التي تتبناها السلطة الجزائرية في تعاملها مع الدول الإفريقية، تقدم الجزائر خلال السنوات الأخيرة لدول جوارها الجغرافي جنوبا "دول الساحل الإفريقي" معونات تمويلية لتنمية المناطق الحدودية، ومساعدة سكانها خاصة في شمال مالي والنيجر.

كما تقوم الجزائر أيضا إلى جانب تقديم مساعدات اقتصادية للدول الإفريقية بتقديم مساعدات معتبرة في المجال الأمني والعسكري للدول الإفريقية خصوصا دول الساحل الإفريقي في إطار تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب واستتباب الأمن والسلم في المنطقة، وهذا ما كشف عنه الوزير الأول السيد "أحمد أويحيى" في القمة الخامسة للإتحاد الإفريقي - الإتحاد الأوروبي بأبيجان، المنعقدة في شهر نوفمبر 2017، حيث أقر السيد "أحمد أويحيى" ممثل رئيس الجمهورية خلال هذا اللقاء بأن الجزائر منحت مساعدات مالية تفوق 100 مليون دولار لعدة دول إفريقية

¹Nicole Grimaud, Op., Cit., p.414

*تشمل قائمة الدول الإفريقية المستفيدة من مسح الديون ما يلي:

البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسبي، السنغال، السيشل، تنزانيا .

² عبد الوهاب بوكروخ، "الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية"، 29-05-2013، في الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/166337.html>، تاريخ الدخول: 21-02-2018

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

في إطار مكافحة الإرهاب، ولقد منحت الجزائر هذه المساعدات للدول الإفريقية على مدى 08 سنوات لكل من التشاد والنيجر، مالي وموريتانيا، وتوجه هذه المساعدات لبناء قواعد عسكرية وتكوين القوات الخاصة لدول الساحل، بالإضافة إلى منح العتاد العسكري المتطور¹، فضلا عن التكوين العسكري لعدد من الإطارات وعناصر النخبة العسكرية المنتمية إلى دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر خاصة) في إطار سعي الجزائر إلى استتباب الأمن بالمنطقة².

إن اعتماد الجزائر في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية اتجاه دائرة تحركها الإفريقية على آلية تقديم المساعدات والإعانات المادية، وتبنيها لسياسة إلغاء ومسح الديون الإفريقية، يتأثر بشكل كبير بإمكانات وقدرات الجزائر المادية (الموارد الطاقوية) التي تجعلها أحسن حالا من غالبية الدول الإفريقية، لأن توفر الجزائر على مورد طاقي هام (البترو)، يجعلها في بحبوحة مالية خصوصا في ظل ارتفاع أسعاره، يشجعها على تبني سياسة تقديم الإعانات المالية، والإقدام على مسح ديون الكثير من الدول الإفريقية. كما أن اعتماد الجزائر على هذه الآلية في سياستها الخارجية كان موجها أكثر لدول دائرة تحركها الإفريقية، أكثر من توجهه إلى دول دائرتها المغاربية، ويرجع هذا إلى الظروف الاقتصادية السيئة لأغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء التي وجدت فيها الجزائر فرصة سانحة لتعزيز نفوذها السياسي في إفريقيا عبر تقديم إعانات ومساعدات مالية للدول الإفريقية الأكثر فقرا وتخلفا.

تهدف الجزائر من وراء اعتماد أداة تقديم المساعدات المادية، ومسح الديون لتنفيذ سياستها الخارجية في الدائرة الإفريقية إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في تعزيز نفوذها ونقلها السياسي في القارة السمراء خاصة داخل منظمة الإتحاد الإفريقي، وكسب أيضا ولاء وتأييد الدول الإفريقية لسياستها الإفريقية، ولمواقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية. وأصبحت تهدف الجزائر من وراء هذه الأداة خلال السنوات الأخيرة خاصة في سياستها الخارجية الموجهة لدائرة الساحل الإفريقي إلى تحقيق هدف محوري ومركزي في سياستها الخارجية، وهو حماية الأمن القومي الجزائري وتأمين حدود الجزائر الجنوبية عن طريق تقديم مساعدات تنموية لحكومات دول الساحل الإفريقي*، حيث قدمت الجزائر خلال السنوات الأخيرة لهذه الدول معونات تنموية لمساعدة سكانها في المناطق الحدودية مع الجزائر بغرض إيجاد

¹ إسلام كعبيش، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

* من بين دول الساحل الإفريقي التي تحظى بمساعدات تنموية من طرف الجزائر: النيجر، مالي، بوركينا فاسو، وموريتانيا

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

مصادر دخل لهم، كما قامت أيضا بإلغاء ديونهم، ويمكن تفسير هذا السلوك وفق المقاربة الجزائرية بأن ما تشهده الدول الساحلية من فقر وتخلف، يغذي موجه الاضطرابات، وحالات اللاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي الذي تعرفه هذه الدول، كما يساهم أيضا في انتشار ظاهرة التطرف الديني، وتنامي النشاط الإرهابي بالمنطقة، ويدفع أيضا بالأفارقة إلى النزوح والهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، وكل هذا من شأنه أن يهدد الأمن القومي الجزائري من جميع أبعاده الإنسانية¹.

وتتخذ الجزائر أيضا من هذه الأداة وسيلة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية في الدائرة المغاربية، ويبرز هذا من خلال المساعدات المادية الاقتصادية التي قدمتها الجزائر خلال عقد السبعينات لجارتها الشرقية تونس، ومساعداتها المقدمة لموريتانيا، وهذا بهدف كسب ولاء هذه الدول للجزائر في إطار الاستقطاب وسياسة التحالفات التي كانت تميز العلاقات البينية المغاربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وتعتمدها الجزائر اليوم مع دول جوارها المغاربي خاصة مع تونس وليبيا بعد اندلاع الأزمة لغرض تأمين حدودها الشرقية من خطر التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي في الوقت الراهن.

ويصب إقدام الجزائر أيضا على تقديم المساعدات الاقتصادية-التنموية للدول الإفريقية في سياق سياسات التضامن الإفريقية التي تتبناها الجزائر اتجاه دول الجوار بشكل خاص، والدول الإفريقية بشكل عام، حيث تلقي الجزائر على عاتقها في إطار هذه السياسة مسؤولية تنفيذ التزامات دولية تجاه بلدان القارة السمراء، تهدف من ورائها إلى تعزيز ومساعدة الدول الإفريقية الأعضاء في الإتحاد الإفريقي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مشاريع تنموية تمكنها من مكافحة الفقر والتخلف خصوصا الدول الأقل دخلا، والأكثر فقرا من دول الساحل الإفريقي².

¹ عبد الوهاب بوكروح، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مقاربات السياسة الخارجية الجزائرية

تبنّت الجزائر في سياستها الخارجية الإقليمية المغاربية والإفريقية مقاربة شاملة لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الكبيرة التي تهدد الأمن القومي الجزائري جراء الأزمات وحالات عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض دول الجوار الجغرافي للجزائر في منطقة المغرب العربي (ليبيا وتونس) والساحل الإفريقي (مالي) في السنوات الأخيرة، وتتضح شمولية المقاربة الجزائرية من خلال تركيز اهتمامها على مجموعة من الأبعاد، تتعلق بالبعد الأمني بمفهومه الصلب واللين، البعد التنموي، بالإضافة إلى البعد السياسي الدبلوماسي والبعد الإنساني.

أ. المقاربة الأمنية (العسكرية):

تعتمد الجزائر على الصعيد الأمني مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات، تقوم على محورين رئيسيين، يركز المحور الأول على ضمان الأمن الوطني داخليا عبر تبني إستراتيجية وسياسة أمنية، تأخذ في حسابها جميع الأبعاد: السياسة والقانونية والأمنية -العسكرية والاجتماعية، أما المحور الثاني فيركز على المستوى الخارجي من خلال العمل دبلوماسيا على تدعيم وتعزيز سبل التعاون في المجال الأمني بين دول المنطقة سواء في إطار ثنائي أو جماعي¹، لأن الجزائر تؤمن وتتمسك في مقاربتها الأمنية بضرورة وأهمية بناء شراكة أمنية إقليمية بين الجزائر ودول الجوار سواء في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي تهدد الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي معا قائمة على تعزيز سبل العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في إطار المنظمات الجهوية والإقليمية القائمة (إتحاد المغرب العربي، ومنظمة الإتحاد الإفريقي) عبر إعادة تأهيلها وتكييفها مؤسساتيا وقانونيا، والسعي أيضا إلى إيجاد وخلق آليات ومؤسسات إقليمية جديدة، تساهم في إيجاد وتطبيق سياسات وإستراتيجيات أمنية مشتركة كقيلة لمواجهة ودرء تنامي وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية

¹ نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع.14، جانفي 2016، ص.175-176

كتهديد نشاط الجماعات الإرهابية، ونشاط جماعات الجريمة المنظمة من تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات، وظاهرة الهجرة غير الشرعية¹.

تركز المقاربة الأمنية الجزائرية في المقام الأول على هدف تأمين الحدود الجزائرية مع دول الجوار المغربي والساحل الإفريقي التي تعرف ترد وتدهور أمني كبير، خاصة مع ليبيا ومالي، وهذا من خلال سعي الجزائر إلى تقوية وتحسين قدرة منظومتها الدفاعية، وزيادة احترافية الجيش الجزائري عبر تحديث وتجديد معداته العسكرية، وتزويده بنظم تكنولوجية حديثة لمراقبة الحدود (آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود) بهدف توفير حماية أفضل للحدود الجزائرية، ودرء التهديدات الأمنية الصلبة واللينة التي تتهدد الأمن القومي الجزائري²، وتعزيز الجزائر لإجراءات التعاون مع دول الجوار في مجالات أمنية متعددة، في مقدمتها مجال مراقبة الحدود، ومجال الشرطة (الأفريبول)، ومجال القضاء والمالية وتبادل المعلومات، فضلا عن تكثيف التعاون الإقليمي بين الجزائر ودول الجوار في مجالات تكوين الأطر والقيادات العسكرية والأمنية، ومجال الأسلحة والتنسيق الإستخباراتي خصوصا مع دول الساحل الإفريقي، وبالتحديد مع الدولة المالية*، حيث تم إنشاء في هذا الإطار المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب عام 2004 (ACSRT) بالجزائر العاصمة، يختص بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية، والبحث في سبل محاربتها³، كما عملت الجزائر أيضا في إطار التعاون والتنسيق الأمني لمراقبة وتأمين حدودها على تنظيم دوريات عسكرية مشتركة بينها وبين دول الجوار خاصة مع الدولة المالية على

¹ لبال نصر الدين، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع. 10، جانفي 2017، ص. 548.

² علاق جميلة، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، ع. 2017، 11، ص. 117.

* أنشأت الجزائر مع مالي في إطار التعاون الثنائي بينهما في المجال الأمني لجنة متابعة ثنائية، مهمتها مراقبة وتنفيذ القرارات الضرورية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة المالية، كما اتفقت الدولتان على منذ مطلع 2014 عقب زيارة الرئيس المالي للجزائر على تعزيز التعاون العسكري والأمني لمكافحة الإرهاب و التهريب، واتفقتا أيضا على تنمية المناطق الحدودية في الشمال المالي خاصة اقتصاديا، وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لسكان شمال مالي المتضررين من الأزمة. (أنظر: نور الدين دخان، عيرون الحامدي، مرجع سابق، ص. 179)

³ لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص. 554.

طول الحدود المالية-الجزائرية بهدف ملاحقة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين¹.

تجسدت جهود التعاون والتنسيق الأمني على المستوى الجهوي والإقليمي بين الجزائر ودول الجوار في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي من خلال اتفاقيات التعاون الأمني القائمة بين الجزائر ودول المغرب العربي في الوقت الراهن خاصة بين الجزائر وليبيا، والجزائر وتونس، حيث عقدت الجزائر مجموعة من معاهدات واتفاقيات التعاون البيئية سواء في إطار ثنائي أو جماعي مع دول الجوار المغربي (ليبيا وتونس)*، تهدف إلى تقوية وتعزيز سبل التعاون الأمني بينها وبين الدولتين الليبية والتونسية، خاصة فيما يتعلق بمسألة تأمين الحدود بشكل خاص، وجميع مسائل وقضايا الأمن المشترك بشكل عام، ولقد تمخض عن جهود التعاون والتنسيق الأمني القائمة بين الجزائر وتونس وليبيا، ولادة مبادرة متعددة الأطراف بين الدول الثلاثة في يناير 2013 بمدينة غدامس الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين الجزائر وليبيا وتونس، ناقشت خلالها الدول المغربية (الجزائر، تونس، ليبيا) القضايا الأمنية المشتركة خاصة ملف مراقبة الشريط الحدودي الرابط بينها، محاولة البحث عن سبل للتعاون الأمني بهدف مواجهة التهديدات الأمنية التي تهددها وتهدد أمن المنطقة برمتها خصوصا تلك القادمة من مالي²، ولقد توصلت الدول المغربية

¹ المرجع نفسه، ص. 553.

** وقعت الجزائر مجموعة من اتفاقيات التعاون الأمني في إطار ثنائي مع دول جوارها المغربي (ليبيا وتونس)، أبرز هذه الاتفاقيات: الاتفاقية الثنائية التي وقعتها الجزائر مع ليبيا في مارس وأفريل عام 2012 بخصوص قضايا الأمن المشترك في المنطقة المغربية، تتبعها تفعيل الدولتان للجنة مشتركة في أوت 2012، مهمتها الأساسية دعم قدرات ليبيا العسكرية والأمنية من خلال تطوير قدرات جيشها وأجهزتها الأمنية "الشرطة" لمحاربة الإرهاب، حيث تلقت الشرطة الليبية تدريبات أمنية في الجزائر. أما على صعيد التنسيق والتعاون الثنائي مع تونس في المجال الأمني، فلقد تشكلت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني بين البلدين، وقامت هذه اللجنة في أفريل 2014 بتوقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الأمني لمحاربة الإرهاب، واتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة التهريب في الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس، إقامة تعاون مالي بين المصرفين المركزيين الجزائري والتونسي، رافقه تسوية المسائل المالية العالقة بين الطرفين، كما اتفقت الدولتان على تزويد المدن الحدودية التونسية بالغاز الجزائري. وفي إطار تنشيط السياحة الجزائرية في تونس، تم الاتفاق على إنشاء خطوط جوية جديدة، وتشغيل السكة الحديدية الرابطة بين تونس والشرق الجزائري، بالإضافة إلى الاتفاق على تنمية المناطق الحدودية المشتركة، والبدء في تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي المبرمة بين تونس والجزائر. (أنظر: نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سابق، ص. 178-179)

² بوعلام غمراسة، المنجي السعيداني، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، الشرق الأوسط، ع. 13، 12465، يناير 2013، في الموقع: <http://archive.aawsat.com>، تاريخ الدخول: 09-03-2018

الثلاثة خلال مبادرة "غدامس" إلى وضع إستراتيجية مشتركة للتنسيق الأمني، تؤكد على ضرورة بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود بين هذه الدول، إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاثة، وتفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول الثلاثة خاصة في المناطق الحدودية¹.

تعمل الجزائر جاهدة في إطار مقاربتها الأمنية على تعزيز سبل التنسيق والتعاون الأمني المشترك أيضا مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية المترصدة بالأمن القومي الجزائري على حدوده الجنوبية مع دول الساحل الإفريقي، وتولي الجزائر في مقاربتها الأمنية أهمية كبيرة لتأمين حدودها الجنوبية التي تعد بمثابة "البطن الرخو" للأمن القومي الجزائري بسبب شساعة هذه الحدود وطبيعتها الصحراوية²، ولهذا تسعى الجزائر من خلال جهود التعاون والتنسيق الأمني التي تقودها في المنطقة لخلق أطر تعاونية أمنية مع دول الساحل الإفريقي، تضمن لها حماية أمنها القومي، وتوفر عليها التحمل بمفردها أعباء وتكاليف مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة³، ولقد أسفرت الجهود الجزائرية عن تأسيس ما يعرف بمبادرة دول الميدان عام 2010، وتعمل الجزائر على تطوير وتعزيز آليات عمل هذه المبادرة، فضلا عن تركيز جهودها لإيجاد سياسات وإستراتيجيات أمنية مشتركة بينها وبين دول الساحل، وتفرض ضرورة التعاون والتنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الجزائر تقديم مساعدات مادية لوجيستية (معدات عسكرية) وتقنية (تكوين الأطر والقيادات العسكرية والأمنية) لقوات وجيوش دول المنطقة خصوصا في ظل ضعف القدرات العسكرية لهذه الأخيرة .

يتجلى اهتمام الجزائر في مقاربتها الأمنية بخلق مؤسسات جديدة، توكل إليها مهمة إيجاد وتطبيق إستراتيجيات وسياسات أمنية مشتركة من خلال مساهمة الجزائر في إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي عام 2002، وتأسيس منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول" في 13 ديسمبر 2015 بالجزائر العاصمة، ودور الجزائر الفعال في إيجاد آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل، ومشاركتها أيضا في تكوين قدرة إقليم شمال إفريقيا" كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، حيث تشارك فيها الجزائر بوحدة معتبرة من

¹ سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص 54-55

² حارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، 20 يوليو 2014، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=2448>، تاريخ الدخول: 09-03-2018.

³ لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص 555.

قوات الأمن والجيش والشرطة¹. وتراهن الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية في دوائر محيطها الإفريقي على تفعيل دبلوماسيتها الأمنية لإيجاد آليات وميكانيزمات إقليمية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دور الجزائر الكبير في إيجاد الاتفاقية الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه، والتوقيع عليها في جويلية 1999 بعد إقرارها في الدورة 35 للقادة الأفارقة، واعتماد بروتوكولها المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب في الدورة الثالثة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا في جويلية 2004².

ب. المقاربة السياسية "الدبلوماسية":

تقوم المقاربة الجزائرية في تعاملها مع أزمات دول جوارها المغربي والساحل الإفريقي (الأزمة المالية والأزمة الليبية) أيضا على مقاربة سياسية دبلوماسية، تسعى من خلالها الجزائر إلى إيجاد تسوية سلمية لأزمات جيرانها داخل البيت الإفريقي عبر تفعيل دورها كوسيط دبلوماسي، مهمته جمع أطراف النزاع على طاولة الحوار والمفاوضات بغية الوصول إلى تسوية سلمية، تغلب لغة الحوار والتفاوض على لغة السلاح، وتقطع الطريق أمام محاولات التدخل العسكري الأجنبي الذي يزيد وفق المقاربة الأمنية الجزائرية من تعقيد وتعميق أزمات المنطقة أكثر مما هي عليه، لأن الجزائر تؤمن في مقاربتها هذه بأن الأفارقة هم أدرى بحالهم أكثر من غيرهم، ولكن هذا لا يعني استغناء الأفارقة عن دعم ومساعدة القوى الخارجية المادية خاصة لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الراهنة³.

تركز مقاربة الجزائر الأمنية أيضا في بعدها السياسي على ضرورة إحداث تنمية سياسية، قائمة على بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد، واحترام حقوق الإنسان، وتجسيد مبدأ المساواة والعدالة التوزيعية، وعدم إقصاء بعض مكونات المجتمعات الإفريقية، وبالتحديد فئة الطوارق، وإن الجزائر تربط في مقاربتها هذه بين مطلب تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة تجسيد التنمية السياسية في دول المنطقة، خاصة تلك التي تعرف انفلاتا أمنيا كدولة مالي⁴.

¹ المكان نفسه.

² المرجع نفسه، ص. 552.

³ حارث عادل، مرجع سابق.

⁴ عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص ص. 139-140.

ج. المقاربة التنموية:

نظرا لإيمان الجزائر الكبير بأهمية ودور العامل التنموي في النهوض بإفريقيا اقتصاديا، وإقرار الأمن والسلم بها، أولت الجزائر أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي-التنموي في مقاربتها التي تبنتها في سياستها الخارجية اتجاه دائرتي تحركها في محيطها الإفريقي، وبالتحديد دائرة الساحل الإفريقي خصوصا في ظل التهديدات والتحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة إدراكا منها لأهمية العلاقة القائمة بين إقرار الأمن وعملية التنمية¹، لأن تردي الظروف الاقتصادية والمعيشية للأفراد وفق المنظور الجزائري، تؤدي إلى استفحال آفات اجتماعية كثيرة كال فقر، الجهل والبطالة، وهذا ما يدفع بدوره إلى انتشار ظاهرة الإرهاب، التمرد، العنف، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كما أن إقرار الأمن والسلم يعد شرطا أساسيا لإنجاح عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، ويساعد على القضاء على الآفات والظواهر الاجتماعية السلبية، ولهذا السبب، تؤكد الجزائر على أهمية البعد التنموي أثناء سعيها لحل أزمات دول منطقة الساحل خاصة الأزمة المالية. ويتجلى اهتمام الجزائر في سياستها الإفريقية بالمقاربة التنموية من خلال الأولوية التي تحظى بها قضايا إقرار الأمن والسلم، وتحقيق التنمية المستدامة في القارة السمراء في أجندة سياسة الجزائر الخارجية، فضلا عن مرافعة الجزائر عن قضايا إفريقيا الاقتصادية والتنموية في المحافل الدولية²، ولقد ترجمت الجزائر هذا الاهتمام من خلال الدور الفعال والنشط الذي اضطلعت به لتأسيس مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا³ التي يطلق عليها اختصارا "النيباد" "NEPAD"، والعمل على تحقيق أهدافها إفريقيا، إذ تعد الجزائر من بين أبرز وأهم الدول المؤسسة والمفعلة لهذه المبادرة³.

لقد جاء تأسيس مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا" "النيباد" في سبتمبر 2001 استجابة لرغبة بعض القادة الأفارقة من بينهم الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة"^{*} في تعزيز

¹ المرجع نفسه، ص. 556.

² فاطمة شمنزل، مرجع سابق، ص. 11.

³ لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص. 557.

* لقد سبق الإعلان عن تأسيس مبادرة "النيباد" التي أقرت صياغتها الأولى في قمة "لوساكا" في سبتمبر 2001، انعقاد مجموعة من المؤتمرات التي مهدت لولادة هذه المبادرة، كانعقاد الاجتماع الأول لمندى تنمية إفريقيا "ADE" عام 1999، واجتماعه الثالث في ديسمبر (كانون الأول) 2000، وانعقاد قمة "سرت" الثانية في 2001/03/02، التي عرض خلالها الرئيس النيجيري برنامجا باسم "الإنعاش الإفريقي للألفية" الذي يعبر عنه اختصارا ب"MAP"، ولقد تزامن عرض هذا

وتفعيل الدور الدولي العالمي للقارة الإفريقية، والبحث عن حلول للمشاكل المزمنة التي تعاني منها القارة خاصة مشكل التخلف والفقر¹، وتأسست مبادرة "النيباد" على فرضية أساسية مفادها أن: "هناك علاقة بين تحقيق التنمية وتطبيق أسس الديمقراطية الحقيقية التي تشمل: "تطبيق مبادئ الحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون"، ولهذا جاءت أولويات هذه المبادرة تركز على توفير الشروط اللازمة للتنمية المستدامة المتمثلة في: تشجيع التعاون والاندماج الإقليمي، إقرار الأمن والسلم، الالتزام بمبادئ الديمقراطية ونظام الحكم الراشد سياسيا واقتصاديا، القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية، وزيادة الاستثمار في مجموعة من القطاعات الرئيسية كقطاع الزراعة، التركيز على التنمية البشرية في قطاع الصحة والتعليم والعلوم التقنية وتنمية المهارات، تعزيز وتنويع المنتجات والصادرات، بناء وتحسين البنية الأساسية كوسائل النقل والاتصال، بالإضافة إلى تشجيع التجارة البينية الإفريقية، والتجارة الإفريقية مع الدول النامية، فضلا عن الاهتمام بالبيئة²، كما تؤسس مبادرة "النيباد" أيضا لمفهوم موسع للأمن، يجمع بين تحقيق التنمية وإقرار الأمن والسلم، حيث اعتبرت تحقيق التنمية في إفريقيا شرطا أساسيا مسبقا لإقرار الأمن والسلم بها، وبناء على هذا المفهوم، تركز مبادرة "النيباد" في أهدافها على خلق وتوفير جميع الشروط اللازمة لتحقيق الأمن والسلم على المدى البعيد، والعمل على تعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية الاستباقية، وتحسين قدراتها في مجال إدارة وحل نزاعات القارة³.

يعتبر دور الجزائر البارز في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا رهانا هاما في سياستها الخارجية بسبب ما توفره لها هذه المبادرة من فرص سمحت للجزائر بالعودة إلى الساحة الإفريقية، وتأكيد حضورها وتعزيز مكانتها فيها من جديد بعد الركود الذي عرفته الدبلوماسية الجزائرية

البرنامج بطرح برنامج آخر من طرف الرئيس السنغالي، أطلق عليه "مشروع أوميغا" "OMEGA"، كما سبقها أيضا انعقاد مؤتمر الاستقرار والأمن والتنمية والتعاون في إفريقيا "CSSDCA" في مارس 2000. ويعتبر رؤساء كل من الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا من بين المبادرين الأوائل لتأسيس هذه المبادرة (أنظر: م. فوزية، خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، الأستاذ، ع. 201، السنة، 1433هـ/2012م، صص 426-427).

¹ المرجع نفسه، ص. 426.

² المكان نفسه.

³ قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية (غير منشورة)، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، ص. 227.

على المستوى الإفريقي خلال عقد التسعينات¹، ولهذا جعلت الدبلوماسية الجزائرية مشروع النيباد ضمن أولويات أجندتها الدبلوماسية الخارجية سواء على المستوى القاري، أو على المستوى الدولي لغرض النهوض باقتصاديات الدول الإفريقية عبر آلية تشجيع علاقات التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي داخل البيت الإفريقي من جهة، وإشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، وجعلها شريكا مهما للتنمية في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية².

تتمتع الجزائر بمكانة وموقع هام داخل الهيكل المؤسسي لمبادرة النيباد، إذ تعتبر عضوا هاما ضمن أهم جهاز فيها "الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"³، وهذا ما مكنها من لعب دور هام ومؤثر في المبادرة³، ويتجلى اهتمام الجزائر بإنجاح مبادرة النيباد، وحرصها على الالتزام بتحقيق أهدافها على مستويين: المستوى الدبلوماسي، ويبرز من خلال سعي الجزائر إلى حضور وإشراك إفريقيا في أهم اللقاءات والمنديات الدولية العالمية الاقتصادية خاصة ل طرح انشغالها ومطالبها فيها، وإثبات حضورها، وتأكيد أهميتها كطرف وشريك اقتصادي هام في العلاقات الاقتصادية العالمية كتمثيل الجزائر لإفريقيا في قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى "الثمانية" 08"، أو قمة فرنسا - إفريقيا، أو قمة أوروبا - إفريقيا وغيرها من القمم والاجتماعات الدولية التي تشيد فيها الدبلوماسية الجزائرية بأهمية مبادرة النيباد كمقاربة إفريقية للتنمية، تحتاج إلى دعم وتشجيع أقطاب الاقتصاد العالمي لبناء شراكة متوازنة بين دول القارة الإفريقية والدول المتقدمة، تضمن لإفريقيا تحقيق مصالحها، وهذا ما تتضمنه وتركز عليه مداخلات رئيس الدولة الجزائرية السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، أو مداخلات ممثليه خلال حضورهم القمم والمحافل

¹ المكان نفسه.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "النيباد... أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء"، 2012/07/04، في الموقع: <http://www.djazair.com/aps/254815>، تاريخ الدخول: 2018/03/07.

³ أنشأت "الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء" "APRM" African Peer Review Mechanism في جويلية 2002 بقمة الاتحاد الإفريقي في "ديربان"، ويعتبر هذا الجهاز كميكانيزم للتنفيذ، وأوجدته مبادرة النيباد لترسيخ ودعم أسس الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية في الدول الإفريقية باعتبار الحكم الراشد ركيزة أساسية لتحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة في إفريقيا، وتعمل هذه الآلية أيضا على تقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء بها في ما يتعلق بتطبيق أسس الحكم الراشد، بالإضافة إلى دورها في إيجاد حلولاً للمشاكل التي تواجه هذه الدول أثناء تطبيقها لأسس الممارسة الديمقراطية (انظر: زبير عياش، أميرة بن مخلوف)، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25-26 نوفمبر 2013، ورقلة (الجزائر)، ص. 291.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق.

الدولية التي تعالج القضايا الاقتصادية العالمية وشؤون القارة الإفريقية، وعلاقات هذه الأخيرة الاقتصادية بالوحدات والأقطاب الاقتصادية الدولية كقمة أوروبا- إفريقيا، وقمة إفريقيا- فرنسا¹.

أما على مستوى الواقع الاقتصادي، فإن الجزائر تعمل جاهدة على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى التي طرحتها مبادرة النيباد لتسهيل الاتصال الاقتصادي بين الدول الإفريقية، وتوفير فرص التبادل الاقتصادي والتجاري بينها، ولن يتم هذا إلا من خلال تشييد منشآت قاعدية تسهل عملية الاتصال والتواصل بين اقتصاديات الدول الإفريقية كمشروع الطريق العابر للصحراء الذي يغطي تسعة طرق رئيسية تربط بين مجموعة من عواصم الدول الإفريقية*، ولقد ساهمت الجزائر في إنجاز نصيبها من هذا المشروع بقرابة 2 مليار أورو (حوالي 212 مليار دينار جزائري) لإنجاز مسافة 3400 كلم، بالإضافة إلى إنجازها للمقطعين الخاصين بالنيجر وتونس (2400 كلم و39 كلم)، ويهدف هذا المشروع الذي تراهن عليه الجزائر بشكل كبير لتحقيق الأمن والتنمية بالقارة الإفريقية من خلال مساهمته في دفع عجلة العلاقات والتبادل الاقتصادي بينها وبين الدول الإفريقية المعنية به، وترقية التنمية وعلاقات التكامل الاقتصادي الإفريقي عبر تسهيل وزيادة نسبة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية وتطويرها، فضلا عن تحسين ظروف معيشة الشعوب الإفريقية التي تقطن المناطق الصحراوية النائية²، وإلى جانب مشروع الطريق العابر للصحراء، تهتم الجزائر أيضا بتجسيد مشاريع اقتصادية أخرى كمشروع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز الطبيعي الذي يربط بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي³.

تهتم الجزائر أيضا في إطار مقاربتها التتموية- الاقتصادية التي تنتهجها في دوائر تحركها في محيطها الإفريقي بتنمية الشريط والمناطق الحدودية الواقعة بينها وبين دول جوارها المغاربي (ليبيا وتونس خاصة)، أو الواقعة بينها وبين دول الساحل الإفريقي خاصة الشمال المالي، لأن الجزائر ترى في تنمية المناطق الحدودية وسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار، تقوم الجزائر بالتنسيق مع دول الجوار المغاربي من أجل استحداث لجان مشتركة لتنمية الشريط والمناطق الحدودية، وتقييم البرامج

¹ المرجع نفسه.

* يربط مشروع الطريق العابر للصحراء بين ستة بلدان إفريقية، وهي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا.

² نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سابق، ص. 182.

³ المكان نفسه.

التنمية التي يتقرر إنجازها، بالإضافة إلى عقد لقاءات دورية للمسؤولين المحليين للمدن الحدودية¹، خاصة مع تونس التي أعلنت الجزائر عن استعدادها لإطلاق مشروع تزويد مدينة "ساقية سيدي يوسف" بالغاز الجزائري، كما أعربت الجزائر عن استعدادها أيضا لتعزيز التعاون مع ليبيا في جميع المجالات بما فيها مجال تنمية المناطق الحدودية². أما على مستوى المناطق الحدودية مع دول الساحل الإفريقي، فإن الجزائر تقوم بتمويل مجموعة من المشاريع التنموية* الموجهة إلى شمال مالي والنيجر والتشاد، هدفها المساهمة في إقرار الأمن والسلم بمنطقة الساحل الإفريقي³، وتراهن الجزائر أيضا في إطار سعيها لتنمية المناطق الحدودية على مشروع الطريق العابر للصحراء الذي سيساهم بشكل كبير في كسر عزلة وتحسين ظروف معيشة الشعوب الإفريقية القاطنة للمناطق الصحراوية النائية، فضلا عن الاستفادة هذه الأخيرة من الرسوم والإتاوات التي تفرض على أنابيب نقل الغاز والبتترول في إطار مشروع نقل أنابيب الغاز والبتترول الذي يربط بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي⁴.

د. مقارنة إنسانية قائمة على تفعيل "الدبلوماسية الإنسانية":

يعتبر مفهوم الدبلوماسية الإنسانية من بين مفاهيم حقل السياسة الخارجية التي عرفت تطورا نوعيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب ما حظيت به المواضيع والقضايا المتعلقة بالإنسانية من اهتمام كبير على المستويات الوطنية والدولية، وزاد تطور هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة في ظل تزايد الاهتمام بالقضايا والمسائل الإنسانية، وظهور مفهوم "الأمن الإنساني"⁵، والدبلوماسية الإنسانية مفهوم يشير في معناه إلى: "اتصالات سرية أو عامة، تجري بين الحكومات والمنظمات الإنسانية، وبين هيئات المجتمع المدني وحكومات أخرى"، وتعرف أيضا بأنها: "الحوار القائم على الاعتراف بالآخر -أيا كان-

¹ ز. زين الدين، "تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس لدعم مكافحة الإرهاب"، المحور، 25 مارس 2016، في الموقع: <http://elmihtar.com>، تاريخ الدخول: 09-03-2018 .

² مليكة. خ.، "مساهل يعلن من طرابلس عن إعادة فتح سفارة الجزائر قريبا، ويكشف: لقاء مرتقب لبحث تنمية المناطق الحدودية"، المساء، 22 أبريل 2016، في الموقع: <https://www.el-massa.com/dz>، تاريخ الدخول: 09-03-2018 .
* تمحورت هذه المشاريع حول بناء وتجهيز مراكز للتدريب المهني، تشييد مراكز للمساعدة الاجتماعية، حفر الآبار، وتشبيد مراكز للعلاج الطبي.

³ نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سابق، ص. 182.

⁴ المكان نفسه.

⁵ عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص. 134.

كإنسان¹، ويعرفها الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأنها: "إقناع صانعي القرارات وأصحاب الآراء بالعمل على الدوام لما هو في مصلحة المستضعفين باحترام المبادئ الإنسانية على وجه تام"²، وتهدف الدبلوماسية الإنسانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف*، تتمحور جميعها حول دعم العمل الإنساني وتحقيق أهداف إنسانية، وهذا ما يفسر اهتمام بعض الدول في سياساتها الخارجية بالبعد الإنساني من خلال الاهتمام بتقديم منح ومساعدات إنسانية للشعوب والمجتمعات التي تعيش أزمات وأوضاع إنسانية مزرية كإرسال مواد غذائية أو إغاثية، وتقديم هذه الإعانات إما عن طريق مجموعة من الهيئات الحكومية والمدنية الوطنية أو الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية بشؤون الإغاثة³.

تؤسس الدبلوماسية الإنسانية لمقاربة تراعي مبدأ الموازنة بين الأولويات الوطنية (مكافحة الإرهاب) وحماية حقوق الإنسان، أي الموازنة بين تحقيق الأمن الوطني من جهة، وحماية وضمن التمتع بحقوق الإنسان من جهة ثانية، ولقد اعتمدت الجزائر هذه المقاربة في إستراتيجيتها الأمنية التي تبنتها لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي⁴، حيث سعت الجزائر في مقاربتها الأمنية إلى تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي كمدخل لحماية وضمن الأمن القومي الجزائري عبر مجموعة من الآليات

¹ المرجع نفسه، ص. 135

² الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "سياسة الدبلوماسية الإنسانية"، ص. 02، في

الموقع: www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/Humanitarian_Diplomacy_Policy-ar.pdf، تاريخ

الدخول: 2018/03/12

* تهدف الدبلوماسية الإنسانية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في: إقناع مختلف الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للإقدام على تقديم المساعدات، والقيام بأعمال إنسانية لصالح الشعوب التي تعرف أزمات إنسانية، العمل على إيجاد السبل والوسائل التي تمكن من الوصول إلى الضحايا، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لهم من مواد إغاثية متنوعة وإسعافات ومعدات إنسانية، العمل على ضمان أمن المدنيين والمستفيدين من الإجراءات الإنسانية، بالإضافة إلى ضمان الأمن والوضع القانوني لطاقتهم النشطة في المجال الإنساني، القيام بتنسيق الأعمال والإجراءات الإنسانية بين المنظمات والهيئات الإنسانية، وأخيرا تعزيز تقنين وتصديق وتطبيق وإنفاذ القانون الإنساني بمفهومه الواسع، والذي يشمل كلا من القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة، قانون اللاجئين، حقوق المهاجرين، حقوق الإنسان، وحماية النازحين (انظر: عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص. 134)

³ ملثم بولور، تركيا رمز "الدبلوماسية الإنسانية" في العالم، "02-12-2016"، في الموقع: <https://aa.com>، تاريخ

الدخول: 2018-03-14

⁴ عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص. 135

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

السياسية والأمنية التي تركز على تعزيز ومراقبة الحدود الجزائرية داخليا، وتفعيل جهود التعاون والتنسيق الأمني إقليميا، بالإضافة إلى مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في توفير شروط تنمية سياسية بالمنطقة، قائمة على إرساء أسس ودعائم حكم ديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات التي تكفل إدماج الطوارق في مجتمعاتهم، وتضمن لهم التمتع بحقوق المواطنة¹.

أما الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الإنسانية في المنطقة، فنقوم على تنمية المناطق الجنوبية (الحدودية خاصة) عبر توفير الهياكل القاعدية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان خاصة الطوارق، وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة التوزيعية للثروة، وتنمية روح الوعي القومي، والحس الوطني لدى الطوارق²، فضلا عن تقديم الجزائر لمساعدات مالية ومادية (لوجيستكية)، ومساعدات إنسانية لدول الساحل الإفريقي، بلغت تكلفتها ما يناهز 100 مليون دولار حسب تصريح وزير الشؤون الخارجية السيد "عبد القادر مساهل"، كما ساهمت الجزائر أيضا في إطار تفعيل الدبلوماسية الإنسانية من خلال منظمة "الهلال الأحمر الجزائري" إلى جانب الجمعيات التابعة للصليب الأحمر* في منطقة الساحل الإفريقي في تشكيل "الهيئة الإنسانية الجديدة"، وهي عبارة عن هيئة لتنسيق العمل الإنساني في الفضاء الساحلي الصحراوي بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية التي تعرفها هذه المناطق جراء الأزمات الأمنية والسياسية المنتشرة في المنطقة خاصة في دولة مالي³.

استنتاجا مما تقدم، تتسم مقاربة الجزائر الأمنية التي تنتهجها لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في جواره المغاربي والساحل الإفريقي بمجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها في ما يلي⁴:

¹ المرجع نفسه، ص 136-140

² المرجع نفسه، ص 140.

* الجمعيات التابعة للصليب الأحمر في بوركينا فاسو، ليبيا، موريتانيا، النيجر، ومنظمة الهلال الأحمر التضادية.

³ د.ذ.ك، "الجزائر والصليب الأحمر ينشأن هيئة لتنسيق المساعدات الإنسانية بالساحل: توحد جهود دول المنطقة لتأمين حاجيات النازحين"، "الفجر"، 17-06-2012، في الموقع: <https://www.djazairess.com/alfadjr/217294>، تاريخ

الدخول: 14-03-2018

⁴ عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص 136-141

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

- المقاربة الأمنية الجزائرية هي مقاربة شاملة، تقوم على أساس مفهوم الأمن الموسع الذي يجمع بين "الأمننة والأمننة"، أي تحقيق الأمن الإنساني عبر تفعيل آلية الدبلوماسية الإنسانية القائمة على احترام حقوق الإنسان كمدخل وآلية لتحقيق الأمن الوطني والجهوي والإقليمي.
- المقاربة الجزائرية مقارنة تستند إلى توظيف مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وكذا الآليات العسكرية (مقاربة أمنية عسكرية).
- المقاربة الجزائرية مقارنة تجمع بين متغيري الأمن والتنمية في بعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والبعد الإنساني بشكل عام (التنمية الإنسانية المستدامة).
- المقاربة الجزائرية مقارنة تراهن بشكل كبير في سعيها لحماية الأمن الوطني، وتحقيق الأمن الإقليمي على تعزيز سبل التعاون والتنسيق الأمني المشترك بين الجزائر ودول جوارها المغاربي ودول جوارها في الساحل الإفريقي ضمن الأطر الجهوية (إتحاد المغرب العربي)، أو الإقليمية القارية (الإتحاد الإفريقي) مع استبعاد التدخل الأجنبي، وتعزيز التعاون الدولي مع القوى والشركاء الدوليين لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري في الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

تتبنى الدول في سياساتها الخارجية توجهات معينة، تهدف من ورائها تحقيق أهدافها، وخدمة مصالحها الوطنية، وقد تعرف هذه التوجهات نوعا من الاستمرارية، كما قد تعرف تغييرا حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية للدولة، وإن السياسة الخارجية الجزائرية على غرار غيرها، تبنت توجهات خارجية معينة، عكست طبيعة توجهاتها المجتمعية من جهة، وسخرت لخدمة مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي من جهة ثانية، وإن تبني الجزائر لهذه التوجهات منذ الاستقلال، والاستمرار في التمسك بها إلى يومنا هذا، جاء متأثرا بمجموعة من المتغيرات والظروف المتعلقة بمحددات بيئتها الداخلية المجتمعية القيمة، كما جاء متأثرا أيضا بظروف بيئتها الداخلية والخارجية.

واعتمادا على معايير تصنيف توجهات السياسة الخارجية التي تتعدد وتختلف، يمكن تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في التوجهات التالية:

المطلب الأول: توجه إقليمي

توصف السياسات الخارجية للدول الصغرى أو المتوسطة التي تكون في الغالب قوى إقليمية¹ بأنها سياسات إقليمية التوجه، لأنها تركز في سياستها الخارجية على الإقليم الواقعة فيه، وتوزع اهتمامات هذه السياسة بين دوله، وعلى بعض القوى الكبرى، بحيث يحظى الإقليم الجغرافي المنتمية إليه بأهمية تفوق أهمية الأقاليم الأخرى في سياستها الخارجية، على خلاف سياسات خارجية القوى الكبرى التي توصف بأنها سياسات عالمية، لأنها توزع اهتمامات سياستها الخارجية على مختلف وحدات النسق الدولي، وتحظى مختلف الأقاليم بأهمية لديها، حتى وإن تفاوتت درجة الاهتمام بهذه الأقاليم والوحدات من طرف القوى الكبرى².

¹ بهجت قرني، علي الدين هلال، "السياسة الخارجية للدول العربية"، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 1، 1994)، ص. 07.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 88-90.

بناء على تتبع الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، واعتمادا على معيار التوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية ومعيار المجال الجغرافي الرئيسي لتوجه السياسة الخارجية الجزائرية، واستنادا إلى دراسة الدكتور بهجت قرني و"علي الدين هلال" حول السياسات الخارجية للدول العربية بما فيها الجزائر، والتي وصفت السياسات الخارجية للدول العربية بكونها سياسات إقليمية في توجهها¹، يتحدد توجه السياسة الخارجية الجزائرية بأنه توجه إقليمي بسبب اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بالإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه سواء في فضائها المغاربي أو فضائها الإفريقي، والدليل على هذا، اهتمام الجزائر بتوجيه سياستها الخارجية منذ وقت مبكر بعد استقلالها مباشرة باتجاه الدائرة المغاربية والدائرة العربية والدائرة الإفريقية، واعتبرت هذه الدوائر دوائر مترابطة، تنتمي إلى دائرة العالم الثالث الذي لعبت فيها دورا بارزا².

تبرز معالم التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال اهتمام الجزائر بعد استقلالها بتوجيه نشاط سياستها الخارجية باتجاه دائرة المغرب العربي نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الدائرة كفضاء جيوسياسي حيوي بالنسبة للأمن القومي الجزائري، ونظرا للمقومات المادية وغير المادية التي تتمتع بها الجزائر في فضائها المغاربي، والتي دفعتها إلى السعي نحو لعب دور إقليمي قيادي في هذه الدائرة، غير أن ظروف وخصائص النظام الإقليمي المغاربي، وظروف وخصائص بيئتها الدولية تحول دون اضطلاع الجزائر بهذا الدور كدولة قائد تتجذب إليها، وتدور حولها، وفي فلكها باقي دول المغرب العربي.

وما يدلل توجهها الإقليمي أيضا أن أغلب الأدوار التي لعبتها الجزائر هي أدوار إقليمية اضطلعت بها في دائرة تحركها الإفريقية، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الدائرة في سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإفريقي بسبب مجال الحركة الواسع الذي أتاحتها هذه الدائرة لحركة سياسة الجزائر الخارجية، والفرص التي وفرتها لتمكين الجزائر من لعب أدوار إقليمية في الفضاء الإفريقي، تتناسب مع الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر في هذا الفضاء. كما أولت الجزائر أيضا أهمية لدائرة تحركها العربية، غير أن هذه الأخيرة فرضت مجموعة من القيود على حركة السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها العربي، ما دفع الجزائر إلى الإهتمام أكثر بتفعيل نشاط سياستها الخارجية في دائرتها

¹ بهجت قرني، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 07.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 50.

الإفريقية، في حين بقيت الدائرة المتوسطة إلى غاية عقد التسعينات دائرة ثانوية، تتأرجح بين البعد الإفريقي وحوار الشمال والجنوب والحوار العربي - الأوروبي، ليتغير ترتيبها في سلم اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية مع مطلع التسعينات¹، وزاد اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بدائرة حركتها المغاربية والإفريقية خلال العقد الأخير لاعتبارات أمنية بالنسبة لدائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي، ولا اعتبارات اقتصادية - تنموية بالنسبة للدائرة الإفريقية بشكل عام.

المطلب الثاني: توجه لاتدخلي

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت موجهة للبيئة الإقليمية أو الدولية توجه لاتدخلي (عدم التدخل)، ويعد هذا التوجه توجهها ثابتا ومستمرا في سياستها الخارجية اتجاه دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

يوصف توجه السياسة الخارجية لأي وحدة دولية بأنه توجه تدخلي أو لا تدخلي اعتمادا على معيار حجم مشاركة الدولة في التفاعلات الإقليمية والعالمية، ومعيار طبيعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية إذا كانت أدوات تدخلية أو غير تدخلية، والتوجه اللاتدخلي يعرف بأنه: "ذلك التوجه للسياسات الخارجية التي تسعى إلى التأثير في سياسات غيرها من الوحدات الدولية دون اعتماد أدوات تدخلية للتأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة في هذه الدول"²، وبناءا على هذا التعريف، يمكن تحديد توجه السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية بأنه توجه قائم على "عدم التدخل" أي "توجه لاتدخلي"، وإن هذا التوجه لسياسة الجزائر الخارجية، يجد أساسا له في: - طبيعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، - طبيعة أدوات تنفيذ سياستها الخارجية، - طبيعة المبادئ التي تتأسس عليها عقيدتها الأمنية، وإن استقراء طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها وتلعبها الجزائر في دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية، وتتبع طبيعة مواقفها وطبيعتها سلوكها الخارجي إزاء أزمات دول جوارها الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، ودراسة طبيعة المقاربات التي تبنتها الجزائر للتعامل مع تهديدات وتحديات هذه الأزمات، والحلول المقدمة من طرفها لمعالجتها وحلها، تؤكد التوجه اللاتدخلي لسياسة الجزائر الخارجية في الدائرتين المغاربية والإفريقية.

¹ المرجع نفسه، ص 50-52

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 39.

يعتبر "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" مبدءاً من مبادئ القانون الدولي، وأحد أهم المبادئ التي تضمنها الميثاق المؤسس لهيئة الأمم المتحدة الذي نص في مادته الثانية (02)، الفقرة السابعة (07) على أن: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، وبناءً على نص المادة، فإن هذا المبدأ يقضي بامتناع أي دولة عن التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يجعله أحد الضمانات الأساسية لاحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول¹، واحترام المتبادل للأقاليم المتجاورة، وأحد أهم المبادئ المؤسسة لعلاقات حسن الجوار².

يشير مبدأ "عدم التدخل" وفق معناه الواسع إلى: "عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة"، ويشير معناه أيضاً إلى: "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وقد يتخذ التدخل شكل الحرب أو الحصار الاقتصادي أو الضغوط الدبلوماسية أو الدعائية، ويكون التدخل العسكري آخر خيار، لأنه ليس بالعمل الأكثر عقلانية"³، ولقد أكدت المادة 02/ف4* من ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ، حيث ألزمت الدول بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها، ويجب الإشارة إلى أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة بالرغم من أنه أسس لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في مادته الثانية، لم يحدد بشكل واضح الشؤون التي تدخل ضمن السلطان الداخلي للدولة⁴، وفي الوقت نفسه، حصر الحالات التي

¹ لخضر رابحي، مرجع سابق، ص. 160،

² وهيبة خبيزي، مرجع سابق، ص. 282.

³ باسما عيل، عبد الكريم، "التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي"، دفا تر السياسة والقانون، ع. 12، جانفي 2015، ص. 217.

* تنص المادة 02/ف4 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". (أنظر: لخضر رابحي، مرجع سابق، ص. 160.)

⁴ المرجع نفسه، ص. 160.

يكون فيها التدخل مشروعاً** في الشؤون الداخلية للدول، وتشمل حالة وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، أو في حالة التدخل بناء على طلب حكومة الدولة المتدخل فيها¹.

يعتبر مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" أحد أهم الثوابت والمبادئ الأساسية التي تنظم علاقات الجزائر الخارجية، سواء على المستوى الثنائي، أو على مستوى متعدد الأطراف داخل المنظمات الدولية والإقليمية التي تعد الجزائر عضواً فيها كهيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية ومنظمة الإتحاد الإفريقي، ويعد هذا المبدأ أيضاً من المبادئ الراسخة التي حكمت ووجهت سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دائرة المغرب العربي والدائرة الإفريقية منذ الاستقلال²، ويمكن تفسير تمسك النخبة الحاكمة الجزائرية بعد الاستقلال بهذا المبدأ كأحد الثوابت الأساسية التي تقوم عليها سياسة الجزائر المغاربية والإفريقية بحرص الجزائر الكبير على حماية وصيانة استقلالها وسيادتها، خاصة وأنها كانت دولة حديثة العهد بالاستقلال، وهذا ما دفع بصانع القرار الجزائري إلى دسترة هذا المبدأ في أول دستور عرفته الجزائر بعد الاستقلال عام 1963، كما أن الجزائر رأت في الالتزام بهذا المبدأ، تحقيقاً للاحترام المتبادل بين الدول المتجاورة، وهذا ما يؤدي بدوره وفق المنظور الجزائري إلى التأسيس لعلاقات "حسن الجوار" التي تشكل أساساً مهماً لحفظ الأمن والسلم الدائمين على المستوى الإقليمي³.

يجد مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" أساساً له في عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية المستمدة من نسق عقدي وطني، ساهم في تشكيله تجربة الجزائر الطويلة والمريرة مع الاستعمار الفرنسي، حيث كونت هذه الأخيرة لدى المجتمع الجزائري تصوراً "سلبياً للتدخل الخارجي" باعتبار هذا

** تتعدد أنواع وصور التدخل الدولي، فقد يكون التدخل من حيث طبيعته تدخلاً سياسياً أو تدخلاً عسكرياً أو تدخلاً اقتصادياً، كما يمكن أن يكون التدخل من حيث شكله تدخلاً مباشراً أو غير مباشر، وقد يكون من حيث عدد القائمين به إما تدخلاً فردياً، تقوم به دولة واحدة، أو تدخلاً جماعياً، تضطلع به مجموعة من الدول، أو تدخلاً لقوات منظمة دولية أممية أو إقليمية كتدخل منظمة الأمم المتحدة أو تدخل حلف الشمال الأطلسي، وهناك التدخل الدفاعي والتدخل الهجومي، يهدف الأول إلى "منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة، لأنه يضر بمصالح الدولة المتدخلة"، أما الثاني، فيهدف إلى "القيام بإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة، وإحداث تغيير في نظام حكم الدولة المستهدفة بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية للدولة المتدخلة" (انظر: لخضر رابحي، مرجع سابق، ص. 160)، وانظر أيضاً: باسما عيل عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 217)

¹ رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص. 158.

² لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص. 550.

³ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 89.

الأخير يؤدي إلى زيادة انتشار حالات الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمعات التي تعرف نزاعات أو أزمات داخلية، وبناءً على هذا، ترى الجزائر بأن التمسك بهذا المبدأ، يساعد على تجنب هذه المجتمعات خطر التشتت والتمزق، ويمكنها من المحافظة على وحدتها واستقلالها¹.

إن التزام الجزائر بهذا المبدأ في سياستها الخارجية، أدى إلى التأسيس لمبدأ آخر يعد من ثوابت سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، تمثل في مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" الذي بنت الجزائر على أساسه تصور لها لعلاقتها مع دول محيطها الجغرافي المغاربي والإفريقي، ويشير هذا المبدأ في معناه وفق التصور الجزائري إلى "العمل على تنمية السلم بين دول الجوار الذي يقتضي التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن، وتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم"²، وبناءً على هذا التعريف، فإن مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" لا يهدف فقط إلى تقادي تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدول جوارها، ومنع الاعتداء عليها، وإنما يهدف أيضاً إلى تشجيع قيام علاقات تعاون جهوي على أساس المصلحة المتبادلة بين دول الجوار الجغرافي، وتعزيز سبل التعاون المثمر لصالح شعوبها، وهذا ما يساعد على إنهاء النزاعات الإقليمية القائمة بينها³.

كما أن التزام الجزائر بهذا المبدأ، دفعها إلى التأسيس لمبدأ ثابت وراسخ في عقيدتها الأمنية* التي بنيت بعد الاستقلال هي الأخرى على ركيزة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، بحيث

¹ المرجع نفسه، ص. 89.

² المرجع نفسه، ص. 89-90.

³ بوناب كمال، "مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية"، 13-07-2015، في الموقع:

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=476086&r=0&cid=179&u=&i=0&q>، تاريخ الدخول: 2018-05-19

* تعرف العقيدة الأمنية على أنها: "مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الدول عند مواجهة تحديات وقضايا أو أحداث ذات طابع أمني"، وبناءً على هذا التعريف، تمثل العقيدة الأمنية تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، وهكذا تكون العقيدة الأمنية بمثابة الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، والعلاقة بين السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية تكمن في كون أن هذه الأخيرة تعتبر دليلاً يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، وتساعدهم على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي، لأنها تمثل المبادئ المنظمة التي تمكن صناع القرار من تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد ما يحضها منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

حددت المهام الأساسية والرئيسية للأجهزة العسكرية والأمنية الجزائرية (الجيش الشعبي الوطني) في مهمة حماية وصون أمن وسيادة الدولة، والدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي، وحماية حدودها الإقليمية¹، وتجلى هذا من خلال منع الدستور الجزائري "الجيش الوطني الشعبي" من التدخل والقتال خارج حدود الدولة الجزائرية حتى ولو تعلق الأمر بعمليات حفظ السلام وبنائه، وقصر مهمته الأساسية الموكلة إليه دستوريا في الدفاع عن الوحدة الوطنية².

إن تمسك الجزائر بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، يدفع بها إلى رفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، خصوصا في حالة الأزمات والنزاعات الداخلية، كما جعلها أيضا ترفض أي تواجد عسكري أجنبي سواء على إقليمها الترابي أو على أقاليم دول جوارها الجغرافي في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، فضلا عن رفضها لإبرام اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، أو الدخول في تحالفات عسكرية مع القوى الكبرى، وهذا ما يفسر عدم إبرام الجزائر لمثل هذه الاتفاقيات بعد استقلالها خلافا لبعض دول المغرب العربي بسبب توجهاتها الخارجية الاستقلالية³، ويفسر أيضا رفض الجزائر القاطع لاستضافة قاعدة "الأفريكوم" على الأراضي الجزائرية، ودعوتها الدول الإفريقية إلى رفض هي الأخرى استضافة هذه القاعدة على أقاليمها الترابية⁴.

يستمر حضور "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" كضابط وموجه لسياسة الجزائر الخارجية في الوقت الراهن اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، وهذا ما تجسد في مواقف الجزائر الخارجية، وفي

البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة والمتوسطة والبعيدة، وبهذا فهي تحدد سياق تفاعل السياسة الخارجية مع التحديات والتحويلات التي تواجهها على المستوى الإقليمي والدولي. (انظر: صالح زيان، مرجع سابق، ص 289-290، وانظر: بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مرجع سابق).
¹ ب.ذ.ك، "الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010" الحلقة السادسة والأخيرة، 21 جوان 2013، في الموقع: <http://www.ech-chaab.com>، تاريخ الدخول: 20-2018-05

² Djamel Zerrouk, « Les priorités de la diplomatie Algérienne : résoudre les conflits nés a ses portes », **Le Jeune Indépendant**, 01 avril 2015, in : <http://www.jeune-independant.net/Les-priorites-de-la-diplomatie.html>

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41.

⁴ بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، 11 ديسمبر 2014، مركز الجزيرة للدراسات، في الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>، تاريخ

الدخول: 20-05-2018

سلوكها الخارجي إزاء الأزمات التي تعرفها دول جوارها الجغرافي في بيئتها الإقليمية في منطقة المغرب العربي (تونس وليبيا) والساحل الإفريقي (مالي)، وإن إصرار الجزائر على التمسك بهذا المبدأ في سلوكها الخارجي اتجاه هذه الأزمات، يرجع إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، أولها: أن هذا المبدأ يعد أحد ثوابت سياستها الخارجية الذي لا يمكن التنازل أو التخلي عنه بسهولة¹، وثانيها: أن الجزائر تجد في التمسك بهذا المبدأ ضمانا لحماية استقلاليتها وسيادتها الوطنية التامة في اتخاذ قراراتها، ورسم سلوكياتها الخارجية إزاء هذه الأزمات بعيدا عن تأثير أي قوة أو طرف خارجي، وهذا ما يكرس التوجه الاستقلالي في السياسة الخارجية الجزائرية².

ويفسر تمسك الجزائر أيضا برفض التدخل الأجنبي في أزمات دول جوارها سواء في منطقة المغرب العربي أو في الساحل الإفريقي بإدراك الجزائر لحجم وخطورة هذا التدخل على الأمن القومي الجزائري، وعلى سيادتها واستقلالها في حالة تواجد أجنبي عسكري على حدودها الجغرافية مع دول الجوار شرقا وجنوبا، لأن هذا التدخل من شأنه أن يزيد من حدة تقادم الأزمة، ويؤدي إلى تعقيدها أكثر، مما يتسبب في تنامي خطورة التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن الوطني³. كما أن الجزائر تدرك بأن قبولها للتدخل العسكري الأجنبي في أزمة جوارها الجنوبي (مالي)، يدفعها إلى تفعيل قدرتها العسكرية التي تعد الأكبر إقليميا في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي⁴، وهذا من شأنه أن يورط الجزائر في مواجهة حركات مسلحة (الحركات الأزوادية) يرتبط مجندوها بعلاقات اجتماعية وطيدة بطوارق جنوب الجزائر، مما قد يتسبب في إثارة طوارق الجنوب الجزائري، وهذا ما يبرر مراعاة الجزائر في موقفها اتجاه الأزمة المالية مسألة الامتداد العرقي لطوارق الجنوب الجزائري وطوارق إقليم "أزواد" في الشمال المالي.

كما أن الجزائر تدرك بأن قبولها بتدخل عسكري أجنبي في مالي، ومشاركتها إلى جانب فرنسا بقوات عسكرية⁵، يؤدي إلى توريط جيشها في حرب استنزاف خارج حدودها، مما ينعكس سلبا على أداء

¹ محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ص. 109.

² رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 89.

³ محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 109.

⁴ ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، ع. 18، جوان 2017، ص. 253.

⁵ المرجع نفسه، ص. 256.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

دوره الأساسي في حماية حدود الدولة الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة الناجمة عن أزمة مالي كتدفق موجة اللاجئين¹، فضلا عن إمكانية تحول الجزائر إلى هدف للأعمال الإرهابية التي تقوم بها الحركات والتنظيمات الإرهابية المسلحة في شمال مالي².

وإن إدراك صانع القرار الجزائري لحجم خطورة التدخل الأجنبي في أزمات دول جواره الجغرافي على الأمن القومي الجزائري، دفع بالجزائر إلى السعي في وقت مبكر إلى منذ مطلع التسعينات إلى التحرك دبلوماسيا عبر دور الوسيط لحل أزمات الطوارق في مالي والنيجر بهدف تقادي وإبعاد أي محاولة للتدخل الأجنبي على حدودها الجنوبية مع دول الساحل الإفريقي، لأن أي تدخل أجنبي في أزمات مالي والنيجر خلال تلك الفترة كان من شأنه أن يخلق بؤرة توتر جديدة تهدد الأمن القومي الجزائري، خصوصا وأن الجزائر كانت تعرف تازما في ظروفها السياسية والأمنية³، وإن نفس هذا الدافع حرك سلوك الجزائر الدبلوماسي للعب دور الوسيط لحل أزمات دول جوارها المغاربي والساحل الإفريقي التي انفجرت منذ عام 2011 في تونس وليبيا، ومع مطلع عام 2013 في شمال مالي.

إن دور الوسيط الدبلوماسي الذي تلعبه الجزائر لحل الأزمات التي تعرفها دول المغرب العربي (ليبيا وتونس)، وحل الأزمة التي تعرفها الدولة المالية في الساحل الإفريقي، تحكمه مجموعة من المبادئ و الأسس وهي⁴: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام الوحدة الترابية للدول، حل النزاعات بالطرق السلمية وتشجيع الحوار السياسي، رفض التدخل العسكري الخارجي، وعدم ترجيح كفة أحد أطراف النزاع على حساب كفة الطرف الآخر.

وسعيا من الجزائر للتوفيق بين مبادئ سياستها الخارجية وضرورة حماية أمنها القومي، عمدت إلى توظيف آلية "الدبلوماسية الوقائية" كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال تحرك دبلوماسيتها داخل الهيئات والمؤسسات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بهدف إيجاد حلول لأزمات دول جوارها المغاربي

¹ عبد الحميد عبدوس، "التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر"، البصائر، ع.636، 21-27 جانفي

2013، ص.03

² ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص.253

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.55

⁴ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص.247

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

والساحل الإفريقي بعيدا عن التدخل الأجنبي¹. وإلى جانب تفعيل دبلوماسيتها الوقائية، قامت الجزائر أيضا بتفعيل خيار الدبلوماسية الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمات المنطقة في المغرب العربي والساحل الإفريقي²، كما راحت الجزائر أيضا في سياق سعيها للتوفيق بين ثوابت سياستها الخارجية وضرورة حماية أمنها القومي، ولعب دور إقليمي في فضائها المغاربي والساحل الإفريقي، تشجع وتقود جهود التنسيق والتعاون الأمني بينها وبين دول الساحل الإفريقي من جهة، وبينها وبين دول جوارها المغاربي من جهة أخرى، وتحرص الجزائر أيضا على تنمية المناطق الحدودية بينها وبين الدول التي تعرف هذه الأزمات خصوصا دول الساحل الإفريقي، وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على تأسيس علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول الإفريقية خاصة مع دول الساحل الإفريقي لتجسيد أهداف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، حيث عقد اتفاق في 14 جانفي 2002 بين الشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات والشركة الوطنية للبترول النيجيري لتجسيد مشروع أنبوب الغاز إلى أوروبا³.

بناء على مجموعة المبادئ والثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، حددت الجزائر معالم مقاربتها لحل أزمات دول جوارها الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي في شقيها الأمني والسياسي، حيث جاءت المقاربة الجزائرية مركزة على: ضرورة احترام وتمسك المجتمع الدولي بمبادئ القانون الدولي والقيم الإنسانية أثناء صياغته لحلول لهذه الأزمات، والتي تتطابق هي الأخرى مع مبادئ الثورة الجزائرية المؤسسة لعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية⁴، ضرورة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مهما كان الضغط أو الإغراء، ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي العسكري منه خاصة في أزمات الدول الداخلية، وترجيح الحل السلمي ومبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة سواء كانت أطراف رسمية حكومية أو أطراف غير رسمية⁵، وشددت الجزائر أيضا في

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص ص 83-84

² بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مرجع سابق.

³ ب.ذ.ك، "الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ

2010" مرجع سابق.

⁴ فاطمة شمنتل، مرجع سابق، ص 11.

⁵ المكان نفسه.

مقاربتها على ضرورة التحرك الجماعي ضمن "المجموعة الإفريقية" لحل جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا باعتباره الحل الأكثر فاعلية¹.

وتقوم الجزائر أيضا في إطار سعيها لتقديم مقاربة ناجعة لحل أزمات فضائها المغاربي والساحل الإفريقي بتسويق مقاربة المصالحة الوطنية التي تبنتها خلال عقد التسعينات لحل أزماتها الداخلية، ونظرا للنتائج التي حققتها هذه التجربة في استتباب الأمن والاستقرار الداخلي في الجزائر، ترى هذه الأخيرة في هذه المقاربة حلا ناجحا ومناسبا للأزمة الليبية والأزمة المالية.

المطلب الثالث: توجه عدم الانحياز

تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت موجهة للبيئة الإقليمية أو الدولية توجه عدم الانحياز الذي يتميز بالتنوع والحياد الإيجابي، ويعد هذا التوجه توجهها ثابتا ومستمرا في سياستها الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ظهر توجه عدم الانحياز في سياسة خارجية دول العالم الثالث أثناء الحرب الباردة، حيث حاولت هذه الدول أن تتأى بنفسها عن التحالفات العسكرية التي كانت سائدة آنذاك في ظل سياسة الاستقطاب الدولي الإيديولوجي الثنائي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، هذا ما دفعها إلى التكتل في إطار "حركة عدم الانحياز" التي ظهرت بوادر تأسيسها الأولى أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ الآفرو-آسيوي عام 1955، وفي عام 1961، تأسست حركة عدم الانحياز في العاصمة اليوغسلافية بلغراد².

اعتبرت الجزائر بعد استقلالها عضوا نشيطا وبارزا داخل حركة عدم الانحياز، ولقد مكنها نشاطها الفاعل داخل الحركة من لعب أدوار بارزة، والتمتع بمكانة في دائرة العالم الثالث آنذاك. ومن بين المبادئ والأسس التي قامت عليها حركة عدم الانحياز، والتي شكلت في الوقت نفسه ضابطا وموجها للسلوك الخارجي للدول الأعضاء فيها من بينها الجزائر خلال فترة الحرب الباردة، ما يلي: "انتهاج سياسة خارجية مستقلة، عدم الانتماء للأحلاف العسكرية متعددة الأطراف، ابتعاد الدولة العضو في الحركة عن

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق.

² ب.ذ.ك، "عدم الانحياز... في سطور"، الحياة الجديدة، 19-09-2016، ع.7479، ص.08.

تكتلات وصراعات الدول الكبرى، عدم السماح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الكفاح ضد الاستعمار بجميع أشكاله وصوره، نزع السلاح، النضال ضد سياسة التمييز العنصري، احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، تأييد حق تقرير المصير وحق الاستقلال الوطني للشعوب المستعمرة¹.

يعتبر "عدم الانحياز" أو "الحياد" أسلوب من أساليب الأداء الدبلوماسي في السياسة الخارجية، قوامه عدم الانحياز إلى أي كتلة من الكتل المتصارعة، والنأي عن تأييد أي طرف على حساب طرف آخر، ويشير معنى الحياد الإيجابي* الذي تبنته الجزائر كتوجه في سياستها الخارجية إلى: "عدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع الدولي" الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي" مع مناصرة القضايا العادلة في العالم كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في التصرف بحرية في ثرواتها، وغيرها من الحقوق...². إن توجه الحياد الإيجابي الذي تتسم به السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه بيئتها الإقليمية المغاربية والإفريقية بشكل خاص، واتجاه بيئتها الدولية بشكل عام، جعل الجزائر تتمسك بمبدأ آخر من مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ألا وهو: مبدأ حل الأزمات بالطرق السلمية، وإن حيادها الإيجابي جعلها أيضا تناصر القضايا العادلة خاصة ما يتعلق بدعم حق الشعوب في تقرير المصير.

اتسم توجه عدم الانحياز في سياسة الجزائر الخارجية أيضا إلى جانب خاصية الحياد الإيجابي بخاصية التنوع، وتظهر بوادر هذه الخاصية من خلال اهتمام الجزائر الكبير في سياستها الخارجية على غرار باقي الوحدات الدولية بتنوع علاقاتها الخارجية مع مختلف وحدات وفواعل النسق

¹ المكان نفسه.

* يشير معنى توجه "عدم الانحياز" إلى: "الدول التي اختارت هذا التوجه غير المنظم قانونا بإرادتها، بحيث لا يترتب عنها أي التزامات قانونية، ولا تملك أي ضمانات باحترام موقفها من قبل الدول الأخرى في حال قيام نزاعات، ولها أن تتراجع عن خيارها غير المنحاز متى دعت الحاجة إلى ذلك"، ويقترب معنى "عدم الانحياز" من توجه "الحياد"، غير أن هذا الأخير يتميز عن الأول في كون أن توجه الحياد يشير إلى "الوضع الدولي القانوني لدولة ما، والذي يتمتع معه أن تأخذ الدولة موقفا منحازا إلى أحد أطراف صراع دولي مسلح يقع خارج حدودها الإقليمية". (انظر: حسينة شرون، "العلاقات الدولية"، في الموقع: www.jilrc.com، تاريخ الدخول: 15-03-2016).

² فلاح مبارك بردان، "الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة القانون والمجتمع، م.06، ع.01،

الدولي، وبالفعل نوعت الجزائر منذ استقلالها علاقاتها الدولية، حيث وبالرغم من التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال الذي كان يميل إلى إقامة وريط علاقات خارجية مع دول المعسكر الشرقي الاشتراكي آنذاك، ارتبطت الجزائر بعلاقات اقتصادية مع أقطاب المعسكر الغربي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهذا ما يشير إلى براغماتية وواقعية السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق المصلحة الوطنية، واتجهت الجزائر خلال عقد الثمانينات إلى تنويع علاقاتها الخارجية خاصة مع دول المعسكر الغربي استجابة لتحولات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، كما راحت تنوع شركائها شرقا وغربا بعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم عام 1999، الذي أضفى نوعا من البراغماتية على توجه السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق المصلحة الوطنية¹.

تتأثر الدول في تحديدها لتوجهات سياستها الخارجية بمجموعة من العوامل ترتبط ببيئتها الداخلية وبيئتها الإقليمية والدولية، وإن الجزائر في تبنيها لتوجه عدم الانحياز في سياستها الخارجية اتجاه دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية في وقت مبكر بعد استقلالها، تأثر بمتغيرات بيئتها الداخلية من موقع جغرافي الذي جعل أمنها القومي منكشف من جميع الجهات في حالة حدوث أزمات في دول جوارها الجغرافي في فضائها المغاربي أو الإفريقي، كما كان لطبيعة التوجهات المجتمعية السائدة (النسق العقيدى الوطني) المتأثرة بالتجربة الاستعمارية، وحرص الجزائر على حماية استقلالها الوطني، وصور استقلالية قرارها الخارجي، ورغبتها في المحافظة على استمرارية واستقرار نظامها السياسي، بالإضافة إلى طبيعة اقتصادها الريعي، دورا في دفع الجزائر إلى تبني خيار الحياد في توجه سياستها الخارجية اتجاه بيئتها الإقليمية وبيئتها الدولية².

أما على مستوى تأثير البيئة الإقليمية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، فلقد كان لمتغيراتها وظروفها أثر في دفع الجزائر إلى تبني توجه الحياد، أبرز هذه المتغيرات طبيعة علاقة الجزائر بجارتها المملكة المغربية التي اتسمت بالتنافس على الزعامة الإقليمية، زاد من حدتها نشوب نزاع حدودي بين الدولتين عام 1963، واندلاع نزاع الصحراء الغربية في منتصف السبعينات، وفي ظل هذه الظروف، وجدت الجزائر في تبني خيار عدم الانحياز سبيلا لكسب تأييد دول جوارها الجغرافي، وتأييد القوى الكبرى لسياستها المغاربية ومواقفها الخارجية خصوصا موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية، كما

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 89

² المرجع نفسه، ص. 87.

يمكن هذا التوجه الجزائر من ضمان حيادية الأطراف الإقليمية والدولية إزاء علاقات التوتر والنزاع التي تميز العلاقات البينية الجزائرية- المغربية¹.

وساهمت خصائص وظروف البيئة الدولية السائدة سواء أثناء الحرب الباردة، أو بعد نهايتها في زيادة تمسك الجزائر بتوجه عدم الانحياز أو الحياد في مواقفها الخارجية خصوصا في ظل تزايد عدد التكتلات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية المتنافسة، وزيادة حدة التنافس بين القوى الدولية على مناطق النفوذ والثروة من بينها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، فضلا عن المكانة والثقة التي منحها المجتمع الدولي للجزائر كوسيط محايد مقبول لحل النزاعات الدولية².

إن تبني الجزائر في سياستها الخارجية التوجه اللاتدخلي (عدم التدخل)، وتبنيها لتوجه عدم الانحياز، أكسبها هوية أو سمعة دولية كدولة محترمة لسيادة الدول، ودولة غير مستعدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودولة مقبولة كوسيط محايد لحل النزاعات الدولية، وممكنها من الاضطلاع بأدوار إقليمية بارزة في دائرة العالم الثالث، وفي دائرتي تحركها المغاربية والإفريقية خصوصا دور الوسيط لحل مجموعة من النزاعات الإقليمية التي عرفها فضائها الإفريقي³، ودور صانع السلام لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة بعد الأزمات الأمنية والسياسية التي يعرفها هاذين الفضاءين منذ عام 2011، ومكنت هذه التوجهات الجزائر أيضا من لعب دور الوسيط على المستوى الدولي والإقليمي لحل نزاعات دولية وإقليمية بارزة، أكسبتها مكانة وهيبة دولية.

كما استطاعت الجزائر أيضا من خلال تبنيها لخيار عدم الانحياز حماية استقلالها الوطني، والمحافظة على استقلالية اتخاذ قراراتها الخارجية، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وخدمة وحماية مصالحها الحيوية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي⁴.

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

³ رابح زغوني، مرجع سابق، ص. 88.

⁴ فلاح مبارك بردان، مرجع سابق، ص. 96-98.

المطلب الرابع: توجه تعاوني

تبنّت الجزائر منذ استقلالها التوجه التعاوني في سياستها الخارجية الموجهة لدائرة المغرب العربي والدائرة الإفريقية، ولا يزال هذا التوجه مستمرا كتوجه في سياسة الجزائر الخارجية إلى يومنا هذا، مع الإشارة إلى أن تبني الجزائر لهذا الخيار اتجاه دائرة تحركها المغاربية والإفريقية، يرجع إلى ما قبل استقلالها منذ الثورة التحريرية، وإن تبني الجزائر لهذا الخيار كان وليد مجموعة من العوامل والظروف التي كرست أهمية البعد التعاوني في سياسة الجزائر الخارجية مع جيرانها من دول المغرب العربي، ومع دول القارة الإفريقية في فضاءها الإفريقي الواسع.

يعود اهتمام الجزائر بالبعد التعاوني في علاقاتها مع دول المغرب العربي إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها انتماء الجزائر ثقافيا وحضاريا إلى المغرب العربي الذي يعد الجزء الغربي من العالم العربي، بالإضافة إلى روابط الجغرافيا، ووحدة العرق، والعلاقات التاريخية والسياسية القديمة التي ربطت الجزائر بباقي أقطار المغرب العربي، ولقد ساهمت هذه الروابط جميعها، فضلا عن عامل تشابه ظروف الجزائر السياسية مع ظروف باقي أقطار المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية في تكوين إدراك لدى النخبة الثورية الجزائرية سياسية كانت أو عسكرية أثناء الثورة التحريرية بأن مصير الجزائر، ومصير نجاح ثورتها مرتبط بشكل كبير بمصير جيرانها من دول المغرب العربي التي كانت هي الأخرى آنذاك تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، وهذا ما يفسر حرص الحركات الوطنية الجزائرية، وحرص القيادة العسكرية للثورة الجزائرية على تنسيق جهود النضال السياسي والكفاح العسكري المشترك مع بقية أقطار المغرب العربي (تونس والمغرب خاصة)، ويتجلى هذا الإدراك واضحا من خلال استقراء نصوص مختلف موثيق وبيانات ثورة الجزائر التحريرية التي أكدت جميعها على البعد المغاربي للثورة الجزائرية، وضرورة بناء الوحدة المغاربية، ومنذ انعقاد مؤتمر طنجة عام 1958، زاد اهتمام الجزائر بتجسيد مشروع وحدة المغرب العربي¹.

وبعد الاستقلال، أولت الجزائر في سياستها الخارجية أهمية لمبدأ تشجيع التعاون وتعزيز سبله في علاقاتها الخارجية سواء مع دول جوارها الجغرافي على المستوى الإقليمي، أو مع باقي مختلف وحدات النظام الدولي، وهذا ما أكدته ديباجة دستور 1963 عندما نصت على: "...سياسة دولية قائمة

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص. 67، 75.

على قاعدة من الإستقلال الوطني، والتعاون الدولي...، كما أكدت المادة الثانية من نفس الدستور على أن الجزائر: "هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا"، وتبعه دستور 1976 الذي نص في فصله السابع، في مادته 87 على أن: "وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية"، وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس "هواري بومدين" آنذاك في خطاباته "الوحدوية" على "مغرب الشعوب قبل مغرب الأنظمة".

ونظرا لإدراك صانع القرار الجزائري أهمية تنمية وتعزيز علاقات التعاون مع دول جوارها المغربي لضمان حماية أمنها القومي واستقرارها الداخلي، وخدمة مصلحتها الوطنية المتعلقة بتوفير جو وظروف أمن واستقرار مناسبة في بيئتها المغربية، وتساعدها على المضي في برامج التنمية الاقتصادية الداخلية، اتخذت الجزائر من مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مبدءا موجها، وضابطا لسلوكها الخارجي اتجاه دائرة تحركها المغربية، ويشير هذا المبدأ في معناه وفق التصور الجزائري إلى: "العمل على تنمية السلم بين دول الجوار، ويقضي هذا حسب الجزائر التخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن، وتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم"¹.

وبناء على ما تقدم، فإن الجزائر رأت في تعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار الإيجابي مع دول الجوار المغربي عاملا مهما للتقليل من احتمالات قيام نزاعات بين دول المغرب العربي، وفض هذه الأخيرة دبلوماسيا دون اللجوء إلى القوة، وهذا ما يساهم بدوره في إقرار الأمن والسلم على المستوى المغربي، لأن مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" وفق المنظور الجزائري لا يهدف فقط إلى تفادي تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدول الجوار، ومنع الاعتداء عليها، وإنما يهدف أيضا إلى دفع دول الجوار الجغرافي إلى بناء علاقات تعاون جهوي على أساس المصلحة المتبادلة مع إنهاء النزاعات الإقليمية القائمة بينها، وتعزيز سبل التعاون المثمر لصالح شعوبها²، بالإضافة إلى ضرورة احترام ومراعاة الدول المغربية في علاقاتها التعاونية البينية حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي هذا إشارة لقضية الصحراء الغربية.

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 90

² بوناب كمال، مرجع سابق.

وخلال عقد الثمانينات، وبعد الفشل الذي منيت به مشاريع التعاون المغربي المشترك خصوصا في المجال الاقتصادي خلال عقد السبعينات بسبب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، برز مرة أخرى اهتمام الجزائر في سياستها المغربية بالبعد التعاوني، وتحقيق وحدة المغرب العربي خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، ولقد جاء هذا الاهتمام في ظل علاقات الوفاق والتصالح التي بدأت تميز العلاقات البينية المغربية خصوصا العلاقات الجزائرية - المغربية باعتبارهما قوتين رئيسيتين في المنطقة المغربية¹، وهذا ما يفسر دور الجزائر البارز في ميلاد اتحاد المغرب العربي على إثر توقيع معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989، إذ وجدت الجزائر وباقي دول المغرب العربي نفسها مدفوعة إلى ضرورة التعاون بينها في إطار الهيكل المؤسسي الإقليمي الجديد "اتحاد المغرب العربي" لتجاوز ومواجهة مشاكلها الداخلية السياسية والاقتصادية، والمحافظة على بقاء واستمرارية أنظمتها السياسية²، ولتجنب خطر التهميش الناجم عن التحولات العالمية الجديدة التي أسفرت في المجال السياسي عن نهاية سياسة الاستقطاب الأيديولوجي، وأسفرت في المجال الاقتصادي عن ظهور ونمو التكتلات والتجمعات الإقليمية في مختلف مناطق العالم³، خاصة التطور الذي عرفته المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتوسيعها، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي عرفتها اقتصاديات الدول المصنعة خلال عقد الثمانينات، وكل هذا أثر سلبا على اقتصاديات دول المغرب العربي⁴.

تعددت وتباينت العوامل والأهداف التي دفعت دول المغرب العربي إلى التكتل في إطار "اتحاد المغرب العربي" بين عوامل وأهداف سياسية وأمنية واقتصادية، وإن عوامل وأهداف الجزائر من وراء اضطلاعها بدور هام في ولادة اتحاد المغرب العربي عام 1989، ولعبها لدور بارز داخله لم يكن بدافع هدف تحقيق الوحدة المغربية بقدر ما كان بدافع تحقيق أهداف سياسية وأمنية وأخرى اقتصادية تتعلق بالدرجة الأولى بالاستفادة من عائدات تجارتها الخارجية مع أوروبا خصوصا في مجال الغاز الطبيعي الذي ستمكن من تصديره إلى أوروبا عبر المغرب⁵.

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص. 156-167

² محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص. 15-16

³ سفيان خوجة علامة، مريم قايد، مرجع سابق، ص. 14

⁴ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص. 170-175

⁵ المرجع نفسه، ص ص. 186-187

تجلى اهتمام الجزائر، وحرصها بعد إنشاء إتحاد المغرب العربي على إنجاز العمل المغربي المشترك خاصة في المجال الاقتصادي من خلال الأهمية الكبيرة التي أولتها قمة الجزائر لمجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية المنعقدة في 24-26 جويلية 1990 لانجاز وإنجاح التكامل الاقتصادي على الصعيد المغربي، غير أن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء مع مطلع التسعينات، فضلا عن تبعات وآثار نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية - المغربية، كان لها الأثر السلبي على دور الجزائر في دفع عجلة المسار المغربي، حيث عرفت اجتماعات مجلس رئاسة الاتحاد المغربي، واجتماعات مجلس الشورى فيه تراجعا في وتيرتها خلال عقد التسعينات، مما انعكس سلبا على مسيرة التكامل الاقتصادي والعمل المغربي المشترك بشكل عام¹.

ويستمر تمسك الجزائر في سياستها المغربية بالتوجه التعاوني إلى يومنا هذا، حيث تؤكد الجزائر دوما على موقفها الداعم لإعادة بعث منظمة "إتحاد المغرب العربي"، وإعادة النظر في هيكلته لتكييفه مع التحولات الإقليمية في منطقة المغرب العربي والتحولات الدولية، كما تؤكد الجزائر أيضا على جهودها الساعية إلى إنجاز هذا التكتل².

إن اهتمام الجزائر في الوقت الراهن بتشجيع علاقات التعاون بين دول المغرب العربي خصوصا في الجانب الأمني، أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الجزائر وعلى باقي دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها البيئة الأمنية المغربية على إثر انفجار الأزمة في تونس وليبيا في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال رصد جهود التعاون والتنسيق الأمني بين الجزائر ودول المغرب العربي التي تتم على مستوى الإطار الثنائي، أكثر منه على مستوى الإطار الجماعي، وهذا ما تجسده طبيعة اتفاقيات التعاون الأمني البينية التي عقدها الجزائر مع دول الجوار المغربي خاصة مع تونس وليبيا، في حين يبقى التعاون والتنسيق الأمني بين الجزائر مع جارتها المملكة المغربية محتشما، إن لم نقل غائبا بسبب غياب الثقة الدولتين، وغياب وجود تصور محدد ومشارك بينهما حول التهديدات والتحديات الأمنية التي تهدد المنطقة المغربية، ويتجسد غياب هذا التصور بشكل بارز في مسألة إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ عام 1994، والذي يعد هو الآخر عائقا أمام إمكانية قيام تعاون أو شراكات أمنية بينهما.

¹ لرباع الهادي، مرجع سابق، ص ص. 159-160

² عبد الرزاق ب.، مرجع سابق.

استنتاجا مما تقدم، إن اهتمام الجزائر بالبعد التعاوني في سياستها الخارجية اتجاه دائرة المغرب العربي فرضته مجموعة من الظروف والعوامل المرتبطة بموقع الجزائر الجغرافي في منطقة المغرب العربي، وانتمائها ثقافيا وحضاريا للفضاء المغاربي، وارتباطها بعلاقات تاريخية وسياسية قديمة قدم المنطقة، فضلا عن إدراك الجزائر الكبير لأهمية بناء هذا النوع من العلاقات مع دول المغرب العربي لتحقيق مصلحة الجزائر الوطنية، خاصة ما يتعلق بحماية أمنها القومي، وضمان استقرارها الداخلي من تأثيرات أزمات دول جوارها المغاربي، غير أن اهتمام الجزائر ببناء علاقات تعاون مثمر مع دول المغرب العربي، يتم على المستوى الثنائي أكثر منه على المستوى متعدد الأطراف في إطار إتحاد المغرب العربي، كما أن واقع علاقات التعاون بين الجزائر والدول المغاربية، لا يزال بعيدا عن مستوى طموح العمل التعاوني المشترك الذي ترغب الجزائر في بلوغه، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي تشكل عوائق تعترض توجه الجزائر التعاوني في دائرة تحركها المغاربية، في مقدمة هذه العوامل غياب وجود إرادة سياسية مغاربية حقيقية ترغب في بناء علاقات تعاون مثمرة بين دول المغرب العربي، خصوصا في ظل علاقات التوتر والنزاع التي تطبع العلاقات بين الجزائر والمغرب باعتبارهما طرفين أساسيين في معادلة العمل المغاربي المشترك، وغياب إدراك جدي من طرف القيادات السياسية المغاربية لحجم وأهمية المصالح المشتركة التي تجمع الدول المغاربية اقتصاديا وأمنيا وسياسيا.

أما التوجه التعاوني لسياسة الجزائر الخارجية على المستوى القاري الإفريقي، فالملاحظ أن الجزائر قد اهتمت بالبعد التعاوني في سياستها الإفريقية، وجعلته مبدءا رئيسيا يحرك عملها الدبلوماسي في فضائها الجيوسياسي الإفريقي، وموجها أساسيا لعلاقاتها الإفريقية¹، لأن الجزائر كانت قد أدركت في وقت مبكر، يعود إلى زمن الثورة التحريرية الجزائرية، أهمية وضرورة التضامن السياسي والتعاون بين الشعوب والدول الإفريقية لتحرير القارة السمراء سياسيا واقتصاديا في إطار وحدة إفريقية تفرضها ضرورة العمل التحرري²، ويتجلى إدراك قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الاستعمارية لأهمية هذا البعد من خلال مراهنتهم الكبيرة على موقف الدول الإفريقية التضامني مع الثورة الجزائرية بتأييدهم لمطالب الجزائريين الشرعية في الاستقلال، وهذا ما لعب دورا هاما في الضغط على فرنسا دبلوماسيا للاعتراف باستقلال الجزائر³. وبعد الاستقلال، راحت الجزائر تؤكد توجهها الإفريقي، عقب مشاركتها في أول قمة إفريقية انعقدت بتاريخ 22-

¹Chikh Slimane, Op., Cit., pp. p.03

²Ibid.

³ قط سمير، مرجع سابق

25 ماي 1963 بأديس أبابا، ومنذ هذا التاريخ، بدأ اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية يبرز بشكل واضح في توجه سياستها الخارجية¹.

اعتبرت الجزائر بعد استقلالها هدف ترسيخ التضامن وتعزيز التعاون بين شعوب ودول القارة الإفريقية، وبناء الوحدة الإفريقية بعدا هاما في سياستها الخارجية الإفريقية، وحجرا أساسيا فيها، لأن الوحدة والتضامن الإفريقي في نظر الجزائر يؤدي إلى استقلال القارة السمراء من التبعية الخارجية، ويساعد الجزائر على الاتصال وربط شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين الدول الإفريقية²، تجسد هذا من خلال دور الجزائر الكبير في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 بهدف تحقيق الأمن والسلم في القارة السمراء وحل مشاكلها، ودعم حركات التحرر في الدول المستعمرة، ويعتبر الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" من الآباء المؤسسين لهذه المنظمة³، وكانت الجزائر ترى في هذه المنظمة الهيئة المناسبة لتعزيز الوحدة على المستوى الإفريقي، ومكانا لحصولها على الدعم السياسي الذي كانت تلجأ إليه وقت الأزمات. وإن نشاط الجزائر المكثف، وحركية دبلوماسيتها البارزة على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، يبرز بشكل واضح أهمية البعد الوحدوي الإفريقي في سياسة الجزائر الإفريقية، وهذا ما جاء ليؤكد نص الميثاق الوطني عام 1976، عندما نص على: "إن منظمة الوحدة الإفريقية هي إطار ضروري لتنسيق السياسات الإفريقية... وواجبنا هو تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية لوقف أي محاولة للتقسيم داخلها...»، كما أقر دستور 1976 أيضا في الفصل السابع المخصص لمبادئ السياسة الخارجية في المادة 88 بأن: "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية"⁴.

اهتمت الجزائر في إطار حرصها على تعزيز التعاون والوحدة الإفريقية بالوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه منظمة الوحدة الإفريقية، وبدفع عجلة التعاون الثنائي مع الدول الإفريقية في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، ومجال الاتصال والمواصلات، كما اهتمت أيضا بتقديم المساعدات والإعانات المالية لهم⁵، كما كرست الجزائر أيضا جهودا كبيرة لبناء وتطوير شبكات وقنوات الاتصال التي تربطها بدول القارة السمراء من خلال سعيها إلى إنشاء خطوطا جوية وبحرية وبرية، أهمها

¹ Saïd Haddad, *Op., Cit.*, p.03

² Chikh Slimane, *Op., Cit.*, pp.26-28

³ Saïd Haddad, *Op., Cit.*, p.03

⁴ Chikh Slimane, *Op., Cit.*, pp.26-28

⁵ Nicole Grimaud, *Op., Cit.*, p.413

مشروع "طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء" الذي بدأت الأشغال في انجازه منذ سنة 1971، ويربط هذا المشروع منطقة الجنوب الجزائري ومنطقة شمال إفريقيا بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تكتف الجزائر بهذا فقط، بل خصصت منذ سنة 1981 ميزانية مالية موجهة للتعاون الإفريقي، وعينت عام 1984 منصب نائب وزير مكلف بشؤون التعاون الإفريقي¹.

وقامت الجزائر أيضا في إطار تشجيعها للتعاون الاقتصادي بينها وبين الدول الإفريقية بإنشاء شركات مختلطة بينها وبين الدول الإفريقية، أبرزها الشركتين الجزائرية -الموزنبقية في مجال استغلال خشب الغابات الإفريقية، بالإضافة إلى التعاون في مجال البتروكيمياويات الذي أقامته الجزائر مع تانزانيا خلال سنوات 1980-1983، وفي إطار تشجيع الاتصالات مع إفريقيا جنوب الصحراء، بذلت الجزائر مجهودات لتحسين طرق ووسائل الاتصال مع الدول الإفريقية من خلال إقامة محطات ومراكز هاتفية في مالي والنيجر².

أما على مستوى التعاون الثقافي، فقد راحت الجزائر تسعى إلى تطوير علاقاتها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تشجيع الاتصال الثقافي بين الشعوب الإفريقية والشعب الجزائري، مؤكدة على أهمية التعدد والتنوع الثقافي في إفريقيا، وعلى العلاقة التي تربط الثقافة العربية والبربرية والثقافة الزنجية، ولهذا أبرمت الجزائر العديد من اتفاقيات التعاون الثقافي والعلمي مع حوالي 12 دولة إفريقية خاصة الفرنكفونية منها في الفترة الممتدة بين 1963-1976، وتتمثل مجالات التعاون الثقافي في مجالات الإعلام، التعليم، التعليم العالي والمنح الجامعية للطلبة الأفارقة، تكوين الأطر الإفريقية... الخ.

تزامن سعي الجزائر إلى دفع عجلة التعاون الإفريقي مع مضيها نحو تشجيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الإفريقية ودول العالم العربي³، خصوصا بعد حرب أكتوبر 1973 التي أدت نتائجها إلى تحويل توجه سياسة الجزائر الخارجية الإفريقية باتجاه فتح الحوار العربي - الإفريقي، وهذا ما يبرر ربط الجزائر في سياستها الخارجية بين بعدها الإفريقي وبعدها العربي خاصة في ما يتعلق بنضال الجزائر ضد الاستعمار وأشكال التمييز العنصري، ويتجلى هذا في موقف الجزائر من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في منطقة الشرق الأوسط الذي اعتبرته الجزائر جزء من نضال الشعوب

¹ Ibid., p.414

² Ibid., p.414

³ Chikh Slimane, Op., Cit., p.09

والدول الإفريقية ضد الاستعمار والتمييز العنصري الذي يندرج بدوره في الإطار العام للنضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد، وهذا ما أعطى لأهم وأبرز قضية في الدائرة العربية بعدا إفريقيا خاصة بعد الجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر لتجديد الدول الإفريقية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتوحيد مواقفهم وأصواتهم داخل المنظمات الدولية لإدانة التوسع الإسرائيلي، ودفاعها المستمر عن حق الشعب الفلسطيني في الوجود¹.

ظهرت بوادر التعاون الإفريقي- العربي الذي لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا في تشجيعه من خلال ارتباط الدول الإفريقية بالدول العربية ماليا على اثر المساعدات والدعم المالي الذي قدمته الدول العربية للدول الإفريقية بعد مقاطعة هذه الأخيرة لإسرائيل على إثر القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في "أديس أبابا" في نوفمبر 1973، وهكذا نجحت الدبلوماسية الجزائرية في دمج الحوار العربي- الإفريقي ضمن إستراتيجيتها وأهدافها الاستقلالية-التحررية على المستوى العالمي، لأنها كانت ترى بأن التضامن الإفريقي - العربي يسمح بانخراط إفريقيا والعالم العربي في مسيرة النضال الجماعي من أجل التحرر الاقتصادي، كما تبرز أهمية و دور الجزائر في دفع عجلة الحوار العربي- الإفريقي أيضا من خلال عضويتها في اللجنة الدائمة المنبثقة عن أول قمة عربية -إفريقية المنعقدة بالقاهرة في 07-09 مارس 1977، والتي كلفت بمسؤولية تحقيق التعاون العربي- الإفريقي².

لقد ظل البعد التعاوني حاضرا في توجه سياسة الجزائر الإفريقية طيلة العقود التي تلت استقلالها، ليتجلى مع مطلع الألفية الثالثة في دور الجزائر الفعال والبارز في تأسيس مجموعة من المؤسسات والهيكل الإقليمية على المستوى القاري الإفريقي، ساهمت بشكل كبير في مأسسة وتأطير العمل التعاوني الإفريقي سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي-التنموي أو الأمني، نذكر على رأس هذه المؤسسات منظمة "الإتحاد الإفريقي" التي تأسست خلفا لمنظمة "الوحدة الإفريقية"، ولقد جاء تأسيس هذا الإتحاد في إطار سعي الجزائر وبعض الدول الإفريقية مع مطلع التسعينات لإعادة تأهيل المنظمات الجهوية والإقليمية استجابة وتكيفاً مع التحولات والمستجدات الأمنية خاصة التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية القارية بعد نهاية الحرب الباردة³، ومساهمة الجزائر أيضا في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" التي اعتمدت وثيقتها في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا عام

¹ Ibid., pp.23-24

² Ibid., 43

³ لبال نصر الدين، مرجع سابق، ص.551

2001، بالإضافة إلى الدور الجزائري في إنشاء "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" في ديسمبر 2003 كآلية للوقاية من النزاعات وحلها سلميا داخل البيت الإفريقي، وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن كلا من الجزائر والدول القائدة في إفريقيا (نيجيريا وجنوب إفريقيا)، تهدف جهودها بالدرجة الأولى من وراء خلق وتفعيل مؤسسات التعاون والتكامل الإفريقي إلى مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي أصبحت تهدد أمنها القومي على المستوى الإقليمي بعد نهاية الحرب الباردة، وبناء السلم والأمن في القارة السمراء جمعا¹.

زاد اهتمام الجزائر بالتوجه التعاوني في سياستها الإفريقية الذي فرضته وبقوة طبيعة التهديدات الأمنية الخطيرة والمعقدة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي على إثر انفجار الأزمة الليبية عام 2011، والأزمة المالية مع مطلع 2013، إدراكا من الجزائر لأهمية وضرورة النهج التعاوني مع دول الجوار الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي في المجال الأمني ضمن أطر ومؤسسات وهيكل إقليمية أو جهوية داخل المجموعة الإفريقية، وهذا ما يمكن الجزائر ودول المنطقة وفق المقاربة الجزائرية من مواجهة واحتواء التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الأمن الإقليمي، والتي تتسم بطبيعتها المرنة والمعقدة وخاصة قابلية الانتشار². وتبرز معالم توجه الجزائر التعاوني في سياستها الخارجية اتجاه دائرة الساحل الإفريقي خصوصا في ظل هذه التهديدات والتحديات الأمنية من خلال سعي الجزائر إلى تفعيل دور المنظمات الإفريقية القائمة كالإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي، وسعيها أيضا لخلق آليات جديدة، وإيجاد سياسات وإستراتيجيات تعاونية مشتركة في إطار ثنائي أو جماعي مع دول المنطقة دعما منها لجهود التعاون الإقليمي، وتجسيدها لمقاربتها الأمنية الإقليمية.

¹ المكان نفسه.

² المرجع نفسه، ص ص. 550-551

المبحث الرابع: الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر

محيطها الإفريقي

تحدد الدول في سياستها الخارجية مجموعة من الأهداف المرتبطة بمصلحتها الوطنية، وتختار مجموعة من الأدوات والوسائل، وتتبنى مجموعة من التوجهات التي تكفل لها تحقيق هذه الأهداف والمصالح، وإن توجهات وأهداف وأدوات ووسائل السياسة الخارجية غالبا ما تتسم بالاستقرار والاستمرارية، غير أنها قد تعرف نوعا من التغير الذي يختلف ويتباين في درجته وطبيعته عندما تدرك الدولة بأن هذه التوجهات والأهداف والأدوات لم تعد تمكنها من تحقيق وخدمة مصالحها الحيوية في دوائر تحرك سياستها الخارجية، وهذا ما يدفع بها إلى إعادة صياغة الأبعاد العامة لسياستها الخارجية. وإن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، حددت مجموعة من الأهداف، واختارت مجموعة من الأدوات والمقاربات، وتبنت مجموعة من التوجهات لتحقيق وحماية مصالحها الوطنية في محيطها الإقليمي، والتعرف على مدى انصاف هذه السياسة بالاستمرارية أو التغير، يقتضي البحث في مدى وجود استمرارية أو تغير على مستوى أهدافها الخارجية، أو على مستوى اهتمامها الموجه لقضية معينة، أو على مستوى أدوات ووسائل تنفيذها، أو البحث في وجود استمرارية أو تغير على مستوى توجهاتها.

المطلب الأول: الاستمرار في السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت أهداف وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالاستمرارية التي تبرز من خلال ثبات واستمرارية تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بالمبادئ والثوابت التي قامت عليها عقيدتها منذ الاستقلال، والمستمدة من منطلقات الثورة التحريرية الجزائرية، وتتجلى مظاهر هذا الثبات والاستمرارية من خلال ثبات الجزائر على مواقفها من بعض القضايا كاستمرار مناصرتها للقضايا العادلة كقضايا التحرر، على رأسها دعمها وتأييدها المستمر والثابت للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تصفية استعمار، لأن الجزائر ترى في تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية عامل من عوامل إحلال الأمن والاستقرار بمنطقة المغرب العربي، وتعزيزا واحتراما للشرعية الدولية.

ويبقى موقف السياسة الخارجية الجزائرية ثابتا إلى يومنا هذا من مسألة رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول، ورفضها للتدخل الأجنبي، وتمسكها أيضا بآلية الحوار والحل السلمي للنزاعات المغاربية والإفريقية داخل المنظمات الجهوية والإقليمية كإتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة الإتحاد الإفريقي وفق مقاربة إقليمية قائمة على المنظور الإقليمي لتسوية المشاكل والأزمات الإقليمية التي تعرفها الفضاءات الجيوسياسية الحساسة للأمن القومي الجزائري في منطقة المغرب العربي (الأزمة الليبية)، و منطقة الساحل الإفريقي (الأزمة المالية)¹.

إن مواقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية في منطقة المغرب العربي، والأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقية، وطبيعة مقاربتها المقدمة لحل هذه الأزمات المبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة حل هذه النزاعات بالطرق السلمية، واضطلاعها بدور الوسيط لحلها، يعكس مدى تمسك الجزائر بثوابت سياستها الخارجية.

ويمكن إبراز الاستمرار أيضا في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدائرة المغاربية والدائرة الإفريقية من خلال استمرارية أهدافها الخارجية، حيث أن نفس الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها في القرن الماضي، لا تزال أهدافا ثابتة ومستمرة في القرن الواحد والعشرين، ويرجع سبب ثبات هذه الأهداف إلى الدور المتميز الذي يلعبه المحدد الجغرافي والمحددات المجتمعية (النسق العقيدي الوطني) في تحديد وتوجيه علاقات الجزائر الخارجية في مختلف أبعادها ومجالاتها الجغرافية على المستوى الإقليمي أو الدولي².

لقد رافق الثبات والاستمرار في أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، نوعا من الاستمرارية والثبات في أدوات ووسائل تنفيذ هذه الأهداف، فالجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لازالت تعتمد الأداة والمقاربة الدبلوماسية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، والتعاطي مع أحداث ومستجدات بيئتها الإقليمية سواء على صعيد الدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية، غير أن التحولات التي شهدتها البيئة الدولية بشكل عام عقب نهاية الحرب الباردة من جهة، والتحولات التي عرفتتها بيئتها الإقليمية في محيطها الإفريقي في منطقة المغرب العربي والساحل

¹ إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 12.

² إدريس عطية، مرجع سابق، ص. 07-08.

الإفريقي على المستوى الأمني خاصة من جهة ثانية، فرضت على الجزائر تحديد أدوار جديدة لها على مستوى هذه الدائر خصوصا على مستوى الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص، كما فرضت عليها أيضا في إطار تفاعلها مع متغيرات ومستجدات محيطها الإقليمي الإفريقي، تبنى أدوات ومقاربات جديدة في إطار مقاربتها الدبلوماسية، ونشير هنا بالتحديد إلى الدبلوماسية الأمنية والدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى المقاربة الأمنية، والمقاربة الإنسانية.

إن صفة الثبات والاستمرارية التي تميز السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن تفسيرها فقط بتمسك السياسة الخارجية الجزائرية بمحدداتها القيمية (المبادئ)، وإنما تؤثر اعتبارات وظروف البيئة الداخلية الأمنية والاقتصادية والسياسية، وظروف البيئة الخارجية الإقليمية والدولية في تحديد سلوك الجزائر الخارجي، وتدفع هذا الأخير إلى التمسك والاستمرارية في توجهاته¹، كما أنه يمكن تفسير هذا الثبات والاستمرار في سلوك الجزائر الخارجي بعامل عدم تغير النخبة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي تتحدر جميعها من النخبة الثورية المتأثرة بنسق عقيدي وطني الذي يجد أسسه في منطلقات الثورة الجزائرية، فضلا عن عامل هيمنة رئيس الدولة على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث ترأس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" وزارة السياسة الخارجية منذ عام 1963 إلى غاية سنة 1979، وتعهده منذ تقلده منصب الرئاسة عام 1999 بإعادة الدبلوماسية الجزائرية إلى تألقها الإقليمي والدولي الذي شهدته في مرحلة السبعينات²، ولقد أكد الدكتور "بوحنية" على أن "السياسة الخارجية الجزائرية محتكرة بيد السلطة الرئاسية بموجب الدستور الجزائري، ولذلك فهي تنتعش وفق دور السلطة الرئاسية"³.

¹ صادق حجال، هشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات

على المبادئ وضرورات التكيف" مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.03، جويلية 2017، ص.135

² عثمانى لحياني، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية

رغم الاستمرارية التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى أهدافها وأدواتها وتوجهاتها في دوائر محيطها الإفريقي، عرفت هذه السياسة نوعا من التغيير الذي يمكن وصفه بـ"التغيير التكيفي" حسب تصنيف تشارلز هرمان¹، ويحدث هذا التغيير حسب "هرمان" على مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع ثبات أهداف وأدوات السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أن "هرمان" لا يعتبر هذا التغيير تغيرا في السياسة الخارجية، لأنه من وجهة نظره أقرب للتكيف منه إلى التغيير، وبناء على هذا، فإن السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة المغاربية والإفريقية، عرفت تغيرا ملموسا الذي لا يشير إلى تحول كامل فيها، ولا يستبعد في الوقت نفسه وجود استمرارية في أبعادها العامة¹، لأن هذا التغيير في سياسة الجزائر الخارجية كان على مستوى اهتماماتها بقضايا ومسائل معينة، مع ثبات أهدافها وأدواتها وتوجهاتها، ويمكن لمس هذا التغيير التكيفي خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، وفترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" نهاية السبعينات إلى مطلع التسعينات تغيرا ملموسا، يندرج ضمن ما يسمى بالتغيير التكيفي عند تشارلز هرمان²، أو التغيير التدريجي حسب تعبير الدكتور "بهجت قرني"، وترجع أسباب "التغيير التدريجي" الذي عرفتة سياسة الجزائر الخارجية سواء على مستوى "الحركة الواقعية أو الفكر" خلال هذه الفترة² إلى مجموعة من التحولات والتغيرات التي عرفتتها البيئة الدولية، والتي انعكست بدورها على ظروف البيئة الإقليمية والبيئة الداخلية للجزائر سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما جعلها أكثر واقعية وبراغماتية*، وأقل ثورية، وأكثر اضطرابا مع نهاية 1988 لمسايرتها وتكيفها مع هذه المتغيرات³.

يعتبر هذا التغيير تغيرا تدريجيا أو تكيفيا لأن السياسة الخارجية الجزائرية لم تعرف خلال هذه الفترة تغيرا على مستوى المبادئ والأسس التي تقوم عليها، حيث عرفت استمرارية وتمسك بالمبادئ

¹ إدريس عطية، مرجع سابق، ص. 01

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 188

* يهدف النهج الواقعي-البراغماتي الذي تبنته السلطة الحاكمة خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" كأسلوب لإدارة وتسيير الشؤون الخارجية إلى مراعاة الظروف والمصالح المادية للجزائر بدلا من مراعاة والتركيز بشكل كبير على الجانب

الأيديولوجي في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية (انظر: Amine Ait-Chaalal, Op., Cit., p.403)

³ Amine Ait-Chaalal, Op., Cit., p.491

الرئيسية التي قامت عليها منذ الاستقلال، واستمرت أيضا في تبني نفس التوجه الأيديولوجي المنصوص عليه في ميثاق 1976 و1986¹، غير أنها عرفت في الوقت نفسه تغييرا على مستوى أولوياتها، وعرفت تغييرا أيضا على مستوى مجال وقضايا اهتماماتها، بالإضافة إلى تغييرها على مستوى لغة خطابها.

يمكن ملاحظة هذا التغيير على مستوى أولوياتها من خلال إعادة ترتيب دوائر حركتها في ميثاق 1986 الذي رتب دوائر انتماء ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية حسب أهميتها، مستهلا هذا الترتيب بإعطاء أهمية للعالم العربي كجزء من عالم الجنوب، متناولا منطقة المغرب العربي كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية والعالم الثالث، ولقد قسم هذا الميثاق العالم الثالث إلى ثلاث مناطق جغرافية، تتباين أهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أول هذه الدوائر بعد العالم العربي والمغرب العربي، تأتي دائرة إفريقيا جنوب الصحراء، تتبعها منطقة لا تنتمي إلى العالم الثالث، ولكنها تكتسي أهمية جيوبوليتيكية بالغة بالنسبة للجزائر، وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط، ثم تأتي آسيا وأمريكا اللاتينية، وتتبعها البلدان الاشتراكية وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية².

انعكس هذا التغيير على مستوى ترتيب دوائر حركة السياسة الخارجية الجزائرية حسب الأهمية على سلوك الجزائر الخارجي من خلال تركيز اهتمامه على الدائرتين المغاربية والإفريقية أكثر من الاهتمام بتوجيه نشاط الجزائر الخارجي نحو البيئة الدولية العالمية على خلاف ما تميزت به أثناء حكم الرئيس "هوارى بومدين"، كما وجهت السياسة الخارجية الجزائرية اهتمامها في محيطها الإفريقي نحو دائرة المغرب العربي التي حظيت بالأولوية عند الرئيس "الشاذلي بن جديد"، مع بروز الاهتمام أيضا بالتوجه التعاوني في هذه الدائرة، حيث أدى التحسن الملحوظ في العلاقات بين الجزائر ودول المغرب العربي خاصة مع المغرب إلى الإعلان عن إنشاء الإتحاد المغاربي عام 1989³.

أما عن التغيير التدريجي الذي طرأ على السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة على مستوى مجال الاهتمام، يتجلى واضحا من خلال توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية، وسعي صانع القرار إلى التخفيف من حدة طابعها الثوري، وهذا ما انعكس على لغة

¹ بهجت قرني، مرجع سابق، ص ص 187-188

² المرجع نفسه، ص ص 187-188

³ المرجع نفسه، ص ص 204، 216

التعبير التي انتقلت من لغة وخطاب ذو طابع ثوري حاد في ميثاق 1976 إلى توجه واقعي - عملي بلغة أقل حدة وعنف في ميثاق 1986¹.

أثر التغيير التدريجي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة على طبيعة علاقات الجزائر الخارجية أيضا سواء على مستوى علاقاتها مع دول الجوار المغاربي خاصة مع النظام الملكي المغربي، أو على مستوى علاقاتها مع الدول الغربية التي راحت الجزائر تسعى لبناء علاقات اقتصادية معها في مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي اعتمدت في تسليحها بشكل كبير على الإتحاد السوفياتي²، ويمكن تفسير هذا التحول بضغط البيئة الداخلية الاجتماعية والاقتصادية في ظل تراجع أسعار البترول، وارتفاع حجم الديون، وتفاقم المشاكل الاجتماعية، وهذا ما دفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي نحو التخفيف من حدة النزاعات الخارجية في بيئة الجزائر الجهوية التي تعنى الجزائر بها كنزاع الصحراء الغربية بهدف توفير الموارد لسد الاحتياجات الداخلية.

يستنتج مما تقدم، أنه وبالرغم من التغيير التكيفي أو التدريجي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، لم تعرف السياسة الخارجية الجزائرية تغييرا على مستوى توجهها كإدراك الدور المعبر عنه بمبادئ السياسة الخارجية، كما أن النظام السياسي الجزائري لم يتخل أيضا عن مواقفه الأيديولوجية السابقة، وعن توجهه الراديكالي في سياسته الخارجية، مع إعطاء اهتمام كبير للجوانب الاقتصادية.

مع نهاية عقد التسعينات، وعودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى الانتعاش والديناميكية على مستوى دائرة تحركها الإفريقية خاصة، عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نوعا من التغيير التكيفي على مستوى قضايا اهتمامها خاصة بعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة عام 1999 الذي وجه سياسة الجزائر الإفريقية إلى الاهتمام أكثر بالبعد الاقتصادي، والاهتمام بقضايا التنمية والأمن في إفريقيا استجابة لمتطلبات البيئة الداخلية، وتكيفها مع ظروف وتحولات البيئة الإقليمية والدولية.

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة حركتها المغاربية والإفريقية منذ نهاية عام 2010 تغييرا ملحوظا على مستوى قضايا اهتمامها، صاحبه ثبات في أهداف وأدوات سياستها الخارجية بسبب

¹ المرجع نفسه، ص. 188، 156.

² عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 12.

الاستمرارية والاستقرار في مبادئها وتوجهاتها العامة، ويرجع سبب هذا التغيير إلى تكيفها مع مستجدات وتحولات البيئة الإقليمية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي التي شهدت بعض دولها في السنوات الأخيرة أزمات سياسية وأمنية كما حدث في تونس وليبيا في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي مع نهاية عام 2010، ومطلع 2011، وما حدث في مالي في منطقة الساحل الإفريقي مع نهاية عام 2012 على إثر معاودة انفجار أزمة الطوارق في الشمال المالي.

يتجلى التغيير التكييفي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرتي حركتها المغاربية والإفريقية في طغيان البعد الأمني على اهتماماتها، لأن التحولات والاضطرابات الأمنية الخطيرة الناجمة عن الأزمات التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، تهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري، وهذا ما فرض على الجزائر الاهتمام بشكل متزايد بالبعد الأمني بمفهومه الواسع أو اللين (الأمن الإنساني) في سياستها الخارجية الموجهة لدائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي¹، وفي ظل الاهتمامات الأمنية الجديدة، وتفاقم خطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري، جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية عامة، ومنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة هدفا يحظى بأولوية كبيرة في أجندتها الخارجية اتجاه إفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الجزائر إلى لعب دور أمني في هذه الفضاءات لإحلال الأمن والاستقرار، وبناء "إفريقيا موحدة وآمنة"²، مدافعة في سياستها الإفريقية الحالية على مبدأ ضرورة حل الأزمات والمشاكل الإفريقية في إطار إفريقي وبحلول إفريقية، منطلقة في ذلك من إدراكها العميق لضرورة وأهمية العمل الجماعي المشترك بين دول القارة الإفريقية لحل أزمات ومشاكل هذه الأخيرة³.

ترى الجزائر وفق اهتمامات سياستها الخارجية الجديدة في الدائرة الإفريقية بأن عليها القيام بمجموعة من المسؤوليات والالتزامات اتجاه إفريقيا التي تفرض عليها لعب وأداء دور في إقرار الأمن والسلم، وتحقيق التنمية في القارة السمراء، وفق ما يمليه عليها تصور دورها الذي يوكل للجزائر دورا في

¹ قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مرجع سابق.

² إدريس عطية، مرجع سابق، ص 06-09

³ République algérienne démocratique et populaire, Ambassade d'Algérie en France, « Diplomatie :L'Algérie s'engage profondément dans l'action africaine commune », 17 AVR 2015, in : <http://www.amb-algerie.fr/1647/diplomatie-lalgerie-sengage-profondement-dans-laction-africaine-commune/>

بناء "إفريقيا موحدة وأمنة"، ويستلزم هذا تنميتها وإخراجها من التخلف كشرط أساسي لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار.

إن تسارع تطور الأحداث والتحولت السياسية والأمنية التي عرفتتها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، أوقع السياسة الخارجية الجزائرية في موقف حرج، واعتبر تحديا لها، حيث وجدت الجزائر نفسها في ظل هذه التطورات أمام ثلاثة تحديات أساسية، تحدي يتعلق بضرورة حماية مصلحتها الوطنية العليا المتمثلة في "حماية أمنها القومي"، وتحدي لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في فضاءين حيويين مهمين لحركة ونشاط سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي، وتحدي ثالث يتعلق بضرورة الثبات والتمسك بمبادئ سياستها الخارجية. وأمام هذه التحديات، اختار صانع القرار الجزائري خيار إستراتيجي قائم على التوفيق بين مبادئ سياستها الخارجية حتى تتجنب الوقوع في "خطأ دبلوماسي" يعصف بإنجازات دبلوماسيتها التاريخية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، والاستجابة لمتطلبات حماية أمنها القومي من جهة ثانية¹.

أدت إستراتيجية التوفيق هذه التي تبنتها الجزائر في سياستها الخارجية القائمة على أساس التمسك بميراث المبادئ، والاستجابة لضرورة ومقتضيات حماية الأمن القومي، ولعب دور إقليمي في مجال مكافحة الإرهاب الذي تفرضه طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري في محيطه الإقليمي بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى اتصاف السياسة الخارجية الجزائرية بنوع من البراغمية والواقعية، هذا ما دفع الدراسة إلى الاستعانة في تفسيرها لسلوك الجزائر الخارجي بالمقاربة البنائية والمقاربة الواقعية معا.

تبرز مظاهر جمع الجزائر في سياستها الخارجية بين متغيري التمسك بثوابت السياسة الخارجية وضرورة مراعاتها لتحقيق مصلحتها الوطنية العليا المتمثلة في حماية أمنها القومي من خلال تمسك الجزائر في مواقفها الخارجية اتجاه الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها دول جوارها المغاربي والساحل الإفريقي بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفضها للتدخل الأجنبي العسكري لحل هذه الأزمات، وتمسكها أيضا بضرورة تبني خيار الحوار السياسي والحل السلمي لهذه الأزمات، فضلا عن دعوتها إلى ضرورة احترام الشرعية الدولية، واللجوء إلى الهيئات والمنظمات الإقليمية لحل هذه الأزمات،

¹ رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص. 158.

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

واضطلاعها بدور الوسيط، ورفض الجزائر المشاركة عسكريا إلى جانب قوى إقليمية ودولية في تدخلها العسكري لحل هذه الأزمات سواء تعلق الأمر بالتدخل العسكري في ليبيا، أو التدخل العسكري في مالي.

وفي مقابل تمسك الجزائر في مواقفها الخارجية إزاء أزمات دول جوارها الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بثوابت ومبادئ سياستها الخارجية سالفة الذكر، تميز سلوكها الخارجي اتجاه هذه الأزمات بالبراغماتية والواقعية التي يمكن تفسيرها بحرص الجزائر الكبير على حماية أمنها القومي كأولوية حكمت سلوكها الخارجي إزاء أزمات محيطها الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي¹، وتبرز ملامح هذه البراغماتية من خلال وقوف الجزائر موقف الحياد من أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا، حيث لم تؤيد، ولم تنتقد الجزائر لا ثورات الشعوب التواقة للتحرك، ولا ممارسات وسلوكات أنظمتها السياسية القمعية²، رغم أن هناك من يرى بأن موقف الجزائر الخارجي كان منحاذا لصالح الأنظمة السياسية على حساب الشعوب³.

وتبرز مظاهر براغماتية سلوك الجزائر الخارجي أيضا من خلال سعي الجزائر إلى الاضطلاع للعب دور إقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي عبر تنسيق جهودها الأمنية مع دول جوارها الإقليمي من دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، وسعيها أيضا إلى تنسيق جهودها الأمنية مع القوى الدولية النافذة في النظام الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

يمكن تفسير براغماتية موقف السياسة الخارجية الجزائرية من هذه الأزمات، وتفسير تمسك الجزائر بالتوجه اللاتدخلي إزاء أحداث وتفاعلات منطقة المغرب العربي في ظل ما يسمى ب"ثورات الربيع العربي" في كل من تونس وليبيا، أو اتجاه ما عرفته منطقة الساحل الإفريقي جراء الأزمة المالية بعامل السعي نحو حماية أمنها القومي الذي يعد أول أهداف السياسة الخارجية في ظل تطورات وتحولات

¹ مسيح الدين تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية. ص. 09

² المكان نفسه.

³ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 90

⁴ مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص. 09

جوارها المغربي والساحل الإفريقي، ولقد تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية في موقفها وتوجهها هذا بمجموعة من المتغيرات والظروف المرتبطة ببيئتها الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي دفعت صانع القرار الجزائري إلى التخوف من انتقال موجة الحراك الاجتماعي الذي تعرفه كل من تونس وليبيا إلى الداخل الجزائري، وهذا ما سيهدد شرعية النظام السياسي القائم والاستقرار السياسي الداخلي.

كما كان صانع القرار الجزائري مدفوعا أيضا في تحديده لموقف الجزائر الخارجي بإدراكه لحجم التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يمكن أن تهدد الأمن القومي الجزائري في حالة حدوث تدخل عسكري في دول الجوار الذي يؤدي لا محالة إلى تنامي حدة الهواجس الأمنية على الأمن الوطني. وإلى جانب متغيرات وظروف البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية، دفعت طبيعة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية بزعامة الهيمنة الأمريكية صانع القرار الجزائري إلى أن يكون براغماتيا في قراراته الخارجية، ويرجع هذا إلى كون أن أحادية النظام الدولي القائم لا تتيح للجزائر مجالا للمناورة وهامشا للتحرك كما كان مسموحا لها من قبل في عهد الستينات والسبعينات، أين كانت السياسة الخارجية الجزائرية تجد في طبيعة النظام الدولي "ثنائية القطبية" مجالا للمناورة، وهامشا للتحرك بحرية في إطار ما يسمى بحركة عدم الانحياز، كما كان وجود المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي آنذاك بمثابة الداعم والمساند للجزائر في دورها المناهض للإمبريالية الغربية، في حين وجدت الجزائر اليوم نفسها أمام أحادية قطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، ما يفرض على الجزائر الانصياع لقرارات هذه القوى.

وما زاد من تضيق هامش مناورة السياسة الخارجية الجزائرية، وتقبيد سلوكياتها إزاء مناهضة الممارسات الغربية الإمبريالية، ضعف أو غياب وانعدام فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية خاصة كالجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز التي كانت في ما مضى منابر تستغلها الجزائر لمناهضة المشاريع الإمبريالية، والدفاع عن حقوق وقضايا عالم الجنوب¹.

أدت مواقف السياسة الخارجية الجزائرية، وطبيعة المقاربة والأسلوب الذي تبنته للتعامل مع أزمات جوارها الشرقي والجنوبي إلى انقسام مواقف النخب السياسية والنخب المثقفة المهتمة بالشأن الخارجي من الدارسين المختصين في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى انقسام

¹ المرجع نفسه، ص 12-13

الفصل الرابع: أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي

الرأي العام إلى تيارين: أحدهما يؤيد مواقف وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه الأزمات ويشيد بها، والآخر يعارض وينتقد مواقفها ومقاربتها في التعامل مع مثل هذه الأزمات.

يرى التيار المنتقد بأن تمسك الجزائر بالمبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية في محيط إقليمي يعرف تحولات وتغيرات سياسية وأمنية متسارعة، وبيئة دولية تشهد هي الأخرى تحولات كبيرة على جميع المستويات، يؤثر سلبا على قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على ضمان تحقيق وحماية مصالحها الوطنية العليا منها خاصة (حماية الأمن القومي الجزائري بأبعاده الإنسانية)، كما يؤثر أيضا على قدرتها على التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئتها الإقليمية والدولية، لأن عدم قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التكيف مع تغيرات وتحولات بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، يجعل منها سياسة خارجية دفاعية، تكفي فقط برد الفعل دون المبادرة وعدم الحسم¹، وهذا هو حالها حسب هذا التيار في الوقت الراهن.

ويرى هذا التيار أيضا بأن تمسك الجزائر في سياستها الخارجية بثوابت عقيدتها، يؤثر سلبا على دور الجزائر الإقليمي كفاعل مؤثر في فضاءات حيوية بالنسبة لحركة سياستها الخارجية²، وهذا ما يؤثر سلبا على فاعليتها، ويؤثر في قدرتها على تحقيق وحماية أهداف ومصالح الجزائر الخارجية³، مع الإشارة إلى أن عدم أداء الجزائر للدور الإقليمي المطلوب منها الذي يتناسب مع مكانتها في محيطها الإفريقي، يعرض مكانة الجزائر الإقليمية إلى الاهتزاز والتهديد المباشر⁴، ويزيد من فرصة التدخل الدولي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وهذا ما سوف يؤثر بدوره على هامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى دور الجزائر الإقليمي.

وبناء على ما قدمه هذا التيار من انتقادات للسياسة الخارجية الجزائرية، يرى بأنه من الضروري إعادة النظر في بعض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، في مقدمتها "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول استجابة وتكيفاً مع التحولات الجيوسياسية التي يعرفها فضاءها المغاربي والإفريقي، وضمانا لاضطلاع الجزائر بدور إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي بالشكل الذي يمكنها من

¹ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 16

² رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 93

³ صادق حجال، هشام الغنجة، مرجع سابق، ص. 135

⁴ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 19

حماية وخدمة مصالحها الوطنية، ويمكنها أيضا من إقناع القوى الدولية النافذة في محيطها الإفريقي بمقاربتها وتصوراتها لحل أزمات جوارها الجغرافي، ويكفل لها أيضا الحفاظ على مكانتها ووزنها داخل هذه الدوائر بما يتناسب مع ما تتمتع به من إمكانيات مادية وغير مادية تجعلها دولة إقليمية مؤثرة في شمال إفريقيا وفي منطقة الساحل الإفريقي و المغرب العربي¹.

ويذهب الفريق الثاني إلى تأييد مواقف السياسة الخارجية الجزائرية والإشادة بها اتجاه الأزمة الليبية والأزمة المالية، ويرى بأن تمسك الجزائر بمبادئ وثوابت سياستها الخارجية خصوصا مبدأي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ومبدأ "الحل السلمي للنزاعات الدولية"، ومساعدتها للعب دور الوسيط لإدارة وحل هذه الأزمات، وسعيها أيضا للاضطلاع بدور إقليمي في مجال مكافحة الإرهاب لإحلال الأمن والسلم في محيطها الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي، يمكن الجزائر من حماية أمنها القومي، وأكد نجاعة مقاربتها الراضية لعدم التدخل، وعزز من مكتسبات سياستها الخارجية كوسيط مقبول لإدارة وحل الأزمة الليبية والأزمة المالية سواء لدى أطراف النزاع، أو لدى القوى الدولية، كما جعلها دورها الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، ودورها في إحلال الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، شريكا مهما للقوى الدولية النافذة في النظام الإقليمي المغاربي ونظام الساحل الإفريقي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على تحقيق أهدافها، وخدمة مصالح الجزائر الوطنية، وتمكين الجزائر من الاضطلاع بدور إقليمي فاعل في دوائر محيطها الإفريقي، لا يرتبط بمدى تمسك الجزائر في مواقفها وسلوكها الخارجي بمبادئ وثوابت سياستها الخارجية، أو بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ، وإنما يرتبط بمدى قدرة وصلاحيات هذه المبادئ والثوابت على تحقيق وخدمة مصالح الجزائر الحيوية، ويتوقف أيضا على تبني الجزائر في سياستها الخارجية لاستراتيجيه محددة، واضحة وناجعة، تمكنها من تحديد وترتيب أهدافها الخارجية حسب أهميتها وأولويتها لخدمة المصلحة الوطنية، وتساعدتها على اختيار الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وتمكنها أيضا من استغلال واستثمار الفرص، وتجاوز القيود والعوائق التي تتيحها و تفرضها متغيرات بيئة الجزائر الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية على حركة سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي.

¹ المرجع نفسه، ص. 16.

الفصل الخامس

يقتضي التحليل العلمي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي أيضا الكشف عن طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدوائر الحيوية لنشاط وحركية سياستها الخارجية خصوصا وأن دولة كالجزائر تملك من القدرات والإمكانات المادية وغير المادية (المجتمعية) التي تؤهلها للعب دور إقليمي فاعل، واكتساب المكانة التي تتوافق مع مؤهلاتها إقليميا. وإن دراسة أدوار الجزائر الإقليمية يستدعي التعرف على محددات هذا الدور، والكشف عن أنماطه، كما يستلزم أيضا البحث في المعوقات والتحديات، وكذلك الرهانات التي تواجه الجزائر أثناء سعيها للعب أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة سواء تعلقت هذه التحديات والرهانات ببيئة الجزائر الداخلية أو بظروف بيئتها الإقليمية خصوصا في ظل ما تشهده البيئة الأمنية لهذه الأخيرة من تهديدات وتحديات أمنية في السنوات الأخيرة، زادت درجة تعقدها بتنامي حدة التنافس الدولي في الفضاءات الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية. ونظرا لأهمية دراسة طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي، ودراسة محدداتها، واستشراف مستقبلها، تعالج الدراسة في هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاثة واقع ومستقبل دور الجزائر كلاعب إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي.

المبحث الأول: الجزائر كلاعب إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي

يحدد الدور الإقليمي للدولة مجموعة من العوامل أو العناصر التي يطلق عليها اصطلاح "محددات الدور" والتي تشمل "مجموع قدرات الدولة الذاتية الثابتة والمتغيرة، يقصد بالقدرات الذاتية الثابتة كل ما يتعلق بموقع الدولة الجغرافي من مساحة وسكان وموارد طبيعية، في حين تشير القدرات المتغيرة إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية، ومستوى تطور الدولة التكنولوجي، ومعدلات نموها الاقتصادي، ومستوى تطورها الديمقراطي، ودرجة استقرارها الداخلي"¹، ولهذا وحتى يتسنى فهم طبيعة الدور الإقليمي للجزائر في دوائر محيطها الإفريقي، يجب تحديد محددات هذا الدور المادية و محدداته البنائية ذات الطبيعة الهوياتية القيمة، بالإضافة إلى البحث في محدداته القابعة في البيئة الإقليمية والبيئة الدولية، لأن دور الجزائر الإقليمي في هذه الدوائر، يتأثر بمتغيرات ومعطيات البيئة الإقليمية لهذه الدوائر، فضلا عن تأثره بمتغيرات ومعطيات البيئة الدولية، مع الإشارة إلى أن تأثير الدور الذي تلعبه أي دولة في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، يرتبط بعاملين أساسيين: يتعلق العامل الأول بقدراتها الذاتية المادية والمجتمعية التي يرتكز عليها سلوكها الخارجي، لأن هذه القدرات هي التي تحدد أداء دورها على الصعيد الإقليمي، وبناء على هذه القدرات أيضا، يتحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى، أما العامل الثاني فيرتبط بإدراك وتصورات صناع القرار لدور الدولة كقائد إقليمي، لأن امتلاك الدولة لمقومات مادية وغير مادية لا يؤهلها بالضرورة إلى لعب دور إقليمي فاعل، وإنما يجب توفر إلى جانب هذه العوامل "إرادة القيادة"، وهناك من يضيف عامل آخر وهو علاقة دور الدولة الإقليمي بالقوى الإقليمية والقوى الدولية الفاعلة في المحيط أو النظام الإقليمي الذي ترغب الدولة أن تلعب دورا فيه.

¹ يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط. 2015، 1)، ص. 10.

المطلب الأول: محددات دور الجزائر الإقليمي

ترتبط نظرية الدور بين عوامل قوة الدولة وقدراتها ومكانتها الإقليمية وطبيعة الدور أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة في محيطها الإقليمي، لأن امتلاك الدولة لعوامل القوة يحدد مكانة الدولة الإقليمية التي تحدد بدورها هي الأخرى إدراكات وتصورات صناعات السياسة الخارجية لأدوار دولتهم على المستوى الإقليمي، وتمكنهم من تجسيد وأداء أدوار إقليمية تتناسب مع حجم إمكانيات وقدرات دولهم، مع الإشارة إلى أن أداء الدولة لأدوار إقليمية تتناسب مع حجم إمكانياتها وقدراتها لا يتوقف فقط على امتلاكها لعوامل القوة، ولكن يرتبط أيضا بمدى قدرة الدولة على استغلال واستثمار وإدارة هذه الموارد بشكل أمثل، وبناءا على ما تقدم، يمكن صياغة المعادلة التالية: تحدد عوامل قوة الدولة الكامنة والظاهرة، المستغلة وغير المستغلة، المادية والمعنوية مكانة الدولة إقليميا، وهذا ما يمكن الدولة بدوره من لعب دور إقليمي يتوافق مع حجم إمكانياتها من جهة، ويستجيب لتصوراتها ومدركاتها لمعطيات بيئتها الإقليمية من جهة ثانية.

1. قدرات وإمكانيات الجزائر المادية والمعنوية (المجتمعية) التي يرتكز عليها سلوكها الخارجي في دوائر محيطها الإفريقي

تؤثر القوة في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية، وتكمن أهميتها بالنسبة للدول في منح الدولة القدرة على فرض إرادتها وآرائها وحتى سيطرتها ضمن النظام الإقليمي أو الدولي الذي تنتمي إليه، فضلا عن اعتبارها وسيلة لتحقيق المصلحة القومية وفق المنظور الواقعي¹، والقوة وفق المعنى الذي اشرنا إليه، يشير إلى مجموع ما تملكه الدولة من إمكانيات متوفرة لديها، تشكل في مجموعها ما يعرف بـ"عناصر أو عوامل قوة الدولة"، وغالبا ما يطلق على هذه العناصر أو العوامل اصطلاح "القدرات" Capabilities " التي تعرف بأنها: تلك العوامل الموجودة لدى الدولة والتي تمكنها من التهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية اتجاه غيرها من الدول²، وبشكل عام، فإن توفر الدولة على عناصر أو عوامل القوة "القدرات"، يمكنها من التأثير في إرادة وسلوك الفاعلين الآخرين من الوحدات الدولية سواء في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، أو في النظام الدولي.

¹ محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، «مجلة الكوفة»، ع.06، ص.148.

² المرجع نفسه، ص.149.

تتعدد تصنيفات عوامل قوة الدولة، فهناك من يصنفها إلى عوامل مادية وأخرى معنوية، ووصفها آخرون إلى عناصر القوة الثابتة وعناصر القوة المتغيرة، في حين هناك من قسمها إلى عوامل عسكرية واقتصادية وسياسية¹. حدد "راي سي كلاين" في كتابه حول "اتجاهات القوة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية عام 1980" عوامل القوة الشاملة للدولة في حصيللة مجموع الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) والقدرة العسكرية مضروبة في حصيللة مجموع الكتلة (الهدف الإستراتيجي والإدارة الوطنية): القوة الشاملة للدولة = الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) X (الهدف الإستراتيجي + الإدارة الوطنية)، ويمكن تحديد بشكل عام عوامل قوة الدولة في: العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي، ويشير إلى امتلاك الدولة لموارد طبيعية، العامل السكاني: حجم السكان وكفاءتهم، العامل السياسي: يتمثل في مستوى التماسك الوطني والديني والوعي الاجتماعي، والاستقرار السياسي والإدارة الوطنية، العامل العسكري: يتمثل في قوة الدولة وقدراتها العسكرية، بالإضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية في الدولة والروح المعنوية للدولة².

ونظرا للتطور الذي لحق مفهوم القوة ومكوناتها خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، ظهرت عناصر أخرى تعد من عوامل قوة الدولة، تتمثل في: القدرات التكنولوجية للدولة الذي يعكس مستوى تطورها الفني والتكنولوجي، مستوى نموها الاقتصادي والصناعي (القوة الاقتصادية)، توفرها على بنية مؤسساتية فاعلة وإدارة رشيدة قادرة على استغلال على ما تمتلكه الدولة من عوامل القوة المادية، بالإضافة إلى قوة الدولة المالية³، وفي هذا السياق، يؤكد "بول كينيدي" في كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" على أهمية اهتمام الدولة بتنمية اقتصادها، وتنمية قوتها العلمية والتكنولوجية وتنمية مواردها البشرية حتى تتمكن من مد نفوذها خارج حدودها الجغرافية⁴.

استنتاجا مما سبق، يستلزم تأكيد الدولة مكانتها كقوة إقليمية أو دولية امتلاكها لعوامل القوة التقليدية من عوامل جغرافية وقوة عسكرية وموارد طبيعية وسكانية، بالإضافة إلى امتلاكها أيضا القدرات العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تطوير مواردها البشرية، فضلا عن أهمية هذه القدرات كمصدر

¹ المرجع نفسه، ص ص 150-151

² المكان نفسه.

³ ماجد كيالي، "تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول"، "16-03-2010"، في الموقع: <http://www.aljazeera.net>، تاريخ

دخول الموقع: 08-01-2018

⁴ المرجع نفسه.

أساسي للثروة في الوقت الراهن، ومؤشر من مؤشرات تقدم وتطور الدول، ولا تكفي هذه العوامل بمفردها، يضاف إليها عامل قدرة الدولة على حشد واستثمار وإدارة هذه الموارد بشكل أمثل، ويتطلب هذا وجود نظام سياسي مستقر، وحضور فاعل للمجتمع المدني في إطار ما يسمى بدولة القانون والمؤسسات¹، وإذا توفرت هذه العوامل جميعها، يمكن اعتبار الدولة قوة إقليمية، تنعكس على أدائها لأدوار إقليمية قيادية ومؤثرة في نظامها الإقليمي الذي تنتمي إليه، تتوافق مع حجم إمكاناتها من جهة، ويستجيب لتصوراتها ومدركاتها لمعطيات بيئتها الإقليمية من جهة ثانية.

إن موقع الجزائر الجغرافي في شمال غرب القارة الإفريقية، يجعل لها امتدادا قاريا إفريقيا في فضاءين إقليميين مهمين هما: الفضاء المغاربي وفضاء الساحل الإفريقي²، تتمتع الجزائر في هذين الإقليمين بمجموعة من المقومات المادية والمعنوية، تؤهلها للعب أدوار إقليمية هامة على مستوى الدائرة المغاربية والدائرة الإفريقية، وبالتحديد دائرة الساحل الإفريقي التي تعد دائرة فرعية ضمن الدائرة الإفريقية.

إن مقارنة عوامل قوة الدولة الجزائرية من حيث العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية مع باقي دول المغرب العربي خاصة المغرب التي تعد المنافس الرئيسي للجزائر في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، وانفجار الأزمة في ليبيا التي لازالت تعيش أزمة أمنية وسياسية، ومقارنة عوامل قوة الجزائر أيضا مع باقي دول الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر وموريتانيا لكون أن هذه الدول تشكل دول القلب في النظام الإقليمي للساحل الإفريقي³، ومقارنة إمكاناتها ومكانتها أو ثقلها على المستوى القاري الإفريقي بشكل عام، يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

1. تمتلك الجزائر إمكانات ومقومات مادية ومعنوية تؤهلها لتزعم منطقة المغرب العربي وفق مبدأ "التوازن الطبيعي" الذي يعني وضع قياديا للجزائر إقليميا، وتشمل هذه العوامل: ثقلها الجيوسياسي وإمكاناتها الاقتصادية، وثقلها التاريخي-السياسي، وكل هذه العوامل تدفع الجزائر إلى السعي للعب دور إقليمي قيادي

¹ المرجع نفسه.

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 43.

³ جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 19، ديسمبر

2014، ص. 335.

في منطقة المغرب العربي يتناسب مع ثقلها ومكانتها في النظام الإقليمي المغاربي الذي تنتمي إليه حسب تصورها الجيوسياسي¹.

2. تمتلك وتتمتع الجزائر بمقومات القوة الإقليمية على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مقارنة بغيرها من دول الساحل الإفريقي²، لأنها تمتلك مؤشرات هذه القوة سواء من حيث المساحة أو القوة السكانية³، أو من ناحية الموارد الاقتصادية، حيث يرتب الاقتصاد الجزائري مقارنة باقتصاديات دول الساحل الإفريقي في المراتب الأولى بسبب ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، واحتياطاتها النقدية، ويرجع سبب هذا إلى موقعها كمنتج رائد للنفط والغاز الطبيعي في شمال إفريقيا الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري اعتمادا كبيرا بحوالي 98 بالمائة من مجموع الصادرات الجزائرية، وما يناهز 60 بالمائة من إيرادات الحكومة⁴، فضلا إلى عامل التجانس الاجتماعي والديني والثقافي الذي يتمتع به المجتمع الجزائري على خلاف مجتمعات دول الساحل الإفريقي ذات التعددية الإثنية، كما تعد الجزائر من أكثر الدول استقرارا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تصنف أغلب دول المنطقة ضمن فئة الدول الفاشلة التي تعاني من أزمات مجتمعية وسياسية وأمنية واقتصادية مزمنة، تؤثر على فشلها الدولاتي⁵.

3. تمتلك الجزائر عوامل تأثير كبيرة في منطقة الساحل الإفريقي، تشمل هذه الأدوات: الأدوات المالية بسبب توفرها على مخزون معتبر من احتياطي الصرف، أدوات عسكرية بسبب توفرها على الأداة الصلبة الأكثر جاهزية في منطقة الساحل الإفريقي، إضافة إلى امتلاكها الأداة الدينية المرتبطة بالطرق الصوفية (التيجانية خاصة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي والتي يوجد أغلب شيوخها وزواياها في الجنوب الجزائري بغرداية والأغواط).

4. تمتلك الجزائر الموارد والإمكانات الاقتصادية اللازمة (موارد طاقوية هامة) تسمح لها وتمكنها من تخصيص الموارد اللازمة لأداء دور إقليمي قيادي سواء على مستوى الدائرة المغاربية أو دائرة الساحل

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41.

² Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, « Note Thématique : L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, » Département thématique, Direction générale des politiques externes, Union européenne, Juin 2013, p.01

³ محمد سي بشير، "القيادة الإقليمية للمنطقة الصحراوية الساحلية.. الدور والرهانات"، العربي الجديد، نشر بتاريخ: 19 أكتوبر 2015، في الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/10/18>، تاريخ الدخول: 08-01-2018

⁴ Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, Op., Cit., p.06

⁵ محمد سي بشير، مرجع سابق.

الإفريقي، مع الإشارة إلى أن الجزائر لا تعد قوة اقتصادية مقارنة بما تمتلكه من موارد طبيعية، ولكنها أحسن حالا من الناحية الاقتصادية مقارنة بدول جوارها الإقليمي بسبب ريعها البترولي، وتظهر أهمية الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر في تمكينها من لعب أدوار إقليمية في دوائر محيطها الإفريقي بعد الاستقلال من خلال تتبع الأدوار التي لعبتها الجزائر في هذه الدوائر خاصة ما تعلق بدور المؤيد لحركات التحرر الذي التزمت فيه الجزائر بتقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر في منطقة المغرب العربي، وفي إفريقيا بشكل عام، أبرزها جبهة البوليساريو التي لازالت إلى حد اليوم تتلقى الدعم المادي والمعنوي من الجزائر، فلو لم تتمتع الجزائر بموارد وإمكانات اقتصادية في مقدمتها الريع البترولي لما استطاعت الجزائر أن تقدم الدعم المادي لمثل هذه الحركات، كما أن الدور الذي ترغب وتسعى الجزائر إلى لعبه على مستوى الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص والمتمثل في دور الفاعل الأساسي في إقرار وتحقيق الأمن والسلم والتنمية في فضاءها الجيوسياسي المتوتر في منطقة الساحل الإفريقي، لا يمكن للجزائر أداء هذا الدور دون امتلاكها لموارد تساعد على ذلك خصوصا وأن الأمر يتطلب تخصيص الدولة لموارد ضرورية لأداء هذا الدور على مستوى دعم جهود التنسيق والتعاون الأمني بين دول الجوار سواء دول الجوار المغاربي أو الساحل الصحراوي.

5. تعتبر عوامل القوة الإقليمية التي تتمتع بها الجزائر المذكورة آنفا مؤشرات تدل على تفوق الجزائر حسابيا على دول جوارها الإقليمي الجغرافي سواء في منطقة الساحل الإفريقي¹ والمغرب العربي، خصوصا إذا تم إعمال هذه العوامل فعليا للتأثير في الجوار الجغرافي المغاربي والساحلي الصحراوي لأنها تعد عوامل تأثير كبيرة للجزائر في محيطها الإفريقي.

أما على المستوى القاري الإفريقي، فإن الجزائر تصنف في المراتب الأولى ضمن قائمة الدول الإفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتصنف أيضا ضمن قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في القارة الإفريقية، كما يعتبر جيشها من أقوى الجيوش وأحسنها إفريقيا، وهذا ما يجعل الجزائر من ناحية الإمكانيات المادية الاقتصادية (الموارد) والعسكرية أحسن حالا من كثير من الدول الإفريقية، كما تمنحها هذه الإمكانيات أيضا مكانة وثقل على المستوى القاري الإفريقي دون أن تستغل هذه الإمكانيات في الواقع لتصبح قوة إقليمية.

¹ المرجع نفسه.

يستنتج مما تقدم أن الجزائر تمتلك عوامل القوة التقليدية (العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية)، بالإضافة إلى ثقلها الدبلوماسي، وتعد هذه الأخيرة مقومات وعوامل تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية أو دولة ذات دور محوري في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وعلى الصعيد الإفريقي بشكل عام، وتشمل هذه المقومات: إستراتيجية موقعها الجغرافي وأهميته الجيوسياسية، حجم مساحتها الكبير، تعداد سكانها، احتياطاتها الكبيرة من الموارد الطبيعية الطاقوية من بترول وغاز طبيعي، وهذا ما يعزز مكانتها في سوق الطاقة الدولية والأمن الطاقوي الغربي عموماً والأوروبي خصوصاً، احتياطاتها المالية من العملة الصعبة بسبب ارتفاع أسعار البترول الجزائري في الأسواق العالمية، أما عن القوة العسكرية فالجزائر تتوفر على جيش يعد من أقوى الجيوش العسكرية وأكثرها جاهزية في المنطقة المغرب العربي وإفريقيا بمعدات عسكرية حديثة ومتطورة بسبب لجوء الجزائر إلى شراء كميات كبيرة من السلاح المتطور، فضلاً عن عامل درجة التجانس الاجتماعي والديني والثقافي الذي يتسم به المجتمع الجزائري على خلاف الكثير من مجتمعات دول الساحل الإفريقي خاصة ذات التعدد المجتمعي الكبير.

وزيادة على هذه العوامل، تعد الجزائر من الدول الأكثر استقراراً في المنطقة مقارنة بما تشهده دول جوارها الإقليمي سواء في المغرب العربي (ليبيا وتونس) أو في الساحل الإفريقي (مالي) من أزمت أمنية وسياسية وعدم الاستقرار¹، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر أيضاً من الدول التي تمتلك خبرات وتجارب معترف بها أميركياً وأوروبياً في مجال مكافحة الإرهاب²، وهذا ما يجعل القوى الدولية الأمريكية خاصة تعول عليها كشريك أساسي ومهم في إطار حربها ضد الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة³.

يبين لنا واقع وحقيقة مكانة الجزائر الإقليمية في جوارها الإقليمي المغربي أو في الساحل الإفريقي أن هناك فجوة وهوة كبيرة بين حجم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر، والتي تؤهلها لتبوء مكانة الدولة "القائد الإقليمية" في النظام الإقليمي المغربي الذي تنتمي إليه أو في النظام الإقليمي الجوّاري لمنطقة الساحل الإفريقي، وحقيقة هذه المكانة في الواقع سواء في هذه الأنظمة الإقليمية الفرعية أو لدى القوى النافذة في النظام العالمي التي لها مصالح في جوار الجزائر الإقليمي⁴، ويمكن تفسير هذه الهوة أو الفجوة بمجموعة من العوامل أهمها غياب مشروع وإستراتيجية واضحة ومحددة تعكس رغبة الجزائر

¹ محمد سي بشير، مرجع سابق.

² Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, Op., Cit., p.07

³ محمد سي بشير، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه.

الحقيقية والجادة في تبوء مكانة القوة الإقليمية لدى صناع القرار الجزائريين، فبالرغم من أن الجزائر دولة مهيبة طبيعياً لأن تتبوأ هذه المكانة في جوارها الجغرافي (المغرب العربي والساحل الإفريقي)، ورغم إدراك السلطة الحاكمة في الجزائر لأهمية عوامل القوة الإقليمية التي تتمتع بها الجزائر في محيطها الإقليمي الإفريقي، لا تبدي هذه القيادة استعداداً كبيراً وجدياً لاستغلال هذه الإمكانيات للعب دور القائد الطبيعي في جوار إقليمي متوتر سواء في منطقة المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، وهذا ما يزيد من إمكانية وفرص تدخل قوى نافذة في الشأن الجوازي للجزائر كما حدث في ليبيا ومالي.

2. تصور صانع السياسة الخارجية الجزائرية لأدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي

يعتبر إدراك وتصور صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية محدد هام من محددات الدور الذي تلعبه الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، ويشير إدراك صانع القرار إلى تصوره النظري لهذا الدور، ومدى توفر القدرة والإرادة اللازمة لتوظيف مقومات الدور المادية والمجتمعية التي تتمتع بها الدولة، والتي تشكل في مجموعها ما يعرف بمصادر الدور (مقومات جغرافية، موارد اقتصادية، قوة عسكرية، قوة سكانية... الخ) في أداء دور فعال وإيجابي يعكس حجم المقومات الموضوعية التي تتمتع بها الدولة¹.

يلعب إدراك وتصور صانع قرار السياسة الخارجية لدور دولته دوراً كبيراً في تحديد طبيعة الأدوار التي لعبتها وتلعبها الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وترجع الأهمية التي يكتسبها تصور الدور في رسم وتحديد أدوار الجزائر الإقليمية إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يمنح سلطات وصلاحيات واسعة لصانع قرار السياسة الخارجية ممثلاً في رئيس الجمهورية، حيث يجعل منه "المسؤول عن تقريرها وتوجيهها"، ونظراً لهامش الحرية الكبير المسموح به لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية في ظل نظام سياسي ذو طبيعة تسلطية، تؤثر العوامل الشخصية المتعلقة بالقائد السياسي "رئيس الجمهورية" في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

يشارك جميع صناع قرار السياسة الخارجية الجزائرية ممثلين في مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في إدراك وتصور مشترك مفاده أن "الدائرة الإفريقية تكتسي أهمية بالغة وكبيرة كفضاء جيوسياسي لحركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية" لكون أن هذه

¹ جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق.

الدائرة تشكل إطارا ملائما، وعمقا وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر الخارجية، وهي بمثابة موضع قدم مناسب لها، تمارس فيه الجزائر حركتها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، وهذا ما دفعهم إلى التشديد على حضور الجزائر في هذا المجال الجيوسياسي الهام. ولقد اكتشف صناع القرار في الجزائر هذه الأهمية البالغة للدائرة الإفريقية في وقت مبكر، يعود إلى زمن ثورة التحرير الوطنية، حيث أدركت قيادة الثورة آنذاك أهمية الدعم الإفريقي للقضية الجزائرية منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 الذي أيدت فيه الدول الإفريقية مطالب الشعب الجزائري الاستقلالية، وترجم هذا الإدراك لأهمية الدائرة الإفريقية بعد الاستقلال في موثيق ولساتير الجزائر، وعكس تكثيف حركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة الإفريقية خلال الستينات والسبعينات الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الدائرة في تصور وإدراك صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك¹ بدءا من الرئيس "بن بلة" الذي اعتبر من الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي شاركت الجزائر في أول قمة لها انعقدت في ماي 1963 بأديس أبابا، ومنذ هذا التاريخ، بدأ اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية يبرز بشكل واضح في توجه سياستها الخارجية، رغم أن هذه الأخيرة أعطت أهمية وأولوية "للدائرتين المغاربية والعربية عن الدائرة الإفريقية في ترتيب هذه الدوائر دستوريا².

انتعشت حركية السياسة الخارجية الجزائرية بشكل بارز في الدائرة الإفريقية خلال عهدة الرئيس "هواري بومدين" الذي تصور للجزائر مجموعة من الأدوار التي ينبغي أن تلعبها في مجالها الإقليمي الإفريقي خاصة في إفريقيا السوداء، ولقد تأثرت تصورات الرئيس "هواري بومدين" لأدوار الجزائر على مستوى هذه الدائرة بنسقه العقيدي، والنسق العقيدي الوطني العام، كما تأثرت أيضا بالمتغير الأيديولوجي والسياسي الذي اعتبر خلال تلك الفترة المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر إلى التركيز على الدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية³، كما كان لعامل إدراك صانع السياسة الخارجية لأهمية المقومات المادية والمعنوية التي تتمتع بها الجزائر، والتي أكسبتها مكانة إقليمية ودولية، تؤهلها للعب دور إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي خصوصا في الدائرة الإفريقية، دورا في رسم وتحديد أدوار الجزائر ووظائفها والتزاماتها اتجاه هذه الدوائر، دون أن ننسى أثر طبيعة النظام الدولي الذي كان سائدا إبان تلك الفترة في تصور وإدراك صانع القرار الجزائري لأدوار الجزائر الإقليمية.

¹ قط سميح، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مرجع سابق.

² Saïd Haddad, Op., Cit., p.03

³ قط سميح، مرجع سابق.

ونظرا لخبرة وتجربة الجزائر النضالية ضد الاستعمار الفرنسي، وأسلوبها الثوري لتحصيل الاستقلال، ودفاعها الكبير على المستوى الإفريقي والعالمي عن مبادئ النضال ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري، ودعمها المادي والسياسي لحركات التحرر في إفريقيا، لعبت الجزائر في عهد حكم الرئيس "هواري بومدين" مجموعة من الأدوار في فضاءها الإفريقي، أبرزها دور المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر، ودور المناهض للإمبريالية، وهذا ما جعلها في نظر الشعوب الإفريقية التي كانت لا تزال تحت طائلة الاستعمار مثالا وقدوة يحتذى بها لنيل الاستقلال، ومنحها صفة المناضل، ومكنها أيضا بفضل سياستها الإفريقية النشيطة من اكتساب سمعة دولية، واحتلال مكانة على المستوى الإفريقي في مقدمة الدول القائدة لإفريقيا التي كانت تتقاسم الزعامة الإفريقية بينها إبان تلك الفترة¹.

لقد أثرت ظروف البيئة الداخلية والإقليمية والدولية خلال عقد الثمانينات على تصور وإدراك صانع السياسة الخارجية لأدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي، ويتجلى هذا التأثير واضحا في التراجع النسبي للبعد الإفريقي في سلم اهتمامات صانع السياسة الخارجية²، وهذا ما أثر على أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي خصوصا في الدائرة الإفريقية، ويرجع سبب التراجع النسبي للبعد الإفريقي في أولويات سلم اهتمامات صانع السياسة الخارجية الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلى تراجع أهمية الكثير من القضايا والمواضيع في العلاقات الدولية بسبب الانفراج في العلاقات الدولية، والتحول التي عرفها الإتحاد السوفياتي، ومن أهم هذه القضايا قضايا التحرر والإمبريالية، وعدم الانحياز، وتراجع الحوار بين الشمال والجنوب من أجل إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، فضلا عن استقلال الكثير من الدول الإفريقية³، ولقد كانت الجزائر تجد في مثل هذه المواضيع والقضايا مجالا وهامشا للمناورة ولعب أدوار على مستوى الدائرة الإفريقية خاصة ودائرة العالم الثالث بشكل عام، ويتراجع أهمية هذه المواضيع، فقدت الجزائر مبررات الأدوار التي كانت تلعبها على مستوى الدائرة الإفريقية.

تزامنت التحولات التي عرفتھا البيئة الدولية والإقليمية خلال عقد الثمانينات مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البيئة الداخلية بسبب تراجع أسعار البترول، وفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية، ولقد أثرت هذه العوامل جميعها على تصور وإدراك صانع السياسة

¹ Chikh Slimane, Op., Cit., pp.53-54

² قط سمير، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

الخارجية لأدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي، ودفعته إلى إعادة ترتيب سلم أولويات سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإفريقي التي راحت تركز اهتماماتها على الدائرة المغاربية أكثر من اهتمامها بالدائرة الإفريقية استجابة لمتغيرات البيئة الداخلية خاصة.

لعبت متغيرات البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية دورا في صياغة إدراكات وتصورات الرئيس "الشاذلي بن جديد" لأدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي، أهم هذه المتغيرات توجهه الليبرالي الداعي إلى تحرير السوق وإعطاء الحريات والتفتح الديمقراطي، ونزعت البراغماتية بدلا من تأثره بالعامل الأيديولوجي على خلاف سلفه الرئيس "هوارى بومدين"، وتظهر براغماتيته في إعطائه الأولوية لمصلحة الجزائر بغض النظر عن العوامل الأيديولوجية¹. ويتجلى تأثير العوامل والظروف المذكورة سابقا على تصور وإدراك صانع السياسة الخارجية لأدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي من خلال التخلي بشكل تدريجي عن الاختيار الاشتراكي كمحدد أساسي في سياسة الجزائر الخارجية، والابتعاد عن الخطابات الثورية وتعويضها بخطابات واقعية أكثر اعتدالا، وانتقال اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية تدريجيا من الأولويات والمطالب العالمية في عهدي الرئيس "بن بلة" و"هوارى بومدين" المتمثلة في المساندة الغير المشروطة للحركات التحررية، والمطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد إلى الأولويات الجهوية في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد"، حيث خصص ميثاق 1986 لكل من منطقة المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط جزءا خاصا بهما، وبهذا تحولت أهداف السياسة الخارجية الجزائرية من أهداف ذات طابع عالمي إلى أهداف ذات طابع جهوي إقليمي، وبديل هذا على اهتمام صانع قرار السياسة الخارجية بالدائرة المغاربية والمتوسطة في إطار توجه الجزائر الجديد للبحث عن المنافذ والحلول الجهوية عبر تنمية علاقاتها مع الدول المتوسطة ودول المغرب العربي².

لقد أثر تصور وإدراك الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لدور الجزائر الإقليمي في محيطها الإفريقي بشكل كبير منذ وصوله إلى السلطة عام 1999 إلى يومنا هذا في طبيعة الأدوار الإقليمية التي تلعبها الجزائر في الدائرة المغاربية والدائرة الإفريقية، ويجب الإشارة إلى أن السيد "عبد العزيز بوتفليقة" يتمتع

¹ رايح لونييسي، مرجع سابق، صص. 273، 303.

² مزيان إيجر أمينة، التحول البراغماتي للسياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في العوامل والمتغيرات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: 2006-2007، صص. 121، 123.

بخبرة ودراية كبيرة بشؤون الجزائر الخارجية لكونه شغل منصب وزير للشؤون الخارجية في أهم فترة رسمت فيها المعالم الكبرى لسياسة الجزائر الخارجية الإقليمية والدولية (1964-1978)¹.

ينطلق الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في رسمه وتحديده لأدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي من فكرة جوهرية وأساسية مفادها أن إفريقيا أو الدائرة الإفريقية تشكل الإطار الملائم بامتياز لحركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية، وبناء على هذا، رأى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بأن المجال الرئيسي الذي تتمتع فيه الجزائر بنفوذ كبير في محيطها الإفريقي هو "الدائرة الإفريقية"، وهذا ما يتجلى بارزا في خطابه عندما قال: "...في الجزائر ن فكر تفكير إفريقيا، ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا"²، وهذا ما جعله يرى في الدائرة الإفريقية مجالا مناسباً لإعادة بعث حركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية، واسترجاع مكانة الجزائر الإقليمية والدولية، ولكسر عزلتها الخارجية التي فرضت عليها خلال عقد التسعينات³، رأى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بأنه يجب على الجزائر أن تلعب دوراً قيادياً في القارة الإفريقية، ويستمد تصوره لهذا الدور من إدراكه لمكانة الجزائر الإقليمية والدولية بسبب ما تتمتع به من إمكانات مادية ومعنوية تؤهلها للعب دور قيادي على مستوى الدائرة الإفريقية، فضلاً عن الدور الريادي الذي لعبته الجزائر في هذه الدائرة خلال عقد الستينات والسبعينات، وحسب تصوره، يجب على الجزائر أن تعيد إحياء هذا الدور.

بناء على إدراك وتصور الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لدور الجزائر الإقليمي في محيطها الإفريقي وبشكل خاص في الدائرة الإفريقية، عمد الرئيس إلى تسخير السياسة الخارجية الجزائرية منذ وصوله إلى السلطة عام 1999 لتحقيق هدف أساسي وجوهري يتمحور حول استعادة الجزائر لدورها القيادي على مستوى الدائرة الإقليمية الذي عرفت به خلال عقدي الستينات والسبعينات، وإن "بوتفليقة" كان مدفوعاً لتحقيق هذا الهدف بمجموعة من الأسباب والعوامل يمكن إيجازها في ما يلي⁴:

1. كسر عزلة الجزائر الدولية التي فرضت عليها خلال سنوات أزمته الداخلية في التسعينات.
2. مواجهة تطلعات القوى الإقليمية التي تنافسها على دور القيادة الإقليمية في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي خصوصاً منافسة ليبيا (قبل سقوط نظام معمر القذافي) للجزائر في منطقة الساحل

¹ إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص. 169.

² جهاد الغزام، موسى العيدي، مرجع سابق.

³ قط سمير، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه.

الإفريقي، ومنافسة المغرب للجزائر في الدائرة المغاربية ودائرة الساحل الإفريقي بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، ولقد زاد إصرار الجزائر على لعب دور قيادي في الدائرة الإفريقية، وفي منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص في ظل سعي المغرب إلى تأكيد حضورها الاقتصادي والسياسي -الدبلوماسي وحتى الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، واستعداد بعض الدول الإفريقية لإعادة النظر في موقفها بشأن قضية الصحراء الغربية.

3. التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي على رأسها التهديد الإرهابي الذي أصبح يهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة، هذا ما فرض على الجزائر، وحثم عليها ضرورة لعب دور إقليمي فاعل في المجال الأمني خاصة في دائرة الساحل الإفريقي.

حدد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مجموعة من الأدوار والوظائف التي يجب أن تضطلع بها الجزائر في الدائرة الإفريقية، متصورا بأن الدافع الرئيسي لهذه الأدوار والالتزامات اتجاه هذه الدائرة هي دوافع تعاونية بالدرجة الأولى، وهذا ما يحدد بدوره طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدائرة، والتي يمكن إيجازها في ما يلي¹:

1. يجب على الجزائر وفق تصور الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن تلعب دور قائد التكامل الإقليمي في الدائرة الإفريقية، وذلك من خلال إسهامها في دفع عجلة أو مسار التكامل والاندماج الإفريقي، وتشجيع حركية التعاون بين الدول الإفريقية باعتبار أن هذا الهدف هو أحد أولويات التحرك الدبلوماسي للجزائر على مستوى الدائرة الإفريقية، لأن التكامل والاندماج الإفريقي من شأنه وفق منظور أو تصور صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أن يعزز الشراكة السياسية والحوار الإفريقي مع القوى العالمية، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال خطب الرئيس "بوتفليقة"^{*}، ولقد جسدت الجزائر دورها هذا عبر مساهمتها الفعالة في تأسيس الإتحاد الإفريقي.

¹ جهاد الغرام، موسى العيدي، "مرجع سابق، ص. 11.

^{*} لقد ورد في خطاب للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ما يلي: "...حقا أن طموحنا المشترك هو أن نبني قارة متساوقة مع التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، والغاية هذه نريد تحقيقها من خلال إتحاد إفريقي، يجب علينا تعزيز دعامته بغية إضفاء القدر الأوفى من النجاعة على عملنا المشترك، الإتحاد الذي سيمكن إفريقيا بعد طول انتظار من تبوء المكانة اللاتقة بها على الساحة الدولية، فالمطلوب قبل كل شيء هو أن نتجند حول خيارات إستراتيجية تستجيب للتطلعات المشروعة

2. تصور صانع السياسة الخارجية بأنه على الجزائر أن تلعب دورا في تنمية إفريقيا اقتصاديا وسياسيا والخروج بها من قوقعة الفقر والتخلف، وهذا ما جسده رئيس الجمهورية في دور الجزائر الفعال في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" التي تهدف من ورائها الجزائر وفق تصور الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى العمل بالتعاون مع باقي الدول الإفريقية الأخرى من أجل تنمية إفريقيا سياسيا من خلال إرساء دعائم الديمقراطية والحكم الراشد، واقتصاديا من خلال العمل على ضرورة تغيير الوضع الاقتصادي الإفريقي السيئ والمتخلف للدول الإفريقية التي تعاني شعوبها من الفقر وضعف مؤشرات التنمية الإنسانية، وهذا ما يمكن القارة الإفريقية وفق إدراك صانع السياسة الخارجية الجزائرية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، ودخول الأسواق المالية الدولية، ويمكنها أيضا من تسديد ديونها وقروضها. ولقد ربط صانع السياسة الخارجية الجزائرية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بين تحسين الوضع الاقتصادي لإفريقيا وتنميتها وإخراجها من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، لأن تحسين الوضع في إفريقيا من شأنه أن ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي الجزائري.

3. تصور صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بأنه على الجزائر أن تلعب دورا مهما وفعالا في إحلال الأمن والسلم وصناعة الاستقرار في إفريقيا، وهذا ما دفع الجزائر إلى لعب دور لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ضمن رؤية إقليمية ودولية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، ويدفعها أيضا إلى لعب دور صانع السلام في المنطقة. كما تصور صانع السياسة الخارجية أيضا في إطار اهتمام الجزائر بحل مشاكل القارة الإفريقية، وسعيها لإقرار الأمن والسلم فيها بأنه على الدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دور الوسيط لحل النزاعات الإفريقية بطرق سلمية وبحلول إفريقية داخل البيت الإفريقي.

تأثر تصور صانع السياسة الخارجية الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لأدوار الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي بعد جلوسه على كرسي الرئاسة عام 1999 بطبيعة إدراكه للتحويلات والتغيرات التي عرفتتها البيئة الدولية آنذاك سواء على المستوى السياسي بتشكيل ملامح نظام دولي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أو على المستوى الاقتصادي بزيادة علاقات الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي، وارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب عليه عالميا، وأهمية دور المنظمات الإقليمية الاقتصادية خاصة، وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المتخلفة كالاقتصاديات

لشعوبنا إلى السلم والديمقراطية والتنمية والرفي من خلال تنشيط مسار اندماج قاري (أنظر: جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق).

الإفريقية في ظل نظام اقتصادي مجحف وظالم للشعوب المتخلفة التي تعاني الفقر والتخلف كالشعوب الإفريقية، أو على المستوى الأمني الذي تجلّى في الانتقال والتحول من التركيز على تحقيق الأمن بمفهومه الصلب الضيق إلى الاهتمام بتحقيق الأمن بمفهومه الواسع اللين أو ما يسمى بالأمن الإنساني خصوصا في ظل ظهور تهديدات أمنية من طبيعة جديدة تهدد أمن المجتمعات الإنسانية كتهديد الظاهرة الإرهابية التي أصبحت من صميم انشغالات المجموعة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، وفي ظل هذه ظروف وتحولات البيئة الدولية على المستوى الأمني، أبدت الجزائر إرادة الانخراط في ديناميكية محاربة الظاهرة الإرهابية، وهذا ما عبر عنه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عندما قال: "...يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نؤمن بأنفسنا وبقدرتنا على تحويل الجزائر إلى بلد يتساوق مع التحولات المعاصرة"¹.

كما جاء تصور الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لأدوار الجزائر الإقليمية متأثرا بإدراكه لمعطيات البيئة الإقليمية الجديدة خصوصا ما يرتبط بالتحولات والأزمات التي تعرفها البيئة المغاربية والساحل الإفريقي على المستوى السياسي والأمني كظهور ما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا، وظهور تمرد للطوارق في الشمال المالي، ولقد تسببت هذه التحولات والأزمات في ظهور تهديدات أمنية جديدة، تهدد الأمن القومي الجزائري في جواره المغاربي والساحل الصحراوي، وإدراكا من رئيس الجمهورية لخطورة هذه التحولات والأزمات على الأمن القومي الجزائري، رسم وحدد أدوار معينة رأى أنه من واجب الجزائر القيام بها لحماية الأمن القومي الجزائري سواء في الدائرة المغاربية أو دائرة الساحل الإفريقي، وهذا ما يمكن الجزائر من تحقيق مصلحتها الوطنية بحماية أمنها القومي، وتبوء مكانة إقليمية تتناسب وإمكاناتها ودورها في هذه الدوائر. ولا يمكن أيضا إغفال دور إدراك رئيس الجمهورية لأثر تحول منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى مناطق تنافس بين القوى الدولية في تحديد ورسم أدوار الجزائر الإقليمية في هذه المناطق، لأنه ووفق إدراك صانع السياسة الخارجية الجزائرية، يؤثر تنافس القوى الدولية الغربية خاصة في هذه المناطق الجيو-إستراتيجية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، وفي إفريقيا بشكل عام من أجل ضمان وحماية مصالحها عبر مقاربات وآليات متعدد على دور الجزائر الإقليمي في هذه الدوائر.

لكن وبالرغم من أن إدراكات وتصورات صانع السياسة الخارجية الجزائرية الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لأدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي جاءت متأثرة بظروف البيئة الإقليمية

¹ المرجع نفسه.

والدولية، وامتكيفة معها، لم تحد هذه الأدوار عن المبادئ والثوابت والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية القائمة على: "حق الشعوب في تقرير مصيرها، المطالبة بالعدالة الدولية في مواجهة الازدواجية في تطبيق الشرعية الدولية، أولوية الأمن والاستقرار العالميين، احترام سيادة الدول ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أولوية تنمية الدول ورخاء الشعوب، المطالبة بإصلاح المنظومة الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد قائم على آلية التوازن التي تضمن تحقيق الاستقرار والأمن العالمي، الدفاع عن قضايا عالم الجنوب"¹.

المطلب الثاني: طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية .

يساعد التعرف على توجهات السياسة الخارجية للدولة على تحديد طبيعة الدور الذي تسعى الدولة إلى لعبه، فإذا كان توجه السياسة الخارجية للدولة توجهها إقليمياً، فإن أغلب أدوارها تكون على المستوى الإقليمي²، وبما أن توجه السياسة الخارجية الجزائرية هو توجه إقليمي، فإن أغلب أدوار الجزائر التي لعبتها بعد استقلالها، وتلعبها في الوقت الحالي، وتطمح إلى لعبها هي أدوار إقليمية مارستها في محيطها الإفريقي.

نشطت السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال في دوائر ومجالات جغرافية متنوعة، سعت الجزائر إلى لعب أدوار فيها، أبرز هذه الدوائر: دائرة العالم الثالث التي انقسم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية إزاءها إلى ثلاثة مستويات، مثل المستوى الأول: مجموعة الدول الآفرو-آسيوية، والمستوى الثاني: مجموعة دول التنمية الاقتصادية المعروفة بمجموعة 77، أما المستوى الثالث، فممثلته حركة عدم الانحياز³، كما نشطت السياسة الخارجية الجزائرية أيضاً على مستوى الدائرة العربية والدائرة المغاربية، والدائرة الإفريقية، ولقد تعددت أدوار الجزائر على مستوى هذه الدوائر، غير أن الجامع بين هذه الأدوار هو التداخل والتشابك نظراً لوجود تداخل وعوامل مشتركة بين هذه الدوائر، سواء كانت عوامل جغرافية، تاريخية-سياسية، اقتصادية أو ثقافية، ما دفع الجزائر إلى لعب نفس الأدوار في مختلف الدوائر خصوصاً ما تعلق بدور المكافح ضد الإمبريالية، ودور المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر، لأن أغلب الدول التي تنتمي إلى هذه الدوائر كانت خاضعة للاستعمار آنذاك، منها من تحصل على استقلاله

¹ إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص. 169.

² وهيبه دالغ، "السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا (1999-2016)"، مرجع سابق، ص. 06.

³ بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 210.

كالجزائر، ومنها ما كان لا يزال تحت السيطرة الاستعمارية، كما أن أغلبها كانت تصنف ضمن العالم الثالث الذي كانت اقتصاديات دوله تعاني من التخلف والتبعية.

لعبت الجزائر أدوارا على مستوى الدائرة المغاربية والإفريقية لم تختلف كثيرا عن الأدوار التي لعبتها في الدوائر المذكورة آنفا خصوصا دور المناهض للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر، ودور المكافح ضد الإمبريالية بالإضافة إلى دور الوسيط، غير أن الملاحظ على أدوار الجزائر على مستوى الدائرة الإفريقية كان أكثر ديناميكية وحركية منه على أدوارها في الدائرة المغاربية، رغم أن هذه الأخيرة، تكتسي أولوية في ترتيب دوائر السياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بالدائرة الإفريقية التي صنفت في المرتبة الثالثة بعد دائرة المغرب العربي والعالم العربي دستوريا لاعتبارات هوياتية تؤكد ارتباط الجزائر وانتمائها للدائرة العربية والمغاربية على أساس رابط الدين واللغة¹.

يمكن تفسير تركيز اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية على لعب أدوار إقليمية في الدائرة الإفريقية خلال عقد الستينات والسبعينات على خلاف أدوارها في الدائرة المغاربية من خلال مجموعة من العوامل والأسباب، في مقدمتها إدراك صناع قرار السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك بمحدودية فرص الجزائر للعب أدوار قيادية إقليمية على مستوى الدائرة العربية بما فيها المغاربية، ويرجع هذا لضيق مجال حركة السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى الدائرة العربية والمغاربية بسبب هيمنة القيادة المصرية الناصرية على الشؤون العربية إلى جانب الفكر البعثي في سوريا والعراق، بالإضافة إلى ما تميز به النظام الإقليمي العربي بما فيه المغاربي من صراعات وتوتر في العلاقات البينية، كما أن توظيف الجزائر لدورها الريادي في القارة الإفريقية لتحقيق مطالب اقتصادية تهدف إلى تحرير اقتصاديات الدول الإفريقية وتمكينها من استغلال مواردها، ومطالبتها أيضا بإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، مكنها من تأكيد دورها الدبلوماسي الإفريقي خصوصا في ظل التأيد الواسع الذي حظيت به مطالبها وجهودها على المستوى الإفريقي، كل هذه العوامل دفعت صناع السياسة الخارجية في الجزائر إلى الاهتمام أكثر بإفريقيا كفضاء جيوسياسي مناسب لحركية السياسة الخارجية الجزائرية، ومجال ملائم للعب الجزائر أدوار إقليمية

¹ قط سمير، مرجع سابق.

قيادية¹، وعلى هذا الأساس، اعتبرت إفريقيا جنوب الصحراء بمثابة القاعدة بالنسبة لسياسة الجزائر الخارجية، ومجال حركتها الأول إزاء العالم الثالث بعد الاستقلال².

من أهم وأبرز الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر في الدائرة المغاربية والإفريقية ما يلي:

1- دور النشيط المستقل: لقد كرست الجزائر بعد استقلالها سياستها الخارجية لتحقيق هدف أساسي ورئيسي يتعلق ببناء الدولة الجزائرية وتعزيز استقلالها وسيادتها على نفسها وعلى ثرواتها لتحقيق التنمية الداخلية³، وتحقيقا لهذا الهدف، ربطت الجزائر في سياستها الخارجية الإفريقية بين الأهداف التي سطرته في الإطار الوطني المتمثلة في تعزيز وترسيخ الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، والأهداف المتوخى تحقيقها على المستوى الإفريقي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام، لأن النخبة الحاكمة في الجزائر آنذاك كانت تدرك بأن تعزيز وتكريس الاستقلال السياسي والاقتصادي للجزائر مرهون بتحرير شعوب القارة الإفريقية من الاستعمار السياسي والاقتصادي عبر تشجيع التعاون والتضامن على المستوى القاري الإفريقي في إطار وحدة إفريقية للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية بهدف تحرير اقتصاديات الدول الإفريقية، وتحقيق تنميتها الاقتصادية⁴، وهذا ما يفسر حرص واهتمام الجزائر الكبير في سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا بتحقيق التحرير السياسي والاقتصادي للقارة الإفريقية، دعم ومساندة جميع حركات التحرر الإفريقية التي تناضل من أجل استقلال بلدانها، بالإضافة إلى توجيه الجزائر الجهود الإفريقية لمكافحة الاستعمار والتمييز العنصري والإمبريالية.

يظهر دور المستقل النشيط الذي لعبته الجزائر خلال عهد السبعينات من خلال دورها داخل حركة عدم الانحياز التي كان للجزائر دور كبير في توجيه اهتمامات هذه الحركة نحو الاهتمام بالجوانب الاقتصادية، لأن الجزائر اتخذت من هذه الحركة منبرا لها للدفاع عن قضايا إفريقيا والعالم الثالث الاقتصادية، والدعوة إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، ولقد كانت القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة بالجزائر عام 1973، محطة مفصلية هامة بالنسبة للحركة وللجزائر التي نالت الاعتراف بمكانتها الدولية جراء دورها الفعال داخل حركة عدم الانحياز⁵.

¹ المرجع نفسه.

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 215.

³ Nicole Grimaud, Op., Cit., p.401

⁴ Chikh Slimane, Op. Cit., pp.2-3

⁵ بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 211.

2- دور المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر: تميزت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بمعارضتها ونضالها لجميع أشكال الاستعمار والاضطهاد سواء على المستوى العالمي أو على الصعيد الإفريقي، أين اعتبرت الجزائر من أبرز الدول الإفريقية التي احتلت موقع الصدارة في النضال ضد الاستعمار، ويرجع هذا إلى خبرة الجزائر الطويلة في النضال العسكري ضد المستعمر الفرنسي، وعلى هذا الأساس، اتخذت الجزائر من شعار (الاستقلال-التحرر) خلال حقبة الستينات والسبعينات هدفا ثابتا ومستمرا لسياستها الخارجية خاصة اتجاه دائرة تحركها الإفريقية¹، وبالفعل استطاعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية الفعالة والمؤثرة آنذاك من تعبئة وتجنيد دول القارة الإفريقية لمحاربة الظاهرة الاستعمارية والتمسك بشعار الاستقلال-التحرر الذي حملته ودافعت عنه الدبلوماسية الجزائرية².

اعتبرت الجزائر خلال عقدي الستينات والسبعينات نموذجا لحركات التحرر القومي بالنسبة لبلدان الجنوب عامة³، وحركات التحرر الإفريقية خاصة، ويبرز دعم الجزائر لحركات التحرر الإفريقية من خلال العمل المكثف الذي قامت به الدبلوماسية الجزائرية لدعم هذه الحركات داخل الهيئات الدولية العالمية كهيئة الأمم المتحدة عبر مشاركة الجزائر في نقاشات "لجنة الاستقلال" التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أو عبر دور الجزائر الفعال والمؤثر في منظمة الوحدة الإفريقية، وبشكل خاص في "لجنة التحرير" التي اختصت بتقديم المساعدات المالية والعسكرية لحركات التحرر في إفريقيا، فضلا عن دعم الحركات التحررية، ساهمت الجزائر أيضا في جلب المساعدات المادية للشعوب الإفريقية المستعمرة من بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، ومنظمة اليونيسكو، ولقد تمكنت الجزائر من وراء نشاطها الدبلوماسي المكثف داخل هذه الهيئات من تدويل قضايا الاستعمار وتوسيع جبهة مكافحته⁴.

وزيادة عن النشاط الدبلوماسي الذي مارسته الجزائر داخل الهيئات الدولية العالمية والإقليمية لدعم حركات التحرر الإفريقية، تحولت الجزائر عشية استقلالها إلى "قبة أو مكة للثوار" الأفارقة على حد تعبير القائد الثوري "Amilcar Cabral"، إذ أصبحت العاصمة الجزائرية مكانا وملجأ لقياديي مختلف الحركات التحررية الإفريقية الذين ساعد تواجدهم في الجزائر على تدويل قضاياهم وخطبهم عبر الصحافة الدولية. ويظهر اهتمام الجزائر أيضا بدعم حركات التحرر الإفريقية من خلال إنشائها منذ الاستقلال

¹Chikh Slimane, Op., Cit., p.14

² Ibid., p.13

³ بهجت قرني، مرجع سابق، ص. 158.

⁴ Chikh Slimane, Op., Cit., pp15--16

لجهاز رسمي مكلف بتنسيق العلاقات مع هذه الحركات، وتقديم المساعدات والدعم المالي والعسكري لها. ولقد اهتمت الجزائر بشكل كبير بدعم هذه الحركات خلال حقبة حكم الرئيس "هوارى بومدين" الذي قدمت الجزائر في فترة حكمه مساعدات مالية وعسكرية معتبرة لهذه الحركات¹، أبرزها حركات التحرر في روديسيا الجنوبية التي تلقت الدعم والسند المباشر من الجزائر، وكانت من بين القضايا التي أظهرت بشكل بارز نشاط الدبلوماسية الجزائرية في مجال دعم حركات التحرر والنضال ضد الاستعمار والميز العنصري في إفريقيا².

لعبت الجزائر دور المؤيد لحركات التحرر أيضا على مستوى الدائرة المغاربية، ومازالت تلعبه إلى يومنا هذا بسبب الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته وتقدمه الجزائر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" منذ تأسيسها عام 1973، وتعتبر الجزائر جبهة البوليساريو حركة تحررية تقدمية، تسعى إلى استقلال وتحرير أراضيها، وهذا ما دفعها إلى تقديم دعما بارزا للجبهة خاصة الدبلوماسية منه، إذ استفادت الجبهة من نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية والدولي خاصة داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي كادت أن تعصف بها الرياح بعد تباين مواقف الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة من مسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية بعد الإعلان عن تأسيسها في 27 فيفري 1976³.

إن دعم الجزائر لجبهة البوليساريو سواء عن طرق الدعم اللوجستي العسكري، أو عن طريق الدعم الدبلوماسي عبر حشد تأييد الدول الإفريقية للقضية، مستفيدة في ذلك من إرثها التاريخي ودورها التحرري المساند لحركات التحرر الإفريقية، أو عن طريق تقديم الجزائر إغراءات للدول الإفريقية بمنحها

* من أبرز حركات التحرر الإفريقية التي حظيت بالدعم الجزائري: الحزب الإفريقي لاستقلال "غينيا بيسو"، جبهة تحرير الموزنبيق، حركة اتحاد الشعوب الانجولية، حركات التحرر في روديسيا الجنوبية في مقدمتها حركة الاتحاد الشعبي الزيمبابوي الإفريقي... الخ

¹ Chikh Slimane, Op., Cit., pp.17-18

² Ibid., p.22

** اعترفت حوالي 72 دولة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عشية تأسيسها عام 1976، وأغلب هذه الدول كانت دولا اشتراكية، كما تم قبول هذه الجمهورية في عضوية منظمة الوحدة الإفريقية عام 1982، غير أن بعض الدول لأسباب عديدة، سحبت اعترافها، في حين جمده دول أخرى، وأصبح يقدر حاليا عدد الدول التي تعترف بالكيان الصحراوي حوالي 52 دولة.

³ حميد فرحان الراوي، مرجع سابق، ص.14

مساعدات اقتصادية ومالية¹، ساعد على قطع الطريق أمام تحقيق رغبات القوى الإقليمية الطامعة في الإقليم في مقدمتها المغرب، خاصة بعد أن حظي الإعلان عن تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" باعتراف دول إفريقية، وقبول عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية².

3- دور المكافح ضد الإمبريالية: لعبت الجزائر بعد استقلالها دور المكافح ضد الإمبريالية، ولقد كانت تجربتها التاريخية مع الاستعمار الفرنسي دافعا قويا لها للعب هذا الدور، كما كان للتوجه الإيديولوجي الاشتراكي للنظام السياسي الذي قام في الجزائر بعد الاستقلال دورا في تبني الجزائر سياسة مناهضة للإمبريالية. ويظهر لعب الجزائر لهذا الدور من خلال المبادئ التي نصت عليها موثيقها ودساتيرها، حيث نص ميثاق طرابلس عام 1962 على سعي الجزائر لدعم التضامن في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار قديمه وجديده، وتضامن الجزائر كدولة من دول العالم الثالث مع شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية الراغبة في التحرر، ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي، ونفس المبدأ تبنته الدساتير الجزائرية بعد الاستقلال، حيث كرس دستور 1963 مبدأ الكفاح ضد الإمبريالية، وتبعه في ذلك دستور 1976 في المادة 92 منه التي نصت على: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة"، وجاء دستور 1989 لينص هو الآخر في مادته 26 على مبدأ الكفاح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، أما دستور 1996، فلقد حافظ على نفس مضمون المادة 26 من دستور 1989 تقريبا، مع استبدال لفظ التحرير بالتحرر: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"³.

دعت الجزائر في وقت مبكر الدول الإفريقية ودول العالم الثالث عامة إلى الاتحاد لمحاربة الامبريالية وأشكال الاستعمار الجديدة كالتواجد العسكري لقواعد وقوى عسكرية أجنبية على أراضي الدول المستقلة، أو التدخل العسكري الأجنبي لمساعدة الدول الإفريقية لحل مشاكلها الداخلية. ويتجلى مبدأ النضال ضد الامبريالية في سياسة الجزائر الخارجية الإفريقية من خلال تجنيدها وتعبئتها للدول الإفريقية ضد جميع أشكال الاستعمار التي عرفتها القارة الإفريقية آنذاك، بالإضافة إلى رفضها التام لجميع أشكال

¹ القاضي حسان، "ما موقع الصحراء المغربية في النظام السياسي الجزائري"، 15 يونيو 2015، في الموقع:

<http://machahid24.com/v3/etudes/70419.html>، تاريخ الدخول: 2018-05-13

² أحمد ماجد عبد الرزاق، رائد راشد محمد، مرجع سابق.

³ مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص ص 03-04

التعاون الإفريقي مع القوى الأجنبية في إطار مؤسسات توجهها وتتحكم فيها هذه القوى، لأن هذا سيبقي من تبعية الدول الإفريقية لهذه القوى، وهذا ما اعتبرته الجزائر علاقات استعمار من نوع جديد¹.

4- دور صانع التكامل الإقليمي على الصعيد المغربي والقاري - الإفريقي: لعبت الجزائر على مستوى الدائرة المغربية دورا في تأسيس "إتحاد المغرب العربي" عام 1989 خلال فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي كان له دور بارز في الإعلان عن ولادة هذا الكيان، مع الإشارة إلى أن رغبة الجزائر في إرساء دعائم الصرح المغربي، وتحقيق التضامن والتعاون وحسن الجوار مع دول المغرب العربي، وجدت أساسا لها في نصوص وبرامج أحزاب الحركة الوطنية قبل استقلال الجزائر، حيث شدد كل من حزب شمال إفريقيا، ومن بعده حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين على أهمية الوحدة المغربية وتنسيق النضال السياسي بين الحركات الوطنية المغربية لبلوغ هدف استقلال جميع أقطار المنطقة²، واستمرت هذه الرغبة قائمة لدى النخبة الحاكمة في الجزائر بعد الاستقلال التي بدأت تدعو إلى ضرورة تحقيق ما سمي آنذاك بـ "مغرب الشعوب"، غير أن وجود مجموعة من العوامل، يتعلق أغلبها بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى أقطار المغرب العربي لتحقيق هذا الإتحاد وأسباب أخرى حالت دون تحقيق هذا الهدف، ليأتي عام 1989، وبعد مراحل طويلة من الجمود في مسار العمل المغربي المشترك، وتحت تأثير مجموعة من العوامل والظروف الداخلية لأقطار المغرب العربي، والظروف الإقليمية والدولية، تم الإعلان عن تأسيس "إتحاد المغرب العربي" في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية.

وبالموازاة، اهتمت الجزائر بتحقيق هدف الوحدة الإفريقية في وقت مبكر إبان الثورة الجزائرية، وبعد استقلالها، عمدت إلى تشجيع ودعم حركة التعاون والتضامن وتنسيق السياسات بين الدول الإفريقية داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي تعد الجزائر من أبرز مؤسسيها في 25 ماي 1963 بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، و كلفت الجزائر نفسها بعد تأسيس هذه المنظمة واجب دعمها، وإحباط كل محاولات التقسيم التي تستهدفها. وتظهر أهمية البعد الوجداني الإفريقي في سياسة الجزائر الإفريقية من خلال نشاط ودور الجزائر الفعال في مختلف الهيئات والمنظمات الإفريقية، وبشكل خاص داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت ترى فيها لهيئة المناسبة لتعزيز الوحدة على المستوى الإفريقي، ومكانا

¹Chikh Slimane, Op., Cit., pp.24-26

² إدريس عطية، مرجع سابق، ص. 10.

لحصولها على الدعم السياسي الذي كانت تلجأ إليه وقت الأزمات¹، كما كان للجزائر دورا هاما أيضا في تأسيس منظمة "الإتحاد الإفريقي" التي حلت محل منظمة "الوحدة الإفريقية" سابقا.

5- دور القائد أو الزعيم الإقليمي: سعت الجزائر بعد استقلالها إلى لعب دور القائد أو الزعيم الإقليمي في منطقة المغرب العربي²، وهناك مجموعة من العوامل التي دفعتها إلى السعي للعب هذا الدور، في مقدمة هذه العوامل الأهمية الجيوسياسية لموقع الجزائر الجغرافي في منطقة المغرب العربي، وثقلها التاريخي والسياسي الذي جعلها ترى نفسها بعد استقلالها قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثة عموما، بالإضافة إلى ثقلها الاقتصادي في المنطقة المغاربية، وبناء على هذه العوامل، سعت الجزائر إلى لعب دور إقليمي من الدرجة الأولى على مستوى الدائرة المغاربية يتناسب مع مكانتها وثقلها الجيوسياسي في منطقة المغرب العربي، وهذا ما جعل الجزائر ترى زعامتها لهذه المنطقة "قضية ومسألة طبيعية" تفرضها مكانتها وثقلها في المنطقة، ويفرضها أيضا "مبدأ التوازن الطبيعي" بالمغرب العربي الذي يمنح للجزائر وضعاً قيادياً إقليمياً³، غير أن سعي الجزائر للعب هذا الدور اصطدم بمجموعة من العوامل تتعلق بالبيئة الداخلية والإقليمية خاصة حالت دون تحقيق هذه الرغبة.

كما سعت الجزائر أيضا منذ استقلالها إلى لعب دور إقليمي في منطقة الساحل الإفريقي⁴، وتكريس دورها القيادي في هذا الفضاء الجيوسياسي الهام بالنسبة لها، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية التنموية، غير أن منافسة كل من ليبيا للجزائر للفوز بدور قيادي وفرض هيمنتها في منطقة الساحل الإفريقي، أعاق رغبة الجزائر في لعب هذا الدور في المنطقة، وهذا ما يفسر جهود الجزائر الحثيثة للعب دور قيادي كشريك حيوي في إدارة الشؤون الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي، والتي تهدف من ورائها إلى عزل منافسها المغربي، ومحاصرة النفوذ الليبي في المنطقة قبل اندلاع الأزمة الليبية. وفي ظل الأزمات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الحالي جراء انفجار الأزمة المالية، تسعى الجزائر إلى البروز كفاعل ولاعب إقليمي لا غنى عنه في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ولقد وجدت الجزائر في تراجع الدور الليبي كمنافس إقليمي لها في منطقة الساحل الإفريقي بعد اندلاع الأزمة الليبية فرصة سانحة لها لاستغلال هذا

¹ Chikh Slimane, Op., Cit., pp.04-05

² Sofiane Sekhri, Op., Cit., p.430.

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 41.

⁴ قط سمير، مرجع سابق.

الفراغ الإستراتيجي، ولعب دور قيادي في المنطقة، وعزل المغرب خاصة، والحيلولة دون لعبه لدور قيادي في هذه المنطقة، غير أن المغرب هو الآخر يحاول استغلال ظروف المنطقة الساحلية لمزاومة ومنافسة الجزائر على لعب هذا الدور¹.

6- دور الوسيط: لعبت الجزائر دور الوسيط في دوائر محيطها الإفريقي، سواء على مستوى الدائرة المغربية أو الدائرة الإفريقية، ويرجع سبب لعب الجزائر لهذا الدور على المستوى الإقليمي أو الدولي* إلى مصداقية الجزائر القارية، وتجربتها في مجال الوساطة، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على الدبلوماسية الجزائرية لتلعب دور الوسيط لحل مجموعة من النزاعات التي تحدث بين الدول خاصة في الجوار الإقليمي². ومن أهم وأبرز النزاعات الإقليمية في دوائر المحيط الإفريقي للجزائر التي لعبت فيها دور الوسيط لحلها ما يلي: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع بين تونس وليبيا عام 1974، ودورها في التقريب بينهما عام 1987 عقب التوتر الذي ميز العلاقات بينهما خاصة منذ مطلع الثمانينات بعد حادثة قفصة وأزمته عام 1984 و1985³، وساطة الجزائر بين مصر وليبيا عام 1977، وساطة الجزائر في النزاع المالي منذ عام 1991، وساطة الجزائر في منطقة القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإثيوبيا ما بين سنتي 1999-2000 الذي ساهم بشكل كبير في استرجاع مكانة وصيت الوساطة الجزائرية إقليمي ودوليا، كما كان له الأثر الكبير أيضا في إعادة إحياء وانبعاث نشاط الدبلوماسية الجزائرية كوسيط خصوصا على مستوى الدائرة الإفريقية⁴.

إن المتتبع لدور الوسيط الذي لعبته الجزائر على مستوى دوائر محيطها الإفريقي، يستنتج أن هذا الدور برز بشكل جلي على مستوى الدائرة الإفريقية التي تمثلها "إفريقيا الزنجية" أو "إفريقيا السوداء" التي تعتبر العمق الإستراتيجي للجزائر جنوبا عبر بوابة منطقة الساحل الإفريقي، ويرجع سبب بروز دور الوساطة الجزائرية على مستوى هذه الدائرة إلى مجموعة من العوامل:

¹ مهدي تاج، مرجع سابق.

* لعبت الجزائر دور الوسيط في العديد من النزاعات الدولية كالوساطة التي قامت بها بين إيران والعراق عام 1975، ووساطتها لإطلاق الرهائن الأمريكيين عام 1979، وتوسط الجزائر بين الفصائل الإيرانية عام 1983، وتوسط الجزائر بين العراف وإيران عام 1983، ووساطة الجزائر لإطلاق رهائن الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988 (أنظر: مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص. 05-06)

² المرجع نفسه، ص. 06.

³ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 156.

⁴ المرجع نفسه، ص. 05-06.

- تعتبر إفريقيا السوداء أو الزنجية من بين أكثر المناطق الجغرافية التي شهدت دولها بعد استقلالها نزاعات بينية و نزاعات داخلية بسبب مخلفات الإرث الاستعماري حول الحدود، وطبيعة التركيبة الإثنية لأغلب مجتمعات الدول الإفريقية .

- مكانة الجزائر ووزنها وصيتها على المستوى القاري الإفريقي بسبب الدور الذي لعبته بعد استقلالها في الدفاع عن القضايا العادلة ومناصرة حقوق الشعوب المضطهدة والمظلومة، فضلا عن مواقفها غير المنحازة في أغلب القضايا والنزاعات، واستقلالية قرارها في السياسة الخارجية، وكل هذا زاد من مصداقيتها وفرص قبولها كوسيط لدى الأطراف المتنازعة.

- وزن وثقل الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) ،بالإضافة إلى حنكة وخبرة الدبلوماسية الجزائرية في لعب دور الوسيط وجمع الفرقاء للتفاوض.

إن لعب الجزائر دور الوسيط في حل نزاعات إقليمية ودولية خلال عقد الثمانينات، كان استجابة لمجموعة من العوامل والظروف التي دفعت بالدبلوماسية الجزائرية إلى التوجه نحو تخفيف التوترات، وتطبيق سياسة الوساطة، أبرز هذه العوامل: حصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها، مما أدى إلى تراجع دور الجزائر في التعبئة والتجنيد لتصفية الاستعمار، هذا ما دفعها إلى البحث عن دور آخر كبديل لهذا الدور، كما أن تراجع دور الجزائر خلال حقبة الثمانينات في ما يتعلق بدورها في المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد بسبب تعنت الدول المتقدمة، دفع الجزائر أيضا إلى البحث عن بديل لهذا الدور، ولقد ساهمت عوامل الأزمة الاقتصادية الداخلية التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات هي الأخرى في تقييد حرية حركة السياسة الخارجية الجزائرية، مما اضطر الجزائر إلى التوجه في سياستها الخارجية نحو التخفيف من أسباب النزاع والتوترات في بيئتها الإقليمية الإفريقية والمغربية خاصة¹، ولعبت الجزائر دور الوسيط أيضا في فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" بهدف التقليل من التضارب الواقع بين إدراك الدور وأداء الدور الذي عرفتته السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقد الثمانينات².

¹ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، صص 21-22

² بهجت قرني، مرجع سابق، صص. 223

- دور الجزائر كوسيط لحل أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر):

يعتبر النزاع الداخلي بين الطوارق والحكومات المركزية في كل من مالي والنيجر في منطقة الساحل الإفريقي من أهم النزاعات التي برز فيها دور الجزائر كوسيط لحل أزمات منطقة الساحل الإفريقي، حيث لعبت الجزائر دور الوسيط في حل هذا النزاع منذ مطلع التسعينات، ويستمر دورها كوسيط لحل هذا النوع من الأزمات إلى يومنا هذا بسبب استمرارية الأزمة التارقية قائمة، وإن استمرار الجزائر في الاضطلاع بدور الوسيط في أزمة الطوارق في كل من مالي والنيجر دليل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذه القضية، ما جعلها تحرص وبشكل كبير على لعب دور الوسيط في حل هذه النزاعات.

اهتمت الجزائر في وقت مبكر بأزمة الطوارق التي عرفت دول الجوار الجنوبي لها خاصة مالي التي عرفت أول تمرد للطوارق مع مطلع الستينات عقب استقلالها مباشرة، ويرجع اهتمام الجزائر بمسألة الطوارق إلى إدراكها لحجم الخطورة والتهديد الذي تشكله هذه المسألة على الأمن القومي الجزائري، وأمن باقي دول الساحل الإفريقي التي تشترك جميعها بما فيها الجزائر في تواجد العنصر التارقي (الطوارق) على أراضي أقاليمها الترابية، وبما أن الجزائر كانت لازالت في السنين الأولى من استقلالها غداة اندلاع أول تمرد للطوارق في مالي عام 1961، وكانت بحاجة ماسة إلى البناء الذاتي الداخلي الذي يتطلب نوعا من الاستقرار الأمني في بيئتها الإقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، اتخذت الجزائر موقفا إزاء الأزمة بالتزام دعم الحكومة المالية بقيادة "موديبو كايثا" آنذاك ضد المتمردين من الطوارق حفاظا على الوحدة الترابية لمالي، وردا لجميل حكومة الرئيس "موديبو كايثا" التي دعمت موقف الجزائر في نزاعها مع المغرب حول مطالب هذه الأخيرة الترابية في الإقليم الجزائري¹.

وبعد فترة طويلة من الزمن، عرفت خلالها مالي حالة من الاستقرار المؤقت عقب إخماد تمرد الطوارق في الستينات، تجدد النزاع في مالي مرة أخرى على إثر انفجار تمرد آخر للطوارق، حيث شهدت دولة مالي عام 1990 مواجهة خطيرة بين قبائل الطوارق في الشمال والجيش النظامي المالي، و أعاد هذا النزاع من جديد إحياء مشروع "دولة الطوارق الكبرى"، وتخوفا من الجزائر من انعكاسات هذا النزاع على أمنها الوطني خصوصا في ظل تمركز طوارق الجزائر في الجنوب بمحاذاة الشمال المالي، سارعت الجزائر إلى التدخل مرة أخرى، ولعب دور الوسيط الدبلوماسي لحل الأزمة، وذلك من خلال مبادرتها بعقد

¹فسياسية إلياس، "الأزمة المالية بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، مجلة جيوبوليتيكا، ع. 2015، 03،

قمة بمدينة "جانت" في سبتمبر 1990، ضمت أربعة دول تتوزع على أراضيها طوارق الصحراء الكبرى، وهي: الجزائر، مالي، ليبيا والنيجر، ولقد تمخض عن هذه القمة، تمكن الوساطة الدبلوماسية الجزائرية من إقناع الرئيس المالي آنذاك "موسى تراوري" بتوقيع اتفاق تمنراست في 06 جانفي 1991، ولقد نص هذا الاتفاق على منح منطقة الطوارق (الشمال المالي) حكما ذاتيا، وزيادة حصتها من أموال التنمية¹، بالإضافة إلى نصه على استبعاد العمل العسكري في حل هذا النوع من الأزمات، وتبني خيار الحل السياسي، والعمل على وضع حد "للتهميش" الذي يعاني منه الطوارق في مالي ودول الجوار خصوصا دولة النيجر التي لعبت الجزائر أيضا دور الوسيط فيها لحل الأزمة بين طوارقها والحكومة المركزية النيجيرية، وبالموازاة لعبت الجزائر دور الوسيط أيضا عام 1991 لوقف النزاع المسلح الذي كان قائما بين "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" المالية و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد"².

لم ينجح اتفاق تمنراست في وقف الاقتتال بين قوات النظام السياسي والطوارق، خصوصا بعد الانقلاب على السلطة الذي قاده "أما دو تومانو توري" بدعم من التدخل الفرنسي، وتجدد الاقتتال بين الطرفين، لتعاود الجزائر تدخلها من خلال قيام دبلوماسيتها بجولات تفاوضية كثيرة بين طرفي النزاع، احتضنت الجزائر في سياقها مجموعة من اللقاءات، استمرت منذ عام 1990 إلى غاية سنة 1996 تاريخ صدور "الإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي"، الذي صادف 26 مارس 1996*، غير أن النزاع تجدد مرة أخرى في عام 2006 على إثر تمرد للطوارق في إقليم "أزواد" بشمال مالي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطوارق، وبعد تزايد حدة النزاع، بادرت الجزائر مرة أخرى للعب دور الوسيط تحت إشراف الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا، وتوجت هذه الوساطة بالتوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في 04 جويلية 2006*، وعرف هذا الاتفاق هو الآخر اختراقا من طرف أطراف النزاع المالي

¹ المكان نفسه.

² محمد دخوش، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، الرائد،

2013/08/20، في الموقع: <http://elraaed.com>، تاريخ الدخول: 2017/12/24

* عقد خلال هذه الفترة: اجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، تبعه اجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1992، واجتماع الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل 1994، ولقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994، ثم لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1995.

** نص هذا الاتفاق على إنشاء "مجلس جهوي" مؤقت للتنسيق والمتابعة، مهمته الأساسية الإشراف على شؤون التنمية والميزانية المحلية، وتنظيم الأمن في المنطقة، كما نصت بنود الاتفاق لتحسين ظروف الطوارق اقتصاديا واجتماعيا على تنظيم منتدى "كيدال" حول التنمية خلال ثلاثة اشهر بعد توقيع الاتفاق لإنشاء صندوق خاص للاستثمار، أما على المستوى الإداري، فقد نص الاتفاق على اعتماد نظام اللامركزية وتحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح القروض

بسبب عدم تطبيق بنوده خصوصا في ظل رفض عدد كبير من ضباط وجنود الجيش المالي محتوى هذا الاتفاق، مما أدى إلى تجدد القتال بين الطرفين في مارس 2008، دفع بالجزائر إلى التدخل مرة أخرى لجمع أطراف النزاع في مفاوضات خلال شهر جويلية 2008، أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين، تبعه توقيع اتفاق السلام سنة 2009¹.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها من خلال عرض أهم الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي هي أن أغلب الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر برزت بشكل كبير في الدائرة الإفريقية أكثر من بروزها على مستوى الدائرة المغاربية باستثناء دور الجزائر البارز والمستمر إلى يومنا هذا في الدائرة المغاربية الذي يتعلق بدور الجزائر في دعم وتأييد حركة التحرر الصحراوية"جبهة البوليساريو"، كما أن نهج السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها في الدائرة الإفريقية جاء مطابقا إلى حد ما للأدوار التي رسمتها الجزائر لنفسها عقب الاستقلال، وهذا ما يشير إلى وجود نوع من التوافق بين أداء الجزائر لأدوارها في الدائرة الإفريقية خاصة، وتصورات صناع السياسة الخارجية لأدوار دولتهم على الصعيد الإفريقي، لأن مفهوم الدور لا ينحصر فقط في تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية وترجمته إلى سياسة وسلوك فعلي.

لإقامة مشاريع تنموية، كما نص الاتفاق أيضا على تحسين الظروف الصحية لسكان المنطقة من البدو الرحل، وتطوير شبكة النقل والمواصلات بين إقليم أزواد شمالا وباقي مناطق مالي. أما في الشق السياسي-والأمني، فقد نص الاتفاق على انسحاب الجيش المالي من بعض مناطق الشمال (إقليم أزواد)، وتكوين وحدات أمنية خاصة مكونة من الطوارق، ودمجها في الجيش المالي. (أنظر: محمد دخوش، مرجع سابق.)

¹ المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أدوار الجزائر الإقليمية في ظل التهديدات الأمنية في دائرتي المغرب

العربي والساحل الإفريقي

فرضت ظروف وتطورات البيئة الإقليمية على الجزائر لعب أدوار إقليمية تستجيب وتتكيف مع التحولات والتطورات التي عرفتتها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي جراء الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتتها دول جوارها المغاربي (تونس وليبيا) منذ عام 2011، والأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتتها الدولة المالية في منطقة الساحل الإفريقي مع مطلع عام 2013، وتوسعي الجزائر في ظل تطورات ومستجدات الوضع الأمني في هذه الأقاليم الجغرافية التي تعد فضاءات جيوسياسية هامة بالنسبة للأمن القومي الجزائري إلى لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر لإقرار الأمن والسلام فيها، مؤكدة بذلك محورية الدور الجزائري في محيطها الإقليمي، ومن أهم هذه الأدوار الإقليمية ما يلي:

1. دور الفاعل لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي¹ (أو دور الدولة المصدرة للاستقرار)².

تتسع دائرة الدور الإقليمي للدولة كلما زادت طموحاتها أو زادت مخاوفها³، وينطبق هذا الحال على الجزائر التي أصبحت تحرص على لعب دور فاعل لتحقيق الأمن والسلام في منطقة الساحل الإفريقي⁴، وتحاول الجزائر إدارة "صناعة الاستقرار" في عمقها الإفريقي خصوصا في ظل ما يشهده هذا الأخيرة من تنامي حدة وحجم التهديدات اللاتماثلية جراء انفجار الأزمة في مالي⁵، ويرجع تصور وإدراك صناعات السياسة الخارجية الجزائرية لهذا الدور الذي ينبغي على الجزائر أن تلعبه في الإفريقية إلى

¹ قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، في الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>، تاريخ الدخول: 2018-01-04

² بوهالي سهام، "الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي: المضامين والمكاسب"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية، ص. 02.

³ عمرو عبد الكريم، "صراع الأدوار الإقليمية"، نشر بجريدة المصريون، 01-06-2009، في الموقع:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang>، تاريخ الدخول: 2018-05-19

⁴ Bilel Messoudi, « Lamamra : L'Algérie soucieuse de jouer un rôle stabilisateur dans la région, » 08 octobre 2013, in : <https://www.alg24.net/lamamra-lalgerie-soucieuse-de-jouer-un-role-stabilisateur-dans-la-region/>

⁵ قوي بوحنية، مرجع سابق.

مجموعة من العوامل في مقدمتها: اعتبار الجزائر دولة من بين الدول الإفريقية الراعية للأمن والسلم في إفريقيا¹، ثانياً: تمتع الجزائر بمجموعة من المؤهلات والمقومات المادية والمعنوية التي تؤهلها وتمكنها من لعب هذا الدور في منطقة الساحل الإفريقي، أهمها إستراتيجية موقعها الجغرافي، ثرواتها الطبيعية ووزنها الاقتصادي والسياسي في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى قدراتها وإمكانياتها العسكرية والأمنية وخبرتها المعتبرة في مجال مكافحة الإرهاب، ناهيك عن قدرتها على تعبئة دبلوماسيتها للعب دور الوسيط لحل أزمات المنطقة. وتقوم مقارنة الجزائر لإقرار الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على دعامة أساسية تتمحور حول ضرورة تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي كشرط أساسي لإحلال الأمن والسلم في المنطقة²، رغم أن الواقع يثبت بأن محاولة الجزائر إدارة "صناعة الاستقرار" في عمقها الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي، يدفعها إلى الانشغال بالقضايا الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنمية في المنطقة، وهذا ما يفسره ارتفاع ميزانية الدفاع والأمن الجزائرية، في ظل إعطاء الجزائر أولوية في الوقت الراهن والمدى المنظور للمقاربة الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية - التنموية³.

ومن بين العوامل أيضا التي دفعت الجزائر إلى السعي للعب دور الدولة المصدرة للاستقرار مباركة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي واعترافهما للجزائر بهذا الدور، حيث تراهن هذه القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على دور الدبلوماسية الجزائرية في حل بعض النزاعات الإفريقية، ودور الجزائر الهام في حفظ السلم في القارة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، وما زاد من قبول واعتراف هذه القوى بالدور الجزائري في صناعة الاستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة، الدور الريادي الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب وخبرتها الكبيرة في هذا المجال⁴.

2. دور الوسيط لحل أزمات دول جوارها المغاربي والساحل الإفريقي:

تلعب الجزائر في ظل التهديدات والتحديات والأمنية التي يشهدها جوارها المغاربي والساحل الإفريقي دور الوسيط لحل الأزمة التونسية والأزمة الليبية والأزمة المالية، وإن ما يؤهل الجزائر للعب هذا الدور تبنيها لمجموعة من القيم والمعايير التي ثبتت عليها وتمسكت بها في مواقفها الخارجية، والتزمت بها

¹ محمد بويوش، مرجع سابق، ص. 219.

² Bilel Messoudi, Op., Cit.

³ قوي بوحنية، مرجع سابق.

⁴ قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 137.

في سلوكياتها الخارجية، في مقدمة هذه المبادئ "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، وهذا ما صنع للجزائر "هوية وطنية" و"هوية دولية" بمواصفات المحايد والوسيط المقبول كطرف ثالث غير منحاز ومحايد لدى الأطراف المتنازعة، ولقد ساهمت هذه الهوية في نجاح الدبلوماسية الجزائرية في الاضطلاع بدور الوسيط لحل العديد من القضايا والأزمات التي عرفت في وقت مضى بينتها الجهوية والإقليمية¹.

أ- الوساطة الجزائرية في الأزمة التونسية: اهتمت الجزائر عقب اندلاع الأزمة في تونس عام 2011 بالوضع الداخلي التونسي، ولقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال بذل الجزائر جهودا للعب دور الوسيط لحل الأزمة التونسية، مدفوعة في ذلك بمجموعة من العوامل في مقدمتها الوضع الأمني والاقتصادي المتردي في تونس الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري خاصة ما يتعلق بملف الإرهاب الذي شكل محور انشغال واهتمام دول المغرب العربي بما فيها الجزائر في سياق ما تعرفه منطقة الساحل والصحراء من تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة². وتظهر معالم جهود الوساطة الجزائرية في الأزمة التونسية من خلال تقديم الجزائر إلى تونس كل أنواع المساعدات المطلوبة لحل أزمتها سواء من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية في التقريب بين وجهات نظر مختلف الأطراف السياسية في الأزمة التونسية، أو عبر سعي الجزائر إلى التنسيق الأمني والعسكري مع الجارة تونس، وتقديم الدعم المالي لها³.

ب- الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية: إن اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بلعب دور الوسيط في الأزمة الليبية، كان مدفوعا وبشكل رئيسي بالمخاوف المتزايدة من خطر التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتسبب فيها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري خصوصا في ظل شريط حدودي يربط الجزائر بليبيا من الجهة الشرقية، يقارب حوالي 900 كلم، والخوف أيضا من انتقال عدوى الأزمة إليها في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي⁴، ولهذا راحت الجزائر تبذل جهودا معتبرة لجمع الفرقاء الليبيين، حيث

¹ رايح زغوني، مرجع سابق، ص. 87

² أحمد النظيف، "الجزائر تتوسط في الأزمة التونسية وتقارب وجهات النظر"، 11 سبتمبر 2013، في الموقع:

<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/09/11/>، تاريخ الدخول: 2013-01-21

³ مصطفى بوطورة، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، في الموقع:

<http://sawtalahrar.net>، تاريخ الدخول: 2018-01-20

⁴ زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، "المجلة العربية للعلوم السياسية"،

استضافت العديد من اللقاءات التي جمعت مختلف الأطراف المتنازعة في ليبيا التي تقتنع بنجاعة المقاربة الجزائرية، كما تسجل الجزائر أيضا حضورا ودورا بارزا في اجتماعات دول الجوار والاجتماعات الدولية المخصصة لمناقشة الوضع الليبي، وتؤكد الجزائر في جهود الوساطة التي تبذلها لمعالجة الأزمة الليبية على ضرورة المحافظة على وحدة ليبيا، والوقوف على مسافة واحدة من كل أطراف الأزمة، والتأكيد أيضا على أهمية تشكيل حكومة وفاق وطني¹.

يعترض دور الوساطة الذي تلعبه الجزائر في الأزمة الليبية مجموعة من العوامل تشكل عراقيل تعوق الوساطة الجزائرية في حل الأزمة، تتعلق هذه العوامل بطبيعة الأزمة الليبية في حد ذاتها التي تتسم بطابع التعقيد، وما زاد من تعقيد هذه الأزمة أكثر، تدخل أطراف دولية وإقليمية فيها، تسعى إلى تحقيق مصالحها عبر تقديم الدعم وترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر، ناهيك عن احتكام هذه الأطراف إلى قوة السلاح، وما يقوض جهود الجزائر في إحلال السلم في ليبيا أيضا، غياب التنسيق الأمني بين دول الجوار أو ما يعرف بدول الطوق الليبي خاصة بين الجزائر ومصر، حيث أدى الخيار العسكري الذي تبنته مصر لحل الأزمة الليبية إلى عرقلة الدور الجزائري في جمع الفرقاء الليبيين².

ج- الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية:

عرفت مالي مع مطلع عام 2012 تمردا خطيرا لطوارق إقليم أزواد، تزامن مع حدوث انقلاب عسكري على النظام السياسي القائم في مالي برئاسة "أما دو توماني توري"، وهكذا تحول النزاع في مالي من نزاع بين طوارق الشمال والنظام السياسي القائم إلى حرب شاملة تشارك فيها دول غرب إفريقيا ممثلة في "المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا" ECWAS وفرنسا، وقوات الجيش المالي ضد الحركات الأزدادية الانفصالية في الشمال المالي متحالفة مع الجماعات الإرهابية التي اتخذت من شمال مالي مكانا لممارسة نشاطاتها³.

¹ مصطفى بوطورة، مرجع سابق.

² عبد السلام سكية، قدور جربوع، فوزي حوامدي، "الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والانفداع المصري"، 12-02-2015، في الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/234133.html> ،

تاريخ الدخول: 2018-01-15

³ قسايسية إلياس، مرجع سابق، ص. 18.

يعتبر الدور الذي تلعبه الجزائر كوسيط لحل الأزمة في مالي استمرارية لدور الوسيط الذي لعبته منذ عام 1990 بين أطراف النزاع المالي، وهناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تدفع الجزائر للعب دور الوسيط في حل الأزمة المالية الحالية، في مقدمتها الأهمية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث تعد منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الحزام الأمني للجنوب الجزائري بسبب الحدود الجغرافية التي تشترك فيها الجزائر مع دولة مالي والتي تمتد إلى ما يقارب 1400 كلم جنوباً، وبناءً على الجوار الجغرافي، فإن أي تهديد أو عدم استقرار في دولة مالي بشكل خاص، ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، يهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري. وبالإضافة إلى هذا العامل، هناك عامل آخر مهم يدفع الجزائر إلى الاهتمام بشكل كبير بالشأن الداخلي المالي يتعلق بالعنصر التارقي "الطوارق" ككون مجتمعي يشترك فيه المجتمع الجزائري مع باقي مجتمعات دول الساحل الإفريقي، وإن انفجار أزمة الطوارق في الشمال المالي خصوصاً في ظل المطلب الانفصالي "حركة الأزواد" ومشاركة الجماعات الإرهابية المسلحة إلى جانب هذه الحركة في النزاع، يشكل خطورة وتهديد أمني كبير على الأمن القومي الجزائري¹.

وما يزيد من خطورة وحجم التهديد الأمني الذي تشكله الأزمة المالية بالنسبة للأمن القومي الجزائري الطبيعة الصحراوية لمناطق التمرد في شمال مالي، ومحدودية إمكانيات الدولة المالية العسكرية، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة عاجزة عن بسط سلطتها وسيطرتها على كامل إقليمها خاصة في المناطق التي تعرف تمرداً، كما تعتبر الجزائر أيضاً من بين الدول الأكثر تضرراً أمنياً وإنسانياً من جراء ما يحدث في الشمال المالي² بسبب نزوح عدد كبير من لاجئي الدولة المالية إلى الإقليم الجزائري وأقاليم دور الجوار هروباً من شبح الحرب والمجاعة واللاستقرار³.

إن دور الوسيط الذي تلعبه الجزائر في الأزمة المالية مدفوع أيضاً بعامل اقتصادي يتعلق بتهديد الأزمة المالية لرثة الاقتصاد الجزائري "البترول" الذي يتركز تواجدته بالجنوب الجزائري بمحاذاة الشمال المالي، هذا ما يجعل مراكز إنتاج هذا المورد مستهدفة ومعرضة لخطر هجمات الجماعات

¹ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 253.

² المرجع نفسه، ص. 111.

³ مادي ابراهيم كاتي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، آفاق إفريقية، م. 11، ع. 38، 2013،

الإرهابية التي تنشط في الشمال المالي كما حدث في الهجوم الإرهابي على مركز إنتاج الغاز الطبيعي بتيفنتورين¹. وفي ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي مع مطلع عام 2013، يزيد انشغال الجزائر بحل الأزمة المالية من خلال دور الوساطة الذي تضطلع به بسبب ما يؤدي إليه هذا التدخل من آثار وانعكاسات خطيرة على الأمن الجزائري جراء مساهمته في تعقيد الأزمة المالية، وتفاقم حجم وحدة التهديدات الأمنية المهددة للأمن القومي الجزائري، وفي ظل هذه العوامل، أصبح دور الجزائر كوسيط لحل الأزمة المالية أكثر من ضروري.

إدراكا من الجزائر بضرورة تدخلها كوسيط دبلوماسي لحل الأزمة المالية التي انفجرت من جديد عام 2012، واستمرارية لدور الوسيط الذي لعبته الجزائر لحل أزمة الطوارق في مالي منذ عام 1990، بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا ومساعي حثيثة منذ انفجار الأزمة المالية سنة 2012، أسفرت عن وضع "خارطة طريق للحل السلمي للأزمة المالية"، ووضع أجندة للحوار المالي الشامل الذي يشمل جميع أطراف النزاع في مالي (الحكومة العسكرية القائمة ومختلف الحركات الأزرادية*) بقيادة الوساطة الجزائرية، حيث تم تعيين فريق للوساطة لحل الأزمة المالية برئاسة الجزائر، ويضم كلا من: هيئة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إكواس"، والإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، بالإضافة إلى نيجيريا التي انضمت إلى فريق الوساطة عام 2014. ولقد قاد هذا الفريق برئاسة الجزائر خمس جولات حوار**، توجت في الأخير بتوقيع

¹ المكان نفسه.

* ضمت الحركات الأزرادية كلا من: "الحركة العربية للأزواد"، "التنسيقية من أجل شعب الأزواد"، "تنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة"، "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، "المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد"، "الحركة العربية للأزواد".

** انطلقت أولى جولات الحوار المالي الشامل بين 16 و 24 جويلية عام 2014، انتهت بتوقيع الحكومة المالية والحركات الأزرادية على وثيقتين، تضمنتا "خريطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" و"إعلان وقف الاقتتال". وانطلقت الجولة الثانية في الفاتح من سبتمبر 2014، ولقد ناقشت هذه الجولة سبل تطبيق وثيقتي الجزائر المتفق عليها في الجولة الأولى، بالإضافة إلى توقيع ثلاثة حركات أزرادية على الوثيقتين. وفي 20 نوفمبر 2014، بدأت أعمال الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل، ولقد طرح فريق الوساطة خلال هذه الجولة وثيقة تفاوض تضم "عناصر اتفاق سلام كحل وسط"، وانطلقت أعمال الجولة الرابعة ما بين 23 و 28 نوفمبر، حيث خصصت هذه الجولة لإبداء رأي الأطراف المتنازعة في مالي حول وثيقة السلام. أما الجولة الخامسة، فانطلقت يوم 16 فيفري 2015، وتوجت بتوقيع اتفاق "وقف إطلاق النار" في 19 فيفري 2015. (أنظر: قسايسية إلياس، مرجع سابق، ص ص. 22-24)

"اتفاق وقف إطلاق النار" الموقع بالأحرف الأولى في 19 فيفري 2015، ولقد عد هذا الاتفاق مرحلة وخطوة هامة وحاسمة في مسار التسوية السلمية للأزمة المالية برعاية وساطة جزائرية¹.

تحظى الوساطة الجزائرية في النزاع المالي بدعم ورعاية إقليمية ودولية، ويرجع سبب هذا الدعم والتأييد إلى مجموعة من العوامل والاعتبارات ترتبط بمكانة الجزائر على المستوى القاري الإفريقي بالنظر إلى ما تملكه من قدرات ومؤهلات مادية، ودورها الدبلوماسي التاريخي كوسيط في حل النزاعات الإفريقية الذي أكسبها خبرة وتجربة في لعب هذا الدور لحل ومعالجة مثل هذه الأزمات²، خصوصا وأنها كانت الراعي الرسمي للوساطة بين طوارق شمال مالي والحكومة المركزية منذ فجر التسعينات، بالإضافة إلى قدرة الجزائر على التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي على القوى الفاعلة في النزاع المالي³، وإن لعب الجزائر لدور الوسيط في حل الأزمة المالية، لا يهدف إلى تحقيق أهداف تتعلق بالأمن القومي الجزائري فقط، وإنما تسعى الجزائر أيضا من وراء هذا الدور إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي عامة⁴، وفي دائرة الساحل الإفريقي خاصة.

يرتبط نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية بمجموعة من العوامل تتعلق ب:-
طبيعة الأزمة المالية في حد ذاتها التي تعد من أعقد الأزمات الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية، - مدى وفاء الأطراف المتنازعة بالتزاماتها الاتفاقية، - مدى التزام دول الوساطة بتقديم دعم مادي لتنمية مناطق الشمال المالي، - حجم الدعم الاقتصادي التنموي المقدم من طرف الجزائر لتنمية شمال مالي، بالإضافة إلى مدى قدرة الجزائر ومساهمتها في تجنب المنطقة التدخل الأجنبي⁵ من خلال تكثيف جهودها الدبلوماسية لحل هذه الأزمة، وتقديم مقاربات ناجعة للتعامل والتعاطي معها، لأن التدخل الأجنبي العسكري الفرنسي خاصة يعيق دور الوساطة الجزائرية، ويعثر مساعيها في إيجاد حل سلمي لأزمات المنطقة

¹ المرجع نفسه، ص ص. 22-24

² سيدي أعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، تاريخ الدخول: 25-12-2017، في الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html>

³ محمد دخوش، مرجع سابق.

⁴ سيدي أعمر بن شيخنا، مرجع سابق.

⁵ المكان نفسه.

3. دور الدولة المحورية:

لقد صنف كل من "بول كينيدي" و"روبرت شيس" و"إميلي هيلي" الجزائر ضمن قائمة الدول المحورية "Pivotal States" في مقال لهم نشر عام 1996 تحت عنوان: "الدول المحورية"¹، ولقد عرف هؤلاء الدولة المحورية بأنها: "نقطة إشعاعية النشاط، لا تؤثر في مصيرها (سقوطها) على منطقتها فحسب، بل تؤثر أيضا على الاستقرار العالمي، وعلى المصالح الأمريكية"، أي أن الدولة المحورية هي التي يكون لدورها الإقليمي ووضعها واستقرارها، والمخاطر المحيطة بها، والمشاكل التي تهدد وجودها آثارا إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية بسبب اعتماد أمريكا على هذه الدول لتطبيق إستراتيجيتها الشاملة²، واعتمد "بول كينيدي" وزملائه في تصنيفهم للدول المحورية على مجموعة من المعايير، تشمل: أهمية الموقع الجغرافي، حجم السكان، الإمكانيات الاقتصادية الكامنة، واحتمال وجود "أسواق كبرى ناشئة"، ويضيفون معيارا خامسا يعتبرونه مهما وهو قدرة الدولة على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي، بحيث يؤدي انهيارها إلى انعكاسات خطيرة على المعادلات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، العرقية، والثقافية، مع الإشارة إلى أن الدول المحورية غير ثابتة، فقد تتغير من فترة زمنية لأخرى، وتضم هذه الدول كلا من: المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، تركيا، الهند، باكستان، وإندونيسيا³.

يرجع تاريخ ظهور مفهوم "الدولة المحورية" لأول مرة في أوائل عام 1900 في دراسة نشرت لـ"هالفورد ماكندر" "Halford Mackinder" أقر فيها بأن "جميع الدول لأسباب جغرافية تدور حول دولة محورية"، والمحورية في نظر "ماكندر" لا تتمثل فقط في دولة، وإنما في منطقة جغرافية معينة تسيطر عليها قوة دولية هامة، ومنذ "ماكندر"، أصبح مفهوم "الدولة المحورية" يشير إلى أدوار أمنية مختلفة، تلعبها مناطق جغرافية أو دول معينة تشكل لب وجوهر اهتمامات ونزاعات أو صراعات القوى الكبرى⁴، ونعتت الدول المحورية بهذا الوصف لأنها تمتلك مؤهلات وإمكانات ذات أهمية إستراتيجية سواء كانت هذه المؤهلات

* Robert S.Chase, Emily B.Hill, Paul Kennedy, « Pivotal States » **Foreign Affairs**, Vol.75, N°1, January-February, 1996

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، صص 61-67

² المرجع نفسه، صص 61-62

³ المرجع نفسه، صص 62

⁴ Tim Sweijs, Willem Theo Oosterveld and Emily Knowles, and Menno Schellekens, «Why are Pivot States so pivotal? The role of Pivot States in Regional and Global Security, » **The Hague Centre for Strategic Studies**, 2014, p.07

عسكرية أو اقتصادية أو فكرية، بحيث تكون هذه المؤهلات مغرية ومحل طمع القوى الكبرى. والدول المحورية هي دول تقع في وسط مناطق النفوذ والتأثير المتداخلة للقوى الكبرى، بحيث يمكن قياس مدى الأهمية والمكانة التي تحتلها بالنسبة لهذه القوى من خلال حجم الروابط التي تربطها بالقوى الكبرى سواء روابط عسكرية أو اقتصادية-تجارية أو ثقافية، وما توفره هذه العلاقات للدولة المحورية من مزايا عسكرية أو اقتصادية تجارية، مع الإشارة إلى أن أي تغيير في روابط الدولة المحورية، يؤدي إلى تداعيات هامة على أمن المنطقة التي توجد بها الدولة المحورية، وأمن المناطق المجاورة بشكل عام¹.

يطلق على الدولة المحورية أيضا اصطلاح "الدولة الحاجزة" بتعبير "EAN CHRISTOPHE RUFIN"، وهي عبارة عن "دولة من الجنوب (عالم الجنوب)، تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حالة دول حوض المتوسط، والمكسيك) لتشكل تخوم "limes" الثنائية الجديدة شمال-جنوب، وتتمثل وظيفة هذه الدولة في امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى الشمال، وتستفيد الدولة الحاجزة أو المحورية مقابل هذه الوظيفة من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور، وبشكل عام، فإن الدولة الحاجزة الجنوبية، وبغض النظر عن حجمها ومواردها، تاريخها وطبيعتها نظامها السياسي، يصبح جوهر دورها بمجرد ملامستها للتخم "Lime" يتمحور حول حفظ أمن وضمان استقرار الشمال، وهذا ما يؤهلها للدخول والمشاركة في ترتيبات اقتصادية جغرافية، هدفها الأساسي منع تطور اللاتوازنات الاقتصادية والديمغرافية التي مصدرها الجنوب، والتقليل من حدتها، وإضعاف حركيتها حتى لا تصل إلى الشمال².

وبناء على مفهوم الدولة "المحورية" أو "الدولة الحاجزة"، وقياسا على معايير تصنيفها، تعتبر الجزائر دولة محورية في منظور المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ومنظور المصالح الإستراتيجية الأوروبية لأنها تقع في منطقة جغرافية (المغرب العربي)، وبجوار منطقة جغرافية أخرى (منطقة الساحل الإفريقي)، بحيث تتقاطع في المنطقتين مصالح القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (فرنسا خاصة).

¹ Ibid., p.08

² مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.03، أكتوبر

أ- الجزائر دولة محورية من منظور المصالح الإستراتيجية الأمريكية:

يرجع سبب بلورة "بول كينيدي" وزملائه فكرة "الدول المحورية" إلى الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الدول بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية التي رأى "بول كينيدي" بأنها تتطلب نوعا من الاستقرار لدول العالم النامي في مقدمتها الدول المحورية لما لهذه الدول من أهمية كبرى في حماية وخدمة المصلحة القومية الأمريكية باعتبار أن الدول المحورية تقع على أطراف المنظومة العالمية التي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة لعلاقاتها مع دولها الرئيسية (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا)، بالإضافة إلى أن مستقبل الدول المحورية يؤثر في الجوار المحيط لها، كما أن هذه الدول حسب "بول كينيدي" سيكون لها أدوارا إقليمية مهمة، ولديها إمكانات تؤهلها لأن تصبح قوى (إقليمية) كبرى في القرن الحادي والعشرين. ويضيف "بول كينيدي" بأن الأهمية الجوهرية للدول المحورية، تكمن أيضا في مساهمتها في حماية المصلحة القومية الأمريكية في ظل تحديات الاستقرار التي سيشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، والتي مصدرها الدول النامية كتحدّي الانفجار السكاني، الأزمات العرقية والبيئية، عدم الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة على توازن القوى العالمي¹، ولقد وظفت الإدارة الأمريكية مفهوم "الدولة المحورية" في العقود الأخيرة لوصف بعض الدول في العالم التي اعتبرت أمريكا نقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب من بينها الجزائر².

تعتبر الجزائر دولة محورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفق منظور "بول كينيدي" وزملائه، ولقد جاء وصف الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر بالدولة المحورية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، استجابة لاعتبارات أمنية واقتصادية وإستراتيجية، كما أن السياق والظروف التي وظف فيها المسؤولون الأمريكيون مصطلح "الدولة المحورية" لنتع الدولة الجزائرية جاء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى طغيان البعد الأمني على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي، وكان هذا نتيجة ما أحدثته هذه الأحداث من انعكاس على الإستراتيجية الأمريكية في إطار حربها

¹ إبراهيم شكيب، "الدول المحورية" الأهرام، ع. 46494، السنة 138، 24 مارس 2014/11/2017، في الموقع:

<http://www.ahram.org.eg>، تاريخ الدخول: 2018-05-27

² قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات: أبعاد، فرص وقيود"، مجلة جيل

للدراستات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 09، جوان 2017، ص. 133

العالمية على الإرهاب، والتي اعتبرت المنطقة المغاربية كإحدى الفضاءات المحورية في هذه الإستراتيجية¹.

إن اعتبار الجزائر دولة محورية في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، يعود إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها الجزائر بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية باعتبار أن وظيفة الجزائر الجوهرية والأساسية كدولة محورية تتلخص في حماية وخدمة المصلحة القومية الأمريكية في منطقة المغرب العربي وإفريقيا بشكل عام، خصوصا في ظل التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية عامة بما فيها مصالحها في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، أبرز وأخطر هذه التهديدات الناجمة عن هشاشة وفشل الدول الإفريقية، وانتعاش نشاط جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة "التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا، وجماعة "بوكو حرام" و"أنصار الدين" في مالي بمنطقة الساحل الإفريقي، وحركة "الشباب الجهادية" الصومالية وغيرها من التهديدات اللاتمانثية التي تهدد بشكل مباشر المصالح الحيوية الأمريكية ومصالح حلفائها الأوروبيين في المنطقة².

تستمد الجزائر أهميتها كدولة محورية في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي من مجموعة من العوامل اعتبرها "بول كينيدي" وزملائه معايير لتصنيف الدولة المحورية، تتمثل هذه العوامل في أهمية موقع الجزائر الجغرافي في قلب منطقة المغرب العربي، وبجوار الساحل الإفريقي جنوبا، فضلا عن قربها الجغرافي من الدول الأوروبية المتوسطية بإطلالتها شمالا على البحر الأبيض المتوسط³، كما تستمد الجزائر أهميتها كدولة محورية من حجم وطبيعة الإمكانيات الاقتصادية المستغلة والكامنة التي تتمتع بها، خاصة الثروة الطاقوية والغازية (البتروال والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى قدراتها العسكرية باعتبارها أكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا⁴، وخبرتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أصبحت الجزائر حليفا إقليميا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001⁵، ناهيك عن قوتها الدبلوماسية¹، وهذا ما يجعلها الدولة الأكثر تأثرا في منطقة المغرب

¹ المرجع نفسه، ص. 127-128

² المرجع نفسه، ص. 131

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 49

⁴ قط سمير، مرجع سابق، ص. 13

⁵ رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي، ع. 7، يناير 2008، ص. 17.

العربي والساحل الإفريقي، والأهم من هذا كله، قدرة الجزائر كدولة محورية على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي، لهذا السبب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأنه أي تهديد للاستقرار في الجزائر خاصة في ظل ما يشهده جوارها الجغرافي من حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني، يؤثر سلبا على أمن منطقتها الإقليمية، وعلى أمن أوروبا والمصالح الأمريكية في النهاية².

ونظرا لأهمية الجزائر كدولة محورية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، تراهن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على دور الجزائر في إستراتيجيتها الأمنية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، هذا ما يفسر دخول الجزائر في شراكات وعلاقات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني لمكافحة الإرهاب كتدريب وتجهيز ومساعدة أمريكا للجيش الجزائري لمحاربة هذه الظاهرة في المنطقة، كما أشركت الجزائر أيضا في مبادرة "الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب" التي تطورت فيما بعد لتصبح المبادرة "العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI)"، اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005، وهي مبادرة تضم العديد من دول الساحل بما فيها الجزائر. ولقد ساهمت علاقات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب في وضع حد للعزلة التي كانت تعيشها الجزائر في التسعينات، كما أصبحت الجزائر في إطار الدور الأمني الذي أوكل إليها في المنطقة عنصرا من عناصر "محور الخير" في البيئة الجيوستراتيجية الجديدة³.

ب- الجزائر دولة محورية من منظور المصالح الإستراتيجية الأوروبية:

الجزائر دولة من دول عالم الجنوب، وهي دولة متوسطة تقع على خط تماس مباشر مع الشمال، وبهذا فهي دولة حاجزة (محورية) وفق تعبير "كريستوف ريفن"، تتلخص وظيفتها ودورها الأساسي في امتصاص التوترات القادمة من الجنوب من منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء وإضعافها حتى لا تصل إلى الشمال ممثلا في الدول الأوروبية المتوسطة، وهنا تكمن أهمية دور الجزائر كدولة حاجزة أو محورية بالنسبة للدول الأوروبية على رأسها فرنسا، لأن محورية الجزائر في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص يعني مراهنه الدول الأوروبية خاصة فرنسا على دور الجزائر

¹ عبد الكريم هشام، "مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي: قراءة اقتصادية"، 2011/04/29، في

الموقع: www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020.Html، تاريخ الدخول: 2018-01-05

² قط سمير، مرجع سابق، ص. 13.

³ رشيد تلمساني، "مرجع سابق"، ص. 18.

الأمني لحماية الأمن والاستقرار الأوروبي خاصة في ظل التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي مصدرها الجنوب كالهجرة غير الشرعية، وتنامي نشاط الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وظاهرة الانفجار السكاني، والنمو الديمغرافي الكبير التي تعرفها دول الضفة الجنوبية من المتوسط، وظاهرة تجارة المخدرات، وغيرها من التهديدات والتحديات التي تؤثر في تطور اللاتوازنات الاقتصادية والديمغرافية بين عالم الشمال (الدول الأوروبية المتوسطة) وعالم الجنوب (دول الضفة الجنوبية للمتوسط من دول القارة الإفريقية)، وهذا ما يفسر إشراك الإتحاد الأوروبي للجزائر في ترتيبات اقتصادية جغرافية كالشراكة الأورو-جزائرية التي تدخل ضمن إطار الشراكة الأورو-متوسطية*، والتي ركزت في محورها الثامن المتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) على التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة، والتعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي¹.

وبهدف النقيض من حدة التهديدات اللاتماثلية واللاتوازنات الاقتصادية والديمغرافية القادمة من الجنوب، وإضعاف حركيتها حتى لا تصل إلى عالم الشمال الأوروبي، يعتبر الإتحاد الأوروبي للجزائر حليفا إستراتيجيا له في المجال الأمني لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، ويرجع هذا إلى القوة العسكرية والمكانة السياسية التي تتمتع بها الجزائر في المنطقة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي²، ولهذا يحرص الطرف الأوروبي على إشراك الجزائر في ترتيبات أمنية في إطار مبادرة الحوار الأطلسي - المتوسطي لتفعيل التعاون بين حلف الشمال الأطلسي والجزائر من أجل محاربة ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، وهذا ما يؤكد عليه مسؤولون في حلف الناتو، حيث ورد في تصريح المندوب عن السكرتير العام للحلف الأطلسي في "شبوننة" على ضوء التحضير لمؤتمر

* بدأت المفاوضات الجزائرية-الأوروبية لتوقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية في جوان 1996، غير أن مسار المفاوضات قد تعرّض بسبب تمسك الجزائر بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، ولأسباب أخرى، وفي عام 2001، تم استئناف المفاوضات لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 13-12-2001 ببروكسل، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين في 22-04-2002 الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 (انظر: بن سميحة عزيزة، "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، ع.09، 2011، ص.152)

¹ المرجع نفسه، ص.154

² Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, « L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, » Note Thématique, Juin 2013, p.01

الحلف الأطلسي في 23 أكتوبر 2010، ما يلي: "الجزائر دولة فعالة، ويتم التعامل معها في مجالات عدة خاصة محاربة الهجرة غير الشرعية والمخدرات وغيرها"¹.

إن إدراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة فرنسا لمحورية الدولة الجزائرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، يجعل منها فاعلا أساسيا ورئيسيا لإدارة وحل أزمات منطقة الساحل الإفريقي خاصة بسبب ما تتمتع به الجزائر من إمكانات مادية ومعنوية، تؤهلها في منظور أمريكا وفرنسا للعب دور إقليمي ريادي "أمني" خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يتيح للجزائر بدوره فرصة فرض تصورها ومقاربتها لحل أزمات دول فضائها الجيوسياسي الساحلي.

4. دور "وكيل مكافحة الإرهاب" في المغرب العربي (شمال إفريقيا) والساحل الإفريقي:

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الدور الهام للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وهذا ما أكده تصريح الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" عندما قال: "الولايات المتحدة الأمريكية تستمر في اعتبار الجزائر شريكا ذو قيمة كبير في مجال مكافحة الإرهاب، وفي مجال أهدافنا المشتركة في ترقية الديمقراطية والسلام في المنطقة والعالم"، وبناء على هذا الإدراك، أصبحت الجزائر حليفا مهما لواشنطن في حربها العالمية على الإرهاب خاصة في منطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي باعتبارها دولة محورية ونقطة ارتكاز لها في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا ما انعكس على تعزيز علاقات التقارب والتعاون الأمني خاصة بين البلدين².

5. دور القائد الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب:

تسعى الجزائر إلى لعب دور إقليمي فاعل (ريادي) في مجال مكافحة الإرهاب في دوائر محيطها الإفريقي خاصة على مستوى دائرة الساحل الإفريقي، ويرجع هذا إلى إدراك الجزائر لحجم خطورة التهديدات الناجمة عن الأزمات الأمنية والسياسية التي تعرفها بعض دول الساحل الإفريقي والمغرب العربي (مالي وليبيا) على الأمن القومي والاستقرار الداخلي للجزائر، وإدراكا من الجزائر أيضا بأن تحقيق أمنها مرتبط بشكل كبير بأمن جيرانها في الحزام الجنوبي مع دول الساحل، وأمن جيرانها على حدودها

¹ مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص. 08

² قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 131-137

الشرقية مع جارتها تونس وليبيا خاصة، حملت الجزائر نفسها قيادة جهود التنسيق والتعاون الأمني المشترك بينها وبين ودول الساحل الإفريقي في إطار ترتيبات أمنية إقليمية، تضم دول المنطقة، وتعتبر الجزائر طرفا رئيسيا فيها¹، وفي الوقت نفسه، تسعى الجزائر إلى التنسيق الأمني مع جارتها تونس وليبيا في منطقة المغرب العربي، ويرجع سبب تصور الجزائر لنفسها هذا الدور في ظل زحف التهديدات الأمنية اللينة إلى مجموعة من العوامل، يمكن إيجازها في ما يلي:

- إن إدراك الجزائر لأهمية دائرة الساحل الإفريقي بالنسبة لأمنها القومي، فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية سواء في مجلس السلم والأمن في إفريقيا، أو من خلال قيادتها لجهود التعاون والتنسيق بين دول الساحل الإفريقي لمواجهة خطر التهديدات الأمنية بالمنطقة، أو من خلال دور دبلوماسيتها الأمنية في إيجاد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب².

- تصور صانع السياسة الخارجية في الجزائر منذ مطلع التسعينات (1992) بأنه من واجب دولته لعب دور "وكيل مكافحة الإرهاب" كبديل عن دورها البارز الذي لعبته سابقا على مستوى الدائرة الإفريقية والمتمثل في " دور المؤيد لحركات التحرر"³، ودافعه في هذا التصور خبرة الجزائر الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب التي اكتسبتها خلال عقد التسعينات أو ما يطلق عليه بالعهود السوداء .

- وضع الجزائر نفسها بالنظر إلى تجربتها الأمنية الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليميا قاريا ودوليا، وهذا ما جعلها تحوز على رئاسة مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته عام 2002*، ناهيك عن مساهمتها في إنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة الإفريقية "لواء شمال إفريقيا" بمدينة جيجل⁴.

¹ محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء (عمان: دار الخليج للصحافة والنشر، 2017)، ص. 218.

² قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مرجع سابق.

³ Sofiane Sekhri, Op., Cit., p430.

* لقد ترأس هذا المجلس السيد "رمطان لعامرة لعهدتين، واستلم رئاسته من بعد السيد "سليمان شرقي".

⁴ حارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=2448>، تاريخ الدخول: 2018-01-04

- امتلاك الجزائر لقدرات مادية وتنظيمية تؤهلها للعب هذا الدور، حيث قامت الجزائر بدور فعال في عملية التعاون والتنسيق الأمني بين دول الساحل الإفريقي بسبب امتلاكها للموارد والقدرات الدبلوماسية والعسكرية والخبرة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب¹.

- سعي الجزائر إلى ملئ الفراغ الناجم عن سقوط نظام "معمر القذافي" في ليبيا الذي كان له دور هام في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال تقديم الجزائر لمساعدات عسكرية لدول المنطقة، ومساعدتهم على تدريب وحداتهم العسكرية، وعقد معهم اتفاقيات ومناورات عسكرية وأمنية مشتركة².

- عجز الدول الإفريقية عن مواجهة هذه التهديدات بمفردها بسبب عجز أجهزتها العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى عجزها عن الاضطلاع بدور التنسيق الأمني بينها، مما يضطر الجزائر إلى بذل مجهودات أكبر لتأمين نفسها³.

كما يمكن تفسير مسارعة الجزائر إلى لعب هذا الدور، إدراك الجزائر لخطورة أثر المقاربات والإستراتيجيات الأمنية التي تتبناها القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) في منطقة الساحل الإفريقي والتي تهدف إلى عسكرة المنطقة، وزيادة التدخل الخارجي فيها، وهذا ما يؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري بالدرجة الأولى، وعلى دور الجزائر الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي .

تظهر رغبة الجزائر في قيادة جهود التنسيق والتعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي في إطار مكافحة الإرهاب من خلال تمكنها من إنشاء كتل إفريقي أمني، يعرف بمبادرة "دول الميدان" " Les Pays du Champs"، وتضم هذه المبادرة كلا من: الجزائر، موريتانيا، مالي، والنيجر، ويمكن أن تتوسع لتضم دولاً أخرى مثل: تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو⁴، كما تستضيف الجزائر على أراضيها في إطار هذه المبادرة "لجنة قيادة الأركان العملياتية" و"وحدة الدمج والاتصال التابعة لهذه المجموعة⁵، كما تتجلى مساعي الجزائر أيضا في هذا الإطار من خلال قدرتها على إقناع الإتحاد الإفريقي بتبني قانون نموذجي إفريقي

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه

³ قط سميح، مرجع سابق.

⁴ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 254.

⁵ محمد بويوش، مرجع سابق.

لمحاربة الإرهاب، ونجاحها أيضا في إقناع مجلس الأمن الدولي بإصدار لائحة لتجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل تحرير الرهائن¹.

خلصت الدراسة بعد استعراض عناصر هذا المبحث التي ركزت على دراسة محددات دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي، والبحث في أنماط و طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر في هذه الدوائر إلى الاستنتاجات التالية:

1. إن الجزائر تمتلك إمكانات ومؤهلات مادية ومعنوية للعب أدوار إقليمية قيادية سواء على مستوى الدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية، وبشكل خاص في دائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية ضمن الدائرة الإفريقية عامة.

2. أغلب أدوار الجزائر الإقليمية القيادية لعبتها على مستوى الدائرة الإفريقية

3. مكنت الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر على مستوى الدائرة الإفريقية الجزائر من اكتساب مكانة وهيبة إقليمية ودولية.

4. تتأثر الأدوار التي تلعبها الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي بشكل كبير بتصورات صانع السياسة الخارجية لهذه الأدوار لأن صناع السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ممثلين في رؤساء الدولة الذين تعاقبوا على رئاسة الدولة منحوا أولوية كبيرة للعب الجزائر أدوار إقليمية قيادية على مستوى الدائرة الإفريقية أكثر من اهتمامهم بلعب هذه الأدوار على مستوى الدائرة المغاربية، ويرجع سبب هذا إلى إدراك صانع السياسة الخارجية "رئيس الدولة" لأهمية الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر، والتي تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية في جوارها الجغرافي المباشر (منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي)، وإدراكه أيضا بأن الدائرة الإفريقية مجالا مناسباً لانتعاش حركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية، ولعبها أدوار إقليمية قيادية أكثر مما تتيحها لها الدائرة المغاربية.

5. عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تغيرا تكيفيا أو تدريجيا في اهتماماتها على مستوى دوائر محيطها الإفريقي مع استمرارية مبادئ وأهداف وأدوات سياستها الخارجية في هذه الدوائر، ولقد انعكس هذا التغير في اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية على أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي التي

¹ جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق.

جاءت هي الأخرى متكيفة مع متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والبيئة الدولية، مستجيبة بشكل كبير لمتغيرات البيئة الإقليمية في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص، والدائرة الإفريقية بشكل عام، حيث لعبت الجزائر دور المستقل النشط ودور المؤيد لحركات التحرر، ودور المناهض للاستعمار والإمبريالية في وقت كانت فيه هذه المواضيع والقضايا هي الشغل الشاغل للجزائر ولدول القارة الإفريقية خلال عقد الستينات والسبعينات في فترة الحرب الباردة، وانتقلت الجزائر بعد نهاية الحرب الباردة التي كان لها أثر في تراجع أهمية هذه القضايا والمواضيع في العلاقات الدولية إلى لعب أدوار إقليمية من طبيعة أخرى تكيفا مع متغيرات ومستجدات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، واستجابة لظهور انشغالات وأولويات أخرى تهم القارة الإفريقية في مقدمتها موضوع الأمن والتنمية.

6. أدوار الجزائر الإقليمية في الدائرة المغاربية ودائرة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة خصوصا دورها الإقليمي في المجال الأمني، جاء استجابة وتكيفا مع التحولات والأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتتها بعض دول المغرب العربي (تونس وليبيا)، والأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتتها الدولة المالية في منطقة الساحل الإفريقي.

7. تسعى الجزائر إلى لعب أدوار إقليمية في محيطها الإفريقي سواء في الدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية، بما فيها دائرة الساحل الإفريقي التي أولت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في ظل الانفلات الأمني الخطير الذي تشهده المنطقة اهتماما كبيرا بلعب دور إقليمي فاعل في هذه الدائرة لإقرار الأمن والسلم فيها، غير أن لعب الجزائر لهذا الدور في دوائر محيطها الإفريقي، تعترضه مجموعة من العوائق والتحديات التي تتعلق بظروف بيئة الجزائر الداخلية وخصائص وظروف بيئتها الإقليمية، وبيئتها الدولية، وهذا ما سوف تتعرض الدراسة إلى البحث فيه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: معوقات وتحديات دور الجزائر الإقليمي

تمتلك الجزائر من الإمكانيات المادية والمعنوية ما يسمح لها بلعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في دوائر محيطها الإفريقي سواء في الدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية، غير أن دور الجزائر الإقليمي في هذه الدوائر يتأثر بمجموعة من العوامل تشكل عوائق وتحديات تقيد من فرص لعب الجزائر لأدوار إقليمية تتناسب مع ما تتمتع به من مؤهلات وإمكانات، بحيث تحول هذه العوامل دون تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية وخدمة المصلحة الوطنية، وتعيق رغبة الجزائر في الاضطلاع بدور إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي، وتصنف هذه العوامل إلى عوائق وتحديات تتعلق بالبيئة الداخلية، وأخرى ترتبط بالبيئة الإقليمية والدولية

المطلب الأول: معوقات وتحديات البيئة الداخلية

تتأثر سياسة الجزائر الخارجية على غرار باقي سياسات خارجية الوحدات الدولية الأخرى بمتغيرات وظروف البيئة الداخلية باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتدادا للسياسة الداخلية، وانعكاسا للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية¹، ولقد أثبت تراجع وانكفاء نشاط السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب الظروف الاقتصادية التي عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات، والظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها خلال عقد التسعينات، مدى تأثير نشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية ودور الجزائر الإقليمي بتأزم الظروف الداخلية وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية، وبناء على هذا فإن ظروف البيئة الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية، يمكن أن توفر إما فرصا وتسمح بهامش من الحركة للسياسة الخارجية الجزائرية، وتزيد من قدرتها على التصرف، وتمكن الجزائر من لعب أدوار إقليمية، وإما تشكل قيودا، وتفرض ضغوطا على حركة السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى دور الجزائر الإقليمي.

يؤثر تأزم الظروف والمشاكل الداخلية سواء كانت هذه المشاكل ذات طبيعة سياسية كحالة عدم الاستقرار السياسي، أو مشكلات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية على نشاط وحركة السياسة الخارجية، بحيث يؤدي تفاقم حدة هذه المشاكل إلى انكماش وتراجع نشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية، مما يؤثر سلبا على قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية في دوائر محيطها الإفريقي، وهذا ما

¹ عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص. 32.

عرفته السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقد التسعينات، إذ عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات أزمة سياسية وأمنية واقتصادية-اجتماعية أثرت بشكل كبير على حركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما انعكس سلبا على نشاط الدبلوماسية الجزائرية التي استنزفت الظروف والعوامل الداخلية طاقتها، وأدت إلى إرباكها¹، وتراجع بريقها وصيتها الذي عرفت به خلال عقدي الستينات والسبعينات، مكتفية خلال هذه الفترة برد الفعل عن الانتقادات الدولية الموجهة للوضع الداخلي في الجزائر²، ويرجع هذا إلى انكفاء وانشغال الجزائر بمعالجة أزماتها الداخلية الذي انعكس بدوره على أدائها على مستوى الدائرة المغاربية والدائرة الإفريقية.

وبعد تجاوز الجزائر لهذه الأزمة، ورغم ما شهدته دبلوماسيتها من حركية وديناميكية في الدائرة الإفريقية خاصة بعد وصول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم، تظل ضغوط الشؤون المحلية والصراعات الداخلية على السلطة التي يعرفها النظام السياسي الجزائري خصوصا في ظل طبيعته التسلطية التي تجعله عرضة لحالات عدم الاستقرار، تفرض قيودا وتحديات على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في محيطها الإفريقي، لأن هذه الظروف التي يعيشها النظام السياسي الجزائري والتي تتزامن مع ما تعرفه بعض دول الجوار المغاربي من حراك اجتماعي، قد تؤدي في حالة تطورها وتعقدتها إلى تقييد الدبلوماسية الجزائرية، وإضعاف مكانة وأدوار الجزائر الإقليمية خصوصا على مستوى الدائرة الإفريقية خاصة³.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، وضعف حضور الجزائر الاقتصادي في دوائر محيطها الإفريقي خصوصا على مستوى الدائرة الإفريقية يؤثر على دور الجزائر الإقليمي في هذه الدائرة في المدى المتوسط والبعيد خصوصا في ظل احتدام التنافس الدولي في القارة الإفريقية، واختراق العديد من القوى الإقليمية والدولية القارة السمراء إقتصاديا. إن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية بسبب اعتماد الجزائر على نسبة 98 % من مداخلها من العملة الصعبة على المداخل النفطية، تجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار البترول التي تتسبب عند انخفاضها وتراجعها في إدخال الاقتصاد الجزائري في أزمة اقتصادية كذلك التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ منتصف الثمانينات على إثر تراجع أسعار البترول

¹ المرجع نفسه، ص. 124.

² ويكن فايزة، "تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية: الإمكانيات - المظاهر، والتحديات"، مداخلة ألقى في الملتقى الدولي الأول حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، تبسة، 28 و29 أبريل 2014، ص. 16.

³ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 122.

آنذاك، والتي أثرت إلى جانب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر على نشاط وحركية سياسة الجزائر الخارجية، وعلى دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي، ولقد شهدت أسعار البترول مرة أخرى تراجعاً وانخفاضاً في السنوات الأخيرة منذ عام 2014، تسببت في تباطؤ النمو في القطاع الاقتصادي غير الهيدروكربوني (خارج المحروقات)، انخفاض احتياطات الدولة من الصرف (العملة الصعبة)، ارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، ارتفاع نسبة البطالة، وتخفيض الإنفاق العام، وقد تتسبب هذه العوامل جميعها في انفجار الوضع الاجتماعي الداخلي خصوصاً في ظل فشل سياسات الحكومات المتعاقبة التنموية¹، ويزداد الأمر خطورة عندما تتزامن هذه الأوضاع مع موجة حراك اجتماعي وسياسي كبيرة تعرفها دول الجوار المغاربي (ليبيا وتونس) في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي التي تطرح مجموعة من التحديات السياسية والأمنية التي تهدد الاستقرار السياسي في الجزائر بسبب الطبيعة التسلطية التي يتسم بها النظام السياسي الجزائري، وهشاشته وضعف أدائه السياسي والاقتصادي.

تؤثر طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية التي تتركز في يد رئيس الدولة على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية وديناميكتها، لأن تركزها في يد رئيس الدولة، يؤدي إلى إقصاء مشاركة أطراف وفواعل رسمية وغير رسمية في عملية صنع السياسة الخارجية خاصة ما تعلق بالأطر والكوادر في وزارة الخارجية (وزراء خارجية) التي تتمتع بكفاءات وقدرات من شأنها أن تفيد وتعطي دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية، كما أن احتكار رؤساء الجمهورية في النظام السياسي الجزائري لسلطة صنع السياسة الخارجية، يجعل هذه الأخيرة مرتبطة بشخصيات معينة أكثر من ارتباطها بأطر مؤسسية يمكن أن تضمن لها الفاعلية والاستمرارية، وهذا ما يجعلها حبيسة ورهن تصور وإدراك رئيس الجمهورية الذي يلعب دورا بارزا في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

إن غياب مشروع ورؤية وإستراتيجية واضحة وجدية حول سبل وآليات تفعيل وتعزيز دور الجزائر الإقليمي في دوائر حركتها المغاربية والإفريقية يؤثر هو الآخر على دور الجزائر الإقليمي، لأنه وبالرغم من إدراك صناع السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا أهمية المقومات والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر في محيطها الإفريقي، والتي تؤهلها طبيعياً للعب أدوار إقليمية فاعلة فيه، فضلا عن

¹ نصر الدين عيساوي، "تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الربعية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة

إيمانهم الدائم بأهمية الدبلوماسية الجزائرية في إدارة وحل أزمات المنطقة¹، وتصوراتهم للأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي، تظل السلطة الجزائرية تفتقد إلى مشروع ورؤية واضحة حول دور الجزائر الإقليمي في هذه الدوائر، كما تفتقر أيضا إلى الإرادة الحقيقية والفعالية لتحويل واستغلال هذه المقومات وتعبيتها لتأكيد حضورها كلاعب إقليمي مهم ومؤثر في دائرة المغرب العربي والدائرة الإفريقية، وهذا ما يؤثر سلبا على قدرة الجزائر عن استغلال إمكانياتها ومواردها للتأثير بشكل فاعل وكبير في قضايا وأزمات جوارها الإقليمي المتوتر بما يتوافق مع ما تتمتع به من إمكانيات ومؤهلات مادية وغير مادية²، ولكن هذا لا ينفى في الوقت نفسه دور الدبلوماسية الجزائرية ومساعدتها المكثفة لحل أزمات ومشكلات المنطقة سواء تعلق الأمر بأزمة مالي في منطقة الساحل الإفريقي، أو أزمة تونس وليبيا في الفضاء المغاربي، فضلا عن سعي الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الدولي إلى تكريس فكرة محورية دور الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب بالمنطقة في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفق إستراتيجية تؤمن بمحورية الدور الجزائري في المنطقة³.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات البيئة الإقليمية

تواجه الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي مجموعة من العوائق والتحديات التي تشكل قيودا تحد من حركة السياسة الخارجية الجزائرية، وتحول دون أداء الجزائر لدور إقليمي فاعل ومؤثر في هذه الدوائر.

أدت التهديدات الأمنية التي تعرفها بيئة الجزائر الإقليمية في المغرب العربي والساحل الإفريقي جراء انفجار الأزمة التونسية والليبية في فضاءها المغاربي، والأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقي إلى تنامي حدة وحجم خطر التهديدات الأمنية الناعمة والصلبة التي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر، ما جعل الدبلوماسية الجزائرية أمام رهانات كثيرة، تتعلق أولا بدورها كوسيط لحل هذه الأزمات التي تتسم بالتعقيد في أسبابها وأطرافها خصوصا في ظل احتكام أطراف النزاع الداخلية في ليبيا ومالي إلى قوة السلاح لفض النزاع بينها، وما زاد من تعقيد الأزمة، تدخل قوى إقليمية ودولية في هذه الأزمات لدعم وترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر، وهذا ما يعرقل دور الوساطة الجزائرية في حلها

¹ محمد سي بشير، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ د.ذ.ك، "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، مرجع سابق.

للأطراف المتصارعة على ضرورة اللجوء للحل السلمي والحوار السياسي بين جميع الفرقاء دون إقصاء أي طرف أو ترجيح كفة طرف على آخر، مع تأكيدها وحرصها على ضرورة احترام الوحدة الترابية للبلد، ودون التساهل مع الحركات الإرهابية.

يواجه السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي تحدي يتعلق بمدى قدرة الدبلوماسية الجزائرية على توحيد جهود التنسيق الأمني على مستوى الفضاء الجيوسياسي المغاربي وفضاء الساحل الإفريقي¹ اللذان يتداخل أمنيهما معا، لأن دور الجزائر في عملية التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، أصبح أكثر من مطلوب، بل أضحي ضرورة ملحة تفرض نفسها على الجزائر في ظل تزايد حجم التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري وأمن دول المنطقة برمتها، وهذا ما يقتضي من الجزائر تكريس جهودها لبناء وتوطيد العلاقات الاقتصادية البينية بين دول المنطقة على أساس المعادلة التالية: حماية "Protection"، وقاية "Prévention"، استباق "Précaution"، ترقية "Promotion"²، ويرتبط نجاح جهود التنسيق الأمني بين دول المنطقة بقيادة الجزائر، توفر إرادة سياسية لدى أنظمة دول المغرب العربي والساحل الإفريقي لدعم جهود التنسيق الأمني، بالإضافة إلى قدرة الجزائر وهذه الدول على إيجاد سياسة أمنية مشتركة تضمن التنسيق وتبادل المعلومات الأمنية بينها³.

يتأثر دور الجزائر الإقليمي في فضائها المغاربي وفضاء الساحل الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعامل التنافس حول الزعامة الإقليمية بينها وبين دول المغرب العربي ممثلة في المغرب وليبيا قبل سقوط نظام "معمر القذافي"، حيث تنافست هذه الدول على دور الزعامة والقيادة الإقليمية في كل من منطقة المغرب العربي شمالا والساحل الإفريقي جنوبا، هذا ما جعل العلاقات بينها، والعلاقات البينية المغربية بشكل عام بعد الاستقلال تتسم بالتوتر والمنافسة وعدم الاستقرار خاصة بين الجزائر والمغرب في الدائرة المغربية، ولقد كان لعلاقات التنافس هذه أثرا على سياسة الجزائر الخارجية تجاه هذه الدوائر، ويمكن اعتبار المملكة المغربية من أشد منافسي الجزائر على الزعامة الإقليمية في منطقة المغرب العربي، في حين اعتبرت ليبيا قبل الثورة من أشد منافسيها في منطقة الساحل الإفريقي، ولكن بعد اندلاع

¹ فاطمة شمنزل، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ ويكن فائزة، مرجع سابق، ص ص 18-19.

الثورة الليبية عام 2011، أصبحت المغرب على المستوى الإقليمي المنافس الأول للجزائر في الدائرة المغربية ودائرة الساحل الإفريقي، وتتجلى مظاهر التنافس الكامن بين الجزائر والمغرب حول الزعامة الإقليمية في منطقة المغرب العربي من خلال تعقد وتأزم العلاقات بين الجارتين التي ورغم محاولات إصلاحها لا تزال رهينة الاحرب واللاسلم¹، وتعتبر مواقف الدولتين من تسوية ملف الصحراء الغربية² الذي ساهم بشكل كبير في تسميم العلاقات بين الجزائر والمغرب³، بالإضافة إلى سباق الجارتين نحو التسلح هي الأخرى مظاهر تعكس وجود تنافس بينهما في المنطقة.

أما عن تنافس الدولتين في منطقة الساحل الإفريقي، يمكن ملاحظته بشكل جلي من خلال سعي المغرب في العقود الأخيرة لأن يكون لها حضور اقتصادي وثقافي (ديني روجي) وأمني في منطقة الساحل الإفريقي⁴، ومنافستها للجزائر في لعب دور الوسيط لإدارة وحل الأزمة المالية، حيث تسعى الدبلوماسية المغربية أيضا إلى أن يكون لها دور ونصيب في عملية إدارة وحل أزمات دول الساحل الإفريقي (مالي)، لأن المغرب ترى في سعي الجزائر إلى لعب دور ريادي في إفريقيا من خلال التحركات المكثفة لدبلوماسيتها على الصعيد القاري، محاولة من الجزائر لتطويقها، وهذا ما دفعها إلى منافسة الجزائر⁵ خاصة على مستوى ملف الساحل الإفريقي، حيث سعت المغرب ردا ومنافسة منها على ما تبذله الجزائر من جهود لتحقيق التعاون بين دول الساحل الإفريقي في المجال الأمني إلى توسيع التنسيق بين دول الساحل الإفريقي أمينا خارج إطار المبادرة الجزائرية "مبادرة دول الميدان" التي اعتبرتها المغرب بقيادة الجزائر بمثابة تهديد لها في منطقة الساحل، خصوصا في ظل غيابها عن مبادرات التنسيق الأمني التي تقودها الجزائر في المنطقة، ولهذا السبب، عمدت المغرب إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي في منطقة الساحل الإفريقي على الصعيد الأمني لتحول دون استئثار الجزائر بمفردها بالملف الأمني في المنطقة، وهذا ما تجلى واضحا في مشاركة الملك المغربي "محمد السادس" في تنصيب الرئيس المالي إبراهيم بوبكار كيتا، واحتضان المغرب لأعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود بحضور مجموعة من دول الساحل والصحراء و دول شمال إفريقيا في نوفمبر 2013، وأدائها أيضا لدور

¹ Tewfik Hamel, Op., Cit., p.151

² "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، مرجع سابق

³ بن جامين ستورا، مرجع سابق، 65

⁴ حسن السوسي، مرجع سابق، ص. 06

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 82

فاعل ضمن تجمع دول الساحل والصحراء، وبناء علاقات مع العديد من المنظمات الإقليمية بغرب ووسط إفريقيا¹، وفي المقابل تستمر الجزائر في التنسيق بين دول الميدان من خلال عقد الاجتماعات، وإجراء المشاورات، وتطوير العمليات العسكرية بين الدول المشاركة في المبادرة².

تواجه الجزائر في سعيها للعب دور الوسيط لإدارة الملفات الأمنية في جوارها المغاربي والساحل الإفريقي عائق هام يتجسد في تدخل العديد من الفواعل والأطراف الإقليمية والدولية في إدارة قضايا وأزمات دول الجوار الجغرافي للجزائر سواء في منطقة المغرب العربي (ليبيا) أو في منطقة الساحل الإفريقي (مالي) بسبب الأهمية الجيو-إستراتيجية التي تكتسيها هذه الفضاءات الجيوسياسية بالنسبة للفواعل الإقليمية والدولية، فعلى مستوى دائرة الساحل الإفريقي، تتعرقل الوساطة الجزائرية بتدخل فواعل إقليمية كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" التي عادت الطريق أمام التدخل العسكري الفرنسي في مالي، بالإضافة إلى مساعي المغرب التي تسعى هي الأخرى لأن يكون لها حظ وفرصة في عملية إدارة الملفات الأمنية في المنطقة، وما عقد دور الوساطة الجزائرية أكثر دور القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، أما على مستوى دائرة المغرب العربي، فإن دور الوساطة الجزائرية في جمع الفرقاء الليبيين و حل الأزمة الليبية يعرقلها تدخل قوى إقليمية أخرى سعت لأن يكون لها دورا في إدارة الأزمة الليبية على رأسها الدور القطري الذي كان له دورا كبيرا في استصدار قرار مجلس الأمن رقم "1973" الذي رخص فرض حظر جوي على ليبيا، بالإضافة إلى تواجد قطر العسكري إلى جانب قوات حلف الشمال الأطلسي في تدخلها العسكري في ليبيا³.

يضاف إلى الدور القطري، الدور المصري الذي يلعب هو الآخر دورا بارزا في إدارة الأزمة الليبية، والبحث عن سبل لحلها، ويعود اهتمام مصر بالأزمة الليبية إلى اعتبار ليبيا عمقا إستراتيجيا مهما للأمن القومي المصري، فضلا عن حجم المصالح الاقتصادية والروابط الاجتماعية بين الدولتين⁴، كما تسعى مصر أيضا من وراء تحركاتها في الملف الليبي إلى تعزيز دورها الإقليمي الذي يمكنها من أن

¹ حسن السوسي، مرجع سابق، ص. 06

² محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 220

³ عبد الباسط غبارة، "ليبيا... دور قطر في إسقاط نظام العقيد القذافي"، 03 جوان 2017، في الموقع:

<http://www.afrigaten>

⁴ زياد عقل، "الدور المصري وفرص التسوية السياسية في ليبيا"، 16-03-2017، في الموقع:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16258.aspx>، تاريخ الدخول: 18-01-2018.

تكون طرفا فاعلا في أي تسويات سياسية داخل ليبيا، معتمدة في ذلك مقارنة تمزج بين الخيار العسكري وخيار الحوار السياسي¹، مرجحة الخيار العسكري، ولقد عثر هذا الخيار الذي تبنته مصر في الأزمة الليبية على الوساطة الجزائرية لأن التدخل المصري في الأزمة الليبية قائم على ترجيح كفة طرف معين على حساب أطراف أخرى، وهذا ما يصعب من مهمة الوساطة الجزائرية في جمع فرقاء ليبيا للحوار السياسي دون إقصاء أي طرف، كما تحاول المغرب أيضا لعب دور الوسيط لحل الأزمة الليبية وجمع فرقائها في اتفاق "الصخيرات"، سعيا منها للاضطلاع بدور إقليمي في حل أزمتها فضائها المغاربي، ومزاحمة الدور الجزائري في إدارة الملفات الأمنية في المنطقة .

يتأثر دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي خاصة الدائرة المغاربية أيضا بالعلاقات التي تربط المملكة المغربية بالقوى الغربية الأمريكية وفرنسا خاصة التي تعد من القوى النافذة في النظام الإقليمي المغاربي، حيث تعتبر المغرب الحليف الإستراتيجي التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية كركيزة في المنطقة المغاربية في قضايا عديدة منها مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي²، ولقد انعكست هذه العلاقات بين هذه القوى والمغرب على موقف أمريكا وفرنسا الداعم والمؤيد للمغرب في قضية الصحراء الغربية، مع الإشارة إلى أن الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية طرأ عليه بعض التغيير في السنوات الأخيرة، حيث أصبح هذا الموقف يميل لصالح الموقف الجزائري والأممي في قضية الصحراء الغربية، على خلاف موقفها السابق الذي كان يميل إلى التصور والطرح المغربي، ويرجع سبب هذا التغيير الذي قد يؤثر في سياسة التوازن التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي إلى تعاضم العلاقات الطاقوية الأمريكية - الجزائرية³، فضلا عن العلاقات الأمنية التي تربط أمريكا بالجزائر في إطار حربها على الإرهاب.

إن تعدد المقاربات الإقليمية والدولية المطروحة لإدارة وحل الأزمة الليبية في منطقة المغرب العربي، والأزمة المالية في الساحل الإفريقي، وتباين طبيعتها ووجهات نظرها لميكانيزمات وآليات مواجهة التهديدات الأمنية في هذه المناطق خصوصا مع المقاربة الجزائرية التي تركز على جدوى وفاعلية

¹ عزة هاشم أحمد، "أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا"، السياسة الدولية، 20-11-2017، في الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/News/15415.aspx>، تاريخ الدخول: 18-01-2018.

² قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 136.

³ المرجع نفسه، ص. 132.

المقاربات الإقليمية لحل هذه الأزمات داخل البيت العربي والبيت الإفريقي، يؤثر على دور الجزائر الإقليمي في فضاء المغرب العربي والساحل الإفريقي، لأن المقاربات الدولية وحتى الإقليمية تهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة للقوى الدولية على حساب مصالح الدول التي تعاني من هذه الأزمات، وهذا من شأنه أن يعيق تبني وتطبيق المقاربة الجزائرية لحل هذه الأزمات رغم كونها مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول المنطقة، كما يساهم هذا التعدد على مستوى المقاربات في تنامي خطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يتضرر منها بالدرجة الأولى الأمن القومي الجزائري وأمن المنطقة بأكملها.

يشكل ضعف وصعوبة تحقيق التعاون والتنسيق الإقليمي في المجال الأمني على مستوى الدائرة المغاربية بشكل خاص عائقا وتحديا يعيق دور الجزائر الإقليمي، حيث وبالرغم من مراهنة الجزائر بشكل كبير، وإيمانها العميق بنجاح المبادرات الإقليمية، وتنسيق جهود التعاون الأمني على المستوى الإقليمي في الفضاء المغاربي كأحسن آلية لمواجهة خطر التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية والأزمة المالية باعتبار أن الأمن القومي المغاربي امتداد للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، ورغم جهود التنسيق والتعاون المحتشمة والقليلة بين الجزائر ودول المغرب العربي، وبالتحديد مع تونس وليبيا، تبقى جهود التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر ودول جوارها المغاربي ضعيفة جدا لا ترقى إلى مستوى الحديث عن وجود نوع من التنسيق والتعاون الذي من شأنه أن ينتج سياسات أمنية دفاعية مشتركة تمكن الجزائر ودول الفضاء المغاربي من مواجهة خطر التهديدات الأمنية التي تترصد بأمنهم القومي، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل والأسباب، ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة العلاقات التي تربط الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتي القلب في منطقة المغرب العربي، واختلاف وتباين إدراكهما لطبيعة التهديدات الأمنية خصوصا في الفضاء المغاربي، ويضاف إلى صعوبة وضعف التنسيق بين الجزائر ودول جوارها المغاربي في المجال الأمني، ضعف أداء مبادرة "دول الميدان" التي تنسق من خلالها الجزائر أمنيا مع دول الساحل الإفريقي رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتفعيل مهام المبادرة، غير أن ضعف الإمكانيات المادية والفنية لدول الساحل الإفريقي في المجال الأمني، بالإضافة إلى ارتباط هذه الدول بعلاقات وطيدة مع قوى دولية في مقدمتها فرنسا يحول دون تحقيق الهدف الذي تأسست المبادرة من أجله.

يتأثر دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي بطبيعة مواقف السياسة الخارجية الجزائرية إزاء الأزمات التي تعرفها هذه الفضاءات، والتي عبرت عن مواقف خارجية تعكس مجرد ردود

أفعال فقط، وتبني سياسة خارجية دفاعية، والتزام الجزائر في سياستها الخارجية في بداية اندلاع هذه الأزمات موقف المترقب والمنتظر لما ستسفر عنه تطورات الأحداث في هذه المناطق وكأن الجزائر غير معنية بما يحدث في هذه الدول، رغم أن الأمن القومي الجزائري هو المتضرر الأول وبشكل مباشر من حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في هذه المناطق، وهذا ما يعاب على السياسة الخارجية الجزائرية التي من المفروض أن تتبنى مقاربة إستباقية وقائية.

إن مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في جواره الإقليمي المغربي والساحل الإفريقي، يتطلب من الجزائر تبني سياسة خارجية فاعلة، وتفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي وأساسي في الفضاء المغربي والساحل الصحراوي، وهذا ما يمكن الجزائر في المحصلة من احتواء هذه التهديدات، ويساعدها على إدارة و معالجة أزمات المنطقة حتى لا تتحول إلى أزمات يصعب حلها، بالإضافة إلى الحيلولة دون تواجد قوى خارجية على الحدود الجزائرية، غير أن هذا كله، يستدعي من صانع القرار ضرورة إعادة النظر في بعض المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها الأمنية، في مقدمة هذه المبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ومبدأ "عدم تعدي مهام ودور الجيش الشعبي الوطني حدود الجزائر الإقليمية"¹، لأن هذه المبادئ من شأنها أن تفرض قيودا على حركة السياسة الخارجية الجزائرية، وتحد من قدرتها على مواجهة تهديدات وتحديات أمنية تفرض على الجزائر سرعة التحرك، وفاعلية الأداء، واعتماد مقاربة إستباقية.

من بين العوامل أيضا التي تعيق الدور الإقليمي للجزائر على مستوى دائرة الساحل الإفريقي سمات وخصائص السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه المنطقة، والتي تتميز بعدم الاستمرارية، ويرجع هذا إلى أن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي تفرضه طبيعة القضايا التي تطرحها المنطقة، حيث يبرز اهتمام الجزائر بالمنطقة في حالات وجود تهديدات أمنية خطيرة تهدد الأمن القومي الجزائري مصدرها الحزام الجنوبي للجزائر²، وهذا ما يفسح ويتيح الفرصة لقوى أخرى دولية وإقليمية للتأثير في تفاعلات وأحداث المنطقة، وفرض وجودها فيها كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب³.

¹ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 20، 16.

² ويكن فازية، مرجع سابق، ص. 18.

³ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 255.

يقيد ضعف الحضور الاقتصادي للجزائر في الدائرة الإفريقية، وبشكل خاص في دائرة الساحل الإفريقي فرص الجزائر في لعب أدوار على مستوى هذه الدائرة، لأن حضور الجزائر الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي حضور ضعيف جدا بسبب ضعف علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، والذي يرجع بدوره إلى زيادة اهتمام الجزائر اقتصاديا بشركائها في الشمال (أوروبا) على حساب الجنوب، كما أن الجزائر لم تستغل أيضا في ترسيخ حضورها وعلاقاتها مع دول الساحل الإفريقي العامل الثقافي -الديني الذي يربط المجتمع الجزائري بشعوب منطقة الساحل الإفريقي خصوصا ما يتعلق بالزوايا التيجانية المنتشرة في الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل الإفريقي¹.

¹ المكان نفسه.

المبحث الثالث: أثر التنافس الدولي على دور الجزائر الإقليمي

تحتل منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي أهمية جيو-اقتصادية وجيو-سياسية وجيو-أمنية بالنسبة لقوى دولية كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي على رأسها فرنسا التي تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية سواء في منطقة المغرب العربي أو في منطقة الساحل الإفريقي¹، ونظرا لأهمية منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي في الإدراك الإستراتيجي لهذه القوى، تحرص هذه الأخيرة حرصا كبيرا على تكريس وتوطيد تواجدتها في هذه المناطق حرصا منها على حماية مصالحها الاقتصادية، وضمان أمن مناطق نفوذها، وذلك من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والآليات أو السياسات التي تتنوع وتختلف طبيعتها من فاعل دولي لآخر، أهمها وأبرزها آلية التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية لدول المغرب العربي والساحل الإفريقي، فضلا عن المبادرات والشراكات الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي تعتمد عليها القوى الدولية كمقاربات للتعامل مع دول المنطقة المغاربية والساحلية.

تعتبر منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي دوائر هامة لتحرك ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تكتسي الدائرتان أهمية كبيرة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، ولقد زاد اهتمام الجزائر بهذه الدوائر في سياستها الخارجية خصوصا في ظل ما تشهده بعض دول الجوار الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي (ليبيا ومالي) في السنوات الأخيرة من حالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وفي ظل سعي الجزائر إلى لعب دور إقليمي على مستوى هذه الدوائر خاصة في سياق تنامي التهديدات الأمنية بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، يصطدم هذا الدور برغبة وإرادة إستراتيجيات وأهداف القوى الكبرى الأمريكية والفرنسية في المنطقة، مما قد يعرقل الدور الإقليمي الذي ترغب أن تلعبه الجزائر على مستوى هذه الدوائر، وفي الوقت نفسه، يتيح للجزائر أن تلعب دور "الدولة المحورية" في هذه المجالات الجغرافية بسبب اعتراف هذه القوى بمكانة الجزائر ودرها الإقليمي كدولة محورية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي خاصة، وهذا ما يدفع إلى القول بأن الدور الإقليمي للجزائر في محيطها الإفريقي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، يتأثر إلى حد ما بإستراتيجيات وأهداف القوى الدولية الأمريكية والأوروبية (الفرنسية) في هذه الأنظمة الإقليمية الفرعية.

¹ عشور قشي، "التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات

التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص. 80.

المطلب الأول: أهمية المغرب العربي والساحل الإفريقي في استراتيجيات القوى الدولية

تعرف منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي تنافسا دوليا بين قوى دولية عالمية بسبب الأهمية الجيو-اقتصادية والجيو-سياسية والجيو-أمنية لهذه الأقاليم الجغرافية، في مقدمة هذه القوى التي تولي اهتماما كبيرا ومتزايدا لمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، قوى تقليدية نافذة فيها ممثلة في أوروبا وبشكل خاص فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تزايد اهتمامها بهذه المناطق عقب نهاية الحرب الباردة، وتعد كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الفاعلان البارزان الأكثر تأثيرا في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي¹، ويوجد إلى جانب الفاعل الأوروبي والأمريكي، قوى دولية نامية حديثة، تولي هي الأخرى أهمية كبيرة لإفريقيا بشكل عام كالصين وإيران، الهند وروسيا²، وإن هذا الاهتمام الدولي بالقارة السمراء، جعلها محلا للتجاذبات والتنافس القائم بين مصالح القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي³ والمغرب العربي.

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة، جعلته محل جذب واستقطاب واهتمام القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل من أهم المكونات التي تعطي للمغرب العربي جاذبية، موقعه الجغرافي الممتد بين حوض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا، ومن غرب الوطن العربي شرقا (ليبيا) إلى المحيط الأطلسي غربا (المملكة المغربية)، وهذا ما جعل منه همزة وصل جيو-حضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، ويتمتع موقعه الجغرافي أيضا بموارد طبيعية ومقومات طاقوية (النفط والغاز والفوسفات)، فضلا عن الموارد البشرية التي تمثل قوة ديمغرافية معتبرة⁴.

تحتل منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية الواقعة شمال المتوسط لاعتبارات اقتصادية وسياسية وتاريخية وأمنية، هذا ما يجعل الدول الأوروبية على رأسها "فرنسا" تهتم

¹ المرجع نفسه، ص. 87.

² جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق، ص. 339.

³ بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق.

⁴ قط سمير، "أوروبا، أمريكا... رهان المغرب العربي: مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية، أم تكامل أمني؟"، مجلة

المفكر، ع. 10، ص. 447.

بشكل كبير بتعزيز علاقاتها الثنائية الاقتصادية كانت أو أمنية مع الدول المغاربية الواقعة تحت نفوذها التقليدي (تونس، الجزائر، المغرب) خاصة في ظل الاهتمام والتموقع الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الذي يستهدف دولا فرانكفونية تعتبر من الحلفاء الإستراتيجيين لفرنسا في المنطقة، وتعتبر زيادة الاهتمام الفرنسي والأوروبي بشكل عام بالمنطقة عن تزايد حدة التنافس بين باريس وواشنطن في هذا الجزء من القارة الإفريقية، وإن تعزيز العلاقات الفرنسية-الجزائرية في السنوات الأخيرة خاصة في المجال العسكري-الأمني، وتطوير الشراكة والتعاون بين البلدين في الميدان العسكري في مجال التكوين والتجهيز، المخابرات وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب، جاء كرد فعل عن الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة¹.

وتحظى منطقة المغرب العربي أيضا بأهمية جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع هذا لأهمية المنطقة بالنسبة لأمريكا في حد ذاتها، وأهميتها لها في ما يتعلق بالمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ككل، وهذا ما يبرر إدراج الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة المغاربية ضمن سياستها الإفريقية².

بدأ اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، ولقد ركزت في بداية اهتمامها بالمنطقة المغاربية على البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى الذي يتعلق بالأهمية الطاقوية للمنطقة خاصة الجزائر، وأهمية الأسواق المغاربية للمنتجات الأمريكية، كما هناك اعتبارات إستراتيجية أخرى دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالمنطقة المغاربية، تتقدمها مزاحمة النفوذ الفرنسي والانتشار الصيني في المنطقة، غير أن البعد الاقتصادي قد تراجع لصالح طغيان البعد الأمني على سياسة أمريكا المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001³، حيث أصبح هدف "مكافحة الإرهاب" محور السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي في إطار إستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل والصحراء، وفي إطار سعيها أيضا لحماية أمنها الطاقوي في القارة الإفريقية بشكل عام، وفي هذا السياق، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة أمن جديدة لها باعتبارها كتلة جيو أمنية معرضة لمجموعة من

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، صص 76-77

² قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات: أبعاد، فرص وقيود"، مرجع

سابق، صص. 128

³ المرجع نفسه، صص. 127

التحديات خاصة تلك المتعلقة بانتعاش نشاط الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وجماعة "بوكو حرام" و"أنصار الدين" في مالي، وهذا ما يهدد المصالح الحيوية الأمريكية و مصالح حلفائها الأوروبيين في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، و في إفريقيا بشكل عام¹، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي معا.

يرجع سبب التنافس بين القوى الدولية في مقدمتها الأمريكية والأوروبية (الفرنسية خاصة) على منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص والقارة الإفريقية جمعا إلى ما تحويه منطقة الساحل الإفريقي ومناطق أخرى في شمال وغرب إفريقيا من ثروات طاقوية ومعدنية هامة كالنفط واليورانيوم، الحديد، النحاس والذهب، حيث كانت منطقة الساحل الإفريقي والأقاليم الجغرافية المجاورة لها (شمال إفريقيا، غرب إفريقيا والقرن الإفريقي) منذ القرن الخامس عشرة محل اهتمام وموطئ قدم لقوى الاستعمار الغربي ممثلة في فرنسا، بريطانيا، هولندا، البرتغال، ولقد اشتد الصراع والمنافسة بين هذه القوى على هذه المناطق بين القرنين الخامس عشرة والثامن عشرة، ومع منتصف الخمسينات، زاد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية من النفط والغاز الطبيعي بها، وهذا ما مهد لجعل المنطقة مسرحا للصراع والتنافس بين القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا)، وقوى عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة)، وقوى أخرى نامية حديثة (الصين)².

تعتبر فرنسا منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا وغربها مناطق نفوذ لها تاريخيا بفعل وجودها الاستعماري السابق فيه الذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس عشرة، هذا ما جعل فرنسا ترتبط بدول هذه المناطق بعلاقات مصيرية، لأن بقاء واستمرار الدولة الفرنسية كقوة دولية في النظام العالمي مرهون بضمان وجودها المستمر في القارة الإفريقية، ولهذا تحرص فرنسا على ضمان وحماية نفوذها الجيو-سياسي في المناطق المذكورة سابقا خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي توجد لفرنسا مصالح اقتصادية في دول هذه المنطقة كالنيجر التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية

¹ المرجع نفسه، ص 128-131

² جميلة علاق، مرجع سابق، ص 334.

،السنگال،بوركينافاسو،وكوت ديفوار¹،ولقد زاد اهتمام فرنسا بمناطق نفوذها الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي لمجموعة من العوامل:

- عامل التداخل المحوري لمنطقة الساحل الإفريقي مع إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وصولاً إلى البحر الأحمر، حيث تشكل هذه المناطق موطن ومركز المصالح الفرنسية والأوروبية في مقدمتها مصادر الطاقة واليورانيوم².

- عامل تزايد حدة التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى في القارة الإفريقية، حيث أصبح النفوذ الفرنسي في القارة عرضة لخطر الانحصار بسبب المنافسة الأمريكية لفرنسا في مناطق نفوذها الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي وشمال وغرب إفريقيا سعياً من أمريكا لتنويع مصادر طاقة اقتصادها، وإلى جانب أمريكا، تنافس الصين هي الأخرى فرنسا في المنطقة، حيث أصبحت الصين منذ عام 2009، الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا³.

- عامل تصاعد حدة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، لأن هناك علاقة بين استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي* والأقاليم الجغرافية المجاورة لها خاصة في شمال وغرب

¹ د.ذ.ك، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، فبراير 2013، في الموقع:

[https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/France_Recent_Military_Intervention](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/France_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx)

[in_Mali.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/France_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx)، تاريخ الدخول: 2017-12-22

² جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 335

³ د.ذ.ك، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، مرجع سابق.

* تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لفرنسا والدول الأوروبية، وهذا راجع إلى ما تتمتع به دول الساحل الإفريقي من معادن وثروات طاقوية تسد احتياجات الاقتصاديات الأوروبية، حيث تمثل موريتانيا مخزوناً معتبراً من الحديد لصناعة الصلب في أوروبا، أما النيجر التي تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، يغطي إنتاجها من هذه المادة حوالي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الشركات الفرنسية أكبر المستفيدين من استغلال مناجم اليورانيوم النيجيرية، خاصة منجم "إيمورين" الواقع شمال النيجر، والذي يعد ثاني أكبر منجم من نوعه في العالم، والأكبر في إفريقيا، إذ يزود إنتاج هذا المنجم قطاع الطاقة النووية الفرنسي بجزء كبير من المواد الخام (أكثر من ثلث احتياجاتها)، وينتج هذا القطاع حوالي 75% من الكهرباء بفرنسا، بالإضافة إلى تمتع دول القلب في منطقة الساحل الإفريقي بثروات طاقوية معتبرة كالفحم والغاز الطبيعي (موريتانيا، النيجر، ومالي) وتشاد (انظر: جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 335، وانظر أيضاً: محمد رجب، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح: اليورانيوم سبب الحملة الفرنسية على الغرب الإفريقي، قاعدة ماداما النيجيرية بداية تحرك عسكري تجاه ليبيا، العرب، الأربعاء 07/01/2015، السنة 37، ع. 9790).

إفريقيا واستقرار هذه المنطقة بشكل عام، وهذا ما يدفع فرنسا إلى السعي للتصدي ومواجهة خطر الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، متخذة من شعار "الحرب على الإرهاب" حجة قوية وغطاء شرعيا لتبرير تدخلها السياسي والعسكري في الكثير من الدول الإفريقية آخرها تدخلها في مالي عام 2013¹.

تحتل منطقة الساحل الإفريقي هي الأخرى بأهمية كبيرة في المدركات الإستراتيجية الأمريكية نابعة من أهمية المنطقة التي أصبحت تعد منطقة نفوذ اقتصادي لتنافس القوى الكبرى، ويرتبط الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي بدواعي وأسباب جيواقتصادية وحيواستراتيجية وأخرى أمنية، تتعلق مباشرة بالتنافس بين القوى الكبرى على الاحتياطات البترولية والغازية والمعدنية التي تزخر بها القارة الإفريقية²، ولهذا يندرج اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي في إطار اهتمامها بالموارد الطاقوية التي تزخر بها القارة الإفريقية خاصة في منطقة وسط وغرب إفريقيا المتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي*، حيث تتوفر القارة الإفريقية على حوالي 21 دولة منتجة للنفط، وهي تعد بذلك أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط، كما يبلغ إنتاج القارة الإفريقية من النفط الخام حوالي 11% من إنتاج النفط العالمي، بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطي نفطي هام، يصل إلى نحو 10% من الاحتياطي العالمي³، وتصل قدرة إفريقيا في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط إلى حوالي 16% من احتياجاتها

¹ محمد رجب، مرجع سابق، ص. 07.

² عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، قراءات إفريقية، 11-04-2016، في الموقع:

<http://www.qiraatafrican.com>، تاريخ الدخول: 2017/11/25

* تنقسم القارة الإفريقية نفطيا إلى أربع مناطق منتجة للنفط وهي: شمال إفريقيا (أبرز الدول المنتجة: الجزائر، ليبيا، مصر)، منطقة شرق إفريقيا ووسطها (السودان، تشاد، الكونغو برازافيل، والكونغو الديمقراطية)، منطقة غرب إفريقيا، وهي تعد أهم مناطق إنتاج النفط في القارة الإفريقية، من أبرز منتجي النفط فيها: نيجيريا، غينيا الاستوائية، الغابون، الكاميرون، ساحل العاج، غانا، أما منطقة جنوب إفريقيا، فنجد كلا من: أنجولا وجنوب إفريقيا، زامبيا. وعلى العموم، يعتبر خليج غينيا الذي تطل عليه الدول الأربعة: نيجيريا، غينيا الاستوائية،، جولا والغابون، بالإضافة إلى التشاد أهم منطقة لتمرکز النفط في إفريقيا من حيث حجم الإنتاج وحجم الاحتياطي (أنظر: أيمن شبانه، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، ع. 02، فبراير 2013، ص. 01).

³ المكان نفسه.

النفطية¹، وبناء على هذا، يعتبر الاهتمام بالطاقة أحد أعمدة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية، ومحدد رئيسي من محددات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية.

تولي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أهمية قصوى لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص بسبب تنامي مصالح الإتحاد الأوروبي وفرنسا وقوى دولية أخرى على رأسها الصين في منطقة الساحل الإفريقي²، ولهذا يمكن إدراج اهتمام أمريكا بالمنطقة في إطار منافسة الصين لها في المنطقة، وسعيها لاحتواء نفوذ هذا الأخير الذي يسعى جادا إلى تكريس وجوده بالقارة الإفريقية للاستثمار في المجال الطاقوي خاصة³. ويأتي اهتمام أمريكا بمنطقة الساحل الإفريقي مدفوعا بقلقها وقلق حلفائها الأوروبيين من تزايد اهتمام وتحركات قوى إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي تسعى إلى تحقيق الزعامة الإقليمية في المنطقة كليبيا قبل سقوط نظام "معمر القذافي"، والجزائر من خلال سعيها للعب دور الوسيط لحل أزمات دول المنطقة، ومساهمتها الفاعلة في تأسيس الإتحاد الإفريقي ومبادرة "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" "النيباد"⁴.

ويمكن تفسير تنامي الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بطغيان العوامل والمبررات الأمنية على التوجه الأمريكي نحو منطقة الساحل الإفريقي⁵ في ظل التحديات الأمنية الناجمة عن نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود كجماعة "بوكو حرام النيجيرية" التي تهدد المصالح النفطية الأمريكية في منطقة غرب ووسط إفريقيا، وتهدد مصالح حلفائها في المنطقة ككل، وهذا ما يفسر تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المناطق الحيوية المرتبطة بالموارد الطاقوية سواء مناطق إنتاج النفط أو مناطق عبوره⁶.

¹ عربي بومدين، مرجع سابق.

² جميلة علاق، مرجع سابق، 339.

³ مصطفى صايح، "إدارة ترومب وإفريقيا: التصورات والرهانات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 09، جوان 2017، ص. 13-17.

⁴ جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 339.

⁵ المكان نفسه.

⁶ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص. 13-17.

2. المقاربة الأمنية الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي في استراتيجيات القوى الدولية الأكثر نفوذا وتأثيرا في هذه المناطق، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في ظل تنامي التهديدات والتحديات التي تهدد مصالحهما في هذه الفضاءات مقاربات أمنية ذات طبيعة عسكرية بالدرجة الأولى، تهدف إلى حماية المصالح الأمريكية والفرنسية، وتزيد من حجم التواجد العسكري الأمريكي والفرنسي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

1. المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي

تعتبر منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي مصدر تهديد أمني للأمن الأوروبي بسبب تنامي نشاط الجماعات الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة كالمخدرات والهجرة غير الشرعية، غسل الأموال والتهريب والنزاعات الإقليمية، هذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى البحث عن سبل وآليات لمواجهة هذه التهديدات عبر مقاربة أمنية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية، يمازج فيها بين استخدام الأدوات والوسائل الناعمة والصلبة للتعامل مع التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة القادمة من منطقة الساحل الإفريقي خاصة¹ بسبب تصنيف ملف الساحل الصحراوي في مرتبة الأولوية للإتحاد الأوروبي، ولقد ركز الإتحاد الأوروبي في مقارنته الأمنية العسكرية الموجهة لمنطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي على التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وتفعيل آلية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة دول جنوب المتوسط، وتقديم الدعم والمساعدة في المجال العسكري -الأمني لدول الساحل الإفريقي، تحديدا لدولة مالي والنيجر وموريتانيا عبر تعزيز قدراتها الأمنية، وتطوير التعاون الأمني معها من خلال تدريب جيوشها، والتنسيق مع دول الميدان بما فيها الجزائر².

يستلزم الحديث عن المقاربة الأمنية-العسكرية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، الحديث عن الدور الفرنسي في صياغة وتنفيذ هذه المقاربة خصوصا ما تعلق بآلية تقديم الدعم والمساعدة العسكرية -الأمنية التي تدعوا إليها بعض الدول الغربية بقيادة فرنسا، في الوقت الذي تحفظت عليها دول

¹ قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 143

² محمد سمير عياد، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل، قراءات إفريقية، 26-02-2017، تاريخ الزيارة: 14-

01-2018، في الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>

أخرى¹، مع الإشارة إلى أن فرنسا كعضو في الإتحاد الأوروبي، تتبنى مقاربة خاصة بها في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات كثيرة تاريخية وإستراتيجية من أجل ضمان وتعزيز مصالحها في المنطقة²، هذا ما يقودنا إلى التركيز على الدور الفرنسي في المقاربة الأمنية الأوروبية بشكل عام، والمقاربة الفرنسية بشكل خاص لكون فرنسا لاعبا رئيسيا في منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء³، إذ تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية⁴ لأن فرنسا تعتبر مناطق شمال وغرب إفريقيا المتنفس الثاني لها بعد حوض المتوسط⁵.

ونظرا لأهمية وحجم المصالح والنفوذ الفرنسي في شمال وغرب القارة الإفريقية، تعتمد فرنسا على مجموعة من الآليات والوسائل والإستراتيجيات لتعزيز تواجدتها في مناطق نفوذها الإفريقية والمحافظة على مصالحها فيها ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تتعرض لها المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة، وتتضوي هذه الآليات والإستراتيجيات ضمن مقاربة فرنسية قائمة على أمن إنساني اقتصادي وعسكري، بالإضافة إلى مقاربة ثقافية⁶، وبشكل عام تقوم المقاربة الفرنسية في مناطق نفوذها الإفريقية على ثلاثة محاور أساسية: محور سياسي من خلال تعزيز الروابط والعلاقات التاريخية البنوية بينها وبين بعض الأنظمة السياسية القائمة أو بعض الحركات السياسية في الدول الإفريقية، محور اقتصادي يقوم على استثمار فرنسا في العلاقات الاقتصادية القائمة بينها وبين دول مناطق نفوذها الإفريقية، وسعيها إلى توسيع وتعميق هذه العلاقات⁷، ومحور ثقافي، تسعى من خلاله فرنسا إلى توطيد علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية في إطار ما يسمى بـ"الفرانكفونية"⁸.

أما على مستوى المحور العسكري-الأمني، تسعى فرنسا إلى توطيد تواجدتها وحضورها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي خاصة، وذلك من خلال⁹: الارتباط بدول المنطقة عبر اتفاقيات الدفاع

¹ المرجع نفسه.

² قط سمير، مرجع سابق، ص. 147.

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق.

⁴ عشور قشي، مرجع سابق، ص. 80.

⁵ محمد سمير عياد، مرجع سابق.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، فبراير 2013، مرجع سابق.

⁸ عشور قشي، مرجع سابق، ص. 84.

⁹ المرجع نفسه، ص. 81.

الدفاع المشتركة في إطار ثنائي أو تعددي*، الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية إلى اليوم في بعض دول الساحل الإفريقي، تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية من خلال إنشاء قوة للتدخل السريع، والبرنامج العسكري (RECAMP)، بناء قواعد عسكرية** على أراضي هذه الدول في وسط وغرب إفريقيا¹، بالإضافة إلى تبني فرنسا مقاربة تدخلية لتثبيت نفوذها وضمان مراكز قوتها في منطقة الساحل عن طريق التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية كما حدث في تدخلها الأخير في الأزمة المالية مع مطلع عام 2013 الذي جاء في إطار السياسة الهجومية ذات الطبيعة العسكرية التي انتهجتها فرنسا كرد فعل عن الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي². وتهدف المقاربة المقاربة الفرنسية في جانبها الأمني-العسكري إلى تمكين فرنسا من التواجد عسكريا في منطقة الساحل الإفريقي والمناطق المحيطة بها بما فيها شمال وغرب إفريقيا، وهذا ما يقلق الجزائر، ويبرر نفورها من أي تدخل أجنبي في المنطقة إدراكا منها بأن هذا الأخير يبدأ بتقديم الدعم والمساندة، وينتهي بتحقيق أهداف أخرى، مما يدفع الجزائر إلى التمسك بموقف التكفل الذاتي لدول منطقة الساحل الإفريقي بالملف الأمني، ومحاربة نشاط التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر تعزيز جهود التنسيق والتعاون في إطار إقليمي³.

* ترتبط فرنسا باتفاقيات دفاع عسكري مشترك مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال، التوغو، بحيث يحق للدول الإفريقية بمقتضى هذه الاتفاقيات أن تطلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات، كما ترتبط فرنسا أيضا مع حوالي 21 دولة إفريقية باتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية، بالإضافة إلى الدور العسكري الفرنسي في دعم عمليات حفظ السلام والاستقرار، حيث يتواجد حوالي 600 جندي فرنسي موزعين بين جيبوتي، كوت ديفوار، الغابون، السنغال، التشاد، وظيفتها المساهمة في مشروع تقوية القدرات الإفريقية في مجال دعم السلم، حيث تم تكوين في هذا الإطار حوالي 1500 جندي إفريقي في هذا المشروع، بالإضافة إلى قيام فرنسا بمناورات عسكرية مع دول القارة الإفريقية (أنظر: محمد سمير عياد، مرجع سابق).

** تمتلك فرنسا مجموعة من القواعد العسكرية في وسط وغرب إفريقيا، أشهر هذه القواعد في منطقة الساحل الإفريقي، القاعدة العسكرية الفرنسية بالتشاد وقاعدة "مداما النيجيرية" التي تمكن فرنسا من توطيد وتوطين تواجداتها العسكري بشمال إفريقيا، وتساعد على ضمان الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بمنطقة الساحل الإفريقي و شمال إفريقيا، بالإضافة إلى تمكين فرنسا من ضمان تأثيرها السياسي في دول المغرب العربي، وحماية حدود أوروبا الجنوبية من التهديدات الأمنية اللاتماثلية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي. (أنظر: محمد رجب، مرجع سابق، ص. 07)

¹ محمد رجب، مرجع سابق، ص. 07.

² عشور قشي، مرجع سابق، ص ص. 80-81.

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق.

-دواعي وأسباب التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة نفوذ تقليدية جيوسياسية لفرنسا، وهذا ما يفسر انغماسها بشكل كبير في الأزمة المالية منذ انفجارها، ولقد نجحت فرنسا بمساعيها وطبيعة سياستها وإستراتيجيتها التدخلية في أزمت مناطق نفوذها الإفريقية في تدويل الأزمة المالية من خلال تأثيرها على مجلس الأمن الدولي لاستصدار ثلاثة قرارات مهدت وسمحت لها بالتدخل العسكري في مالي في 11 جانفي 2013¹. ولقد جاء تدخل فرنسا في مالي بناء على طلب رسمي تقدمت به الحكومة المالية إلى الحكومة الفرنسية تطلب منها مساعدتها لمواجهة خطر المجموعات الإسلامية المتطرفة في الشمال المالي، واستجابة لهذا الطلب، قدمت فرنسا مجموعة من الحجج تبرر بها تدخلها العسكري في مالي باعتباره تدخل شرعي لمساندة دولة صديقة²، أول هذه الحجج "الحرب على الإرهاب" ووقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي والقضاء عليها كلية سواء في منطقة الساحل الإفريقي أو منطقة المغرب العربي، كما تذرعت فرنسا أيضا بذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة مستندة في ذلك إلى قرار مجلس الأمن رقم 2085 المستند على المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ولقد وفر هذا القرار للتدخل العسكري في مالي غطاء قانونيا إنسانيا، تختفي وراءه مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للقوى الكبرى في مقدمتها فرنسا³، هذا ما جعل هذا التدخل يحظى بتأييد ودعم دولي وإقليمي ومحلي داخلي⁴.

لقد جاء التدخل الفرنسي في مالي في واقع الأمر استجابة لمجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية لفرنسا، أول هذه الدوافع، سعي فرنسا إلى المحافظة على نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة الإفريقية بشكل عام، ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص باعتبار فرنسا القوة الاستعمارية التي لها الحق أكثر من غيرها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الفرنكفونية التي استعمرتها

¹ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 248.

² محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 106.

³ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 250-251.

⁴ المرجع نفسه، ص. 251-252.

لعقود طويلة من الزمن، وليس من السهل على فرنسا السماح لقوى أخرى التغلغل في مناطق نفوذها التاريخية¹.

يعكس التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي أهمية مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الإفريقي، حيث تتوفر هذه المنطقة على احتياطات هامة من النفط والغاز واليورانيوم والفوسفات²، وتكمن أهمية مالي بالنسبة إلى فرنسا في تواجد مناجم اليورانيوم النيجيرية التي توفر الاحتياجات الأساسية للمحطات النووية الفرنسية* على الحدود المالية-النيجيرية³، وهذا ما يفسر إرسال فرنسا مباشرة بعد تدخلها العسكري في مالي، قوات عسكرية لتأمين الشركة الفرنسية "أريفا" Ariva لاستغلال اليورانيوم "في النيجر من هجمات طوارق مالي النازحين إلى النيجر بسبب الحرب وتدخل فرنسا العسكري، وتأمينها أيضا من التهديدات وحالات عدم الاستقرار التي تعرفها النيجر بسبب المواجهة العسكرية بين طوارق النيجر والحكومة المركزية⁴. ومن بين الأسباب أيضا التي دفعت فرنسا إلى التدخل العسكري في مالي، قلقها على استثماراتها في مناجم اليورانيوم النيجيرية بعد تقديم النظام السياسي النيجيري برئاسة "مامادوتانجا" رخص للصين للتنقيب عن اليورانيوم والنفط في النيجر، وهذا ما اعتبرته فرنسا تهديدا لاحتكار الشركة الفرنسية لاستغلال اليورانيوم في هذا البلد خصوصا في ظل الوجود الصيني كثاني أكبر شريك ومنافس لفرنسا في مناطق نفوذها الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي في النيجر، السنغال، بوركينا فاسو، وكوت ديفوار⁵.

إن تدخل فرنسا العسكري في مالي جاء في إطار سياستها التدخلية و الهجومية التي تنتهجها فرنسا في القارة الإفريقية والتي تهدف إلى تحقيق الهيمنة الفرنسية على إفريقيا، حيث تبنت فرنسا سياستها التدخلية إزاء مناطق نفوذها الإفريقية في الدول التي كانت مستعمرات سابقة لها منذ استقلال هذه الأخيرة عنها، فقد بلغ عدد التدخلات الفرنسية العسكرية في أزمات ونزاعات داخلية في مستعمراتها الإفريقية منذ

¹ المرجع نفسه، ص. 251.

² المكان نفسه.

* يعتبر اليورانيوم النيجيري مهم جدا للصناعة النووية الفرنسية، حيث تزود مناجم النيجر "منجم سومير" و"منجم كوميناك" بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا. (أنظر: ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 251)

³ المرجع نفسه، ص. 251.

⁴ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 123.

⁵ المكان نفسه.

عام 1960 أكثر من أربعين تدخلا إما لدعم أنظمة سياسية قائمة فيها أو لدعم معارضيه¹ كتدخلها العسكري في تشاد في جانفي 2009 لمساندة حكم الرئيس "إدريس ديبي"، وتدخلها في الكوت ديفوار عام 2011 لصالح "قباقبو" ضد "حسن واتارا"²، ولم تكفي فرنسا بهذه التدخلات العسكرية فقط، بل راحت تكثف من تواجدها العسكري في الدول الإفريقية من خلال بناء قواعد عسكرية فيها، أو الارتباط معها باتفاقيات للتعاون العسكري³.

كما تبنت فرنسا في السنوات الأخيرة سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية في إفريقيا⁴، صاحبها تحول في العقيدة الأمنية والإستراتيجية الفرنسية منذ عام 2008 التي أصبحت موجهة بشكل كبير نحول منطق التدخل العسكري الخارجي⁵ كرد فعل عن سياسات القوى الكبرى التي تريد منافستها في مناطق نفوذها الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، وهذا ما أثر على النفوذ الفرنسي الذي بدأ ينحسر في هذه المناطق، في مقدمة هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهجت هي الأخرى سياسة تدخلية في إفريقيا خصوصا مع مطلع عام 2000 خلال عهدة "بوش الابن"، سعيا منها لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في إفريقيا⁶، ويوجد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس لفرنسا في المنطقة الصين التي أضحت منذ عام 2009 أكبر شريك تجاري لإفريقيا⁷، ويمكن تفسير التدخل العسكري في مالي أيضا بفعل عامل جيوبوليتيكي يتعلق بسعي فرنسا إلى منع سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفائه من جماعات التيار الإسلامي السياسي المتشدد على مجريات الأحداث في الساحة المالية، وفي دول الساحل الإفريقي، خصوصا في المناطق التي تتمركز بها مصالحها الإستراتيجية في موريتانيا، مالي، تشاد، بوركينا فاسو والنيجر خاصة⁸.

¹ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 252.

² المكان نفسه.

³ محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 106.

⁴ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 252.

⁵ علي خليفة، مرجع سابق.

⁶ محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 106.

⁷ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 252.

⁸ المرجع نفسه، ص. 251.

ب. المقاربة الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة المغرب العربي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الفضاء الجيوسياسي المغاربي امتدادا طبيعيا لفضاء الساحل الإفريقي، ولهذا أدمجت الفضاءين معا في مبادراتها الأمنية الموجهة لمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي في إطار حربها الدولية على الإرهاب، ومن أهم المبادرات الأمنية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي "مبادرة عبر الساحل" Pan Sahel initiative عام 2002، تهدف إلى مساعدة كل من النيجر، مالي، موريتانيا، والتشاد على مكافحة الإرهاب¹. تطورت مبادرة عبر الساحل الأمريكية لتتوسع أكثر من خلال مبادرة جديدة عام 2005، أطلق عليها "مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب" TSCTI، ولقد ضمت هذه المبادرة دولا مغاربية وأخرى ساحلية (تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، بوركينا فاسو، نيجيريا، السنغال)، وتهدف هذه المبادرة هي الأخرى إلى تسهيل التكامل والتعاون الأمني بين الدول المغاربية والساحلية الصحراوية، وتعزيز قدرات هذه الأخيرة لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي².

وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المبادرات السابقة، مشروع "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا" أفريكوم في فبراير 2007، ولقد رفضت الدول الإفريقية استضافة هذه القيادة على رأسها الجزائر لإدراكها حجم خطورة هذه القيادة على سيادتها وأمنها، لأن قبول الجزائر باحتضان هذه القيادة، يعني ضمان أمريكا لموضع قدم لها في الجزائر، وإيجاد مدخل لها إلى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، والاقتراب بشكل خاص من مناطق إنتاج البترول لضمان الأمن الطاقوي الأمريكي، ناهيك عن تحقيق أهداف إستراتيجية أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من ورائها إلى تطبيق الانتشار التجاري والإستراتيجي الصيني خصوصا، وانتشار مختلف القوى الصاعدة التي أكدت حضورها الاقتصادي في السوق الإفريقية ككوريا الجنوبية، الهند، البرازيل، وللمنافسة أيضا الإتحاد الأوروبي في القارة السمراء³.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها على جميع المبادرات الأمنية الأمريكية الموجهة لمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي أنها مبادرات تؤسس لمقاربة أمنية أمريكية يطغى عليها الطابع الأمني -العسكري باعتبارها مبادرات عسكرية بالدرجة الأولى تهدف إلى التنسيق والتعاون الأمني بين أمريكا

¹ عاشور قشي، مرجع سابق، ص. 84.

² قط سمير، مرجع سابق، ص. 134.

³ المرجع نفسه، ص. 137-140.

ودول المنطقة في المجال الأمني-العسكري، وهذا ما يزيد من الاختراق الأمريكي للفضاء الجيوسياسي المغربي والساحل الصحراوي¹ عبر تعزيز تواجدها العسكري في هذه الأقاليم الجغرافية، وتنمية دور قوى إقليمية معينة تؤدي دور الحليف الموثوق فيه للولايات المتحدة الأمريكية مثل المغرب وتونس وإثيوبيا، كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في إطار إستراتيجيتها المرتبطة بمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى محاصرة الأيديولوجيات المعادية للتواجد الأمريكي في المنطقة عبر احتوائها لبعض القوى الإقليمية في المنطقة مثل ليبيا في عهد "معمر القذافي" والجزائر، وتوجيه هذه الأخيرة لتحقيق المصالح الأمريكية بالمنطقة، وهذا ما يظهر جليا من خلال فكرة "الدولة المحورية" التي نعتت بها الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر².

ج. أسباب ودواعي التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا:

تبنى حلف الناتو إستراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تكيفا واستجابة منه مع التحولات والمستجدات التي شهدتها البيئة الأمنية العالمية مع مطلع عقد التسعينات وما ترتب عنها من تهديدات أمنية تهدد مصالح أعضاء الحلف خاصة تلك التهديدات القادمة من منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وتتمحور إستراتيجية حلف الناتو الجديدة حول إمكانية تدخل الحلف في الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي أعضائه التي تهدد مصالح هذه الأخيرة بشكل مباشر، ويدخل في إطار هذه التهديدات الأعمال الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية للدول الأعضاء، وبناء على هذا، اتسعت مجالات التدخل العسكري لحلف الناتو لتشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهذا ما اقتضى تعديل المادة الخامسة لميثاق الحلف التي لم تكن تسمح له بالتدخل من قبل³.

تدخل حلف الشمال الأطلسي "الناتو" عسكريا في ليبيا في شهر مارس 2011، مستندا في تدخله العسكري هذا إلى مبررات قانونية مرجعيتها قرار مجلس الأمن رقم 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية القاضيان بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، حظر الأسلحة والسفر، تجريد

¹ عاشور قشي، مرجع سابق، ص. 88.

² علاق جميلة، مرجع سابق، ص. 339.

³ أشرف محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، السياسة الدولية، 22-08-2011، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx>، تاريخ الدخول: 2018-01-15.

الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية¹، كما استند الحلف أيضا إلى قرار الجامعة العربية رقم 7298 الصادر بتاريخ 02 مارس 2011 والذي طلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، وبناء على هذه المبررات، قاد حلف الناتو عمليات عسكرية جوية في ليبيا ضد قوات العقيد "معمر القذافي"².

قدم حلف الناتو مجموعة من المبررات والأسباب التي استدعت وتطلبت تدخله العسكري في مقدمتها على حد زعمه "حماية المدنيين الليبيين" وفق ما ركز عليه القرار رقم 1973 الذي أذن للدول الأعضاء في الحلف باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة³، كما برر حلف الناتو تدخله العسكري في ليبيا بدافع احتواء ومجابهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضاء الحلف جراء انفجار الأزمة الليبية خصوصا في ظل اعتبار الدولة الليبية دولة فاشلة على وشك الانهيار، وما يترتب عنها من تحول المنطقة إلى مجال لتنامي نشاط تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية في دول المغرب العربي، وهذا ما ينعكس سلبا على الأمن القومي للدول الأوروبية خاصة، فضلا عن ما يمكن أن تتسبب فيه الأزمة الليبية من تهديد لأمن الطاقة بسبب انقطاع إمدادات النفط الليبي على أعضاء الحلف، وتأثير ذلك على ارتفاع أسعار البترول، دون أن ننسى أهمية ليبيا كممر إستراتيجي هام نحو دول الساحل الإفريقي⁴، حيث يعتبر هذا التدخل بمثابة ثغرة تسمح لدول حلف الناتو بالنفوذ والولوج أكثر في القارة الإفريقية خصوصا في ظل الأهمية الجيواقتصادية والجيوأمنية لمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بالنسبة للقوى الغربية الأمريكية والأوروبية خاصة، كما جاء التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا لتخفيف العبء عن الولايات المتحدة الأمريكية الذي تحملته في أفغانستان والعراق⁵.

¹ المرجع نفسه.

² عبد الكريم باسماويل، مرجع سابق، ص. 222.

³ برونو بومبييه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، مختارات من المجلة الدولية

للسليب الأحمر، م. 93، ع. 884، أيلول/سبتمبر 2011، ص. 02.

⁴ عبد الكريم باسماويل، مرجع سابق، ص. 222.

⁵ أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

يجب الإشارة إلى أن فرنسا تعد على رأس قائمة الدول التي كانت وراء صياغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي أذن للمجموعة الدولية باستخدام القوة العسكرية في ليبيا¹، حيث تبنت فرنسا منذ اندلاع الأزمة الليبية الخيار العسكري القاضي بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا لحل الأزمة رغم أن هذا الموقف لقي معارضة من بعض دول حلف الشمال الأطلسي في مقدمتها ألمانيا²، لكن وبالرغم من تعارض مواقف الدول الأوروبية بشأن التدخل العسكري في ليبيا، رجحت الكفة في الأخير لصالح الرؤية الفرنسية القاضية بالتدخل العسكري لمساندة الثوار الليبيين ضد نظام معمر القذافي، ولقد لقي التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي دعماً وتأييداً من طرف أطراف وقوى إقليمية، في مقدمتها الدول العربية الخليجية التي شاركت هي الأخرى إلى جانب أعضاء الحلف في عمليات الناتو العسكرية في ليبيا، في مقدمة هذه الدول قطر والكويت والإمارات³.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات دور الجزائر الإقليمي في ظل التدخل العسكري في

الأزمة الليبية والمالية

إن التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا، والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي يؤثر على الأمن القومي الجزائري، كما يؤثر أيضاً على دور الجزائر الإقليمي في دائرتي تحركها المغربية والإفريقية، وتتجلى مظاهر تأثير هذا التدخل على الأمن القومي الجزائري من خلال زيادة تعقيد الأزمة الليبية والمالية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تهديد الأمن القومي الجزائري مباشرة بسبب زيادة حجم الفوضى والأمن، والانتشار العمودي والأفقي لمختلف المعضلات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي⁴، خصوصاً في ظل شساعة وطول الحدود البرية التي تربط الجزائر بدول الجوار الليبي والمالي التي تجعل الأمن القومي الجزائري عرضة لاختراق كبير في ظل الانفلات الأمني الذي تعرفه هذه الدول بسبب التهديدات الأمنية الصلبة واللينة التي تزيد حدتها مع التدخل العسكري لحل هذه الأزمات.

¹ برونو بومييه، مرجع سابق، ص. 02.

² عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر

والتوزيع، ط. 01، 2016)، ص. 166.

³ أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

⁴ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 122.

تدرك الجزائر بأن التدخل العسكري الدولي في مالي وليبيا يؤدي إلى زيادة تنامي نشاط الجماعات الإرهابية على جبهات جديدة بسبب الإنتاج المتزايد للخلايا الإرهابية¹ التي وجدت في هذا التدخل حجة ومبررا لاكتساب شرعية المقاومة خصوصا في مالي²، كما يؤدي هذا التدخل أيضا إلى تنامي نشاط الجريمة المنظمة خصوصا ما يتعلق بتهريب الأسلحة على الحدود الليبية، وتهريب المخدرات على الحدود المالية، مع استفادة التنظيمات الإرهابية من عائداتها كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي³، فضلا عن زيادة عدد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين سواء من الليبيين أو المالين إلى الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر جراء توسيع رقعة الحرب عقب التدخل العسكري في الدولتين.

يزداد تخوف الجزائر من خطر التدخل العسكري في أزمات دول جوارها الشرقي والجنوبي بسبب الأثر الكبير لهذا التدخل في مالي خاصة على إعادة إحياء المشكلات العرقية في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا مشكلة الطوارق التي تضع الجزائر أمام مشكلة عرقية خطيرة تهدد أمنها القومي الداخلي، ووحدة ترابها الوطني، ونسيجها الشعبي المجتمعي لكون أن المشاريع الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي تهدف إلى إحياء مشاريعها الاستعمارية القديمة الساعية إلى إقامة دولة كبرى للطوارق في الصحراء⁴.

يؤدي تفاقم حجم وخطورة التهديدات الأمنية الناجمة عن التدخل العسكري الدولي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى تغذية الهشاشة الأمنية الكبيرة في محيط الجزائر الإقليمي، مما يدفع الجزائر إلى ضرورة تبني رؤية إستراتيجية واضحة لصياغة سياسة أكثر واقعية تمكنها من حماية أمن حدودها⁵، وهذا ما يستلزم منها رفع ميزانية الإنفاق العسكري لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، مما يدفع إلى القول بأن استمرار تصاعد الأزمة الليبية والأزمة المالية وعدم احتوائهما خصوصا في ظل التدخل العسكري الأجنبي، سيؤدي إلى استنزاف الميزانية المخصصة للدفاع، مما ينعكس سلبا على حجم الميزانية المخصصة للقطاعات الأخرى على رأسها قطاع التنمية خصوصا في ظل تراجع أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري.

¹ المرجع نفسه، ص. 131.

² قسايسية إلياس، مرجع سابق، ص. 22.

³ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 131.

⁴ ساعو حورية، غربي محمد، مرجع سابق، ص. 151.

⁵ مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 132.

لقد وضع التدخل العسكري الفرنسي في مالي السياسة الخارجية الجزائرية في موقف حرج بين تشبثها في بداية الأزمة بمبادئ سياستها الخارجية القائمة على رفض التدخل العسكري والدعوة إلى الحل السلمي للأزمة المالية، وبين تجاوزها لهذه المبادئ والثوابت في نظر البعض بعد السماح للطائرات الفرنسية بعبور الأجواء الجزائرية، وإن كانت الدولة الجزائرية قد قدمت تبريرات لموقفها هذا، لأن موقف الجزائر كان منذ بداية الأزمة عقب إعلان حركة الأزواد في الشمال المالي انفصالها في أبريل 2012 مدافعا عن حل الأزمة المالية حلا سلميا، ومعارضاً لأي تدخل عسكري فرنسي -إفريقي في المنطقة، غير أن الجزائر غيرت موقفها هذا بعد تزايد الضغوط الدولية عليها خاصة الضغوط الغربية الأمريكية والفرنسية للسماح للطائرات الفرنسية بالمرور عبر الأجواء الجزائرية للوصول إلى قواعدها العسكرية في الجنوب المالي لتنتقل من هناك مجدداً لشن غارات عسكرية في الشمال المالي، وهذا ما جعل الموقف الجزائري في حرج كبير بعدما لقي في بداية الأزمة ترحيباً كبيراً من الداخل الجزائري أو من الخارج خصوصاً في الوطن العربي، وأصبح الكثير يرى بأن الموقف الجزائري قد تحول إلى صف الدول الإفريقية التي تؤيد الحل العسكري للأزمة المالية¹.

يتجلى تأثير التدخل العسكري في أزمات دول جوار الجزائر المغربي (ليبيا)، وأزمات دول الساحل الإفريقي (مالي) على دور الجزائر الإقليمي من خلال الأثر الذي يخلفه هذا التدخل على دور الوساطة الذي تقوم به الجزائر لحل أزمات هذه الدول، لأنه " كلما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي والفرنسي) لحل أزمات دول الجوار المغربي والساحل الإفريقي خاصة، ضعف دور الدبلوماسية الجزائرية في حل هذه الأزمات بالطرق والوسائل السلمية، وزاد تهميش دورها في حل هذه الأزمات، وهذا ما ينعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري من جهة، ويؤثر على دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي من جهة ثانية" خاصة وأن الجزائر تعدّ قاعلاً أساسياً لا غنى عنه في توازنات منطقة الساحل الإفريقي خاصة²، بالإضافة إلى مساهمة هذا التدخل في إقصاء وتهميش مقاربة الجزائر لحل أزمات دول المنطقة رغم ما تتسم به المقاربة الجزائرية من شموليتها لجميع الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، التنموية والسياسية، وعدم إقصائها أو تهميشها لأي طرف³.

¹ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 256.

² جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 338.

³ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 254.

وما يزيد من خطر التدخل العسكري الأجنبي في أزمات دول جوار الجزائر الجغرافي بسبب الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوامنية التي تكتسيها منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لهذه القوى، تحويل أزمات دول المنطقة من أزمات داخلية إلى حرب دولية، وهذا من شأنه أن يعرقل عملية التفاوض بين الفرقاء (الأطراف الأساسية في النزاع) للوصول إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف، إذ تسارع القوى الكبرى إلى فرض آلية التدخل العسكري الأجنبي لحل أزمات هذه الدول سواء في الدائرة المغاربية (ليبيا)، أو في دائرة الساحل الإفريقي (مالي)¹، كما يعرقل أيضا التدخل الأجنبي العسكري دور الجزائر في توحيد جهود التنسيق الأمني بين دول المنطقة في المجال الأمني في إطار ترتيبات أمنية إقليمية لا يكون للقوى الدولية الأمريكية والفرنسية دورا وتأثيرا فيها.

وقد يؤدي التدخل العسكري للنااتو في ليبيا المدفوع بالإلحاح الفرنسي، والتدخل العسكري الفرنسي في مالي، بالإضافة إلى التواجد العسكري لفرنسا في دول الجوار الجغرافي الجنوبي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، تشاد، النيجر) إلى إضعاف دور وتأثير الجزائر في بعض القضايا التي تحظى بأهمية في أجندة الجزائر الخارجية سواء على مستوى الدائرة المغاربية، ويتعلق الأمر بقضية الصحراء الغربية التي تكتسي أهمية اقتصادية بالنسبة لفرنسا وإسبانيا، والجزائر لازالت في موقفها إزاء هذه القضية متشبثة إلى يومنا هذا بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أو على مستوى دائرة الساحل الإفريقي، في ما يتعلق بقضية الطوارق في مالي والنيجر² التي تكتسي أولوية وأهمية كبيرة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدائرة خصوصا في ظل رفض الجزائر للتدخل الخارجي.

إن التدخل الأجنبي خصوصا الفرنسي في الشؤون الداخلية للدولة المالية بشكل خاص، ودول الساحل الإفريقي بشكل عام، أدى إلى تهميش دور الجزائر في الترتيبات الأمنية الإقليمية خصوصا تلك التي تكون بمبادرات فرنسية، حيث استتنت هذه الأخيرة الجزائر من العضوية في بعض المبادرات الأمنية الموجهة للمنطقة، وإن كان هناك تعاون ظاهر للعيان بين الدولتين (فرنسا والجزائر) في مسألة الحد من خطر الإرهاب في المنطقة، غير أن فرنسا أقدمت على إنشاء "المنظمة الأمنية الإقليمية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" في منطقة الساحل الإفريقي، تهدف إلى خلق إطار للتعاون العسكري والأمني والاستخباراتي بين خمسة دول ساحلية، وهي: موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، مالي، واستتنت

¹ المرجع نفسه، ص. 247.

² مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 122.

الجزائر التي كانت قد تقدمت هي الأخرى عام 2010 بمبادرة لدول منطقة الساحل في إطار تعاون الجزائر مع دول المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، أطلق عليها "مبادرة دول الميدان"، ضمت كلا من مالي وموريتانيا والنيجر، كما أشرفت فرنسا أيضا على تشكيل قوة عسكرية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي تضم عناصر جيوش دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو) دون عناصر الجيش الجزائري، ولقد اعتبرت الجزائر هذه المبادرات، محاولة من فرنسا لخلق توازنات جديدة بالمنطقة، تضع الجزائر خارج مجريات الأحداث¹، في الوقت الذي ترى فيه فرنسا المبادرة الجزائرية بإنشاء القيادة العسكرية المشتركة بين دول الساحل المعروفة بـ "دول الميدان" تهديدا لنفوذها ومصالحها في المنطقة الساحلية².

يستنتج مما تقدم بأن جميع المقاربات و المبادرات الأمنية التي يتقدم بها الطرف الأمريكي أو الطرف الأوروبي -الفرنسي خاصة لمعالجة أزمات دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، والتي تهدف على حد زعم هذه القوى إلى استتباب الأمن والسلم في هذه المناطق، ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في مقدمتها خطر تنامي نشاط الجماعات الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة، هي في الواقع مقاربات أمنية عسكرية بحثه وإن كانت في الظاهر تربط بين الأمن والتنمية في ما يتعلق بالمقاربة الأوروبية، تهدف جميعها إلى جعل هذه القوى الفاعل الأول المؤثر في تفاعلات المنطقة، وفي رسم خريطتها الجيوسياسية وتحديد معالمها المستقبلية³، كما تهدف أيضا إلى عسكرة المنطقة بزيادة التواجد العسكري لهذه القوى في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وهذا ما يؤدي إلى تشتيت مواقف وجهود الدول الإفريقية، وزيادة الضغط عليها، ويؤدي أيضا إلى تقويض جهود الجزائر ودول المنطقة في بناء حوار وتعاون إقليمي مثمر⁴، كما تؤثر هذه المقاربات وبشكل مباشر على دور الجزائر في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في المجال الأمني لتوحيد وتعزيز جهود التعاون الأمني بين دول منطقة الساحل بمعزل عن تدخل قوى خارجية أمريكية وأوروبية - فرنسية خاصة، وهذا ما يفسر رفض الجزائر المستمر للتواجد الأجنبي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وسعيها الدائم للحيلولة دونه لأن التواجد الأجنبي في المنطقة، يشكل تهديدا لأمنها القومي أولا، ولدورها الإقليمي في المنطقة ثانيا، ولفاعلية جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي التي تقودها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ثالثا، خصوصا إذا كانت هذه

¹ المرجع نفسه.

² ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 254.

³ فاطمة شمنتل، مرجع سابق.

⁴ المكان نفسه.

القوى خاصة فرنسا ترى في هذا النوع من المبادرات بقيادة الجزائر تهديدا لنفوذها ومصالحها في منطقة الساحل الإفريقي¹، وما يزيد من قلق هذه القوى إزاء هذه المبادرات، إمكانية نجاح جهود التنسيق الأمني بين دول المنطقة بقيادة الجزائر في استتباب الأمن والسلم في المنطقة، وهذا ما يقلص من فرص تدخل هذه القوى في الشؤون الداخلية لدول الساحل الصحراوي لافتقادها لمبررات وجودها في المنطقة، لأنه "كلما زادت درجة عدم الاستقرار في المنطقة، زادت فرص القوى الأجنبية للتدخل في شؤون دولها والعكس صحيح".

المطلب الثالث: مستقبل دور الجزائر الإقليمي في ظل تحديات ورهانات دوائر محيطها

الإفريقي

يرتبط دور الجزائر الإقليمي في دوائر محيطها الإفريقي بمدى حركية ونشاط سياسة الجزائر الخارجية في هذه الدوائر، وترتبط هذه الأخيرة بدورها بحجم هامش الحركة المتاح لها، بحيث كلما اتسع مجال وهامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر، عرفت ديناميكية ونشاط، وهذا ما ينعكس إيجابا على قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية فاعلة تتناسب مع مكانتها وثقلها في فضاءات محيطها الإفريقي، ويتراجع ويتقلص نشاط وحركية السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر إذا ضاق مجال حركتها، مما ينعكس سلبا هو الآخر على قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية، وإن مجال أو هامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، يتأثر بمتغيرات وظروف أو محددات بيئتها الداخلية والخارجية، بحيث إما تتيح هذه الظروف والمتغيرات فرصا، وتسمح بمجال واسع لتحرك السياسة الخارجية الجزائرية، وتزيد من قدرتها على التصرف، وتوسع مجالات خياراتها، وتزيد من قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية فاعلة، وإما تشكل قيودا وضغوطا تحد وتقلص من هامش حركتها، وتعوق أداء الجزائر لدور إقليمي فاعل في دوائر حركتها.

يقتضي استشراف مدى حركية ودرجة نشاط وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، واستشراف قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية فيها، الكشف عن حجم الفرص والقيود التي تتيحها أو تفرضها محددات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الإقليمية والدولية على مجال وهامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر.

¹ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 254.

إن توصيف ظروف بيئة الجزائر الداخلية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن، تشير إلى أن هذه الأخيرة تشكل تحديات تفرض قيودا أو ضغوطا على حركة السياسة الخارجية الجزائرية مستقبلا في حالة استمرارية هذه الظروف على حالها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وهذا ما يؤثر سلبا على مستقبل نشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، فعلى مستوى تأثير ظروف الحياة السياسية الداخلية على مستقبل نشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية، تؤثر المعطيات الراهنة إمكانية استمرار تراجع نشاط السياسة الخارجية الجزائرية لعاملين اثنين: يتعلق العامل الأول باستمرارية بقاء عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية رهينة الأطر الفردية بسبب احتكار رئيس الدولة وهيمنته على عملية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، وهذا ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار والاستمرار في وتيرة نشاطها، وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل جلي على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي الذي اتسم بالديناميكية والحركة في بداية عهدة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وعرف تراجعا بعد تدهور حالته الصحية.

أما العامل الثاني، يتعلق بإمكانية تأثر نشاط السياسة الخارجية الجزائرية ودور الجزائر الإقليمي سلبا بحالة عدم الاستقرار التي تتهدد النظام السياسي الجزائري في ظل استمرارية طابعه التسلطي الذي يجعله عرضة لمزيد من التهديد جراء موجة ما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي". ونظرا للخاصية التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية التي تجعلها شديدة الحساسية والتأثر بظروف ومشكلات البيئة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، فإن مؤشرات الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي الجزائري ينبئ باستمرارية تراجع نشاط وحركة السياسة الخارجية الجزائرية في حالة استمرارية انخفاض أسعار البترول، وتفاقم حدة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لأن ممارسة الدولة لسياسة خارجية نشيطة، وأدائها لأدوار إقليمية فاعلة يتطلب تخصيص موارد تمكنها من ممارسة هذه السياسة، والاضطلاع بهذه الأدوار، وخير دليل على هذا لعب الجزائر لأدوار إقليمية هامة، وممارستها لسياسة خارجية نشيطة وفاعلة خلال عقود اتسمت بوفرة العائدات البترولية، وانكفائها وتراجع أدوارها خلال الأزمات الاقتصادية

وبناء على ما تقدم، فإن استمرارية ديناميكية وحركة سياسة الجزائر الخارجية، وضمن لعب الجزائر لأدوار إقليمية في محيطها الإفريقي بشكل عام، والدائرة الإفريقية بشكل خاص، يقتضي قيام الجزائر بتتويج صادراتها خارج قطاع المحروقات، والعمل على جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا منتجا ومتجددا، بالإضافة إلى ترشيد النفقات العمومية لضمان نمو اقتصادي حقيقي حتى لا يكون الاقتصاد

الوطني عرضة لهزات تقلبات أسعار البترول، وحتى تتجنب الجزائر الدخول في أزمات اقتصادية ومشاكل اجتماعية من شأنها أن تعيق قدرة السياسة الخارجية على التصرف، وتعيق قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية في دوائر محيطها الإفريقي.

يؤثر استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر جراء استمرارية انخفاض أسعار البترول، وتخلف الاقتصاد الجزائري سلبا على قدرة الجزائر على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر مستقبلا في المدى المتوسط في دوائر محيطها الإفريقي، لأن تدهور الوضع الاقتصادي وقلة الموارد المخصصة لإدارة الشأن الخارجي، تؤثر على قدرة الجزائر على تحمل تكاليف أدائها لأدوار إقليمية معينة، وهذا ما يشكل قيودا على حركة سياستها الخارجية، ويعوقها عن لعب أدوار إقليمية في محيطها الإفريقي خصوصا أدائها لدور اللاعب الفاعل في صناعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، ودور القائد والمنسق الإقليمي في المجال الأمني مع دول جوارها الجغرافي، وبالتحديد مع دول الساحل الإفريقي التي تفتقر إلى القدرات والإمكانات المادية والفنية في المجال الأمني، مما يحتم على الجزائر تحمل التكاليف والأعباء المادية التي تتطلبها جهود التنسيق والتعاون الأمني بينها وبين دول المنطقة.

إن استمرار ضعف حضور الجزائر اقتصاديا في دائرة حركتها الإفريقية كدائرة تشكل المجال الرئيسي لحركة سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي نظرا لضعف علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية الذي يرجع إلى زيادة اهتمام الجزائر اقتصاديا بشركائها في الشمال (أوروبا) على حساب الجنوب، واستمرار تركيز اهتمام الجزائر في سياستها الإفريقية على البعد الأمني أكثر من اهتمامها بالبعد الاقتصادي، يؤثر مستقبلا على دور الجزائر الإقليمي في هذه الدائرة، ويقلل من فرصها وحظوظها في لعب أدوار إقليمية فاعلة فيها، لأنه لا يمكن استشراف تمتع الجزائر بحضور وثقل سياسي في الدائرة الإفريقية، وأدائها لأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في ظل غياب حضور الجزائر اقتصاديا في الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص.

تعتبر الأدوات الاقتصادية من وسائل القوة الناعمة التي تستطيع الدول من خلال توظيفها تحقيق مصالحها الوطنية، وبلوغ الأهداف المسطرة في سياستها الخارجية، وإن افتقار وعجز الجزائر عن توظيف وسائل القوة الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي خاصة الوسائل والأدوات الاقتصادية في الوقت الراهن، يجعلها غير قادرة على فرض مقاربتها وتصورها لحل أزمات جوارها

الجغرافي على الفواعل الإقليمية والدولية المتنافسة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي¹، وهذا ما سيؤثر سلبا في المدى المتوسط والبعيد على دور الجزائر الإقليمي في دوائر حركة سياستها الخارجية بشكل عام، كما سيؤثر سلبا أيضا على دورها كشريك يلعب دورا في تحديد ورسم معالم ومسار تفاعلات وتطورات الأحداث في بيئتها الإقليمية في محيطها الإفريقي.

إن سياسة وإستراتيجية تعامل الجزائر مع تطورات وقضايا بيئتها الإقليمية في منطقة المغرب العربي (تونس وليبيا) في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي، أو تعاملها مع أزمة الدولة المالية في منطقة الساحل الإفريقي، يعكس مجموعة من الملاحظات التي يمكن تسجيلها على السياسة الخارجية الجزائرية التي اتسمت مواقفها في بداية اندلاع هذه الأزمات بالتذبذب وعدم وضوح إستراتيجيتها في التعامل مع هذه الأزمات، وهذا ما يشير إلى افتقار الجزائر إلى سرعة التكيف في سياستها الخارجية مع مستجدات بيئتها الإقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي من جهة²، وافتقادها أيضا إلى سرعة التكيف مع المتغيرات الدولية التي تسعى إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لهذه المناطق من جهة ثانية³، كما أن تمسك الجزائر في مواقفها وسلوكها الخارجي اتجاه هذه الأزمات بمبدأ الحل السلمي لهذه الأزمات داخل البيت العربي والإفريقي، ورفضها للتدخل العسكري الأجنبي الذي تبناه حلف الشمال الأطلسي في ليبيا وفرنسا في مالي⁴، وتأكيدا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يعكس تبني الجزائر لسياسة خارجية دفاعية بالدرجة الأولى، هدفها الأساسي هو المحافظة على أمنها القومي.

إن استمرارية الجزائر في تبني سياسة خارجية دفاعية تكنفي برد الفعل دون المبادرة، واستمرار بطئها في الاستجابة لتحديات وتطورات بيئتها الإقليمية في جوارها المغاربي والساحل الإفريقي⁵، يدفع إلى الاستشراق بعدم قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على تحقيق أهدافها في محيطها الإفريقي المتعلقة بخدمة مصالح الجزائر الوطنية في مقدمتها حماية الأمن القومي الجزائري، واستشراق عدم قدرتها أيضا على تمكين الجزائر من لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر يتناسب مع إمكاناتها المادية وغير المادية التي تجعل منها دولة محورية، وتؤهلها لأن تكون قوة إقليمية في فضاءاتها الجيوسياسية في محيطها الإفريقي.

¹ صادق حجال، هشام الغنجة، مرجع سابق، ص. 151.

² ويكن فازية، مرجع سابق، ص. 18.

³ ساعو حورية، محمد غربي، مرجع سابق، ص. 255.

⁴ ويكن فازية، مرجع سابق، ص. 18.

⁵ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 14.

تتوفر الجزائر على عوامل مؤهلات القوة الإقليمية مغاربيا وإفريقيا بالنظر إلى عناصر القوة المادية وغير مادية التي تتمتع بها من موقع جغرافي وموارد اقتصادية وقدرات عسكرية وقدرة دبلوماسية، ويدرك صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أهمية هذه الموارد والإمكانات التي تمنح الجزائر مكانة إقليمية متميزة في فضاءها المغاربي والإفريقي، وهذا ما دفع به إلى تصور أدوار إقليمية فاعلة للجزائر في هاذين الفضاءين، وهذا ما يدل عليه سلوك الجزائر الخارجي في دوائر حركتها سواء تعلق الأمر بموقف الجزائر من ملف الصحراء الغربية الذي يمكن تفسيره في سياق تنافس الجزائر مع المغرب على تبوء مكانة القائد الإقليمي للمنطقة المغاربية وعمقها الجنوبي في الساحل الإفريقي، أو من خلال تتبع مساعي الجزائر وجهودها المبذولة لإدارة وحل أزمت دول جوارها المغاربي (تونس وليبيا)، أو جهودها لحل الأزمة المالية في الساحل الإفريقي، وتذكيرها الدائم بأحقية تدخلها الدبلوماسي لحل هذه الأزمت، ورفضها المستمر للتدخل العسكري في جوارها الجغرافي، غير أن تجسيد هذا الإدراك على أرض الواقع من خلال قدرة الجزائر على تعبئة إمكاناتها، وتحويلها إلى منظومة تأثيرية فاعلة في جوارها الإقليمي تمكنها من لعب أدوار إقليمية في هذا الجوار خصوصا في الدائرة الإفريقية، وقدرتها أيضا على إقناع القوى الكبرى النافذة في هذا الجوار بدورها الريادي خصوصا في إدارة ملفات استقرار المنطقة¹، يبقى يشوبه النقص، ولا يعكس تصورهما لهذه الأدوار.

وبناء على ما تقدم فإن نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، وأدوارها الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي بشكل خاص في الوقت الراهن، يشير إلى وجود هوة وفجوة (عدم التطابق) بين تصور صانع القرار للجزائر الإقليمية في هذه الدوائر، وأداء الجزائر لهذا الدور فعلا خصوصا في الدائرة الإفريقية التي تعد المجال الرئيسي لحركة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، فعلى مستوى العلاقات الاقتصادية التي تربط الجزائر بدول الساحل الإفريقي خاصة، والدول الإفريقية عامة، هناك قصور كبير في هذه العلاقات، وحضور اقتصادي ضعيف للجزائر في الدائرة الإفريقية عموما، فكيف يمكن الحديث عن دور قيادي للجزائر في هذه الدائرة، والجزائر غائبة اقتصاديا فيها.

وتتجلى الهوة أو الفجوة الموجودة بين تصور الدور وأدائه في حجم وفاعلية قدرة الجزائر التأثيرية في هذه الفضاءات خصوصا تأثيرها ودورها في تحديد وتوجيه مسار تفاعلات وتطورات أحداث بينتها الإقليمية في المغرب العربي أو الساحل الإفريقي الذي لا يرتقي إلى مستوى الإمكانيات والمكانة التي

¹ محمد سي بشير، مرجع سابق.

تتمتع بها داخل هذه الفضاءات، وهذا ما يفسح المجال أمام قوى دولية وأخرى إقليمية للتدخل في توجيه تفاعلات هذه الفضاءات كما حدث في الأزمة الليبية والأزمة المالية، ولهذا لا يمكن استشراف في المدى المتوسط أداء الجزائر لدور إقليمي فاعل ومؤثر في دوائر محيطها الإفريقي، وبالتحديد في دائرة الساحل الإفريقي في ظل التطورات والتحديات الأمنية الراهنة التي يعرفها الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي دون أن تكون هناك مؤشرات ومعطيات واقعية تشير إلى وجود إرادة حقيقية لاستثمار القدرات والإمكانات الكبيرة المادية وغير المادية التي تتمتع بها الجزائر للعب أدوار إقليمية فاعلة، تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي، وتخدم مصلحة الجزائر الوطنية، وتزيد من فرصها لمواجهة مشاريع الفواعل الإقليمية الساعية إلى منافستها في دوائر حركتها في محيطها الإفريقي (المملكة المغربية)، ويزيد من قدرتها أيضا على إثبات وجودها خصوصا في ظل مشاريع القوى الكبرى التي لها مصالح في الفضاءات الحيوية الجيوسياسية لحركة السياسة الخارجية الجزائرية في مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية¹ لأن هذه الفضاءات الجيوسياسية سواء تعلق الأمر بدائرة المغرب العربي أو دائرة الساحل الإفريقي تعرف استقطابا دوليا حادا، وتنافساً اقتصاديا شرسا بين قوى عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) وقوى دولية أخرى تقليدية وصاعدة كفرنسا والصين نظرا لأهمية هذه الأقاليم الجيواستراتيجية والاقتصادية والسياسية لهذه القوى كمناطق تؤمن حاجيات اقتصادياتها، وتحدد مواقعها في رسم السياسة الدولية.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الفضاءات سالفة الذكر كدوائر حيوية لحركة السياسة الخارجية الجزائرية لما تحظى به من أهمية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، ولدور ومكانة الجزائر الإقليمية في محيطها الإفريقي، فإن استشراف مستقبل حركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية، واستشراف مستقبل دور الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي، وبالتحديد في دائرتها الإفريقية باعتبارها مجالا رئيسيا لحركة سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي، يرتبط بدرجة وحدة هذا التنافس، وبسياسات واستراتيجيات هذه القوى في هذه الفضاءات، وبموقع الجزائر ضمن هذه الإستراتيجيات، وبمدى قدرة الجزائر على استثمار إمكاناتها، واستغلال المكانة التي تتمتع بها داخل محيطها الإفريقي، والأهمية التي تحظى بها في إستراتيجيات هذه القوى، ويرتبط أيضا بمدى قدرة الجزائر على تعزيز حضورها في دائرة تحركها الإفريقية اقتصاديا وسياسيا، وهذا ما ينعكس على قدرة سياستها الخارجية على التصرف والحركة في محيطها

¹ المرجع نفسه.

الإفريقي بشكل عام، ويؤثر أيضا في قدرة الجزائر على لعب أدوار إقليمية فاعلة ورئيسية في دوائر محيطها الإفريقي.

وبناء على ما تقدم، فإن الدائرة الإفريقية ستظل مجالا رئيسيا لحركة السياسة الخارجية الجزائرية، وفضاءا مناسباً لها للعب أدور إقليمية تمكنها من أن تكون فاعلا رئيسيا في تحديد مسار تفاعلات وأحداث وقضايا جوارها الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي معا، لأن دور الجزائر الإقليمي في فضاءها الإفريقي جنوبا، يؤثر لا محالة على دورها الإقليمي في دائرة المغرب العربي نظرا للترابط والتداخل الكبير القائم بين الدائرتين في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكن هذا يرتبط بشكل كبير بمدى قدرة الجزائر على فرض حضورها الاقتصادي إفريقيا، الذي يقتضي بدوره إعادة النظر في أهداف وأبعاد وأدوات سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي، ويتوقف أيضا على مدى قدرة الجزائر على استغلال إمكاناتها ومؤهلاتها المادية وغير المادية لبلوغ مكانة القوة الإقليمية ذات التأثير في محيطها الإقليمي، والذي يقتضي بدوره توفر مجموعة من الشروط تتعلق ب¹:

- تبني الجزائر لمشروع تبوء مكانة القوة الإقليمية، وذلك من خلال تفعيل قدرتها على تحويل عوامل قوتها المادية وغير المادية إلى وسائل وأدوات تأثير في محيطها الإقليمي.

- امتلاك الجزائر القدرة الإقناعية في محيطها الإقليمي على تحويل تلك المؤهلات والإمكانات إلى وسائل دعم مشروعها الطموح لتبوء مكانة القوة الإقليمية.

- قدرة الجزائر على إقناع القوى النافذة في النظام العالمي، والتي لها مصالح في الفضاءات الجيوسياسية لحركة السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بقدرة أدواتها على أداء مهام تحقيق الأمن في المركب الأمني الإقليمي في الفضاء المغاربي أو في الساحل الإفريقي، سواء بالتعاون والتحالف مع دول الجوار الإقليمي مع تبوؤها لموقع القائد في هذا التحالف، أو بإقناع دول جوارها الإقليمي بقيادتها الإقليمية بموافقة ومباركة القوى الدولية النافذة في النظام الإقليمي المغاربي والساحل الإفريقي (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة).

- امتلاك الجزائر لرغبة وإرادة قوية وكبيرة للعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في محيطها الإفريقي بشكل عام، وامتلاكها لطموح لعب دور ريادي (قيادي) في دائرة المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل

¹ حسين شحادة، مرجع سابق.

خاص، لأنه حتى تستطيع الدولة لعب هذا الدور، يجب أن تمتلك هذه الدولة إرادة القيادة، فقد تتوفر هذه الأخيرة على إمكانات وقدرات تؤهلها للقيادة، ولكنها تفتقر لعنصر جوهري وهو إرادة القيادة، وهذا ما يفقدها فرصة حقيقية للاضطلاع بدور القائد داخل النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه¹، ويرتبط امتلاك الدولة لرغبة في القيادة، ولعب دور إقليمي فاعل حسب " هولستي " بإدراك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار فيها لما تتوفر عليه دولتهم من عناصر القوة، وإدراكهم أيضا لطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة².

¹ عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص. 15.

² طيبي محمد، مسعودي يونس، "اقترب الدور في السياسة الخارجية،" مداخلة أُلقيت في الملتقى الدولي الأول حول: " دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة، ص. 13.

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة تحليلا علميا لسياسة الجزائر الخارجية "الإقليمية" في محيطها الإفريقي، اتجاه دوائر مهمة لحركتها، تمثلها: دائرة المغرب العربي والدائرة الإفريقية ودائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية تندرج ضمن الدائرة الإفريقية، منطلقة من إشكالية رئيسية تهدف إلى البحث في المتغيرات التفسيرية المستقلة التي يمكن الاستناد إليها لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي من خلال التعرض إلى دراسة محدداتها وطبيعة أهدافها وتوجهات، والتعرف على أنماط أدوارها الإقليمية في هذه الدوائر، لتصل في الأخير إلى تحديد الدائرة من بين هذه الدوائر التي تشكل مجالا مناسباً لحركة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، بحيث توفر هذه الدائرة فرصاً لاضطلاع الجزائر بأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة .

توصلت هذه الدراسة بعد البحث عبر استخدام مجموعة من المناهج والاقترابات إلى إثبات الفرضية الأساسية التي انطلقت منها لتفسير وتحليل سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، حيث استنتجت بأن السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات البنوية المرتبطة ببيئة الجزائر الداخلية والخارجية، بحيث تلعب هذه المتغيرات دوراً هاماً في تحديد أهداف وتوجهات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، وتحدد أيضاً أدوار الجزائر الإقليمية فيها، كما تؤثر هذه المتغيرات التي تعد بمثابة محددات أيضاً في هامش حركة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الفرص أو القيود التي تتيحها أو تفرضها على حركتها، مع الإشارة إلى أن حجم ووزن تأثير هذه المحددات يختلف من محدد لآخر، يتصدرها المحدد الجغرافي بالنظر إلى دوره الهام في تحديد وتوجيه سلوك الجزائر الخارجي مقارنة بتأثير باقي المحددات الأخرى.

والى جانب المحدد الجغرافي، ترى الدراسة بأن امتلاك الجزائر لمقدرات قومية هامة تشكل عناصر قوتها المادية نظراً لحجم وطبيعة مواردها الاقتصادية الطبيعية (الطاقوية) التي تتمتع بها، تجعلها تتفوق من حيث حجم الموارد والإمكانات على جيرانها من دول المغرب العربي و دول الساحل الإفريقي، وعلى كثير من دول القارة الإفريقية بشكل عام، كما يوفر تمتع الجزائر بهذه الإمكانيات المادية فرصاً لحركة سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي، بحيث تزيد هذه الإمكانيات من قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التصرف "Capacity to act" والحركة في هذه الفضاءات، وتمكنها من تحقيق أهدافها، فضلاً عن جعل الجزائر طرفاً فاعلاً وأكثر تأثيراً في محيطها الإفريقي.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن امتلاك الجزائر لعناصر القوة المادية يؤثر في قدرتها على لعب دور إقليمي فاعل ورئيسي في دوائر محيطها الإفريقي، ويمكنها من الاضطلاع بدور نشيط في سياستها الخارجية داخل هذه الدوائر، لأن تمتع الجزائر بمقومات القوة المادية، يشكل دافعا وحافزا مهما لها للسعي نحو لعب دور إقليمي فاعل ورئيسي في محيطها الإقليمي يتناسب مع حجم إمكانياتها المتاحة، ولقد أدرك صانع القرار الجزائري في وقت مبكر منذ الاستقلال أهمية تمتع الجزائر بهذه المقدرات والإمكانات التي تمنح الجزائر مكانة متميزة في محيطها الإقليمي الإفريقي، وهذا ما دفعه إلى تصور دور إقليمي ريادي للجزائر، تجسد فعليا من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر بعد الاستقلال في دوائر محيطها الإفريقي، والأدوار التي تسعى إلى لعبها في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها هذه الدوائر في السنوات الأخيرة.

تلعب المحددات المجتمعية " القيمة " حسب النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة دورا مهما هي الأخرى في تحديد توجهات سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، وتحديد طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية فيها، ويبرز أثر هذه المحددات في التوجه العام لسياسة الجزائر الخارجية من خلال دورها في التأسيس لعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية المبنية على مجموعة من المبادئ التي حكمت وأطرت سلوك الجزائر الخارجي اتجاه هذه الدوائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. كما استنتجت الدراسة أيضا من خلال بحثها في مدى تأثير المحدد السكاني في توجيه سلوك الجزائر الخارجي اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بأن وجود أقلية تارقية (الطوارق) في الجنوب الجزائري كأحد مكونات التركيبة المجتمعية السكانية للمجتمع الجزائري، يؤثر في سلوك الجزائر الخارجي اتجاه الدائرة الإفريقية، وبالتحديد دائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية ضمن دائرة حركة السياسة الخارجية الجزائرية الإفريقية، في حين يغيب تأثير هذا المحدد في توجيه سلوك الجزائر الخارجي اتجاه الدائرة المغاربية نظرا للانسجام والوحدة العرقية التي تميز مجتمعات دول المغرب العربي.

توصل هذا البحث بعد دراسة فواعل ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية إلى نتيجة مهمة مفادها أن عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري تبقى رهينة الأطر الفردية بدلا من الأطر المؤسسية لاقتصارها على رئيس الجمهورية، هذا ما يجعل عملية صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، تتأثر بالعوامل الشخصية (المتغيرات القيادية) المرتبطة بشخص رئيس الجمهورية (القائد السياسي) سواء تعلق الأمر بالمتغيرات القيادية الموضوعية أو المتغيرات

القيادية النفسية، ويرجع سبب هذا إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري التسلطية من الناحية السياسية وطبيعته الرئاسية من ناحية العلاقة بين السلطات، بالإضافة إلى ضعف وتدني درجة مأسسته، وافتقاره لوجود مؤسسات سياسية قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية في مقدمتها مؤسسة البرلمان (السلطة التشريعية) الذي تغيب مشاركته في عملية صنع هذه السياسة، فضلا عن ضعف تأثير الفواعل غير الرسمية من أحزاب سياسية ورأي عام، وهذا ما يزيد من تمتع رئيس الجمهورية "صانع القرار الخارجي" بهامش كبير من الحرية في مجال تدبير وتسيير الشأن الخارجي.

وخلصت الدراسة بعد تتبعها لحركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى أن نشاط وحركية السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الدوائر، يتأثر بظروف بيئة الجزائر الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث كلما تأزمت أوضاع البيئة الداخلية سياسيا (عدم الاستقرار) واقتصاديا واجتماعيا (الأزمات الاقتصادية، تدهور الظروف الاجتماعية الداخلية)، انكمش وتقلص نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية في محيطها الإفريقي، وبناء على هذا، فإن ظروف البيئة الداخلية تشكل قيودا على حركة سياسة الجزائر الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي. كما استنتجت الدراسة أيضا بأن خصائص وظروف بيئتي الجزائر الإقليمية والدولية، تؤثر هي الأخرى وبشكل كبير في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديد طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدوائر، كما تشكل هذه الظروف والخصائص أيضا إما فرصا سانحة، أو قيودا ضاغطة على هامش حركتها في محيطها الإفريقي.

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بمصلحة الجزائر الوطنية، وهي تتنوع بين أهداف محورية أو مركزية وأهداف وسيطة، وإن هذه الأهداف يساهم في رسمها مجموعة من العوامل والمحددات التي ترتبط ببيئة الجزائر الداخلية وبيئتها الخارجية أهمها: العامل الجغرافي، شخصيتها القومية أو ما يطلق عليه بالمحددات المجتمعية (النسق العقدي الوطني)، عامل إمكاناتها وعوامل قوتها المادية من موارد اقتصادية، طبيعة التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي بعد الاستقلال، وتأثير عناصر البيئة النفسية لصانع القرار "رئيس الدولة" من عقائد وإدراكات وتصورات، بالإضافة إلى تأثير ظروف البيئة الداخلية والإقليمية والدولية السائدة .

ومن أهم النتائج أيضا التي توصلت إليها هذه الدراسة بعد البحث في طبيعة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية الموجهة لدوائر محيطها الإفريقي هي: أن هناك استمرارية وثبات في هذه الأهداف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع وجود نوع من التغيير التكيفي على مستوى الاهتمام الموجه إلى قضايا معينة.

وفي سياق البحث في أهداف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، تطرقت الدراسة للبحث في طبيعة أدوات ووسائل تحقيق هذه الأهداف، ولقد استنتجت الدراسة بعد تحديد طبيعتها بأن اختيار هذه الأدوات والوسائل جاء متأثرا هو الآخر بطبيعة الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في محيطها الإفريقي، كما جاء انتقاء هذه الوسائل أيضا متأثرا بطبيعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية المستمدة من نسق عقيدي وطني يقوم على مبدأ ضرورة احترام سيادة الدول ويدعو إلى علاقات حسن الجوار، ويشجع علاقات التعاون والتكامل بين الدول، ويحرص على ضرورة الحل السلمي للنزاعات، ويدعو إلى إقامة علاقات دولية قائمة على التعاون والحوار المتبادل.

ومن بين العوامل أيضا التي تؤثر في اختيار أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي حسب ما توصلت إليه الدراسة: طبيعة العلاقات السياسية والروابط التاريخية والثقافية التي تربط الجزائر بدول جوارها المغاربي ودول فضاءها الإفريقي جنوبا، حيث أكدت الجزائر منذ ثورة التحرير الوطني على طبيعة العلاقات التعاونية التي يجب أن تربطها بهذه الفضاءات، كما يساهم في اختيار هذه الوسائل أيضا طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها وتلعبها الجزائر في دوائر محيطها الإفريقي، وطبيعة ظروف هذه الدوائر السياسية والاقتصادية والأمنية. ويلعب عامل قدرات الدولة الجزائرية والإمكانات المتوفرة لديها، وعامل الحنكة والخبرة الدبلوماسية التي تتمتع بها قيادتها السياسية دورا في تحديد طبيعة أدوات ووسائل السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي. ولقد خلصت الدراسة بعد البحث في طبيعة هذه الأدوات والوسائل إلى أنها تتسم بالاستمرارية والثبات منذ الاستقلال خاصة ما يتعلق بالأداة الدبلوماسية، مع وجود نوع من التغيير التكيفي على مستوى هذه الأداة تكيفا مع مستجدات وتحولات دوائر حركة السياسة الخارجية الجزائرية أمنيا، واستجابة منها لمتطلبات بيئتها الداخلية.

اهتمت الدراسة بعد التعرف على طبيعة أدوات ووسائل السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي بالبحث في طبيعة توجهاتها، ولقد توصلت إلى أن هذه التوجهات حددها ورسم معالمها بعد الاستقلال النسق العقيدي الوطني الذي أسس لعقيدة ثابتة تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وتستمر إلى يومنا هذا قائمة على التمسك بالعقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار، ورفض كل أشكال التبعية، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفضها للتدخل الأجنبي، ودعمها لحركات التحرر، واحترامها لمبدأ حسن الجوار "الإيجابي"، وإن هذه المبادئ جميعها تهدف إلى خدمة المصلحة الوطنية العليا للدولة الجزائرية المتمثلة في: حماية الاستقلال الوطني، صيانة السيادة الوطنية، ضمان الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي، حماية الأمن القومي الجزائري، وتظل هذه المبادئ إلى يومنا هذا كمحددات أساسية ورئيسية تحكم وتوجه سياسة الجزائر الخارجية، وهذا ما يفسر الاستمرارية والثبات في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي.

وبعد البحث في محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، والتعرف على أهدافها وأدوات تنفيذها، والبحث أيضا في وظائفها وشكل توزيعها، والكشف عن مقاربات تعاملها مع التهديدات القائمة التي تهدد الأمن القومي الجزائري في هذه الدوائر، توصلت الدراسة إلى تحديد الطابع العام والتوجهات الأساسية التي تتسم بها السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه الدوائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي يمكن حصرها في التوجهات التالية: التوجه الإقليمي، التوجه التعاوني، وتوجه عدم التدخل، وتوجه عدم الانحياز "الإيجابي".

خلصت الدراسة بعد تحديد طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي إلى أن هذه التوجهات تتأثر بعامل موقع الجزائر الجغرافي ببعده الأمني، وبطبيعة التوجهات المجتمعية، وتتأثر أيضا بمتطلبات الحاجات الاقتصادية، وبإدراك صانع القرار لحجم التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري. كما استنتجت الدراسة أيضا بأن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي قد حققت خلال عقود طويلة بعد الاستقلال أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في حماية مصالحها الحيوية في هذه الدوائر إلى حد بعيد، غير أن متغيرات البيئة الإقليمية أمنيا في دائرة المغرب العربي والساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة، وضعت هذه التوجهات خاصة توجه "عدم التدخل" أمام مجموعة من التحديات والرهانات التي أضحت تشكل في مدى قدرة الجزائر في ظل استمرار تمسكها بهذا التوجه على تحقيق مصالحها الوطنية.

استنتجت الدراسة بعد البحث في طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي بأن لعب الجزائر لأدوار إقليمية كان أكثر ديناميكية وحضور في دائرة تحركها الإفريقية عنه في الدائرة المغربية، وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أولتها وتوليها الجزائر للدائرة الإفريقية "إفريقيا جنوب الصحراء" كمجال رئيسي لحركة ونشاط سياستها الخارجية، وفضاء ملائم لها للعب أدوار إقليمية قيادية بارزة في محيطها الإفريقي بشكل عام، وهذا ما يظهر جليا من خلال طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر في هذه الدائرة خلال العقود الأولى التي تلت الاستقلال، وترجع أهمية هذه الدائرة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية إلى حجم الفرص ومجال الحركة الواسع الذي أتاحته وتتيحه لها مقارنة بضيق مجال حركتها في دائرة حركتها المغربية.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن التغيير التكيفي الذي عرفته اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي أثر في طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية في هذه الدوائر التي جاءت متكيفة مع متغيرات بيئة الجزائر الداخلية ومتغيرات ومستجدات البيئة الأمنية في دائرتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، ومستجيبة لانشغالات وقضايا دائرة تحركها الإفريقية "جنوب الصحراء" بشكل عام على رأسها موضوع الأمن والتنمية.

يعترض سعي الجزائر إلى لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في دوائر محيطها الإفريقي حسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة مجموعة من العوائق والتحديات التي تفرض قيودا وضغوطا على هامش حركة سياستها الخارجية، وعلى قدرتها على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر، وتتعلق هذه القيود بظروف بيئة الجزائر الداخلية، وظروف بيئتها الإقليمية أمنيا خصوصا في دائرة المغرب العربي و دائرة الساحل الإفريقي، وترتبط هذه القيود والضغوط أيضا بدور الفواعل الإقليمية والدولية في هذه الدوائر، لأن الدور الإقليمي للجزائر في الوقت الراهن خصوصا في دائرتي تحركها في المغرب العربي والساحل الإفريقي، يتأثر إلى حد كبير بإستراتيجيات وأهداف القوى الدولية "الأمريكية والأوروبية(الفرنسية)" في هذه الدوائر التي تكتسي أهمية جيواقتصادية وجيوسياسية وجيوأمنية كبيرة بالنسبة لهذه القوى، فضلا عن دور وأهداف وإستراتيجيات قوى وفواعل إقليمية تحظى عندها هذه الدوائر بأهمية كبيرة.

وبناء على كل ما تقدم، واستنتاجا مما سبق، توصلت الدراسة إلى صياغة التوصيات التالية:

. إن تمتع الجزائر بمقومات وإمكانات مادية وغير مادية، وامتلاكها لعوامل وأدوات التأثير في دوائر محيطها الإفريقي تؤهلها لأن تكون قوة إقليمية ودولة ذات دور محوري وفاعلا مهما ومؤثرا في محيطها الإفريقي يقتضي من صانع القرار الجزائري أن يتبنى في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه هذه الدوائر إستراتيجية واضحة ومحددة تساعد الجزائر على استغلال الفرص والتخفيف من حجم القيود التي تتيحها وتفرضها محددات وظروف بيئتها الداخلية والخارجية على حركة السياسة الخارجية الجزائرية، وتمكن الجزائر أيضا من لعب أدوار إقليمية فاعلة تتناسب مع إمكاناتها وتقلها داخل هذه الدوائر خاصة في الدائرة الإفريقية "جنوب الصحراء" .

. يجب على صانع القرار الجزائري أن يراجع و يعيد النظر في طبيعة أهداف وأدوات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي على الشكل الذي يمكن الجزائر من استغلال وتوظيف مواردها وإمكاناتها لاستغلالها في لعب الأدوار الإقليمية التي تصبو إليها الجزائر .

. إن تأكيد حضور الجزائر كلاعب إقليمي فاعل ومؤثر وتبوئها لمركز القوة الإقليمية في دوائر محيطها الإفريقي يستلزم توفر الإرادة الحقيقية والجدية لتحويل واستغلال عوامل القوة والإمكانات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر في محيطها الإفريقي.

. يجب على الجزائر أن تتبنى في ظل الأزمات التي تعرفها دول جوارها الجغرافي في دائرة المغرب العربي ودائرة الساحل الإفريقي سياسة خارجية تتسم بسرعة التحرك وفاعلية الأداء واعتماد مقاربات استباقية حتى تتمكن الجزائر من احتواء التهديدات ومعالجة أزمات المنطقة ولعب دور إقليمي يتناسب مع إمكاناتها وطموحاتها.

. يجب على الجزائر أن تؤكد حضورها الاقتصادي في دوائر محيطها الإفريقي خاصة في دائرة تحركها الإفريقية من خلال تفعيل أداة دبلوماسيتها الاقتصادية وبناء علاقات اقتصادية مع دول هذه الدائرة لأن النفوذ والمكانة سياسيا يدعمها نفوذ وثقل الدولة اقتصاديا.

. يجب على صانع القرار الجزائري أن يراجع ويعيد النظر في استراتيجية السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدائرة المغربية خصوصا ما يتعلق بحضور الجزائر الاقتصادي في هذه الدائرة.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 10 سبتمبر 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، دستور 1996، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل ب:- القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة بتاريخ 27 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل 07 مارس 2016.
4. مرسوم رئاسي رقم 90-359، مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411، الموافق ل 10 نوفمبر 1990، يحدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية.
5. مرسوم الرئاسي رقم 02-403، المؤرخ في 21 رمضان عام 1423، الموافق ل 26 نوفمبر سنة 2002، المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 79، السنة التاسعة والثلاثون، المؤرخة في 01 ديسمبر 2002.
6. مرسوم رئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو سنة 2008، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 29 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 04 يونيو سنة 2008.
7. مرسوم رئاسي رقم 09-221، مؤرخ في أول رجب عام 1430، الموافق ل 24 يونيو سنة 2009، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين والقنصلين، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 38، المؤرخة في 05 رجب عام 1430، الموافق ل 28 يونيو سنة 2009.
8. مرسوم رئاسي رقم 17-02، المؤرخ في 03 ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل 02 يناير سنة 2017، والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 08-162، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 02 يونيو

قائمة المراجع

سنة 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 01، المؤرخة في 04 يناير 2017.

ثانياً: الكتب

أ. باللغة العربية:

9. أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2001).
10. إدريس، بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، ج.2، 2005).
11. أزيكو، علي صدقي، تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة (الرباط: مركز طارق بن زياد، ط.1، أكتوبر 2002).
12. الأقداحي، هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012).
13. اكصيل، إصطيفان، تاريخ شمال إفريقيا القديم، تر. محمد التازي سعود (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية: سلسلة تاريخ المغرب، 2007).
14. آل طويرش، موسى محمد، القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها (د.ب.ن: صفحات للدراسات والنشر، ط.1، 2011).
15. البار، أمين، بسكري، منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.01، 2014).
16. بالحبيب، عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997 (عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
17. بخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية: 1989-2007 (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2011).

18. برهم، هادي محمد، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة: 1991-2010 (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014).
19. بسيوني، إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1993).
20. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).
21. بوالشعير، سعيد، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976، ج. 1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، 2013).
22. _____، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية - ج. 02 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 02، 2013).
23. _____، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية - ج. 03 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، 2013).
24. بوبوش، محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء (د.ب.ن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015).
25. _____، التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة (الأردن: دار الخليج للصحافة والنشر، 2017).
26. بوحنية، قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، في: بوحنية، قوي وآخرون، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط. 1، 2015).
27. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط. 1، 1997).
28. بودهان، موسى، الدساتير المغربية (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، مارس 2009).
29. بوعشة، محمد، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: الرياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 1996).

30. _____، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإثيرية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط.1، 2004).
31. بوقفة، عبد الله، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: أساليب ممارسة السلطة السياسية في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة)، العلاقة الوظيفية بين البرلمان والهيئة التنفيذية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009).
32. الجاسور، ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي (عمان: دار مجدلاوي، ط.1، 2001).
33. جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، تز. محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989).
34. حسين، خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. 1، 2013).
35. حمادة، بسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1993).
36. الخزرجي، تامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان: دار مجدلاوي، 2004).
37. خلف، محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
38. دالع، وهيبة، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2006 (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014).
39. دبش، إسماعيل، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).
40. دبوز، محمد علي، تاريخ المغرب الكبير، ج.1، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010.
41. دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014).
42. دورتي، جيمس، بالاستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تز. وليد عبد الحي (بيوت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

قائمة المراجع

43. روكز، يوسف، إفريقيا السوداء: سياسة وحضارة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1986).
44. رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004).
45. الزبيري، العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999).
46. سالم، أمينة أحمد محمد، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي: السياسة الدولية والإستراتيجية (د.ب.ن: المكتب العربي للمعارف، 2015).
47. ستورا، بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال: 1962-1988، تر. صباح ممدوح كعدان (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).
48. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل، ط.2، 2001).
49. السماك، محمد أزهر سعيد، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013).
50. سمرأوي، محمد، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر، تر. عومرية سلطاني، تحرير: عبد الرحمان أبو ذكري (القاهرة: تنوير للنشر والإعلام، ط.1، 2015).
51. س. نوبل، بول، "النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص"، في: بهجت قرني، علي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1994).
52. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2004).
53. صاغور، هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر 1988-2008 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2009).
54. الصلابي علي محمد، التداول على السلطة التنفيذية (بيروت: دار المعرفة، 2014).
55. العزاوي، عبد الرحمان حسين، تاريخ المغرب العربي في العصر الإسلامي (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط.1، 2011).

56. غوردو، عبد العزيز ،الفتح الإسلامي لبلاد المغرب:جدلية التمدين والسلطة(الكويت:دار ناشري للنشر الالكتروني،ط.2،2011).
57. فرحاتي، عمر،أوشريف،يسرى ،تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر(الجزائر:الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،ط.1،2016).
58. الفطافطة،محمود نعمان،السياسة الخارجية الهندية اتجاه القضية الفلسطينية (1947،2005)(ب.ب.ن:دار الجندي للنشر والتوزيع،2012)
59. فول،مراد،"الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن،"في:بلهول نسيم(محررا)،حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء(عمان:دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط.1،2016).
60. قرني،بهجت،هلال،علي الدين،النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية:سيادة القيود والمعوقات،في: قرني،بهجت،هلال،علي الدين ،السياسات الخارجية للدول العربية،تر.جابر سعيد عوض(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،ط.1،1994).
61. قرني،بهجت ،"السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات ،"في: قرني،بهجت ، هلال،علي الدين ،السياسات الخارجية للدول العربية،تر.جابر سعيد عوض(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،ط.1،1994).
62. كانتي،مادي إبراهيم ،التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991(د.ب.ن:المكتب العربي للمعارف،2016).
63. لباد،ناصر ،دساتير الجزائر(سطيف:دار المجدد للنشر والتوزيع،ط.2،2010).
64. لخضاري،منصور،السياسة الأمنية الجزائرية:المحددات-الميادين-التحديات(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط.2015،1).
65. لونيبي،رايح ،رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ(الجزائر:دار المعرفة،د.س.ن) .
66. مانع،جمال عبد الناصر،اتحاد المغرب العربي:دراسة قانونية وسياسية(عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2004).
67. محمود،حسن أحمد ،قيام دولة المرابطين:صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى(القاهرة:دار الفكر العربي،د.س.ن).

68. المدني، رافع علي، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا (2000-2010) (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016).
69. المدني، توفيق، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية (دمشق: مطبعة إتحاد الكتاب العرب، 2006).
70. مرابط، فدوى، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي-دراسة قانونية مقارنة- (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010).
71. مصباح، زايد عبيد الله، الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل، 1999).
72. ____، السياسة الخارجية (طرابلس: دار تالة، ط.2، 1999).
73. مصباح، عامر، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2010).
74. ____، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
75. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والتطبيق) (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ط.1، 2011).
76. ____، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
77. موسى، عابدة العزب، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالات مالي ونيجيريا (د.ب.ن: دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2015).
78. النعيمي، أحمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2013).
79. ____، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009).
80. هلال، علي الدين، قرني، بهجت، "مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل،" في: قرني، بهجت، هلال، علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية، تر. جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، 1994).
81. يونس، مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015).

82. Bouselham, Abdelkader, **Regards sur la diplomatie algérienne**(Alger :Casbah Edition,2005).
83. Harnisch,Sebastian, « Role Theory :Operationalization of Key Concepts »,in :Sebastian Harnisch,Cornelia Frank,and Hanns W.Maull,**Role Theory in international Relations :approaches and analyses**(New York :Routledge,2011.)
84. Laribi,Lyes ,**Du Malg au D.R.S :Histoire des services secrets algériens**, Institution Hoggar,2001
85. Mouatadid,Moulay Hicham ,**Le guide diplomatique du Maghreb**(Montréal :Association Culturelle Passerelle)
86. Robert Rézette, **The Western Sahara and The Frontiers of Morocco** (Paris: Nouvelle editions Latines ,1975).
87. UNESCO (Comité international des sciences historiques), **Des frontières en Afrique du XII au XX Siècle** (Paris : Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2005).

ثالثا:الدوريات

1.المجلات:

أ.باللغة العربية:

88. إبراهيم، شادية فتحي، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة ، م.07، ع.04، أكتوبر2006،

ص ص.42-62

89. أحمد محمد، هيفاء، سيع، سداد مولود ، " المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية،" دراسات دولية، جامعة بغداد، ع.44، 2010 ، ص ص 37-56.
90. باسما عيل، عبد الكريم ،"التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي،" دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ع.الثاني عشرة، جانفي 2015، ص ص.215-224
91. بخوش، مصطفى،"مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة،" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.03، أكتوبر 2002، ص ص.161-175
92. البديري، محمد حميد،"جيوبوليتيك موقع الاردن وأثره في سياسته الخارجية،" مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، ع.08 ، 2007، ص ص.121-179 .
93. بردان، فلاح مبارك ، "الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية،" مجلة القانون والمجتمع، جامعة محمد بن أحمد 2 وهران، ع.12، 08/08، 2016، ص ص.79-100
94. البرصان، أحمد سليم،"مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانات التأثير والتأثر،" المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.09-30
95. بن سميحة عزيزة،"الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الاقتصادي والتنمية المستقلة،" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع.09، 2011، ص ص.151-163.
96. بن عائشة، محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير،" المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.101-114
97. بوسعد، الطيب ،" الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني(وادي ريغ نموذجاً)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع.15(2011)، ص ص.429-449 .
98. بوسعدية رؤوف، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية،"مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع.09، 2016، ص ص.154-170.
99. بوضياف، محمد ، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيارات المصلحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة،" المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.09-26.

100. بومييه، برونو ،"استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها،"مختارات من **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، اللجنة الدولية: جامعة كمبريدج، م.93، ع.884، أيلول/سبتمبر 2011، ص ص.01-21
101. البياتي، إيثار أنور محمد،"الدوائر الثلاث المباشرة للمجال الحيوي الإيراني،" **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، جامعة كربلاء، م.13، ع.3، 2015، ص ص.226-238.
202. تلمساني، رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،" **أوراق كارنيغي**، ع.7، يناير 2008.
103. حاحة، عبد العالي، تمام، آمال يعيش، "المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016،" **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة الشهيد حمّ لخضر الوادي، ع.14، أكتوبر 2016، ص ص.75-84.
104. حجال، صادق، الغنجة، هشام، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف" **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، ع.03، جويلية 2017، ص ص.132-154
105. حساني، خالد،"نفاذ المعاهدات الدولية في النظم القانونية الوطنية،" **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، كلية الحقوق بجاية، ع.03، جانفي 2015، ص ص.72-78.
106. الحضرمي، عمر، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، م.19، ع.04، 2013، ص ص.37-87.
107. خبيزي، وهيبية، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، **الدراسات القانونية المقارنة**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالثلف، م.02، ع.01، ص ص.276 - 299
108. خميس، خلود محمد، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، "دراسات دولية، جامعة بغداد، ع.44، 2010، ص ص. 77-92
109. خيضر، ماجد حميد،" مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي،" **مجلة الدراسات الدولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، ع.49، 2011، ص ص.195-240

110. دالع، وهيبية، "السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا(1999-2016)", **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، جامعة الجزائر3، ع.07، جوان 2015، ص ص. 06-24.
111. دخان، نور الدين ، الحامدي، عيدون ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع.14، جانفي 2016، ص ص. 171-186.
112. درويش، سعيد، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي"، **حوليات جامعة الجزائر**، ج.1، ع.26، نوفمبر 2014، ص ص. 10-56.
113. دغبار رضا، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع.15، جوان 2016، ص ص. 431-440.
114. دنش، رياض، "المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، مخبر "أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.04، مارس 2008، ص ص. 378-400.
115. الربيعي عباس، كوثر، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، السنة 2010، ص ص. 01-14.
116. رخيطة، عامر، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع.1، 1999، ص ص. 179-249.
117. زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.49-50، 2016، ص ص. 143-154.
118. زرقون، الحاج إسماعيل، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، ع.9، 2010، ص ص. 229-244 .
119. زغاشو، هشام ، " صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ع.10، 2015، ص ص. 77-98.

120. زغوني ، رايح ، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح:دراسة حالة "الربيع العربي"، "سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.23، نوفمبر 2016، ص ص.82-94 .
121. زياني، صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، "مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ع.05 ، ص ص.289-291.
122. ساعو، حورية، غربي، محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، ع.18، جوان 2017، ص ص.247-258.
123. سرور، عبد الناصر محمد ، "أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991،" مجلة الجامعة الإسلامية، شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة، م. 13، ع. 1، 2005، ص ص.107-124.
124. سعد الله، عمر، " اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي والقانون الدولي،" دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع.15، جوان 2016، ص ص.01-23 .
125. سعود، الطاهر، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر،"سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.24، كانون الثاني/يناير 2017، ص ص.29-50.
126. السمراي، قتيبة مخلف عباس، "آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي،" مجلة سامراء، جامعة سامراء - بغداد-، م.4، ع.10، السنة الرابعة، 2008، ص ص.57-84.
127. سويقات، أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004،" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع. 04، 2006، ص ص.123-128 .
128. شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة ، م.07، ع.04، أكتوبر 2006، ص ص.42-62.
129. شاعة ، محمد، "التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط،" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 01، ع.12، جانفي 2018، ص ص. 244-259.

130. شبانه، أيمن، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ع.02، فبراير 2013، ص ص.01-08
131. شطناوي، فيصل عقلة ، "الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية-دراسة مقارنة"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية "عمان"، م. 42، ع.01، 2015، ص ص.45-59 .
132. شعلان، جاسم ،"مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي"بحث في الجغرافيا السياسية، "مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م.19، ع.04، 2011، ص ص. 674-684
133. صالح، محمد سالم، "القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية"، مجلة الكوفة، كلية القانون، جامعة الكوفة، م.01، ع.06، 2010، ص ص.147-174 .
134. صايح، مصطفى ، "إدارة ترومب وإفريقيا: التصورات والرهانات"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي لبنان، ع.09، جوان 2017، ص ص.11-17
135. __، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، " المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية "الجزائر"، م.01، ع.2، ديسمبر 2014، ص ص.09-18
136. صورية، زاوشي، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"،المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.49-50، أبريل 2016، ص ص.143-154 .
137. الطيب، العماري ، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني إلى الدنيوي،ومن المقدس إلى السياسي- دراسة أنثروبولوجية -"،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف - مسيلة -، م.06، ع.15، جوان 2014، ص ص.123-140 .
138. ظريف،شاكر، "معظلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة بجامعة الشهيد حمّ لخضر الوادي، ع.13، جوان 2016، ص ص.10-23 .
139. العام، رشيدة، "المجلس الدستوري: تشكيل وصلاحيات"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، م.05، ع.07، فيفري 2005، ص ص. 285-292

140. عباس، عمار، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، *مجلة المجلس الدستوري*، المجلس الدستوري الجزائري، ع.02، 2013، ص ص.15-41.
141. عبد الرزاق، أحمد ماجد، محمد، رائد راشد، "اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975، ومواقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها"، *مجلة ديالي للبحوث الإنسانية*، جامعة ديالي: كلية التربية الأصمعي، ع.38، 2009، ص ص. 87-108.
142. عبد العالي، عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، مخبر "الأمن في منطقة المتوسط" جامعة باتنة 01، ع.07، جويلية 2014، ص ص.07-21.
143. عبيد منى حسين، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، *دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع.51، 2012، ص ص.31-52.
144. عربي، بومدين، قاسي، فوزية، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 456، فبراير 2017، ص ص.127-141.
145. عزيز، فوزية، خدا كرم، "النيباد : توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، *الأستاذ*، كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد، ع.201، السنة 1433 هـ / 2012 م، ص ص.425-434.
146. عطية، عيسى إسماعيل، "دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية"، *دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع.44، ص ص.93-116.
147. علاق، جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة محمد الأمين دباغين، جامعة سطيف 02، م. 11، ع.19، ديسمبر 2014، ص ص. 332-346 .
148. ____، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية : اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة الجلفة، م.06، ع.02، جانفي 2018، ص ص. 106-125.
149. العماري الطيب، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني إلى الدنيوي، ومن المقدس إلى السياسي - دراسة أنثروبولوجية -"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة المسيلة،

- ص ص. 123-140
150. عيساوي، نصر الدين، "تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريفية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، كلية الاقتصاد بجامعة أم البواقي، ع.05، جوان 2016، ص ص. 51- 71.
151. فال، الداھية ولد محمد، "قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.37، 2013، ص ص. 181-194.
152. فريجة، حسين، "علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، هل تحتاج إلى إعادة نظر" **مجلة المنتدى القانوني**، ع.06، أبريل 2009، ص ص. 20-29.
153. قاسي، فوزية، بومدين، عربي، "العلاقات بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.19، مارس 2016. ص ص. 54-67
154. قسايسية، إلياس، "الأزمة المالية بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، **مجلة جيوبوليتيكا**، مركز البناء الجزائري للدراسات الإستراتيجية، ع.03، 2015، ص ص. 15-24.
155. قشي، عشور، "التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 45- 46، 2015، ص ص. 71- 88 .
148. قط، سمير، "أوروبا، أمريكا... رهان المغرب العربي: مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل أمني؟"، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ع.10، 2014، ص ص. 446- 468 .
156. _____، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات: أبعاد، فرص وقيود"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي لبنان، ع.09، جوان 2017، ص ص. 127-138
157. كانتي، مادي إبراهيم، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **آفاق إفريقية**، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، م.11، ع.38، 2013، ص ص. 111-116 .

158. ____، "الأزمة السياسية في مالي"، *آفاق إفريقية*، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر م. 10، ع. 36، 2012، ص ص. 109-120.
159. الكفارنة، أحمد عارف، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، *دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع. 42، 2009، ص ص. 13-41.
160. كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، *دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع. 44، السنة 2010، ص ص. 01-14.
161. لبال، نصر الدين، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 01، ع. 10، جانفي 2017، ص ص. 547-564.
162. لونيبي، رابح، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 29، 2011، ص ص. 59-70.
163. مجدان، محمد، "العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والمعوقات"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة بجامعة الجزائر 3، ع. 05، أكتوبر 2014، ص ص. 51-74.
164. محمد، عربي لادمي، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، *مجلة دراسات وأبحاث*، جامعة زيان عاشور بالجلفة، م. 08، ع. 25، السنة الثامنة، ديسمبر 2016، ص ص. 242-257.
165. مساعيد، فاطمة، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، *دفاتر السياسة والقانون*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع. 11، جوان 2014، ص ص. 31-59.
166. المصري، خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، م. 30، ع. 02، 2014، ص ص. 313-333.
167. مصطفى، دلة أمينة، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص. 115-132.
168. ملاح، عبد الجليل، "قبائل المثلثين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، جامعة غرداية، ع. 15(2011)، ص ص. 75-88.

169. المهداوي، مثنى علي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد -"، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، ع.38-39، 2009، ص ص.106-122.
170. مهدي، محمد عاشور، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية"، *آفاق إفريقية*، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، م.11، ع.38، 2013، ص ص.25-44.
171. ناصوري، أحمد، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة دمشق، م.21، ع.1، 2005، ص ص.267-312.
172. ندور، محمد علي، "آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسساتي"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.86-101.
173. النويني، الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، ع.422، أبريل 2014، ص ص.58-72.
174. الهادي، لرباع، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي - المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ع.06، 2015، ص ص.155-174.
175. وهيب، حسين حافظ، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري"، *دراسات دولية*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، ع.44، 2010، ص ص.15-36.
176. ياسين، سعيدي، "إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، ص ص.48-68.
- ب.باللغة الأجنبية:

177. Ait-Chaalal, Amine, « La diplomatie algérienne et L'Occident de 1965-1991, » **Annuaire de L'Afrique du Nord**, Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne [CRAM] Tome xxxix, 2000-2001, pp.483-498.

178. Ait Kaki, Maxime, « Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie, » **Politique étrangère**, Institut français des relations internationales (IFRI), Vol.69,N°2,2004, pp.427–439.
179. Charef, Abed, « L’Algérie et la crise malienne : le conflit au Mali a accentué le sentiment d’encerclement algérien avec des foyers de tension qui se rapprochent de ses frontières alors que le terrorisme interne constitue toujours une menace, » **AFKAR/IDEES**, Institut Européen de la Méditerranée (IEMed), Printemps 2013, pp.46– 48
180. Chikh, Slimane, « La politique africaine de l’Algérie, », **Annuaire de L’Afrique du Nord**, Vol.17, 1979, Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches sur l’Afrique méditerranéenne [CRAM], pp.01–54
181. DELLAL, Abou–El–Kacim, « Tableau Géographique de la Frontière de l’Algerie, Geographic Table of the Algerian Borders, » **Revue des études humaines et sociales**, Université de Constantine2, N°15, Janvier 2016, pp.16–23.
182. Hachemaoui, Mohammed, « Permanences du jeu politique en Algérie », **Politique étrangère**, Institut français des relations internationales (IFRI), 2009/02 (Eté) ,pp.309–321.
183. Haddad, Saïd, « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l’Algérie, » **Dynamiques internationales**, Institut d’Études Politiques de Bordeaux (IEP), N° 7 , Octobre 2012, pp.01–17
184. Hamel, Tewfik, « L’Algérie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb : Nœud gordien et dilemme cornélien », **Magazine of political studies et International Relations**, n°1 ,Janvier 2015, pp.151– 167

185. Hulse, Merran, « Regional Powers and Leadership in Regional Institutions :Nigeria in ECOWAS and South Africa in SADC », **KFG Working Paper**, the Kolleg –Forschergruppe (KFG), N° :76, November 2016, pp.01–31
- 186.Grimaud, Nicole, La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible, »**Annuaire de l’Afrique du Nord**, Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches sur l’Afrique méditerranéenne [CRAM], Tome xxx,1991, pp.401-435
- 187.Lagatta,Martina,Ulrich,Karock,Manuel,Manrique,Pekka,Hakala, « L’Algérie :un potentiel sous –exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, » **Note Thématique**, Institut de Recherches et d’Applications des Méthodes de Développement, Juin 2013, pp.01–23
- 188.Sekhri, Sofiane, “ The role approach as a theoretical framework for analysis of foreing policy in third world countries,” **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3 (10), October, 2009, pp.423–432

2.الجراند:

189. بن عائشة، محمد الأمين،"الدبلوماسية الجزائرية والساحل الإفريقي:الأمن شرط التنمية والاستقرار،الحلول السياسية للأزمات بدل الخيار العسكري"،**الشعب**،01 أوت 2013،ع.16172.
190. رجب،محمد ،"التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا:محااربة الإرهاب أم حماية للمصالح:اليورانيوم سبب الحملة الفرنسية على الغرب الإفريقي،قاعدة مداما النيجيرية بداية تحرك عسكري تجاه ليبيا"،**العرب**،الأربعاء 2015/01/07،السنة 37،ع.9790.
- 191.الرمضاني،مازن،"إشكالية السياسة العربية الخارجية:العزلة والانكفاء"،**العرب**،ع.10052،2015/09/30.
192. عابد،سعود ،"الفرق بين الإستراتيجية و الجيوستراتيجية"،**الرياض**،ع.25،15249،مارس 2010.

193. عبدوس، عبد الحميد، "التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر"، البصائر، ع.636، 21-27 جانفي 2013.

194. ب.ذ.ك، "عدم الانحياز... في سطور"، الحياة الجديدة، 19-09-2016، ع.7479.

رابعاً: التقارير:

أ.باللغة العربية:

195. بن شيخنا، سيدي أعمار، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

196. بوحنية، قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

197. ____، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014.

198. ____، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.

199. تاج، مهدي، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.

ب.باللغة الأجنبية:

200. Labeledaoui, Hocine, « La gestion des frontières en Algérie, » **Série : Rapports de recherche CARIM** : Robert Schuman centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : institut universitaire européen, 2008

201. Sweijts, Tim, Oosterveld, Willem Theo and Knowles, Emily, and Schellekens, Menno, « Why are Pivot States so pivotal? The role of Pivot States in Regional and Global Security, » **The Hague Centre for Strategic Studies**, 2014

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ.باللغة العربية:

202. أومايوف، محمد، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، 2001.

203. بن الذيب، عيسى، المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دراسة اجتماعية واقتصادية، 480 هـ - 1056/540-1145م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2008-2009.

204. بن صايم، بونوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016.

205. بن لباد، الغالي، الزوايا في الغرب الجزائري: التيجانية والعلوية والقادرية - دراسة أنثروبولوجية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا (غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، 2008-2009.

206. بورايو، محمد، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2012.

207. بوضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

208. حمدوش، رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

209. خليفة، عصموني، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

210. شعنان، مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية، سبتمبر 2007.
211. الصديقي، سعيد، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام: وحدة التكوين والبحث: الدينامية الجديدة في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة محمد الأول: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2002.
212. طيبي، عيسى، طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
213. العمري، مومن، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2009-2010.
214. عينة، المسعود، دور الرأي العام في تقويم السياسات العامة وانعكاساته على النظام السياسي الجزائري (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013-2014.
215. غيلاني، السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، 2010-2011.
216. فكرون، عبد الحق، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

217. قط،سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية(غير منشورة)، جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.
218. محمد الطاهر،عديلة ،أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية(1999-2004)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية:فرع العلاقات الدولية والعمولة(غير منشورة)،جامعة قسنطينة:كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2004-2005.
219. مزيان إيجر أمينة،"التحول البراغماتي للسياسة الخارجية الجزائرية:دراسة في العوامل والمتغيرات"،مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006-2007.
220. مقلاتي،عبد الله ،"العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة:كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ،قسم التاريخ والآثار،2007-2008.
221. المودي،جمعة عمر عامر،"المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية،2011

ب.باللغة الأجنبية:

222. Kesseiri,Radia, Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rationale :the case of Algeria under Houari Boumediene,1965-1978, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,the Department of Arabic and Middle Eastern Studies,the University of Leeds,November2005.
223. Maaroufi,Fouad, Le Grand Maghreb : Recréation des institutions politique dans les années quatre-vingt, Thèse déposée à L'École des Études Supérieures et de la recherche en vue de l'obtention de la maitrise ès arts en Science politique, Université d'Ottawa(Canada), 1994.

224. Moustapha,Faty, « La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb , »Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Reims champagne- Ardenne, Université de Reims champagne-Ardenne :Ecole doctorale Science de l'homme et de la société (555),Discipline :Sciences Juridiques,2016
- 225.Tahi,Mohand Salah, The Maghreb states,Regional and Foreign policies 1973-1987, Thesis submitted to the University of Warwick in Fulfilment of the degree of Doctor of philosophy, University of Warwick Coventry:Department of Politics,February,1988

سادسا:المدخلات

226. أبو رحمة،منير موسى ،"دور الدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
227. باخوية،دريس،غريسي،فاطمة الزهراء،"دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
228. بن داود،إبراهيم،"أولوية تطوير الأداء البرلماني في مجال الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التطوير البرلماني في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-:كلية الحقوق والعلوم السياسية.
229. بوشيش،رفيق،"دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية:دراسة حالة الطريقة التيجانية ودورها في تدعيم السياسة الجزائرية الإفريقية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
230. بوشنافة شمسة ،"إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من أجل الساحل):الرهانات والقيود"،مداخلة مقدمة في المؤتمر المغاربي الدولي حول : "التحديات الأمنية

- للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-،"يومي الأربعاء والخميس:28/27 فيفري 2013،، جامعة ورقلة.
231. بوهالي،سهام،"الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي:المضامين والمكاسب،" **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"**،المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
232. درديش،أحمد،كويحل،فاروق،"مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل،" **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
233. دندن،عبد القادر،"نظرية الدور وتحليل الأدوار الإقليمية للدول،" **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:" دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"**،المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
234. طيبي،محمد،مسعودي،يونس،"اقترب الدور في السياسة الخارجية،" **مداخلة مقدمة أقيت في الملتقى الدولي حول:" دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"**،المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
235. عطية،إدريس،"التغير في السياسة الخارجية الجزائرية:المحددات والحوافز،" **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول:"الدور الإقليمي للجزائر:المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و29 أبريل 2014،جامعة تبسة:قسم العلوم السياسية.
236. علامة،سفيان خوجة، قايد،مريم،"إتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة،" **مداخلة مقدمة في ملتقى وطني بعنوان:" الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي"**، جامعة قسنطينة 2:مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
237. العماروي،محمد السنوسي،"الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء،" **مداخلة مقدمة في المؤتمر المغربي الدولي حول:"التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-**،"المنعقد يومي: 27 و28 فيفري 2013،جامعة ورقلة.

238. عياش، زبير، بن مخلوف، أميرة، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، **مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة.
239. عيسات، فضيلة، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تداثانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.
240. الغرام، جهاد، العيادي، موسى، "سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000: نمط الإمكانيات وحدود الدور"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.
241. فرحاتي، عمر، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، **مداخلة مقدمة في المؤتمر المغربي الدولي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-**"، المنعقد يومي: 27 و 28 فيفري 2013، جامعة ورقلة.
242. لخضاري، منصور، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.
243. مسيح الدين، تسعديت، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.
244. ويكن، فايزة، "تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية: الإمكانيات - المظاهر، والتحديات"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

أ.باللغة العربية:

1.المجلات الإلكترونية:

245. البربري، أميرة، «الدبلوماسية الصاعدة، ورشة عمل: دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، "مجلة السياسة الدولية، 06 مارس 2017، في الموقع الإلكتروني:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3744.aspx>
246. بوبوش، محمد، "علاقات المغرب وغرب إفريقيا... المحددات والتفاعلات،" قراءات إفريقية، 14-03-2017، في الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>
247. جهاد، بورعة علي، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية،" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، في الموقع: www.maspolitiques.com
248. رابحي، لخضر، "الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة،" تاريخ النشر: 06 جوان 2017، ص. 160، في الموقع:
<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14073>
249. ساكري، البشير، "النزاع الجزائري الغربي... سرطان في الجسد الغاربي،" مجلة البيان، 19-09-2015، في الموقع: <http://www.albayan.co.uk/print.aspx?id=4625>
250. السيد، دلال محمود، "معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية،" السياسة الدولية، تاريخ النشر: 03-06-2014، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/3662.aspx>
251. عبد الشافي، عصام، "تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي،" السياسة الدولية، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2695>
252. عربي، بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية،" قراءات إفريقية، 11-04-2016، في الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>
253. عزة، هاشم أحمد، "أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا،" السياسة الدولية، 20-11-2017، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/15415.aspx>
254. عياد، محمد سمير، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل،" قراءات إفريقية، 26-02-2017، في الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>

255. عيسى، عبد الله، "مجتمع السودان الغربي قبل الإسلام"، *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية*، 01 ديسمبر 2014، في الموقع: <http://www.maspolitiques.com>
256. كشك، أشرف محمد، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، *السياسة الدولية*، 22-08-2011، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx>
257. محمود السيد، دلال، "معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية"، *السياسة الدولية*، 03-06-2014، في الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/3662.aspx>
258. نوار، إبراهيم، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، *السياسة الدولية*، 1-10-1992، في الموقع: <https://fr.scribd.com>
2. *الجرائد الإلكترونية:*
259. أميني، عبد الرحمان، "بوابة الوسط تستطلع آراء نخبة الجزائر حول الوضع بلبيبا"، *تشر بجريدة الوسط بتاريخ: 27 ديسمبر 2014*، في الموقع: <http://www.alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=53869>
260. ب. عبد الرزاق، "الإتحاد المغاربي في ظل طريق الاندثار"، 03-10-2017، في الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/535792.html>
261. بلخير، دليلة، "هذه هي الهيكلية الجديدة لجهاز الأمن والاستخبارات بعد التغييرات"، 08/10/2015، في الموقع: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/257457.html>
262. بن عائشة، محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والساحل الإفريقي: الأمن شرط التنمية والاستقرار، الحلول السياسية للأزمات بدل الخيار العسكري"، *الشعب*، 01 أوت 2013، ع. 16172.
263. بن عنتر، عبد النور، "المغرب العربي وإفريقيا"، *العربي الجديد*، فبراير 2015، في الموقع: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/21
264. بن يونس، كمال، "مساحة البلاد تغيرت في كتب الجغرافيا... ماذا عن الخلافات الحدودية بين تونس والجزائر وليبيا"، *الصباح الأسبوعي*، 23 أبريل 2014، في الموقع: <http://www.assabah.com>

قائمة المراجع

265. بودية، خالد، «وثيقة الجزائر لإقناع الحكومات بجدوى تجريم الفدية»، **الخبر**، 28 سبتمبر 2015، في الموقع: <http://www.elkhabar.com/press/article/91368>
266. بوطورة، مصطفى، «سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات، حق الشعوب في تقري المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان»، **الشعب**، 21 مارس 2015، في الموقع: www.ech-chaab.com
267. _____، «البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية»، **صوت الأحرار**، في الموقع: <http://sawtalahrar.net>
268. _____، «الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة»، **صوت الأحرار**، في الموقع: <http://sawtalahrar.net>
269. بومنجل، خالد، «توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول المغاربية في عهد أحمد بن بلة»، **الحوار المتمدن**، 12/09/2016، ع. 5283، في الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=531063&nm=1>
270. بوناب، كمال، «مبدأ حسن الجوار الايجابي في السياسة الخارجية الجزائرية»، **الحوار المتمدن**، 13-07-2015، في الموقع: <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=476086&r=0&cid=179&u=&i=0&q>
271. حاجي، فاطمة الزهراء، «الجزائر تستنفر مع بداية دق طبول الحرب الثانية بليبيا: بوتفليقة يرأس اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن خصص لتطورات الأزمة الليبية»، **المحور**، 21 سبتمبر 2014، في الموقع: <http://elmihwar.com>
272. حسن، عمرو، الناظر، حسن، هاشم، «الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية بالتطبيق على الحرب الروسية على جورجيا حول إبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أغسطس 2008»، **الحوار المتمدن**، 02/12/2011، ع. 3564، في الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285750>
273. حور، عبد العالي، «التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، **شؤون عربية**، ع. 176، في الموقع: <http://arabaffairsonline.org/article?p=182> :

274. خ.، مليكة،"مساهل يعلن من طرابلس عن إعادة فتح سفارة الجزائر قريبا،ويكشف:لقاء مرتقب لبحث تنمية المناطق الحدودية،"المساء،22 أبريل 2016،في الموقع: <https://www.el-massa.com/dz>
275. داودي،هبة،"المغرب يستهدف محور الجزائر - نيجيريا- جنوب إفريقيا،" الخبر، 30 يناير 2017،في الموقع: <http://www.elkhabar.com>
276. دخوش،محمد،"الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي،" الرائد، 2013/08/20، في الموقع: <http://elraaed.com>
277. رزاوي،لخضر،" انهيار أنظمة وخبرة إرهاب وضغط الشارع:لهذه الأسباب انتعشت السياسة الخارجية الجزائرية،"الشروق،04/08/2014،في الموقع: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/212376.html>
278. الرويتع،خالد بن إبراهيم،"الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية،"الشرق الأوسط، 29 نوفمبر 2013،ع.12785،في الموقع: <https://aawsat.com/home/article/11373>
279. الزاوي،حسين،"المغرب والجزائر والتوجه نحو إفريقيا،"الخليج،26-09-2013، في الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/8ab004b3-15dc-409b-ae81-ce43c05d0149>
280. زايت،كمال،"رمطان لعمامرة...الوزير الجزائري الوحيد الذي يحظى بإعجاب المعارضة،" القدس العربي، 02/01/2014،في الموقع: <http://www.alquds.co.uk/?p=11882>
281. ز.زين الدين،"تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس لدعم مكافحة الإرهاب،"المحور،25 مارس 2016،في الموقع: <http://elmihwar.com>
282. سنوسي،محمد،"النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات،" الوطن،09/09/2015،في الموقع: <http://www.elwatandz.com/politique/20418.html>
283. ____،"البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011،" الحوار،29 نوفمبر 2015،في الموقع: <http://elhiwardz.com/debate/33389>
284. سي بشير،محمد،"القيادة الإقليمية للمنطقة الصحراوية الساحلية..الدور والرهانات،"العربي الجديد،19 أكتوبر 2015،في الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/10/18>

285. شريقي، ل. ،"في تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان الأممي: المخابرات الجزائرية الأقوى بشمال إفريقيا والشرق الأوسط،" **الفجر**، 20/07/2015، في الموقع:

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=309923>

286. شكيب، إبراهيم، "الدول المحورية، الأهرام، ع. 46494، السنة 24، 138 مارس 2014، في الموقع:

<http://www.ahram.org.eg>

287. شمنتل، فاطمة، "بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأول للدبلوماسية الجزائرية،" حوار أجرته جريدة الجمهورية مع أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان) الدكتور عياد محمد سمير، "الجمهورية، 26-02-2017، في الموقع:

<https://www.djazairress.com/eldjournhouria/74415>

288. الصيداوي، رياض، "أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟"، **الحوار المتمدن**، ع. 04، 07/1966/2007، في الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101701>

290. عبد الكريم، عمرو، "صراع الأدوار الإقليمية،" **جريدة المصريين**، 01-06-2009، في الموقع:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang>

291. عقار، قردود، "بوتفليقة يلتقي المجلس الأعلى للأمن لمناقشة الأوضاع الراهنة،" **العرب اليوم**،

24، حزيران/يونيو 2017، في الموقع : <http://www.arabstoday.net>

292. علوش، نور الدين، مناس، جمال، "القارة بحاجة إلى مخطط مرشال لتحقيق التكامل الاقتصادي بين

الدول الإفريقية،" **الحوار**، 04 ديسمبر 2016، في الموقع: <http://elhiwardz.com/national/68552>

293. غرابي ميلودة، "ما هي الإستراتيجيات الأمنية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا،" **الحوار المتمدن**، 24-01-2017، ع. 5411، في الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=545838>

294. غمراسة، بوعلام، "الثورات العربية تترك السياسة الخارجية الجزائرية،" **الشرق الأوسط**، 13 ديسمبر 2011، ع. 12086، في الموقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656773#.WdcW>

[QrVpG1s](#)

295. غمراسة، بوعلام، المنجي السعيداني، الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة، "الشرق الأوسط"، 13 يناير 2013، ع. 12465، في الموقع:

<http://archive.aawsat.com>

296. لحياني، عثمان، "الجزائر... دبلوماسية الأزمات وخسارة المصالح"، العربي الجديد، نوفمبر 2015، في الموقع:

www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/8/الجزائر-دبلوماسية-الأزمات-وخسارة-المصالح

297. لكريني، إدريس، "الدبلوماسية الموازية وقنواتها"، الخليج، 12-08-2016، في الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2fae287d-2406-4566->

[a728-32e915f5bfcd](#)

298. مشوط، الشيخ نور الدين: رئيس الجمعية الجزائرية للزوايا، "الزوايا بلا قانون وتتخبط في الفوضى"، حوار أجراه معه وسيم. ب عن جريدة الوسط الجزائرية، 30 جانفي 2017، في الموقع:

<https://www.elwassat.com/frontpege/2421.html>

299. د.ذ.ك، "الجزائر والصليب الأحمر ينشآن هيئة لتنسيق المساعدات الإنسانية بالساحل: توحد جهود دول المنطقة لتأمين حاجيات النازحين"، الفجر، 17-06-2012، في الموقع:

<https://www.djazairress.com/alfadjr/217294>

300. د.ذ.ك، "الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010" الحلقة السادسة والأخيرة، 21 جوان 2013، في الموقع:

<http://www.ech-chaab.com>

301. د.ذ.ك، "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، حوار أجرته يومية "الشعب" مع الخبير الاستراتيجي والأمني الدكتور "حكيم غريب"، الشعب، 22 ديسمبر 2015،

في الموقع: <http://www.ech-chaab.com/ar/widgetkit>

302. د.ذ.ك، "خبيران جزائريان: صراع مغربي-جزائري على الوساطة في أزمات المنطقة"، القدس

العربي، 16 مارس 2015، في الموقع: <http://www.alquds.co.uk/?p=311409>

303. د.ذ.ك، الجزائر تحذر المغرب من مغبة المطالبة بولايتي تندوف وبيشار"، **Sahara Question**،

في الموقع: <https://sahara-question.com>

304. د.ذ.ك، "عبد العزيز بوباكير" ينقل ل"الشروق" تفاصيل جديدة عن الرئيس "بن جديد"، "هذه أسرار

قضية الصديق بن يحيى بين صدام والشاذلي"، 18/04/2015، في الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/240243.html>

3. المقالات الإلكترونية:

305. الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "سياسة الدبلوماسية الإنسانية"، في

الموقع:

www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/Humanitarian_Diplomacy_Policy-

[ar.pdf](http://www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/Humanitarian_Diplomacy_Policy-ar.pdf)

306. الإذاعة الجزائرية، "قضايا السلم والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف أولويات عمل

الدبلوماسية الجزائرية"، 26-05-2017، في الموقع:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170526/113183.html>

307. بن الشريف، خالد، "رغم المشاكل... هذه أبرز أوجه التعاون الاقتصادي بين المغرب والجزائر"، 06

أكتوبر 2017، في الموقع: <https://www.ultrasawt.com>

308. بن عائشة، محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=8205>

309. ___، "بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية"، 24-01-2013، في الموقع:

<http://www.maqalaty.com/29692.html>

310. بن يحيى، محمد، "28 دولة إفريقية ترحب بعودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي"، 19 يونيو 2016،

في الموقع: <http://elaph.com/Web/News/2016/7/1099283.html>

311. بوكروح، عبد الوهاب، "الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية"، 29-05-2013، في

الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/166337.html>

312. بولور، ملثم، "تركيا رمز الدبلوماسية الإنسانية" في العالم، 02-12-2016، في الموقع:

<https://aa.com>

313. رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي، ع.7، يناير 2008.
314. تقرير مناقشة أطروحة دكتوراه بعنوان "إستراتيجية المغرب في مجال الدبلوماسية الاقتصادية من خلال اتفاقية التبادل الحر"، من إعداد الطالب "الصدقي يوسف"، جامعة محمد الأول، وجدة، في الموقع:
<http://www.studies.ma/2016/07/youssef-sadqi.html>
315. تهامي، فضيل، "إشكالية تسوية الحدود المغربية- الجزائرية، قراءة في موقف الحسن الثاني من عدم تنفيذ اتفاقية 1961، في الموقع: <https://sahara-question.com>
316. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "مساهمة الجزائر في بناء إتحاد المغرب العربي"، 20-02-2014، في الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1969.aspx
317. حارش، عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، في الموقع:
<http://democraticac.de/?p=2448>
318. حفيان، عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل"، 30 ماي 2017، في الموقع:
<http://democraticac.de/?p=46858>
319. الخلفي، مصطفى، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"، في الموقع:
<http://www.aljazeera.net>
320. دعادر، سلوى، "قمتا دكار وجامايكا وملتقى دافوس: دوائر السياسة الخارجية المصرية"، في الموقع:
<http://www.hadaracenter.com/pdfs>
321. دواوي، عبد العزيز، "أدوات السياسة الخارجية (الإعلام مثالا)"، أوت 2012، في الموقع:
<http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=28704>
322. رابحي، لخضر، "الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة"، 06 جوان 2017، في الموقع:
<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14073>
323. رحمان، أحلام، "مشكل الحدود بين دول المغرب العربي"، في الموقع:
<http://www.maghress.com/ahdathpress/108249>

324. زغبة، يوسف، "الجزائر والمغرب وسياسة ملئ الفراغ"، 01 سبتمبر 2016، في الموقع:
<http://aljazair24.com/free-speech/34862.html>
325. سكية، عبد السلام، جربوعة، قدور، حوامدي، فوزي، "الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري"، 12-02-2015،
في الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/234133.htm>
326. شارف، عابد، "أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أممي إقليمي متغير"، 18 أبريل 2013،
في الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201341812274362934.html>
327. شحادة، حسين، "حلقة حول: ملف الوحدة المغاربية: ج.2"، في الموقع:
<http://www.aljazeera.net/programs/theirarchivesandourhistory/2010/11/2>
328. الشيرازي، كامل، "المغرب اعترف أخيرا بالجمهورية الصحراوية"، 30-01-2017، في الموقع:
<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/512575.html>
329. شيراك، محمد، "بوتفليقة ينهي حزمة الإصلاحات بجهاز المخابرات الجزائرية"، 24 يناير 2016،
في الموقع: <http://arabi21.com>
330. صيادي، مرزاق، "مستشارو بوتفليقة... بين المناصب المؤقتة والمبعوثين الخاصين"، 5
أوت 2007، في الموقع: <http://www.algeriachannel.net/2010/06>
331. عبد السلام، محمد، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، ورقة بحثية مقدمة في الجلسة النقاشية المنظمة
من طرف معهد "شركاء التنمية: بحوث، استشارات، تدريب"، في الموقع:
<http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf>
332. عبد الشافي، عصام، "جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية، ج.1"، في الموقع:
<http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/537886>
333. العبيدي، مثنى فائق، موسى النميس، إيمان، "تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة
في الموقف والانعكاسات"، 25 مارس 2015، في الموقع:
<http://www.beirutme.com/?p=10123>

334. عتبي، حمزة، "المنتدى الإفريقي للاستثمار... هل حقق الإضافة للاقتصاد الجزائري أم خيب التوقعات"، 07 ديسمبر 2016، في الموقع:

<https://arabic.cnn.com/business/2016/12/07/investissement-african-forum-algeria>

335. عزوزي، عبد الحق، "عن الدول المحورية"، 14 نوفمبر 2015، في الموقع:

<http://www.al-jazirah.com/2015/20151114/ar6.htm>

336. عقل، زياد، "الدور المصري وفرص التسوية السياسية في ليبيا"، 16-03-2017، في الموقع:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16258.aspx>

337. عمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية"، في الموقع:

<http://democraticac.de/?p=43481>

338. عميرة، عائد، "دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها"، 21 مارس 2017، في الموقع:

<https://www.noonpost.org/content/17184>

339. غبارة، عبد الباسط، "ليبيا... دور قطر في إسقاط نظام العقيد القذافي"، 03 جوان 2017، في الموقع:

<http://www.afrigatenews.net>

340. غريب، حكيم، "التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان"، 27 مارس

2017، في الموقع:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism>

341. القاضي، الحسان، "ما موقع الصحراء المغربية في النظام السياسي الجزائري"، 15 يونيو 2015، في

الموقع:

<http://machahid24.com/v3/etudes/70419.html>

342. قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، 22 فبراير 2017، المركز

<https://democraticac.de/?p=43847> في الموقع:

343. كعبش، إسلام، "تعاون أمني مكثف مقابل جمود اقتصادي: الجزائر أمام محك استعادة دورها في

إفريقيا"، 23 يناير 2018، في الموقع: <http://www.eldjazaironline.ne>

344. كياتي، ماجد، "تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول"، 16-03-2010، في الموقع:
<http://www.aljazeera.net>
345. ميروك، وليد، "كيف قام بوتفليقة بتطهير الأجهزة المخابراتية الجزائرية"، 12 أوت 2015، في الموقع:
<http://www.arabi21.com>
346. مجاهدي، مصطفى، "الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات"، 30 جوان 2015، في الموقع:
<https://insaniyat.revues.org/13572>
347. المرعشي، فيصل براء متين، "مفهوم الدبلوماسية"، الموسوعة السياسية، 2016/02/11، في الموقع:
<http://political-encyclopedia.org/2016/02/11>
348. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2012/2013: برنامج قياس الرأي العام العربي"، يونيو 2013، في الموقع :
<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx>
349. ____، "المؤشر العربي 2016: برنامج قياس الرأي العام العربي"، في الموقع:
<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx>
350. ____، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، فبراير 2013، في الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx
351. معروف، محمود، "أزمة مالي... بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي"، 12 فبراير 2013، في الموقع:
<https://www.swissinfo.ch/ara/>
352. معريش، رفيقة، "في تقرير لوكالة 'إيكوفين' الاقتصادية: دول المغرب العربي تتجه جنوبا هروبا من علاقات غير عادلة مع أوروبا"، 20 مارس 2017، في الموقع:
<http://www.eldjazaironline.net>
353. مكاوي، عبد الرحمان، "الدبلوماسية الجزائرية والتوظيف السياسي للزوايا الصوفية"، 18 ديسمبر 2008، في الموقع:
<https://www.hespress.com/opinions/10052.htm>
354. منصر، زهية، "الزوايا والطرق الصوفية... البديل السياسي للأحزاب"، 22-12-2011، في الموقع:
<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/89176.html>

355. الناصري، نوفل، "الدبلوماسية الاقتصادية ومعالجة مسألة الوحدة الترابية"، الأربعاء 18 يناير 2017، في الموقع: <http://www.hespress.com/writers/336060.html>
356. النظيف، أحمد، "الجزائر تتوسط في الأزمة التونسية وتقارب وجهات النظر"، 11 سبتمبر 2013، في الموقع: <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/09/11/>
357. هشام، عبد الكريم، "مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي: قراءة اقتصادية"، 29/04/2011، في الموقع: www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020.Html
358. الهلالي، أمال، "صحف جزائرية تنتقد بشدة دبلوماسية حكومتها في التعاطي مع الملف الليبي"، 28 أوت 2011، في الموقع: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/28/164438.html>
359. وكالة الأنباء الجزائرية، "النيباد... أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء"، 04/07/2012، في الموقع: <http://www.djazairiss.com/aps/254815>
360. _____، "إنشاء هيئة جديدة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية"، 21 أكتوبر 2017، في الموقع: <http://ar.aps.dz/algerie/48743-2017-10-21-09-04-52>
361. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2016 (تحيين ماي 2017)"، في الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
362. ولد عبد المالك، سيدي، "التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا... الأسباب والتجليات"، 30-10-2017، في الموقع: <http://www.aljazeera.net>
363. يزيك، دالية غانم، "جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت مضى على الرغم من التغيير"، 17 سبتمبر 2015، في الموقع: <http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61417>
364. يعقوبي، وليد، "ميدل إيست آي: جهاز المخابرات الجزائرية لا يموت"، 10 سبتمبر 2015، في الموقع: <http://www.arabi21.com>
365. د.ذ.ك، "انهيار أسطورة جهاز المخابرات العسكرية الجزائري"، في الموقع: <http://www.maghress.com/almassae/324771>

366. د.ذ.ك، "أكبر عشرة اقتصاديات في إفريقيا"، تاريخ النشر: 11 أبريل 2017، في الموقع:
<https://www.al-iqtisad.net>
367. د.ذ.ك، "ترتيب الجيوش العربية بتصنيف جلوبال فاير 2017"، 10 يوليو 2017، في الموقع:
<https://www.mubasher.info/news/>
368. د.ذ.ك، "المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي إلى الاعتراف بالاستقلال"، 28 ديسمبر 2016، في الموقع:
<http://elghavila.info/?p=22872>
369. د.ذ.ك، "مساهل خلال افتتاح لقاء وزراء خارجية دول الميدان بنواقشط: مبادرات الدول الأجنبية يجب أن تكون مكتملة وليس بديلة"، 24/01/2012، في الموقع:
<http://www.vitamedz.org/>
370. د.ذ.ك، "الدبلوماسية الروحية في خدمة الوحدة الترابية"، في الموقع:
<https://www.nador24.com>
371. د.ذ.ك، "مساهل: إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية"، الإذاعة الجزائرية، 20-10-2017، في الموقع:
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171020/123995.html>
372. د.ذ.ك، "السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)"، في الموقع:
<http://www.sis.gov.eg/Story/468?lang=ar>
373. د.ذ.ك، "الجزائر... المخابرات تحت وصاية الرئاسة"، 24 يناير 2016، في الموقع:
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/01/24>
374. د.ذ.ك، "الجزائر تحدد 7 أولويات لتحركها الدبلوماسي"، 05 نوفمبر 2010، في الموقع:
<https://www.albayan.ae/one-world/2010-11-05-1.300921>
375. د.ذ.ك، "العلاقات التونسية الجزائرية بين التاريخ والحاضر"، 26 مارس 2014، في الموقع:
<http://www.afrigatenews.net>
376. تدخل الدكتور نصر الدين بوسماحة في برنامج التلفزيون الجزائري "في دائرة الضوء" حول موضوع: "الأحزاب السياسية في الجزائر والسياسة الخارجية"، 18 أبريل 2017، في الموقع:
<https://www.youtube.com/watch?v=tAlqnHIGCwU>

377. تدخل الدكتور زهير بوعمامة في برنامج التلفزيون الجزائري "في دائرة الضوء" حول موضوع: "الأحزاب السياسية في الجزائر والسياسة الخارجية"، 18 أبريل 2017، في الموقع:

<https://www.youtube.com/watch?v=tAlqnHIGCwU>

ب. باللغة الأجنبية:

378. BELKHODJA,Ahmed, « La frontière algéro- marocaine : étude de géographie politique de la fermeture et des échanges transfrontaliers, » **La revue géopolitique**, 28 décembre 2015, in : <http://www.diploweb.com/La-frontiere-algero-marocaine.html>.

379. Bouhassoune . Lahouari, « Ces « Faiseurs de Roi » Réformes des structures des services de renseignement en Algérie :les points sont déjà mis en place sur le damier civil, » **Quotidien d'Oran**, 22 novembre 2013, in : <http://lequotidienalgerie.org/2013/12/01/ces-faiseurs-de-rois/>.

380. DJOUDI, Mohamed Nouredine, « La diplomatie algérienne en Afrique, » Mai 2016, in : http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=314.

381. Dris-Ait Hamadouche ,Louisa, « Politique étrangère et situation politique en Algérie :quelle complémentarité fonctionnelle ?, » Compte Rendu de conférences présentée à Marseille le 16 décembre 2013 et à Paris le 19 décembre 2013 in : <http://www.euromed-ihedn.fr/files/COMPTE-RENDU-Politique-etrangere-de-l-Algerie.pdf>

382. Ekwe-Ekwe ,Herbert, « What exactly does « sub-Sahara Africa » mean ?, » Jan.18,2012, in : <https://www.pambazuka.org/governance/what-exactly-does-%E2%80%98sub-sahara-africa%E2%80%99-mean>

383. Etienne, Bruno, « L'unité Maghrébine a l'épreuve des politiques étrangères nationales, » in : aan.mmsch.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1970-09_41.pdf

384. Ghoualmi, Hani « Me.Karim Mahmoudi : l'Algérie néglige l'africaine ,son budget est marqué par un abus du sécuritaire, » 04-05-2016,in :
http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/04/budget-defense-interieur-_n_9835892.html?utm_hp_ref=algeria&ir=Algeria
385. Hanzel,Matthew, « Algeria :a Foreign policy history ,» 1 February 2013,in : <https://thestudyofir.wordpress.com/2013/02/01/algeria-a-foreign-policy-history/>
- 386.K.Ruf,Werner, « La politique étrangère des états Maghrébins, » in :
<http://books.openedition.org/iremam/127#tocfrom2n12>
- 387.Lahouari,Bouhassoune, « Ces « Faiseurs de Roi »Réformes des structures des services de renseignement en Algérie :les points sont déjà mis en place sur le damier civil, »**Quotidien d'Oran**,22 novembre 2013,in :
<http://lequotidienalgerie.org/2013/12/01/ces-faiseurs-de-rois/>.
388. Messoudi,Bilel, « Lamamra :L'Algérie soucieuse de jouer un rôle stabilisateur dans la région, »08 octobre 2013,in :
<https://www.alg24.net/lamamra-lalgerie-soucieuse-de-jouer-un-role-stabilisateur-dans-la-region/>
389. Overmann,Manfred, « L'Afrique subsaharienne :Introduction, Géographie, Histoire et la Situation des enfants, »16 mars 2011,in :
http://portail-du-file.info/index.php?option=com_content&view=article&id=82&Itemid=207
390. République algérienne démocratique et populaire, Ambassade d'Algérie en France, « Diplomatie :L'Algérie s'engage profondément dans l'action africaine commune »,17 AVR 2015 ,in :

<http://www.amb-algerie.fr/1647/diplomatie-lalgerie-sengage-profondement-dans-laction-africaine-commune/>

391. R.N/APS, « M. Lamamra souligne les principes de la diplomatie algérienne, »30 déc.2013,in :

<http://www2.horizons-dz.com/?M=Lamamra-souligne-les-principes>

392. Zerrouk,Djamel, « Les priorités de la diplomatie Algérienne :résoudre les conflits nés a ses portes ,»**Le Jeune Indépendant**,01avril2015,in : <http://www.jeune-independant.net/Les-priorites-de-la-diplomatie.html>

394. « Messahel souligne le rôle important de l'Algérie dans la sécurité en Afrique »,Lundi 02 mai 2016,in : <http://www.aps.dz/algerie/41490-messahel-souligne-le-r%C3%B4le-important-de-l-alg%C3%A9rie-dans-la-s%C3%A9curit%C3%A9-en-afrique>.

395. « Sub-Saharan Africa, »**New World Encyclopedia**

in : http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Sub-Saharan_Africa

الفهرس

	شكر وعرهان.....
	إهداء.....
02	مقدمة.....
21	الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية.....
22	المبحث الأول: محددات وتوجهات السياسة الخارجية.....
22	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....
26	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.....
36	المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية.....
42	المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية.....
42	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.....
47	المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية.....
53	المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية.....
54	المطلب الأول: تطور التنظير في حقل تحليل السياسة الخارجية للدول النامية.....
58	المطلب الثاني: تحليل السياسة الخارجية الجزائرية وفق المقاربتين البنائية والواقعية.....
65	المطلب الثالث: نظرية الدور.....
81	الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي.....
82	المبحث الأول: تحديد جيوسياسي لدوائر السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي.....
84	المطلب الأول: دائرة المغرب العربي.....
94	المطلب الثاني: الدائرة الإفريقية.....
105	المطلب الثالث: دائرة الساحل الإفريقي.....
109	المطلب الرابع: الأبعاد الثقافية والتاريخية لعلاقات الجزائر المغربية والإفريقية.....
115	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية الداخلية.....
115	المطلب الأول: المحددات الداخلية المادية.....
125	المطلب الثاني: المحددات المجتمعية والسكانية.....
135	المطلب الثالث: المحددات السياسية.....
146	المبحث الثالث: المحددات الخارجية.....
146	المطلب الأول: محددات البيئة الإقليمية.....

168	المطلب الثاني:محددات البيئة الدولية.....
173	الفصل الثالث:مؤسسات وفواعل صنع السياسة الخارجية الجزائرية.....
174	المبحث الأول:مؤسسات وأجهزة صنع القرار الخارجي.....
175	المطلب الأول:مؤسسة الرئاسة.....
194	المطلب الثاني:المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.....
207	المطلب الثالث: وزارة الخارجية.....
221	المبحث الثاني: دور الجهازين التشريعي والرقابي في عملية صنع القرار الخارجي.....
221	المطلب الأول: دور السلطة التشريعية.....
231	المطلب الثاني: دور المجلس الدستوري.....
237	المبحث الثالث:دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.....
238	المطلب الأول:دور الأحزاب السياسية.....
243	المطلب الثاني:دور الرأي العام.....
253	الفصل الرابع:أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي
254	المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.....
254	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في المغاربية.....
269	المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة الإفريقية.....
287	المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية في المنطقة.....
292	المبحث الثاني: أدوات ومقاربات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي.....
292	المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية.....
315	المطلب الثاني:مقاربات السياسة الخارجية الجزائرية.....
328	المبحث الثالث:توجهات السياسة الخارجية الجزائرية
328	المطلب الأول: توجه إقليمي.....
330	المطلب الثاني: توجه لاتدخلي.....
338	المطلب الثالث:توجه عدم الانحياز.....
342	المطلب الرابع: توجه تعاوني.....
351	المبحث الرابع: الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي
351	المطلب الأول:الاستمرار في السياسة الخارجية الجزائرية.....

354	المطلب الثاني:التغير في السياسة الخارجية الجزائرية.....
364	الفصل الخامس:الدور الإقليمي للجزائر في دوائر محيطها الإفريقي.....
365	المبحث الأول: الجزائر كلاعب إقليمي في دوائر محيطها الإفريقي.....
366	المطلب الأول: محددات دور الجزائر الإقليمي.....
380	المطلب الثاني: طبيعة أدوار الجزائر الإقليمية.....
393	المطلب الثالث:أدوار الجزائر الإقليمية في ظل التهديدات الأمنية في دائرتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.....
411	المبحث الثاني: معوقات وتحديات دور الجزائر الإقليمي.....
411	المطلب الأول: معوقات وتحديات البيئة الداخلية.....
414	المطلب الثاني: معوقات وتحديات البيئة الإقليمية.....
422	المبحث الثالث:أثر التنافس الدولي على دور الجزائر الإقليمي.....
423	المطلب الأول:أهمية منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي في استراتيجيات القوى الدولية.....
438	المطلب الثاني: معوقات وتحديات دور الجزائر الإقليمي في ظل التدخل العسكري في الأزمة الليبية والمالية.....
443	المطلب الثالث: مستقبل دور الجزائر الإقليمي في ظل تحديات ورهانات دوائر محيطها الإفريقي.
452	الخاتمة.....
460	قائمة المراجع.....
503	الفهرس.....

Les déterminants et les orientations de la politique étrangère algérienne envers les cercles de son environnement africain

Résumé :

Cette étude présente une analyse scientifique de la politique étrangère algérienne dans son environnement africain. Elle traite une problématique principale qui vise à déterminer les variables et les déterminants qui influencent les objectifs et les orientations de la politique étrangère de l'Algérie envers les cercles de son environnement africain afin de connaître la zone géopolitique convenable pour l'activité et la dynamique de la politique étrangère algérienne.

Après la recherche, l'étude a prouvé la validité de l'hypothèse principale qui confirme l'influence de l'ensemble des variables sur la politique étrangère algérienne. Ces variables sont relatives avec l'environnement interne et externe de l'Algérie.

Finalement, on a déduit que le cercle le plus convenable pour l'activité et l'efficacité de la politique étrangère algérienne est le cercle Africain, mais cela dépend d'une stratégie claire adoptée par l'Algérie dans sa politique étrangère afin de bénéficier des opportunités et dépasser les contraintes imposées par son environnement interne et externe. Cette stratégie aide aussi l'Algérie à jouer des rôles régionaux qui corroborent de ses capacités et son poids dans ces cercles.

Mots clés : la politique étrangère algérienne, l'environnement régional, les déterminants, les orientations, le cercle du Maghreb, le cercle Africain, le cercle du Sahel, le rôle régional

The Determinants and Orientations of the Algerian Foreign Policy towards the Circles of its African environment

Abstract:

This study presents a scientific analysis of the Algerian foreign policy towards the circles of its African environment, tackling a major problem aimed at searching for the variables and factors influencing the determination of the goals and orientations of Algeria's foreign policy towards these circles. At final, this study seeks to determine the circle that is an appropriate area for the activity and dynamics of Algerian foreign policy in its African regional environment.

After the research, the study has confirmed the main hypothesis on which it was based, which proves that the objectives and orientations of the Algerian foreign policy towards the Circles of its African environment are affected with a set of variables that constitute determinants related to Algeria's internal and external environment, The study also concluded that the African circle is considered as an appropriate area for the dynamics of Algerian foreign policy. However, this dynamic and effectiveness depends on Algeria's adoption of a clear and specific strategy in its foreign policy to help it exploit the opportunities and mitigate the limitations imposed by its internal and external environment and its ability to play effective regional roles which commensurate with its potential and weight within these circles.

Keywords: Algerian foreign policy, regional environment, determinants, orientations, Maghreb circle, African circle, Sahel Africa circle, regional role.

محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلا علميا للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي، معالجة إشكالية رئيسية تهدف إلى البحث عن المتغيرات والعوامل المؤثرة في تحديد أهدافها وطبيعة توجهاتها اتجاه هذه الدوائر، لتخلص في الأخير إلى تحديد الدائرة التي تشكل مجالا مناسباً لنشاط وحركية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي. وبعد البحث، توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية التي بنيت عليها، والتي تؤكد تأثير السياسة الخارجية الجزائرية في أهدافها وتوجهاتها اتجاه دوائر محيطها الإفريقي بمجموعة من المحددات التي ترتبط ببيئة الجزائر الداخلية والخارجية، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى اعتبار الدائرة الإفريقية مجالا مناسباً لحركية وفاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، غير أن هذه الحركية والفاعلية تتوقف على تبني الجزائر لإستراتيجية واضحة ومحددة في سياستها الخارجية تساعدها على استغلال الفرص والتخفيف من حجم القيود التي تتيحها وتفرضها محددات بيئتها الداخلية والخارجية على حركة سياستها الخارجية، وتمكنها من لعب أدوار إقليمية فاعلة تتناسب مع إمكاناتها وتقلها داخل هذه الدوائر.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، المحيط الإقليمي، المحددات، التوجهات، الدائرة المغربية، دائرة الساحل الإفريقي، الدائرة الإفريقية، الدور الإقليمي.



جامعة وهران 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الطالب (ة): ممد صالححة

أمام لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر-أ-	بن سادات نصر الدين
مشرفا مقرر	جامعة وهران 1	أستاذ	بن نعمية عبد المجيد
عضوا مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر-أ-	برابح محمد
عضوا مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر-أ-	صافو محمد
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر-أ-	عياد محمد سمير
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر-أ-	بن طاهر علي

السنة: 2018-2019م/1439-1440هـ